

## الجيش والحركة الوطنية

مصر، فيتنام، باكستان، إندونيسيا،  
اليابان، الصين، الكونغو

فريق من الباحثين بإشراف  
د. أنور عبد الملك

منتدى  
اقرأ الثقافي

[www.igra.ahlamontada.com](http://www.igra.ahlamontada.com)

ترجمة: حسن قبيسي



المدينة المصرية العامة للكتاب

منتدى اقرأ الثقافي

-----

*[www.iqra.ahlamontada.com](http://www.iqra.ahlamontada.com)*

**الجيش و الحركة الوطنية**  
**مصر، فيتنام، باكستان، إندونيسيا،**  
**اليابان، الصين، الكونغو**



المشرف العام

د. أحمد مجاهد

اللجنة العليا

أ. إبراهيم أصلان

د. أحمد زكريا الشلق

د. أحمد شوقي

أ. طلعت الشايب

أ. عبلة الرويني

أ. علاء خالد

أ. كمال رمزي

د. محمد بدوي

د. وحيد عبد المجيد

تصميم الغلاف

وليد طاهر

الإشراف الفني

على أبو الخير

صبري عبد الواحد

تنفيذ

الهيئة المصرية العامة للكتاب



# **الجيش والحركة الوطنية**

**مصر، فيتنام، باكستان، إندونيسيا،**

**اليابان، الصين، الكونغو**

**فريق من الباحثين**

**بإشراف الدكتور**

**أنور عبد الملك**

**ترجمة**

**حسن قبيسي**



## الجيش والحركة الوطنية: مصر، فيتنام، باكستان، إندونيسيا، اليابان، الصين، الكولفو

الجيش والحركة الوطنية: مصر، فيتنام، باكستان،  
إندونيسيا، اليابان، الصين، الكونغو/فريق من  
الباحثين: بإشراف: أنور عبد الملك؛ ترجمة: حسن  
قبيسى. - القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب

٢٠١٢

٢٦٤ ص، ٢٤ سم

تدمك ٩ - ٠٠٨ - ٤٤٨ - ٩٧٧ - ٩٧٨

١ - العالم - الجيش.

أ - عبد الملك ، أنور (مشرف).

ب - قبيسى، حسن (مترجم).

رقم الإيداع بدار الكتب ٢٠١٢/١٣٩٥٩

I.S.B.N 978- 977- 448-008-9

ديوى ٣٥٥.٣

## توطئة

### مشروع له تاريخ

مشروع «القراءة للجميع» أى حلم توفير مكتبة لكل أسرة، سمعنا به أول مرة من رائدنا الكبير الراحل توفيق الحكيم.

وكان قد عبر عن ذلك فى حوار أجراه معه الكاتب الصحفى منير عامر فى مجلة «صباح الخير» مطلع ستينيات القرن الماضى، أى قبل خمسين عامًا من الآن.

كان الحكيم إذاً هو صاحب الحلم، وليس بوسع أحد آخر، أن يدعى غير ذلك.

وهو، جرياً على عادته الخلاقة فى مباشرة الأحلام، تمنى أن يأتى اليوم الذى يرى فيه جموعاً من الحمير النظيفة المطهمة، وهى تجر عربات الكارو الخشبية الصغيرة، تجوب الشوارع، وتتخذ مواقعها عند نواصى ميادين المحروسة، وباحات المدارس والجامعات، وهى محملة بالكتب الرائعة والميسورة، شأنها فى ذلك شأن مثيلاتها من حاملات الخضر وحببات الفاكهة.

ثم رحل الحكيم مكتفياً بحلمه.

وفى ثمانينيات القرن الماضى عاود شاعرنا الكبير الراحل صلاح عبد الصبور التذكير بهذا الحلم القديم، وفى التسعينيات من نفس القرن، تولى الدكتور سمير سرحان تنفيذه تحت رعاية السيدة زوجة الرئيس السابق. هكذا حظى المشروع بدعم مالى كبير، ساهمت فيه، ضمن من ساهم، جهات حكومية عدة، وخلال عقدين كاملين صدرت عنه مجموعة هائلة من الكتب، بينها مؤلفات ثمينة يجب أن نشكر كل من قاموا باختيارها، إلا أنه، للحقيقة ليس غير، حفل بكتب أخرى مراعاة لخاطر البعض، وترضية للآخر، ثم إن المشروع أنعش الكثير من متطلبات دور النشر، بل اصطنع بعضها أحياناً.

وبعد ثورة ٢٥ يناير والتغيرات التى طرأت توقفت كل الجهات الداعمة لهذا المشروع الثقافى عن الوفاء بأى دعم كانت تحمست له عبر عقدين ماضيين، سواء كانت هذه الجهات من هنا، أو كانت من هناك.

ولم يكن أمام اللجنة إلا مضاعفة التدقيق فى كل عنوان تختار، وسيطر هاجس  
الإمكانات المحدودة التى أخبرتنا بها الهيئة فى كل آن.

والآن لم يبق إلا أن نقول بأن هذه اللجنة كانت وضعت لنفسها معيارًا موجزًا:  
جودة الكتاب أولاً، ومدى تلبية، أولاً أيضاً، لاحتياج قارئ شغوف بأن يعرف،  
ويستمتع، وأن ينمى إحساسه بالبشر، وبالعالم الذى يعيش فيه.

واللجنة لم تحد عن هذا المعيار أبداً، لم تشغل نفسها لا بكتاب، ولا بدار نشر، ولا بأى  
نوع من أنواع الترضية أو الإنعاش، إن لم يكن بسبب التربية الحسنة، فهو بسبب من ضيق  
ذات اليد.

لقد انشغلنا طيلة الوقت بهذا القارئ الذى انشغل به قديماً، مولانا الحكيم.  
لا نزع، طبعاً، أن اختياراتنا هى الأمثل، فاختيار كتاب تظنه جيداً يعنى أنك تركت  
آخر هو الأفضل دائماً، وهى مشكلة لن يكون لها من حل أبداً. لماذا؟  
لأنه ليس هناك أكثر من الكتب الرائعة، ميراث البشرية العظيم، والباقي.

رئيس اللجنة

إبراهيم أصلان

## تقديم

فى أكتوبر - تشرين الأول ١٩٦٤ وضمن إطار مشروع البحث "التصنيع والحركات الاجتماعية" - الموكل من قبل "البعثة العامة للبحث العلمى والتقنى" فى فرنسا (D.G.R.S.T) إلى مختبر السوسىولوجيا الصناعية (١٩٦٤ - ٧٠) ثم إلى مركز دراسة الحركات الاجتماعية (١٩٧٠ - ٧١) فى المدرسة التطبيقية للدراسات العليا (الشعبة السادسة)، وهو مختبر تابع للمركز الوطنى للبحث العلمى بإدارة آلان تورين - تشكل فريق عمل لدراسة "دور الجيش فى عملية النمو الاجتماعية والسياسية"، بإشراف د. أنور عبد الملك.

لقد تم القسم الجوهري من العمل البحثى بين عامى ١٩٦٥ و ١٩٦٩. وذلك بالدرجة الأولى من خلال تنظيم لقاء دورى من أجل البحث، يضم أعضاء الفريق الباحث الذى كان ينضم إليهم فى بعض المناسبات باحثون آخرون. وابتداء من عام ١٩٦٧ وضعت بعض التقارير الأساسية من قبل مختلف المقررين، ثم أخضعت للدراسة والنقاش من قبل أعضاء الفريق، وصير فى مرحلة تالية إلى إعادة صياغتها من قبل كاتبها على ضوء النقاشات. هذه التقارير جمعت هنا فى مجلد واحد، وقدم لها بمقدمة نظرية توسع المواقف التى صيغت تدريجيا خلال عملنا، وعرض إطارها العام عبر أعمال متوازية.

وكان ينبغى تعيين موقع هذا العمل ضمن مروحة الأعمال التى أنجزت والتى فى سبيلها إلى الإنجاز فى الميدان المدروس. فالأمر يتعلق على العموم، بعمل جماعى مقارنة ونقدى، مبنى على الطرح التاريخى - النقدى الذى يدور حول مفهوم الخصوصية، مقابل الطرح البنىوى - الوظيفوى الذى يلاقى رواجا فى هذا الحقل، كما فى القسم الأكبر من العلوم الاجتماعية، ضمن إطار الأيديولوجية المسيطرة المعاصرة. والحال أن طرحنا، إذ يتحدد بالضبط على هذا النحو، لا يسعه أن يقتصر على الميدان "العسكرى" وحده فى "البلدان السائرة على طريق النمو" : فالعامل العسكرى فى المرحلة التاريخية من عملية البناء الوطنية - الدولية، ضمن الإطار الحديدى لعلاقات القوى على الصعيد الأسمى، لا يسعه إلا أن يفتح بصورة طبيعية على سوسىولوجيا السلطة التى يأمل هذا المجلد أن يتمكن من الإسهام فيها بصورة معبرة... بتعبير آخر : "أن دراسة الجيش فى بلدان القارات الثلاث، فى المرحلة الراهنة من النمو التاريخى، تطرح التساؤلات الأساسية حول حقل السلطة العلمى والسياسى. هكذا تمكن دراسة هذه المشكلات انطلاقاً من النظرة السوسىولوجية من نفس الاستثناوية (للبلدان "الثالثة") ومن تخطى "السوسىولوجيا السياسية" فى الوقت نفسه: "فيبدو أن على سوسىولوجيا السلطة أن تشكل حقلاً علمياً خاصاً يتحدد موقعه فى النقطة التى تصل بين السوسىولوجيا والاقتصاد والعلم السياسى، ضمن الإطار العام للتاريخ المقارن.

لإيلاء هذا العمل حقه كان ينبغي أن نحدد الإجابة على مشكلات عدة : اختيار البلدان أو المناطق موضوع الدراسة، اختيار المساعدين، أعضاء فريق البحث. من الناحية العملية كانت هاتان المشكلتان تتقاطعان إلى حد كبير. فقد بدأ بالفعل أن البلدان التي تطرح فيها أكثر المشكلات تعقيدا هي التي تهيب في كثير من الأحيان بإجراء الدراسات الأكثر أصالة. هكذا كان بوسع كل مقرر أن يمتلك بتصرفه كتابات واسعة نسبيا وحديثة العهد يتمكن بواسطتها من التطرق إلى بحثه بيسر.

ألا أن الاختيار ظل مطروحا. فالبلدان والمناطق التي تناولتها الدراسة هنا ليست الوحيدة من حيث وجوب دراستها. لكنها تشكل بوضوح شديد النواة الرئيسية في صلب مجموعة من البلدان والمناطق التي ينبغي درسها. ولعله كان من الممكن أن نعمد إلى دراسة موسوعية. لكن هذا المنحى ليس قمينا بفريق عمل محصور حكما، بل هو شأن المؤسسات العلمية الأممية، لا سيما الجمعية الأممية للسوسيولوجيا والجمعية الأممية للعلم السياسي، التي تهتم به اهتماما حثيثا.

أن أعضاء فريق البحث الذين نقدم أعمالهم في هذا المجلد قد انضم إليهم، في أحيان مختلفة من مجرى البحث، عدة زملاء نذكر منهم : نيازي بيركيس، كامل هرمسي، الباقي، يايا دياالو، سلزو فورتادو، بازيل كارلينسكي، جورج فديريكو ساباتا، كاترين ليفي، بول ماري دي لاكورس، لوسيان روزنجارت، راوول جيراردى، البر بول لأنتان، ج.ب. توماس، بنوا فريجن، ماركو انطونيو لياو، بياتريز وكارلو اورتيز.

أن المركز الوطنى للبحث العلمى ومختبر السوسيولوجيا الصناعية قد أتاحا لنا تأمين عدة بعثات علمية لا سيما إلى بريطانيا العظمى. كما ساهم بيت علوم الإنسان في تسهيل المرحلة النهائية من هذا العمل الذى أفاد من مساعدة كريستين كولسبن. فبالى الجميع يتوجه فريقنا بأعمق الشكر.

باريس أكتوبر ١٩٧١

المركز الوطنى للبحث العلمى -

مركز دراسة الحركات الاجتماعية

أنور عبد الملك

## كلمة من المترجم حول اللاحقة (isme)

تطرح مسألة البوادیء واللواحق pr'efixes et suffixes مشكلة على عملية التعريب. نعالج في هذه الملاحظة جانباً منها هي اللاحقة isme.

في الصفحات الخمسين من هذه المقدمة يستعمل المؤلف ما لا يقل عن خمسة وعشرين كلمة فرنسية تنتهي بهذه اللاحقة. كما أننا لا نكاد نقرأ كتاباً اقتصادياً أو فلسفياً أو سياسياً ألا ويحفل بعشرات من مثل هذه المفردات، ولا يخلو مقال مترجم يبحث في هذه المواضيع من واحدة أو أكثر منها. لكن تعريب هذه المفردات الملحقة بـ ISME مازال يخضع حتى الآن لأجتهاادات محض فردية. فيورد المترجم ما ارتآه شخصياً دون تبرير أو تمييز.

إن اللاحقة ISME لا تضاف على الكلمات التي تلحق بها نفس المعنى. عندما دخلت على économie مثلاً وولدت 'economisme' لم تحدث مفعولها بشكل مشابه للمفعول الذي أحدثته عندما دخلت على Capiital فولدت Capitalisme.

فنحن نستطيع أن نقول: رأسمالية وماركسية ومادية - مثلاً بإزاء pitalisme aC و marxisme و maté'rialisme دون أن يكون في ذلك أي خطأ. لكننا لا نستطيع أن نقول: اقتصادية، وشعبية مثلاً، بإزاء emeconomiss و Poopulism إلا على حساب خطأ كبير.

قد لا يتضح هذا الخطأ بداهة عندما نقتصر على 'economisme' و populism لكنه يتضح عندما نواجه 'economiste' و populiste كصفتين مشتقتين، إذ يبدو لنا بجلاء عندئذ أنه لا يجوز أن نقول: اقتصادي وشعبي لأن هاتين تصحان لـ 'economique' و poooulaairee. لكن هناك فرقاً فعلياً، بين 'economique' و populaaire من جهة و 'economiste' و populliste من جهة أخرى. وإذا لم يتجسد هذا الفرق في عملية التعريب فإنه يطمس معنى نظرياً يشوه الفكر المنقول والوعى المطلع عليه على السواء.

لنأخذ مثلاً من إحدى الكلاسيكيات اللينينية (ما العمل؟). لا يكاد يمر فصل من فصول هذا الكتاب دون أن يذكر فيه المؤلف المفردتين معا: 'economique' و teseconomiss. بل إن إحدى الأفكار الرئيسية في الكتاب مبينة على التمييز بين ما هو 'economique' وما هو 'economiste' بينما نرى في الترجمة الروسية - العربية مفردة واحدة هي: اقتصادي، توضع للكلمتين معا. عندما يضع لينين كلمة ايكونوميست دائماً بين مزدوجتين فإنه يفعل ذلك لأنه يقصد بها معنى سينا un sens

p'ejoralif أو ازدرائيا.. من هنا انه لابد أن يكون لهذه اللفظة ترجمة غير لفظة اقتصادى واقتصادية، أي عدم الاكتفاء بالنسبة البسيطة "ى-يه". أننا نقترح تبني اللاحقة "وية" كلما كان المقصود ب isme إضفاء معنى ازدرائى أو موهوم على اللفظة. فنقول هكذا : اقتصادية وشعبوية. فالشعبيون الروس، اللذين كثر الكلام عنهم فى التراث اللينينى لا يجوز وصفهم بالشعبيين، لأن هذا التراث يميز بين التيار الشعبى الفعلى populaire والتيار الشعبوى populiste الذى يدعى أو يظن أنه يعمل وفقاً لمصالح الشعب بينما يعتمد الفلاحون فى الريف إلى تسليم "الشعبيين" للسلطة أو الكشف عن أسماهم وأماكنهم للمرك. كذلك بين الثوريين revolutionnaires. والثوريين والاقتصاديين هم الذين يظنون - متوهمين، أى بناء على ما لديهم من أيديولوجيا لا من نظرية - أنهم يعملون من أجل "المصالح الاقتصادية" الفعلية للعمال عندما يؤكدون "أن النضال الاقتصادى ينبغى أن يسبق النضال السياسى" بينما يرى لينين أن هذه ليست سوى "هرطقة اقتصادية"<sup>(١)</sup> Her'esie economiste

هذا التمييز بين ما هو اقتصادى وما هو اقتصادى لا نجد له أثراً فى الترجمة الروسية. وهذا يؤثر دون شك، فى رأينا، على مضمون الفكرة اللينينية، وعلى وعى القارئ، تأثيراً مشوهاً ومضلاً. ثم أننا إذا لم نميز بين هذين المعنيين فأنا لا ندرى كيف يمكن نقل المؤلفات النظرية الجديدة بأمانة علمية (بفائدة علمية) (الكتب النقدية لنظرية التخلف الشائعة، مثلاً، حيث التمييز بين ما هو اقتصادى وما هو اقتصادى، أى اقتصادى مزيف، أمر سياسى).

نستنتج مما تقدم أن اللاحقة isme قد يقابلها اللاحقة "ية" وقد يقابلها اللاحقة "وية". لكننا قد نضطر أحياناً أن نضع لها اللاحقة "نية". إذا كنا نقول : مثالية ومادية وواقعية، بإزاء iddeaalisme و r'ealisme و ialismermat'e (وذلك لأنها شاعت وذاعت ولا مجال للانتباس حولها).

(١) لأنه "إذا كانت المصالح الاقتصادية تلعب دوراً حاسماً، فليس ينبغى عن ذلك إطلاقاً أن النضال الاقتصادى (المهنى) ذو أهمية أولية. إذ أن المصالح الجوهرية "الحاسمة" للطبقات لا يمكن أن تلبى بوجه عام إلا عبر تحولات سياسية جذرية. بشكل خاص، أن المصلحة الاقتصادية الرئيسية للبروليتاريا لا يمكن أن تلبى إلا بثورة سياسية تحل ديكتاتورية البروليتاريا محل ديكتاتورية البرجوازية (ص ١٠٢-١٠٣ من النص الفرنسى. منشورات لوسوى، بوليتيك وص ٥٨-٥٩ من الترجمة العربية - دار التقدم موسكو). ثم يضيف أنه قد يكون هناك حالات يأتى فيها للنضال السياسى بعد للنضال الاقتصادى "لكن الاقتصاديين وحدهم هم الذين عموماً ذلك فى قرار على عموم روسيا" وأن ذلك لا يعدو كونه "هرطقة اقتصادية" (ص ١١٤ فرنسى و ٧٣ عربى).



وإذا كنا نقول : علموية وثوروية وتقنوية بإزاء scientisme و or'evoluto nmarisme technicisme (للإشارة إلى المعنى السئ أو الموهوم).  
فأننا من جهة ثالثة نقول : عقلانية وتاريخانية وروحانية بإزاء  
onalismeirat و ricismohist و historiccisme و spiritualisme.  
أن هذه المفردات الأخيرة لا تعنى فيها اللاحقة isme معنى سيئا أو مزيفا (حتى  
نلحق بها "وية") كما أننا لا نستطيع أن نقول إزاءها : عقلية وتاريخية وروحية (لأنها  
تلتبس حينئذ مع ما هو rationel و historique و spirituel أى إننا نقضى مرة  
أخرى على الفرق بين retionnel و tesraaationali وبين historique و historiciste (الخ).

نستعين هنا بكتاب آخر : "العرب والفكر التاريخي" لعبد الله العروى. فى هذا  
الكتاب نجد اللواحق "ية" "وية" "نية" بإزاء اللاحقة الواحدة isme (وإذا كان المؤلف لا  
يوضح الفروقات بتبرير صريح فإن هذا التبرير مضمّر فى طريقة الاستعمال).

نجد مثلاً : تطورية، وظيفية، مستقبلية، إنسية، يعقوبية، وضعية رومانسية  
الخ.. بإزاء , romantisme , evolutionnisme , fonctionnalisme ,  
futurisme , humanisme , jacobonisme , positivisme (الخ).

كما نجد : نخبوية، علموية، طوباوية، فقهيوية (ص ١٢٦) قوموية  
(ص ١٢١) الخ بإزاء : elitism , scientisme , utopisme كما نجد من ناحية ثالثة  
: تاريخانية، فرادمية، شكلانية، عقلانية بإزاء lisme, analisme, formoreti  
individual'ssme, hitoricisme فال المؤلف يستعمل إذن كلمتى تاريخي  
وتاريخانى بتمييز بينهما. ما هو الفرق المرفه nuanc'e بينهما ؟ لسنا الآن فى صدد  
تحديده. أنه يستخلص من الكتاب. كما أنه يستعمل قومية وقوموية. وواضح أنه يقصد  
بقوموية (أى من الحاق اللاحقة "وية") معنى سيئا. إذا يرى فيها أنها نظرة "إلى الماضى  
القريب كانحطاط غير مبرر منشأه تحامل الغير والتاريط علينا، ويحتم علينا أن نستدرك  
ما ضاع منا ونشيد مستقبلاً مزدهراً يتحقق لا محالة لأنه وعد من الله" (ص ١٢١). هكذا  
تتيح هذه اللاحقة تحديد معنى مميزاً لا يساعد عليه - بل يطمسه - استعمال الكلمة  
العامة "القومية". أن المتخلفين وحدهم هم الذين يرون فى مثل هذه الاستعمالات "ابتدالا  
وتحقيراً للمفاهيم الماركسية عند العرب" لقد "تجرأ" أحد الكتاب على استعمال كلمتى  
"طبقوية" و"قوموية" فى مقال له فى عدد آب ٧٢ من مجلة دراسات عربية البيروتية،  
لكنه سرعان ما وجد من يرد عليه فى العدد التالى واصفاً هذا الاستعمال بأنه "تعبير  
أبتذالى وتحقيرى للمفاهيم الماركسية عند العرب" و"تحويل لأزمة التحرر الوطنى إلى أزمة

تعقد لفظي" (كذا) (عدد أيلول ٧٣ من نفس المجلة ص ٢). هكذا يصبح الجمود فضيلة يغذيها التغنى الكسول بعبقرية اللغة وفضائلها.

والحق أن القارئ قد يجد في الكلمات التي تلحق بها هذه اللواحق جانباً مفتعلاً. وقد لا تألف الأذن العربية - الموسيقية تراثاً - بعض المفردات التي تبدو - مؤقتاً - بمظهر نافر. هكذا مثلاً : شمولانية أو عسكريانية أو دولوية أو استقلالوية أو ثقافوية أو الوية الخ.. لكننا هنا - تاريخياً ومستقبلياً - أمام أمرين : أما أن نخضع للأطر "الأصيلة" السلفية والتراثية التي تفرضها اللغة ومنها مثلاً عامل الموسيقى - أي موسيقوية اللفظة - أو عامل الألفة - كونها مأثوفة أو نافرة - وهكذا نخضع للجمود كقاعدة.. وأما أن نعمل منذ الآن، على أن نسعى دائماً، لنحت أطر تستطيع استقبال ما تحفل به اللغات الأخرى من تجديد وتطور دائمين. واللواحق والبوادي من أهم الأمور المطلوبة. أن الفرنسيين لم يستعملوا ind'ependantisme و independandantiste إلا حديثاً، وهم لم يالفوها سريعاً بل بالتكرار وبالتقبل العقلاني لها. هل ما يمنعنا من استعمال استقلالوية سوى "العادة" الماضية، هذا العامل اللاعقلاني بامتياز؟

أننا إذا أصرينا على استعمال : شمولي وعسكري ودولي وآلي وثقافي بإزاء  
universaliste , militariste , 'etatiste , m'ecaniciste , culturaliste  
فأننا نضيع المعنى الجديد والمتطور والذي يتجاوز :  
universel , militaire , 'etatique , m'ecanique , Culturel.

وذلك باسم النقاء والألفة والعادة وما إليها. والحق أنه "إذا لم تعاكس اللغة، أي إذا لم تخلقها من جديد، فأنت لا محالة تعبر عن واقع اللغة، أي عما اختزن واكتنر فيها من تجارب الماضي، لا عن واقعك" (العروى ص ٧٦). إذا كان المطروح لا فقط التعبير عن الواقع، أي المراجعة في المكان الواحد، بل تهئي ظروف المستقبل، فلا بد من إيلاء مثل هذه الموضوعات الأهمية التي تستحقها.

## ثبت بالمصطلحات

فى ما يلى يجد القارئ ثبوتا بالمصطلحات الملحقه بـ isme فضلا عن بعض المصطلحات الأخرى، وجميعها واردة فى المقدمة ما عدا المفردات التى أشرنا إليها بعلامة مميزة \*.

ح.ق.

Soci'et'e	مجتمع
Sociologie	سوسولوجيا
Sociologique	سوسولوجى
Social	اجتماعى
Soci'etal	مجتمعى
Socialiste	اشتراكى
militaire (A)	عسكرى
militariste (A)	عسكرانى
militarisme (N)	عسكرانية
Fonction	وظيفة
Fonctionnement	وظافة
Fonctionnel (A)	وظيفى
Fonctionnaliste (A)	وظيفوى
Fonctionnalisme (N)	وظيفوية
* Universel (A)	شامل - شمولى
Universaliste (A)	شمولانى
Uniiversalisme (N)	شمولانية
Humaniste(A)	انسى او انسوى
* Humain	إنسانى
* Humanitaire	إنسانى
Technique (N)	تقنية
Technique(A)	تقنى
Technologique (A)	تكنولوجى
Technologie (N)	تكنولوجيا
Techniciste (A)	تقنوى
Techicisme (N)	تقنوية
id'ealiste	مثالى
id'ealisme	مثالية
spiritualiste	روحانى
spiritualisme	روحانية

spiritualit'e	روحية
spirituel	روحي
mat'erialiste	مادى
* mat'erial	مادى
mat'erialisme	مادية
r'ealiste	واقعى
r'ealisme	واقعية
* l'egal	شرعى
l'egaliste	شرعوى
l'egalisme	شرعوية
scientifique	علمى
scientiste	علموى
scientisme	علموية
laicisme	علمانية
laique	علمانى
* Culture	ثقافة
culturel	ثقافى
culturaliste	ثقافوى
culturalisme	ثقافوية
* machine	آلة
m'ecanique	آلى
* m'ecanisme	آلية - اوالية
m'ecanicisme	آلوية
m'ecaniciste	آلوى
Histoire	تاريخ
Historique	تاريخى
Historiciste	تاريخانى
Historicisme	تاريخانية
* Exception	استثناء
* Exceptionnel	استثنائى
Exceptionnaliste	استثناوى
Exceptionnalisme	استثناوية
pacifique	سلمى
pacifiste	سلموى
pacifisme	سلموية
'etat	دولة
'etatique (A)	دولى

'etatiste (A)	دولوی
'etatisme (N)	دولویة
international	اممی
internationalisme	اممیه
mondial	عالی
Universel	شامل - کونی
rationnel	عقلی
Rationnaliste	عقلانی
Rationalite	عقلانیه
Rationalisation	عقلنه
Rationalise	معقلن
intelligible	معقول
itellektuel (A)	فکری
* intellectuel (N)	مثقّف
Putschisme	انقلابیه
independantisme	استقلالویة
pluralisme	تعددیه
electoralisme	انتخابیه
rationalisme	عقلانیه
guerillerisme	غواریه
professionnaliste	مهنوی
professionnalisme	مهنویه
professionnel	مهنی
essentialisme	کنهویه
assentialiste	کنهوی
* essentiel	جوهری
civiliste	حضاروی
operation	عملیه
operationnel	عملی - عملیاتی
specificite	خصوصیه
indicateur	مؤشر



# مقدمة

## الجيش في الأمة

### إسهام في نظرية سوسيولوجية للسلطة

د. أنور عبد الملك

"تشكل الحرب قضية ذات أهمية حيوية بالنسبة للدولة، قضية حياة أو موت، طريقاً للبقاء أو الزوال. فمن الضروري أن تدرس هذه القضية بعناية (...).

"إن إحراز مئة نصر في مئة معركة ليس غاية المهارة. أما القضاء على العدو بدون معركة فهو غاية المهارة. من هنا أن ما هو في غاية الأهمية في الحرب هو الانقضاض على استراتيجية العدو (...).

صان تزو "فن الحرب".

رياح الزمن تهب فى شراع "المؤشرات" السياسية والاجتماعية. تطلب المعرفة الموضوعية المحددة، بل المعرفة وحسب، يفرض نفسه على التزاويق الخطابية التى كانت فيما مضى، وفى عدة مراكز، تدعى التعبير عن صور العالم. بل عن النظرية. وذلك أن عملية توحيد العالم (عملية العولة) - التى تحققها الأزمة المركزية للمنظومة الرأسمالية الغربية، منذ الأزمة الاقتصادية الكبرى عام ١٩٢٩ - ٣٢ حتى حرب ١٩٣٩ - ٤٥، وتهافت الإمبراطوريات الاستعمارية الكلاسيكية، ونهوض الشرق الثورى المتجدد والموجة العارمة لحركات التحرر الوطنى وللثورات الاجتماعية ذات المنحى الأشتراكي - تسمح كلها بتلمس الوحدة والعمل لها وتكشف، بعمق، عن فروقات واحتجازات : فالعولة، بوصفها عملية جدلية، تتم عبر تعميق المواصفات الخاصة. هذه هى الخلفية التى تتيح لنا فهم التعطش إلى الدقة والأحكام، إلى الحسابات الكمية، والذى هو كذلك تعطش إلى النماذج الجاهزة، والمعتقدات الإيمانية الجبيلة، إلى البنيوية وتجليها فى العلوم الاجتماعية، إلى الوظيفة - إلى جميع المكونات الملزمة للأيديولوجية المسيطرة، فى صلب ثقافة عصرنا وحركة الأفكار فيه.

بين هذه المؤشرات بالطبع "الجيش". "العسكريون". ولكن كيف نفهم "السلطة"، "السلطة العسكرية" ؟ كيف نحدد صيغ العلاقات بين أطراف "الركب العسكرى - الصناعى"، كيف نحدد أشكال العلاقات الأخرى، التى تشكو من مزيد من التشويش والاضطراب، بين الجيش والحركات الوطنية ؟ أن سوسيولوجيا المؤشرات (١). ضمن الإطار الأعم لسوسيولوجيا العلوم الاجتماعية، قد يكون من شأنها أن تبين أن مستوى المؤشرات - المؤهلة لحمل دقة المعرفة الاستدلالية، تلك التى تعمل بواسطة التمييز والتفريق، إلى حدها الأقصى - هو الذى يمكننا من رؤية السلطات المضمرة والاختيارات العلنة باجلى مظاهرها : فالباحث لا يعين إلا موقع الأمور التى يود تسليط الضوء عليها - تلك التى لا يرغب بتجنبها وتلافيتها.

والحال أن الجيش يقع بالضبط فى أعماق نواة السلطة، فى نقطة الالتقاء بين المشروع السياسى الوطنى والجهاز الذى يؤمن الحفاظ على هذا المشروع، أى فى قلب نمط المحافظة المجتمعية الذى تتحدد بموجبه كل خاصية مميزة، على الصعيد النظرى، وينبنى به عين الوجود الزمنى للتشكيلات الاجتماعية الاقتصادية الوطنية عبر التاريخ.

عندئذ يفرض الغموض نفسه، إذ يصبح العنصر الأكثر ترصا le plus structure فى السلطة مفتقداً للوضوح والتحديد، سىء الالتقاط والإدراك، وكأنه محكوم عليه بالالتباس والغموض. وهذا يجد التعبير عنه فى عدم دقة المعرفة، من تعيين الموقع بواسطة المؤشرات إلى التفسير النظرى، مروراً بالتحليل - الدراسة للحالة الواحدة. مما يقتضى وضع الأمور فى نصابها.

(١) إلا إذا اعتبرنا أن المؤشرات تنتمى إلى مجال الأمور "المسلم بها". أن البحث المفيد الذى تم من خلال "يال دات بروجرام" (نشرة يال) منذ ١٩٦٣ - ونشر على يد Bbruccem Russeett فى منشورات "الدليل العالمى للمؤشرات السياسية والاجتماعية" (بالإنجليزية) (يال يونيفر ستى برس، "الجيش" و"الحرب" نيوراهف ولندن، ١٩٦٤) - لا يتضمن مواداً. "إما فى مقالة "الملاك العسكرى بوصفه نسبة من السكان تتراوح أعمارهم بين ١٥ و٦٤" (ص ٣-٧٩، ٨١، ٢٦٩ - ٢٨٩) وفى مقالة "الإنفاق على الدفاع كنسبة من الدخل الوطنى العام" (ص ٧٢-٣٧٩، ٢٦٩-٨١، ٢٨٩) نجد بعض الدلالات : أن طبيعة سلطة الدولة تبقى فى الظل.



## ظهور العامل العسكري فى العلوم الاجتماعية

ثمة دراستان حديثتا العهد لكورت لانج تعرضان تاريخ ظهور العامل العسكري فى العلوم الاجتماعية<sup>(٢)</sup>. إذا شئنا أن نوسع مجال البحث والتنقيب ليشمل ميدان الثقافة العامة لرأينا كم أن الانقلابات العميقة التى طرأت على البنى الاجتماعية - الاقتصادية وعلى الجدلية القائمة بين الإمبريالية المسيطرة، من جهة، والحركات الوطنية والثورات الاجتماعية من جهة أخرى، - لاسيما على امتداد القارات الثلاث (آسيا، أفريقيا، أميركا اللاتينية) - قد عملت على دفع الجيش، العامل العسكري، إلى واجهة المسرح، خلال العقد السابع من هذا القرن، ١٩٦٠ - ١٩٧٠ (السويس، فيتنام، الثورة الثقافية، الجزائر).

عام ١٩٦٣، اقتصر الانسيكلوبيديا بريتانیکا على عملية تاريخ للجيش، مع مساهمة نسبية بعرض أشكالها وتقنياتها المعاصرة، لاسيما تلك الموجودة فى القوات المسلحة الأميركية<sup>(٣)</sup>. بعد ذلك بخمس سنوات، عام ١٩٦٨، خصصت زميلتها الفرنسية الانسيكلوبيديا أونيفرسايس ثلث مادتها "جيش" armee لدراسة سوسيولوجية عسكرية، ولدراسة العلاقات بين "الجيش والمجتمع"<sup>(٤)</sup>، بانتظار مادة "عسكريون" militaires التى لم تصدر بعد. نفس الحالة نجدها فى القواميس الرئيسية للعلوم الاجتماعية : لا شئ فى القاموس شبه الرسمى "قاموس العلوم الاجتماعية" الذى نشر تحت رعاية الأويسكو على يد.

Gould (١٩٦٤) و L.WW.Kolb.Kolb، ولا شئ كذلك فى "قاموس السياسة" لفلورانس إيليت. f. Elliott (١٩٦٩) أو فى "قاموس السوسيولوجيا" لدانكين ميتشيل G.D Mitchell (١٩٦٨) هذا حتى لا نذكر كثيراً من القواميس الأخرى. بل كان ينبغى الانتظار حتى صدور المجموعة الضخمة "انترناشال انسيكلوبيديا أوف ذا سوشال ساينسز" (دائرة المعارف الأومية للعلوم الاجتماعية) عام ١٩٦٨<sup>(٥)</sup>، فى الولايات المتحدة، لى نشهد

(٢) kurt lang "السوسيولوجيا العسكرية، تقرير ملتزم وفهرسة للسوسيولوجيا الراهنة" (بالإنجليزية) ١٣، رقم ١، ١٩٦٥، بازيل بلاكويل، أوكسفورد. "السوسيولوجيا العسكرية ١٩٦٣-١٩٦٩، السوسيولوجيا الراهنة" (بالإنجليزية)، ١٦، رقم ٣، ١٩٦٨، موتون، باريس.

(٣) راجع مادة "Army" فى الانسيكلوبيديا بريتانیکا، شيكاغو، لندن، مجلد ٢، ١٩٦٣، ص ٤٤٣-٤٥٩. بضع عشرات من المقالات تحت باب "Military" تبحث فى كل شئ ماعدا فى علاقات الجيش بالمجتمع

(٤) راجع المقالات "Armee" تيولوجيا تاريخية بقلم "P.Devantary" و "Armee et Pouvoir" بقلم B.Chantebout فى الانسيكلوبيديا أونيفرسايس، مجلد ٢، باريس ١٩٦٨، ص ٤٠٩ - ٤٢١ و ٤٢٢-٤٢٨.

(٥) لاسيما المقالات "ss.p.huntinggton) "ccivil-Militaary relaaationss" (K.Laang) "Militaarg", (L.I.Raadway) Militaaarism"

أخيراً أخذ العلوم الاجتماعية بعين الاعتبار للعامل العسكري. ولنذكر، بأن ما عرضناه هنا ليس إلا على سبيل المثال، لا على سبيل الحصر.  
هذا هو الإطار الثقافي العام الذى ينبغى أن يقع ضمنه تحليل ظهور العامل  
العسكري فى العلوم الاجتماعية.  
١-١-

يبدو أن الأعمال الدراسية تمتد على ثلاث مراحل :

### ١-١-١- مرحلة السوسيولوجيا الكلاسيكية:

التراث المعادى للعسكرية بعيد الجذور. وهو لا ينشأ فقط، كما يعتقدك. لانج، عن اقتران  
السان سيمونية بالتطورية الاجتماعية عند هربرت سبانسر<sup>(١)</sup> بشكل خاص. فالحق أن  
مفكرى الاشتراكية الطوباوية ومفكرى التطورية، ليسوا إلا امتداداً لواحد من الفرعين  
الكبيرين اللذين انقسم إليهما التراث الشمولانى الأوروبى. هذا الفرع الذى يمكن أن نطلق  
عليه تسمية الإنسية التقنية humanisme techniciste صيغ خلال فترة  
الافكلورنغ Aufklärung والأنسيكولوجييدا وبواسطتهما : روح الشرائع، إذا جاز القول،  
تتجلى عبر العقلانية. وهذه كانت، غداة "عصر الثورات"<sup>(٢)</sup>، تسبح فى الجو المثالى، الروحانى  
طوعاً، الذى يرى تطور التاريخ عبارة عن صعود دائم نحو الأنوار والسعادة وخلص  
البشر.. وان كان ذلك يتم عبر ممارسة الهيمنة على ما كان يشكل فى ذلك الحين "العالم".  
بعد نصف قرن، لدى وصول البرجوازيات إلى السلطة السياسية فى أوروبا وما سيرا فاق هذا  
الوصول من مقدمات للثورات العمالية والشعبية، تسلطت الأضواء على مفاصل السلطة  
ومشكلات العنف، وما لبثت أن جردتها من كل لباس : فخصص هيجل وماركس الجزء  
الجوهري من نتائجهما النظرى لمعالجة إشكالية السلطة فى المجتمعات البشرية. الأول من  
خلال جدلية الفكر المثالية والثانى من خلال الجدلية الاجتماعية - الموضوعية والمادية.  
فجاء وقت الإنسية الواقعية - وهو الاتجاه الثانى ضمن القالب الأوروبى - الذى يعتمد على

---

والأنترناشيونال إنسيكولوجييدا أوف ذا سوشيل، ماكملان اند فرى برس نيويورك، ١٩٦٨ مجلد ٢،  
ص ٤٨٧-٤٩٥ ومجلد ١٠ ص ٣٠٠-٣٠٥ ومجلد ١٠ ص ٣١٢-٣١٣.  
(٦) من المفيد قراءة الدراسة الحديثة العهد التى وضعها G.D.Y peel هربرت سبانسر:  
تطور احد السوسيولوجيين"، هاينمان، لندن، ١٩٧١، لاسيما ص ١٩٢.  
(٧) أفضل عمل شامل حول الثورة البرجوازية فى فرنسا والثورة الصناعية فى بريطانيا العظمى فى  
أيامنا هذه هو كتاب Eric Hobawn "عصر الثورة ١٧٩٨-١٨٤٨"، وندفيلد أند نيكلسون، لندن  
١٩٦٢. حول أيديولوجية ذلك العصر، أنظر Andre Vachet : Sidney Pollard "فكرة التقدم :  
التاريخ والمجتمع"، واتس، لندن، ١٩٦٨.  
"الأيديولوجية الليبرالية : الفرد وملكيته"، أنتروبوس، باريس، ١٩٧٠، الخ.. وثمة مواد مهمة فى الأعمال  
التي جمعتها اللجنة الأممية لتاريخ الحركات الاجتماعية والبنى الاجتماعية "لحركات لوطنية من أجل  
الاستقلال والطبقات الشعبية فى القرنين التاسع عشر والعشرين فى الغرب والشرق" مجلدان، لومان  
كولان، باريس، ١٩٧١. فضلاً عن نقد محدد لـ "Cassiau Marie Francoise نحو سوسيولوجيا  
هيجلية" مجلة "الإنسان والمجتمع" (لوم أى لاسوسيتى) عدد ٢٠ (١٩٧١)، ص ٥٥-٧٢.

نرسطو وماكيافيلي وهوبس، وبدأ يفرض نفسه منذ هيجل وماركس ولينين على الفكر الغربي بصورة قاطعة.

لكن حياة الأوهام مديدة. ولعلها مديدة هنا أكثر مما هي في معظم مجالات الحياة الاجتماعية : فما هو مطروح بالفعل هو حقيقة السلطة، أى دور العنف فى التاريخ. التراث الثقافى فى أوروبا قد يتعلل بجذوره المسيحية لكى يؤجل ساعة الكشف السياسى، أو على الأقل لكى يخفف من وطأة مظاهر العنف فيه.

عندئذ نفهم لماذا يبدو الجيش وكأنه على حدة، فى المنطقة المعتمة، لا يخرج منها إلا ساعة الخطر، ساعة الفتح، مجلبيا دائما بالأحمر والأسود. الأوهام، العنيدة، حول تقسيم السلطات، الشرعية، العلمانية الطوباوية، ومالف لفضا من المؤثرات التى تحمل الطبقة السياسية على أن لا ترى فى الجيش إلا ملاذاً أخيراً، مؤثرات سيكون لها أن تضع عدداً من المثقفين والفكرين والمنظرين على طريق السلبية، طريق نفى واقعية الجيش، نفى العداء المتخفى. كل شىء يتم، وكأن الدولة البرجوازية والمجتمع الرأسمالى يغسلان أيديهما مما يشكل الهيكل الذى يقوم عليه وجودهما وسلطتهما، وذلك باسم الإنسية اللطفة، تارة بالروحية وطوراً بالعلموية التقنوية.

من سبنسر حتى الحرب العالمية ١٩٣٩-٤٥ كانت مشكلة العنف تفسر من الناحية الثقافية الاجتماعية : يعتقد هربرت سبنسر أن التنافس الصناعى لابد أن يحل محل تنافس الأسلحة. ويرى جومبولف، من خلال اهتمامه بالتوسع الاستعمارى، أن الحقد بين الأعراق يتحول إلى استعباد واستغلال اقتصادى يحلان محل الحرب. أما راتزنهوفر فيعتقد أن بوسعه القول أن "حالة الثقافة" ستحل محل "حالة الصراع". ويلاحظ :. لانج بحق، بعد ه. سباير، أن اكتشاف مفهوم البنية الاجتماعية فى الولايات المتحدة يحول البحث بعيداً عن ميدان العنف بحيث أنه "يصبح عندئذ من المنطقى أن تتوسع سوسيولوجيا الفقر والاستغلال الاقتصادى والنزاعات الطبقة والعلاقات بين المجموعات، وهذه كلها ميادين ذات دلالة بالنسبة للتوتر الاجتماعى، قبل البدء بتوسيع سوسيولوجيا العسكريين بوقت طويل"<sup>(٨)</sup>. مثال ذلك "وظائف النزاع الاجتماعى" (بالإنجليزية) لكوزر، الذى يزخر بتحليل النزاعات السياسية والدينية والصناعية، ولا يشير إلى النزاعات العسكرية إلا إشارة عابرة - عام ١٩٥٦... وتأثير أوغست كونت، بعد مونتسكيو، بدت السوسيولوجيا الأوروبية معادية للعنف، واذن غير مؤهلة لتوضيحه. فى وقت معين، كان توكفيل مهتماً بالحركة العيانية للصراع على السلطة. لكن صعود الاشتراكية عزز النظرة العدائية تجاه العنف عند دركهايم ومدرسته، وعند تارد. أما فى ألمانيا فقد كان ماكس فيبر، السوسيولوجى البارز فى النصف الأول من هذا القرن، يولى اهتماماً أكبر لظاهرة الحرب فى علاقاتها مع البنى الاقتصادية والاجتماعية. هكذا وصلنا إلى المفرق.

فلم يعد من الممكن، منذ ذلك الحين، تجاهل العنف وتاريخه : فيشير ج. شومبيتر فى كتابه "سوسيولوجيا الإمبريالية" (١٩١٨) إلى العلاقات المباشرة بين الرأسمالية وآلة الحرب، مع أنه يفعل ذلك فى تقرير محير بالنسبة لذلك العصر، يستبق حدوث المركب

(٨) K.Lang "السوسيولوجيا العسكرية" (بالإنجليزية) ١-٢.

العسكري - الصناعي<sup>(٩)</sup>، وينصرف مشروع فونديشن كارنجي Fondation Carnegie يضم ١٥٠ دراسة تتناول ٢١ بلداً إلى درس الموضوع ضمن الإطار العام الذى سمي "التاريخ الاقتصادى والاجتماعى لعالم الحرب" (والذى ظهر عام ١٩٤١ فقط، بالإنجليزية)، بالإضافة إلى كتاب "سوسيولوجيا الحرب" لرادار ستينميتز (١٩٢٩) الذى يعتبر كتاباً رائداً. لكن المصنفات الكلاسيكية، بل حتى أحدث تواريط السوسيولوجيا عهداً<sup>(١٠)</sup> تظل هامشية، بل وتلزم الصمت حول الموضوع.

## ٢-١-١. حرب ١٩٣٩-١٩٤٥ وفترة يالطا.

ان الحرب الثانية التى نشبت بين الدول الأوروبية وسرعان ما تحولت إلى حرب عالمية فعلية (هى الأولى من نوعها رغم أن العادة جرت على تسميتها "الثانية") ودامت من ١٩٣٩ إلى ١٩٤٥، قد انتهت إلى التوازن الدولى الذى حدد فى يالطا. أبرزت هذه الحرب الأهمية الحاسمة للتأليف بين القوى العسكرية واستراتيجية السياسة والبنية التحتية الاقتصادية. من هنا لم يكن ثمة بد من أن يكون لها تأثير حاسم على دراسة العامل العسكرى فى العلوم الاجتماعية.

فى بداية الحرب، كانت المؤلفات الألمانية والأمريكية تسمح بالاعتقاد أن ثمة ازدهاراً فعلياً للسوسيولوجيا العسكرية. والواقع أن متطلبات النشاط العسكرى لدى القوتين الحليفتين الرئيسيتين، الولايات المتحدة وبريطانيا، والاتجاه الايديولوجى المسيطر فى ذلك الزمن - وهو اتجاه ذرائعى، ألوى - نفعى، وظيفوى، معاد بحزم للاتجاه النظرى - هى

(٩) أن الرأسمالية لا تخلق "ماكينة محاربين"، بل أن "ماكينة المحاربين" هذه، "لتي خلقتها عبر الحروب التى تحتاج إليها، (...) تخلق الآن الحروب التى تحتاجها هي" (Joseph A. Schampeter حول سوسيولوجيا الإمبريالية" أرشيف السوسيولوجيا السياسية والاجتماعية - ديسمبر ١٩١٨، ص ٢٧٥ - ٣١٠). فى نفس الاتجاه، نجد مؤلفات M.H. Corneio "الحرب من وجهة السوسيولوجية"، م. جيار، باريس، ١٩٣٠. M.R. Davie تطور الحرب "P. Yale V.P.، نيوهاغن، ١٩٢٩. Quincy Wright. "دراسة الحرب"، يونيفرستى أوف شيكاغو برس، شيكاغو أند لندن، ١٩٤٢. Alfred Vagts "تاريخ العسكرية"، مريدان بوك، نيويورك، الطبعة الثانية، ١٩٥٩. George W. و Leon Bramson. "Goethals الحرب : دراسات من علم النفس والسوسيولوجيا والأنثروبولوجيا"، بازيك بوكس، نيويورك، ١٩٦٤. Emile Wanty "فن الحرب"، ٣ مجلدات، ماربوت - جيرار، فرفي، ١٩٦٧ - ٦٨، الخ.. وهذا تطور يلاحظه Morris Janowitz فى كتاب "Jacques Van Doorn لقوات المسلحة والمجتمع : مقالات سوسيولوجية" موتون، ذا هاج - باريس، ١٩٦٨، ص ٩-١٧. أنظر كذلك Van Doorn, ed "J. Doorn المهنة العسكرية والأنظمة العسكرية : للمهود وللنزاعات"، موتون، ذا هاج، ١٩٧٠.

(١٠) هكذا هى الحال فى مؤلفات عديدة من بينها Armand Guvillier : "مصنف فى السوسيولوجيا" ٣ مجلدات، P.U.F، طبعات عديدة، باريس ١٩٥٠ - ٧٠. Guy Rocher "مدخل إلى السوسيولوجيا العامة" ٣ مجلدات، لوسوى، باريس، ١٩٦٨ - ٧٠.

"Hans Peter Dreitsel السوسيولوجيا الراهنة" مجلدان، ماكملان - كولبي ماكملان، لندن، ١٩٦٩. Roland Fletcher "تقديم السوسيولوجيا : دراسة فى النظرية السوسيولوجية"، مجلدان، مايكل جوزف، لندن، ١٩٧١ الخ.. وكل هذه الأعمال يكلها الصمت الهيب الذى يفرضه المصنف الجماعى الذى وضع تحت إشراف الأونيسكو بواسطة أهم المؤسسات العلمية الأممية "الاتجاهات الرئيسية للبحث فى العلوم الاجتماعية والإنسانية - القسم الأول : العلوم الاجتماعية"، موتون - أونيسكو، باريس - لاهاي، ١٩٧٠.

التي كانت تفرض على برنامج العمل المتبع اتجاه سيره. كان المطلوب قبل كل شيء وضع الحسابات والتقدير التي تتعلق بالاستعمال الأقصى للموارد (البشرية، الاقتصادية، السوقية، الخ) وبالطرائق ذات المستقبل العمليتي من أجل تحقيق أهداف الحرب التي يخوضها الحلفاء. فكان الاهتمام ينصب عندئذ بالدرجة الرئيسية على علم النفس الاجتماعي وطب الأمراض النفسية والبحث العمليتي الذي يتصل بالتعبئة المكثفة للأمة للسلاح، وذلك بواسطة جهاز عسكري محترف انشئ وفقاً لأصول الحرب الكلاسيكية. منحى عمليتي Vocation operationnel ، بالمعنى الحرفي للكلمة، لا يسعه إلا أن يعمق تأكيد الطرح الوظيفي للعلوم الاجتماعية في الولايات المتحدة وفي الغرب عامة. من بين هذه الأعمال، تجدر الإشارة إلى "الجندي الأمريكي" لستوفر (١٩٤٩)، وهو في المنطقة المركزية من مجموعة تهتم بالسلوك خلال الحركة وبالواقع الخلفية للجيش وبالسكان تحت وقع الحرب الشاملة<sup>(١)</sup>. ويخلص الذهنية العامة لهذه المجموعة كتاب صاموئيل هنتغتون "الجندي والدولة" (١٩٥٧).

إلا أن المرء يظل مدهوشاً بفعل الطابع المحدود علمياً والأقليمي سياسياً للعمل الذي تم في ذلك الحين. ففى حين أن كل الدلائل كانت تشير إلى الدور الحاسم لعامل الإدارة

(١١) أنظر بشكل خاص "A.K Davio نماذج من البيروقراطية في هيئة الضباط البحرية"، القوات الاجتماعية، المجلد ٢٧ (١٩٤٨) ص ١٤٣-٥٣ G.D Spindler "العسكرية - تحليل منهجي"، نفس المرجع، المجلد ٢٧ (١٩٤٨) ٨٣-٨٨ "T. Caplow الإشاعات أثناء الحرب"، نفس المرجع، المجلد ٢٥ (١٩٤٧)، ٢٩٨-٣٠٢ F.Elkim "لغة الجندي"، أميركان جورنال أوف سوسولوجي، المجلد ٥١ (١٩٤٦)، ٤١٤-٢٢

E.A. shile & Janowitz . "تماسك وتفكك" الفيرماخت " (قوات الدفاع الوطني الألمانية) في الحرب العالمية الثانية"، بابليك أونيفرسيتي كورترلي، مجلد ١٢ (١٩٤٨)، ٤١١-٧ G.H paage "الوجه الآخر للبيروقراطية"، القوات الاجتماعية، المجلد ٢٥ (١٩٤٦) ٨٨-٩٤. "التنظيم الاجتماعي غير الرسمي في الجيش" أميركان جورنال أوف سوسولوجي، المجلد ٥١ (١٩٤٦)، ٣٦٥-٧٠ Morris Janowitz "الجندي المحترف"، فرى برس، نيويورك - ١٩٦٠.

G.C Homans "السفينة الحربية الصغيرة"، أميركان سوسولوجيكال ريفيو، مجلد ٢ (١٩٤٦)، ٢٩٤-٣٠٠. S.L.A Marshall "رجال ضد النار" انفانترى جورنال، واشنطن، ١٩٤٧. R.C Stone "الوضع والقيادة في معركة طائرة تابعة للأسطول"، أميركان جورنال أوف سوسولوجي، المجلد ٥١ (١٩٤٦)، ٣٨٨-٩٤ J.Speigel . R و Grinker .

"رجال تحت الضغط"، بلايستون، فيلادلفيا، ١٩٤٥. K.Demeter "الجيش الألماني وضباطه" (بالألمانية) فلاج فون ريمار هونيج، برلين، ١٩٣٥. W.A. Hunt "استقصاء حول إجراءات العزل بين أفراد البحرية المصابين بالعصبية"، غيوتزنو. "الوحدات العسكرية، القيادة والجنود" كارنيجي برس، بتسبرغ، ١٩٥١، ٢٤٥٥-٦. W. Wailer "عودة المحارب القديم" ريدن، نيويورك، ١٩٤٤. D.N.Michael "بعض العوامل المتجهة نحو حصر منفعة العلم الاجتماعي في تحليل النظم العسكرية"، اوبريشنز ريشرش، المجلد ٥ (١٩٥٧)، ٩٠-٩٦. الخ... فضلاً عن تلخيص ميسر وضعه. "K.Lang التنظيمات العسكرية" منشورات مارش، هانديوك أوف سوشال أورغا نيزيشنز. حول الأعمال الفرنسية أنظر Raoul Grardet "المشكلات العسكرية المعاصرة: وضع الأعمال" ريفو فرانسيز دو سيانس بوليتيك، ١٩٦٠، عدد ١٠، ٣٩٥-٤١٨ Guy Michelat et Jean pierre Thomas "مساهمة في دراسة عملية تجميع مدارس الضباط في البحرية ١٩٤٥-١٩٦٠" تقرير للمؤتمر العالمي السادس للسوسولوجيا (إيفيان، ١٩٦٦).

السياسية والبنية الاقتصادية التحتية، المنعكفين كلاهما على البحث العلمى والتقنى، لا نرى أية أعمال تهتم بدراسة ما سوف يسمى لاحقا " بالركب العسكرى - الصناعى"، وكأنما المظهر الشكلى لعملية التقرير العسكرية، التى تحاط بالسرية فى زمن الحرب، من شأنه أن يساعد على أخفاء المشكلة الأساسية التى هى سلطة التقرير السياسى. فالعلاقات بين الجيش والمجتمع، بمعناها الأوسع، كانت ما تزال فى الظل، فى الوقت الذى كانت فيه مفاهيم " الأمة المسلحة" و"الحرب الشاملة" و " الطابور الخامس" تطل عبر العثم والضباب دون أن تتوصل بسبب ذلك إلى اختراق حجب العلم والنظرية.

لكن هناك ما هو ادهى، وما سيكون لنا رجة إليه : كيف كانت فى ذلك العصر حالة تطور الفكر والبحث فى قطاعات شديدة الانخراط فى النزاع كالاتحاد السوفياتى مثلاً والمانيا واليابان والصين ؟ أن جهلنا بالعمل الذى تم فى ذلك الوقت مازال كبيراً. فعامل تلك الفترة - الذى لم يكن قد اكتمل فى الأذهان بعد - هو عالم الغرب ونزعة التمحور حوله -

occidento centrisme : فلا يدرك شىء إلا إذا كان معزواً إليه وناجماً بالضرورة عنه أو ينسب تجربته التاريخية وتراثه الفكرى. وما زال هذا التراث، رغم الانقلاب العالمى الذى أحدثته الحرب، يشكل عائقاً فى وجه انبثاق العامل العسكرى ضمن الإطار السوى للعلوم الاجتماعية.

#### ١ - ١ - ٣ -

أن الفترة التى ابتدأت مع ولادة أول اشتراكية فى قلب الشرق، جمهورية الصين الشعبية (أول تشرين الأول ١٩٤٩)، هى الفترة التى تقطعت فيها أوصال الإمبرياليات الكلاسيكية الأوروبية وتدعمت فيها فى الوقت نفسه، على الصعيد الكونى، مواقع المنظومة الجديدة للإمبريالية المهيمنة، ذات الغالبة الأمريكية، لاسيما مواقع الموجة العارمة من الحركات الوطنية والثورية فى آسيا وأفريقيا وأميركا اللاتينية وبعض القطاعات فى الغرب أيضاً. أن الجناح المتقدم، فى الزمن الحالى من التاريخ كما فى المستقبل المنظور، هو الشرق المتجدد الثورى الذى قبض بحق على زمام المبادرة السياسية التاريخية. جدلية الحضارات، بين الشرق والغرب، التى تشكل الإطار العام لهذه العملية، تلتقى بنىوياً، بالنسبة لما يتعلق بالشرق، بجدلية التشكيلات الاجتماعية الاقتصادية والسياسية الوطنية، وتساهم على هذا النحو فى دفع الجدلية الاجتماعية إلى حدها الأقصى<sup>(١٢)</sup>.

منذ ذلك الحين طرحت مشكلة العنف العقلن - أى مشكلة السلطة وأداتها، جهاز الدولة - فى طليعة إشكالية علوم المجتمع فى عصرنا. وبمقدار ما يشكل هذا العنف العقلن أوضح أداة لتغيير توازن القوة العالمية وتوازن الهيمنة الطبقيّة داخل المجتمعات التابعة لغيرها إلى حد بعيد، جرى التسليم أخيراً بوجوب الانتباه للظواهر الجديدة - كالظاهرة

(١٢) أنور عبد الملك "الجغرافية السياسية والحركات الوطنية : حول جدلية الإمبريالية" (بالإنجليزية) "فى سبيل سوسولوجيا للإمبريالية" مجلة " الإنسان والمجتمع " (لوم أى لاسوسيتى) عدد ٢٠ (١٩٧١)، ٣٧ - ٥٤ وعدد ٢١ (١٩٧١).

الوطنية وسائر العوامل غير المألوفة - كالجيش، بشكل رئيسي، ولكن الإطار الجغرافى السياسى geopolitique كذلك، والمجالات الحضارية والثقافية التى تساهم مساهمة كبيرة فى تفجير الأوضاع القائمة فى الزمن السعيد.

هذا هو المناخ - الطلب الاجتماعى - الذى ساعد فى نهاية الأمر على ايلاء العامل العسكرى قسطاً من الأهمية التى يتخذها فى الحركة الموضوعية للمجتمعات العيانية فى العالم الواقعى. أن الفترة التى بدأت عام ١٩٦٠ ستكون مطبوعة بنشوء السوسيولوجيا العسكرية عبر فروع علمية : فى الولايات المتحدة، وفى بريطانيا العظمى وفرنسا وألمانيا، وفى البلدان الاشتراكية الأوروبية، عبر نشر عدد متزايد من الدراسات والمشاريع الجماعية. وعلى الصعيد الأسمى عبر إيجاد لجنة البحث " القوى المسلحة والمجتمع " ضمن الجمعية الأممية للسوسيولوجيا ( المؤتمر العالى السادس للسوسيولوجيا، ايفيان، ١٩٦٦ )، وبشكل أعم من خلال الاهتمام المتعاظم الذى كان يبديه علماء السوسيولوجيا والسياسة تجاه الجيش فى القارات الثلاث التى تشكل المجال الممتاز للحركة والجدة والملاحظة.

ومنذ ذلك الحين أصبح كل شئ جاهزاً من أجل كشف الجوانب الواضحة، فضلاً عن المطوية والمحتجزة، أى تعيين الإشكالية، وطرح المشكلة التى تفتتح على النظريات الجارية.

- ٢ -

## الاستثنائية و"الانقلابية" : الطرح الوظيفى

### الاستثنائية : تحديد الحقل العلمى.

٢ - ١ - لقد ظهر العامل العسكرى، فى الوعى السوسيولوجى، باتجاه عكسى إذا جاز القول. فبدلاً من أن يندرج هذا الظهور ضمن المجرى العياني للعالم الواقعى، حصل فى الوعى المكابر عبر خطوات متأنية حذرة مرتبطة اشد الارتباط بالمناخ الثقافى التقليدى. إذا كان السوى هو ما يتعارف على أنه حضري، علمانى وانسى - فإن العامل العسكرى لا يمكن اعتباره إلا عاملاً غير سوى، جسماً دخيلاً، حادثاً مؤسفاً طرأ على التطور المتناسق السلمى نحو التقدم.

منذ ذلك الحين بدأ الأنعكاف على أجراء التحليلات الأولى فى بعض المجالات الثقافية الهامشية، فى بعض المجتمعات السياسية التى تقع بالتحديد فى هذا العالم الذى يسمى "بالثالث" : والواقع أن المحلل كان يواجه فى هذا العالم مسارات مختلفة موضوعياً عن تلك التى تأخذ مجراها فى العالم السوى، عالم البلدان المتقدمة اقتصادياً فى أوروبا وأمريكا الشمالية. وفى معظم الأوقات كان يشار إلى هذا الاختلاف بطريقة لا تاريخية، أى كنهوية essentialiste تتأثر أحياناً بوضوح بأطروحة النموذج المثالى عند فيبر (عبر خلفائه

وتلاميذه). لكننا نرى، أحياناً، أن هذا الاختلاف اختلاف تاريخي محدد، وأنه يتفسر بواسطة الخصوصية، وأن الانحراف أمر ثابت في التاريظ الموضوعي للجدلية الاجتماعية هذه الخطوة - الطبيعية جداً - بدت على نحو خاص من الصعوبة بالنسبة لعظم المحللين والمنظرين ز والواقع، كيف يمكن إنقاذ مفعول الغرابة - الذى يميله البعد المركزى - الغربى للإيديولوجية المسيطرة - إذا كان المرء مسلحاً بالوسائل القادرة على توضيح هذه الغرابة نفسها، أى على تفسير عقلانياتها التاريخية ؟ ففى هذه الحال يصار إلى المجازفة إلى حد بعيد بوجوب تقبل هذه الحالة السوية التعددية، ذات الدوائر (من الحضارة والثقافات الوطنية) المتعددة - التى تبرز، بالمقابل، الطابع الاقليمى للجهاز المفهومى وللنظريات الجارية، كما تبرز، بمعنى من المعانى، انحراف المنحرفين. فحينشأ عن ذلك جمع فريد من نوعه بين أداة الفهم والمجال الجغرافى المعنى، من شأنه أن يوضح الخطوة بأسرها.

ولعل هذه الخطوة تتحدد، من حيث طابعها العام، بأنها ضرب من الاستثنائية. أن الدراسة المتيقظة للأعمال - التى سنأتى على ذكرها فى مكان آخر على سبيل التوجيه المتعلق بالمراجع - تبين بما لا يقبل الشك الطابع القلق للمشروع العلمى إياه. فهل أن "السوسيولوجيا العسكرية" هى المعنية بالأمر ؟ أن هذه تتحدد عندئذ، فى أحسن الأحوال، بأنها الحقل العلمى " حيث استعمال العنف المنظم " أو القوة المسلحة يتدخل بوصفه اعتباراً أولياً، بوصفه وسيلة أو عائقاً، فى سياق متابعة هدف اجتماعى معين <sup>(١٣)</sup> . الغموض كلى : فهل هناك، فى الحياة الاجتماعية، عنف غير مجتمعى ؟ هل أن العنف المسلح ميزة يتمتع بها الجيش وحده، أم أنها الميزة الخاصة بجهاز الدولة ؟ وأخيراً هل من الممكن أن تدرك عملية تحويل هدف اجتماعى على شىء من الأهمية إلى أمر راهن خارج استخدام العنف المنظم ؟ عدد من التساؤلات التى تسلط الضوء وتطرح الشك حول بعض المسلمات الأيديولوجية لهذه السوسيولوجيا، كما جرى تحديدها فى ذلك النص العلمى الرسمى الذى نشر عام ١٩٦٥ برعاية الجمعية الأممية للسوسيولوجيا بمساهمة الأونيسكو : **القضية المطروحة** هى قضية فهم " الدور غير العسكرى للجيش " <sup>(١٤)</sup> **حق الفهم**. وإدماج العسكرية الجديدة <sup>(١٥)</sup> بالجدول الكلاسيكى (للعسكريين "القدماء" )، وفهم أسباب هذه الياقظات المزججة : **التدخلات العسكرية** <sup>(١٦)</sup>.

(١٣) K. Lang السوسيولوجيا العسكرية" ص ٥-٦.

(١٤) Leo Hamon "الدور غير العسكرى للجيش فى العالم الثالث" P-U.F باريس ١٩٦٦. إلا أن التجديد الحقيقى فى سوسيولوجية السلطة فى تلك الحقبة، يبدأ انطلاقاً من الطرح اللااستثنائى للعامل العسكرى : الإعداد الخاصة "الحرب - الجيش - المجتمع" من "المجلة الفرنسية للسوسيولوجيا" (ريفو فرانسيز دو سوسيولوجى) (١٩٦١)، عدد ٢. "الجيش والسلطة"، المجلة للماركسية الجديدة (نوفيل ريفو ماركسيست) عدد ١ (١٩٦١). "السيف والشرية" ثم "القوات المسلحة - والمجتمع فى أوروبا الغربية". من "الأرشيف الأوروبى للسوسيولوجيا" (١٩٦١)، عدد ١ و (١٩٦٥) عدد ٢. وخاصة Paul Marie de la Gorce "الجمهورية وجيشها" Fayard ، باريس، ١٩٦٣.

(١٥) أن الكتاب الجماعى الذى نشره Morris Janowitz "العسكرية الجديدة : نماذج متغيرة من التنظيم" راسلز فونديشن، نيويورك، هو الذى سيشكل أداة بالنسبة لنشاطات لجنة البحث "القوات المسلحة والمجتمع" التابعة للجمعية الأممية للسوسيولوجيا، وذلك بعد كتاب "السوسيولوجيا والمنشآت العسكرية"،



ولا يسع المرء أن يقول أفضل من ذلك. كل شيء كان يتم وكأننا الدور الخاص بالجيش كان دوراً عسكرياً (داخلياً) منفصلاً، بواسطة تحليل شكلي، عن جهاز السلطة في صلب المركب الطبقات - الأمة - الدولة، وكأننا العسكريون، كغرباء عن هذا المجرى العجيب للسلطة، كانوا يرتأون فجأةً بمحض امكاناتهم ويولون ظهرهم لتراث القدماء وينخرطون في المغامرة أو على الأقل في العمل المرتجل. استثنائية، بالطبع - ولكن في صلب حقل يوصف طوعاً بأنه حقل "السوسيولوجيا العسكرية"<sup>(١٧)</sup>. أن ميدان هذا الفرع سيتحدد مؤسسياً عام ١٩٧٠ بأنه الحقل الذي "يضم كل المواقف والبنى التي يشكل عامل العنف المنظم فيها اهتماماً رئيسياً وشرعياً" - وتجدر الإشارة إلى التطور الذي حصل بين ١٩٦٥ و ١٩٧٠ (فالأمور المستجدة هي: "مواقف"، "بنى"، "شرعية"). كما يضم هذا الفرع مجالات أربعة: امتهان السلاح، التنظيم العسكري بوصفه بنية اجتماعية، العلاقات بين المدنيين والعسكريين، ودراسة الحرب<sup>(١٨)</sup>. أي أن الميدان العلمي الذي تقع دراسة العامل العسكري ضمنه - في البلدان المسيطرة كما في بلدان القارات الثلاث - يعتبر ميداناً متجانساً موحداً، وذلك كمشروع على الأقل.

فهل بوسع الاستثنائية أن تبني نظرية عامة ؟

## ٢ - ٢ - الإبحار الجغرافي للميدان العلمي:

الجيش والمجتمع، الجيش في الأمة: العصرية تفرض نفسها عبر مسالك لا تخطر على بال، وتنصب عبر قوالب كانت تعتبر في حكم المتخاطة. فكيف السبيل إلى ضبطها والتقاطها حين تفرض نفسها ؟

تتجه الأنظار نحو العالم المغاير: "العالم الثالث"، القارات الثلاث، المجالات التابعة، حيث الحركات الوطنية والثورات. واسطة ذلك في هذه العملية ليست السوسيولوجيا الاستعمارية السابقة فقط، تلك التي أتت من المروبولات الأوروبية. والتساؤل ينطلق، في الواقع، من الولايات المتحدة التي انتهت مؤخراً إلى الإمبريالية المسيطرة بين أزمة ١٩٢٩-١٩٣٢ والحرب العالمية ١٩٣٩-١٩٤٥. بيد أن الولايات المتحدة تتصدى لهذا الميدان الجديد من منظور الرواد: اليسواهم "الأمة الجديدة" الوحيدة الأصيلة، كما كان يطيب لتوماس جيفرسون أن

راسل سيج فونديشن، نيويورك ١٩٥٩، وبعد "الجندى المحترف: وصف اجتماعي وسياسي" فرى برس، نيويورك، ١٩٦٠.

(١٦) Henry Bienen "تدخل العسكر: دراسة حالات من التطور السياسي" راسل سيج فونديشن، نيويورك، ١٩٦٨. Edwin Lieuwen "الجنرالات ضد الرؤساء: العسكرية الجديدة في أميركا اللاتينية"، بول مول، لندن، ١٩٦٤: "الرؤساء" سيكونون، من حيث الجوهر، من غير "الجنرالات".

(١٧) والمشكلة أعم من ذلك: فيدلاً من تشكيل "سوسيولوجيا عسكرية" على غرار "السوسيولوجيا الاقتصادية" و "السوسيولوجيا السياسية" و "السوسيولوجيا العائلية" الخ... يبدو لنا من الأسلم التحدث عن سوسيولوجيات للجيش، للاقتصاد، للسياسة، وللعائلة الخ...، هذا بمقدار ما تكون القضية متعلقة بطرح سوسيولوجي يتناول قطاعاً اجتماعياً محدداً، لا حقلاً علمياً متميزاً قابلاً لتكوين فرع علمي متميز. أن كل مشكلة خصوصية السوسيولوجيا، بما هي علم، تجد نفسها مطروحة من هذه الزاوية.

(١٨) K. Lang "السوسيولوجيا العسكرية ١٩٦٣-١٩٦٩" ص ٧.

يكتب ؟ فكيف يجوز بعد أن أصبحوا في أقل من قرن من نشوء "الأمة الجديدة" أقوى دولة في تاريخ هذه الأيام - وذلك بالضبط بفضل السلطة الممارسة بواسطة المركب العسكري - الصناعي خلال الحروب - أن تتردد طبقتهم السياسية وثقافتها ومفكراتها في إدراك العالم وتصوره انطلاقاً من تجربتها الخاصة، ومن صورتها ومثاليها المعدة لشاظرته مشكلاته ومسالكه؟ بين "الأمة الجديدة" الوحيدة وبين فرض قالب "الأمة الجديدة" على المجتمعات الوطنية ودولها في المجالات التابعة، لم يكن ثمة سوى خطوة واحدة<sup>(٨)</sup>. أليست هذه التشكيلات الوطنية، بدورها، تشكيلات تلا حظ فيها أقل أكبر حالة سوية كما يعتد على الأقل ؟ أليست تشكل ميدان النشاط المفضل بالنسبة للعسكريين الذين هم، بالضبط، في أوج العاصفة الاستقلالية الثورية ؟ هؤلاء العسكريون الذين يساهمون في الولايات المتحدة مساهمة كبرى في التقرير السياسي ؟

"فالأمم الجديدة" أصبحت تشكل منذ ذلك الحين المجال المفضل للدراسات المتعلقة بالسوسيولوجيا العسكرية. وهذه السوسيولوجيا، بحكم وصولها المتأخر لميدان الرؤية السوسيولوجية، سوف تكتسب توطيد دعائم وضعها العلمي عن طريق مقدرتها على إنشاء رأس جسر على الضفة الأخرى، انطلاقاً من الميدان الذي تؤمنه لها العلوم الاجتماعية الاعتيادية على نحو أفضل.

هذا الإطار الجغرافي يشكل الإطار المفضل لا الوحيد، بحكم أن الجهد كان يبذل انطلاقاً من المجتمعات المتقدمة اقتصادياً، والمسيطرة سياسياً. يبقى أن الدراسة السوسيولوجية للعامل العسكري، بحكم اضطرابها على هذا النحو إلى التعرف على مجتمعات تابعة وإلى التعرف في الوقت نفسه على المجتمعات المسيطرة التي تتحكم بها، قد وجدت نفسها بشكل طبيعي في سبيلها إلى تقديم العناصر الموضوعية لدراسة مقارنة ماكرو - اجتماعية، بوسعها وحدها أن ترسي دعائم نظرية عامة للظاهرة العسكرية في صلب المجتمعات الوطنية، وذلك في نهاية عملية مثلية من التنظير<sup>(٩)</sup>. ولم تكن هذه هي المرة الأولى التي تتحول فيها عملية محرجة فتنتفتح على مخرج الخرج ايجابي.

ولكن هل من الممكن عندئذ تخطي الاستثناوية ؟ بتعبير آخر : ما هو السبيل، في المجال العلمي قيد الدراسة، إلى إنشاء العملية الجدلية بين المخصوص والشامل ؟

---

(١٩) Lucy Mair "الأمم الجديدة" يونيفرستي أوف شيكاغو برس، شيكاغو، ١٩٦٣، حيث يحاول أن يقدم للعملية قواعدها النظرية. وأنتشر هذا التعبير في جميع الميادين . M. Janovitz "العسكريون في التطور السياسي للأمم الجديدة : مقالة في التحليل المقارن" يونيفرستي أوف شيكاغو برس، شيكاغو، ١٩٦٤. والأصح أن الكلام يتناول الدول الجديدة، ولكن ضمن إطار غامض يسمى إطار البناء الوطني، وذلك في الندوة السادسة للجمعية الأممية لعلماء السوسيولوجيا الناطقين بالفرنسية (روايون، أكتوبر ١٩٦٥)، أنظر العدد الخاص "سوسيولوجيا البناء الوطني في الدول الجديدة" مجلة معهد السوسيولوجيا، بروكسل، ١٩٦٧، عدد ٢-٣.

وانظر كذلك بشأن "البناء الوطني في مناطق مختلفة"، المجلة الأممية للعلوم الاجتماعية ٢٣، (١٩٧١) عدد ٣، الخ... وفي ذلك خلط بين التشكيلات الاجتماعية والدول والبنى الإدارية. و Jacques Berque لاسيما في "الشرق الثاني" غاليمار، باريس، ١٩٧٠، يظهر اهتماماً مختلفاً بقضايا الاستمرارية. (٢٠) أنظر تقريرنا للمؤتمر العالمي السابع للسوسيولوجيا (فارنا، أيلول ١٩٧٠) "مستقبل النظرية الاجتماعية"، الدفاتر الأممية للسوسيولوجيا، (١٩٧١)، ٢٣-٤٠.

## ٢ - ٣ المعالجة الوظيفية : النيابة الاجتماعية.

هكذا كانت بالضبط محاولة علماء السوسيولوجيا والسياسة، ومعظمهم أميركيون، منذ يالطا وانتصار الثورة الصينية.

٢ - ٣ - ١ فى الحقيقة كان الموضوع يتعلق بمجرد مختلف حسياً : فالرغبة فى التنظير كانت موجودة بشكل ملح، ابتداء من ١٩٦٠ بشكل خاص، بعد أن درست الحالات الرئيسية. لكن هذا التنظير كان يعتبر بمثابة انعكاس نظرى لإشكالية نمط الوظائف الاجتماعية العام (الأميركى بصورة رئيسية) المطعم ببعض العناصر المحلية التى تلعب دور المبررات. بتعبير آخر لم يكن التحليل المقارن للمجتمعات الوطنية يتناول من منظور الخصوصية، انطلاقاً من دراسة عيانية محددة لخصوصية كل من هذه المجتمعات، بل العكس. فقد كان التحليل يجرى انطلاقاً من نموذج اجتماعى ذى ديمومة ووظيفة، مدعو لأن يتكرر هو نفسه، عبر نسط متعددة، فى مختلف مجالات غير الغربى.

٢ - ٣ - ٢ ودراسة المفردات المستعملة تتضح بجلاء فالمفاهيم الأساسية فى هذا الطرح للمشكلة، هى مفهوم "التحديث" و "الاندماج" integration، اندماج لا خصوصية، (والمفاهيم والتصورات التى تنجم عن هذين المفهومين، الخ).

فى نقطة الانطلاق، يتحدد هذا الطرح على يد جون ج. جونسون وهانس سباير وادوارد شيلز ضمن إطار أول دراسة كبرى صاغها اتحاد راند (iontRAND Carpora) فى سانتا مونيكا (١٩٥٩ - ١٩٦٥) : "فى عدد من الدول الجديدة التى انبثقت خلال الفترة الحديثة العهد من انتهاء الاستعمار، يلعب العسكريون دوراً حيوياً. فهم بوصفهم قوة ثورية قد ساهموا فى عدم تفك النظام السياسى التقليدى. كما أنهم، بوصفهم قوة تؤمن الاستقرار، حاولوا دون أن تصبح بعض البلدان فريسة للسلطة الشيوعية. وبوصفهم قوة تعمل على التحديث، كانوا أبطالاً مدافعين عن تطلعات الطبقات المتوسطة أو عن المطالب الشعبية فى التغيير الاجتماعى، ووفروا، بمهاراتهم الإدارية والتقنية، قطاعاً مديناً للبلدان التى تنلر فيها هذه المهارات" (سباير). "أن البحث الاساسى يذهب إلى تحقيق فى المؤشرات التى تلقى ضوءاً على طبيعة دخول السياسيين من ذوى البرزة فى تنافس مع الوطنيين وبيروقراطى الدولة والمثقفين المتغربين. وعندما ينتزع الضباط السلطة من أيدي العسكريين، كما فعلوا فى عدد كبير جداً من المناسبات فى بعض المجتمعات فى مختلف مراحل نموها، يصار إلى دراسة خصالهم كزعماء معصومين leurs qualites secharismatiqu ومواهبهم الإدارية والتنظيمية، بالإضافة إلى الأسباب الأخرى، من أجل العثور على جواب للسؤال الذى يتناول معرفة الأسباب التى توصلت بموجبها الحكومات العسكرية إلى تعزيز التطور الوطنى والممارسات الديمقراطية فى بعض البلدان،

فى حين إنها مارست تأثيراً مؤخراً فى بلدان أخرى. (جونسون). "ردم الهوة بين النخبة العاملة على التحديث وبين جمهور السكان كشرط أولى لخلق مجتمع سياسى" (شيلز)<sup>(٢١)</sup>.

تبدو التعابير شبيهة بتعابير العلم السياسى. وهى تبقى مطبوعة إلى حد بعيد بطابع علم النفس الاجتماعى : كيف السبيل إلى توضيح انحراف العسكرين الذين يلعبون لعبة السياسيين ؟ ولكن هذه اللعبة قد تحددت سلفاً بأنها لعبة التحديث. أن السوسيولوجيا العسكرية فى هذه المرحلة من نموها، تساهم مساهمة تامة بالترويج الواسع للدراسات التى تتناول التحديث.

والحال، على من يقوم هذا التحديث بالضبط ؟ انه يقوم على تقليد مجرى التطور فى الغرب (ف. ف. روستو) فى حال كونه عاجزاً عن اللحاق به. وكيف السبيل إلى التوصل لذلك ؟ بالتشديد على الاندماج. أى على تشكيل نواة صلبة قادرة على توحيد وتنظيم مختلف المكونات لمجتمع معين (طبقات، أعراق، مناطق وإقاليم، ثقافات، أقليات، تشكيلات سياسية وايدولوجية). والحق انه بدون

هذه النواة الموحدة لا يمكن على الإطلاق تعداد النسب عن نماذج التحديث التى صاغتها المراكز المسيطرة. هذه النماذج وحدها هى التى تستطيع تأمين التطور "السوى" والعقلى للمجتمعات التابعة فى "الأطراف" وفقاً لما هو عليه فى "المراكز المسيطرة". فى النقطة المركزية من كل ذلك هناك مشكلة السلطة ونواتها الصلبة : الجيش.

ويستعمل مفهوم الاندماج على مرحلتين. أولاً اندماج النواة العسكرية نفسها. هذه النواة التى ينبغى رص بنيتها قبل الانصراف إلى الفعل فى الإطار الأعم للمجتمع الوطنى. دراسة "المنظومة العسكرية" توصف بأنها تشكيل مجرى عملية "الاندماج الوظيفى" (لانغ)، التى وضعت عنها بدايات لتصنيفات عدة لاسيما على يد س. اندرز جفسكى و م. د. فلد<sup>(٢٢)</sup>. وسرعان ما لوحظ أن الجهاز العسكرى، فى الدرجة القصوى من اندماجه الوظيفى، يكون معادلاً بالفعل للطبقة السياسية ( " الأمة المسلحة" عند فلد، "المركب العسكرى - الصناعى"، "النخبة الحاكمة" عند رايت ميلز). من هنا تبدأ المرحلة الثانية، مرحلة دراسة "العلاقات المدنية - العسكرية التى ينظر إليها وكأنها تشكل مجرى "الاندماج المعيارى". كل شئ يثار الضباط، الكهنوتية والعلمانية، البيروقراطية، الأوليغارشية المجتمع ما قبل الصناعى، مفاعيل الانتصار والهزيمة، عدم الاستقرار الحكومى. عقلية المجموعة والهيئة. الخطوة المعنوية، الوحدة الوطنية تجاه نزعة التجزئة، الرتب العسكرية والتدخل السياسى، إدراك

---

(٢١) John J. Johnson "دور العسكرين فى المناطق المتخلفة"، برنستون، ١٩٦٢. أن عدداً قليلاً من المقالات، كمقال E.A. shils. فى هذا المجلد ("العسكريون والتطور السياسى فى الدول الجديدة" ٧-٦٨) تتناول المجالات التابعة بشئ من الإزدراء. وقد ظهر فى ذلك الوقت أيضاً، بواسطة مكتب عمليات البحث فى الجماعة الأمريكية "فهرسة أولية للدراسات حول دور المؤسسات العسكرية فى البلدان النامية"، واشنطن ١٩٦٣.

(٢٢) Stanislaw Anderzejewski "التنظيم العسكرى والمجتمع" روتلج كيغان بول، لندن، ١٩٥٤ M. D. Feld "تايولوجيا التنظيم العسكرى" عند C. J. Friedrich و S. E. Harris "السياسة العامة"، هارفرد سكول أوف بابلوك ادمستريشن هارفرد ١٩٥٨. كذلك، Howard Michael "الجند والحكومات : تسع دراسات فى العلاقات المدنية - العسكرية" آيراند سبوتسود، لندن، ١٩٥٧.

المركب العسكرى - الصناعى، إدراك دولة الثكنة. الجيش والبحث العلمى والتقنى. المساعدة الخارجية. مشكلة السكان وإمكانيات العمالة. الطاقات التنظيمية، والإدارية والنفسانية. العصمة charisne. وحتى الإمبريالية فى نهاية المطاف<sup>(٢٣)</sup>. كل شئ - أو يكاد. نحن سنرى فيما بعد ماذا يعنى كل ذلك.

هذه هى الموجة الثانية، موجة "السوسيولوجيا العسكرية" بالمعنى الحقيقى، التى تدور حول قطبها موريس جانوفيتير، الذى اهتم بالتنقيب فى هذا الميدان الواسع من منظور وظيفوى دائم لعله أشد انهماكاً واهتماماً بصعوبات التنظير.

٢ - ٣ - ٢ أن مساهمة م. جانوفيتير، انطلاقاً من علاقة تأليفية يصوغها المؤلف<sup>(٢٤)</sup>، تكمن فى محاولته لتعيين موقع الدول الذى يلعبه الجيش ضمن إطار مجرى الاندماج الديناميكى، الذى يولى أهمية للعوامل المنبثقة عن الوضع الدولى العام. إلا أن كل شئ ينفتح على الميدان ذاته الذى يحدد جانوفيتير مشكلتيه الرئيسيتين على النحو التالى: "إلى أى حد عمد عسكريو الأمم المصنعة والنامية إلى تبديل اتجاهاتهم المهنية من أجل الاهتمام بنتائج (ظهور الأسلحة الجديدة الفتاكة جماهيرياً وبالمضمون الاجتماعى السياسى للحرب المحدودة؟ ما هى العوامل التى تحكم أو تكبح تحويل الاتجاهات العسكرية المهنية وأشكال التنظيم العسكرى؟ ثانياً، لماذا نجد أن الضباط العسكريين فى الأمم السائرة على طريق النمو، بالمقارنة مع ضباط المجتمعات الصناعية، هم أكثر نفوذاً فى ميدان السياسة الداخلية؟" للإجابة على ذلك يقترح المؤلف دراسة "البنية الداخلية للمهنة العسكرية فى مختلف المجتمعات". وبما أن "تحليل المجموعات الإحصائية" يبدو قليل القابلية لأن يكون له امتدادات نظرية، فمن الأسلم الانصباب على البحث فى "المقولات المفهومية المحددة"، خاصة من أجل تحديد "التطبيق المخصوص للمشكلة الكلاسيكية - المتعلقة بالعقلانية فى صلب التنظيمات الكبيرة - على التنظيم العسكرى، أى مشكلة الظروف التى من شأنها أن تشجع أو تستثير التطابق الفعال بين الوسائل والأهداف".

وتأتى الإجابات عن السؤال الأول مهياً بشكل أفضل: "فى الداخل تتضمن العسكرية تنمية واستمرار الممارسات التى تحتجز الأساليب العلمية والإدارية المتبغاه من أجل تشجيع "مهنية" أعظم. أما فى الخارج فالعسكرانية تشتمل على السلطات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية التى ينفذها العسكريون، وعلى نتائج هذه السلطات على البنية الاجتماعية الداخلية والسياسية الدولية". والعسكريون "هم اختصاصيون فى "تنظيم" العنف والدمار الجماعى"، والنموذج المثالى بالنسبة للعسكرى المحترف ليس رجل العلم أو

(٢٣) أنظر K. Lang "السوسيولوجيا العسكرية: تقرير ملئزم" ص ١-٢٦، "السوسيولوجيا العسكرية بين ١٩٦٣ و ١٩٦٩" ٧-٢١. عدد خاص "اقتراحات حول السوسيولوجيا العسكرية" كيلز تزايتشرift فير سوسيولوجى اوند سوسياسيكولوجى، زوندرهفت ١٢، ١٩٦٨، والقسم الأعظم من الـ ٨٤٥ مادة من لائحة المراجع التى وضعها Rolf Zeigler، ٣٢٧-٥٧.

(٢٤) المقصود هو نص بعنوان "القوات المسلحة والمجتمع من منظور عالمى" J. Van Doorn منشورات "القوات المسلحة والمجتمع" ص ١٥-٣٨.

المهندس أو الإدارى صاحب الأعمال. فصورته الذاتية المهنية تتضمن مركبا بطوليا لا مرد له من حيث أن على العسكرى أن يجابه الخطر".

وها هو " يتحول إلى أستاذ" professeur مما يؤدى بنا مباشرة إلى التساؤل الثانى الذى يتناول العلاقات بين القوات المسلحة والبنى الاجتماعية.

هنا يصار إلى الانطلاق من "النموذج الارستقراطى - الاقطاعى" الأوروبى، لكى يصار إلى تحقيق عدم انطباقه على الواقع - ومن هنا الحاجة إلى دراسة "الأصول الاجتماعية لهيئة الضباط". ثم إن الدراسات المقارنة ستتيح بين أربعة أنماط من العلاقات المدنية - العسكرية : "المنظومة السلطوية - الشخصية للرقابة المدنية - العسكرية"، "منظومة الحزب المدنى الجماهيرى"، "المنظومة الديمقراطية أو شبه الديمقراطية التنافسية"، الائتلاف المدنى العسكرى"، وأخيراً "الأوليغارشية العسكرية". إلا أن تصنيف المنظومات هذا لا يحل أبدا مشكلة الشك والارتباب : فالعسكريون، خاصة فى آسيا وأفريقيا، "يتصرفون بصورة غير مدروسة". أنهم "أدوات ناقصة للتغير السياسى"....

من هنا ينبغى إدخال البعد الدولى، ما انطلاقاً من "الطرح بواسطة" التوترات"، وأما انطلاقاً من "الطرح المؤسساتى". هنا لا نرى حتى مجرد وجود للإمبريالية المسيطرة (كلمة "الإمبريالية" لا يشار إليها خلال النص كله) ولا لتوازن التعايش. فالوضع القائم يبدو كمعطى من المعطيات. وهو يتلاءم ويتكيف مع التوترات والحروب المتوضعة. وهذه بدورها تعالج بواسطة القوات العسكرية ذات الوظيفة البوليسية : قوة الدرك العسكرية، التى يقال عنها أنها تشكل "مساهمة سوسيولوجية فى فهم المشكلة التنظيمية"، والتى قد تتخذ أشكالاً عديدة : وطنية ("قوات البوليس الوطنية" عند ف. ميليز وج. ريد) المتعددة الجنسيات أو الأممية ("قوة المراقبة الخاصة"، فى إطار منظمة الأمم المتحدة بشكل خاص، عند توماس شلنغ)<sup>(٢٥)</sup>.

(٢٥) أنظر بشكل خاص : W. Millis e T.J. Read : إغناء الحرب، Tomas schilling "قوة المراقبة الخاصة" فى D , Morton and W.M Evan. L. wright "اتقاء الحرب العالمية الثالثة"، سايمون اند تشاستر - نيويورك ١٩٦٢، ٨٧-١٠٥.

warren Elwood Williams "العلاقات شبه العسكرية بين الولايات : دور الجيوش السياسية فى سياسية القرن العشرين الأوروبية" أطروحة دكتوراه، جامعة لندن، ١٩٦٥.

fred R. von der Mehden & charles W. Anderson "النشاط السياسى للعسكريين فى المناطق النامية"، سوشال ريبيرتش، مجلد ٢٨ (١٩٦١)، ٤٥٩-٧٩. D.C Rapoport. "نظرية مقارنة للنماذج العسكرية والسياسية"، عند Huntington Anatol Lapoport. P.S "العلاقان : أمثلة متغيرة للسياسات العسكرية" فى برس، جليكو S.P. Aaaaaaatol Iapopaart ١٩٦٢، من ٧١ - ١٠١، أنظر كذلك ما صدر حديثاً النظرتان الأميركية - السوفياتية للسياسة الخارجية" بيجاسوس، نيويورك، ١٩٧١. فى الجانب السوفياتى، الذى لخصه A.Kalyadin. فى تقريره لمؤتمر أفيان، أنظر "نزاع السلاح كمشكلة اجتماعية" موسكو ١٩٦٦ (٢) وخاصة جدول بالأعمال السوفياتية، ص ١٣-١٥، لاسيما :

A.Arsumanyan. "الصراع بين منظومتين والنمو العالمى". موسكو، ١٩٦٤. J.Prantsev و . P.PFedeseevý "حل المسائل الميثودولوجية للتاريخ" موسكو، ١٩٦٣، ص ٣٠. S.Strumilin "مشكلات الاقتصاد العسكرى ونزع السلاح" موسكو، ٥ مجلدات، ١٩٦٤، للمجلد الرابع. V, Aboltin "سياسة الدولة ونزع السلاح" موسكو ١٩٦٦، ٣ مجلدات G.Modrgnskaya "مشكلات السلم والحرب فى الفلسفة والسوسيولوجيا" موسكو، ١٩٦٦. أكاديمية العلوم فى الاتحاد السوفياتى "مشكلات نزع السلاح"

ولأن ففى الداخل هى عامل ادماجى او تحديثى غير كامل، وفى الخارج بوليس للعلاقات الدولية : هذه هى الصورة المصاغة على أفضل شكل، الصورة الأكثر تعبيراً، التى تكونها السوسيولوجيا السياسية الرسمية عن دور الجيش فى مجتمعات عصرنا. والتصور العام هو تصور الوظيفة، هذه المرة ما فى ذلك ريب. أى أن التصور يتلطف بتدخل العامل الدولى : النتيجة التى وصفناها بأنها محاولة لإدماج العامل العسكرى فى المجتمع إدماجاً لوتوماتيكياً تتيج لنا أن نوضح بشكل اجلى من ذى قبل الفروقات القائمة بين أنماط وظيفية هذا الثنائى : الجيش - المجتمع المدنى. لكنه يبقى مع ذلك، من حيث الجوهر، على هامش الميدان العلمى للخصوصية - مفهوم وتطبيقات - الذى هو وحده القادر على توضيح للروحة بشكل مدبش والتى هى المروحة التى تمتد عبرها نشاطات الجيش فى مجتمعات العالم المعاصر، وليس فقط فى قطاعاته الخاضعة للسيطرة. والواقع أننا إذا أخذنا للمجتمعات الصناعية الرأسمالية - الجيش فى فرنسا، فى الولايات المتحدة، فى سويسرا، فى بريطانيا العظمى، فى البرتغال مثلاً، أو فى الزمنين الهتلرى والحالى فى ألمانيا مثلاً -

«الاقتصادية» V.Yemylganov موسكو ١٩٦١. «النزعة والسلم»، موسكو، ١٩٦٥. N.Talensky. «منظومة الصواريخ المضادة ومشكلات نزع السلاح» موسكو، ١٩٦٥. I.Glagolev. «الاقتصاد المتأثر بنزع السلاح»، وموسكو ١٩٦٤. V.Marosov. «نزع السلاح ومشكلة السوق الرأسمالية» موسكو ١٩٦٤. D.Bogdanov «نزع السلاح الذرى»، موسكو ١٩٦١، ثم «نزع السلاح الشامل والكامل» : (المسائل القانونية الأممية) موسكو ١٩٦٤. L.Gromov et v.Strigachev. «مشكلات نزع السلاح كمخرج رئيسى فى هذه الأيام» موسكو ١٩٦٣. N. Mikolsky. «المسألة الرئيسية للأزمة الحديثة : مشكلة الحروب الابادية» موسكو ١٩٦٤. N.pitersky. «قوى الأمن الأممية» موسكو، ١٩٦٦. مؤلف جماعى «نزع السلاح والعون المقدم إلى البلدان الفقمية فى الثقافة» موسكو ١٩٦٦. K.Ivanov. «نحن ننظر إلى الغد» موسكو ١٩٦٤. B.Batsanov. S, Malinin و V.Onushkin «التعاون الأممى فى مجال الاستعمال السلمى للطاقة الذرية» موسكو ١٩٦١. الخ..

وقد وضع Erwin Hachel جردة توضيحية بعنوان « الطاقة البشرية العسكرية والفرض الميالى»، ادلفى بيبز عدد ٧٢، ذى انستيتوت فوز ستراتيجيك ستاديز، (معهد الدراسات الاستراتيجية)، لندن، ١٩٧٠. وانظر كذلك Sir Robert Thompson «الحرب الثورية فى الاستراتيجية العالمية من ١٩٤٥ إلى ١٩٦٩» زيك راند فاربورغ، لندن ١٩٧٠. J.L.S Girling. «حرب الشعب : شروطها ونتائجها فى الصين وجنوب شرقى آسيا»، آلن اند اونوين، لندن، ١٩٦٩. Alexander Orlov «تليل الاستخبارات وحرب العصابات»، مطابع جامعة شيكاغو، آن اربور، ١٩٦٣. Martin Oppen Heimer «حرب العصابات فى المدن» كواندراغل بوكس - شيكاغو ١٩٦٩. الخ..

وعلى الضفة الأخرى من النهر، أنظر الكتاب الأساسى الذى ألفه J.pomeroy. William «حرب العصابات والماركسية» لورانس اندويز هارت، لندن ١٩٦٩، ثم Richard Gott «حركة حرب العصابات فى أميركا اللاتينية» نلسون لندن، ١٩٧٠. Lewis Gann «حرب العصابات فى التاريخ» هوفر لستيتوشن برس، ستانفورد ١٩٧١. حمزة علوى «الفلاحون والثورة» دار الطليعة بيروت. Russel Stetler «الفن العسكرى فى حرب الشعب، كتابات مختارة للجنرال فونغيون جياب» مانغلى ريغوى، نيويورك اند لندن، ١٩٧٠. Fric R.wolf «حروب الفلاحين فى القرن لعشرين»، هاربر اندرو، نيويورك، ١٩٦٩. Shingo Shibata (الفيتنام الماركسية العسكرى وحرب الشعب فى فيتنام» فى فيتنام توشينزو نو موندى (الفيتنام والمشاكل الفكرية)، طوكيو، ١٩٦٨. Carlos Marighela «فى سبيل تحرير البرازيل» لوسوى، باريس، ١٩٧٠. أما الأطروحة المركزية للحركات الثورية فيعبر عنها خير تعبير ماوتسى تونغ فى «الكتابات العسكرى» منشورات اللغات الأجنبية، بكين.

والمجتمعات الاشتراكية - الجيش فى الصين وفى الاتحاد السوفياتى بشكل خاص - ومجتمعات آسيا وأفريقيا وأميركا اللاتينية التى أقامت أنظمة دولية tatique وطنية مستقلة من الطراز مستقلة الراديكالى - مصر والجزائر، شيلي وتنزانيا، وسواها، أو تلك التى تنتمى إلى هذا المجال التابع نفسه والتى آلت فيها الحركة الوطنية إلى لاكتفاء أو الالتزام بإطار الاستقلال الشكلى - معظم بلدان أفريقيا الصحراوية وبلدان أميركا اللاتينية وغيرها - إذا أخذنا هذه المجتمعات لوجدنا أن ليس هناك ما يقوم بوظيفته فيها بنفس الطريقة، حتى ضمن كل واحدة من هذه الفئات الاجتماعية والسياسية الكبيرة المعروفة على المستوى الأسمى.

أن الاستثناوية، حتى ولو اضطرتها الوظيفة إلى اعتماد العقلانية الشكلية، لا يسعها أن توفر الإطار النظرى لتفسير العالم الفعلى. إذ أن الصعوبة هنا، كما يتضح، صعوبة مزدوجة : من جهة، هناك الطرق المسدودة العامة التى تؤدى إليها الوظيفة<sup>(٢٦)</sup>، أى عجز وقصور كل وظيفوية ممكنة، ومن جهة أخرى، هناك المحاولة التى تشاء أن تبني على الاستثنائية، انطلاقاً من الدوافع المركزية الغربية، جزءاً من النظرية العامة، أى نظرية الاندماج الديناميكي الذى يرتدى شكل النيابة الاجتماعية. أن ما يؤمل بالعثور عليه هو العامل لادماجي. وهذا العامل الادماجي ثمين جداً ما دامت المجتمعات التى سيفعل فعله فيها هى بالضبط مجتمعات منطقة العواصف، وحركات التحرير الوطنى والثورات الوطنية الاجتماعية حيث تخفى الاستثناوية، فى الحقيقة، التقاء تاريخيا موضوعيا : تشتت المنظومة الإمبريالية العالمية المسيطرة لصالح القوات الشعبية التى تنشط فى صلب مختلف الدول الوطنية فى المجال التابع حالياً. الطبقات المتوسطة، البرجوازية "الوطنية"، النخب المثقفة، التكنوقراطيون الحديثون - كلها فئات اجتماعية قضت فترة خدمتها العسكرية، فى مركز جهاز السلطة على الأقل. عندئذ تلتبس معونة الجيش بوصفه عامل إدماج وتربية وتحديث وطنى.

## ٢-٤. اللحظة التاريخية للطرح الوظيفوى.

ضمن إطار التحليل<sup>(٢٧)</sup> الأنف علينا أن نتساءل هنا، عن الدوافع التاريخية، سواء كانت عامة جداً أو مختصة بالحقول العلمى موضوع الدراسة، التى دفعت مجموعة هامة من علماء السوسيولوجيا والسياسة إلى اختيار الطرح الاستثناوى وتبنى إرادة النظم النظرية الوظيفوية.

(٢٦) الكتاب الأساسى هنا هو كتاب Chares Wright Mills "الخيال السوسيولوجى" أكسفورد يونيفرسيتى برس، نيويورك، ١٩٥٩، كل الحركة السوسيولوجية الجزرية التى تستلهمه. أنظر كذلك Henri Lefebvre "ما وراء البنيوية" انتروبوس، باريس، ١٩٧١. والمجلدان الأولان من كتابنا "الثورة والحضارة" يبحثان فى هذا الموضوع بصورة خاصة ابتداء من الجبلية الاجتماعية" وهو قيد الطبع فى منشورات لوسوى.

(٢٧) لا سيما فى "اللحظة التاريخية فى البحث النظرى" لوم أى لا سوسيتى (مجلة الإنسان والمجتمع، عدد ٢٢، ١٩٧٢).



لقد أشرنا (٢-١) إلى الدوافع التاريخية والثقافية التي كانت وراء الطرح الاستثنائي. يبقى أن نستخلص العوامل التاريخية المرحلية التي ساعدت على بلورة هذه الطريقة في النظر في ميدان العلاقات القائمة بين الجيش والمجتمع المدني. هذه العوامل تتلخص في اثنين: الأول هو الوضع القائم للعالم الغربي انطلاقاً من العسكريين، الرأسمالي (الحر) والاشتراكي، اللذين تكونا في يالطا. أما العامل الثاني فأقل ظهوراً. فالمجموعة المركزية من الاختصاصيين الذين اهتموا، كما رأينا، بالعامل العسكري في العلوم الاجتماعية، كانت ولا تزال متمركزة في الولايات المتحدة. والحال انه في الوقت الذي بدا فيه الاهتمام بالعامل العسكري، بدأت الولايات المتحدة محل الإمبرياليات الأوروبية الكلاسيكية، بحيث أن منطقة نفوذها التقليدي، كما حددها "مبدأ مونرو" (١٨٢٣) ظلت تشتمل نصف الكرة الغربي، لاسيما أميركا الوسطى والجنوبية والمحيط الهادئ. والواقع أن بلدان تلك المناطق كانت تبدو مجموعة من الأمم من الطراز غير التقليدي، أي غير الأوروبي، عينا موقعها أنفاً ضمن ترسيمة تصنيفية<sup>(٢٨)</sup> - "أمم ودول قومية من اصل أوروبي فرضت نفسها على أرض أجنبية بعد أن صلت أهلها وأبادتهم"، "أمم ناهضة"، "دول قومية جديدة ذات اتجاه وحدوي"، "دول جديدة ذات اتجاه وطني". ثم أن هذه الأمم غير التقليدية كان ينظر إليها باعتبارها أمماً جديدة، وذلك بالضبط انطلاقاً من الاستعداد الأميركي لتعميم التجربة المختصة بالولايات المتحدة الأميركية على كل مالا يشكل العالم القديم الذي جاءت منه، أي أوروبا.

والحال انه في الزمن الذي كانت فيه العلوم الاجتماعية الأميركية تحول بصرها نحو العامل العسكري في هذه المناطق ذات التشكيلات الوطنية غير التقليدية، كانت هذه المناطق - التي لم تكن قد استكملت تراص بنيتها على صعيد الاندماج الوطني الدولي etatique ولم يكن لديها سوى "طبقة سياسية" جنينية، ما عدا بعض الاستثناءات النادرة، وتعمل فيها من جهة أخرى اضطرابات عميقة تتعلق بهويتها القومية<sup>(٢٩)</sup> - تجتاز فترة قليلة التماسك ازدهرت فيها الانقلابية أيما ازدهار. كان ذلك زمن الكولونيالات، زمن مواكب الفرسان التي تجرى عبر مساحات واسعة لا تؤدي إلى أية كاليفورنيا، زمن صعود الأوليفارشية العسكرية والكومبرادوريات ثم زمن الغوارية في الجبال بعيداً عن الجماهير الشعبية التي كان ضعف اندماجها المجتمعي والقومي يثير السخط.

هكذا كانت الأرضية. وهكذا ستكون النظرية. الجيش والعسكريون العلاقات بين السيف والشرية، ينظر إليهما من خلال هذا الموشور. في الجيش وبواسطة الجيش ومن خلال الجيش، كانت استثنائية البلدان الواقعة في ذلك الحين تحت إمبريالية الولايات

(٢٨) أنور عبد الملك "جردة بتصنيف التشكيلات الوطنية في القارات الثلاث" كايي انترناسيونال دو سوسيلوجي (بفاتر السوسيلوجيا الأممية) (١٩٦٧) ٥٧-٤٩.

(٢٩) ملخص جيد عند "Martin S. Stabb تحقيق حول الهوية : نماذج من المقالة الأسبانية الأميركية للأفكار ١٩٨٠-١٩٦٠" يونيفرستي أوف نورث كاليفورنيا برس. شابل هيل، ١٩٦٧. مواد متعددة عند I.L. Harowitz, J. de Castro, G. Gerassi "الرايكانية الأميركية اللاتينية : تقرير وثائقي عن الحركات اليسارية والوطنية" فنيچ، نيويورك، ١٩٦٩ أن إبراك هذه المشكلة يخترق كل الإنتاج الثقافي في أميركا اللاتينية، ويحد التعبير الفلسفي عنه في عدة كتب منها كتاب "Sergio Bagu" ثيمو رباليداد سوسيل أي كوفو سيمنتو"، مكسيكو، ١٩٧٠.

المتحدة الجديدة المسيطرة - والتي هي في نفس الوقت مركز المؤلفات التي تتناول العامل العسكري في العوم الاجتماعية - تجد عقلانياتها التي تفسر هي ذاتها بتعابير وظيفوية على نحو ما يجب أن يحدث في صاب الأيديولوجية المسيطرة.

تطابق قسري وعسير. لا شك. ومن هنا تأتي التساؤلات التي تجد جواباً عليها، ويأتي التملص من المشكلات، والتعميم السطحي ثم المازق النظري رغم التقدم الفعلي من حيث استكشاف الحقل واستخدام الفرضيات الصالحة في جزء منها، لا سيما التساؤلات المتعلقة بالموضوع.

هذا يعني أن المشكلة الأساسية - مشكلة دور الجيش في المجتمعات الحديثة - تبقى معلقة. لكنها ليست معلقة ضمن إطار المجالات التابعة أو المنتمة للقارات الثلاث. فبمقدار ما يكون الجيش - وقد طرحنا ذلك في النقطة الأولى من تفكيرنا.. واقعاً في قلب السلطة في كل مجتمع وطني، فإن الصياغة النظرية تكون مزودة بركيزتها الشاملة. وبمقدار ما تكون التشكيلات الاجتماعية الاقتصادية الوطنية على اختلافها قد شهدت مساراً تاريخياً متخلفاً، تكون الصياغة النظرية معتمدة على مروحة واسعة من التحولات، لا انطلاقاً من الاستثناوية، بل من وضع مفهوم الخصوصية موضع التنفيذ<sup>(٣٠)</sup>. وهذا يتوجب علينا الآن عرضه.

### - ٣ -

## الجيش ودوره في بناء التشكيلة الوطنية

٣ - ١ خلافاً للاستثناوية الإقليمية - يشهد تاريخ المجتمعات البشرية على أن الجيش كان دائماً في النقطة المركزية من عملية نشوء التشكيلات الاجتماعية - الاقتصادية، نشوء المجتمعات وتكونها في تشكيلات وطنية، أي في النقطة المركزية من عملية نشوء الأمم ودولها. شواهد كثيرة تؤيد هذه الموضوعية الأساسية، ابتداء من الجيش في مصر الفرعونية، والجيش الذي وحد الصين حول سلالة الهان، أو فارس القديمة، مروراً بالدول

---

(٣٠) كان هذا المفهوم في النقطة المركزية من أعمال بحثنا منذ عام ١٩٦٠. وقد تبلور عبر هذه الأعمال. صياغته النظرية الأولى كانت عام ١٩٧٠: "المقصود بهذا العمل، انطلاقاً من الدراسة النقدية للنمو التاريخي لتشكيلة اجتماعية اقتصادية وطنية معينة، أن يحدد نمط المحافظة المجتمعي الخاص على هذا المجتمع. ونمط المحافظة الخاص هذا ليس سوى النمط (نموذج) الخاص لتنسيق وتداخل العوامل المحورية الأربعة الكبرى المكونة لكل محافظة مجتمعية: إنتاج الحياة المادية ضمن الإطار الجغرافي البيئي (نمط الإنتاج)، إعادة إنتاج الحياة (الجنس)، الأمن الاجتماعي (السلطة والدولة)، العلاقات مع الزمنية (غاية الإنسانية، الديانات، الفلسفات). ضمن هذه المجموعة تحتل عملية إنتاج الحياة المادية المحل الحاسم في تنسيق نمط المحافظة - ولكن في التحليل الأخير فقط. أن تطبيق هذه الشبكة على مختلف المجتمعات يتيح لنا تشذيب اللوحة الإجمالية وإبراز الفروقات الدقيقة - بواسطة إشارات مبطنة - في التحليل الأول المتناول من خلال المعايير الاجتماعية - الاقتصادية (مستقبل النظرية الاجتماعية، أنظر أعلاه، ٣٢-٣٣). وقد قدمت الصياغة الأولى في تقريرنا للندوة الثامنة من الجمعية الأممية للوسولوجيين الناطقين بالفرنسية (تونس - أيلول، ١٩٧١) "مفهوم الخصوصية: مواقف".

القومية الأوروبية الحديثة، فرنسا من فرسنجيتوريكس إلى نابليون، وبريطانيا العظمى حول كرومويل، والوحدة الألمانية بفضل بيسمارك، والإيطالية حول غاريبالدى، وروسيا بطرس الأكبر، انتهاء بمجالس الجنود فى ١٩١٧ وبولونيا التى لم تهزم أبداً، والسويد فى عهد شارل الثانى عشر. ولا يختلف الأمر فى الأمكنة الأخرى : من اليابان إلى تركيا، من أسبانيا إلى الحبشة، وفى الدول التى زالت اليوم فى أفريقيا وأميركا الوسطى والجنوبية<sup>(٣١)</sup>.

ففى كل مرة حاولت بها المجتمعات البشرية أن تعطى لنفسها وجوداً متكاملًا بوصفه كيانا وطنيا متميزاً ملتفاً حول مركز للسلطة - هو أداة هيمنة بيد واحدة أو أكثر من الطبقات الاجتماعية المسيطرة - كل الجيش فى النقطة المركزية من العملية بأسرها، ورأس الحربة التى شقت الطريق وأمنت السلطة الوطنية وحمت الحدود، ووحلت - كلما كانت الظروف تطرح مشكلة الوحدة - مختلف القومات التى تؤلف الكيان الوطنى، حول القطب المهيمن. كل ذلك كان يتم بالحديد والنار، بالطبع، لكنه كان يتم دائما عبر مشروع سياسى وطنى ترافقه أحيانا نظرة معينة للعالم.

٣ - ٢ من هذه الأطروحة التى لا يكذبها أى استثناء فى أية مرحلة من مراحل التاريخ العالمى على الإطلاق، لا تحتفظ العلوم الاجتماعية إلا بدور العنف، منظور إليه من الناحية الأخلاقية، بشكل من مجمل هذه الظاهرة ضرباً من الشطط اللاإنسانى الدائم : فدور الجيش فى الجسم الاجتماعى كله يصبح، من هذا المنظار، شذوذاً بالنسبة للحالة السوية. أما هذه الحالة الأخيرة فتقوم على إعطاء المكانة الأولى للمجتمع المدنى الذى يوصف بأنه مجتمع ذو وجهة ديمقراطية، علمانية، تعددية، سلمية وإنسية.

هذه هى موضة العصر، خاصة منذ حرب ١٩١٤ - ١٩١٨. المجال المهيمن - الغرب - الذى هو فى صراع مع عصر تاريخى بكاملة - عشرة قرون - من الحروب الأوروبية الداخلية، لم

---

(٣١) يعود القارئ، بشأن هذه المروحة الواسعة، قبل كل شئ إلى الكتاب الأساسى الذى ألفه Barrington Moore Jr "الأصول الاجتماعية للديكتاتورية والديمقراطية : دور السيد والعبد فى صنع العالم الحديث" ببيكون برس، بوسطن، ١٩٦٦، وهو كتاب أخذ يحتل المكانة التى يستحقها من حيث أهميته النظرية الخصبة، وثمة أعمال مفيدة حول بلدان مختلفة Karl Demeter : "سلك الضباط الألمانى فى المجتمع والدولة ١٦٥٠ - ١٩٤٥، برنارد أند جريفي فارلاج فور فيرفايش، فرانكفورت، ١٩، فيدنفولد أند نكلسن، لندن، ١٩٦٥ F.L.Carsten "الرايخفير (قوات الدفاع الوطنى فى ألمانيا) والسياسة ١٩١٨ - ١٩٣٣"، أولاندسبرس، أوكسفورد، ١٩٦٦. Marie de la Corce - Paul الكتاب المذكور Christopher Hill "الثورة الإنكليزية"، لندن، ١٩٤٠، "المجتمع والبيوريتانية فى ما قبل إنكلترا الثورية" لندن، ١٩٦٥، "الأصول الثقافية للثورة الإنكليزية" لندن ١٩٦٥ "رجل الحرب الإنكليزى : أوليفر كرومويل والثورة الإنكليزية" لندن ١٩٧٠. Niyazi Berkes "تطور الدنيوية فى تركيا" ماكجيل يونيفرسىتى برس، مونريال ١٩٦٤. Joseph Needham "العالم والحضارة فى الصين" كامبردج يونيفرسىتى برس، كامبردج. Raymond Aron "السلم والحرب بين الأمم" كالمان - ليفى، باريس، ١٩٦٢. أنور عبد الملك "الأيدولوجيان والنهضة الوطنية: مصر الحديثة" انتروبوس، باريس، ١٩٦٩. Nye . Russel B. "هذا الشعب الذى يكاد يكون مختارا : مقالات فى تاريخ الفكر الأمريكى" ميتشيجان ستيت يونيفرسىتى برس، أيسن لانسنغ، ١٩٦٦. Ricard Hofstadter, SM Lipest "منعطف سوسيولوجيا الحدود" بازيك بوكس، نيويورك، ١٩٦٨. Palme Dutt "الهند اليوم" لورنس أند ويزهارت، لندن، ١٩٣٨. Etienne Baiazs "البيروقراطية السماوية، H. أبحاث فى الاقتصاد والمجتمع الصينى التقليدى" غاليمار، باريس، ١٩٨٦، الخ...

يكن يرى كيف السبيل إلى تغيير التوازن بين دوله الرئيسية تغييراً دائماً وبصورة مختلفة جذرياً، هذه الدول التي سيسعى هتلر إلى توحيدها ضد تلك الدولة التي اختارت الاشتراكية.

مع ذلك بقي الجيش في النقطة المركزية من السلطة. واستمرت الحروب، في كل مكان من العالم تحت رايات الغرب داعية الحضارة والديمقراطية والعلمانية والسلام. عشرة قرون من الجهاد الديني ضد الكفار، ضد الإسلام السياسي الذي يهيمن على الجزء الرئيسي من المتوسط، صلة الوصل بين أوروبا والشرق سواء كانت في أفريقيا أو في آسيا. القهر البربري للسكان الأصليين الهنود في الأمريكتين. النخاسة وتقسيم أفريقيا. تكوين الإمبراطوريات الاستعمارية، ثم تكوين المنظورة الإمبريالية التي نأت بالدرجة الأولى على الشرق أي على العالم العربي والإسلامي والهند والصين وآسيا الشاسعة وأفريقيا. ونحن بوضوح، منذ يالطا، أن الحروب الوحيدة التي قبلت الدول الغربية أن تنخرط بها هي تلك الحروب التي كانت تشن ضد الشرق الذي كان في أبان نهضته وثورته: كوريا، فيتنام، الهند الصينية، مصر والجزائر. هذا بينما كانت تعدد العمليات البوليسية الواسعة ذات الطراز العسكري التي سوف تحد من الأضرار والخسائر ومن ثم تعمل على إنقاذ ماء الوجه: إيران مصدق و "توده"، إندونيسيا سوكارنو وعابديت، كوبا الشيوعية وسان دومينغو، أفريقيا الجنوبية وانغولا والموزامبيق. في فيتنام الشهيدة وحدها ألفت الولايات المتحدة من المتفجرات أكثر مما ألفت خلال الحرب العالمية الثانية. صراع "محصور" يسمح بالحفاظ على وهم السلم العالمي الذي يمر تنظيره عبر استبعاد العامل العسكري من الحقل الرئيسي للرؤية العلمية والثقافية بأكبر قدر ممكن.

٣ - ٣ بيد أن هذه الدافعة العسكرية التي تتخذ صيغة الهجوم الإمبريالي المسيطر، المعمم على صعيد الكرة بأسرها، كانت تشتد بفعل صعود الحركات الوطنية في سبيل الاستقلال في المجالات التابعة، وبشكل رئيسي في الشرق، تتلوه أميركا اللاتينية وبعض قطاعات أوروبا.

ومن الطبيعي أن صعود الحركات الوطنية - سواء اتخذت شكل نشوء دول جديدة ذات اتجاه وطني أو اتخذت، في الطرف الآخر من الكثافة الاجتماعية الوطنية، شكل نهضة أقدم الأمم في العالم - لا يسعه أن يكون سوى نتيجة العمل المشترك بين الجماهير الشعبية والدول الوطنية المستقلة. فالجيش سيجد نفسه والحالة هذه بشكل طبيعي في وسط هذا الالتقاء الصعب: بوصفه جيشاً للدولة الوطنية وضمانه في نهاية المطاف لاستقرار مؤسساتها وللاستقلال سلطتها في التقرير. وبوصفه جيشاً للشعب المناضل في سبيل تحرره وثورته، يقوم بدور الجيوش التقليدية، ويحمل في الوقت نفسه تطلعات المستقبل. مصر والصين - إذا شئنا.

إذن فقد وجد الجيش نفسه، أكثر من أي وقت مضى في التاريخ، في النقطة المركزية من الجدلية الاجتماعية في العالم وفي محل الصدارة منها: من جهة هناك جيوش القوى الإمبريالية المسيطرة التي تنتقل فعلها ونشاطها إلى الخارج وتساعد بهذه الطريقة على تثبيت وهم المجتمع المدني المسالم والانسي، ومن جهة أخرى هناك جيوش

الحركات الوطنية فى كل المجالات التابعة التى تحقق نهضتها وثورتها، سواء اتخذت شكل جيوش دولية أو جيوش شعبية.

من هنا ظهور التقدم القسرى "لوسيوولوجيا عسكرية"، لا لشيء إلا لإقامة الصلة بين البروز الحاد، على صعيد الحالة السوية، لما كان يقال عنه أنه غير سوى واستثنائي.

٣ - ٤ - بيد أن "لوسيوولوجيا العسكرية" تعتمد، كما رأينا، إلى عملية تقليص شائعة، انطلاقاً من أن الجيش يدخل من جديد بصورة مججلة ضمن الرؤية العلمية سواء فى مناطق السيطرة أم فى مناطق التبعية والثورات.

٣ - ٤ - ١ - انطلاقاً من الدور الإيجابى غالباً، بل التقدمى، الذى يلعبه الجيش فى النضال الوطنى ضد الإمبريالية، تجرى المحاولة لوضع هذا الطراز من الجيش على قدم المساواة مع جيوش الدول المسيطرة. هنا وهناك، يعتبر الجيش هيئة اجتماعية حيادية تضطلع بمهام وتستجيب لـؤثرات وضغوط وتقاليدها واهتمامات من الطبيعة إياها. فالوظيفية، والحالة هذه، تصلح لتبويض صفة الجيش فى الدول الإمبريالية : القمع والتمشيط والمجازر بل عمليات الإبادة تفسر بأنها اضطراب واختلال يطرأ على وظيفة هيئة اجتماعية قادرة على إعطاء كل شيء. أن التحليل الوظيفى يقنع المحتوى الاجتماعى - الأساسى للمؤسسة العسكرية التى تعمل عملها ضمن مجالات وطنية وأوضاع زمانية ومكانية مختلفة كل الاختلاف.

٣ - ٤ - ٢ - وانطلاقاً من الدور الأساسى للمؤسسة العسكرية - الحفاظ على النظام المجتمعى بأوسع معاينة ضمن دولة وطنية معينة يصبح من الممكن الالتقاء مع تلك الطريقة الواسعة الانتشار فى النظر إلى الأمور، أى مع إعطاء الجيوش - سواء كانت دولية أو شعبية - فى البلدان التى تخوض نضالها من أجل الاستقلال والثورة نفس المعامل من السلبية الذى يعطى لما يتعلق بجيوش الدول المهيمنة. وتلقى نهاية المطاف، مع المثل الصارخ، مثل اضطراب الرؤية لدى أوساط واسعة من "التقدميين" الغربيين أمام دور الجيش فى الصين الشعبية خلال الثورة الثقافية :<sup>(٣)</sup> فالكوادر التى انبثقت عن الفلاحين والعمال والمثقفين المسلحين، عبر المسيرة الطويلة، توضع على قدم المساواة، بحكم كونها تشكل جيش الشعب، مع جيوش الدول الإمبريالية. وهنا يلعب التفسير التروتسكى دوراً أساسياً بما يكتفه من حقد ويعتزمه من نضال ضد الدول الاشتراكية وجهاز السلطة فيها، بحكم كونها دولا ذات بنية توصف بأنها بنية "بيروقراطية"، أى ذات تنظيم مسؤول تجاه الجماهير الشعبية ضمن الإطار الوطنى.

أن الالتباسات والتفسيرات الأ منطقية ليست طارئة ولا عارضة : أننا نعتقد بحزم أن القضية هنا هى قضية نتائج مباشرة لنشأة حقل علمى مخصوص، يسمى "لوسيوولوجيا العسكرية"، فى حين أن دراسة العامل العسكرى ينبغى أن تشكل جزءاً طبيعياً لا يتجزأ من لوسيوولوجيا الحركات الوطنية. عندئذ فقط يكون بأماننا أن نفسر

(٣٢) أنظر الكتاب الأساسى لـ John Gittings "دور الجيش الصينى". أو كسفورد يونيفرستى برس، لندن، ١٩٦٧. بانتظار تحليل دور الجيش فى الثورة الثقافية.

عدم انحراف العامل العسكري الذي يعين موقعه وسط ارتباطه الموضوعى بالعالم الفعلى. هذا هو بالتحديد الطابع العلمى للأعمال التى كان لها تأثير توجيهى على أوسع حقل من حقول العلوم الاجتماعية، بينما كانت أعمال "السوسيولوجيا العسكرية" الحقبة تصب جهودها طوعاً على توجيه وسائل الإعلام، وعلى الصحافة بشكل رئيسى.

٣ - ٥ - وإذن، ينبغى أن يتعين موقع دراسة الجيش ضمن إطار سوسيولوجيا السلطة. ولما كنا قد اخترنا موقعة بالدرجة الأولى ضمن إطار انباء التشكيلات الوطنية، يصبح ثمة مجال لى نضيف إلى هذا الإطار العام إطار سوسيولوجيا الحركات الوطنية. ولنتذكر بأن التحليل يتم انطلاقاً من مفهوم الخصوصية.

أن المشكلة المطروحة قيد الدرس هى التالية : كيف يمكن أن نلنبيين الاختلاف الحاصل فى الدور الاجتماعى للجيش فى بلدان متماثلة، أى ضمن تشكيلات اجتماعية اقتصادية وطنية بلغت بشكل ملموس نفس المستوى من النمو الاقتصادى ؟ مثلاً : كيف نبين الاختلاف الحاصل بين الجيش فى اليابان وفى بريطانيا العظمى، فى البرازيل والمكسيك، فى مصر وتركيا، فى الصين وبولونيا، فى نيجيريا ومادغشقر، فى الولايات المتحدة وألمانيا ؟.

إذا انطلقنا من الطرح الوظيفى للمشكلة، لا نجد جواباً شاملاً على الإطلاق. بل نجد فقط إشارات إحصائية وسلوكية تهتم بها "السوسيولوجيا العسكرية".

لكننا إذا اعتمدنا بالمقابل الطرح التاريخى - النقدى انطلاقاً من مفهوم الخصوصية، لراينا فوراً أن الجيش ليس كيانه مجرداً منقطعاً بفعل قطيعة معرفية ما عن الركيزة العيانية التى يعيش فيها ويعمل ضمنها<sup>(٣)</sup>، بل هو، بلا لبس ولا غموض، عنصر لا ينفصل عن التشكلية الاجتماعية الاقتصادية الوطنية بأسرها - بل بشكل محور قوة هذه التشكلية وقدرتها. عندئذ، ينصب التحليل بشكل جوهري على المجتمع الوطنى نفسه، وينظر إلى الجيش انطلاقاً من هذا الإطار ومن داخله، لا بوصفه "جيشاً"، بل بوصفه الجيش الوطنى لمجتمع وطنى معين يمر فى مرحلة معينة من تطوره التاريخى وضمن الإطار العام لجرى التطور التاريخى هذا بأسره. ثم يوجه الانتباه، بعد تحديد خصوصية هذا المجال الوطنى، نحو نمط التشكلية الوطنية الخاص، نمط الانتقال من طراز من التشكيلات الاجتماعية الاقتصادية إلى طراز آخر (من الإقطاعية إلى الرأسمالية - مثلاً) ثم ينظر، داخل هذه الدائرة، إلى نمط النشوء الخاص لسلطة الدولة. هكذا نفهم على نحو أفضل معطيات من مثل الفصل بين السلطات بصلة مع الاتجاه العلمى التبشيري فى الجيش الفرنسى، أى فى جيش فرنسا. تكافل السلطة الدولية ذات المكون العسكرى - الاكتفاء الاقتصادى - الایدولوجى الوطنية فى مصر. الدور السوقى الأساسى logistique للجيش فى البرازيل وفى إندونيسيا. موقع الجيش فى قلب الجدلية القائمة بين الاستبدال والشعبوية فى روسيا. الاستعداد الكبير لدى بعض الجيوش، فى عدد من البلدان ذات الاتجاه الوطنى التى تشكلت حديثاً، للقيام بأعمال انقلابية، أو للارتباط مع السلطة فى المتروبولات المهيمنة. طبيعة

(٣٣) ويسعنا أن نكتشف فيها عينة محذقة بقلم Andre Glucksmann "حديث الحرب"، لرن، باريس، ١٩٦٧.

القوات المسلحة، الموحدة والشعبية معاً في الصين وفيتنام. التوجيه التربوي والبطولي في كوبا. المركب العسكري - الصناعي في عصر الثورة العلمية والتقنية في الولايات المتحدة، الخ.

وليس المقصود بأي حال من الأحوال أن نقول أن السلطة السياسية، ومن ثم الجيش، أمران متغايران، مختلفان من حيث طبيعتهما العميقة، في كل من هذه البلدان. بل المقصود أن نقول فقط أن الاختلاف بين مجرى التطور المخصوص بكل بلد يكمن في الدور المنسوب تفضيلاً لجيش كل بلد، على أن يكون من الواضح أن الجيش يشكل على كل حال المحور المركزي لنشأة سلطة الدولة في الحين الذي تكونت فيه كل تشكيلية اجتماعية اقتصادية وطنية بما هي أمة ناهضة جديدة، ناشئة من جديد ومتوحدة، الخ. ويدرك المرء طوعاً أنه ليس هناك ما هو مشترك، رغم كلمة متوحدة، بين جيش الكمبرادورين، شرطة مصالحهم المتوافقة مع الإمبريالية وحلفائها وعملائها الداخليين، من جهة، وبين هيئة منبثقة عن التراث المدموغ موضوعياً بإدارة استقلال الدولة الوطنية مهما كانت حدودها، من جهة أخرى : بين جيش اليونان وقت الثورة المضادة (١٩٤٥-١٩٤٩) والجيش الذي استولى على السلطة في مصر بعد بضع سنوات. بين الجيش الذي قاده أتاتورك إلى حرب الاستقلال (١٩١٩-٢٣) والجيش الذي يطارد الليبراليين في غواتيمالا وباراغواي وأفريقيا البرتغالية. بين الجيش الذي انبثق عن المسيرة الطويلة وجيش بلد ظل على هامش جميع النزاعات المعلنة في التاريخ كسويسرا. أن المرء يرى بالبدهة أن القضية أمور متغايرة، مختلفة، لا يمكن ردها إلى نموذج مشترك من حيث التحديد والوظيفة الامكانية.

٣ - ٦ - انطلاقاً من عملية تشييد البنية الوطنية يمكننا أن نحاول رسم تصنيف أول :  
٣ - ٦ - ١ - البلدان التي ترتفع نسبة اشتراك الجيش فيها في الحياة الاجتماعية. هذه المجموعة تضم فرعين :

١- الدول الوطنية في المجالات التابعة التي تناضل من أجل التحرر وتحقيق ثورتها الوطنية والاجتماعية. والمقصود بها مجمل بلدان القارات الثلاث، ولكن ضمن هذه المجموعة هناك بشكل رئيسي تشكيلات وطنية تتمتع بتراث تاريخي حقيق، أي أنها أمم قديمة وهي تضع للمرحلة الوطنية هدفاً يتعلق بالنهضة الوطنية لا بمجرد الاستقلال<sup>(٣)</sup>.

(٣٤) يمكن أن يعمق النقاش بالاستناد إلى عدة أعمال حديثة العهد ومتناقضة : أنور عبد الله : "مصر، مجتمع عسكري" ليسوى، باريس، ١٩٦٢.

Roger Murry "العسكري في أفريقيا؟" ريشرش بيبر رقم ١، ذا تانجانينك أفريكان ناشونال يونيون، ناشونال هيدركاترز، تموز ١٩٦٦. David Wood "القوات المسلحة في الدول الأفريقية"، أدلفي بيبرز رقم ٢٧ مركز الدراسات الاستراتيجية، لندن، ١٩٦٦. Ruth First "قوة البندقية : السلطة السياسية والانتقال في أفريقيا" الن لاين، ذا بينغوين برس، لندن ١٩٧٠. Amos Perlmutter "العسكر والسياسة في إسرائيل : بناء الدولة ودور التوسيع" فرانك كاس، ١٩٦٩. J.C Hurewitz "سياسة الشرق الأوسط : البعد العسكري" بول مول، لندن ١٩٦٩. Bernard Vernier "الجيش والسياسة في الشرق الأوسط" بايو، باريس، ١٩٦٦. P.J. Vatikiotis "السياسة والعسكر في الأردن : دراسة للفيلق العربي ١٩١١ - ١٩٥٧"، فرانك كاس، لندن ١٩٦٧. Philippe C. Shmitter "للتدخل العسكري : التناقض السياسي والسياسة العامة في أمريكا اللاتينية ١٩٥٠ - ١٩٦٧" تقرير قدم في مؤتمر فارنا ١٩٧٠.

ب- الدول الإمبريالية المهيمنة المنخرطة فى مسار إمبريالى ناشط فعلى، ولا تقتصر على مجرد الإبقاء على الممتلكات القديمة.

٣ - ٦ - ٢ - البلدان التى تخف نسبة الاشتراك العسكرية فيها فى الحياة الاجتماعية. وهذه المجموعات تضم كذلك فرعين :

ج- الدول الجديدة ذات الاتجاه الوطنى فى المجالات التابعة، وهى المهمة بتثبيت مواقعها أكثر من اهتمامها بمجابهة الغير، بمقدار ما تبدو إمكانياتها الوطنية غير قادرة على التصرف باحتياجات هامة.

د- دول المجالات المهيمنة المهمة بالمحافظة على ما اكتسبه خلال العصور السابقة أكثر من اهتمامها بالانخراط فى عملية إمبريالية عدائية عيانية.

٣ - ٦ - ٣ - هذه الترسمة التصنيفية تسرى خلال السياق الرئى من مجرى التطور الاجتماعى. ومن المفروغ منه أن القطيعة الفجائية قد تستدعى تدخلاً من قبل الجيش فى بلدان بعيدة مع ذلك عن التراث العسكرى.

هذه المحطة الأولى فى التحليل تقودنا بالضرورة مباشرة إلى مشكلة السلطة، أى إلى الدولة.

- ٤ -

## الجيش ودوره فى ممارسة السلطة المهيمنة

٤ - ١ - لقد شددنا على ستار الدخان الذى ما انفك يحاول حجب دور العنف فى عملية ممارسة السلطة. وقد أن الأوان لكى نعى معطى حديث العهد يتعلق مباشرة برؤية العامل العسكرى، ونعنى لهاث النقاشات القديمة حول الطبيعة غير العنيفة على الإطلاق لسلطة الدولة، وذلك انطلاقاً من الفلسفة الليبرالية الكلاسيكية حتى فلسفة "المجتمع المكشوف" التى يدافع عنها حديثاً كارل بوبر - فى أوج صعود الدولة الأوتوقراطية فى أوروبا وأمريكا الشمالية<sup>(٣٥)</sup>.

وينساق الحالمون وراء الحلم : كيف، وبأية وسيلة، تمكنت الدول الوطنية فى أوروبا الرأسمالية والاستعمارية من إقناع، أو بالأحرى من فرض الوهم الليبرالى الحضارى السلموى - الأنسوى - للدولة ؟ منذ "عصر الثورات" البرجوازية الكبير، التفاؤ حول الثورة الفرنسية وانطلاقاً منها، وحتى تصدع المنظومة الرأسمالية العالمية مع ثورة أكتوبر، والحرب العالمية (الثانية) ١٩٢٩ - ١٩٤٥، حتى القطيعة - التى كانت بدأت بقوة، انطلاقاً من نهوض الشرق بدفع من الصين الثورية - كان تاربط سلطة الدولة فى العالم عبارة عن

(٣٥) أنظر : نقد Mautice Cornforth "الفلسفة المكشوفة والمجتمع المكشوف" لورانس أند ويز هارت، لندن ١٩٦٨.



تاريخ التنظيم العنفي بوصفه أداة لهيمنة الطبقات والفئات الاجتماعية الحاكمة ضمن الدولة الوطنية. ثم بدأ أن من الممكن إيجاد التفسير عبر فترات الانفراج والوئام في العلاقات الأوروبية الداخلية - أي عبر تلك الفترات من التاريخ الحديث التي ألقت فيها الدول الأوروبية السلاح مؤقتاً وقبلت بالتعايش فيما بينها بسلام ظل يلزمه التهديد من معاهدة فيينا (١٨١٥) إلى الحرب الفرنسية - البروسية ١٨٧٠. من سحق كومونة باريس إلى حرب ١٩١٤ - ١٨. من صلح رفساي (١٩١٩) إلى ميونيخ (١٩٣٨). ثم في أوروبا الغربية وبدعم من الولايات المتحدة، كما في أميركا الشمالية منذ ١٩٤٥. خلال هذه الفترات تمكنت دول أوروبا والغرب الرأسمالية، القابضة على زمام السيطرة على الصعيد العالمي، من أن تكون لنفسها مناطق عنف من الحد الأدنى داخل أراضيها. لكن هذا السلم الأهلي كان مصحوباً بانفجارات عنيفة دموية ضد الأعداء الداخليين من أبناء الشعب (كومونة باريس، قمع الثورة الروسية الأولى عام ١٩٠٥، قمع الثورات الشيوعية المجهضة في ألمانيا وهنغاريا غداة ثورة أكتوبر ١٩١٧)، وبممارسة منظمة ودائمة للعنف في المستعمرات وشبه المستعمرات والمناطق التابعة في آسيا وأفريقيا وأوقيانيا وأميركا اللاتينية .

السلم الأهلي في الداخل، والعنف ضد الأعداء في الخارج وفي الداخل. كان بوسع الدولة أن تعتبر نفسها دولة السلم الأهلي فقط إلا أن ذلك يتم لقاء عملية تشويه أيديولوجية ونظرية فعلية، تمليها الرغبة الدائمة في حجب الطبيعة الطبقيّة للسلطة، من أجل الحفاظ على المشاركة في السلطة وأولوية الحرية الفردية الشكلية على الحريات العامة. من هنا استمرار النظريات المثالية عن الدولة في الزمن الحديث.

أن انقطاع الإمبريالية عام ١٩٤٥، ثم انتصار الاشتراكية في القسم الأكبر من آسيا في نفس الوقت الذي تكونت فيه الدول الاشتراكية في أوروبا، كان يومئذ إلى انقطاع مواز له في النظريات المثالية عن الدولة. في عالم انتهى به الأمر إلى التعولم، أصبحت تجربة العنف المعاشة - المعقلنة داخل الدول المهيمنة، والهمجية في البلدان التي أغرقتها الإمبريالية بالنار والدماء - جزءاً من تجربة الحياة اليومية لجميع البشر من أقصى الأرض إلى أقصاها. ولم يعد ثمة ما يستطيع إنقاذ نظريات (العصر السعيد)، حين كانت الدول الرأسمالية تخطو خطواتها مقنعة ومحمية بستار الدخان الانسوي وبالنزعة الغربية المركزية والليبرالية. أصبح العنف مفروضاً. أصبحت الفيتنامات عديدة. أدركت الشعوب حقيقة سلطة الدولة. وانكشف العنف الذي كان يعزى بالأمس لجميع الأبالسة، كأداة للآبادة الجماعية ولبناء العالم الجديد في الوقت نفسه. كما اتضح بناء عليه أنه يشكل جزءاً لا يتجزأ من رؤية شاملة لمستقبل العالم، من مشروع للحضارة، من قبض الجماهير على زمام مصيرها بيدها.

ويستطيع المرء أن يرى بيسر نتائج تطور الفكرية العامة حول إدراك العامل العسكري ضمن ظاهرة السلطة. ولأن هذا العامل لم يعد يواجه من مناظر طوباوية، بل واقعية، كان يبدو من الطبيعي أن على الجيش أن يحتل مكاناً مركزياً ضمن جهاز العنف المعقلن الذي يكون طبيعة السلطة بالذات ودولتها.

ولكن ما هي، والحالة هذه، تلك السلطة تلك الدولة في المرحلة الراهنة من تاريخ تطور المجتمعات البشرية ؟

٤ - ٢ - لقد كانت نظرية السلطة السياسية، كما تتجلى من خلال الدولة، موضوعاً لمؤلفات نادرة خلال الفترة القريبة من أيامنا<sup>(٣١)</sup>. كما اقتصرت هذه الأعمال على تجربة الغرب - هذا بينما كان الحدث الدولى "etatique" يتطور ضمن الإطار العام للسلطة السياسية، فى الشرق وفى مجمل مناطق القارات الثلاث بصورة عميقة وغير متوقعة. فى الإطار الذى يخصنا هنا، من المهم أن تقدم ترسيمة تحليلية دقيقة لهذا التطور، الذى كنا قد قدمنا عنه فى السابق بعض الملامح النظرية المجردة ابتداء من ١٩٦٢.

٤ - ٢ - ١ - يقوم الأمر الجوهرى فى هذا التطور على انبثاق السمة الشاملة، الكلية، لهيمنة سلطة التقرير على جميع الأصعدة، بممارسة من الدولة العصرية - وذلك لصالح واحدة أو أكثر من الطبقات والفئات الاجتماعية عوضاً عن السمة الحصرية المركزة على ممارسة العنف المعقلن لصالح الهيمنة التى تمارسها واحدة أو أكثر من هذه الطبقات والفئات الاجتماعية.

خلال الحقتين الكبيرتين من التاريخ الحديث - حقبة الثورة الصناعية والراسمالية الكلاسيكية، وحقبة الثورة العلمية والتقنية والإمبريالية المهيمنة - ظلت الطبيعة الجوهرية لسلطة الدولة، نواتها البعيدة الغور، هى نفسها : تأمين الهيمنة لصالح مختلف الفصائل البرجوازية، بواسطة ممارسة العنف المعقلن. يكفى على كل حال أن نستبدل كلمة (برجوازية) بكلمات الطبقات المالكة التى سبقتها - فى التشكيلات الاجتماعية الاقتصادية الوطنية فى الغرب، الإقطاع والأسياذ المستعبدون - للحصول على صياغة نظرية صالحة لسلطة الدولة ضمن إطار المجتمعات الطبقيّة.

ولكن بعد أن نفرغ من ذكر هذا الكلام ونلاحظ كما يجب، يبدأ كل شئ من البداية. والواقع، أن التطور الذى حصل بخطوات قسرية عن طريق الحروب والثورات - فى ميادين تقنيات الإنتاج، والتكنولوجيا بمعناها الأوسع، وعلوم الرياضيات والطبيعة والحياة، خلال أقل من قرنين - من الأنسيكلوبيديا حتى الثورة الثقافية - قد غير العالم إلى حد بعيد جداً على مختلف الأصعدة.

خلال الفترة الكلاسيكية من الراسمالية، كانت المنشأة الخاصة تؤمن القسم الجوهرى من المبادرة والنشاط الاقتصاديين. كل نمو العلوم والتقنيات يتم فى أغلب الأحيان ضمن هذا القطاع المنشأتى الدينامى entrepreneurial dynamique . كما

---

(٣١) لقد اشرنا إلى أن الكتاب الأساسى هو كتاب Barrington Moore (الهامش ٣١)، ومن المفيد أن يضاف إليه كتاب C. Wright Mills (نخبة السلطة) H. ووكسفورد يونيفرستى برس، نيويورك، ١٩٥٦ و Ralph Miliband (الدولة فى المجتمع الرأسمالى : تحليل لنظام السلطة الغربى) واينفيلد اند نيكلسون، لندن، ١٩٦٩. وقبل ذلك كان Karl Wittfogel قد خطا نفس الخطوة بالنسبة لمجتمعات الشرق فى (الاستبداد الشرقى : دراسة مقارنة للسلطة التوتالية) يال يونيفرستى برس، ١٩٥٧. وثمة كتابان : Arnold Brecht النظرية السياسية : أسس تفكير للقرن العشرين السياسى) برنستون يونيفرستى برس، برنستون ١٩٦٩، ثم D.D. Raphael مشكلات الفلسفة السياسية) بول مول، لندن، ١٩٧٠، يشكلان الإطار النظرى التاريخى العام. كما أن هناك عرضاً وظيفياً من الوجهة الأوروبية - المركزية Nicos Paulantzas (السلطة السياسية والطبقات الاجتماعية) فرنسوا ماسبيرو، باريس ١٩٦٨. ومقالة جماعية بقلم جان درو (حول الدولة الاشتراكية : هنا، الآن، غدا) جولييار، باريس، ١٩٦٨.

كانت الثقافة، بدورها، تزدهر ضمن هذا النطاق، معبرة عن تطلعاته وتفضيلاته بواسطة الفردانية والفلسفة الليبرالية المثالية والرواية البرجوازية وغير ذلك. بكلمة، كانت الدولة تمارس نشاطها المهيمن مباشرة على القطاع السياسى المخصوص، أى على النظام المجتمعى الذى تریده الطبقات المسيطرة. من هنا الأهمية الممتازة للقطاع السياسى المخصوص ولجهاز الدولة. لا لان هذه الدولة لم تكن تهتم حينئذ بالاقتصاد والثقافة. فهى قد اهتمت بهما أحيانا اهتماما بالغا. لكنها لم تقم بذلك بوصفة اهتمامها الاساسى على الإطلاق - إلا بمقدار ما كانت الرأسمالية المنشآتية الليبرالية تبدو مالكة للوسائل التى تلفع ميدانى الدينامية الاجتماعية هذين.

لكن الأمر يختلف تماما خلال المرحلة القريبة منا، مرحلة الإمبريالية المهيمنة، وحركات التحرير الكبرى والثورات الوطنية والاجتماعية الكبرى، مرحلة الثورة العلمية والتقنية. أن استصلاح العالم، وعولة العلاقات الأمية والدور المسرع الذى يعول عليه فى الصناعات الكيميائية والكهرباء والطاقة الذرية والالكترونية، والوسائل الهائلة التى لا يسع مستعملو هذه القطاعات الجديدة والعاملون فيها إلا امتلاكها، كل ذلك قد جعل من الضرورة رفع العقلانية المختصة بوظافة المجتمعات، عقلانية الجدلية الاجتماعية، إلى مستوى لم يعرف من قبل على الإطلاق، إلى مستوى قادر على مراقبة مستقبل العالم بأسرة، وتوجية هذا المستقبل والتخطيط له فى الوقت نفسه. عندئذ، انطلاقا من هذه الحاجات المبنية بالذات على تطور العلوم والتقنيات، طرحت مشكلة السلطة بصيغة جديدة، وبالتحديد خلال الفترة الفاصلة بين ١٩١٧ و ١٩٤٥ وحول الأزمة الاقتصادية العلمية الكبرى بين ١٩٢٩ - ٣٢. كان يبدو للجميع، شاءوا أم أبوا، أن المراكز الكلاسيكية لسلطة التقرير فى المجتمعات الكلاسيكية لم تعد صالحة، أو لم تعد صالحة بما فيه الكفاية، للاحاطة بهذا السياق الهائل بالدقة المطلوبة : هكذا كان يبدو، من بعيد، المعنى اللقائى لهذه المسارات الأربعة الكبرى المتغايرة، الفاعلة فى صلب الدولة المعاصرة : الاشتراكية الماركسية، الإصلاحية الكينزية، المركب العسكرى - الصناعى والدولوية ذات الاتجاه الاستقلالوى. أن الدولة وجهازها، يركزان بيديهما، بصورة متناقضة، ولكن لقائية، عددا دائما التزايد من المعارف والقرارات الأساسية والتنظيم المخطط والموجة المتعلق بالحياة الاجتماعية بأسرها. فى كل مكان، بصورة متناقضة إنما لقائية، كانت مراكز التقرير غير الدولية تبدو وكأنها قد تخطيت بفعل تطلب العقلانية القصوى التى تفرض التمرکز، أى الدولة. ويتذرع البعض بالاتحادات المتعددة الجنسيات : والواقع أن المعنى بذلك هو منظمات يوجهها بشكل رئيسى رأس المال الاحتكارى الأمريكى الكبير، بالاشتراك مع شركاء له صغار، يمارسون سلطة التقرير عن طريق المركب العسكرى - الصناعى واداة الفاعلة، جهاز الدولة فى الإمبريالية المهيمنة الذى يستند على مختلف أجهزة الدول فى البلدان التابعة، ويتعدد بتعدد<sup>(٣٧)</sup>ها.

(٣٧) فى التبنى الممزوج بالتروتسكية واللوكسمبورغية : Frank .G. (نمو التخلف أميركا اللاتينية) فرانسوا ما سبيرو، باريس ١٩٧٠. سمير أمين (التراكم على الصعيد العلمى) داکار انتروبوس، باريس، ١٩٧٠. واطروحات حددها Robin Murray أممية رأس المال والدولة الوطنية) نيولفت ريفو، =

هذا التحول في طبيعة السلطة ذاتها، وفي أدواتها، الدولة، يتيح لنا أن نفهم على نحو أفضل الدور المعول على الجيش الذى يشكل المحور المركزى للدولة. ولا يعود وجود الجيش اليوم، وإنما كان، فى النقطة المركزية من الحديث السياسى، إلى تمويه النقصان الحاصل فى طبقة أو فئة اجتماعية ما. بل أن ذلك يعود، أساساً، إلى تطور الانبثاء الداخلى نفسه للتشكيلات الاجتماعية الاقتصادية الوطنية فى عصرنا، بما يتضمنه من الأيديولوجيات جميعاً، الأمر الذى يجعل من الدولة مركز سلطة التقرير على جميع أصعدة الحياة الاجتماعية، مركز الحفاظ عليها ومركز تطورها، سواء تعلق الأمر بالاقتصاد أو بالهيمنة السياسية أو بالثقافة والأيديولوجيا، أو بأنماط الحياة اليومية. هنا تكمن الواقعة المركزية لكل سوسيولوجيا سياسية فى عصرنا. وهنا تكمن الركيزة الموضوعية لظهور العامل العسكرى - عبر مروحة واسعة، بعيدة التباين - فى صلب الجدلية الاجتماعية نفسه. كما يقع هنا أيضاً الإطار العام الذى سيمكننا من الاحاطة بجميع التناقضات بين الجيش والمجتمع.

٤ - ٢ - ٢ - ثمة مظهر ثان من مظاهر تطور الدولة المعاصرة يقوم على التمايز بين السبل الخاصة لانبناء الجدلية الاجتماعية فى علاقاتها مع ممارسة سلطة التقرير. والواقع أننا إذا عاينا الدول الرئيسية فى الغرب لدهشنا لرؤية مدى اختلاف لوحة القوى المتصارعة على السلطة. فى أحد أطراف السلم نستطيع أن نضع بريطانيا العظمى والدول السكندنافية : فالأحزاب السياسية فيها استطاعت أن تتكون دفعة واحدة خلال المجرى التاريخى الطويل المدى، وبمعزل، من حيث الجوهر، عن الغزوات الخارجية التى تثير تصلب عود الدولة لا محالة، بوصفها المال الأخير والدرع الذى لا يعوض. أن دور هذه الأحزاب يظل هاماً فى مجرى عملية التقرير السياسى رغم أنه أقل أهمية مما كان عليه منذ نصف قرن فقط. تحت هذه البلدان بقليل يمكننا أن نضع الدول التى توحدت منذ عهد قريب : فنجد أن جهاز الدولة الذى يقوم بمهمة التركيز يحتل فيها بشكل طبيعى جداً وزناً كبيراً. ولكن، بمقدار ما تكون فترة الصراع من أجل الوحدة طويلة جداً (إيطاليا وألمانيا بشكل خاص) تكشف هذه الوحدة عن عمق التباينات التى ينبغى أن يحسب لها أكبر حساب. من هنا الدور الهام نسبياً الذى تلعبه الأحزاب السياسية فى هذه البلدان انطلاقاً من مراكز إقليمية فى كثير من الأحيان (الـ CDU وخاصة الحزب الاشتراكى المسيحى الألمانى فى بافيرا الحزب الشيوعى من إيطاليا التى صنعت الوحدة. ونجد فى هذا البلد أيضاً المافيا، أداة الانضمامية<sup>(\*)</sup> الجنوبية الخ). فى فرنسا، البلد المتوحد منذ القدم والأرض التى تعرضت

= عدد ٦٧ (١٩٧١) ٨٤-١٠٩. بالإضافة إلى نقد Bill Waeen حول أممية رأس المال والدولة الوطنية) نفس المرجع، عدد ٦٨ (١٩٧١) ٨٣-٨٨. ولا ينبغى أن يغرب عن بالنا أنه (من أجل تمكين الأمريكيين من مزاوله مسيرتهم ينبغى لهم ربع الإنتاج العالمى من الصلب والسماد الكيماوى، ٤٠% من لباب الخشب، ٣٦% من المحروقات من اصل معدنى، وخمس القطن وعشر مجموع الأراضي المشجرة - خارج الحدود الأمريكية. ونحن لسنا بعينين عن هذه الأرقام فى أوروبا الغربية Gerald Leach ) سفينة فضاء الأرض : أزمة من أجل إنهاء كل الأزمات ؟) دى لويسر فرا ١-٨-٦٨، ٧١-٧.)  
(\*) الانضمامية irredentisme : "نظرية سياسية نادى بها الوطنيون الإيطاليون بعد عام ١٩٧٠ غايتها ضم المناطق التى يسكنها أبناء جنسهم ولغتهم وكانت خاضعة لدول أجنبية" (قاموس المنهل، أنظر ه).

للاحتياج مراراً، كانت الدولة تشكل قبل اليعاقبة بزمان الحجر الرئيسى فى كل البناء السياسى. تلعب الأحزاب دوراً لا يستهان به ولكن بمقدار ما تستطيع أن تقدم بديلاً وطنياً للدولة (كالحزب الشيوعى، خلال فترة الجبهة الشعبية والمقاومة). فى الولايات المتحدة أخيراً، نقيضة بريطانيا العظمى على طول الخط، ليس للحزبين الكبيرين، الديمقراطى والجمهورى، إلا وزن ضئيل. فالسلطة، فى حقيقة أمرها، تقع فى أيدي المركب العسكرى - الصناعى، أى أنها تمارس مشاركة بين الاحتكارات وجهاز العنف المنظم، بحكم أن الولايات المتحدة، بوصفها دولة، قد صنعت بحرب الانفصال، كما صنعت، بوصفها إمبريالية مهيمنة، بواسطة الاحتكارات والقوات المسلحة - وذلك فى وقت قصير نسبياً. لا شك أن للأحزاب جمهورها الوطنى. لكننا نجد عدة أحزاب وتشكيلات سياسية على الصعيد الاقليمى أو على صعيد ولاية واحدة من الولايات المتحدة فيما بينها. كما يلمس المرء أن قوة شعور الانتماء إلى (الجماعة) والى الأمة فى الوقت نفسه، تفوق بكثير قوة شعور الانتماء إلى الحزب.

فى دول الغرب الاشتراكية نجد سيقاً موازياً من حيث التنوع فالاتحاد السوفياتى، وريث التراث المركزى الذى خلفه الاستبداد القيصرى، لم يعرف مطلقاً تعدد الأحزاب. بينما تحافظ دول أوروبا الاشتراكية على كوكبة من الأحزاب الديمقراطية إلى جانب الحزب الشيوعى الحاكم. كذلك نجد فيها سيقاً مختلفاً من حيث الفريق المركزى. فنجد هنا تشابكاً وتراكباً بين الحزب الشيوعى وجهاز السلطة بحيث يشكل الاثنان حزباً دولياً يختلف كلياً عن جميع الأحزاب فى البلدان الرأسمالية.

أما الشرق فأمر آخر. إذ نجد فيه نموذج دول الغرب الاشتراكية :

تعدد الأحزاب حول الحزب الشيوعى، فى الصين، فى فيتنام، كما نجد الحزب الواحد فى كوريا الشمالية ومنغوليا. كذلك نجد فيه منظومات موازية للغرب الرأسمالى - ولكن مع دور أكبر للدولة فى جميع المجالات (الهند تشكل أوضح نموذج لذلك). كما نجد فيه أيضاً دولاً وطنية مستقلة أو شبه مستقلة ذات قيادة عسكرية، ويقع حزبها الوحيد نفسه تحت رقابة الجيش أى تحت رقابة هيئة الضباط. أما أميركا اللاتينية فتقدم لنا لوحة أكثر تنوعاً أيضاً، إذ نجد فيها كل مروحة الغرب والشرق بالإضافة إلى ضعف، شديد أحياناً، للدولة الوطنية ومحاولة لرص بنى الحياة الاجتماعية والسياسية حول دول من الطراز الحديث.

لقد سقنا هذه الأمثلة لا لى نقوم بعرض تصنيفى للسلطة السياسية فى قلب الدولة المعاصرة، بل لى نظهر إلى أى مدى كان التطور التاريخى - تشييد البنى الوراثى - لجهاز سلطة الدولة مختلفاً من أقصى العالم إلى أقصاه.

لذلك نقترح أن نستعير هنا، من منظار المقارنة والاحاطة - مفهوم غرامشى لـ (الطبقة السياسية) مدلالة على النواة المركزية من ممارسة سلطة الدولة فى جميع التشكيلات الاجتماعية الاقتصادية الوطنية - على أن تضم هذه (الطبقة) كوادرات الطبقات والفئات الاجتماعية المسيطرة وأجهزتهم من حزب ودولة، وكوادرات الطبقات والفئات الاجتماعية الخاضعة والمناضلة من أجل السلطة، وأجهزتهم الحزبية، علماً أن لدى كلا الفريقين اتجاههما إمكانياً لتشكيل دولة.

داخل هذه (الطبقة السياسية) ينبغي أن ندرس، بصورة خاصة، الدور الذى يضطلع به كل عامل من مختلف العوامل التى تشكل بنيتها : أحزاب، جهاز الدولة، هيئة الضباط العسكريين، المجموعات الأيديولوجية الحاكمة، زمنية وذهنية الخ.. ماهى منفعة هذا الإدراك الجديد لعملية البناء التاريخى الخاص لسلطة الدولة ؟ انه يتيح بالتحديد نزع الهالة الوهمية عن الجيش ووضع حد للوهم الليبرالى فى نظرية السلطة. لكنه إلى ذلك، وبشكل خاص، يتيح الإجابة على الأسئلة المحددة، على الأسباب التى من شأنها أن توضح دور الجيش الذى يختلف اختلافاً كبيراً جداً باختلاف أنواع المجتمعات. من البديهي مثلاً، أن يلعب الجيش دوراً مركزياً فى عملية بناء السلطة السياسية : فى البلدان التى تفتقد للتراث المسمى (تعدد التيارات السياسية) وأما بسبب الطابع المركزى للدولة الذى يعود إلى عهود صحيفة (مصر، إيران، الصين، اليابان) أما بسبب الطابع الحديث التكوين للدولة الوطنية (نيجيريا، البرازيل، باكستان، اندونيسيا، الخ - وفى البلدان التى يقوم تراثها الوطنى - الثقافى الخاص على الدمج بين السلطات الروحية والزمنية - كما هى حال الإسلام - ولكن أيضاً، من النواحي التاريخية والأيديولوجية، فى البلدان التى انبثقت سلطة الدولة فيها مباشرة عن نضال الشعب المسلح بقيادة حزبه الثورى - كما هى حال الصين، وفيتنام وكوريا وكوبا. والواقع أن ليس هناك إلا فئة صغيرة فقط من البلدان - بلدان أوروبا الغربية وأميركا الشمالية التى مارست بالفعل نفوذاً مهيمناً حاسماً على التاريخ العالمى منذ النهضة حتى الآن - استطاعت أن تجمع الشروط اللازمة لبلورة منظومة سياسية متعددة، من حيث الأحزاب، وأن تنبسط بالجيش دوراً من المرتبة الثانية نسبياً، لا يلبث أن يتلفت منه بجلبة وجلجه عند منعطف الحروب والأزمات والاقتحام الإمبريالى والثورات.

إذا كانت عملية البناء التاريخية للسلطة السياسية قد استطاعت أن تتحقق بمعزل عن الغزوات وعن السيطرة الخارجية، خلال فترة متوسطة أو طويلة المدى، فإن الطبقة السياسية تظهر كطبقة يغلب عليها الطابع المدنى، رغم أنها تستند فى نهاية الأمر، وفى كل حال، إلى جهاز الدولة الذى يشكل الجيش محوره الأساسى. أما فى جميع الحالات الأخرى - ونعنى هنا الأغلبية الساحقة فى تاريخ المجتمعات البشرية - فقد تكونت الطبقة السياسية بوضوح وجلاء حول الجيش الذى نال اعترافها بتفوقه وتقدمه. أما وقد صير إلى التعرف كما يجب على هذا الاتجاه العام، فقد أصبح من الممكن تنظيم تصنيف لمختلف أنواع سلطة الدولة، انطلاقاً من معامل الوجود الفعلى للجيش فى مركز هذه السلطة. وهذا التصنيف لن يكون تجميعاً معيناً للمعطيات التجريبية المبعثرة، بل سيكون عملية تأليف للدراسة النقدية المقارنة لمختلف أشكال الخصوصيات التى تقدمها التشكيلات الاجتماعية - الاقتصادية الوطنية فى العالم.

بتعبير آخر : أن دراسة العامل العسكرى فى العلوم الاجتماعية ليست صنيعة الحقل العلمى الزيف المسمى (بالسوسيولوجيا العسكرية). أن هذه الدراسة تقوم أساساً على تعميق عيانى، على تعميق ينزع الوهم عن سوسيولوجية السلطة فى بعديها : البعد الجوانى (الدولة) والبعد البرانى (الحركات الوطنية والثورات، الهيمنة والإمبريالية).

عندئذ، وعندئذ فقط، تطرح مشكلة العلاقات، التناقضة، بين الجدلية الموضوعية للسلطة والجيش.

- ٥ -

## الجيش فى الجدلية القائمة بين المحافظة والثورة

خلال مسيرتنا كلها - سواء على صعيد التحليل النقدي، أو على صعيد عملية إعادة البناء النظرية - كان التناقض مستمراً بين الجيش وبين الحالة الاجتماعية - السياسية (السوية)، فى قلب مختلف اتجاهات العلوم الاجتماعية والنظرية الاجتماعية والسياسية، كذلك فى مدرسة (السوسيولوجيا العسكرية) - انطلاقاً من مواقع خرافية - تعمل مختلف اتجاهات الأيديولوجيا السائدة للمحافظة عليها من حيث الجوهر لكن هذا التناقض يستمر كذلك فى صلب البدايات الأولى لنظرية سوسيولوجية للسلطة يحتل الجيش ضمنها الموقع الذى يعود له تاريخياً وبنوياً، وهى النظرية التى عمدنا هنا إلى عرض إطارها.. من هنا أن استمرار هذا التناقض يشكل مشكلة.

٥ - ١ - يقوم أول عنصر من عناصر هذا التناقض الدائم على ما وصفناه بأنه طبيعة الجيش الفعلية، أى كونه المحور الرئيسى لسلطة الدولة السياسية، أداة أساسية للمحافظة على كل تشكيلة اجتماعية - اقتصادية وطنية.

فإذا كان الأمر دائماً على هذا النحو، كما اشرنا، فإن تطور المجتمعات المعاصرة يسلط الضوء الساطع على هذه الطبيعة البعيدة الغور، بالضبط لأن هذا التطور يضع بين يدي سلطة الدولة، ومن ثم، بين يدي محورها الرئيسى، الجيش، الجزء الجوهرى من وسائل التقرير والتنفيذ، لا فقط على المستويات السياسية والعسكرية الحصرية، بل كذلك على المستويات التقنية والعملية والمآكر وعلمية والثقافة والأيديولوجية.

انطلاقاً من هذا التركيز للقوة الفاعلة بين يدى الدولة والجيش، ينبغى لنا أن نقدر معنى ومدى كل ما يختص بالإطار الجماعى لكل وجود وطنى ممكن: المشروع الوطنى. والحق، أن عوامل المحافظة المجتمعية لكل تشكيلة اجتماعية - اقتصادية وطنية - لكل أمة -، كما تتسق فى صلب مفهوم الخصوصية الذى افرحناه، لا يكتفى، بحد ذاتها لتأمين تلك المحافظة. إذا أن هذه تستند إلى إرادة الجماهير الشعبية المشتركة وإلى الطبقة السياسية التى ترمى بالضبط إلى المحافظة على مجتمع وطنى معين بوصفه كيانا مخصوصاً متميزاً. أن رأى العام، الإرادة الجماعية - البنائية - تتخذان شكلاً محدداً من تأمين الاستمرارية فى التطور لأمة معينة. هذه القاعدة تضرب بجذورها سواء فى التاريخ الواضح للمجتمع الوطنى بأسره أو فى الوعي الضمنى الذى تملكه جماهير الشعب حول هذا التاريخ، والذى يضرب بجذوره بعيداً فى قلب البلاد. أن إرادة العيش المشترك ليست فقط

إرادة متابعة العيش المشترك. أنها كذلك إرادة متابعة التطور بشكل مشترك. بالأساس، دور المشروع الوطني، وظيفته، هدفه ورسالته<sup>(٣٨)</sup>.

لاشك أنه من الممكن في كل مجتمع وطني أن يصار إلى عرض مشروع سياسى ونعته إنه وطنى. لكننا نستطيع أن نرى بسهولة أن ما هو فعال فى المشروع السياسى، أى ارتقاؤه لمصاف المشروع الوطنى الحقيقى يقاس بمقدار الطاقة الوطنية القابلة للتعبئة بناء عليه، أى أنه مرتبط باستمرارية عمق الحقل التاريخى - الموضوعى، ولكن أيضاً - كما هو مفهوم ومستوعب فى وعى الجماهير - القادر وحده على التغذية والدعم ومجابهة الصدمات، وعلى توفير الوقت والتراجع اللازمين حتماً لكل عمل عظيم.

من هذا المشروع الوطنى تستلهم مؤسسات الدولة خطواتها وتجعل منه ميثاقها. وهكذا هى الحال فى صلب مختلف التشكيلات القيادية فى الطبقة السياسية بارتباطها مع المصالح الطبقية والأيدىولوجية. لكننا لا نرى فى أى مكان آخر كما نرى داخل الجيش تطابقاً كلياً بين المشروع الوطنى والمشروع المؤسستى المخصوص : (فى سبيل الوطن والعلم والعلی) - شعار مدرسة البوليتكنيك هذا نلقاه، عبر منوعاته، فى كل مكان تبنى فيه كادرات الجيش. ذلك أن ميثاق الهيئة العسكرية نفسه ليس شيئاً آخر سوى المحافظة، فى الحكم الأخير وفى نهاية المطاف، على الأمة ودولتها. أن التطابق بين المشروع المؤسستى الخاص هو حرفياً تطابق تكوينى، بنيوى، وليس تطابقاً عابراً أو تكتيكياً فى أى حال من الأحوال. قد ينظر إلى الوطن وكأنه مجموعة تدور حول، أو تحت، قيادة واحدة أو أكثر من الطبقات الاجتماعية. وقد يعنى العلى أموراً مختلفة جداً بالنسبة للاتجاهات ذات الاختيارات الفلسفية والإيدىولوجية المتضاربة. والعلم، وهو أكثر العناصر الثلاث قابلية للصفة الشمولية، يتحدد انطلاقاً من سياسات عامة ثقافية وعلمية خاضعة لموجبات طبقية وأيدىولوجية مختلفة. ولكن أينما كان، وفى كل حال وعبر تنوع الأنظمة والأيدىولوجيات، يعتبر الجيش عماد المحافظة على (الوطن والعلم والعلی) فى قلب الحياة الوطنية بأسرها. وهذه الرسالة تطرح وتستمر عبر يمين الولاء الذى يصل حتى الموت - اليمين نفسه الذى يقسمه الضباط والكوادر الثوريون - (الثقفون النظاميون) ولا يقسمه مطلقاً الثقفون التقليديون.

كل شئ يصبح عندئذ مرتبطاً بطبيعة السلطة الطبقية والإيدىولوجية وعندما يصبح المشروع الوطنى مهياً للتشكيل والصياغة فإنه يكون عندئذ ما تقرره الطبقة السياسية الموجودة فى السلطة - بالارتباط مع البلاد فى أعماقها.

٥ - ٢ - خلال وقت تاريخى طويل نسبياً - من الدول الأولى حتى الثورة الصناعية - كان بوسع الجيش أن يكتفى بهذا البعد المتعلق بالنظام والحفاظ على المشروع الوطنى. لكن التقنيات الجديدة، فى تطورها البطيء وصلت إلى الهيئة العسكرية منذ ظهورها، بل أن بعض هذه التقنيات وجد أصوله ضمن تلك الهيئة : البارود، الملاحاة الدقيقة، القذائف وغيرها. فقد انبثقت الاكتشاف الكبرى من مصادر مختلفة. بعضها، كالطباعة مثلاً، ينتمى للقطاع المدنى المختص بالدولة. والبعض الآخر، كالهيدروليك وتطبيقاته، يتأرجح بين

(٣٨) أنظر أنور عبد الملك (المشروع الوطنى) مداخلة فى ندوة روما (١٩٧٢).



الجيش وجهاز الإنتاج. لكنها جميعاً، بدون استثناء كانت تلتقط وتستعمل وتطور من قبل الجيش<sup>(٣٩)</sup>.

هذا الوضع سيشهد تسارعاً وتعمقاً بالغين مع الاكتشافات البحرية الكبرى، وخاصة مع الثورة الصناعية. ولأن وضع المواد والوسائل والتقنيات والبرمجة الطويلة المدى موضع التنفيذ قد أصبح عملية مكلفة أكثر فأكثر ومعقدة وحساسة، لا سيما خلال الفترة القريبة منا، فإن الدولة بدأت تتولى تدريجياً هذه المهام. ومنذ ذلك الحين بدأ الجيش يتحول إلى محل تركز الوسائل الأكثر تطوراً في مجال التقدم التكنولوجي، تلك الوسائل التي تحتاج إليها حاجة ماسة من أجل متابعة القيام بوظيفته. وفي هذا الوقت بالذات تولد التوتر الذي هو مصدر التناقض الذي تكلمنا عنه.

٥ - ٢ - ١ - والحق أن هناك مجموعة من التوترات. تقع الأولى منها على صعيد التناقض بين رسالة الجيش الخاصة - الحفاظ على النظام والأمن خدمة للمشروع الوطني - من جهة، والطابع الخاص للنشاط الذهني والعلمي من جهة أخرى. فهذا النشاط يستند، كما نعلم على الطرح النقدي للظواهرات، أي أنه، بالأساس، دراسة الإمكانيات والحدود ونقد الظروف المجتمعية لهذه وتلك (سوسيولوجيا العلم والمعرفة). أن مثل هذا الوضع يقتضى، بحكم تكوينه، خطوة جدلية دائمة الحركة، يتجه محوراً دائماً باتجاه نقض كل ما هو قائم، والتغريب عن آفاق جديدة تتعارض أحياناً مع ما هو محقق من أوضاع. هكذا ندرك بيسر أن التعارض بين العسكريين والثقفيين أمر قريب من التعارض بين بارمنيدس وهيرقليطس ولكن بصورة عامة جداً وتقريبية جداً فقط : إذ أن هناك فيضاً من المحافظين بي الثقفيين - التقليديين والنظاميين، رغم الواجهات المتركزة للتعصرون والموضة. ونحن نعلم كم كان للجناح الأقل في الهيئة العسكرية من شأن فاعل في مجال التجديد، سواء في التقنيات أو في الدينامية الاجتماعية والسياسية للعالم. ويستمر التناقض، يغذيه بالتحديد المثقفون الذين يضعون أيديهم على مجالات الثقافة والإعلام.

٥ - ٢ - ٢ - أما المصدر الثاني للتوتر فيقع في قلب التناقضات التي تتعمق داخل الهيئة العسكرية نفسها، بين القطاعات التقليدية التي ترى أن الأولوية ينبغي أن تمنح لمفهوم النظام، وبين القطاعات الدينامية التي ترى أن المحافظة على النظام، وعلى المشروع الوطني، أمران مرتبطان بطرح دينامي استقبالي لهذه المحافظة. وبما يخص هذه القطاعات الدينامية على الجيش، وبإمكانه، أن يكون محل التوسط بين فئات النظام والتقدم - عوضاً عن الاكتفاء بمجال النظام وحده. ونحن نرى إلى أي حد أعانت الإنجازات التكنولوجية والعلمية هذه الطريقة في النظر لرسالة الجيش، في عصر الالكترونيك والطاقة والسلاح

(٣٩) لقد سمح تراث طويل في تاريخية العلوم في بريطانيا العظمى بتغذية نقد معاصر لاسيما J.D. Bernal (العلم في التاريخ). J. G. Crowther (وظيفة العلم الاجتماعية). J. Needham (العلم والحضارة في الصين). بالإضافة إلى عدد من الأعمال الأخرى: Victor Perlo: العسكرية والصناعة: أثرىء الحرب في عصر الصواريخ) لورنس اندويز هارت، لندن، ١٩٦٣. Harry Magdoff (عصر الإمبريالية: اقتصاد سياسة الولايات المتحدة الخارجية) منثلي ريفيو نيويورك ١٩٦٦م محاولة تبسيط بقلم Robin Clarke "علم الحرب والسلام" جوناتان كاب، لندن، ١٩٧١.

النوويين، عصر الإمبريالية والثورات الوطنية والاجتماعية الكبرى كذلك. استياء الجيش ليس له مصادر أساسية أخرى : فبعد أن وضعة رجال الدين على هامش الأمور، وجد نفسه، موضوعياً، فى تبدل عميق. وبحكم كونه تاريخياً للحفاظ على النظام المجتمعى بأسره، جعله ذلك حالياً قليل الاستعدادات لتقليل هذا التقييم الاساسى الجديد، أى إدراج الجدلية محل الطرح الستاتيكي التجميدى. أن الدولة المعاصرة تتكيف من جديد بصورة ميسورة نسبياً من حيث أبعادها الاقتصادية والثقافية. مكان التناقضات - بين النظام والحركة، بين المحافظة والجدلية - يقع فعلاً فى قلب الدولة، أى فى الجيش. من هنا مناخ التناقضات، والتوترات القصوى، وعدم التفهم والهامشية.

ومن هنا أيضاً ظهور العامل العسكرى كمشكلة سوسيولوجية.

أن ظهور الجيش كمشكلة سوسيولوجية، بدلاً من التوسط بين مختلف العلوم الاجتماعية<sup>(٤٠)</sup>، يرافق تحول - توسع وتعمق - طبيعة الدولة المعاصرة ووظيفتها، كما يرافق رؤية هذا التحول من قبل الطبقة السياسية ومثقفها. هذه وذاك يسجلان نهاية التوهم الفلسفى والوظيفوية التى لا يحدها زمان فى العلوم المهتمة بدينامية المجتمعات ولكن على الطوباوية، لكى تكون لنفسها مادة ما، أن تمر على دروب الحديد والنار حيث يصنع التاريخ وتصنع حيله ومآثره.

ولكن ثمة فرقاً بعيداً بين القდوم السعيد وبين عزل الجيش ضمن ميدان شبه - علمى، ميدان (السوسيولوجيا العسكرية) : ألا أننا لا نجد من يتحدث عن (سوسيولوجيا بوليسية)، (أو سوسيولوجيا قضائية) إذا شئنا أن نأخذ مستويين أساسيين من جهاز الدولة. أن الأمر الذى يهمنى إنشاؤه يحمل اسماً وينتمى إلى حقل علمى محدد : سوسيولوجيا السلطة. سوسيولوجيا السلطة - لا السوسيولوجيا السياسية، حيث نجد الخلط الحتمى بين الدولة والحكومة، بين السلطة والإدارة، وسط المروحة المعتادة عن التعددية والديمقراطية والانتخابية والرأى العام والأشراكية والمنظمات الأممية. حيث يتناول كل شئ ويحكى عن كل شئ. لقد آن الأوان بالنسبة للعلوم الاجتماعية أن تتخطى الكواجح التى تثيرها السلطة - بشكل طبيعى جداً - فى حقيقتها العيانية، ونعنى مشكلة العنف وتنظيمه وعقلنته.

عندئذ فقط يمكن أن تطرح مشكلة الجيش فى علاقاته بالهيئة الاجتماعية - التى يؤمن لها وجودها نفسه بالذات - طراحاً علمياً. من شأن هذا الطرح أن يحدد موقع الجيش، فى مرحلة أولى، فى قلب سلطة الدولة، لكى يعمد فيما بعد، فى مرحلة ثانية - وهنا تكمن المشكلات الحقيقية - بعد أن يكون قد استخلص خصوصية المجتمع الوطنى الذى تشكل هذه الدولة مركز السلطة فيه، إلى تحديد الأطر الخاصة لنشاط الجيش داخل سلطة الدولة فى هذه التشكيلة الخاصة فى مرحلة معينة من مراحل تطورها التاريخى، لا فى مطلق تشكيلة وطنية، فى مطلق مرحلة من تطورها.

(٤٠) حول التطور الحديث العهد لمشكلة الخصوصية فى السوسيولوجيا بوصفها علماً متميزاً أنظر Robert W.Freidrichs سوسيولوجيا السوسيولوجيا) فرى برس، نيويورك ١٩٧٠. أنور عبد الملك (للمؤتمر العالمى السادس للسوسيولوجيا)، أنومس عدد ٢٣٧ (١٩٦٦)، ٦٤٣ - ٥٠. و (من السوسيولوجيا إلى علم المجتمع) (لا روشرش) عدد ٧ (١٩٧٠)، ٦٩١ P. Bourdieu و J.C Chambaredon و J.C. Passeron : "محنة العالم السوسيولوجي" المجلد الأول - موتون - بورداس، باريس، ١٩٦٨.

بعد ذلك يمكننا أن نرى كم تشكل الدراسة السوسيولوجية للجيش جزءاً لا يتجزأ من سوسيولوجيا (نقدية ومقارنة) السلطة السياسية، التي يحركها هي الأخرى - شأنها مجمل علوم المجتمع - مفهوم الخصوصية، القادر وحده على توسيط الجدلية الاجتماعية بكل اتساعها، أى إقامة العلاقات العقلية والعقولة بين المخصوص (ما هو وطني) والشامل (ما هو مشترك بين البشرية جمعاء).

هكذا تبدوا لنا المرحلة الراهنة من نمو التاريخ العياني والعلوم الاجتماعية، وتعيين موقع مشكلة العلاقات بين الجيش والمجتمع. وعلى كل بحث أن يحط مشكلته وافتراضاته ضمن هذا المجال المعقد الحافل بالعقبات. وكلما تحدد موقع الجيش في قلب السلطة نفسه، في كل مكان من العالم، بنسب مختلفة، متميزة، كلما ساعدت دراسته على الكشف بصورة أفضل عن المفاصل الأساسية لكل عملية محافظة مجتمعية وطنية - العنف المعقلن وعلى توضيح وظائف الجدلية الاجتماعية في التاريخ توضيحاً ساطعاً، سواء كان هذا التاريخ تاريخنا الراهن بشكل خاص، أم التاريخ الذي ينفتح من الآن فصاعداً على تلك المرحلة الحاسمة التي يقترب خلالها توازن القوى في العالم من عتبة التعالم.

أنور عبد الملك ٢٠-١٢-٧٦

المركز الوطني للأبحاث العلمية

باريس.

# دور الجيش فى الثورة الوطنية المصرية

١٩٥٢ - ١٩٦٧

أنور عبد الملك

توجيه بشأن المراجع :

كثيرة جداً هى الأدبيات التى أشير إليها وتم تحليلها  
لا سيما فى مؤلفاتنا التالية : (مصر مجتمع  
عسكرى (١٩٦٢)، (الناصرية والاشتراكية) فى المؤلف  
(السجل الاشتراكي ١٩٦٤)، (الأيديولوجية والنهضة  
الوحدانية : مصر الحديثة). وقد تبين لنا انه من  
الأفضل تجريد هذا النصر من كل الملاحظات بحيث  
يقدم إيجازاً عاماً من التأليف والتفكير.

## ١ - ١ . دور الجيش فى التاريخ المصرى :

منذ الفراعنة حتى محمد على لا يزال جانب من المشكلة العسكرية يسترعى الانتباه : انه تعاقب الجيوش المرتزقة المصرية أو الأجنبية والجيش الوطنى. فى مصر الفرعونية حيث (يمتاز المصرى بغياب الحس الحربى الحقيقى)، وفقا لأحكام أدولف ارمان، عميد دراسى الشؤون المصرية فى القرن العشرين، بين عدة فترات من الحكم العسكرى. إننا لا نتبين بوضوح تركيب جيوش الإمبراطورية القديمة ودورها. لكن (جيش الإمبراطورية الوسطى كان لا يزال يتألف، فى معظمه، من فرق من الميليشيا، كان على أمراء مختلف الدوائر أن يضعوها على أهبة الاستعداد كلما اقتضى الأمر ذلك). هذه الفرق وهى مصرية فى معظمها، كانت تضم كذلك مرتزقة اجانب، (شعبا من الهلال آتيا (... من خارج مصر) يعتقد انهم Les Mezai الميزيون أى أفراد قبيلة الـ النسيان ميزا (Nubien Meza) ... (الذين كانوا فيما مضى يخدمون أحيانا فى الجيش المصرى فى ظل الإمبراطوريتين القديمة والوسطى). ثم عمت هذه الممارسة فى ظل الإمبراطورية الجديدة التى (خاضت حروبها الكبرى بجيش الدولة الذى جرى تجنيد القسم الأصغر منه من بين المصريين، بينما كان قسمه الأكبر يتألف من مرتزقة اجانب).

انطبعبت اليقظة الحربية لمصر بطابع أسماء ثلاثه : الأول احمس (أموسيس) مؤسس الأسرة الثامنة عشرة (١٥٥٧-١٥٨٠ ق. م) ومحرر مصر من نير الرعاة (الهيكسوس) ويبدو انه هو الذى أوجد أول جيش وطنى مصرى. أما خلفاؤه فقد اضطروا إلى شراء ولاء الزعماء العسكريين الكبار عن طريق التنازل لهم عن أراضى كثيرة. لكن (طرد الهيكسوس وملاحقة مؤيديهم واستبعادهم بعد ذلك، شكلت بالنسبة للجيش المصرى المهمة الكبرى التى ساعده إنجازها على الارتفاع إلى تلك الدرجة من القوة والعنفوان التى عرف منذ ذلك الحين كيف يحافظ عليها طيلة قرون عدة). أما الثانى فهو تحتمس الثالث (٩ - ١٤٤٧ م) الذى واصل النضال وكون لمصر الفرعونية إمبراطوريتها فلا أفريقيا وآسيا بقيامه بست عشرة حملة باهرة. أما الأخير فهو رمسيس الثانى (١٢٩٢-١٢٢٥ ق. م) وكان مخططا استراتيجيا وسياسيا كبيرا، رعى الإمبراطورية وحافظ عليها دون أن يمنعه ذلك فى أواخر عهده من تقديم بعض التنازلات التى تفرضها السياسة الواقعية. أن التعبئة الشعبية التى أحدثها احمس، وهى الأولى فى تاريخ مصر، والتى بدأت الأعمال الحديثة العهد تكشف عن جزء منها، يعمد الفضل فى نجاحها إلى الشعور الوطنى الذى أذله قرن من الاحتلال. أما تحتمس الثالث، ورمسيس الثانى وفراعنة الإمبراطورية الجديدة الآخرون، فلم تكن لديهم الأسباب ذاتها لإيقاظ الحماس، من هنا كان اللجوء البارز أكثر فأكثر إلى المرتزقة من مصريين وأجانب لا سيما الأجانب منهم. ومن هنا أيضا قلّة اعتبار الفلاحين تجاه الدولة العسكرية. فى ظل تحتمس الثالث كان الكاتب بيباس، صديق Amen - em- epe آمين- أم- ايب (أول قائد لعربة) يحذر ابنه من مغبة الحياة العسكرية : "يا لهذا الكلام الذى تقوله : هل أن مصر الجندى أذن خير من مصر الكاتب ؟" ثم يعرض مأسى الجندى بعبارات بليغة.. وأذن، فلم يكن الفلاحون، شأنهم فى عهد كرومر أو فاروق، يخضعون للتجنيد إلا مكرهين،

وحينما كان مسجل الجنود يحضر إلى الدائرة (المقاطعة) لانقضاء خيرة الشباب، كان الأسى اليما مثلما هو في أيامنا، لدى ضم المجندين الجدد.

كان فقدان الجيش المصرى لهويته القومية في ظل بسماتيك (psmmetique) يمهّد للاحتياحات الكبيرة الفارسية واليونانية والرومانية. (فجيش الاحتلال البيزنطى) تماماً كما يقول هنرى مونيه (Henri Munier) كانت مهمته (أن يحمى الزراعة والتجارة). كان (يراسه رؤساء غير أكفاء، ويتألف من جنود جرى تجميعهم محلياً يرابطون في مخافر لا يبرحونها فكان لا يبدو عليه بالطبع أية صفة عسكرية. والسلطة المركزية لم تستخدمه مطلقاً لصد البرابرة الذين كانوا يهددون سوريا وبلاد ما بين النهرين. كان شغله الشاغل منع الغزوات البدوية التي لم يكن في الوسع احتواؤها دائماً، والمساعدة في جمع الضريبة، بكلمة كان يقتصر فقط على القيام بعمليات الشرطة الداخلية).

هكذا كانت ولايات مصر الخمس - أوغيستانىك، أركادى، تابايد، ليبيا ومصر - تبدو لجيوش عمرو بن العاص لقمة سائغة، كانت مصر في القرن السابع الميلادى، الأول للهجرة، تفتقد إلى الحس الوطنى افتقاداً يعززه تفتت أجهزة الدولة. ومنذ ذلك الحين وحتى نهاية القرن الثامن عشر تقاسم السيطرة على مصر غازيان اثنان : العرب ثم المغول (الكراد)، وشركس وأتراك). ولنقتبس عن صبحى وحيدة، منظر تاريخ الأمة المصرية، العرض الذى يقدمه عن تطور الجيش فى مصر خلال العصر الوسيط المشحون بالاضطراب : (كان جنود عمرو بن العاص الذين فتحوا مصر ينتمون إلى القبائل العربية التى أطلقها الخلفاء للفتح. والمعنى هنا تلك القبائل التى كان يشد أفرادها شعورهم المشترك بالوحدة القبلية، فى حين أن القبائل ذاتها كانت مرتبطة بالخلفية بتعصب عرقى مشترك، وكذلك بالعلاقات التشريعية القائمة بين الحاكمين والحكومين على الصعيد الشرعى. وقد ظل وضع القوات العسكرية فى مصر على هذه الحال حتى ظهور الأتراك فى الإمبراطورية العباسية (...). ونستطيع أن نستخلص مما نملكه من معلومات أن الجيوش العباسية كانت تضم فى ذلك الحين كمية لا يستهان بها من الأتراك. ويروى المقرئى أن جيش ابن طولون كان يضم أربعين ألفاً من السود، وأربعة وعشرين ألفاً من الترك وسبعة آلاف مرتزق. كما يروى المقرئى أيضاً، أن جيش الإخشيديين كان يصل إلى أربع مئة ألف رجل من السود والأتراك المرتزقة. ثم ظهر الفاطميون فى مصر وجاء معهم الجنود المغاربة، وإن كانوا لا يشكلون الفئة الغلبة فى الجيش (...). كانت الفرق العربية التى اشتركت فى حروب الفتوحات تقاتل باسم الأمة الإسلامية، كما كانت تتقاضى أجورها من بيت المال. ثم بقى الوضع على حاله فى العهد الأموى (...). لكن الموجه التركية بلغت ذروتها فى جيوش العباسيين، عندما أمر المعتصم ولاته أن يقطعوا رواتب القبائل العربية (...). وكان الجيش الفاطمى يتلقى رواتبه من السلطان. ولم يكن يحصلها من السكان على الطريقة الإقطاعية، هكذا كان يحدث ذلك فى المشرق (...).

عام ١٠٩٧ بدأت الحملات الصليبية باتجاه سوريا. أما فى مصر فإن مجيء الأيوبيين (١١٧١ - ١٢٥٠) يحدد بداية استعادة العسكر للسلطة. كان الهم الأول لصالح الدين الايوبي أن (يسرح من وجده من الجنود فى مصر - سواء كان هؤلاء سوداً أو مصريين أو عرباً أو أرمناً - لكى يستعوض عنهم بحوالى اثنى عشر ألف فارس من الأتراك والأكراد، كان قد اصططحهم

معه). ها هي مصر تدخل العصر العسكري : فقد كانت الحملات الصليبية تحتدم على حدودها حتى دمياط من عام ١٠٩٧ إلى عام ١٢٩١، ووصل المغول إلى آسيا الصغرى في القرن الثالث عشر واخذوا يهددون سوريا في القرن الخامس عشر، ثم ان الشركس واليونان والألبان والعبيد والصرب انكفأوا جميعاً أمام المغول ووجدوا في مصر ملاذاً وشرطاً للحياة. وهكذا نشأ المماليك الذين سيسطرون على مصر من سنة ١٢٥٠ إلى ١٥١٧، تاريط فتح سليم الأول لمصر، التي أصبحت بعد ذلك ولاية عثمانية.

لم يكن المماليك الأتراك. البحريون، والمماليك الشراكسة، البرجيون الا "جحفلاً بشرياً اجنبياً، كان الأفراد يضمون إليه بالقوة ويفقدون كل شخصية لهم عندما كانوا يشترى في سن مبكرة". ولما كان المماليك عبيداً، فقد كانوا يتقدمون في المراتب بفضل قيمتهم العسكرية، والسلطان نفسه كان يختار من بين آلاف الأمراء. "كانوا يقترفون العبيد من أعمال الفوضى في مصر - كما يقول المقرئزي - كما كانوا يهاجمون السكان فيغتالونهم ويسلبونهم ثرواتهم ويسبون نساءهم وأطفالهم، دون أن يتمكن أحد من الوقوف في وجههم، حتى أنهم كانوا يدخلون إلى الحمامات عنوة، وينتزعون منها النساء بقوة. وكانوا يمارسون أنواعاً من الظلم ما كان الفرنجة يمارسون أسوأ منها لو كانوا حكام البلاد (...)." كانت مصر حولهم تعيش عيشة غريبة مضطربة، أصبحت "مجتمعاً محكوماً بفكرة الحرب: حرب المسلمين ضد المسيحيين، وحرب المغول ضد المسلمين، وحرب المماليك فيما بينهم، وكل ذلك يتم ببربرية لا وصف لها (...)"، فقد ثقلت وطأة الجيش أو بالأحرى جيوش المماليك، وهي سرايا مختارة، شيئاً فشيئاً بسبب الأراضي الممنوحة كإقطاعيات وإن كانت غير وراثية، للضباط من مختلف الرتب وحتى للجنود أحياناً. هكذا نشأت إقطاعية من نمط شرقي كان لا بد لها من أن تولد تدريجياً ميوعة وتنافراً في أحشاء الوحدات، مما أتاح لسليم الأول أن يستولى على السلطة مطمئناً إلى حفاوة استقباله من قبل شعب استنزف المرتزقة القساة المستغلون معظم طاقاته.

إن ثلاثة قرون من السيطرة التركية كانت قد أدت بمصر إلى حالة مزرية، فالقاهرة "عاصمة الدنيا وحديقة العالم ومركز نشاط الجنس البشري ورواق الإسلام وعرش الملك" - كما كان يطيب لابن خلدون أن يقول - القاهرة هذه خلت من حرفيها، وانخفض سكانها من ثمانية ملايين إلى مليونين ونصف ما بين القرنين الرابع عشر والتاسع عشر، وانتصب الخراب في كل مكان منها، وكان مصر ما كانت أبداً طريق التجارة بين أوروبا والشرق. فالأتراك والمماليك، متحالفين، كانوا يشغلون المناصب الأساسية، العسكرية منها والمدنية، نائب، أتابك العساكر رئيس نوبة، أمير سلاح، أمير خور، أمير مجلس، حاجب، داوادر، أمير جند دار، أسطة دار.

أما الشعب المصري في المدن والأرياف فقد كان يمتنع عن المشاركة في الحياة العسكرية. لكننا نلاحظ اشتراك جنود مصريين في المعارك ضد الصليبيين ولعل ذلك كان يتم بوصفهم بدليين لأن العديدين من المماليك "يفتدون" أنفسهم بدفع مبلغ من المال، إذ يذكر السيد كليزجيه (Clerget) نقلاً عن المقرئزي أن شعب الإسكندرية كان لديه في أيام ابن بطوطة مخزونات كبيرة من الأسلحة، وكان يرفض أن يترك للسلطان وحده أمر الدفاع عن المدينة. عبر أن تراث الحروب الذي خلفه أحمرس كان ضعيفاً طوال هذه القرون من

السيطرة الأجنبية والاستلاب الوطنى والغربة. فانحطاط الجيش لم يكن يضاهيه إلا تحلل الدولة المركزية. لكن الجيش ما لبث أن تعزز فى عهد صلاح الدين مدعوماً من الشعب. سوى أن المماليك والأتراك كانوا قد خربوا البلاد بحيث أصبح الشرط العسكرى شرط إقطاعية عسكرية مركزية وبلا تراث. أما الصلة بين الأرض وسلطة السلاح فقد ظلت قائمة، وكانت هذه السلطة تدفع من عدم فعاليتها المتفاقمة ثمن "الإقطاعية الشرقية"، وتفتت التراث الوطنى المصرى على يدى المرتزقة الأجانب.

#### ١-٢ - محمد على :

إن عام ١٨٢٠ هو عام الانعطاف فى تاريخ مصر العسكرى فى ظل محمد على. كان الكولونيل سيف (Seve) أحد ضباط المشاة فى جيش نابليون، يبحث عن وظيفة مدرب فى جيش فارس، فدعاه محمد على آلياً واتفق الرجلان على ضرورة خلق جيش مصرى جديد. فأسست المدرسة العسكرية الأولى فى أسوان، بعيداً عن دسائس العاصمة، وعهد إلى الكولونيل سيف بخمس مئة مملوك من حرس محمد على، وخمس مئة مملوك تابعين لوجهاء مصر. لم تكن هذه مهمة يسيرة، فقد كان على الكولونيل أن يواجه عداء المماليك للانضباط العسكرى ولشخص مدربهم الفرنسى الكافر فى أن واحد غير أن جرأة الكولونيل سيف وصلابته المدعومتين مباشرة بنفوذ محمد على وأولاده تخطتا كل الصعوبات التى واجهها هذا المشروع الخطر. وما لبث أن تلت هذه المدرسة العسكرية الأولى مدارس أخرى، عهد نابليون: مدرسة فرشوط العسكرية ومدرستا النخيلة والجيزة، والمدرسة العسكرية التحضيرية فى قصر العينى التى حولت فيما بعد إلى أبى زعبل والتى أسست عام ١٨٢٥ ب ٥٠٠ طالب ثم صارت تضم ١٢٠٠ طالب عام ١٩٢٤ مع مكتبة من ١٥ ألف مجلد. ثم مدرسة المشاة بتلامذتها الـ ٤٠٠ التى عهد بها إلى الكولونيل بولونيينى (Bolognini)، وكان موقعها فى البداية فى الخانكة ثم حولت إلى دمياط فأبى زعبل، ومدرسة الفروسية التى أسست بعد حرب المورة على طريقة سومور (Saumur) وقد عهد بإدارتها إلى فارين (Varin) المعاون القديم للماريشال غوفيون سان سير (Gouvion stcyr). ومدرسة للمدفعية، حيث كان الكولونيل الأسبانى انطونيو دى سيفارا (Antonio de Seguera) يشرف على أعمال تلامذتها المختارين بعناية فائقة، ومدرسة لركان الحرب فى الخانكة، المؤسسة حسب اقتراح الجنرال المصرى عثمان نور الدين باشا، ولا نعرف عنها إلا أموراً قليلة جداً، (كان رفعت رافع الطهطاوى يسميها مكتب الرجال)، ثم مدرسة الموسيقى العسكرية وهى ذاتها مكونة من فرعين كل منهما على سفينة - مدرسة، كان يوجهها حسن القبرصى بك، ثم كنج عثمان بك. هذه المجموعة المدهشة كانت تعتمد على مصانع السلاح والمدفعية فى القلعة، وعلى مخازن المقطم للذخيرة والبارود، ومصنع البنادق القائم فى الحوض المرصود، ومعامل البارود فى القاهرة وبدراسيف والأشمونين والفيوم وأهناس وطوراناً "وترسانة الإسكندرية" العسكرية البحرية المعهود بها إلى م. دوسيريزى M. de Cérisy وحوض ترميم السفن، التى جهزت مصر لعدة سنوات بأسطول رهيب ساد هو وأساطيل إنجلترا وفرنسا على المتوسط بكامله. كما أرسل محمد على فى الوقت ذاته عدداً من الطلاب



للتخصص بمنح في أوروبا. وشكل العديد منهم جزءاً من كوادرات الجيش أو الصناعات العسكرية.

عام ١٢٢٩ كان تعداد الجيش البري، كما يذكر الطبيب الجنرال كلوت بك (Clot bey) ٨٨٠، ٢٢٥ رجلاً موزعين كما يلي: في الفرق النظامية (الجيش الحديث) ٢٠٢، ١٣٠، باشيبوزق (الجيش القديم) ٦٧٨، ٤١ رجلاً، الاحتياط ٨٠٠، ٤٧، عمال في المصانع الحربية...، ١٢٠٠ طلاب - ضباط.

أما البحرية المصرية فأنها كانت تضم القوى التالية: ١١ سفينة حربية سبع بوارج، خمس جرافات صغيرة، وتسعة أسرع من ذوات الصاريتين مع ١٦٠٠٠ بحار. وفي سنة ١٨٤٢ قدم إسماعيل سارهنك باشا للبحرين صورة أكثر كمالاً: ٦٠ سفن حربية جديدة تحمل مجموع الجنود، ١٦٨٠١ بحري وقوة ضاربة تقرب ب ١٨٥٧ مدفعاً.

رغم ذلك كانت هناك مشكلة تجنيد. في البدء رفض محمد علي تجنيد الأتراك والأونورط المشهورين لسوء الحظ بعدم انضباطهم في الجيش المصري وبانعدام الثقة في مزاياهم العسكرية في أن معاً. وحتى لا يحرم الأرض من العاملين فيها، توجه في البداية إلى تجميع الجنود من السودان. لكن العشرين ألفاً الذين أرسلهم إليه إسماعيل باشا لم يستطيعوا الصمود أمام اختلاف المناخ. فكان لابد له أن يتردد إلى المصريين. هكذا تشكلت سنة ١٨٢٢ الكتائب الست الأولى من الجيش الجديد بأمر الضباط المالك المتخرجين حديثاً من مدرسة أسوان العسكرية. غير أن ثقة محمد علي بمزايا المصريين العسكرية كانت حتى ذلك الحين محدودة جداً. فقد سمح للبارزين منهم أن يتدرجوا في الرتب الملحق بكادر الضباط. لكن كبار الضباط ظلوا يجندون فقط من بين الأتراك والمماليك. ولم يكن هؤلاء يتقاضون مرتبات عالية وحسب - إذ كان الجندي يتقاضى خمسة قروش شهرياً، مقابل ٢٥٠ قرشاً للملازم، و١١٠٠٠ لقائد الفرقة بينما يصل راتب الفريق إلى ١٢٥٠٠ قرش - بل كان محمد علي يقدم لهم الأراضي ليملكوها أو يستغلوها. هكذا تكونت أرسنات حربية وإقطاعية جديدة، انحدرت منها مباشرة عائلات الباشوات في القرن العشرين. ومع ذلك فإن الوقائع وشهادات الخبراء تجمع على أن المصريين كانوا يتمتعون في عهد محمد علي، بقيمة عسكرية عظيمة. إذ يشير فنصل فرنسا مانجين، إلى أن إزالة الجيش القديم وخلق جيش جديد من الفلاحين "جعل شعب مصر يتقدم تقدماً مرموقاً وإعاده إليها حسها الوطني". أما الكولونيل وسيف، الذي أصبح فيما بعد سليمان باشا، فلا ينفك عن الإشادة بمزايا الجندي المصري. "أنهم أفضل من شأهت من الجنود" يقول هذا حتى في رسائله إلى البارون دي بواكونت. ويؤثر عن الطبيب - الجنرال كلوت بك هذه الكلمة "لعل العرب (المصريين) هم أحدر الرجال لأن يصبحوا جنوداً جيدين" .. لكنه يوافق على إقصاء الضباط المصريين عن مراكز القيادة إذ أن مؤهلاتهم العسكرية، على ما يبدو، تناسب الجند أكثر من مناسبتها لممارسة القيادة. أما المارشال مارمون، دوق راغوز، فقد ترك لنا أثر جولة تفتيشية على الجيش المصري والبحرية المصرية، وصفاً مفصلاً لجلالات التقدم العسكري في ظل محمد علي. فجنود المدفعية والفرسان أثاروا إعجابه بشكل خاص، وهو يشهد بأن المشاة لا يضارهم في الكفاءة إلا الممتازون في أوروبا. ثم أنه يرى، خلافاً لما يراه كلوت بك، أن ليس ثمة ما يحول منطقياً من ترقية صفار الضباط المصريين الذين هم

"أفضل وأجدر من الأتراك" إلى مراكز القيادة. ومنذ ذلك الحين راحت حروب محمد على تتوالى، من نصر إلى نصر: فتح السودان (١٨٢٠) ما لبث أن تبعه الاشتراك المصرى فى حرب الترك واليونان فى المورة (١٨٢٠ - ١٨٢٨)، حيث أدت انتكاسة الأسطول فى تافارين (١٨٢٧) إلى أضعاف مؤقتة لبحرية محمد على. ثم الحملة الأولى على سوريا (١٨٣١) وانتصار قونيه (١٨٣٢) على الجيش التركى، ثم احتلال أزمير الذى أدى إلى تدخل القوى الأوروبية وفرض هدنة كوتاهية. وأخيراً الحملة الثانية على سوريا (١٨٣٩) التى تكللت بالنصر فى نصيبين، واستسلام الأسطول التركى الذى دل على عظمة قوة محمد على العسكرية والذى كان من نتائجه أن تقدمت القوى الأوروبية بمذكرة إلى تركيا بتأريض ٢٧ حزيران (يونيو) ١٨٣٩، تضعها تحت حماية أوروبا وتبديد المطامح السياسية والعسكرية لمحمد على إلى الأبد.

باسم ماذا كان الجيش المصرى يقاتل؟ وما هى المثل التى كان يسمى لتحقيقها؟ كان مفهوم الجيش الوطنى يبدو غريباً بالنسبة للمصريين فى بداية القرن التاسع عشر، بعد أكثر من ثلاثة قرون من الاحتلال التركى. وكانت مقاومة الفلاحين للتجنيد بالغة العنف فى البداية على الأقل. أما فيما بعد، فبرى عدة مؤرخين أن شعورهم كان أقل سلبية، فظروف الحياة ومرتببات الجنود كانت مفضلة على بؤس المزارعين. ثم ان انتصارات إبراهيم باشا الباهرة والمتكررة أدت مع الزمن شيئاً فشيئاً إلى انبثاق روح وطنية فخورة ومأخوذة بهذه الانتصارات التى لا مثيل لها. فضلاً عن ذلك لابد أن نفهم أن المقاومة الوطنية الشعبية ضد مختلف موجات الاحتلال، وخاصة ضد فرق الحملة الفرنسية، كانت قد أذكت شعور الاعتزاز فى قلوب المصريين، بعد أن عانوا من الإذلال طويلاً.

كانت انتصارات إبراهيم باشا ضد الجيش التركى والبحرية التركية بشكل خاص، عاملاً مثيراً لوعى الجنود المصريين والبلاد بأسرها لقوة مصر الناهضة وإمكاناتها. إن ما كان بالنسبة لمحمد على مرأهنة على السلطنة داخل الإمبراطورية العثمانية، أصبح فى نظر المصريين حركة تحرير موجهة ضد المحتلين الأتراك المكروهين من الجميع. لذلك فإننا سنجد أصداء واضحة لهذه الحركة سواء فى انتفاضة عربى باشا ١٨٨١ - ١٨٨٢، أو فى حركة الجيش عام ١٩٥٢.. غير أن محمد على لم يكن يخوض الحرب باسم الأمة الإسلامية أو الشرعية التركية بل باسم العزة المصرية أولاً، هذا المفهوم الجديد الذى انتشر حتى فى أبعد أرياف الدلتا والصعيد. لقد بدأت الأمة المصرية حياة جديدة بفضل تضحية عمر مكرم وانتصارات محمد على.

عندما تكون الدولة دولة مركزية إلى حد بعيد ويسير شؤونها قائد عسكري ماهر سياسياً، وعندما تقع هذه الدولة فى النقطة المركزية من نظام اجتماعى يسود فيه الإقطاع وتتكون فيه فضلاً عن ذلك عناصر برجوازية مصرية، فمن الطبيعى أن يكون كل شىء فيها متعلقاً بالجيش. هكذا كانت الحكومة التى أسسها محمد على تضم الدواوين (الوزارات) التالية: الحرب والبحرية والتجارة والشؤون الخارجية والمدارس والأعمال والأشغال العامة. كان ثلث الوزراء يهتمون بأمور الحرب.

والدولة هى التى أنشأت مؤسسات التعليم العديدة والمختلفة - من المدارس العسكرية إلى مدرسة اللغات إلى مدرسة الفنون المخصصة لتزويد الجيش بالكوادر الحديثة التى كان يحتاج إليها، ثم لتزويد البلاد بالاختصاصيين الضروريين لعملية الاقتصاد

والخدمات الإدارية الضرورية للتمهيد لأعمال الجيش المظفرة. والدولة كذلك هي التي فرضت احتكار التجارة والصناعة المركزيتين في يد الوالى، سيد الأرض، الذى أنشأ شبكة كاملة من الصناعات العسكرية وصناعات التحويل الوسيطة، وذلك بعد أن كان السبب فى تدمير عدد كبير من الصناعات الصغيرة الحرفية. كان العدد الأكبر من المصانع يهتم بإنتاج النسيج، غير أنه كان هناك أيضاً مصنع لصهر الحديد وآخر للنحاس. هذا كله سيزول بعد وفاة الوالى، لأن التطور الصناعى الباهر لصصر فى ذلك الوقت لم يكن وليد التطور الاقتصادى المتوازن للبلاد، بل كان وليد ضرورة دعم المجهود الهائل لجيش همه التوسع، وهو الجيش الأكبر فى الشرق والمتوسط.

حول هذه النواة المركزية، كانت الأرستقراطية العسكرية الجديدة المؤلفة من ضباط أتراك ومماليك، تملك أراضى مصر التى كان الوالى يقطعهم إياها عن طبقة خاطر. وهكذا، فإن طبقة كبار ملاك الأراضى التى ستتطور فيما بعد وتصبح الجناح الزراعى لبرجوازية مصرية كبيرة، هى، فى الأصل، طبقة من الأجانب الذين كانوا يدينون فى ثرواتهم لسيد البلاد، وكان المصرى بالنسبة إليهم دائماً وأبداً الإنسان الأدنى والموالى التابع، ولكنه لم يكن أبداً ذلك المواطن العادى، لا ولا ذلك المواطن المتساوى فى حقوقه مع سادة الجيش والأرض. أما هؤلاء، فقد ظلوا رغم كثرة مصاهرتهم للأسر المصرية الكبيرة، أسر الشيوخ والوجهاء، حتى منتصف القرن العشرين، أحفاد المحتلين السابقين.

### ١-٣ عرابى :

فى الثامن من شباط ١٨٧٩ ظهرت بوادر حركة تمرد بين الضباط. هكذا تبدو القضية لانكلين بارنغ، الذى سيصبح سيد لصصر ويستمر فى منصبه حتى السنوات الأولى من هذا القرن. "حدث استياء كبير بين الضباط بسبب عدم دفع الرواتب. وكان الوزير الجديد (نوبر) قد عزم على دفع جزء من المتأخرات لكنه فى الوقت ذاته كان قد عزم على إبقاء عدد كبير من الضباط بنصف راتب. وعندما اتخذ هذا الإجراء كان فى القاهرة خمس مئة ضابط. لكن اللورد فيفيان يقول بحق، أن وزارة الحربية، قد تصرفت بشكل جنونى لم يعهد من قبل، فقد استدعت الضباط الألفين المقيمين فى القاهرة ليقبضوا جزءاً من المبالغ التى استحققت لهم، وطلبت منهم بالمناسبة ذاتها أن يدعوا أسلحتهم فى أيدي السلطات (...) ". اضطر الخديوى إلى التخلص من نوبر.

"والمرة الثانية يجد وزير الحربية (عثمان رفقى باشا) نفسه مدعواً لتهئية المتمردين. أما فى المرة الثالثة فقد استطاع هؤلاء أن يملوا شروطهم برؤوس الحراب. ومنذ ذلك الحين، لم يبق للأنضباط العسكرى من أثر، ووجد الخديوى نفسه مجرداً من أى سلطة فعلية..."، "هذه الفرصة الثالثة" كانت انتفاضة عرابى الحقيقية التى سنتحدث عنها فى الحال. كانت برجوازية أصحاب الأراضى الكبيرة تنظر من جهتها بعين الرضى إلى هذا التحرك الموجه، كتحررها، ضد تسخير الأموال المصرية لخدمة القوى الأوروبية وضد الاستبداد السياسى الذى كان يتحكم بحياة المصريين. هذا ما لاحظته موظف إنجليزى كبير هو السير اوكلند كولفين فى مذكرته بتاريخ ٢٤ أيلول (سبتمبر) ١٨٨١: "أن ما يعطى حركة الجيش الحديثة مظهراً تبريرياً، ومما يمددها بدعم عدد مرموق من المصريين العتبرين هو

أن شكاوهم تشتمل على جزء كبير من الصحة. فقد كانوا (أى الضباط) واثقين من تعاطف المصريين العتبرين معهم عندما طالبوا بإحلال العدل، واحتجوا على أعمال العنف والتعسفية. فالسبيل الوحيد الذى قد تتمكن الحكومة به من حرمانهم مما هم فى سبيلهم إلى تحقيقه من نفوذ هو أن تسحب هى نفسها الأوراق التى بين أيديهم".

لكن ذلك جاء بعد فوات الأوان.

بدأت المشكلة بعد قانون ٢١ حزيران (يونيو) ١٨٨٠، الذى قصد به وزير الحربية عثمان رفقى باشا أن يمنع ترفيع المصريين بوصفهم ضابطا خرجوا من الصف. بعد بضعة أشهر عزل رفقى باشا عددا من الكولونيلات المصريين من قيادتهم واستبدل بهم ضابطا أترাকা وشركسا. فى ١٦ كانونا الثانى (يناير) ١٨٨١، عقد عدد من الضباط الكبار، تراوح رتبهم بين كولونيل وكومندان، اجتماعا حول الكولونيل أحمد عرابى بك، قائد فوج المشاة الرابع فى ذلك الوقت. ثم وجهوا عريضة إلى رياض باشا، رئيس الوزراء، وطالبوا باستبدال رفقى باشا بأحد المصريين وبإنشاء مجلس نواب وبتقوية الجيش حتى يبلغ ٨ ألف رجل، ثم تعديل التشريع العسكرى حتى تتكافأ الفرص بموجبه أمام الجميع. على أى حال تلك هى الصفة التى ذكرها عرابى نفسه فيما بعد فى مذكراته.

لكن عرابى وصحبه حسنوا موقعهم على الصعيد السياسى فى أيار (مايو) ١٨٨١: فقد طالبوا هذه المرة جمعية تشريعية تكون الحكومة مسؤولة أمامها، وتكون لها سلطات مطلقة لجهة تقرير الميزانية. أما الضباط المعارضون لعرابى فقد صير إلى أبعادهم عن القاهرة. وعمد الخديوى إلى عزل بارودى لاعتقاده بأنه يذهب شوطا بعيدا من موالاته للمتريدين. وعين داوود يكن محله. والحق أن الخديوى كان يتأمر بغية إلحاق الهزيمة بعرابى والقادة العسكريين الوطنيين. هذه المرة طفع الكيل، فتوجهت الأفواج جميعها فى ٩ أيلول (سبتمبر) إلى ميدان عابدين فى اتجاه القصر الملكى. ووجد الخديوى نفسه مرغما على النزول للتفاوض مع عرابى وضباطه.

قال عرابى: "مطالبنا هى التالية: إقالة رياض باشا، إنشاء مجلس نواب، تقوية الجيش حتى المستوى المذكور فى فرمانات السلطنة". واغتاز الخديوى، فرد عرابى: "نحن لسنا عبيدا، ولسنا من الآن فصاعدا، مادة للورثة". ورضط الخديوى بناء على نصيحة كوكسون، فنصل إنجلترا. وأصبح شريف باشا، رئيس جماعة الملاكين العقاريين الكبار، رئيسا للحكومة. وسمى عرابى، بعد ذلك بقليل، أمينا مساعدا لدى الدولة فى وزارة الحربية وذلك فى كانون الثانى (يناير) ١٨٨٢. وحرص شريف باشا على استعمال لغة الحزم تجاه الجيش: "لا حكومة بدون قوة، ولا قوة بدون خضوع الجنود للنظام خضوعا تاما..". وانعقد البرلمان المصرى على هيئة جمعية تأسيسية، أما الدستور الذى وضع النواب خطوطه الرئيسية فقد صدر فى ٧ شباط (فبراير) ١٨٨٢. ومنذ ذلك الحين أصبحت الوزارة مسؤولة أمام البرلمان الذى يحق له وحده التصويت على الميزانية.

وهكذا أصبح من حق البرلمان أن يراقب أعمال السلطة التنفيذية ولا يصبح أن يصدر من خارجه أى قانون، وأى تشريع. ثم استبدلت وزارة يرئسها بارودى بوزارة شريف. فى ٦ شباط (فبراير) احتجت إنجلترا وفرنسا بشدة ضد البند الذى يخلو مجلس النواب حق مراقبة الميزانية والمالية. أما فى الجيش، فقد تأمر أربعون ضابطا شركسيا، منذ

شهر نيسان (إبريل) ضد وزير الحربية والبحرية الجديد، الكولونيل عرابي. في ذلك الوقت قررت إنجلترا وفرنسا أن تنتقلا إلى العمل المباشر. ففى ٢٥ أيار (مايو) سلمتا "الخدوى توفيق" مذكرة تطلبان إليه فيها أن يبعد عرابي عن الوزارة، وأن ينقل كلا من الجنرالين على فهمى وعبد العال خارج القاهرة، وأن يعمد إلى إجبار الوزارة القائمة على الاستقالة ثم أبحر الأسطول الإنجليزي إلى الإسكندرية، فرضط توفيق واستقال بارودى. فى ١١ حزيران (يونيو) وقع فى الإسكندرية شجار بين الأوربيين والمصريين تحول إلى حرب فعلية، سقط فيها ٤٥ قتيلا من الأوربيين و١٦٢ من المصريين. فى أغسطس انتقلت إنجلترا وفرنسا وتركيا وروسيا والنمسا - منغاريا وإيطاليا حول "المسألة المصرية"، وقررت جميعها التدخل فى شؤون مصر. فى ١١ حزيران (يونيو) عمد أسطول الأميرال سيمور - المؤلف من ٨ طرادات مدرعة وخمس سفن مدفعية وسفينتين أخريين إلى قصف الإسكندرية، فقامت على أثر ذلك هبة شعبية حقيقة فى المدينة، وعمد الأهالى إلى تموين حاميتها وبنوا حصونا وحملوا السلاح بانتظار فرق الإنزال. ونزل الإنجليز، فى ١٢ حزيران (يونيو)، فى المدينة التى أحرقتها القذائف من العيارات الثقيلة. واستقبل الخدوى الأميرال سيمور. أما مجلس الوزراء فقد قرر تثبيت عرابي فى منصبه وقرر القتال ضد الاحتلال. كما أيدت جمعية عمومية مؤلفة من ٥٠٠ من الأعيان سلطات عرابي، فكان أن اصطدم جيش الجنرال ولسلى بجيش مصرى منقسم وسيء العتاد. فى هذه الأثناء كان الممثل الشخصى للخدوى، سلطان باشا، يرافق ولسلى ويوزع النقود بغزارة ليقطع الطريق على عرابي. ثم احتلت بورسعيد والإسماعيلية فى ٢٥ آب (أغسطس) وبعد عدة مناوشات وقعت المعركة الحاسمة فى التل الكبير فى ١٢ أيلول (سبتمبر). كانت قوة المصريين تتألف من عشرة إلى اثنى عشر ألف رجل ومن ٦٠ إلى ٧٠ مدفعا بقيادة على الروبى. لكن ارتداد عدد من الضباط خلال المعركة أدى إلى رجحان كفة الإنجليز. فاستسلم عرابي لهم، واحتلت القاهرة فى ١٤ أيلول (سبتمبر).

هكذا أذن، لم تكن انتفاضة عرابي تمردا داخل الجيش، بل كانت عبارة عن مشاركة الجيش المصرى بأكمله فى حركة وطنية ديمقراطية كانت تتكون فى مصر فى منتصف القرن الماضى ضد استغلال كل طبقات الشعب من قبل الممولين الأوروبيين والخدوى فى أن معا، وضد الاستبداد السياسى الذى مارسه خلفاء الخدوى.

وأدرك كرومر نفسه هذا الطابع الوطنى والشعبى العميق الذى ارتلته حركة عرابي، إذ يقول: "لم يتمرد الجنود على ضباطهم. إنما الضباط هم الذين تمردوا على الخدوى، وجروا الجنود معهم. ويمكن القول أن الجيش قد قام بالعصيان فعلا ككتله واحدة (...). كانوا يمثلون، أو على الأقل، كانوا يهدفون على تمثيل القوى الوطنية الناقمة (...) بدفاعهم عن أرض الوطن ضد العدو. كانت قضيتهم فقضية الإسلام ضد المسيحيين، قضية المصريين الأصليين ضد مثبتى الطغيان التركى..". كان المسلمون والأقباط، فى المدن والأرياف، يؤيدون الجيش من قلوبهم. وعلى الصعيد السياسى، كان الإعلان عن برنامج الحزب الوطنى فى ١٨ كانون الأول (ديسمبر) ١٨٨١، تكريسا لانبثاق اتجاه سياسى ما يزال جنينيا فى الحركة الوطنية المصرية. أن أسمى كل من بارودى باشا الذى يكاد يكون شاعر الوطنية الأسطورى، وهو نفسه ملاك كبير، وعرابي، الكولونيل المتحدر من أصل فلاحي، اللذين يتصدران لائحة زعماء الحزب الذى ما لبث الشيط محمد عبده، أمام الإصلاح

والأصالة الإسلامية، أن أيده ودعمه، هذان الاسمان كانا يشهدان على التحالف الذى نشأ بين البرجوازية الزراعية الكبيرة والانتلجنسيا والجيش، وطبع المرحلة الأولى من مراحل الحركة الوطنية المصرية بطابعه.

فى هذه الأثناء كان جيش عرابى قد نزع تأييده لحاكم مصر المطلق الخديوى توفيق المتهم بمحاباته للأرستقراطية التركية وبتواطئه مع الأوروبيين فى الاحتلال الجائر. هذا يعنى أن هيئة الضباط المصريين ومن ورائهم صفوف الضباط والجنود الفلاحين كانوا مرتبطين بمصالح الشعب الحقيقية والأمة بكاملها، بعيداً عن إرادة الحاكم المطلق الشرعى، الذى اختار الابتعاد عن الأمة. أن الجيش لم ينتفض سنة ١٨٨١ - ١٨٨٢ لا باسم تركيا ولا باسم الإسلام، وإنما انتفض باسم مصر ومصالح الأمة المصرية وكرامتها. كانت مثله هى ذاتها مثل الثورات البرجوازية الأوروبية الكبرى، نظام دستورى وبرلمانى، وديمقراطية برجوازية ليبرالية، وجيش وطنى يتسع لكل المواهب واقتصاد ومالية سليمان، واستقلال تجاه القوى الاستعمارية، "مصر للمصريين". وفى أى حال فقد اكتشف الجيش المصرى فى مسيرته تلك الشعب المصرى. أن أول مطالب عرابى التى اختلف فيها شهود العصر لم تكن تتناول، على ما يبدو، إلا المظالم التى كان الضباط المصريون يذهبون ضحيتها داخل الجيش. ثم اتسع هدف تلك المطالب رويداً رويداً حتى أضحت النظام البرلمانى هو موضوع النقاش الرئيسى. هكذا غدا عرابى حينئذ فى نظر الجميع وحتى أيامنا رمز العزة الوطنية ووعى المصريين لحقوقهم السياسية ونهضتهم كأمة مصرية لها مييزات. أما الجنود المصريون الذين سيرهم الإنجليز ضد المهديين فى السودان فى شباط ١٨٨٢، فقد كانوا ينادون، على ما يذكره الكولونيل شوارت، "يا أفندينا عرابى! لو كنت ترى فى أى موقف وضعنا توفيق!..".

وبعد ستة أيام فقط من معركة التل الكبير، أى فى ١٩ أيلول (سبتمبر) ١٨٨٢، نشرت "الدليل المصرى" (Moniteur Egiptien) المرسوم التالى الذى اتخذته الخديوى المصرى :  
"نحن، الخديوى المصرى، نظراً للعصيان، نرسم ما يأتى: مادة أولى:  
يحل الجيش المصرى.  
التوقيع: محمد توفيق".

وهكذا أصبحت القطيعة شاملة بين الأسرة الحاكمة ومصر بكاملها جيشاً وشعباً. ولن ينسى المصريون ما عاشوا هذا العمل الذى يعتبر أكبر إهانة وجهت إليهم على امتداد تاريخ التعاون مع الأجانب بل الرضوخ لهم. هذه المرة سيستأنف الشعب والجيش سيرهما تحت نظام الاحتلال البريطانى. فهاتان القوتان ستقودان الصراع من أجل الاستقلال وضد التحالف المضمّر أو الممكن بين إنجلترا والقصر الملكى. وفيما بعد سترحب الأغلبية الساحقة من المصريين ترحيباً أجمعياً بـ ٢٢ تموز (يوليو) ١٩٥٢.

بانتظار ذلك بدأ الإنجليز أكثر حذراً. فقد أدركوا عمق الشعور الوطنى فى مصر ورسوخ التراث العسكرى باعتباره عنصر تأكيد للأصالة المصرية عبر آلاف السنين فى مواجهة السلطان الأجنبى. من أجل ذلك عمد اللورد دوفرين، السفير لدى الباب العالى، إلى النصح غداة الاحتلال، بالأخذ "بالمبدأ القائل أن الجيش المصرى ينبغى أن يتألف فى الأساس من المصريين الأصليين"، ثم ما لبث أن نفذ هذا المبدأ باعتبار "أن مصر عانت ما فيه

الكفاية من الممالك وأبناء جلدتهم" على حد قول كرومر الذى يعلق، مؤيداً، على واقعية اللورد دوفرين.

كيف يبدو هذا الجيش المصرى تحت الاحتلال البريطانى، عند نهاية القرن التاسع عشر؟ لقد عين السير أفلين وود قائداً للجيش، ثم استبدل به اللورد غرينفل، ثم اللورد كيتشنر والسير رجينالد وينغات فيما بعد. وكتب كرومر يقول : "لقد جرى تشكيل كادرات الكتائب عبر انتقاء دقيق حصل بين الضباط وصفوف الضباط ممن تبقى من جيش عربى. أما الجنود العاديون فقد نقلوا مباشرة إلى الأرياف. وقد جرى فى البداية تجميع نحو من ستة آلاف رجل، كلهم من الفلاحين. فصار هناك لواءان، الأول بقيادة البريطانيين، والثانى بقيادة ضباط مصريين. وقد استعمل هذا الجيش كقوة مساعدة للشرطة على حفظ الأمن الداخلى. فكان على الجنود أن "يمنعوا البدو من خلق المضايقات على طول الحدود الصحراوية، كما كان عليهم أن يستأصلوا الانتفاضات المحلية الصغيرة"..

غير أن الجيش المصرى الذى أراه دوفرين وكرومر قوة مساعدة للشرطة وجيشاً استعراضياً، ظل يشكل جيشاً وطنياً. فقد كان تجميع أفرادهم يتم فى القرية، وكان نصف المجندين بقيادة ضباط مصريين، يأترون بأوامر اللواء شهيدى باشا، وكان اللواءان يحملان العلم المصرى ويتبعون للحكومة المصرية ولخديوى مصر. أن واقعية الإنجليز التقليدية أدت بهم إلى الاحتفاظ بنواة للجيش المصرى. ولكن هل يمكننا، رغم ذلك، أن نتحدث عن جيش مصرى؟

لقد رافق مرسوم حل الجيش حملة شعواء ضد مجمل هيئة الضباط، وعزل من بين الكوادر كل الملازمين والملازمين الأولين والنقباء. وقد مثل الضباط الكبار جميعاً أمام محكمة عسكرية لتحديد مدى جرمهم. أما الخديوى توفيق فقد عاد إلى القاهرة يوم ٢٥ أيلول (سبتمبر) محاطاً بـ ٥٠٠٠ جندي إنجليزى، مع الدوق كوناوث (Connaught) عن يمينه، والجنرال ولسلى والسير ادوارد ماللت أمامه، وبدأ يلاحق أصدقاء عربى وصحبه بحقد عميق، فى الوقت الذى كان فيه عربى فى المنفى. أما الجنرال ستون، الضابط الأمريكى القديم، فقد استقال من رئاسة الأركان عام ١٨٨٢. وأما وزير الحربية عمر لطفى باشا فقد صدق على تحطيم الجيش الوطنى وعلى تعيين السير أفلين وود سرداراً (قائداً عاماً) للجيش المصرى. ثم أن قانون افتداء الذات من الخدمة العسكرية لقاء مبلغ من المال، الذى صدر فى ٩ حزيران (يونيو) ١٨٨٦، فقد كان يرمى إلى إفقاد الجيش الجديد اعتباره فى نظر الطبقات الوسطى والشباب المثقف، وإلى جعل الخدمة العسكرية دليل انحطاط الأحوال وفى المدارس التسع التى كانت ما تزال تعمل حتى عهد إسماعيل، ستستمر مدرسة واحدة، حيث ستتابع فئات من التلاميذ الذين جرى اختيارهم بعناية، دروساً لمدة سنتين تحت إشراف لارمية باشا، أحد الضباط الفرنسيين. وأخيراً أغلقت جميع أحواض بناء السفن (الترسانات) ومصانع الأسلحة وفبارك الذخيرة، ولم يعد يسمح للجنود بامتلاك الذخائر الحية إلا قبل ساعات من بدء تمارين التدريب.

لقد ظل العلم المصرى خفاقاً. لكنه كان يخفق فوق جيش بلا روح بعد أن أنت به هذه الإجراءات إلى حالة العجز. إزاء هذه الحال يخبرنا المؤرخ عبد الرحمن الرافعى أن الازلال الذى لحق بالجنرالات التابعين للأرستقراطية التركية قد بلغ أقصاه، وها هو محمد سلطان

باشا نفسه، الذى كان قد اغتال جيش عرابى "يندم على موقفه خلال حرب عرابى، وعلى تحالفه مع الإنجليز الذين ساعدتهم على دخول البلاد، شاعراً بالاحتقار الذى يكنه له الناس، فسقط مريضاً ثم مات". فى بداية الأمر، حقق الإنجليز هدفهم. فقد أبعدت هيئة الضباط الوطنيين عن الجيش، وتشجيع أبناء الطبقة الوسطى على الابتعاد عنه مقابل المال. ونفر الشعب العامل فى الأرياف والمدن نفوراً جاداً من هذا الجيش، رمز الهزيمة والإذلال. يقول لنا بحاثه فرنسى من ذلك العصر (هو هـ. بنسا): "لا يستطيع إلا عندما يرى فى القرى والمدن تلك الكمية العجيبة من الأولاد والرجال الذين فقأوا أعينهم اليمنى بشكل خاص" بقصد الآفلات من الخدمة العسكرية.

أتضح منذ ذلك الحين أن نهضة الجيش المصرى كانت من العوامل المباشرة فى تطور الحركة الوطنية.

لقد أصبحت مصر فى ظل كرومر مزرعة قطن هائلة من أجل مصانع لا نكشاير. وتكونت الحركة النقابية جنباً إلى جنب مع الحركة التعاونية. واتخذت المبادرات الاشتراكية أول أشكالها فى مطلع القرن العشرين فى خضم تعاليم الطهطاوى الأخيرة لا سيما ما كان منها فى مناهج الألباب المصرية عام ١٨٩٦، وفى انضمام محمد فريد، خلف مصطفى كامل، إلى قادة الحزب الوطنى، وتبنيه للموضوعة الخصبة حول الصلة بين الحركة الوطنية والحركة العمالية سواء على الصعيد المصرى أو على الصعيد الأسمى (مراسلاته مع لينين أثناء الحرب ١٩١٤ - ١٩١٨).

لقد ساعدت الحرب العالمية الأولى بريطانيا على قطع علاقاتها الدستورية التى كانت ما تزال تربط مصر بالإمبراطورية العثمانية. والحق أن مصر أصبحت منذ ١٨ كانون الأول (ديسمبر) محمية بريطانية. فى ١٩ منه، عزل الخديوى عباس حلمى المشتبه بمحabbاته للأتراك واستبدل بالسلطان حسين كامل. كما أن القانون العرفى أتاح تشتيت فرق الحزب الوطنى واعتقال كوادره الذين كان من بينهم عدد من الضباط، ونفى زعيمه محمد فريد إلى ألمانيا.

كان الجنرال ماكسويل قد التزم التزاماً قاطعاً بالطبع، بالا يزعج الجيش المصرى فى الحرب التى كانت قد بدأت (٧ تشرين الثانى (نوفمبر) ١٩١٤). غير أن اشتراك مصر ما لبث أن اتخذ أشكالاً عظيمة الحجم. فقد سبق للجيش المصرى أن خاض بشدة عدداً من المعارك سواء فى الاشتباكات مع الجيش التركى فى توسو (شباط (فبراير) ١٩١٥)، والرمانة (آب (أغسطس) ١٩١٧)، ثم فى الهجوم المضاد لحملة السنوسيين فى الصحراء الغربية (تشرين الثانى ١٩١٥ - شباط ١٩١٧)، وخصوصاً فى حملة السودان ضد انفصال دارفور عام ١٩١٦، لكن الفلاحين لم يساهموا إلا داخل الفرقة المسماة "فرقة الأرض" و"فرقة كامل". فى الواقع كان البريطانيون قد عمدوا إلى استنفار فعلى لكل رجل صالح للاشتراك فى الحملة لدعم هذه الفرقة التى كانت مهمتها الإمدادات والنقل والهندسة والاتصالات فى الخطوط الخلفية للجيش البريطانى. فى غضون أربع سنوات كان مجموع الجندين يبلغ مليوناً وسبع مئة ألف أرسلوا إلى سيناء وفلسطين والدرنديل وفرنسا، وكانت الخسائر فادحة بشهادة الإنجليز أنفسهم. إذ اعترف اللورد ميلر فيما بعد بالوقائع:



"لقد تحمل الشعب المصرى بصبر ورحابة صدر النفقات والخسائر التى فرضتها الحرب، فى حين أن الخدمات التى أداها الجيش المصرى لا يمكن تقديرها حق قدرها لأن حملة فلسطين لم تكن ممكنة لولاه".

كذلك، فقد اشترى الإنجليز بثمن بخس جميع حيوانات الجر والركوب التى كانوا يحتاجون إليها، وفرضوا تحديداً لمساحات زراعة القطن، بغية زرع المزروعات الضرورية لتزويد الجيوش المتمركزة فى مصر. وختاماً كان آخر قانون أقرته الحكومة المصرية هو استدعاء الاحتياط فى شباط (فبراير) ١٩١٦، لدعم المواقع الدفاعية على قناة السويس.

سلكت ثورة ١٩١٩ طريق العصيان المسلح على الصعيد الوطنى فى ظل شعار مزدوج هو الاستقلال والديمقراطية. فحزب الوفد الذى طغت عليه الأحداث راح يجارى الشعب. فى ٢٨ شباط (فبراير) ١٩٢٢ أنهت إنجلترا الاحتلال واعترفت باستقلال مصر، اسمياً فقط، تحت سلطة فؤاد الأول. فى سنة ١٩٢٣ أعلن الدستور وتكون البرلمان بأكثرية وهدية ساحقة. واهس الحزب الشيوعى فى ١٩٢٢، واتسعت الحركة النقابية اتساعاً كبيراً سلكته الثورة، فقد تركوا الوفد فى ١٩٢٣، وأنشأوا الحزب الدستورى ووصلت موجة الخوف إلى سعد زغلول نفسه، فقرر حل الحزب الشيوعى فى ١٩٢٤ ومارس الحكم باتجاه ليبرالى حذر. وقد أبعد الوفد للمرة الثانية عن السلطة فى عام ١٩٢٧. ومنذ ذلك الحين فرضت إنجلترا والقصر على مصر سلسلة من الحكومات اليمينية المتطرفة لأن الوفد لم يستطع أن يحكم من ١٩١٩ إلى ١٩٥٢ إلا سبع سنوات ونصفاً فقط. ثم أن أزمة ١٩٢٩ - ١٩٣٠ الاقتصادية امتدت إلى مصر. فأبطل إسماعيل صدقى باشا، رئيس اتحاد الصناعة، والرجل القوى لرأسمال المصرى الكبير، مفعول دستور ١٩٢٣ وفرض نظاماً إرهابياً لم تشهد له مصر مثيلاً منذ حكم الأتراك. بناء على ذلك وتلبية لنداء الوفد تنظمت المقاومة وتصلب عود الحركة.

#### ٤-١- ماذا جرى للجيش خلال الحربين؟

كان الجيش المصرى، على الصعيد الرسمى، جيشاً وطنياً قائده الملك وكان هذا الجيش مرغماً على الاشتراك فى الحرب العالمية الأولى لدعم المجهود الإنجليزى ضد الأتراك خصوصاً، وللدفاع عن حدود مصر ضد الأتراك أيضاً وحلفائهم السنوسيين. كانت كوارد الضباط فى فرقة من أبناء الأرستقراطية الزراعية ذات الأصل التركى، لا سيما فى فرقة الخيالة والحرس الملكى. وكانت رئاسة الأركان العامة والقيادة العليا فى أيدي الإنجليز عملياً. أما البعثة العسكرية الإنجليزية التى أقيمت عام ١٩٣٦ فقد كانت تشرف على كل شيء وتراقبه. ولم يخل ظهور الوفد ومختلف الأحزاب الوطنية الصغيرة من تأثيرات على الحالة الذهنية لكوارد الجيش. هكذا اتخذ إسماعيل صدقى إجراءات احتياطية ليحول دون زج الجيش فى أعمال القمع التى جرت بين ١٩٣٠ و١٩٣٤، لم يشترك فيها إلا الشرطة والبلد نظام وهم نوع من الجندرية العسكرية. ثم اهتم الوفد بوضع ضباط وطنيين فى المناصب الرئيسية بتأثير خاص من وزير الحربية الفريق حمدى سيف النصر. إلا أنه اصطدم بمكابرة القصر وعناده. ويقول عبد الرحمن الرافعى: "لم يرق الملك فؤاد بشيء يذكر من أجل تحسين الجيش أو تأمين تقدمه، ولا من أجل البحرية بما فيها الملاحة التجارية نفسها". وفى أعقاب معاهدة ١٩٣٦، توجهت نحو المهنة العسكرية موجهة جديدة من الشباب

حملة البكالوريا الذين ينتمون للطبقات الوسطى فى المدن والأرياف، خاصة أرياف مصر العليا التى أفرزت، ولتذكر ذلك على عجل، أبرز كوادرات الإدارة والشرطة المصرية. بين سنتى ١٩٣٦، و١٩٤٠، تضافرت عناصر كثيرة على دفع عدة مئات من الشبان المصريين من الطبقات الوسطى نحو الجيش: رغبة إثبات الوجود الوطنى، الاعتزاز بجيش عرف كيف يتجنب تقديم العون لأعمال القمع، ذكريات محمد على وعرابى، ضرورة تقوية ما كان لا يزال رمزاً للدولة بعد أن منحت منذ ذلك الزمن استقلالاً شكلياً، إغراء الدراسات التقنية العصرية، أو كذلك طرق الوصول إلى الوظيفة العامة ذات الراتب الأرفع والرتابة الأدنى، وأخيراً تأثير إعادة التسلح على الصعيد العالمى. من بين هؤلاء الشبان كان جمال عبد الناصر وعبد الحكيم عامر وأنور السادات وزكريا محيى الدين وخالد محيى الدين وعلى صبرى، وهؤلاء هم الذين سيشكلون حركة "الضباط الأحرار".

- ٢ -

## الجيش والثورة الوطنية (١٩٥٢ - ١٩٦٧)

٢ - ١ - منذ ثورة ١٩١٩ حتى انقلاب ١٩٥٢ لم يستطع الوفد أن يحكم إلا سبع سنوات بالرغم من أكثريته الانتخابية التى لا ريب فيها. هذا ما أعطى ٢٥ عاماً من الحكم لأحزاب الأقلية التى كانت تمثل الجناح اليمنى من البرجوازية المصرية، لا سيما الحزب الدستورى الحر، ممثل كبار الملاكين (منذ ١٩٢٢)، والسعديين الذين كانوا على صلة وثيقة (منذ ١٩٣٧) بقطاعين سريعى التعاضد من البرجوازية المصرية هما الصناعى والمالى، والمستقلين الذين كانوا يمثلون القصر بالدرجة الأولى والمصالح المرتبطة بالأجانب وقطاعات الرأسمالية الكبرى.

أن الاحتلال العسكرى هو الذى فرض على الشعب الوضع. وقد قدم البريطانيون كل دعمهم لأية قوة من شأنها أن تقف فى وجه الحركة الوطنية المناضلة من أجل التحرير. وقد نجحت هذه السياسة بفضل انعدام فاعلية الزعماء الوفديين لا سيما بعد عام ١٩٤٥، وبسبب قمع اليسار منذ الثلاثينيات.

غير أن العالم كله كان يرى جيداً أن المشكلات المتعاضدة باستمرار والتى تعانى منها مصر ولا تجد لها حلاً، لابد أن تؤدى إلى حل أكثر جذرية. هذا ما كان يستهدفه التحرك الوطنى العنيف عام ١٩٣٥، الذى أعاد حزب الوفد إلى السلطة وادى إلى المعاهد الإنكليزية - المصرية عام ١٩٣٦. كذلك أوجد اليسار الماركسى بعد الحرب العلمية الثانية مباشرة، إلى جانب النقابات والشعبية، والجناح الراديكالى داخل الوفد "اللجنة الوطنية للعمال والطلاب" (١٩٤٦)، التى غدت المركز الجديد لتوجيه حركة التحرير. أن تحالف القوى هذا هو الذى أعاد حزب الوفد إلى السلطة عام ١٩٤٩، بعد موجة القمع عام ١٩٤٦ وبين عامى ١٩٤٨ و ١٩٥٠، حيث زعماءه على نقض معاهدة ١٩٣٦ مكرهين (وذلك فى تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٥٠)، وشن حرب العصابات ضد القاعدة البريطانية فى منطقة قناة السويس (من تشرين الأول - أكتوبر - ١٩٥٠ حتى كانون الثانى - يناير - ١٩٥١). وهكذا كانت البلاد مستعدة لاستقبال حكومة جبهة وطنية مبنية على العمل الجماهيرى الذى يغذيه اليسار تحت الحماية

اليقظة لمصطفى النحاس، زعيم الوفد المسن، ويدفع من زعيم شديد الحذر داخل الحركة الوطنية هو شهدى عطية الشافعى (الذى استشهد عام ١٩٦١).

٢ - ١ - ١ - كانت المرحلة الأولى (١٩٥٢-١٩٥٦) من النظام العسكرى تهدف إلى تغيير بنية السلطة بغية خلق مجتمع وطنى عصرى مستقل ومصنع. وقد تحقق ذلك فى أعلى مستويات البنية الاجتماعية السياسية على اثر إلغاء الملكية وإقامة الجمهورية المصرية وإزالة جميع الأحزاب والتنظيمات القائمة (ماعداد حزب الإخوان المسلمين الذى استمر حتى ١٩٥٤)، وعزل نخبة السياسيين التقليديين المتأثرين إلى حد بعيد بالتراث الأوروبى، لا سيما الفرنسى والبريطانى (أهل الكفاءة)، الذين استبدلوا شيئاً فشيئاً بنموذج جديد من الموظفين - الضباط والاقتصاديين والتكنوقراطيين والمهندسين، الذين كانوا قد تلقوا علومهم، بمعظمهم، فى أميركا وألمانيا وبريطانيا العظمى (أهل الثقة). أما فى أسفل الهرم، فقد اصطدمت هذه السياسة بالإصلاحات الزراعية التى كانت تهدد إلى إضعاف القاعدة الاقتصادية التى يركز عليها الرأسماليون العقاريون - وهى القاعدة الاجتماعية للأحزاب التقليدية - ورفع عدد الملاكين الصغار بشكل ملحوظ وإعادة توجيه الرساميل نحو الحقل الصناعى. كما كانت هذه السياسة تستهدف كذلك إزالة التأثير الشيوعى الذى كان قد بدأ يفعل فعله فى الريف منذ ١٩٤٦ ولا سيما فى ١٩٥٠ - ١٩٥١. ثم ظهر حزب "هيئة التحرير" Rassemblement de la Libération وهو تشكيل شبه عسكرى مواز لإيديولوجيا للإخوان المسلمين. كان يؤمل من الرأسمال المحلى، المستغل بشكل أساسى فى الأرض، أن يقبل العرض الرسمى المغرى المدعوم بسلسلة من القوانين الجديدة من أجل أن يستثمر فى الصناعة بمساعدة البنك الصناعى المنشأ حديثاً، بمساعدة المجلس الدائم لتطوير الإنتاج الوطنى. غير أن ٧٠٪ من الاستثمارات الجديدة توجهت نحو صناعة البناء وبدأ النظام العسكرى عاجزاً عن إقناع القطاعات الصناعية والمالية فى صفوف البرجوازية المصرية بأن تدعّمه فى مهمته الرامية إلى التحويل الاجتماعى.

هذا ويمكن تعيين خصائص النشاط السياسى للضباط خلال المرحلة الأولى (١٩٥٢-١٩٥٦) على النحو التالى :

(أ) استيلاء كامل على جهاز الدولة (القوى المسلحة، الشرطة، السجون، ودرجة أقل على المحاكم) منذ الساعات الأولى للانقلاب. هذا هو الوقت الذى أصبح فيه ناصر وزيراً للداخلية وقبض فيه زكريا محيى الدين على زمام الشرطة والمخابرات مفتتحاً بذلك تسلطه المديد على الدولة وجهاز القمع.

(ب) صياغة برنامج وطنى جذرى بقيت عناصره الاقتصادية والاجتماعية فى هذه المرحلة خطوطاً أولية، إذ أن التشديد الرئيسى كان يتركز على هدف الاستقلال وإعادة تكوين دولة ذات سيادة تتمتع بسلطة مستقلة حقيقية.

(ج) غير أن الالتباس والغموض ما لبثا أن ظهرا بوضوح فى تحديد السياسة العامة سواء فى ميدان السياسة الداخلية أو الخارجية. وغالباً ما كانت تعزى هذه الحالة إما إلى عدم التجربة السياسية لدى الإدارة الجديدة، أما ممارستها الميكيفيلية. ولا شك فى أن كلا العنصرين كانا موجودين، غير أنه من الصعب تغليب أحدهما على الآخر. كما كان هناك عنصران جديداً : الهيمنة التى يطبقها مجلس قيادة الثورة، المركز الفعلى

للحياة السياسية، وإيجاد أول حزب سياسى موحد فى كانون الثانى ١٩٥٢ باسم "هيئة التحرير" التى سيعين عبد الناصر أمينها العام فى ٦ شباط (فبراير).

٢ - ١ - ٢ - المرحلة الثانية (من ١٩٥٦-١٩٦١) بدأت بأزمة السويس. بعد النجاح فى الحصول على موافقة إنكلترا على الانسحاب التدريجى الكامل من قاعدة القناة (تشرين الأول ١٩٥٤)، أطلقت الحكومة العسكرية هجومها على حلف بغداد (١٩٥٥-١٩٥٦)، ثم انكفأت نحو مشاكل مصر الاقتصادية، وفى طليعتها السد العالى فى أسوان. هذه الجملة من المشكلات السياسية - العسكرية حملت وزير الخارجية الأمريكى جون فوستر دالاس على رفض تقديم المساعدة المالية لمشروع السد العالى. وبقيّة القصة معروفة : إذ أدى تأميم شركة القناة إلى العدوان الثلاثى على مصر. ثم أن العالم الخارجى لم يكن يتوقع النتائج : إذ أن ٥٥ شركة فرنسية وبريطانيا "مصرت" أو أمتت فى ظل الهيئة الاقتصادية التى تمثل الشركات التابعة للدولة، ومشاركة الدولة مشاركة أولية فى الشركات. هكذا كان العدوان الثلاثى على السويس عبارة عن افتتاح للقطاع العام فى اقتصاد المصرى وتشجيع للتخطيط الاقتصادى. وهكذا زودت الإمبريالية الدولة بالموارد التى كانت تحتاج إليها حتى تصبح الشريك الرئيس لأهم مجموعات البرجوازية المصرية. وهكذا يبدو أن المرحلة الثانية من النظام العسكرى كانت مرحلة التحالف بين الجهاز العسكرى وقطاعى البرجوازية المالى والصناعى، (من مجموعة مصر خصوصاً). غير أن هذا التحالف كان يعنى فى نظر الضباط الأحرار وجوب ممارسته فى حقل الاقتصاد بشكل رئيسى : أما المراقبة السياسية، "سلطة التقرير"، فينبغى أن تكون بكاملها فى أيديهم هم.

خلال السنوات الأولى (١٩٥٦-١٩٥٨) - مرحلة باندونج - بدأ النظام مستعداً لتقليل عدد الامتيازات والإجراءات الموازية لتلك التى وضعتها الجبهة الوطنية المتحدة فى مكان الصدارة لا سيما بعد إطلاق سراح الشيوعيين وبعض الشخصيات اليسارية فى أوسط سنة ١٩٥٦. ثم أن صدور الصحيفة التقدمية "النساء"، ونشر دستور ١٩٥٦، وانتخابات مجلس الأمة، وإنشاء الاتحاد القومى كحزب سياسى وحيد مرخص له يضم المنتخبين من الجهاز العسكرى وحلفاءهم البرجوازيين، هذه الأحداث كانت الإحداث السياسية الأساسية الجديدة فى هذه المرحلة. أما السياسة الخارجية فيبدوا أن مبدأ الحياد الإيجابى كان يتفق كذلك مع تطلعات عدد من البلدان المعارضة للتكتلات العسكرية

تطور الموقف بسرعة كبيرة جداً فى نهاية ١٩٥٨، انطلاقاً من ثلاثة عوامل : التحفظات الشيوعية تجاه الوحدة مع سوريا، وتحد الحركة الشيوعية نفسها، ذلك التوحد الذى أسفر عن ولادة الحزب الشيوعى (الثانى) فى مصر (شباط - فبراير ١٩٥٨) بعد جيل من المصارع والمعارك الحزبية، وانبثاق نظام الجبهة الوطنية فى ظل اللواء قاسم بعد الثورة العراقية فى ١٤ تموز (يوليو) ١٩٥٨ التى اعتبرت فى مصر بديلاً للنظام العسكرى. فبدأت حملة القمع ضد الشيوعيين واليسار (من كانون الثانى - يناير حتى آذار - مارس ١٩٥٩)، واحتلت المجموعة العسكرية والقطاعات القيادية من البرجوازية المصرية أماكن رئيسية فى الإدارة والاقتصاد السوريين.

غير أن الجماعة العسكرية داخل البلاد واصلت احتكار السلطة السياسية، ولوحظ أن لدى البرجوازية المصرية نقصاً واضحاً فى الحماسة لسياسة النظام الاقتصادية، يعبر عنه

النفور من الاستثمار فى قطاع الصناعة. عندئذ صار لزاماً على المسؤولين أن يقوموا بعمل معين يضى على التحالف شيئاً من الانسجام.

يمكن تلخيص النشاط السياسى بهيئة الضباط خلال الفترة الأخيرة على الوجه التالى:

(أ) الاستيلاء التام على سلطة التقرير السياسية وليس فقط مجرد الإشراف على جهاز الدولة.

(ب) تأكيد الهيمنة على سلطة التقرير فى الميادين الاقتصادية والاجتماعية والأيدىولوجية، يرافق ذلك رقابة اشد على كل الحياة الاجتماعية.

(ج) قطيعة حادة فى فهم التحالفات السياسية، وبالدرجة الأولى حصلت القطيعة مع القطاعين الصناعى والمصرفى من البرجوازية الكبيرة التى كان المسؤولون يحافظون على العلاقة معها منذ أمد طويل بأى ثمن.

(د) مجابهة الشيوعيين واليسار الماركسى بهدف تقليصه نفسياً وسياسياً ثم الانصراف إلى حملة قمعية تفتت تنظيمه وكوادره. لهذا العمل انعزلت الدولة وزعمائها العسكريون فى الوقت الذى كان عليهم فيه أن يواجهوا القوة السياسية الوحيدة التى تسمح النظام معها منذ ١٩٥٤، ونعنى بذلك الإخوان المسلمين المتمسكين بالإيدىولوجية المحافظة وبالإصالة الإسلامية، وتنظيمهم السرى الذى اتجه نحو العمل المباشر.

٢ - ١ - ٣ - المرحلة الثالثة (تموز - يوليو ١٩٦١ - حزيران - يونيو ١٩٦٧)

استهلّت هذه المرحلة بمراسيم التأمين. فقد أعرب النظام العسكرى عن نواياه بتأميم بنك مصر الوطنى وبنك مصر (١١ شاط - فبراير ١٩٦٠). ومنذ ١٩٦٢ أصبحت كل البنوك وكل الصناعات الثقيلة وشركات التأمين والمشاريع الرئيسية ملكاً للدولة. كما كان على جميع المؤسسات أن تقبل بمشاركة الدولة فى رأسمالها، وبالنتيجة فى إدارة أعمالها مشاركة تصل إلى ٥١٪، وقد طبقت فيما بعد مشاركة الدولة فى جزء لا بأس به من الصناعة الصغيرة والمتوسطة، ثم أن الشبكة بكاملها أصبحت مهيأة لأن تنحصر ضمن "المكاتب العامة" التى أنشئ منها حديثاً ثمانية وثلاثون كعدد أولى. كل هذه المجموعة تشكل القطاع العام المعارض للقطاع الخاص. ولقد دشنت أولى الخطتين الخمسيتين (١٩٦٠ - ١٩٧٠) التخطيط الاقتصادى الذى يستهدف مضاعفة الإنتاج الوطنى القائم فى جميع قطاعات الاقتصاد.

حملت "الثورة الثالثة" معها فى ١٢ آب ١٩٦٢، سلسلة جديدة من المراسيم التى تؤمم ٢٢٨ شركة فى الحقل الصناعى والنقل والناجم. وتلقى قدماء المساهمين تعويضات بشكل سندات دولة قابلة للتسديد خلال ١٥ عاماً بفائدة نسبتها ٤٪. فى تشرين الثانى (نوفمبر) تم تأمين ١٧٧ شركة أخرى (من بينها شركات النقل الداخلى ومعامل الأسلحة الثلاثة)، ثم أتى دور ست هيئات عقارية (١٨ تشرين الثانى ١٩٦٢).

هذه التحويلات الجذرية التى طرأت على قطاعات الاقتصاد المصرى الرئيسية انعكست فى الحقل الاجتماعى - السياسى، وتلك هى مهمة المجلس الوطنى للقوى الشعبية (المؤلف من الرأسمالية الوطنية والفلاحين والعمال وأصحاب المهن الحرة والموظفين والهيئة التعليمية فى الجامعات والطلبة والنساء... والقوات المسلحة)، إذ كان عليه أن يناقش مشروع ميثاق العمل الوطنى الذى قدمه عبد الناصر إلى أعضائه فى ٢١ أيار (مايو) ١٩٦٢.

وتعلن هذه الوثيقة الأساسية أن "الاشتراكية هي السبيل إلى الحرية الاجتماعية" وأن "الاشتراكية العلمية" هي الوسيلة الصحيحة لإيجاد الطريقة المثلى التى تقود إلى التقدم. وافر الميثاق، رغم المعارضة المتعصبة التى أبداها الإخوان المسلمون. وأنشئ تنظيم جديد هو "الاتحاد الاشتراكي العربى" بمثابة هيئة مركزية للنشاط السياسى، من أجل تمثيل جميع القوى الشعبية، إذ يتمتع العمال والفلاحون بحق احتلال ٥٠% من المقاعد فى جميع لجان الاتحاد الاشتراكي العربى، وكذلك فى مجلس الأمة مستقبلاً.

أما الدور السياسى الذى لعبه الضباط خلال المرحلة الثالثة التى ندرسها، فيمكن تلخيصه على النحو التالى :

(١) بعد ميثاق العمل الوطنى وانطلاقة الاتحاد الاشتراكي العربى، قسم ناصر الكوادر العسكرية إلى فئتين : الضباط الضالعون فى الأمور السياسية وهم الذين خلعوا البذلة العسكرية وخصوا أنفسهم بجميع الامتيازات التى تمنح لمن هم فى رتبهم، وشغلوا بالمقابل، المراكز الرئيسية فى الدولة : أغلبية السلك الدبلوماسى، ونسبة كبيرة من الرؤساء، والمدراء، وأعضاء مجالس الإدارات، وهيئات القطاع العام الخ ... وكان منهم عدد كبير من الوزراء ووكلاء الوزراء، كما شغلوا قسماً هاماً من المراكز الرئيسية فى الحقل الثقافى (صحافة، إعلام، إذاعة، تليفزيون).

والفئة الثانية تضم الضباط الذين استمروا فى وظيفتهم العسكرية. فتلقوا تدريباً أرقى مما كان ممكناً قبل عام ١٩٥٢، فقد أنشئ مركز الدراسات العليا للدفاع الوطنى، وأنشئت كذلك، بعد حرب اليمن، رتبة جديدة (فريق أول، قائد الجيش)، مما ساعد على زيادة عدد مجموعة الضباط - القادة زيادة مرموقة. وهكذا ازداد وزن القرارات التى كان يتخذها الضباط فى المواضيع السياسية والعسكرية، ونجح هؤلاء الضباط الماهرون فى الاختلاط بمجموعة من الكوادر التكنوقراطيين القادرين على منافسة أمثالهم من المدنيين بالنفوذ .

٢ - ٢ - من السهل أن نفهم لماذا أدت هذه الأحداث إلى الفوضى الفكرية والسياسية، ولماذا كان هناك ميل بارز إلى التبسيط متناهياً لتحديد المجتمع الجديد الذى كان فى سبيله إلى الانبثاق فى مصر. كان الكلام يدور عن الاشتراكية على أحد الأصعدة، ثم يدور على الصعيد المقابل له عن خلق برجوازية جديدة قد تصبح أداة فى يد الإمبريالية الجديدة.

٢ - ٢ - ١ - فى حقل الاقتصاد يمكننا أن نلاحظ الوقائع التالية :

(١) زال موقع الإشراف الذى كان فى ايدى الإمبريالية. فالموارد الاقتصادية وسلطة التقرير السياسية أصبحت الآن بكاملها فلا ايدى المصريين.

(ب) حتى سنة ١٩٦٣، كانت الملكية الخاصة هى نمط الإنتاج الغالب على الاقتصاد المصرى عامة، ولكن بشكل خاص فى القطاع العقارى وصناعة البناء. فقد رفعت تقديرات ميزانية ١٩٦٣-١٩٦٢ مساهمة القطاع الخاص فى الدخل الوطنى إلى ٦٥,٨% تاركة هكذا ٢٤,٢% فقط للقطاع العام. لاشك فى أن نسبة الخاص إلى العام تتغير تغيراً شديداً إذا قدرناها من حيث مساهمتها فى الدخل الوطنى، وذلك وفقاً لقطاعات الاقتصاد المختلفة. إذ تمثل مساهمة القطاع الخاص ٩٣,٨% فى الزراعة و ٨٧,٥% فى الأعمار و ٧٩,١% فى التجارة و ٥٦,٤% فى الصناعة. على كل حال، فقد حولت التدابير التى تناولت التأمينات آب (أغسطس) ١٩٦٣،

ثمانين في المئة من الصناعة إلى القطاع العام، كما أن قرارات نوفمبر (تشرين الثاني) كانت ترمي إلى جعل القطاع العام أهم قطاع في حقل التجارة والنقل والتسليح. إلا الزراعة بقيت نسبتها على حالها، وكذلك الأمر في حقل الأعمار. من الواضح إذن أن القطاعات الاستراتيجية من الاقتصاد الوطني قد انتزعت من البرجوازية وأخضعت للملكية الدولة وسيطرتها.

(ج) أن الدولة كانت تراقب الأهداف والاولويات وطرائق نمو الاقتصاد الوطني بشكل عام بواسطة هيئات التخطيط وضمن إطار الخطة العشرية. وعندما تقدم الدولة قرابة ٩٠٪ من كل رؤوس الأموال التي تتكون من جديد، فإنها تستطيع فرض أولويتها الخاصة على التطور الاقتصادي. مثال ذلك التصنيع على صعيد واسع، والسد العالي، والبحث عن موارد جديدة للطاقة، واستصلاح الأرض المهملة. غير أن التخطيط الاقتصادي كان يقوم دائماً على المنشأة الخاصة، كما كان يتفاوت في مدى انتظامه تبعاً لمتطلبات السوق. والمثل الواضح جيداً على ذلك هو المعطيات المتعلقة بأرباح الشركات المؤممة والمذاعة على نطاق واسع.

(د) هكذا عندما يصل البنيان الاقتصادي، بالتشديد على الصناعات الثقيلة والاستراتيجية الأساسية، إلى درجة عالية، فإنه يشجع دائماً نموذج الاستهلاك الفاخر الذي ينتمي لطراز اقتصادي من نوع الدولة المطلقة الصلاحيات، كما يتيح، عن طريق "مفعول حب الظهور"، الحصول على بنية استيراد تتجه باتجاه مواد الاستهلاك الطويلة الأمد كالتلفزيون والأدوات المنزلية. وقد ارتفعت، في مصر نفسها، أصوات ضد أخطار مثل هذا الوضع. ولقد اقر، في نفس الوقت بأن معدل النمو الاقتصادي، خلال مرحلة ١٩٥٢ - ١٩٦٢، كان إلى حد ما أدنى من معدل النمو في بلدان أخرى. فإنشاء صناعات جديدة، وإن كانت مسيرة بوتيرة سريعة، لا يولد معدل نمو من شأنه أن يحول مصر خلال فترة زمنية مقبولة إلى مجتمع تغلب عليه الصناعة.

(هـ) وبالرغم من أنه يصعب علينا أن نقدر بشكل دقيق جداً إلى أي حد استفادت المجموعات الاجتماعية القيادية الجديدة من الوضع الاقتصادي الجديد، فإنه يمكن إبراز فئتين: الملاكون العقاريون الكبار والمتوسطون (وليس أرستقراطية الأرض القديمة)، أو الطبقة القيادية، ولا يمكن مقارنتها بطبقة أصحاب المشاريع تلك التي ظهرت في أوروبا والولايات المتحدة منذ نهاية القرن الثامن عشر، والتي لا تشبه في شيء تلك الشرائح الحاكمة في الدولة الاشتراكية. ولا يشكل هذا بحد ذاته نقطة ضعف، إذ أنه لا يصبح كذلك إلا إذا افتقد الوضع إلى إدارة تقوم بأعبائها منظمة سياسية جماهيرية.

(و) ثم أن قمع اليسار الماركسي (١٩٥٢، ١٩٥٤ - ١٩٥٦، ١٩٥٩ - ١٩٦٤) شجع بصورة ملحوظة التعاون الاقتصادي مع ألمانيا الاتحادية والولايات المتحدة. في أواسط ١٩٦٢ كان نصف مؤن القمح يأتي من أميركا، بينما استقبلت ألمانيا الاتحادية رقماً قياسياً من الطلبة المصريين ولا سيما التقنيين منهم، كما أقيمت في الوقت ذاته شبكة مكلفة من التسليفات والمشاريع المختلطة. وعرفت سنة ١٩٦٢ عدة أحداث لم تكن متوقعة، من بينها محاولات لوقف التدخل المصري في اليمن عن طريق تهديد ابتزازي من قبل الولايات المتحدة بموضوع القمح. وتعاظمت باستمرار شكاوى أوروبا الغربية (ولاسيما ألمانيا) حول الشروط

الدقيقة للمساعدة المالية والاقتصادية، كما ازدادت بشكل خاص معارضة النفوذ المصرى فى سياسة الشرق الأوسط عامة.

(ز) باختصار، كان الاقتصاد المصرى قد أصبح، قبل حرب، قبل حرب ١٩٦٧، اقتصاداً مختلطاً، فهو فى بعض أوجهه اقتاد رأسمالى : فالأرض لم تمسها عملياً قوانين التأميم، كان القطاع العام يخضع، رغم وجود المدراء (تكنوقراطيون) على رأسه لمتطلبات السوق وتشجيع الربح (العام)، أما التخطيط والمساعدة الخارجية بوجه خاص، فقد كانا يميلان إلى تقوية هذا النموذج، ولو لأجل قصير . انه اقتصاد ذو معدل نمو سريع نسبياً، مزود بقطاع مركزى رأسمالى تابع للدولة (القطاع العام) ذى نسب غير معتادة. غير أن كل موجه تأميم كانت تحاول عبثاً إضعاف سلطة الرساميل الخاصة، ولم تكن تؤدى إلا إلى تقوية وضع التكنوقراطيين ونفوذهم.

يمكننا أن نعتبر أن هناك انتقالاً نحو الاشتراكية عندما يوجه ممثلو "القوى الشعبية" سياسة البلد واقتصاد. لقد ظلت مصر، منذ سنة ١٩٥٢، محكومة بجهاز دولة قوى - يسيطر عليه الجيش - ويتكنوقراطية اقتصادية. ثم أن الاشتراكية تتطلب بعد ذلك أن يعمد التطور الاقتصادى والتخطيط إلى تنمية قطاع معدات الإنتاج بوصفها أمراً ضرورياً أولاً لا غنى عنه بالنسبة للارتفاع المعمم لمستوى معيشة مجمل السكان، لاسيما عمال الأرياف والمدن.

٢ - ٢ - ٢ - فى الحقل الاجتماعى - السياسى، كانت السمات الرئيسية هى التالية :

(أ) جرى تفكيك البرجوازية المصرية التقليدية، كما بينا، على مرحلتين.

(ب) جرى استبدال البرجوازية بمؤسسة تراقب القطاعات الاستراتيجية الدينامية من الاقتصاد والمجتمع بشكل عام، أى القطاع العام، وجهاز الدولة (القوات المسلحة وقوى الأمن)، والمنظمات السياسية والإيديولوجية وكذلك المؤسسات (الخدمات المدنية والشنون الخارجية والنشر والثقافة ووسائل الإعلام)، فقد تشكلت عملياً الطبقة الجديدة لرأسمالية الدولة.

وكان قد جرى تجميع هذه الكوادر القيادية الجديدة من بين شرائح البرجوازية الصغيرة والوسطى، لكن عدداً منهم كان يتحدر من فئات قيادية قديمة : ضباط كبار وخبراء تقنيون (اقتصاديون، ومهندسون، وأساتذة جامعات)، وإداريون ومنظمون. (ج) وأصبحت هيئة الضباط الآن مندمجة عضواً فى المجموعات المشرفة على الاقتصاد والإدارة والسياسة. فكل أولئك الذين كانوا قد تركوا الجيش أو رغبوا فى تركه أحيلوا، منذئذ، إلى مراكز عالية فى المؤسسة غير العسكرية. وقد تحول نحو ١٥٠٠ من الموظفين إلى هذه الفئة بين عامى ١٩٥٢ و ١٩٦٤.

(د) وأصبحت النخبة الجديدة الحاكمة فئة تكنوقراطية متأثرة تأثراً عميقاً فى مواقفها وأفكارها بألمانيا وأميركا أكثر مما هى مجرد بيروقراطية. هذه النخبة التكنوقراطية فرضت نفسها على البيروقراطية المصرية التقليدية الواسعة، التى كانت تنمو هى الأخرى بسرعة، إلا أنها أصبحت تمارس حالياً صلاحيات أقل مما كانت تمارسه أيام وزراء الأنظمة السابغة العليمى الفعالية. فالصحافة كانت تحفل دائماً بحملات تهدف إلى



تحسين فاعلية هذه البيروقراطية السلبية وتحاول إرغامها على التكيف وفقاً لحاجات النخبة التكنوقراطية.

وعندما نحلل بنية اليد العاملة المشتعلة في مصر، نتبين بمزيد من الوضوح لخطار الوضع الذي تظل فيه المؤسسة التكنوقراطية المرتفعة الكفاءة بعيدة عن الهرم البيروقراطي فضلاً عن أن هذه اليد العاملة، عدا المستخدمين في الزراعة، متركزة إلى حد بعيد في القطاع الثالث. أما أجزاؤها الكبيرة فهي التالية : ٢١,٧% في البنية التحتية والخدمات ١٠,٦% في التجارة، ٥٤,٣% في الزراعة، ١٠,٦% في المصانع ٢,٨% في البناء. أن هذه الأرقام تبين بوضوح مدى محدودية القطاع الديناميكي - الصناعة - في الاقتصاد المصري. في هذه الظروف لا يمكن التمرکز الشديد للسلطات الاقتصادية والسياسية والإيديولوجية والعسكرية، في أيدي المؤسسة التكنوقراطية، إلا أن ينال من مستقبل البلاد.

(هـ) لقد انصقلت النخبة الجديدة الحاكمة عبر صراعها ضد اليسار الماركسي المصري (الحزب الشيوعي، المجموعة الهامة من التقدميين والمناضلين) الذي شكل مدرسة الفكر والعمل في قلب الحركة الوطنية إذ تواصل القمع المضاد للشيوعية بدرجات متفاوتة من القسوة بين عامي ١٩٥٢ و ١٩٦٤. وفي حين كانت الدولة تمنع بقانون عام جميع الأحزاب السياسية، وكان هناك قانون خاص ضد الشيوعية سن في نهاية العشرينات وعمد النظام العسكري إلى تعزيزه. وهذا القانون لا ينطبق على أي أيديولوجية منظمة أخرى. ومع ذلك فإن الخط العام للحركة الشيوعية المصرية، رغم الاضطهادات التي لحقت بها، كان يساند النظام بطريقة نقدية لكنها غير مشروطة. وكانت أهدافه ترمى إلى بناء دولة وطنية مستقلة ديمقراطية وشعبية موجهة نحو الاشتراكية.

وليس من المدهش، بالتالي، أن نرى الكوادر القيادية في النظام ممن انضموا إلى فئتين أيديولوجيتين : التكنوقراطيون ذو التكوين الألماني - الأمريكي، والإخوان المسلمون. وكان الاتحاد الاشتراكي العربي، في نهاية ١٩٦٢، تحت زعامة حسين الشافعي (من جناح الإخوان المسلمين ضمن الضباط الأحرار)، والدكتور عبد القادر حاتم وزير الثقافة والإرشاد القومي (نموذج الكادر الأمريكي)، وكمال رفعت (التكنوقراطي المستنير ذو الميول التيتوية). وقد استوعب الاتحاد الاشتراكي أولئك الذين كانوا ينتمون إلى الإخوان المسلمين، لكن بعض الشخصيات اليسارية فقط ادخلوا في الاتحاد نظراً لكفاءاتهم الفردية.

أما الإدارة العامة للاقتصاد فقد كانت في يد نائب الرئيس، عبد اللطيف البغدادي (المدير السابق للخطوط الجوية المصرية والمعروف بتمثيله للتحالف القائم بين فريق الضباط ورأس المال) والدكتور عبد المنعم القيسوني (أحد الاقتصاديين البارزين في المدرسة الليبرالية). أما رئيس المجلس التنفيذي على صبري، وهو إداري كفؤ جداً، فقد حافظ على التوازن القائم إلى درجة جعلت أحمد بهاء الدين، مدير صحيفة الأخبار اليومية، يكتب عام ١٩٦٢ : "أن ما اكتشفناه في بادئ الأمر، داخل الجمهورية العربية المتحدة، هو أن الثورة قد ركزت كل جهودها لبناء الخصائص المادية لمجتمع اشتراكي، دون أن تفكر ملياً بـ "خصائصها البشرية"، يعني الاشتراكيين فلا يمكن أن توجد اشتراكية بدون اشتراكيين ! ثم كان بحث هذا التكامل في إطار الاتحاد الاشتراكي عن طريق خلق نواة

داخلية من الكوادر السياسية المدربة والمؤلفة فى قسمها الأكبر من اليسار الناصرى والماركسى على حد سواء .

(هـ) أن الإفراط فى المركزية وفى العداء للماركسية، من قبل دولة توصف السياسة والفلسفة الرسميتان فيها بأنهما "اشتراكية علمية"، يعطيان المجتمع المصرى الحال رائحة وطابعا أوتوقراطيين للغاية. فكل خطوة إلى الأمام تبدو وكأنها قرار من آلة الدولة، وليست مبادرة شعبية على الإطلاق. وفى حين كانت الأحزاب السياسية، باستثناء الاتحاد الاشتراكي العربى، ممنوعة، ظهر النظام عاجزاً عن تنظيم حزبه وتوجيهه. وقد نتج عن ذلك خمول سياسى متصاعد وشامل فى بلد ما زال يعرف - حتى الآن - بحيويته وبنشاطيته. وإذا كانت الدولة تجهد لتعمل كل شئ بنفسها وفقاً لأوامر السلطات، فلماذا لا تأخذ عندئذ كل مداها ؟ أن الأوتوقراطية تقود مباشرة إلى الفتور.

ويجب أن نشير إلى أن هذا الخمول السياسى هو ظاهرة جديدة لم تكن موجودة قبل ١٩٥٩. وقد زالت فى ٩-١٠ حزيران ١٩٦٧. أن أزمة ربيع ١٩٥٤ نفسها لم توقف النشاط السياسى الداخلى. ثم كان الصراع ضد حلف بغداد، فأزمة السويس ومرحلة باندونج وقد اجتذبت الماركسية فى مصر، بين عامى ١٩٣٩-١٩٥٩، نخبة الشبيبة المصرية إلى أفكارها الفلسفية وإلى رؤيتها لنهضة مصرية، وهكذا أصبحت القوة الفكرية المحركة سواء لدى المثقفين أو العمال فى المدن الرئيسية فى البلاد. وبسبب غياب الاتصالات مع الحركة الشيوعية والاتحاد السوفياتى بشكل خاص، اضطرت الماركسية المصرية أن تختط طريقها بمفردها، فطورت موقفها النظرى ضمن إطار وطنى مختلف (وذلك قبل أن تصاغ نظرية "تعدد المحاور"). ثم أن أفكارها ونظرياتها انتزعت احترام قطاعات غير ماركسية من المثقفين والرأى العام الوطنى المطلع. من هنا ألحقت موجه القمع الكبرى ١٩٥٩ الضرر لا بالماركسيين وحدهم بل بالفئات التقدمية كذلك بوجه عام. أن المحاولة الهادفة إلى القضاء على مدرسة الفكر والعمل هذه، قد أدت إلى أزمة عامة فى جميع مجالات الحياة السياسية والثقافية، ودعيت "أزمة المثقفين". وليس المثقفون إلا صورة من صور أزمة اجتماعية مصرية أكبر بكثير، كانت تهدد مصر بأفدح الأخطار.

٢ - ٣ - من المناسب، فى هذه المرحلة من التحليل، أن نذكر بسمات الخصوصية المصرية، كما استخلصناها للمرة الأولى عام ١٩٦٢ :

"منذ عهد الأسر الحاكمة الأولى إلى محمد على، وحتى الاحتلال البريطانى بالذات، وكانت القاعدة الأساسية للثورة المصرية - الأرض - ملكاً للحاكم المطلق. ثلاثة فى المئة فقط من المساحة التى تشكل مصر اليوم، كانت مستغلة حول النيل، وكان هذا الشريط الأخضر الضيق محاطاً بالصحرى والجفاف والشمس اللاهبة من جميع الجهات. هذه الأراضى الصالحة للزراع، والتى أعطيت للفلاح بالتقدير، كان من الواجب أن يؤمن لها كذلك رى منتظم لأن الأمطار فى غاية الندرة. من هنا كانت إقامة نظام لتخزين المياه وتوزيعها وتصريفها، والسلطة المركزية القوية المنظمة، وحدها هى التى تستطيع القيام بهذه المهمة : والإقليمية هنا، تصبح مرادفاً للفوضى والتحلل، إذ لا يسع أى أمير، أو أى حاكم ولاية، أن يؤمن لرعاياه ما يسع العاصمة وحدها أن تؤمنه، أى الماء، مصدر الحياة.

هنا ينبغي البحث قبل أى شئ آخر عن السبب العميق للوحدة العربية المصرية،  
أقدم وحدة فى العالم، الوحدة الوحيدة التى استطاعت أن تحافظ على نفسها عبر احتلالات  
عديدة تعاقبت عليها خلال ستمين قرناً. وهذا أيضاً ما يعطى للسلطة المركزية ثقلها  
الساحق الذى لا يقاس : فالدولة فى الحقيقة هى العنصر الحاسم، سيد الحياة والموت فى  
حياة مصر اليومية عبر الأجيال.

أن الاتجاه نحو الوحدة والمركزية والتجمع والتراتب الهرمى، يتغلغل فى جميع  
المجالات. فالسلطة سيدة المياه، وهى كذلك سيدة الأرض، وتعتمد أحياناً إلى منح حق  
استغلالها لمن تريد إغداق الامتيازات عليهم. ثم أن الدول المركزية لا تتهاون تجاه أى  
نزعة إقليمية أو إقطاعية. فالماليك أنفسهم، ما أن استولوا على السلطة فى القاهرة، حتى  
سارعوا إلى تعيين أقوامهم للقيام بأعباء السلطة أو الأمير، أى أنهم جعلوه مسؤولاً عن حسن  
سير ما لا يسع الدولة المصرية إهماله تحت طائلة نضوب مصادر الحياة : الماء الذى يخصب  
الأرض.

ولا تخرج السماء عن هذه الحركة الشاملة، فمنذ الإمبراطورية القديمة، توحدت  
آلهة المصريين فى الآلهة آمون - رع، كما أن الثالوث إيزيس - هاتور - اوزيريس، يجد صده فى  
الثالوث المسيحى. هكذا تبدئ الوحدة المصرية من ثلم الأرض حتى تموجات الشعر، من  
الجاموسة إلى الحياة الأبدية، من الفلاح إلى الله. هذه الوحدة، هى بالنسبة لمصر وفى أعماق  
ذات الإنسان المصرى، وحدة أساسية، جوهرية، تكوينية، أنها معطى من المعطيات القطرية،  
ولا يرى فيها المصرى شيئاً مكتسباً. فكل شئ ينبثق عن المركز واليه يعود، ولا قيمة لمن  
يحاول تفتيت ما وحدته الطبيعة.

هذه الدولة، سيدة السلطة السياسية، التى يتجسد الآلهة فى رئيسها أو يتمثل به،  
تمسك بين يديها مقاليد الحياة الاقتصادية التى ظلت تملكها طوال التاريخ وحتى الهجمة  
الراسمالية منذ ثلاثة أرباع القرن.

وللمرة الثانية سنرى أن الجغرافيا تفرض إيقاعها. ذلك أن مصر، ملتقى القارات  
وأرض الحضارة المختارة، تجتذب الفاتحين وتبعث على المغامرات. وأذن فالدولة ستوجه  
اهتمامها وجهودها لبناء جيش قوى وجيد الأعداد، يشكل الأداة الرئيسية فى الجهاز لأنه  
يهتم فى نفس الوقت بحفظ الجبهة الداخلية وتنظيمها (اقتصاد وإدارة)، كما يهتم بحاجة  
الحدود، ودفع الهجمات الإمبريالية أحياناً بغية الحؤول دون نشوء دولة أخرى قوية  
ومنافسة فى المنطقة.

هكذا تأسست خلال سبعة آلاف سنة من التاريخ، وضمن إطار جغرافى ثابت،  
الخصوصية المصرية المثلثة الأوجه التى تتكون على الصعيد الذى يهتما أمره هنا : فالدولة،  
سيدة المياه، تحتل النقطة المركزية من الحياة الاقتصادية التى تمتلك الجزء الجوهرى منها  
؟ والجيش، وهو الإدارة الرئيسية فى جهاز الدولة، وسيقها ودرعها، يشكل جزءاً لا يتجزأ  
من البنية الاقتصادية والاجتماعية ونشاطها، وهو إلى ذلك عنصر مكون لطليعة الحركة  
الوطنية".

٢-٤- في صلب النمط الخاص ببقاء الخصوصية المصرية عبر العصور، ينبغي استخلاص الدور الذي لعبه العامل الفكري - من ثقافة وفكر وأيديولوجية ودين - الذي كان دائماً بمثابة اللحمة للوحدة الوطنية.

٢-٤-١- لنسترجع هنا التحليل الذي قمنا به عام ١٩٦٤، "خلال المرحلة الأولى (من نهضة مصر والعالم العربي)، المرحلة التي تمتد من بدايات القرن التاسع عشر حتى الحرب العالمية الثانية، كانت المشكلة الرئيسية تأمين انبثاق الفئات والطبقات الاجتماعية الأهلية التي كانت تنتقل وفقاً لأشكال شتى من الإقطاعية ذات الطراز الشرقي إلى رأسمالية متأخرة من الطراز الاستعماري الذي يغلب عليه الطابع الزراعي، وتأمين وصول هذه الفئات والطبقات إلى السلطة الاقتصادية والسياسية. وكان الصراع الرئيسي هو الصراع الموجه ضد المحتل الإمبريالي، كما كانت المطالبات تتركز من حيث الجوهر، على بعث سيادة شكلية تتركز من حيث الجوهر، على بعث سيادة شكلية تتحول شيئاً فشيئاً إلى سلطة دولة وطنية تتمتع بحرية العمل في ميدان لا يستهان به وتقبض على وسائل فعلية للتقرير والعمل. وقد اضطلعت البرجوازية الأهلية في مختلف البلدان العربية - مسوقة إلى لعب دورها الوطني - بالجزء الجوهري من هذا الحوار الذي تحول في كثير من الأحيان إلى صراع متفاوت في استمراره وتواصله ضد القوة المحتلة : ذلك ما كان عليه تاريط وراث الوفد والكتلة والاستقلال والدستور وسواها.

في غضون ذلك تغير الوضع بسرعة. بالطبع تغير الوضع الوطني أولاً : فالصراع الذي كانت تخوضه البرجوازية المحلية على مستوى القمة وعلى المستوى الرسمي للإدارة، وكان يعتمد اعتماداً قوياً على نشاط الجماهير الشعبية. وكانت هذه الجماهير - فلاحين وعمالاً وحرفيين صغار وتجاراً صغار فضلاً عن المثقفين النافذين في المدن والأرياف - تتقدم وتشرف على الحياة العصرية، وكانت أرض الميعاد تظهر بالطبع كما كانت تبتعد رايات المحتلين، لكن حلفاءهم المحليين سرعان ما كانوا يظهرون في أعين العامة من الناس مهتمين قبل كل شيء بالإبقاء على امتيازاتهم وبلاحتفاظ بعد ذلك بسلطتهم، عامة الناس هؤلاء - جماهير المدن والأرياف - المتواجدون دائماً في الساعات العصبية والمستعدون أبداً لبذل الجهود والتضحيات ولتقديم تضاميتهم بل حياتهم، عامة الناس هؤلاء بدأوا ينتظمون شيئاً فشيئاً : هكذا ظهرت النقابات والأحزاب السياسية من شعبية ووطنية غداة أعمال العصيان والثورات التي تلت حرب ١٩١٤-١٩١٨.

لقد بدأت بعض القطاعات النافذة في صفوف نخبة القادة المحليين تكشف تدريجياً عن أنها تهتم بالدفاع عن امتيازاتها وتوسع إطارها من اهتمامها بتحسين شروط الحياة البشرية في بلادها، الأمر الذي كان يدفع بهم، لا محالة، إلى التحالف مع المحتلين، بل إلى أن يصبحوا أداة في أيديهم.

لكن تجذر الوضع على هذا النحو لم يقتصر مطلقاً على الإطار الوطني وحده. فالثورة الاشتراكية في روسيا ١٩١٧، ونشاط الكومنترن، ثم ظهور عدة دول اشتراكية في أوروبا بدءاً من عام ١٩٤٥، وما تلا ذلك من انتصار الثورة الشعبية في الصين ووجود دول اشتراكية جديدة في آسيا - بكلمة واحدة، كل ما حققته الثورة الاشتراكية العالمية من إنجازات تحت راية الماركسية وقيادة الأحزاب الشيوعية والعمالية، ونشوء كتلة الدول

الاشتراكية في العالم - كلها أحداث لم يكن من الممكن إلا أن تنعكس أصداؤها بالشكل الذي عرفناه، على الساحة الوطنية العربية التي كانت بدورها في ملء تحركها.

منذ ذلك الحين، بدأت مرحلة جديدة، كانت المراهنة فيها تدور حول تحقيق الاستقلال الصحيح وتعميقه، وإنشاء دول وطنية مستقلة، ثم الانصراف داخل هذه الدول إلى وضع ثروات الأمة المادية والثقافية بمتناول مختلف الطبقات والفئات الاجتماعية الشعبية بالإضافة إلى تمكينها مستقبلاً من ممارسة سلطة الدولة.

هذا يعني أن مسألة الاشتراكية كانت قد طرحت، فبأى صيغة تم طرحها ؟ لقد قدمت الاشتراكية إلى الفئات الاجتماعية في أوروبا وأميركا الشمالية بطريقة مختلفة جداً، إذ أن مشكلة الوجود الوطنى ذاته لهذه الشعوب لم تكن موضوع رهان المرحلة التاريخية المراهنة بأسرها.

والحال أن الأمور سارت في البلدان العربية خلافاً لذلك. فتسارع النهضة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية من جهة، وتطورات الاشتراكية في العالم من جهة أخرى، قد سرعت سير الأمور، إذا جاز القول، ووضعت الاشتراكية على جدول الأعمال في صلب العملية القومية التي سنعود إليها ثانية. هذه هي العوامل التي أضفت على سبل الاشتراكية وسيمائها مسلكاً خصوصياً تماماً في البلاد العربية. فقد تداخل العاملان، الثقافي والسياسي، على مستويات متعددة، وتشابكا. وسيكون على الماركسية، في البلاد العربية، أن تعمل جنباً إلى جنب مع مجموعات سياسية أخرى ومدارس فكرية، على بعث الحياة في المضمون الثقافي الوطنى والحضارة المحلية وإخضاعها لحك النقد التاريخى والمقارن. كما ستعمل، فضلاً عن ذلك، على إحياء وتنشيط نهضة وطنية تكون نهضة الطبقات الشعبية. أن التبدل المتسارع للوضع الوطنى الذى لم يحصل حصولاً تاماً بعد ولم يكتمل إنشاؤه بحد ذاته، بهويته في كل عمقها، سوف يطبع ماركسية البلاد العربية بطابع ووظيفة وطنيين ؛ والحق أن المجتمع، كائناً ما كان، لا يسعه أن يلتحق بركب الجماعة الأممية التي تتكون من الهويات الأخرى، ما لم يحقق هويته بشكل كامل، فيكون عندئذ صورة لذاته لا لغیره من المجتمعات، مهما بلغ به الامتياز عنها جميعاً. ضمن هذا الإطار يمكن للفكر والعمل الاشتراكيين أن يخلصا ويوحها ويعدلا المجرى العام للنهضة الوطنية الشعبية ، ولولا موازرتها لكانت هذه النهضة تنزلق نحو القومية والانكفاء لتجد نفسها في مأزق جديد. أن هذا الطرح لإشكالية الفكر العربى المعاصر يمكننا من الدخول على نحو أفضل إلى مضمون هذا الفكر، إلى موضوعاته الخاصة.

فالجهد الذى قامت به مجموعات الفكر والعمل، لكى تبين نظرياً عملية التطور الجارية، وتحولها إلى الاتجاهات التي توافق مصالح وتطلعات الطبقات والفئات الاجتماعية المختلفة، لم يكن يسعه إلا أن يكون متنوعاً والحقيقة انه يمكن التحدث عن تيارين فكريين كبيرين.

التيار الأول ينتمى إلى السلام. لقد جرى الحديث تارة بعد أخرى عن "التجديد" ونزعتي "التقليد" و "القومية" الإسلامية. أما نحن فيبدو لنا، أن المنطلق الجديد للفكر الذى يستلهم الإسلام والذى أنتجه جمال الدين الافغانى ومحمد عبده، يمكن تعريفه على نحو دقيق بأنه أصالة إسلامية. والحق أن الأمر الجوهرى يكمن فى العودة إلى أصول الأيمان

الخالصة من كل الشواذب والتحريفات التى نتجت، حسب رأى ممثلى هذا الاتجاه، عن عصور الانحطاط (١)، والحقائق الأولى، ما أن يهتدى إليها، حتى تسمح بإجراء الحوار مع الأزمنة الجديدة وذلك عن طريق استعمال رصين، ولكن متواصل، للحس السليم. فالقضية، كما هو واضح، قضية ذرائعية وليست عقلانية، كما أشير إليها على عجل مرات عديدة، لكنها ذارعية تقع ضمن إطار السنة، إطار الإيمان، الأيديولوجيا الوحيدة المقبولة كأيديولوجيا بالنسبة لجمال الأمة طبعاً. ويقبل رواد هذا التيار نوعاً من النقاش بطريقة ضمنية أو مباشرة، غير انه لا يجاوز بتاتاً أن يتحول النقاش إلى صراع جدلى ينسف الوحدة.

هذا هو المضمون المشترك لهذا التيار الذى لم تتبدل منوعاته من حيث الجوهر، سواء كانت هذه المنوعات على يمينه أو على يساره، وسواء أكانت تامة أو راديكالية، حتى هذه السنوات الأخيرة على الأقل. والأصل هنا هو مضمون الثقافى المشترك، ولا سيما البعد الدينى منه. والهدف المقصود هو بعث العظمة الماضية وذلك بمعالجة المعطى التاريخى وفقاً لما تقتضيه الحاجات القاهرة التى لا بد منها فى الأزمنة الحديثة لا وفقاً لتقدم ينطلق من المعطيات المعاصرة.

غير انه يجدر بنا أن نشير إلى أن المواجهة الكبرى مع الأفكار الحديثة - وقع أوروبا ومساهماتها - هى التى أثارت هذه العودة النقدية إلى الذات. ويرى أصحاب الأصالة الإسلامية، أن عليها أن تتيح استيعاب هذه الأفكار الجديدة والفعالة، دون أن تفرق بها : فالتأويلات التى يقدمونها لهذه الأفكار تسير باتجاه محافظ، وتنحو، إذا جاز القول، إلى قطف ثمار جذورها التى ليست سوى الإسلام المجدد. أما التيار الثانى من الفكر العربى المعاصر، أى التيار الليبرالى العصورى (٢)، فيبداً مختلفاً تماماً.

فنقطة الانطلاق هنا ليست، فى جوهرها سوى نهضة الحضارة الغربية التى يمكننا تحليلها من تجديد كل أبعاد الوجود فى العالم العربى المعاصر ويصار إلى التشديد على الفكر العلمى، على العقلانية الفلسفية والليبرالية السياسية. أما الهدف فهو خلق مجتمع عصرى مماثل لمجتمعات أوروبا وأمريكا الشمالية، متجه بعزم إلى الأمام ومنفتح على التقدم رغم احتفاظه من الماضى بكل التقاليد والتصرفات التى لا تشكل عائقاً فى وجه المشروع الجديد. فتمتد المروحة هنا من الليبرالية المحافظة التى تطبع برجوازية الأرض إلى الماركسية التى ما انفك نفوذها ينمو بين المثقفين والطبقة العاملة ويدخل إلى الأرياف بنسبة أدنى.

يجب أن نلاحظ هنا، أن هذا التمايز يرقى إلى الثلث الأخير من القرن التاسع عشر، أى إلى تلك المرحلة التى تكون فيها الفكر العربى المعاصر. ثم أن مناهل الاستلهام المفضلة تختلف. هذا الاختلاف سيحدد بدوره مراتب عدة من الاختلاف الناجمة عنه : إطار المراجع، الأسلوب والذهنية، طبيعة وطراز المشاكل المطروحة، حدد التفكير، وأخيراً إمكانيات تطور الأفكار وتحولها، أى انبثاق إمكانيات جديدة قادرة على تكوين بديل حقيقى.

كل واحدة من هذين التيارين ينخرط ضمن مركب سوسيولوجى يعبر جزئياً عن تطلعاته ورؤيته للعالم، هذا إذا لم يتجاوز بهذا المقدار أو ذاك من الاتساع.

من الطبيعى أن نتعرف على القطاعات البالية والتقليدية والقليلة الدينامية فى المجتمعات العربية فى القرن العشرين من خلال التعابير المختلفة والمجموعات النشاطية

التي تنتمي إلى الأصالة الإسلامية بكل أشكالها. أن القاعدة التي قام عليها هذا التيار الأول الكبير كانت تتألف من حرفيين، وتجار صغار، ورجال دين وإتباعهم، وبرجوازية ريفية صغيرة، وملوك أرض صغار، فضلاً عن بعض الأرستقراطيين من أصحاب الأراضي، والزعماء الدينيين، هؤلاء كانوا يشكلون ركيزة العروة الوثقى، والمنار، والإخوان المسلمين، والقومية الإسلامية في الشرق الأدنى كما في المغرب، وكذلك "الضباط الاحرار" إلى حد بعيد لاسيما عند ابتداء حركتهم. لكننا نجد في هذا التيار أيضاً عناصر دينامية متحركة : كهيئة الضباط وبعض قطاعات الطبقة العاملة وفئات من المثقفين الوطنيين الذين مستهم الإمبريالية، بل حتى بعض الرواد الصناعيين الباحثين عن قاعدة أيديولوجية محلية، ومثالهم البارز محمد طلعت حرب مؤسس بنك ومجموعة مصر.

أما التيار الفكري الثاني فسيكون تيار القطاعات المتأثرة تأثيراً مباشراً بالتحويل الاقتصادي والتبالات - بما فيه الصراع - مع الأجنبي : مثقفو المدن بشكل خاص، عمال المصانع الموظفون وأصحاب المهن الحرة وأصحاب المشاريع والبرجوازية الصناعية والمصرفية وجزء من جهاز الدولة

غير انه يتوجب أن نحترس، في أن معاً، من نظريات المقارنة الصارمة جداً، ومن الوقوع في المعادلات الفورية وفي خطر السوائية والتعميم.

والحق أن البلدان التي بلغت المرحلة القومية، في أوج القرن العشرين، تعرف، أكثر من البلدان المستقرة، هذه الظاهرة التي لا تقدر حق قدرها والتي هي ظاهرة النمو والجدلية المستقلة للأيدولوجيات. وستجرى هذه العملية وفقاً لصيغ مختلفة في كل بلد عربي تبعاً لتطور بناءه الاقتصادية، وطبيعة النظام الاجتماعي فيه وعمق التغلغل الاستعماري ودرجة الاستقلال الصحيح، ونوعية الثقافة الوطنية ودور الطبقات الشعبية وسوى ذلك من العوامل.

ومن المفهوم أنه يجب أن نقصر، ضمن إطار هذه المقدمة، على صياغة المعايير العامة - على صعيدى البنية التحتية الاقتصادية - الاجتماعية والفكر - وعلى دراسة كل حالة خاصة تنتمي إلى أبحاث اختصاصية تتناول كل وضع مخصوص.

فالتدخلات والتناقضات الظاهرة ستكون، إذن، عديدة : لكنها لن تخيب سوى آمال المدافعين عن منهجية وحيدة الاتجاه - سواء كانت منهجية الاقتصادية المبتدلة أو التصنيفية العراقية - أبطالها بشكل حاسم انبعاث القارات الثلاث المنسية في حياة عصرنا - والبحث مجدداً في الفرضيات والمسلمات والإشكالية والترسيمات المفهومية التي تنطلق منها علوم الإنسان والمجتمع.

عندئذ يصبح انتباه الباحثين مشدوداً إلى ظواهر تبذل كل من هذين التيارين الكبيرين، وإلى صيغ التقائهما الجزئى. فتكون نقطة الانطلاق أزمت الاستقلالات الشكلية - لاسيما في مصر والعراق بعد سنة ١٩١٩ - وعجزها عن حل المشكلات الأساسية للتطور الاجتماعي على جميع الأصعدة.

وإذا كانت العودة إلى الأصول لا تبدو على صلة مع الواقع الجديد لعصرنا فإن تقاليد العصريين الذين هم "آخرون" من حيث تاريخهم وثقافتهم، يظل عملاً ناقصاً لا يفي بالحاجات المطروحة، وعلى الأخص، بالشعور الذي يعتمد لدى شعوب العالم العربى تجاه

هذه الحاجات. عندئذ فقط يستطيع بعض الممثلين البارزين للتيار الليبرالي • العصري أن يلتفتوا إلى الإسلام - فى حدود الثلاثينيات - ويسبقوا عليه تأويلاً عقلانياً سهلاً. بينما يرى آخرون فى الماركسية، لاسيما من كان منهم من الأجيال الشابة، امتداداً طبيعياً جداً لهذا التيار الذى كشف أصحابه عن عجزهم عن دفعه إلى نتائج التماسكة. أما فى الجبهة الأخرى فإن بعض الشباب الراديكاليين سينتهى بهم تأزمهم إلى التفهم مدفوعين بضغط مقتضيات العصر الصناعى غير أن كل فريق، لا يلبث أن يعى وجود تبدل يلتقى مع تبدل حركة التحرير والنهضة الوطنية بالذات، كما يعى وجود التمايز السوسيولوجى للشعوب العربية

والواقع أن المرء يستطيع أن يقول أن التمايز - وفقاً للصيغة التى هجرنا استعمالها على الأقل - لم يعد يشكل التناقض الأساسى داخل الفكر العربى فى مرحلته الأخيرة التى نعيشها، وذلك رغم بقائه وجهاً من أوجهه الرئيسية، بل أن من الواجب أن نستبدله بتحليل الالتقاءات والتحويلات الجارية وبالبروز التريجي لتناقض أساسى من نوع جديد.

هكذا صار الفكر العربى الحديث ١٩٣٩-١٩٧٠ ينقسم إلى اتجاهين جديدين كبيرين يأخذان مجراهما : مجمل التيارات التى تعمل على بعث "المجتمع المدنى" وبنائه بما يتمشى مع مقتضيات القرن العشرين، وفى مقابل ذلك، مجمل التيارات التى تقع على هامش الدولة الوطنية المستقلة، وعلى هامش النقاش الواسع الذى ازدهر على كل الأصعدة بين مؤيدى الثورة المصرية بكلأ جناحيها : الاوتوقراطى والديمقراطى. وذلك بعد قيام هذه الثورة عام ١٩٥٢ وحرب التحرير الجزائرية (١٩٥٤-١٩٦٢) والنهوض الفلسطينى فى زمن المواجهات العالمية الكبيرة والاشتراكية".

٢-٤-٢- كان بعض "الضباط الأحرار" ينتمون، عام ١٩٥٢، إلى الإخوان المسلمين، وكاد عدد قليل جداً منهم قريباً من المجموعات الماركسية. أما الأغلبية فقد كانت، فى ظل عبد الناصر، تميل ميلاً طبيعياً نحو الأصالة الإسلامية الراديكالية - وذلك ضمن خط تراثها الفكرى الذى يزودها بتبرير نظرى لفهمها حول السلطة لاحتقارها للنقاشات والشيع الحزبية. كان بوسع إيمانها التقليدى أن يوحد الأمة من ورائها، وقد كان هذا الإيمان بوصفه إيديولوجية، أكثر فعالية دون شك من أفكار الوفد الغامضة، كما كان يشكل رداً فعالاً فى وجه الأفكار الماركسية، وهى وحدها الأفكار الجديدة من حيث امكاناتها. على كل حال، بقى وضعهم هكذا حتى التصدى للإخوان المسلمين عام ١٩٥٤. عبر أن التصدى لمشاكل الاستقلال العديدة والصعبة هو الذى أثار موضوعياً إعادة التوجيه من جديد لكل المجرى العام للقيادة المصرية.

هكذا أذن، من ١٩٥٢ إلى ١٩٦٧ - نقطة التحول سجلها ميثاق ١٩٦٢ - ظل زعيم الثورة الوطنية المصرية يتقدم باتجاه المقولات الأساسية التى يحملها اليسار الماركسى، عبر سياق متناقض أحياناً ومعقد، يحمل طابع الاوتوقراطية الذرائعية مع كل الغموض والشعبوية اللذين يورثهما هذا الطابع.

وان العرض التالى لموضوعات الميثاق يوضح لنا هذا التطور :

"أن السؤال الذى طرح نفسه تلقائياً غداة النصر العظيم فى السويس هو :

"لن هذه الإرادة الحرة التى استخلصها الشعب المصرى، من قلب المعركة الرهيبة ؟



وكان الرد التاريخي الذي لا رد غيره هو ( أن هذه الإرادة لا يمكن أن تكون لغیر الشعب، ولا يمكن أن تعمل لغیر تحقيق أهدافه). أن الشعوب لا تستخلص إرادتها من قبضة الغاصب لكي تضعها في متاحف التاريخ، وإنما تستخلص الشعوب إرادتها وتدعمها بكل طاقاتها الوطنية لتجعل منها سلطة قادرة على تحقيق مطالبها.

كذلك، ففي هذه المرحلة الخطيرة من النضال الوطني تنتكس حركات شعبية أخرى حين تنهج للتغيير الداخلي نظريات لا تنبع من التجربة الوطنية.

أن التسليم بوجود قوانين طبيعة للعمل الاجتماعي ليس معناه القبول بالنظريات الجاهزة والاستغناء بها عن التجربة الوطنية.

أن الحلول الحقيقية لمشاكل أي شعب لا يمكن استيرادها من تجارب شعب غيره. ولا تملك أي حركة شعبية في تصديها لمسؤولية العمل الاجتماعي أن تستغنى عن التجربة.

أن التجربة الوطنية لا تفترض مقدماً تخطئة جميع النظريات السابقة عليها أو تقطع برفض الحلول التي توصل إليها غيرها. فإن ذلك تعصب لا تقدر أن تتحمل تبعاته، خصوصاً وإن إرادة التغيير الاجتماعي في بداية ممارستها لمسؤولياتها، تجتاز فترة أشبه بالراهقة الفكرية تحتاج خلالها إلى كل زاد فكري.

لكنها في حاجة إلى أن تهضم كل زاد تحصل عليه وإن تمزجه بالعصارات الناتجة من خلاياها الحية.

أنها بحاجة إلى معرفة ما يجري من حولها. لكن حاجاتها الكبرى هي إلى ممارسة الحياة على أرضها. وإن تجربة الصواب والخطأ هي في حياة الأمم، كشأنها في حياة الأفراد، طريق النضج والوضوح.

ومن فإن الحرية السياسية، أي الديمقراطية، ليست هي نقل واجهات دستورية شكلية.

وكذلك فإن الحرية الاجتماعية، أي الاشتراكية، ليست التزاماً بنظريات جامدة لم تخرج من صميم الممارسة والتجربة الوطنية.

"(...) أنه لا معنى للديمقراطية السياسية أو للحرية في صورتها السياسية من غير الديمقراطية الاقتصادية أو الحرية في صورتها الاجتماعية.

أن من الحقائق البديهية التي لا تقبل الجدل أن النظام السياسي في بلد من البلدان إلا انعكاساً مباشراً للأوضاع الاقتصادية السائدة فيه وتعبير دقيق للمصالح المحركة في هذه الأوضاع الاقتصادية.

فإذا كان الإقطاع هو القوة الاقتصادية التي تسود في بلد من البلدان فمن المحقق أن الحرية السياسية في هذه البلد لا يمكن أن تكون غير حرية الإقطاع.

أنه يتحكم في المصالح الاقتصادية ويملي الشكل السياسي للدولة ويفرضه خدمة لمصلحة.

وكذلك الحال عندما تكون القوة الاقتصادية لرأس المال المستغل (...) أن الحرية الاجتماعية طريقها الاشتراكية. أن الحرية الاجتماعية لا يمكن أن يتحقق إلا بفرصة متكافئة أمام كل مواطن في نصيب عادل من الثروة الوطنية.

أن ذلك لا يقصر على مجرد إعادة توزيع الثروة الوطنية بين المواطنين، وإنما هو يتطلب، أولاً وقبل كل شيء، توسيع قاعدة هذه الثروة الوطنية بحيث تستطيع الوفاء بالحقوق المشروعة لجماهير الشعب العاملة.

أن ذلك معناه أن الاشتراكية بدعائمتيها، من الكفاية والعدل، هي طريق الحرية الاجتماعية.

أن الحل الاشتراكية لمشكلة التخلف الاقتصادي والاجتماعي في مصر، وصولاً ثورياً إلى التقدم، لم يكن افتراضاً قائماً على الانتقاء الاختياري، وإنما كان الحل الاشتراكي حتمية تاريخية فرضها الواقع وفرضتها الآمال العريضة للجماهير كما فرضتها الطبيعة المتغيرة للعالم في النصف الثاني من القرن العشرين.

أن الاشتراكية العلمية هي الصيغة الملائمة لإيجاد المنهج الصحيح للتقدم.

أن أي منهج آخر لا يستطيع بالقطع أن يحقق التقدم المنشود.

والذين ينادون بترك الحرية لرأس المال ويتصورون أن ذلك طريقاً إلى التقدم يقعون في خطأ فادح.

أن رأس المال في تطوره الطبيعي في البلاد التي أرغمت على التخلف لم يعد قادراً على أن يقود الانطلاق الاقتصادي في زمن نمت فيه الاحتكارات الرأسمالية الكبرى المتقدمة اعتماداً على الاستغلال موارد الثروة في المستعمرات.

أن نمو الاحتكارات العالمية الضخم لم يترك إلا سبيلين للرأسمالية المحلية في البلاد المنطلقة إلى التقدم :

أولهما - أنها لم تعد تقدر على المنافسة إلا من وراء أسوار الحماية الجمركية العالية التي تدفعها الجماهير .

وثانيهما - أن الأمل الوحيد لها في النمو هو أن تربط نفسها بحركة الاحتكارات العالمية وتقتفى أثرها وتتحوّل إلى ذيل لها وتجبر أوطانها وراءها إلى هذه الهاوية الخطيرة.

ومن جهة ثانية فإن اتساع مسافة التخلف في العالم بين السابقين وبين الذين يحاولون اللحاق بهم لم تعد تسمح بأن تعد تسمح بأن يترك منهاج التقدم للجهود الفردية العفوية التي لا يحركها غير دافع الربح الاناني

أن هذه الجهود بالتأكيد لم تعد قادرة على مواجهة التحدي

أن مواجهة التحدي لا يمكن أن تتم إلا بثلاثة شروط :

١- تجميع المدخرات الوطنية.

٢- وضع كل خبرات العلم الحديث في خدمة استثمار هذه المدخرات.

٣- وضع تخطيط شامل لعملية الإنتاج.

ومن الناحية الأخرى المقابلة لجانب زيادة الإنتاج، وهي ناحية عدالة التوزيع، فإن الأمر يقتضى وضع برامج شاملة للعمل الاجتماعي تعود بخيرات العمل (الاقتصادي) (\*)

ونتأجه على الجموع الشعبية العاملة، وتصنع لها مجتمع الرفاهية الذى تتطلع إليه وتكافح لى يقترب يومه.

أن العمل من أجل قاعدة الثروة الوطنية لا يمكن أن يترك لعفوية رأس المال الخاص المستغل ونزعاته الجامحة.

كذلك فإن إعادة توزيع فائض العمل الوطنى على أساس من العدل لا يمكن أن يتم بالتطوع القائم على حسن النية مهما صدقت.

أن ذلك يضع نتيجة محققة أمام إرادة الثورة الوطنية لا يمكن بغير الوصول إليها أن تتحقق أهدافها. وهذه النتيجة هى ضرورة سيطرة الشعب على كل أدوات الإنتاج وعلى توجيه فائضها طبقاً لخطة محدودة.

أن هذا الحل الاشتراكى هو المخرج الوحيد إلى التقدم الاقتصادى والاجتماعى، وهو طريق الديمقراطية بكل أشكالها السياسية والاجتماعية<sup>(\*)</sup>.

"أن التخطيط الاشتراكى الكفؤ هو الطريقة الوحيدة التى تضمن استخدام جميع الوطنية، المادية والطبيعية والبشرية، بطريقة عملية وعلمية وإنسانية لى تحقق الخير لجموع الشعب وتوفر لهم حياة الرفاهية.

أنه الضمان لحسن استغلال الثروات الموجودة والكامنة والمحتملة، ثم هو فى الوقت ذاته ضمان توزيع الخدمات الأساسية باستمرار، ورفع مستوى ما يقدم منها بالفعل، ومد هذه إلى المناطق التى أفرستها الإهمال والعجز نتيجة لطول الحرمان الذى فرضته أنانية الطبقات المتحكمة المستعيلة على الشعب المناضل.

والتخطيط من هذا كله ينبغى أن يكون خلق علمى منظم يجيب على جميع التحديات التى تواجه مجتمعنا، فهو ليس مجرد عملية حساب الممكن، لكنه عملية تحقيق الأمل.

ومن ثم فإن التخطيط فى مجتمعنا مطالب بأن يجد حلاً للمعادلة الصعبة التى يكمن فى حلها نجاح العمل نجاح العمل الوطنى مادياً وإنسانياً. هذه المعادلة هى. كيف يمكن أن نزيد الإنتاج وفى نفس الوقت نزيد الاستهلاك فى السلع والخدمات ؟ (...).

والعمل العربى فى هذه المرحلة يحتاج إلى كل خبرة الأمة العربية مع تاريخها الطويل المجيد، ويحتاج إلى حكمتها العميقة بقدر حاجته إلى ثورتها وإرادتها على التغيير القائم.

أن الوحدة لا يمكن بل ولا ينبغى أن تكون فرضاً، فإن الأهداف العظيمة للأمم ينبغى أن تتكافأ أساليبها شرفاً مع غاياتها.

ومن ثم فإن القسر بأى وسيلة من الوسائل عمل مضاد للوحدة انه ليس عملاً غير اخلاقى فحسب، وإنما هو خطر على الوحدة الوطنية داخل كل شعب من الشعوب العربية، ومن ثم بالتالى فهو خطر على وحدة الأمة العربية فى تطورها الشامل.

وليست الوحدة العربية صورة دستورية واحدة لا مناص من تطبيقها لكن الوحدة العربية طريق طويل تتعدد عليه الأشكال والمراحل وصولاً إلى الهدف الأخير.

(\*) هذه الكلمة أسقطها عبد الملك فى ترجمته لهذه الجملة من الميثاق. (العرب)

أن أى حكومة وطنية فى العالم العربى، تمثل إرادة شعبها ونضاله فى إطار من الاستقلال الوطنى هى خطوة نحو الوحدة من حيث أنها ترفع كل سبب لتناقض بينها الآمال النهائية فى الوحدة

أن أى وحدة جزئية فى العالم العربى، تمثل إرادة شعبين أو أكثر من شعوب الأمة العربية، هى خطوة وحدوية متقدمة، تقرب من يوم الوحدة الشاملة، وتمهد لها، وتمد جذورها فى أعماق الأرض العربية  
أن الدعوة السلمية هى المقدمة.

والتطبيق العلمى لكل ما تتضمنه الدعوة من مفاهيم تقدمية للوحدة هو الخطوة الثانية للوصول إلى نتيجة محققة.

أن استعجال مراحل التطور نحو الوحدة يترك من خلفه - كما أثبتت التجارب - فجوات اقتصادية واجتماعية تستغلها العناصر المعادية للوحدة كى تطعنها من الخلف.  
أن تطور العمل الوحدوى نحو هدفه النهائى الشامل يجب أن تصحبه بكل وسيلة جهود عملية لملاءم الفجوات الاقتصادية والاجتماعية الناجمة من اختلاف مراحل التطور بين شعوب الأمة العربية، هذا الاختلاف الذى فرضته قوى العزلة الرجعية والاستعمارية<sup>(\*)</sup>.

أن جهود عظيمة يجب أن تتجه أيضاً إلى فتح الطريق أمام التيارات الفكرية الجديدة حتى تستطيع أن تحدث أثرها فى محاولات التمزيق، وتتغلب على بقايا التشنت الفكرى الذى أحدثه ضغط ظروف القرن التاسع عشر والنصف الأول من القرن العشرين، وما تركته دسائسه ومؤامراته من رواسب تحجب الرؤيا الصافية أحياناً".

## الثورة الوخنية والثورة الاجتماعية

تتوقف هذه الدراسة عند الساعات الأولى من نهار الاثنين فى الخامس من حزيران ١٩٦٧ : فى ذلك اليوم تمكن الهجوم الإسرائيلى الخاطف، والمدموم بالجهاز العسكرى الأمريكى وبتأمر جزء كبير من القيادة السياسية والعسكرية فى الدولة المصرية من الوصول إلى قناة السويس. غير أن الأهداف السياسية المباشرة - قلب النظام العسكرى فى مصر وعلى رأسه جمال عبد الناصر، تحطيم الأنظمة الوطنية الجذرية فى العالم العربى - لم تنجح دفعه واحدة - وذلك يعود بالأساس إلى النشاط الهائل الذى قامت به الجماهير الشعبية فى مصر، فى ١٠،٩ حزيران ١٩٦٧، وخلال المظاهرات الكبرى التى جرت فى شتاء ١٩٦٧-١٩٦٨ والتى انتهت إلى ذلك اليوم من تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٧٠، حين نظم الشعب المصرى لوداع جثمان رئيسه الراحل، اكبر تظاهرة سياسية وطنية على مر العصور.

غداة هزيمة حزيران ١٩٦٧، أصبح من الممكن تقدير دور الجيش بين ١٩٥٢ و ١٩٦٧ على النحو التالى: -

(\*) استعملت فى النص الفرنسى كلمة الإمبريالية بدلا منها. (المعرب).

١- لا يمكن بناء دولة حديثة فى غياب "طبقة سياسية" بالمعنى الذى يقصده "غرامشى"، وهذه الطبقة هى بالتحديد ما حاول النظام العسكرى إزالته منذ ١٩٥٢.

٢- ولا يمكن القيام بثورة اشتراكية وبناء دولة شعبية فى غياب الاشتراكيين وبدون تعبئة الجماهير الشعبية، الريفية منها والدينية، بالإضافة إلى المثقفين الثوريين. ومما لا شك فيه أن كل ذلك لا يتم بالاعتماد على جهاز سياسى معد لحاربة اليسار ومكشوف بالتالى أمام كل أشكال التغلغل. كما تبين ذلك بوضوح صارخ لدى بعث جبهة جميع القطاعات البرجوازية المصرية ابتداء من أيار (مايو) ١٩٧١.

أن الحديث عن "التجديد" بعد أن فقدت القيادة العسكرية كل رصيدها لا يعنى شيئاً مهماً - إلا إذا كانت الأهداف الجذرية محددة بالمعنى المشار إليه. فى أية حال تبقى الأطروحة التى تفسر كل شئ وفقاً لصيغ التأخير والنقص فى تطور الاقتصاد المصرى والمجتمع والتقنية خاطئة من الأساس. ولعلها أهم نقطة يجب أن تسترعى انتباهنا. ففى فيتنام حيث يتورط أحدث جهاز عسكرى فى العالم، يجرى الرهان المعاكس. أن باستطاعة بلاد أكثر تأخراً من مصر، من نواح عدة، أن تحافظ على استقلالها وتدعم موقعها وتتقدم على طول الطريق الوطنى والاشتراكى الحقيقى، شريطة أن تكون لديها قوة سياسية وقيادة سياسية فعلية، تملك فلسفة اجتماعية جذرية وعملية حيث تشكل الشجاعة والقوة الخلاقة أهم أسباب النجاح.

وقد فضحت الجماهير فى خريف ١٩٦٧ فضحاً سياسياً لا عناصر القيادة العليا وحدهم، بل فضحت كذلك عبد الحكيم عامر نفسه باعتباره عنصراً رئيسياً فى التآمر ضد التحذير المتسارع للبرنامج السياسى العام ولاندفاع عبد الناصر منذ عام ١٩٦٤ ولا سيما عام ١٩٦٦. كما فضحت زعماء الجهاز وهم فى الواقع حكومة المعارضة الحقيقية، أى الدولة، فى مصر. والحق أن الذين ادِينوا جماهيرياً ذلك الخريف من عام ١٩٦٧ قد كشفوا أخيراً عن مشكلة طبيعة سلطة الدولة : صلاح نصر رئيس المخابرات العامة، وشمس بدران وزير الحربية السابق وعباس رضوان وزير الداخلية السابق والرئيس الفعلى للمخابرات، وزملاؤهم من القادة ذوى النزعة التجريبية. بعبارة منطقية كان من شأن هذه المحاكمة أن تؤدى إلى نتائج منطقية مؤداها التعريف بالطبيعة الحقيقية للسلطة فى مصر منذ حريق القاهرة. ثم كانت وفاة الرئيس ناصر فى ٢٨ أيلول (سبتمبر) ١٩٧٠ وبعد ذلك الانقلاب المضاد فى أيار (مايو) ١٩٧١.

قصارى القول، أن كل شئ فى مصر يتوقف على إيجاد حزب اشتراكى جماهيرى فعلاً، يمتلك لا وسائل العمل الخاصة فقط بل كذلك القدرة على التفكير النقدي لا فى المجال الثقافى والفنى فقط بل فى ميدان العلوم الاجتماعية والنظرية السياسية قبل كل شئ.

وتتبادر إلى الذهن فوراً أمثلة عديدة فى طبيعتها مثل أتانورك. فقد قامت فى تركيا ثورة وطنية عجلت مسيرتها حرب الاستقلال التى دامت أربع سنوات وعبأت أمة بكاملها ذات تقاليد موروثية من آلاف السنين حول شعارات جديدة : الحرية والتحديث والنهضة. وفى غضون أقل من جيل كانت تركيا تنوء من جديد تحت وطأة الرجعية الدينية - التى حوربت ولكن بتساهل وتسامح، ولكنها عملت فعلاً إلى التحصن فى الريف - والبيروقراطية بل فوق ذلك كله، تحت وطأة جهاز الأمن نفسه المعادى عميقاً لكل

تحول اجتماعى آخر. أن التجديد الذى باشر به أتاتورك قد اثر على الميدان الثقافى وكانت له نتائج فى حياة الريف اليومية ولكنه لم يؤد إلى أى هدف اشتراكى لاحق. أن هذه العملية لم يكن بوسعها أن تنمو فى غياب الأدوات الفعلية التى تعبئ الشعب حول الزعيم العسكرى وحول بطل وطنى. ولا شك فى أن هناك فرقاً رئيسياً بالنسبة إلى لحظة تبنى الاشتراكية كما يلاحظ البيان. غير أن المشكلة المركزية لها هويتها :  
وهى كيفية تحويل الثورة "الوطنية" إلى ثورة "اجتماعية" ؟ كيف تبعث الجدلية الاجتماعية على المستوى النظرى والعملى معا ؟

لقد عرفت مجرى الثورة الوطنية فى مصر ارقى درجة عرفها التاريخ الحالى للقارات الثلاث. ويعود ذلك، على العموم، إلى بنيتى البلاد، الاقتصادية والاجتماعية، بل إلى بنيتى الريف هاتين. وقد صير من اجل تحقيق هذه التحويلات إلى استعمال وسيلتين : أولاً - هيئة الضباط، "هذه القوة الوطنية الجذرية المتعددة القطاعات" التى تعود بأصولها إلى البرجوازية الصغيرة والتى تحولت مع فنتها التكنوقراطية الصغيرة إلى طبقة جديدة - بالمعنى الاجتماعى - السياسى والاقتصادى معا. ثم ما لبثت أن نمت أيديولوجية تجريبية سكونية فدعمت التقاليد القديمة حول المركزية الهرمية فى مصر، والتى تحمل اليوم اسم "الاشتراكية" وهى ليست سوى رأسمالية دولة متقدمة ومتحالفة مع القطاع الخاص الذى أعيد إليه الاعتبار منذ أيار (مايو) ١٩٦٤.

أما العامل النقدى - أى "قوى الشعب العامل" التى تم كل ذلك باسمها - فما زالت بعيدة عن سلطة التقرير السياسى بالرغم من دعوة الشعب إلى المشاركة فى المناقشات. والواقع أن مجرى تحويل الحياة الاجتماعية يساعد الآن على انطلاقة حقيقية لا على صعيد "التنمية" فقط بل على صعيد تطبيق الاشتراكية التى ستكون اشتراكية مصرية بالفعل من حيث أسلوبها وشكلها. ومن هنا كانت المقاومة المنسقة التى يبديها جهاز الدولة والتكنوقراطية، أى الطبقة الحاكمة. هكذا، فالخصوصية المصرية - وهى واحدة من ابرز الخصوصيات فى التشكيلات الاجتماعية التى عرفها التاريخ - تساعد، عن طريق تعميقها النقدى، على الوصول إلى رؤية نظرى أى رؤية شاملة وقابلة للتعميم.

وليس يكفى أن ننطلق من التسليم بأن كل نظام عسكرى "لا يمكن إلا" أن يؤدى إلى نظام استسلامى، بل يجب الأخذ بالقياس العيانى للظاهرة المدروسة، بوصفها عملية جارية: هذه هى مهمة النقد بالذات

لقد كان للقطيعة التى حصلت فى حزيران ١٩٦٧ ثم لعملية الإنقاذ التى تمت فى أيار (مايو) ١٩٧١ نفس الهدف الذى اعتقدت أوروبا المتحالفة فى وجهه محمد على لأنها حققتة بمعاهدة لندن (١٨٤٠) كمهد للاحتلال البريطانى عام ١٨٨٢.

غير أن ذلك لا يعدو كونه تبسيطاً ساذجاً. فمنذ ١٨٤٠-١٨٨٢ إلى أيامنا هذه قامت حركة وطنية قوية حول ثورات ١٩١٩-١٩٢٢ وحول السويس، كما تم صعود الحركة الراديكالية تحت تأثير الحركة الشيوعية، كما كانت الصورة التى يمثلها عبد الناصر فى الأذهان - والتى نرى مغزاها بشكل أفضل منذ إصلاحات ١٩٧١. كل ذلك يتم فى عالم يرفع فيه مركزان من مركز القوة الرئيسية الثلاثة رايات الشيوعية فى عالم تيسير الإمبرياليات

فيه نحو الانحطاط بوضوح، ويتجلى تصميم الشرق فيه بشكل باهر، حيث النهضة العربية المتأزمة في القطاع الذى تعيش فيه مصر، لم تبدأ باستجماع طاقتها إلا منذ وقت يسير. أن الصدع هنا عميق وقسرى ومذل. ولن يحدث شئ بموجب الحتمية. فى سبيل تجاوز هذه الأزمة، وهى اخطر أزمة فى تاريخ مصر، لا يجدى إلا تحقيق الربط بين الثورة الوطنية والثورة الاجتماعية، بين تحقيق الهوية القومية والاشتراكية. فى قلب هذه المسيرة التى لم تتوقف منذ سبعين قرناً والتى برزت بشكل صارخ منذ ١٩٥٢، يقع هذان القطبان المرتبطان ارتباطاً لا انفصام له ضمن قالب الخصوصية المصرية : الشعب والجيش الوطنى. وقصارى القول، أن على القيادة السياسية، بواسطة الجماهير الشعبية، أن تضطلع بتوجيه المشروع الوطنى بأسره، ثم أن توجهه، انطلاقاً من ذلك، استراتيجية الجبهة الوطنية والديمقراطية التى يستطيع الجيش ضمنها أن يوجد بين مصيره العيانى وإرادة الشعب المصرى.

---

## هوامش

- ١- نتعرف هنا على ظهور موضوعة كانت قد ظهرت لدى الوهابيين (القرن الثامن عشر- التاسع عشر) وقبل ذلك فى فكر ابن تيمية (٩-١٣٢٣م).
- ٢- العصري (moderniste) انطلاقاً من المعنى (A) لمادة عصرية (moderne) : "تعبير كثر استعماله منذ القرن العاشر، فى مجالات الفلسفية أو الدينية ويكاد يخفى دائماً وراء استعماله معنى مضمراً أما مدحاً (انفتاح وحرية ذهنيين، معرفة بأحدث الوقائع المكتشفة وأحداث الأفكار المصاغة، وغياب الكسل والرتابة) وأما ذماً، الخ...١. لالاند. (A Lalande) ، القاموس التقنى والنقدى للفلسفة، الطبعة الثامنة، باريس، ١٩٦٠، ص ٦٤٠.

# فيتنام : جيش سايفون ومجتمع الجنوب

بقلم جان كلود بومونتي

فى إطار هذه الدراسة يشكل تاريخ جيش سايفون - اوج.ج.ف.ن.<sup>(١)</sup> مثلاً منفصلاً نسبياً. فى نهاية الحرب العالمية الثانية، قوت فرنسا فرصة الاعتراف باستقلال فييتنام. فقد كانت عام ١٩٤٦ على صلة بحكومة فييتنامية ممثلة وموافقة على فكرة المرحلة الانتقالية. ولكن هذه الفرصة لم تنتهز ومن الصعب أن نحكم سلفاً على مدى الاتفاق الذى كان من الممكن أن تدبره العائلات السياسية الفيتنامية المختلفة فيما لو عملت باريس يومذاك على إقامة المباحثات حول تسوية معينة مع الحكومة التى كان يرئسها هوشى منه. لكن الذى لا يرقى إليه أن تلك شك هو أن تلك التسوية كان من شأنها أن تحتفظ وحدة البلاد وتوفر عليها حربين كريهتين.

لكن الأحداث اتبعت آخر. فبعد أن عجزت حكومات الجمهورية الفرنسية الرابعة عن تدارك استقلال فييتنام، ولو بالقوة، عملت إلى فرض التجزئة عليها، اعتماداً على ظروف دولية ملائمة. فانعكف الحكم الوخنى، برئاسة هوشى منه، نحو الشمال، وحل الأمريكيون محل الفرنسيين فى الجنوب وقدموا مساعدة اقتصادية وعسكرية تعاظمت مع الزمن لتيارات أقلية كانت متجمعة فى سايفون. أما مانديس فرانس، الذى كان وقتها رئيساً للمجلس، فقد تكفل بترشيح نفوذيته ديم، الذى اقترحه فوستر دالس، لرئاسة الوزارة فى سايفون. وقبل ذلك، كانوا قد سعوا لخلق دولة فيتنام ولتزويدها، خبجها؟، بجيش، معتمدين فى ذلك على حركات سياسية مختلفة معادية للثوار. كان جيش دولة فيتنام موجوداً أذن عندما وقعت اتفاقيات جنيف (١٩٥٤). وبعد أن تراجع هذا الجيش، بموجب الاتفاقيات، إلى جنوبى الخط ١٧، وجرى تجهيزه وتدريبه من قبل الأمريكيين، صير إلى استخدامه ليقوم بتجربة ليست جديدة : أن يقيم، باعتماده على قوى قليلة التماسك ومنقسمة على نفسها، على كل حال، دولة تحميها القوى الكبرى لاسيما الولايات المتحدة.

لم يكن ج.ج.ف.ن. فى بادئ أمره أذن جيشاً اشترك فى النضال من أجل الاستقلال ضد القوى، أو جيشاً حصل، بالقوة أو عن خريق التسوية، على هذا الاستقلال. بل أن الذى انضرد بالمقاومة ضد المحتل الفرنسى كانت الحركة الوخنية بقيادة عناصرها الأكثر

(١) لأسباب تتعلق بالاصطلاحات سوف نعتمد الأحرف ج.ج.ف.ن. (جيش جمهورية فيت-نام) للإشارة إلى جيش سايفون، سواء كان المعنى بذلك القوى المسلحة لجمهورية فيتنام (الجنوب) بعد ١٩٥٦، أو القوى المسلحة "لدولة فيتنام"، من ١٩٤٩ إلى ١٩٥٦.

أما جيش جمهورية فيتنام الديمقراطية فسوف نشير إليه بالتعبير الخاطئ الذى شاع استعماله، فيتمينه، للفترة التى سبقت اتفاقيات جنيف (١٩٥٤)، وبتعبير القوات الفيتنامية الشمالية (أو قوات ج.ج.ف.ن.د.) بالنسبة للفترة اللاحقة على الاتفاقيات أما قوات الجبهة الوطنية لتحرير فيتنام الجنوبية، التى وضعت قيادتها فى تموز ١٩٦٩ تحت سلطة الحكومة الثورية المؤقتة لجمهورية فيتنام الجنوبية (التي تشكلت فى ٨ حزيران ١٩٦٩) فسوف نشير إليها بالأحرف ق.م.ش.ت. (القوات المسلحة الشعبية لتحرير فيتنام الجنوبية) وهى التى أنشئت عام ١٩٦١ بعد جبهة التحرير الوطنية (ج.ت.و) بعدة أشهر.



دينامية، الشيوعيين ورفاق طريقهم. أن بعض الأخطاء التي ارتكبها<sup>(٧)</sup> هؤلاء لا تكفى للشك في هذا الأمر المعطى، حتى ولو كانت هذه الأخطاء قد ساهمت في تعزيز الردة الرجعية. إذا كانت الولايات المتحدة، بعد فرنسا، قد انطلقت في المغامرة العسكرية في الهند الصينية فلان واشنطن، شأنها شأن باريس، كانت مقتنعة بأن إجراء الانتخابات الحرة في فيتنام من شأنه أن يكرس باريس انتصار هوشية منه لا الإدارة التي تعتمد على ج.ج.ف.ن. أن هذا الإطار يحدد، بالطبع، حدود ومدى تاريخ جيش سايفون.

## الصراع : من الفرنسيين إلى الأميركيين

**الأصول :** بعد فشل الندوة التي عقدت في فونتينبلو بين فرنسا وجمهورية فيتنام الديمقراطية - ندوة لا نرى على كل حال كيف كان من شأنها أن تنتهي إلى تسوية نظراً للترتيبات التي اتخذتها الحكومة الفرنسية<sup>(٨)</sup> - توالى الحوادث في ميدان الصراع، ولم تفلح محاولات التوسط الأخيرة في تدارك وقوع الحرب. كان الاهتمام الرئيسى لباريس هو الاستفادة من الوضع العسكرى الملائم بنظرها - والذي لم تكن تتصور أنه سرعان ما سيتدهور - لى تقييم في فيتنام نظاماً يعبر وجوده عن إرادة التحرر الطيبة لدى فرنسا، ويؤمن لها إشرافها على الهند الصينية<sup>(٩)</sup>.

من بين النخبة الفرنسية الأعداد، والتي كانت أذن تشترك من بعيد أو قريب بتسيير مستعمرة كوشنشين ومحميتى أنام ونونكين، هناك من لم ينضم إلى صفوف المقاومة، لكنه استقبل العروض الباريسية بفتور وتحفظ<sup>(١٠)</sup>. معظمهم أشار إلى الطابع الغامض للمشروع ولم يعطه أى أمل فى النجاح. ثم أن المباحثات التي بدأت عشية ندوة فونتينبلو ساهمت في تخفيف رصيد المشتركين فيها، بنظر الرأى العام الفيتنامى، سواء كان هؤلاء المشتركون فرنسيين أو فيتناميين. وانتهت المباحثات، بعد ذلك بستين، إلى اتفاقيات بين فرنسا والإمبراطور السابق باو-داى تنص على قيام "دولة فيتنام"، لا يكون هذا الأخير عاهلاً بل مجرد رئيس لها<sup>(١١)</sup>.

(٧) كان هذا بشكل خاص وضع "سوفياتات نفى أن" عام ١٩٣١، وهى تجربة أقيمت فى عهد الاستعمار الفرنسى وسببت انفضاض الملاك العقاريين عن الحزب الشيوعى فى الهند الصينية. كما ارتكب خطأ آخر من نفس النوع عام ١٩٥٦ عندما بدأ حزب العمال فى فيتنام الشمالية تطبيق إصلاح زراعى متشدد جداً، ثم اضطر إلى التخلي عنه أمام استياء الفلاحين.

(٨) أنظر "لى شأنه خوى" "الفيتنام تاريخاً وحضارة"، منشورات مينوى، باريس، ١٩٥٥، ص. ٤٧. وانظر كذلك "هنرى ازو" "هوشى منه، الأمل الأخير" فلاماريون، باريس، ١٩٦٨. انتهت ندوة فونتينبلو فى ١٤ أيلول ١٩٤٦ بتوقيع وثيقة توفيقية تكرر قبل كل شئ فشل الندوة بحد ذاتها.

(٩) أنه زمن التصلب العام للسياسة الفرنسية فى مستعمراتها لا سيما فى مدغشقر حيث جرت أحداث دامية، وفى أفريقيا الشمالية.

(١٠) هناك عدة مجموعات سياسية صغيرة لم تلتق مع الحكومة التى يرئسها هوشى منه كما ترددت فى قبول اللعبة الفرنسية. هذه مثلاً حال باو - داي الذى كان منفيًا فى هونغ كونغ، وحال مجموعة كاثوليكية صغيرة يحركها نفوذ دينه ديم. وفى الجنوب كان الوضع أكثر تعقيداً. فقد لاقى المعارضون هناك منذ ١٩٤٥ مدى مستحباً جداً. لكن النخبة ذات التكوين الفرنسى كانت تبدو. فى قسم منها على الأقل. أميل للتعاون مع السلطات الفرنسية، وقد تجلّى ذلك من خلال "جمهورية كوشنشين المستقلة" التى ما لبثت أن انهارت سريعاً، يرافقه ذلك عزم واضح على تفشيل المناقشات بين الحكومتين الفرنسية والفيتنامية.

(١١) كان باو-داى بشكل خاص يشعر بسينات المشاركة فى المغامرة التى يدفعه إليها الفرنسيون بعد ذلك، لاسيما بعد أن استسلم بفعل الضغوطات المالية، لم يكن يبدو عليه فعلاً الإيمان بأن "دولة فيتنام"، التى قبل بأن يكون رئيساً لها، سيكون لها حظ فى البقاء.

ضمن إطار التحويل الجزئي والتدريجي لصلاحيات الدفاع إلى الدولة الجديدة تنص إحدى الاتفاقيات على خلق جيش فيتنامي (اتفاقية باوداي- بينيون بتاريخ ٢١ كانون الأول ١٩٤٩). كان من المقرر إنشاء أربع فرق قبل نهاية العام ١٩٥٩ وفرقتين عام ١٩٥٢، وفرقة إضافية في كل عام ابتداء من ١٩٥٢. فإذا طبقت هذه الخطة أتاحت لباو- داي أن يمتلك عام ١٩٥٥ جيشاً قوامه حوالي ٢٠٠ ألف رجل تقريباً (أي ما يعادل بين ثمانى وتسع فرق بالإضافة إلى الوحدات الإقليمية).

الدور المرسوم : لقد كان لقرار الحكومة الفرنسية، كما كان للظروف الدولية، وزن معين<sup>(٧)</sup>. ولم تكن فرضية استقلال فيتنام مواجهة إلا من منظور غامض جداً، وعلى الأخص، بعيد نوعاً ما. وإذا كانت كلمة "فيتنامية" Vietnamisation لم تكن قد وردت في ذهن أحد - إذ سرفع هذا شعار، في الواقع، بعد عشرين عاماً - فإن التجربة التي كانت قد بدأت في ذلك الوقت لم يكن من شأنها إلا أن تؤدي إلى هذا الطريق. والواقع أن الفرنسيين كانوا يقصدون من وراء ذلك أن يجدوا في فيتنام أداة إضافية، لا أداة واحدة فقط، لقمع الحركة الوطنية. ولكن بمجرد ما اشتد عود تلك الحركة، وجبت السلطات الفرنسية نفسها مضطرة لإلقاء عنصر توازن على الصعيد السياسي - خاصة من أجل تهدئة الرأي العام العالي ومن أجل الحصول على مساعدة واشنطن - والتشديد على الدور الذي يلعبه محاسبيها الفيتناميون في الصراع .

والحق أن الوضع تطور بسرعة. فقد وفر قيام الجمهورية الشعبية في الصين للجمهورية الديمقراطية اهتماماً دولياً ودعمًا مادياً اتاح لها إعلان التعبئة العامة في خريف ١٩٥٠. ثم أن الأمريكيين رأوا على ضوء الحرب الكورية أن التدخل الفرنسي في فيتنام مفيد وملائم. فوافقوا على تقديم الأسلحة - وأبحرت أولى الشحنات في ٢٠ حزيران ١٩٥٠ - بعد أن كانوا قد اعترفوا لبعض أشهر خلت بدولة فيتنام الجديدة. وستعلب المساعدة الأمريكية دوراً متعاظماً في الجهد الحربي الفرنسي، مما اتاح تخفيف العبء عن الحكومات ضعيفة تصطدم أطماعها في الهند الصينية برأى عام منقسم على نفسه. وقد عملت باريس، من أجل إقناع واشنطن بصواب الحرب التي تخاض، إلى البرهان عن عزمها الصادق في منح الاستقلال للدولة الفيتنامية وعن رغبتها في تزويد هذه الدولة بجيش مستقل.

ثم أخذ الفرنسيون يعلنون بانتظام أن الوضع العسكري قد تعدل لصالحهم وأن بعض الجنود، بالتالي، يمكن أن يعودوا قريباً إلى الوطن<sup>(٨)</sup>. والواقع أن الفيتناميين كانوا يهيأون، رسمياً، للحلول تدريجياً مكان القوى المغادرة<sup>(٩)</sup>.

(٧) كتب لي تانه خوا يقول "أن الظروف الدولية تبدو ملائمة. فتتاقم الخلاف الروسي الأمريكي يلعب دوره ضد الجمهورية الديمقراطية. وفي الصين يشن شانغ كاي شك حملة واسعة لتصفية القواعد الحمراء في شانغ تونغ، وفي اندونيسيا أدى التدخل الأمريكي لجانب جمهورية جوكجاكرتا إلى وقف إطلاق النار وتشكيل لجنة للمساعدة الحميدة أدت إلى اتفاقيات رنفيل. أن مصلحة الولايات المتحدة تجاه فيتنام تتجلى من خلال انتقال المبعوث وليم أولبراخت إلى هونغ كونغ والذي ستقدمه الولايات المتحدة لكل حكومة فيتنامية غير شيوعية"، المرجع المذكور، ص ٤٧٣ و ٤٧٤.

(٨) أصبح من المعلوم أن هذا التفاؤل لم يكن مبنيًا على أساس جدي. عام ١٩٥٩ كان الجنرال لا تری دی تاسينبي - القائد الأعلى للقوات المسلحة في الهند الصينية، قد توصل في فترة من الفترات إلى تدارك الوضع في الشمال. لكنه لم يمتلك بعد ذلك أبدا الوسائل التي تمكنه من تهدئة الوضع الذي لم يلبث، بعد رحيل دي تاسينبي، أن أخذ يتدهور بالنسبة للفرنسيين. وقبل خطأ بين - بين فور بفترة طويلة كانت قوات جمهورية فيتنام الديمقراطية قد أخذت زمام المبادرة. وأخيراً، خلال الحصار وبعده. كانت تقارير هيئة

فى نهاية عام ١٩٨٦، وعلى اثر النتائج التى تولدت فى الولايات المتحدة بعد الهجوم العام الذى شنته الجبهة الوطنية لتحرير فيتنام الجنوبية وخاصة فى ربيع ١٩٦٩، بعد تولى الرئيس نيكسون صلاحياته، قررت واشنطن أن تحيل على حلفائها الفيتناميين الجنوبيين قسماً أعظم من المسؤوليات. والأولية التى اتبعت فى ذلك الحين هى من طبيعة تلك التى أطلقت عام ١٩٥٠. لكن الوسائل مختلفة، لأن جيش سايفون أصبح الآن موجوداً وإطاره القانونى مرسوماً وسلطاته محددة. من الناحية النظرية على الأقل. ولكن المقصود من كلا الحالتين هو أن يصقل لدولة مشكوك فى شرعيتها<sup>(١٠)</sup> أداة صالحة للدفاع عنها. كذلك المقصود فى الحالتين أن يصار تدريجياً إلى الحلول محل عناصر من حملة أجنبية عن طريق استعمال حجج متماهية - "حماية حرية الشعب الفيتنامى ضد الموقف العدوانى لحركة شيوعية مدعومة من الخارج". ولعل هذا الهدف المعلن هو الذىبقى السمة الأكثر استمراراً خلال السنوات العشرين من تاريخ ج.ف.ن. فهو يشكل، فعلاً، القاسم المشترك بين الأنظمة الثلاثة التى تعاقبت على السلطة فى سايفون منذ عام ١٩٤٩: نظام باو-داى (١٩٤٩-٥٦). نظام نفو دينه ديم (١٩٥٦-٦٢) ثم بعد فترة من الاضطراب (٦٢-٦٧) نظام نفوين فان ثيو (١٩٦٧-....). هذه الأنظمة الثلاثة تشترك فيما بينها بكونها قد اعتمدت على مساعدة أجنبية قوية كان مبررها دائماً الحيلولة لا فقط دون وصول الحركة الوطنية إلى الحكم بل منعها كذلك من المساهمة فى الحياة السياسية، وكل ذلك بحجة أنها مدعومة من الشيوعيين.

لقد كان ج.ف.ن. معداً أذن منذ بداية لى يلعب دوراً فى تمكين دولة مركزية ومستقلة من الوقوف على قدميها. ولكن المقصود كان مركزية معينة واستقلالاً معيناً لأن حدودهما كانت محددة بالطابع الوطنى للحركة التى كانت هذه الدولة مدعوة لقتالها، وإذا حاولنا أن نعثر على سابقة تاريخية لهذا الحدث، يمكننا أن نقارن بين ما جرى حين أقدم أحد أمراء هوىي، نفوين أنه، على غزو فيتنام، ثم لما استولى على السلطة (١٩٠٢) نصيب نفسه إمبراطوراً (تحت اسم جيا - لونغ) وهكذا أسس حكم سلالة نفوين التى كان باو-داى آخر ممثل لها على العرش. وحتى ينجح الأمير فى هذا المشروع لجأ فعلاً إلى الاستعانة بمرتزقة فرنسيين جمعهم له أحد رجال الدين، ويدعى المونسنيور بينيو دى بيهين. وقد

الأركان قد أصبحت تنذر بالخطر إلى حد أن يبهر مندبيى فرانس الذى انتخب رئيساً للمجلس، عزم بسبب ذلك على الإطلاق "رهانه" على ٢٠ تموز، موعداً نهائياً للوصول إلى توقيع اتفاقية جنيف.

<sup>(١)</sup> يروى شلزنغر "فى البدء لم تهتم الولايات المتحدة بالحرب فى الهند الصينية إلا قليلاً. لكن سيطرة الشيوعيين على الصين القارية عام ١٩٤٩ وغزو كوريا الجنوبية من قبل الكوريين الشماليين عام ١٩٥٠ آثار قلقاً جديداً تجاه توسع الشيوعيين فى آسيا. من هذا المنظار كان الفرنسيون يحتلون الجبهة ضد الشيوعية الآسيوية. وقد أدانت مديرية الدولة هوشي منه بوصفه "عميلاً للشيوعية العالمية" وأعلنت أن دور فرنسا فى الهند الصينية يشكل جزءاً لا يتجزأ من مقاومة أمم العالم الحر لمحاولات الشيوعيين فى التوسع فى التوسع والتخريب". وبعد أن واست الحكومة الفرنسية الضمير الأمريكى المعادى للاستعمار، بتقديمها بعض التنازلات الرمزية للنظام العميل الذى يرئسه الإمبراطور باو-داى، أعربت حكومة الرئيس ترومان عن استعدادها لتزويد فرنسا بمساعدة عسكرية واقتصادية ما لبثت أن تعاضمت كذلك فى عهد ايزنهاور. وفقاً للأرقام الفرنسية، دفعت الولايات المتحدة عام ١٩٥٤، ٤٩٠ مليار فرنك قديم للحرب فى الهند الصينية، أى ٧٨,٢٥ بالمئة، بينما دفعت فرنسا ١٢٦ ملياراً أى ٢١,٧٥ بالمئة. من كتاب "ميراث مرير: الفيتنام" دونويل، ١٩٦٦، ص ١٨ و١٩.

<sup>(١٠)</sup> أنظر بهذا الشأن تعليق فيليب ديفيلبي "حول شرعية الحكم فى فيتنام"، لوموند ٣ آب ١٩٨٦.

مكنته هذه المساعدة من إرساء دعائم سلطته المحافظة، بعد أن قمع ثورة شعبية، كانت لا تزال في بدايتها، اندلعت في نهاية القرن الثامن.

لكن المقارنة تتوقف عند هذا الحد. فرغم أن الأباطرة نغوين كانوا مشدودين نحو الماضي، كانوا يبدون اهتماماً شديداً باستقلال بلدهم، وأحياناً بشكل يفتقد كلياً للمهارة. كانوا يشعرون بشكل خاص أن دور الصين كمصدر للخطر يتضاءل شيئاً فشيئاً، في حين أن دور الغرب كمصدر لهذا الخطر يتصاعد كل يوم. أن التجربة التي بدأت عام ١٩٤٩ ولا زالت مستمرة حتى عام ١٩٧١، هي إذن تجربة لا سابق لها. والمحاولات التي يبذلها الدعاة من أجل تصويرها وكأنها انبعاث جديد، لا زالت حتى الآن تستند إلى فراغ<sup>(١١)</sup>. ولعل الجنرال لوكيرك كان يقصد إدانة من هذا النوع عندما كتب، منذ ١٩٤٦، في تقرير قدمه للحكومة الفرنسية، أن "معاداة الشيوعية ستبقى بين أيدينا رافعة بلا نقطة ارتكاز ما دامت المشكلة الوطنية بلا حل"<sup>(١٢)</sup>.

**طراز الجيش.** كيف السبيل إلى تنظيم هذا الجيش؟ هل يكون بمثابة "رأس الحربة"، العنصر الهجومي في معركة خارجية؟ هل ينبغي تزويده ببنية نظامية متشددة أو تنظيمية بصورة مرنة، أكثر تكيفاً مع الحرب المضادة للعصابات. ستكون الأجوبة متوقفة على الوسائل والأشخاص والظروف. لكنها نادراً ما ستكون مرضية إذا حكمنا عليها من خلال الهوة التي ظلت عظيمة بين الإمكانيات التي يمثلها ج.ج.ف.ن. والمهام الملقاة عليه.

منذ أيام باو-داي، ثم نغوينه ديم ونغوين فان ثيو، ظلت مسألة تجميع الأفراد للجيش المسألة الأقل صعوبة. أثناء مباحثات جنيف كان جيش الدولة الفيتنامية بعد ٢٦٠ ألف رجل مقابل ١٧٠ ألفاً لسنتين خلتا. عام ١٩٦٨، وبعد حملة التعبئة العامة على اثر هجوم رأس السنة القمرية الذي شنته جبهة التحرير الوطنية، استطاع ج.ج.ف.ن أن يتخطى في أعداده، بأقل سنتين، حدود الستمئة ألف رجل، إذا حسبنا القوى الشعبية والإقليمية (وأكثر من مليون رجل إذا صدقنا الأرقام الرسمية، لكنها عرضة للشك). في كلا الحالتين كان من الممكن تجميع مزيد من الناس. والواقع أن أصعب المشكلات كانت في العتاد، والتأطير، وخاصة مشكلة المعنويات التي تحرك الجيش الناشئ.

وظل الجيش الفيتنامي يراوح مكانه خلال زهاء عامين. ثم قرر كل من الجنرال دي لاتر وباو-داي أن يوجدا بالتدريج ثمانى فرق يصار إلى تجهيزها وتسليحها بعتاد تقدمه الولايات المتحدة. كان باو-داي قد عين في آذار ١٩٥٢، السيد نغيم فان تری وزيراً للدفاع الوطنى وأوجد قيادة عامة برئاسة الجنرال نغوين فان هنة ابن رئيس المجلس تام. وبدأت المعدات الأمريكية تصل بانتظام. بمعدل ثمانية آلاف طن شهرياً، كما أن تجميع الجنود كان سهلاً، مما عزز الآمال في ذلك التاريخ بأن الوحدات الكبرى العتيدة سوف يمكن تحقيقها.

<sup>(١١)</sup> كانت أكثر المحاولات لفتاً للنظر بهذا الشأن تلك التي قام بها نغو دينه نهو، شقيق نغو دينه ديم ومستشاره، الذي رفع أيديولوجية "شخصانية" أرادها مستوحاة من المسيحية ومتلائمة مع بعض السمات في الأخلاق الفيتنامية التقليدية. والواقع أن المقصود بذلك كان إعطاء هالة للنظام الأولغارشى الذي كانت عزلته عن الشعب تزداد يوماً بعد يوم.

<sup>(١٢)</sup> ذكرها برنارد فال في "الهند الصينية ١٩٤٦-١٩٦٢" يوميات حرب ثورية، لافون، باريس، ١٩٦٢، ص ٧.

ولكن ما لبثت أن طرحت مشكلة خطيرة حول التأطير. فلم يكن هناك كادرات كافية، كما أن إعداد العناصر المتوفرة كان يتطلب وقتاً<sup>(١٣)</sup>. وفي نهاية ١٩٦٩ كان ج.ج.ف.ن. يضم حوالى ثلاثين ضابطاً جنرالاً فى الخدمة بينما كان يحتاج إلى ٨٢.

وكان الفيتناميون يتذمرون من نقص الاستقلالية لدى جيشهم. كما كان الفرنسيون ينتقدون موقف الضباط الفيتناميين - "الوجهاء" - وكانوا يعتبرون أن التأخير فى تسليم المعدات الأمريكية سوف يكون من شأنه تأخير أعداد وتسليح بعض الوحدات. هذه الملاحظات سنسمعها بعد خمسة عشر عاماً، عندما لم يكن الضابط الأمريكيون بعيدين عن الرأى الذى قاله بعض المعلقين عن نواقص ج.ج.ف.ن.<sup>(١٤)</sup> وعندما أدان الجنرالات الفيتناميون بشكل عام الطريقة التى خاض بها الأمريكيون الحرب خلال أربع سنوات (١٩٦٥-٦٨).

أن هذه المسألة الأخيرة تقع فى صلب الخلاف. يذكر فيليب ديفيلبي : "فى مستهل ١٩٥٢ كانت خطة السيد ترى - وهو أحد أنصار الأعداد والتأطير الفرنسيين - كما لزم الأمر، لجيش نظامى حقيقى مزود بالسلاح مماثل لسلاح الفيتمنه - قد تراجعت وأخلت مكانها لخطة الجنرال منه الذى كان يقترح الإعداد السريع - مع تأطير الفيتناميين فقط - لكتائب خفيفة يناط بها أمر تهدئة الأوضاع، على أن تكلف بعمليات المجابهة والمعارك الحملات العسكرية وحدها. وهكذا صير إلى إنشاء أكثر من خمسين كتيبة خفيفة عام ١٩٥٢. لكن هذا الاختيار أدى إلى استقالة نغبيم فان ترى فى شباط<sup>(١٥)</sup> ١٩٥٢"

كذلك كان من المفترض أن تؤدى هذا الاختيار إلى تمكين الجيش من التكيف على نحو أفضل مع الحرب المضادة للثورة. لكنه فى الواقع لم يكن له نتائج عملية. فمن جهة لم يكن إلا مشروعاً أولياً لتجربة جاءت متأخرة. ومن جهة أخرى كان توقيع اتفاقيات جنيف سيؤدى إلى وقف إطلاق النار والتجمع فى منطقة الجنوب ثم إلى جلاء الحملة العسكرية الفرنسية والمستشارين الفرنسيين المكلفين بإعداد وتدريب الجيش الناشئ، فى وقت اقرب مما كان متوقعاً. أما الولايات المتحدة التى كانت قد تعهدت هذا الجيش منذ الوقت، فقد أخذت على عاتقها أعداده. وتطبيقاً لبنود الهدنة خفضت موجودات الجيش إلى ١٥٠ ألف رجلاً.

وبعد أن سويت الخلافات بين حكومة سايفون والجيش وقمعت الطوائف السياسية الدينية<sup>(١٦)</sup>، أعربت الولايات المتحدة عن رغبتها فى إنشاء جيش ثقيل مهيأ "لصد" اقتحام

(١٣) فى "نهاية حرب، الهند الصينية ١٩٥٤"، لوسوى، باريس، ١٦٠، ص ٣٧ بالاشتراك مع جان لاکوتور.

(١٤) أنظر بشكل خاص مقال مرتون دى بيرى "أسودهم وأرانبنا" فى نيوزويك، ٩ تشرين الأول ١٩٦٧ حيث يستند الكاتب إلى آراء بعض الضباط الأمريكيين ليستنتج أنه إذا لم تتخذ إصلاحات صارمة فى وقت سريع فإن الجنود الأمريكيين يصبحون مضطرين إلى البقاء فى فيتنام "لوقت أطول بكثير مما يجرؤ البعض على تصوره". أما برنارد قال فيروى من جهته كيف أن المستشارين الأمريكيين منذ ١٩٦٢ كانوا يمارسون "دبلوماسية الهليكوبتر": أن الضباط الأمريكيين الذين احتفظوا بالمسؤولية التكتيكية لاستعمال وحدات الهليكوبتر عملوا جعل الأجهزة قابلة للعمل أو غير قابلة، حسبما كانوا يوافقون أو لا يوافقون على العمليات المعدة من قبل القيادة الفيتنامية. وسوف تبقى هذه الوسيلة قيد الاستعمال خلال كل فترة العدوان". "الفيتنامان" بايو باريس، ١٩٦٥، ص ٣٣١.

(١٥) المرجع المذكور، ص ٣٧.

(١٦) نجد تحليلاً للازميتين اللتين حدثتا عام ١٩٥٥-٥٦ عند فيليب ديفيلبي وجان لاکوتور فى "فيتنام، من الحرب الفرنسية إلى الحرب الأمريكية" لوسوى، باريس، ١٩٦٩ لاسيما الفصل ٢٥ بقلم فيليب ديفيلبي.

كثيف تقوم به فرق فيتنامية شمالية عبر الخط السابع عشر، أكثر من كونه مهيناً لمجابهة انتفاضة قد تنمو في الجنوب، خاصة بعد ١٩٥٩<sup>(١٧)</sup>. في عامي ١٩٥٥-٥٦ احتج عدة ضباط فيتناميين على هذا التوجه. بل أنهم عمدوا، في ذلك الوقت، إلى تقديم خطة للأمريكيين تشدد على أهمية المهام السياسية للجيش وإعداد الوحدات الإقليمية وكذلك الميليشيا الشعبية. لكن الأمريكيين الذين ما كانوا يكونون أى تقدير لزملائهم الفيتناميين، كانوا فضلاً عن ذلك يجهلون دروس الحرب الأولى في الهند الصينية وسيظلون يجهلون لها وقت طويل. في ذلك الوقت كانوا ما يزالون متأثرين "بالكابوس الكورى"، ويتوقعون هجوماً نظامياً عبر الخط ١٧ أكثر من توقعهم لقيام انتفاضة مسلحة. ثم أن جهلهم بالمسرح السياسى لفيتنام الجنوبية كان يجعلهم يمشون في حكمهم. وأذن، فالأفكار التى تقدم بها الفيتناميون الجنوبيون عام ١٩٥٥ لن تستعاد إلا عام ١٩٦٨، عندما كشف الهجوم الممعم الذى شنته جبهة التحرير الوطنية عدم أهلية التصورات التى كانت لدى الجيش الأمريكى.

عام ١٩٦٢ كان برنار فال يحكم على ج.ج.ف.ن. بأنه "جيش متحرك فوق العادة Sumotorisee يحاول البعض جاهدين أن يجعلوه ينسى كل ما تعلمه خلال ثمانى سنوات من الحرب في الهند الصينية". ثم يوضح: "الواقع أن المعدات الأمريكية الفائقة التحديث والتأطير بواسطة تقنيين أمريكيين خلقا مشكلة جديدة ذات طابع نفسانى : فالمراكز المتقدمة لم تعد بحاجة لأن "تكلف نفسها أكثر من وسعها" وان تعيد كل صباح فتح الطريق لأن الطائرة اعفتها من مشقات إقامة العلاقات. والواقع أن المركز الواحد أصبح معزولاً أكثر فاكتر عن السكان المحيطين به، بينما ترك هؤلاء كلياً لتأثير المفوضين السياسيين للخصوم"<sup>(١٨)</sup>.

في كانون الأول ١٩٦٠ ألف الثوار الجبهة الوطنية لتحرير فيتنام الجنوبية، وقد أعلن هذا القرار بعد بضعة أسابيع من فشل الانقلاب العسكرى الأول ضد الرئيس ديم. بعد عدة أشهر أعلنت جبهة التحرير الوطنية عن إيجاد القوى المسلحة الشعبية لتحرير فيتنام الجنوبية (ق.م.ش.ت). وتنظمت الانتفاضة المسلحة على الصعيد الوطنى واتخذت أبعاد مزعجة بالنسبة لسايغوت ثم ما لبثت تحقق التقدم تلو التقدم فى الأرياف، مستغلة بشكل خاص الانقسامات الداخلية فى النظام لاسيما الأزمة التى انفجرت فى أيار ١٩٦٢ بين السلطة المركزية ورجال الدين البوذيين وعندما أدت هذه الأزمة إلى قلب نظام الزمرة العسكرية فى أول تشرين الأول ١٩٦٢، لم يكن ج.ج.ف.ن. جاهزاً لمجابهة الانتفاضة المسلحة رغم الدعم القوى الذى قدمه له ستة عشر ألفاً من الجنود الأمريكيين الذين كانوا يحاربون إلى جانبه منذ أواخر عام ١٩٦٢. وسوف يكون هذا العجز اقل قدرة على المواجهة، بعد سنة من الاضطرابات السياسية (١٩٦٤)، عندما استولت الجبهة على القسم الأكبر من الأرياف والمجاور الرئيسية للطرق وربما بعض القطاعات فى المدن. بينما كانت حالات الفرار من الجندية تتكاثر فى صفوف ج.ج.ف.ن.

أنظر كذلك جورج شافار " الهند الصينية، عشر سنوات من الاستقلال"، كالمان ليفى، باريس، ١٩٦٤، بشكل خاص الفصل الذى يحمل عنوان "هزيمة الطوائف".

<sup>(١٧)</sup> بالنسبة للثوار الفيتناميين الجنوبيين بظل عام الانتفاضة المعممة. لكن الواقع أن نشاطاتهم لم تنقطع منذ قيام نظام نغوينه ديم.

<sup>(١٨)</sup> فى "الهند الصينية ١٩٤٦-١٩٦٢ يوميات حرب ثورية" المرجع المذكور، ص ٣٥٥ و٣٥٦.

أن "تقرير ماكنمارا" الذى نشرت نيويورك تايمز وغيرها من الصحف جزءاً منه، قدلقى بعض الضوء على تلك الفترة. فقد قررت واشنطن بالفعل منذ ١٩٦٤ أن تبدأ "تصعيد" الصراع خاصة بالنسبة لقصف فيتنام الشمالية. ولكن لأسباب انتخابية بشكل خاص لم تبدأ الغارات على الشمال إلا فى شباط ١٩٦٥ ولم تنزل أول وحدة عسكرية أمريكية مقاتلة فى فيتنام الجنوبية إلا بعد شهر من ذلك. لكن البيت الأبيض كان يعرف، رغم التقارير المتفائلة التى كانت ترسلها بعثته العسكرية فى سايفون، كيف يضبط نفسه إزاء تدهور الوضع العسكرى فى الجنوب. فى منتصف أيلول ١٩٦٢ ابرق كابوت لودج الذى كان وقتها سفيراً فى سايفون، إلى الرئيس كندى، قبل وقت يسير من سقوط ديم، يقول "أننى أشك فى أن تكون مجموعة من الإجراءات على صعيد العلاقات العامة كافية لمواجهة وضع يبدو فى نظرى على جانب كبير من الخطورة، لاسيما بعد أن سمعت رأى الجنرال بيغ مينه (دونغ فان مينه) فقد اسرلى بالأمس، بصورة خاصة جداً، أن الفيتكونغ يعززون قواتهم بشكل منتظم تماماً، وأنهم استمالوا إلى جانبهم قسماً من السكان أعظم مما استمالته الحكومة إلى جانبها. وأن الاعتقالات مستمرة والسجون تغطى بالمعتقلين. وأن أعداداً متزايدة من الطلاب تنضم إلى الفيتكونغ. وأن هناك الكثير من الرشوة والتآمر بشأن إدارة المساعدة التى نقدمها. وأن "قلب الجيش ليس مع الحرب". ويضيف السفير الأمريكى: "كل هذا الذى قاله الجنرال الأول فى الجيش يجد الآن صداه لدى أمين سر الدفاع، السيد ثوان، الذى يريد مغادرة البلاد".

أن الزيارتين اللتين قام بهما ماكنمار لفيتنام فى نهاية عام ١٩٦٢، قبل موت الرئيس كندى وبعده، جعلتاها يستنتج نفس الاستنتاجات. منذ ذلك الحين بدأت فكرة تدخل الولايات المتحدة فى الصراع تدخلاً مباشراً وكثيفاً تشق طريقها. وغداة سقوط نغو دينه ديم، بحث المسؤولون الأمريكيون - لاسيما ماكنمارا لدى مروره بسايفون، وكابوت لودج - مع زعماء الطغمة العسكرية احتمال قصف فيتنام الشمالية. وإذا صدقنا ما كان يقوله محدوئهم فى ذلك الوقت - لاسيما الجنرالات دونغ فان مينه، الذى كان وقتها زعيم الطغمة، وتران فان دون، أحد أعضائها البارزين، ونغوين فان فى، رئيس القيادة العامة المساعدة - فإن هذا الاقتراح لاقى ترحيباً متحفظاً. وكان رد فعل المدنيين مشابهاً للأول<sup>(١٩)</sup> فقد رأوا فى الاقتراح ضرراً كبيراً: إذا قصف الشمال لا يعود ثمة ما يثنى عنه إرسال جيوش إلى الجنوب يدعم بواسطتها الثوار. هذا ما أجاب به كل من نغوين نجوك ثو وفام فان دونغ اللذين كانا يشغلان وقتها منصبى رئيس الوزراء ووزير الشؤون الخارجية، رداً على كابوت لودج. والواقع الأشخاص الذين قلبوا نغو دينه ديم عمدوا بلا تردد إلى رسم معالم طريق معينة. فقد عمدوا، وعياً منهم بنفرت ج.ج.ف.ن والنظام، ووعياً منهم بمخاطر توسيع الصراع، إلى الاتصال بحذر شديد بجهة التحرير الوطنية. أما ما كانوا ينتظرونه من الأمريكيين فهو قبل كل شئ المعدات والاعتمادات من أجل تدعيم مد جيشهم فى تلك الأثناء، حتى لا يجدوا أنفسهم بلا ضمانات فى حال بدء المحادثات.

هذا الموقف المعقول لم يتبع من قبل جميع الجنرالات، لاسيما الشبان منهم، الذين تبعوا الجنرال نغوين خان فى محاولته الناجحة لقلب الجنرال مينه وفريقه فى ٢٠ كانون الثانى ١٩٦٤. وكان الجنرال نغوين خان متشجعاً بفضل موقف الأمريكيين الذين كان

(١٩) أنظر لوموند ١٠ كانون الأول ١٩٦٩.

حذرهم يشتد أكثر فأكثر تجاه الجنرال مينه. لقد فهمت واشنطن موقف الاحتراس والتمهل الذى وقفه خلفاء ديبم على أنه موقف حائر، ثم ما لبثت أن حكمت عليه بسرعة انه موقف خطر. أما الحلول التى تقدمت بها هيئة أركان فى سايفون - التجهيز السريع لـ ج.ح.ف.ن. بمعدات حديثة وإعداد قوى إقليمية أكثر تكيفا مع الحرب المضادة للشوار - فلم تكن تسترعى انتباه الحكومة الأمريكية على الإطلاق. عندما يقرأ المرء تقرير باكنمارا، أو ما نشر منه على الأقل، يتولد لديه انطباع بان هذه المشكلة كانت ثانوية نظراً لغيابها عن الحسابات التى كانت تحسبها واشنطن فى ذلك الوقت. لقد كان النقاش يدور حول الاختيار بين أمرين : هل يجب ممارسة الضغط العسكرى مباشرة على فيتنام الشمالية حتى تقبل بالصلح، أم يصار إلى الانسحاب باحتشام مما يمكن أن يتحول إلى "ورطة"؟ كما نعلم، تمكن أنصار الحل الأول من تأمين الغلبة لوجهة نظرهم. كانت تقارير البنتاغون تشير بشكل واضح إلى أن عمليات قصف الشمال تهدف إلى إخضاع هانوى، ولما لم يؤد هذا العمل إلى النتيجة المرجوة أصدر الرئيس جونسون أوامره بإرسال الوحدات الأمريكية المقاتلة لى تنزل فى الجنوب مجابهة الوضع الذى أصبح حرجاً أكثر فأكثر.

عدا عن أن هذا القرار المزدوج يعبر عن مخاوف واشنطن وارتياها تجاه الصعوبات التى يلقاها نظام سايفون فى مجابهته للانتفاضة المسلحة، فإنه أدى نتيجة أخرى : فقد تم توزيع المهام بين الحملة العسكرية الأمريكية التى تشكلت وبين ج.ح.ف.ن. على نحو ما أراده الجنرال نغوين فان منه. قبل اثنى عشر عاماً. يقول الجنرال نغوين فان ثيو بعد انتخابه رئيساً بأسبوع (٣ أيلول ١٩٦٧) "اعتقد انه من الأفضل أن ينصرف الأمريكيون إلى القتال وأن ينحصر عمل الفيتناميين الجنوبيين فى مهمة تهدئة الأوضاع"<sup>(٢٠)</sup>.

والواقع، كما قال الجنرال نغوين هوكو قبل ذلك بعام، حين كان وزيراً للدفاع، أن توزيع العمل هذا كان موجوداً بالفعل، مما يعنى القبول ضمناً بتحميل الجيش الأمريكى للمسؤولية الجوهرية فى الحرب.

أن القرار المذكور لم يكن يتضمن بالفعل، خاصة فى الزمنية السائدة فى تلك الفترة، أن يبقى ج.ح.ف.ن. العنصر الأهم - الضمانة الهجومية التى تخوض الحرب ضد الثوار والتى يجب، بوصفها كذلك، أن تطور معدة أفضل إعداد ومجهزة أفضل تجهيز. أنه يشير فقط إلى نقاط الضعف فى ج.ح.ف.ن. - الذى لم يكن الأمريكيون يهتمون مطلقاً، فى ذلك الوقت، بتزويده بالمعدات الحديثة، فى حين أن أفضل ما تملكه هانوى كان يرسل بالدرجة الأولى لأنصار جبهة التحرير الوطنية - وإلى انعدام الروح القتالية فيه، مما يجرى، فى نظر القيادة الأمريكية، قرارها بعدم الاعتماد الأعلى وحداتها المسلحة الخاصة.

أن الأمريكيين، شأنهم شأن الفرنسيين قبلهم، لم يعتقدوا أبداً أن ج.ح.ف.ن. بوسعه أن يخمد وحده الانتفاضة فى الجنوب ابتداء من عام ١٩٥٧، أو أن يقاتل ضد الفيتمنة قبل عام ١٩٥٤. وسواء فى ١٩٥٢ أو فى ١٩٦٨، فإن القيادات العامة الفرنسية، ثم الأمريكية، لم تقرر توسيع صلاحيات محاسبيها الفيتناميين إلا باعتباره شراً لا بد منه نظراً لعجزهم

(٢٠) أنظر لوموند ١٢ أيلول ١٩٦٧. فى أيلول ١٩٦٨ قال الجنرال نغوين فان فى : الذى كان يومئذ وزيراً للدفاع فى حكومة سايفون، لكاتب هذا المقال أن الجنرال وستمورلاند القائد الأعلى للقوات الأمريكية فى فيتنام (١٩٦٥ - ٦٨) يعتبر أن تهدئة الأوضاع هى عبارة عن "القريب الفقير" للحرب. مما يشير إلى أى حد كان يعتبر دور ج.ح.ف.ن. دوراً ثانوياً فى المعركة. ولم يعد الأمريكيون إلى تزويد محاسبيهم الفيتناميين بالعتاد الحديث إلا بعد الهجوم المعمم الذى شنته ج.ت.و. عام ١٩٦٨.



الخاص عن مواجهة الوضع بالوسائل التي وضعتها الحكومات المتتالية بمتناولهم. ان "فتنة" الحرب التي جاءت متأخرة جداً خلال الحرب الأولى في الهند الصينية، بقيت رهانا بفسره - ولا يبرره على كل حال - الضعف (المؤقت؟) للخصم (أو حساب يتوقع هذا الضعف). لكنها، إذ تتبنى التعنيف الشهير الذي وجهه الجنرال دي لاتر دو تاسيني إلى الشبيبة الفيتنامية، تحيد عن الوجه الأساسي من المشكلة الذي هو وجه سياسي .

البنى الاجتماعية إذا كان الضباط الفرنسيون يصفون ج.ج.ف.ن بأنه جيش يرنسه "وجهاء"، فان قيمة هذه العبارة هي في إشارتها إلى غياب العنصر الثوري. لكن نقلها يظل مع ذلك غامضاً. فالحق ان هيئة الضباط في ج.ج.ف.ن. قد شهدت خلال عشرين عاماً تغييرات عدة بعضها على جانب من الأهمية.

في البدء عهد بعملية إنشاء جيش دولة فيتنام إلى مجموعة صغيرة من الضباط القدامى الفيتناميين الأصل في الجيش الفرنسي، وإلى عدد من ضباط لصف الذين رفعوا إلى رتبة أعلى بعد ان مرو بدورات تدريبية إضافية. في مجال التدريب لعب الفرنسيون دوراً حاسماً حتى في الأوقات التي كانت فيها المدارس العسكرية الفيتنامية الجنوبية تفتح أبوابها. بعد ١٩٥٤، أخذ هؤلاء الضباط الذين اعدوا في جيشهم بالذات، يتلقون في بعض الأحيان أعداداً إضافية في مدراس حربية أمريكية أو على يد مدربين أمريكيين مفسولين إلى فيتنام الجنوبية. لكن أعدادهم العسكري بقي مع ذلك إعداداً كلاسيكياً. وبقيت عملية التأطير ناقصة، حتى في حال تخفيض الموجودات عام ١٩٥٥ بمقدار الخمسين، تطبيقاً للأحكام الموقعة في جنيف. أما الضباط الذين كانوا يمتلكون تجربة ميدانية بالإضافة إلى الإعداد النظري والعمل فقد كانوا يشكلون نواة محصورة أكثر فأكثر.

ان الخلافات التي حصلت بين حكومة نفو دينه ديم وهيئة أركان الجيش التي بقيت لفترة موالية لباو - داي، قد أطاحت برأس القيادة. بعض الضباط المنشقين عن الجيش الفرنسي اضطروا إلى نفى أنفسهم، كما فعل آخرون من رفاقهم<sup>(٢١)</sup>. بعد ذلك بوقت قصير، أدى اندماج بعض العناصر من الطوائف السياسية - الدينية في دلتا الميكونغ إلى ازدياد حدة انعدام التجانس بين هيئة الضباط التي كانت قد خضعت في هذه الأثناء للسلطة المدنية. وأخيراً، وبشكل خاص، فقط اضطرت الحكم بفعل اضطرابه إلى تأمين الرقابة على الجيش إلى اتباع سياسة ترفقيات لا تتلاءم من الكفاءات إلا قليلاً وإلى فصل ج.ج.ف.ن عن القوى شبه العسكرية بل وحتى عن بعض الوحدات. هذه كانت بشكل خاص حالة الحرس الرئاسي الذي كان بقيادة الجنرال تونغ وعلى ارتباط مباشر بنفو دينه ديم. وحتى يتسنى للنظام الإشراف على الجيش وعلى القوى شبه العسكرية وحركات الشبيبة، كان يعتمد على تنظيمه الخاص شبه السري، ويدعى كان لاو نهان في، الحزب "الشخصاني" التابع لنفو دينه نهو والذي كانت له فروع في جميع الخدمات المدنية والعسكرية. ومن المهم أن نشير إلى أن هذا التنظيم كان من نفس الطراز الذي حاول نفوين فان ثيو إنشاءه، خاصة بعد تموز ١٩٦٩، من أجل تثبيت سلطته وشل نفوذ القادة القدماء الذي كان مازال

(٢١) في ١١ وتموز ١٩٥١ خاطب الجنرال دي لاتر تلامذة ثانوية شاس - لوبا في سايفون بقوله "كونوا رجالاً"، إذا كنتم شيوعيين فاذهبوا وانضموا إلى "الفيتنة" فهناك يوجد رجال يقاتلون جيداً من أجل قضية سيئة".

(٢٢) تاناكا (أكيرا) : "دراسات حول التاريخ السياسي لتغير نظام ميكي" طوكيو ١٩٦٥ (الطبعة الثانية) ص ١٢١ - ١٢٢.

ملحوظاً داخل الجيش، من أمثال الجنرال دونغ فان مينه، الذين كانوا في ذلك الوقت محبذين لتسوية النزاع عن طريق المفاوضات.

لقد كان للترقيات السياسية آثارها على التكوين الاجتماعي لهيئة الضباط. من حيث الجوهر ظل الضباط يأتون من البرجوازية الكبيرة والمتوسطة، لكن الكاثوليك، لا سيما أولئك الذين جاءوا من الشمال عام ١٩٥٥، ما لبثوا أن احتلوا رويداً رويداً مركزاً مرموقاً<sup>(٣٣)</sup>. ورغم أنه ليس هناك أية إحصاءات تؤكد ما نقول، فإن من المرجح أن احتقار العائلات الغنية لهيئة السلاح، والقرف المتعاضم إزاء الحرب وغياب الترفي عن طريق الصف، كان لها جميعاً أن تسهل تكوين الضباط الآتين من البرجوازية الصغيرة الفيتنامية الشمالية التي انتقلت إلى الجنوب بعد اتفاقيات جنيف.

أن أهم التغييرات التي حصلت في هيئة الضباط لم تتم عام ١٩٦٢ مع استيلاء الجيش على السلطة السياسية بل بعد ذلك وعلى دفعتين. أولاً عندما عملت القيادة الأمريكية في فيتنام - لا سيما الجنرال وستمورلاند - إلى فرز الضباط الكبار المتحدرين من العائلات الثرية<sup>(٣٤)</sup>. ثانياً عندما أدت التعبئة العامة، إلى جانب تطويل مدة الصراع، إلى توسيع المروحة الاجتماعية لعملية تجميع الضباط (والتي شملت بشكل خاص جميع حملة البكالوريا في التعليم الثانوي، إلا عندما كانوا يتمكنون بطريقة أو بأخرى من التهرب من أداء الواجبات العسكرية). ثم لم يلبث التمييز الكلاسيكي بين الضابط المحترف والضابط المرشح، أن زال تدريجياً مع الزمن، لكن الهوة ما لبثت أن برزت فجأة على صعيد آخر: بين الضابط المولج بقيادة معينة وبطانة التابعين الذين هم بإمرته. ولم تكن الأجيال السياسية ملموسة، من عام ١٩٦٨ وصاعداً، إلا على ارتفاع المستويات، مستوى الجنرالات<sup>(٣٥)</sup>.

في داخل هيئة الضباط، لا يكون الترقية بتولى مسؤوليات أوسع بال بالحصول على امتيازات أشمل. فالضابط التابع الذي رقى إلى رتبة أعلى بعد أن خدم رئيسه مدة طويلة أو تولى مهام صعبة، يكون قد حصل أخيراً على مكاسب وامتيازات طالما طال انتظاره لها، وهذه عادة، أمور متفق عليها. فالمركز الجديد الذي يحتله في هيئة الأركان - كرئيس للاحية أو إقليم أو فوج أو حتى فرقة - يكون في بعض الأحيان قد اشتراه. وعلى كل حال فهو قد قاتل بضراوة للحصول عليه. وإذا فهو سيسعى جهده للاستفادة منه. وهو في علاقته مع الجنود والأهالي يتصرف كالموظف الكبير والمحدث النعمة في نفس الوقت. خاصة وأن وجوده في هذا المركز ليس وجوداً مأموناً بل هو خاضع لأي حدث سياسي وللمناورات التي يقوم بها أقرانه والتي تهدده بانتزاع المنصب منه. فالمطلوب إذن أن يجنى فوائد هذا المنصب بأسرع وقت ممكن قبل أن يقصى عنه لفترة طويلة.

أن هذه الملاحظات لا تعني أن الجيش قد ساهم في تكييف المجتمع في الجنوب، نظراً للصلاحيات التي تمتع بشكل خاص منذ ١٩٦٢. فالواقع أنها تعني العكس. ف.ج.ج. ف.

(٣٣) أنظر بشكل خاص تاناكا، الكتاب المذكور، وأوميتاني (نوبورو) "دراسات حول التاريخ السياسي الفترة الأولى من حكم ميجي" طوكيو ١٩٦٣.

(٣٤) أفضل الأمثلة هي أمثلة الجنرالات دونغ فان مينه، لي فان كيم، تران فان دون الذين ينتمون إلى البرجوازية في الجنوب. كذلك يمكننا أن نذكر حالة الجنرالين توت ذات دينه وفنه لوك، عضوي العائلة الإمبراطورية، والجنرال فام فان دونغ المولود في الشمال والذي يعتبر إحد أقدم الضباط في الجيش.

(٣٥) أما على هذا الصعيد فقد تركت التجارب السياسية والانتماءات آثاراً ملموسة كما سيتضح لنا لاحقاً.

ن. هو كذلك انعكاس للتحويلات العميقة التي عرفها المجتمع الفيتنامي الجنوبي خاصة في سنوات الستين.

## الجيش والمجتمع والحرب

السلطة السياسية. نظرة واحدة على السنوات العشرين التي انصهرت تكفى لتكوين انطباع مفاده أن تاريخ جيش سايفون يتلخص في نهاية الأمر بالاستيلاء التدريجي على السلطة. في مرحلة أولى تكون هذا الجيش عندما كانت سلطة باو - داي قائمة. وعندما بدأت محادثات جنيف، وخاصة بعد توقيع الاتفاقيات، وساد الاضطراب في سايفون، اصطدم هذا الجيش لفترة وجيزة بالحكم، لا لأنه كان يريد الاستيلاء على السلطة بعد ذاتها بل لأنه كان يريد فقط أن تكون هذه السلطة متلائمة مع وجهة نظره. غير أن الضباط الباويين كانوا يدافعون، بشئ من المهارة، عن قضية كانت تبدو في نظر العديد من رفاقهم قضية خاسرة، لا سيما بعد أن رفضت فرنسا دعم هذه القضية وأعلنت الدولة الحامية الجديدة، الولايات المتحدة، عن دعمها أكثر فأكثر لرئيس المجلس نفو دينه ديم، وحكمت على حكومته بأنها "شريفة ومحترمة". فعاد الجيش والحالة هذه إلى التزام مكانه<sup>(٣٦)</sup>.

لكنه لم يبق وقتاً طويلاً. فقد عملت أخطاء النظام وتدخلاته المستمرة في شؤون ج.ج.ف.ن على إذكاء روح الريبة وانعدام الثقة. في تشرين الثاني ١٩٦٠ حاولت عناصر من فوج المظليين أن تقوم بانقلاب. فقد استغل أحد الضباط، الملازم الأول فوونغ فان دونغ، تملل الجنود وحاصر القصر الرئاسي في سايفون بثلاث كتائب. واستدرج في مغامرته هذه رئيسه المباشر الكولونيل نفوين شأنه تي. لكن ترددهما، والتحفظات التي صدرت عن السفارة الأمريكية، فضلاً عن حذافة نفو دينه ديم (الذي وافق على المفاوضة ووجه نداءات في الوقت نفسه إلى وحدات الأقاليم ليظلوا على ولائهم له) أحبطت انقلابهما. أما القصر الرئاسي فقد أنقذ بحيلة لجأت لها مدرعات قدمت من ماي - ثو<sup>(٣٧)</sup>.

لكن الدرس لم يثمر، بل أن هذه المحاولة الفاشلة شكلت منعطفاً حاسماً بالنسبة لنظام سايفون. فاشتدت الدكتاتورية البوليسية وظل العسكريون، في وسط هذا الجو المتوتر، الفئة المهيأة أكثر من غيرها، على المدى القصير، من أجل قلب سلطة الأوليغارشية. عام ١٩٦٢ قصفت طائرتان مقاتلتان القصر الرئاسي ولكن دون جدوى. وعام ١٩٦٢، وبينما كانت ذبول الأزمة البوذية تؤلب الرأي العام الأمريكي ضد ديم، تمكن العسكريون أخيراً -

(٣٦) هذه اللعوت أطلقها السناتور مايك مانسفيلد في ٣٠ نيسان ١٩٥٥. وخلال العمل ضد الطوائف السياسية - الدينية والجيش، كتب الرئيس ايزنهاور لنفو دينه ديم يعبر له عن ثقته به. وقد وافقت الحكومة التي كان يرئسها بيير مانديس فرانس على هذا الدعم، ولم تبد باريس بعض التحفظات إلا في وقت لاحق. فأعلن السيد ادغار فور، خليفة مانديس فرانس، في مؤتمر صحفي في ٢٩ نيسان ١٩٥٥: "أن حكومة نفو دينه ديم لا تبدو أهلاً للمهمة الملقة على عاتقها، وأن تطور الوضع في فيتنام الجنوبية لا يمكن أن يقلل إلا بكثير ومن الأسف" لكن الوقت كان قد فات: ففرنسا لم يكن بوسعها إلا أن تأسف لتطور كانت قد أصبحت مسؤولة عنه إلى حد بعيد عندما أناطت مسؤولياته بالولايات المتحدة. أنظر جورج شافار، المرجع المذكور، ص ٧ و ٥٩ و ٦٠. أنظر كذلك فيليب بوفيلي وجان لاکوتور "فيتنام، من الحرب الفرنسية إلى الحرب الأمريكية"، المرجع المذكور، القسم الثالث وعنوانه "المناوبة".

(٣٧) لمزيد من التفاصيل أنظر جورج شافار، المرجع المذكور، ص ١٧٧ إلى ١٨٢.

يشجعهم موقف الولايات المتحدة - من الاستيلاء على السلطة. هذه المرة لعبت الحيلة دورها ضد الأخوين نتغو. فقد تمكن جنرالان معاديان للديم، وهما ديونغ فان مينه وتران فان دون، من إقناع الحاكم العسكري لسايفون، وهو الجنرال تون دينه، الذي كان يعتبره ديم واحداً من جنرالاته الموثوقين، بأن من مصلحته تغيير موقفه. ثم جاء من ينذر نفو دينه فهو بأن هناك انقلاباً قيد الإعداد. فقرر اللجوء إلى استنفار القوى. ولم يتضح له إلا بعد فوات الأوان أن قراره هذا كان يقدم للجنرالات المتمردين التغطية التي كانوا يريدونها. غير أن العسكريين بعد أن اقتحموا القصر، وجدوه خالياً. فقد فر الأخوان بواسطة ممر سري. ثم عثر عليهما في اليوم التالي مختبئين في كنيسة الضاحية فقتلا في سيارة الإسعاف التي كانت تقلهما إلى مقر قيادة ج.ج.ف.ن.<sup>(٢٨)</sup> وأذن فقد استولى الجيش على السلطة. وهو لم يتخل عنها عملياً منذ ذلك الوقت بل أنه استغلها لتثبيت مواقفه على جميع الأصعدة متستراً بغطاء المؤسسات المدنية.<sup>(٢٩)</sup>

غير أنه من الصعب أن نجزم بأن هذا الصعود التدريجي يعكس رغبة منظمة للتدخل في شؤون الدولة. بعد أيام من الانقلاب الذي أطاح بديم كان الجنرال دوونغ فان مينه، زعيم الطغمة العسكرية، يعلن، متلطفاً، إلى أحد الصحفيين الفرنسيين: "ديقول رجل سياسى. أما أنا فليست كذلك. لقد قمت بهذا الانقلاب لأنه لم يكن ثمة حل آخر. ولكن بعد مضي فترة انتقالية، زهاء ستة أشهر أو سنة، سوف انسحب، وبكل سرور".<sup>(٣٠)</sup> أن عجز الحكم وانعدام شعبيته المتزايد كانا يشكلان أعزاء دائماً. وج.ج.ف.ن. كان يظل، من جهة أخرى، حريصاً على استقلاليته ولم يكن يقبل بالتعدى على صلاحياته إلا بصعوبة سواء كان ذلك من قبل المدنيين أو من قبل الحلفاء الأمريكيين.<sup>(٣١)</sup> لكن دوره المتعاضم كان يدل مزيداً من الدلالة على ضعف الدولة، أو على الأصح، على ضعف حكومة أصبحت عاجزة عن تسيير شؤون البلاد.

يقدر برنارد فال أن الثوار كانوا قد ونجحوا، حتى قبل ولادة جبهة التحرير الوطنية عام ١٩٦٠، بإقامة إداراتهم الخاصة في عدة مناطق. كتب يقول "على المستوى المحلى، اعترفت بعض المصادر الأمريكية الخاصة، بواقعية، أن الإدارة المحلية لـ ج.ت.و. كانت متفوقة، على جميع الأصعدة على حكومة جمهورية فيتنام، إلى أن جعلت عمليات القصف الرهيبة في عامى ١٩٦٥ - ٦٦ كل تنظيم للأمن أمراً مستحيلاً. ومن الثابت أن ج.ت.و. قد عملت في معظم المناطق إلى إجراء انتخابات محلية، كانت على وجه الأجمال، انتخابات حرة (إذ كانت الرقابة الشيوعية عبارة عن أحد الكوادر أو "كان - بو" الذي يرسل إلى جانب زعيم كل قرية ليساعده في عمله الإدارى) وأدت على إقامة حكومة محلية أكثر فعالية،

(٢٨) وهناك شقيق ثالث أسمه نفو دينه كان، حكم فيتنام الوسطى (والعجيب أنه بقي بمنأى عن الأزمة نسبياً) ثم قبض عليه ونفذ فيه حكم الإعدام، أما الشقيقان الآخران، السفير في بريطانيا، نفو دينه لوين، وأسقف هوبى، نفو دينه توك، فقد كانا وقت الانقلاب في الخارج، بالإضافة إلى زوجة نفو دينه فهو.

(٢٩) عام ١٩٦٤ جرت محاولة لإرجاع بعض السلطات للمدنيين تحت هيمنة فان خاك سو، رئيس الدولة، وتران فان هوانغ، رئيس الوزارة. لكن هذه المحاولة طمست خلال ثلاثة أشهر، دون أن تؤثر على سلطات العسكريين. ومنذ سقوط ديم حتى أوائل ١٩٧٠، كان الحكم الوحيد الذى استطاع أن يفخر بطابعة المدنى و ببعض السلطة هو حكم نغوين نغوك تو، فى عهد الطغمة التى يرئسها الجنرال دونغ فان مينه. والحق أن رئيس الوزارة كان شخصية فذة جداً وأنه كان من أشهر المحركين للانقلاب.

(٣٠) فى كانديد، ٢١ تشرين الثانى. ذكرها جورج شافار، المرجع المذكور، ص ٢٩٠.

(٣١) أنظر روبرت شابلن "الوقت ليس بيدنا" هاربرد اندرو، نيويورك ١٩٦٩ ص ٣٨٠.

واكثر تمتعا بتأييد الشعب ودعمه، من كل الحكومات التى عرفتها البلاد منذ أن فقدت استقلالها فى سنوات ١٨٦٠<sup>(٣٢)</sup>.

وقد بين شهود آخرون كيف أن ج.ت.و. قد استغلت أزمة عام ١٩٦٢ لتدعيم وجودها فى المناطق لا سيما فى دلتا الميكونغ<sup>(٣٣)</sup>. وكما يذكر أيضا أ. م شليز نغر فإن "التصعيد" الأمريكى "سيكون من نتائج تحويل البنية السياسية والمؤسساتية إلى غبار، تلك البنية التى باستطاعتها وحدها أن تمنح دولة فيتنام الجنوبية أملاً فى البقاء مستقلة، الأمر الذى يشكل من حيث المبدأ هدفنا من هذه الحرب، بتعبير آخر، أن طريقتنا فى العمل تتم بشكل معاكس لهدفنا"<sup>(٣٤)</sup>.

ولم يكن بوسع أحد أن يملأ الفراغ السياسى، خاصة فى المناطق، سوى ج.ت.و. كان ذلك واضحاً منذ بداية عام ١٩٦٥. فقد كانت الجبهة هى الحركة السياسية العسكرية الوحيدة فى فيتنام الجنوبية التى تملك تنظيماً صلباً على امتداد البلاد. وفى سايفون استساغ الجنرالات طعم السلطة. لكنهم فى حال عدم اهتمامهم بها، لم يكن بوسعهم أن يفعلوا شيئاً آخر سوى البقاء فى السلطة، إلا إذا قبلوا بمساومة الثوار على اشتراكهم فى الحكم. وكانت الأحزاب فى ازدهار، لكنها لم تكن فى كثير من الأحيان سوى بقايا تنظيمات تخطتها الأحداث كما كانت تتنازع فيما بينها، تحت شعارات متبدلة باستمرار، ملاكاً من الموظفين محدوداً للغاية ولا يتجدد أبداً<sup>(٣٥)</sup> الحركات السياسية - الدينية وحدها كانت تتمتع بالتأييد من قبل بعض الفئات من الأهالى، كما كانت رغم انقساماتها الداخلية، على قسط من التنظيم يتيح لها التطلع للعب دور معين. لكن طابعها الإقليمى فى بعض الأحيان، وخلافاتها ومصالحها الخاصة لم تكن تجعل منها بديلاً صالحاً لجبهة التحرير الوطنية. ونفس الملاحظة تصح سواء على الكاثوليك أو على البوذيين، على الكاودايين أو على الهاو.

فإذا كانت الولايات المتحدة تريد والحالة هذه أن تتدارك اشتراك ج.ت.و. فى الحكم أو استيلاءها عليه، فلم يكن أمامها بد من اختيار استئثارها هى بالسلطة، خاصة بعد عام ١٩٦٥، - وهذا حل كانت لا تزال تحتفظ به فى ذلك الوقت - أو أن تلجأ إلى الأداة المحلية الوحيدة المنظمة نسبياً، على أمل أن تزداد قوة هذه الأداة تحت مظلة الدرع الأمريكية الواقية التى كانت ما تزال قوية. وبعد أن يكون الجيش الأمريكى قد توصل، وإن لفترة قصيرة، إلى إيقاف ج.ت.و. عند حدها، يحاول ج.ج.ف.ن. بدوره فى هذه الأثناء أن يملأ الفراغ السياسى. وأذن فقد بقى جيش سايفون فى الحكم من ١٩٦٤ إلى ١٩٦٨ بلا انقطاع. لكن ذلك الحكم كان حكماً اسمياً. وابتداء من هذا التاريخ، أى بعد أن كان الهجوم المعمم الذى شنته الجبهة قد بدد الأوهام التى نشأت عن انتصار فى صفوف الأمريكيين، بدأت تجربة أخرى : إنشاء دولة فيتنامية جنوبية انطلاقاً من جيشها ومن القوات شبه العسكرية التى

(٣٢) "الفيتنامان" المرجع المذكور، ص ٤١٥.

(٣٣) دافيد هالبرستام "فى الورطة"، باريس، بوشيه شاسنيل، ١٩٦٦، ٣٦٣ صفحة، أنظر كذلك ويلفرد بورشيه "لماذا تنتصر الفيتكونغ" ماسبيرو، باريس ١٩٦٨، ٢٩١ صفحة.

(٣٤) المرجع المذكور، صفحة ٩٧ و ٩٨.

(٣٥) فى تشرين الأول ١٩٦٩ كان لا يزال فى سايفون ١٧٠ حركة سياسية. وكانت تتنافس على اكتساب جمهور يتراوح بين المحافظين والرجعيين (من اليمين الليبرالى إلى اليمين المتطرف).

نشأت تدريجياً، والإبقاء على مساعدة عسكرية واقتصادية علو الجانب من الأهمية، وطيلة الوقت اللازم لتأمين الحماية لهذه الدولة.

في هذه الأثناء كان الصراع على السلطة قد ترك آثاره العديدة في داخل الجيش. فمنذ أيام دينه ديم - دون أن نعود أذن إلى أزمة ١٩٥٤-٥٥ - دافع بعض العسكريين الآخرين. عام ١٩٦٢ أعد بعض الجنرالات المؤيدين لديم، والذين كانوا أحياناً أعضاء في كان لاونهان في، انقلابهم بموافقة الدكتور تران كيم توين، كما يبدو، وهو مستشار قديم للرئيس ابعده عن السلطة بحجة إرساله في مهمة إلى الخارج. ففادتهم في آب فرصة قلب النظام (أو استدرأجه للمصالحة) ثم أخذوا بعد ذلك على حين غرة بواسطة جنرالات مناهضين لديم. لكنهم ما لبثوا أن أخذوا بثأرهم بعد ثلاثة أشهر حين قلب الجنرال نغوين خانة طغمة الجنرال دوونغ فأن مينه، مفتتحاً بذلك سلسلة الانقلابات بذلك سلسلة الانقلابات التي سوف تتيح تقوية الشلل والخلافات داخل القيادة العسكرية. عام ١٩٦٥ عملت "الجماعة" الفيتنامية الشمالية التي يرئسها الجنرال نغوين كاوكي وولدمعها القائد الأعلى الأمريكي الجديد، الجنرال وستمورلاند، إلى الاستيلاء بدورها على السلطة لستين. لكن ذهول الأزمة البوذية (١٩٦٦) ومجئ السفير الأمريكي الجديد إلى سايفون، السيد بونكر (١٩٦٧)، وهبوط اسم العسكريين الأمريكيين على اثر هجوم رأس السنة القمرية عام ١٩٦٨، عززت عودة الجنرالات "السياسيين" (أي مؤيدي ديم من اصحاب حركة آب ١٩٦٢ كانون الثاني ١٩٦٤) يقودهم هذه المرة الجنرال نغوين فأن ثيو، ويعارض حكم هؤلاء، خاصة منذ ١٩٦٩، الجنرالات المناهضين لديم، اصحاب انقلاب أول تشرين الثاني ١٩٦٢. وقد تمكنت المساعدة الأجنبية المكثفة، عام ١٩٦٩، من تخفيف حدة هذه الانقسامات واستطاعت بهذا الشرط أن تبدأ ما لا يمكن سوى محاولة لتجيش المجتمع.

التجيش. في أواخر عام ١٩٦٩ كانت قوات الحكومة الثورية المؤقتة

تقدر من قبل الاستخبارات الأمريكية ب ٣٢٠ ألف رجل بينهم حوالي ١٠٠ ألف من الفيتناميين الشماليين (جنود نظاميون) و ٨٠ ألف كادر سياسي محلي. أما قوات سايفون فكانت تصل إلى ست (أو سبع) مئة ألف جندي (ربما فيها القوى الإقليمية والشعبية) و ٤٥ ألف كادر لتهدئة الأوضاع وبعض مئات الألوف من الميليشيا (مجموعات مدنية للدفاع الذاتي). كذلك كانت القوات العسكرية الأمريكية تصل إلى ٤٨٤ ألف رجل، والقوات الكورية الجنوبية إلى حوالي ٥٠ ألفاً، والاسترالية إلى ثمانية آلاف والتايلاندية إلى اثني عشر ألفاً. أما قوات زيلندا الجديدة فلم تكن تعد سوى ثلاثمائة، كما كانت الفيلبين قد بدأت استرجاع وحدتها الصغيرة التي كانت تقدم مساعدة طبية (٢٢٠٠ رجل).

كانت التعبئة العامة التي قررتها سايفون في ربيع ١٩٦٨ قد أتاحت ل ج. ف. ن. توسيع رقعة التجميع. وعهد بإدارة الأقاليم والمحافظات والمدن إلى الجيش. كما احتل الجنرالات المناصب الرئيسية في الحكومة (لأسيما الداخلية والدفاع الوطني ورئاسة الوزارة). وكان اثنان من بينهم يشغلان منصب رئيس الجمهورية ونائب الرئيس (نغوين فأن ثيو ونغوين كاوكي) <sup>(٣١)</sup>.

(٣١) في الحكومة التي تألفت في أيلول ١٩٦٩ (والتي كانت ما تزال قائمة في تموز ١٩٧١، قبل التاريخ المحدد لإجراء الانتخابات الرئاسية بثلاثة أشهر) كان الجنرال تران تيم كيم رئيساً للوزارة ووزيراً للداخلية، والجنرال نغوين فأن في وزيراً للدفاع الوطني، كما كان وزيراً للمحاربين القدامى السيد فام بونغ وهو جنرال متقاعد. أما الجنرالان نغوين فأن ثيو ونغوين كاوكي فقد انتخبا في ٣ أيلول ١٩٦٧ لمدة أربع

ومهما كانت خطوط بناء الدولة انطلاقاً من الجيش، ولو لأجل معين - إذ أن هذا هو المعنى الصحيح لـ "فتنمة" الحرب - فإن المضامين الاجتماعية لهذا التجيش الظاهر على الأقل هي مضامين عديدة. فهو قد يعبر عن إرادة وطنية للدفاع ضد خطر مشترك. أما كونه يعبر عن العكس - عن غياب مثل هذه الإرادة - فلا يحول دون تأكيد على بعض جوانب البلبلة التي ولدتها الحرب الأمريكية. فهو قد ساهم، مثلاً، بإرساله الشبان لفترة طويلة بعيداً عن بيوتهم، في إضعاف السلطة العائلية. أما بالنسبة للمجندين فقد كانت القطيعة أوضح. فالثكنة والعسكر والدورية تشكل عوالم جديدة انغمس الشبان فيها فجأة، في حين أن التنظيم الاجتماعي كان يؤمن لهم قبل ذلك فترات انتقال سهلة من جراء ذلك تلاشت الروابط العائلية وقضى على الدور الاجتماعي للعائلة، وهو دور أساسي في مجتمع كونفوشيوس في جوهره، قضاء مبرماً.

كذلك ساهمت إدارة البلاد من قبل ج.ج. ف. ن. والأمريكيين منذ ١٩٦٥ (أي منذ أن خضع العسكريون لرقابة الحملة العسكرية الأمريكية الدقيقة) بإضعاف "النخبة" التي خلفها الاستعمار، لاسيما كبار الملاكين العقاريين في دلتا الميكونغ. فهنذ ذلك التاريخ أصبحت مصالح هيئة الضباط مرتبطة بشكل خاص بالنفقات التي ينفقها الجنود الأجانب في فيتنام. وبينما كان الجنود، ذوي الرواتب الهزيلة، يفضلون العيش في أرض المعركة كان الضباط يستملون قسماً أكبر فأكبر من مداخيلهم من الصفقات التي كانوا يفرضون عليها رسوماً، أو من تعدد النشاطات التي كان يثيرها وجود "ستمائة ألف سائح من نوع خاص" (ملكية أو رسوم على المطاعم والملاهي والبارات والواردات والبرأت الخ). فلم تكن لديهم إلا مصلحة ثانوية في الدفاع عن الملكية العقارية التي قد فقدت على كل حال قسماً كبيراً من عائلتها بسبب المعارك والقصف. كان أذن من الأسهل بالنسبة للسلطة العسكرية أن تقف في وجه إعادة توزيع الأراضي أو أن توافق على التوزيع الذي تم قبل ثلاثة عشر عاماً على يد الثوار<sup>(٣٧)</sup>.

أما عدم اهتمام الجيش بالتعليم ونشر الثقافة فقد كان له عواقب أبعد تأثيراً. ولعل ذلك يشكل أخطر إفلاس شهدته الأنظمة التي تعاقبت على سايغون منذ ١٩٤٩، ولم يؤد استيلاء الجيش على السلطة إلا إلى تكريسه، غياب الأعمال في البحوث، إهمال المتاحف والمكتبات العامة، إهمال الوسائل التربوية وإعداد المعلمين، احتقار تجاه نشر التاريخ والحضارة الفيتناميين. أن فقر نشرات الإذاعة والتلفزيون لم يكن بوسعها إلا أن يشير إلى هذا الفراغ الثقافي الذي لا يمكن أن يوجد على حساب المعارك وحدها - والنفقات التي يورثها لجابهة أهداف مباشرة أكثر - بل يثير المشكلة الجوهرية حول الوعي الوطني<sup>(٣٨)</sup>.

---

سنوات. هؤلاء الجنرالات (ما عدا قام فان دونغ) لم يكونوا متقاعدين بل في أجازة فقط. كما كان هناك جنرالان (تون تات دينه وهوينه فان فار) برز في نفس الوقت من بين النواب الشهيرين.<sup>(٣٧)</sup> والجدير بالذكر أن الرئيس ثيو قد تقدم في تموز ١٩٦٩ بمشروع للإصلاح الزراعي. وقد تبني المجلسان هذا المشروع في العام التالي، وكان يستوحى نصوصه من مبدأ "الأرض لمن يعمل عليها" وينص على إعطاء تعويضات للملاكين القدماء. أما تطبيقه الذي لاقى صعوبات جدية فقد كان معمولاً به في تموز ١٩٧١.

<sup>(٣٨)</sup> كانت التربية الوطنية قد غدت القريب الفقير للحكومة. ويجب الانتظار حتى عام ١٩٦٩ لكسي تنسيح "سياسة القرى" بناء مدارس التعليم الابتدائي، بالمساعدة الأمريكية، في المناطق "الهادئة". لكن حالة الجامعات والتعليم الثانوي كانت تدع مجالاً للاعتقاد، عام ١٩٧٠ أن فيتنام الجنوبية قد رجعت ثلاثين سنة إلى الوراء.

أن احتقار التراث الثقافي قد يولد على المدى الطويل القلق الذهني. وعام ١٩٦٩ كانت هذه الذهنية موجودة بشكل ملموس وليس فقط في أوساط المثقفين. أن غياب إطار من المراجع القابلة للفهم - شأنه شأن التصفيات الجسدية - واستحالة العودة إلى قيم تقليدية (لا يبدو أن الجيش كان حريصاً على نشرها) كان يترك مجالاً للاعتقاد بأن الوضع سيبقى دون مخرج ما دام الصراع مستمراً بشكله الراهن، وما دام وجود الجسم الغريب القوى ما زال يحرص على عدم انبعاث البلاد ويمتنع في نفس الوقت عن تقديم صيغة تحل محل هذا الانبعاث<sup>(٣٩)</sup>.

على صعيد السياسي كان تجيش الجنوب يعبر عن رغبة في استقطاب الحياة العامة حول الطرفين النقيضين لا حول التسوية، وبالنسبة للعديد من الضباط كانت كل فكرة للتفاهم مع ج.ت.و. غير قابلة للبحث. فقد جعلهم التزامهم خلال عشرين عاماً يعتقدون أن الاتفاق مع الثوار يوازى الهزيمة وأنه سينتهي بمنبحة بين صفوفهم. من جهة أخرى كانت الحرب قد أمنت لهؤلاء امتيازات شتى. فإذا عادوا إلى الحياة المدنية فإنهم سيفقدون بأية حال من الأحوال المكاسب المرموقة التي أمنتها لهم الوضع الحالي سيفقدون بأية حال من الأحوال المكاسب المرموقة التي أمنتها لهم الوضع الحالي. فكان المعلمون والكوادر السياسية والضباط يتولون مهمة نشر العداء للشيوعية السائدة رسمياً في الجيش. لكن هذا العداء للشيوعية كان أقل اعتماداً على بدايات ايدلوجية، أو على منادة بالقيم التقليدية، من المحاولات التي بدأتها الأنظمة السابقة.

وفي داخل الجيش نجد مروحة واسعة من الأفكار المتفاوتة في غموضها. وقد لعرب زعماءه، مرات عديدة، عن مشاعرهم تجاه الوجود الأجنبي. ولعل الجنرال كاوكي قد عبر بأوضح ما يمكن التعبير عن المشاعر المعادية للأمريكيين التي يكنها قسم من هيئة الضابط. هنا نجد مزيجاً من الكره الضمني للأجانب والعداء تجاه "الحامي" والريبة تجاه النوايا التي تنسب إليه. كذلك يتجلى على هذا النحو ذلك الشعور (الوعي الثاني الأمريكي في فيتنام كان له مفاعيل تدميرية بشكل خاص. غير أن هذه الأفكار لا تنطوى على اختيار سياسية. أما الجنرال نغوين فان ثيو فقد من جهته عن الضغينة التي يحملها عدد من الضباط الذين تعلموا في مدرسة نغو دينه ديهيم أن يجلسوا ويحرقوا في أن واحد تلك القيم التي ثبتت في أذهانهم، لاسيما في المدرسة الفرنسية. لكن هذه المواقف المعقدة<sup>(٤٠)</sup> لم تنجح في إخفاء تيار ضمني من العداء للأمريكيين تلعم بشكل خاص منذ ١٩٦٥ بين جميع فئات السكان، واثراً بالطبع على الجيش.

هذه التناقضات توجد على مستوى الأهداف كما توجد على مستوى الوسائل. فالجيش الفيتنامي كان يوصف باستمرار بأنه أداة في خدمة الدفاع عن دولة حرة ومستقلة، وبأنه في وجه التدخل الأجنبي دوره وطني ولا وطني. فهو يتصرف، من جهة، وكأنه سيحتفظ بسلطاته إلى ما لا نهاية، ومن جهة أخرى، كأنه سيعيد هذه السلطات إلى

(٣٩) أن التهجرات التي كان يتعرض لها "المثقفون الذين يأكلون على الطريقة الفرنسية" بشكل خاص، كانت قد غدت واحدة من الموضوعات المفضلة للأحاديث التي كان يلقها الجنرال نغوين ثيو أيام الأحاد. فهو بهذه الطريقة كان يغمز من قناة جنرالات الجيل السابق الأشد تفرساً والأكثر ثقافة. أما هو فقد كان ينتمي إلى أسرة من أصل متواضع في فيتنام الوسطى.

(٤٠) يشير عدد كبير من الأحداث إلى سوء التفاهم الذي حصل بين الجنود الفيتناميين والأمريكيين. عام ١٩٦٩ عمد ليوتنان كولونيل فيتنامي إلى قتل شرطين عسكريين أمريكيين في إحدى كبريات سايجون. ونشبت عدة مشاجرات في البارات بين الجنود لا سيما في كان تار وكام رانه..



المدنيين بعد أن يصل إلى هدفه، أى إلى تصفية جبهة التحرير الوطنية. وتتلشى هذه البلبلة عندما تتم الموافقة على أن ج. ت. و. حركة تقتات من التراث الثورى الفيتنامى وخاصة من المثل الذى قدمه الفيت منه منذ ١٩٤٧ حتى ١٩٥٤. وأن هذه الحركة التى تعاني صعوبات كثيرة، ورغم المعونة التى تتلقاها، فى مواجهة حملة عسكرية قوية، لا يبدو أنها طرحت التساؤل، إلى أن يقام البرهان على العكس، حول مبرر وجودها، أن ج. ت. و. ف. ن. إذ يحدد نفسه فى وجه هذه الحركة لا يمكن أن يحمل - دون أى حكم تقييى - إلا أيديولوجية رجعية. وهكذا يبدو أن بوضوح أكثر أنه ليس قوة تتمتع بإرادة مستقلة، بل انعكاساً لقلق المجتمع الفيتنامى تجاه الحرب.

### تعليق :

بالنسبة لملايين الفيتناميين، لا سيما فى جنوب الخط السابع عشر، الحرب نمط حياة. احتلال الجيوش اليابانية. خلال الحرب العالمية الثانية لم يحدث تبديلاً ملموساً فى إطار الحياة الاستعمارية. لكن البلاد سوف تهتز ابتداء من ١٩٤٥ بفعل اضطرابات، كثيراً ما ستكون عنيفة ومرتبطة دائماً بالصراع من أجل الاستقلال. ولم يحل السلام فيها عملياً منذ ذلك الوقت، لا سيما فى بعض المناطق المحرومة. وفى عام ١٩٦٥ ارتدت هذه الاضطرابات العنيفة طابعاً أشد غزارة مع التدخل الأمريكى المباشر.

هذه الواقعة - من أن الشباب الفيتنامى الجنوبى لم يعرف إطاراً آخر سوى الحرب - تقلص إلى حد بعيد تلك الحواجز التى ترتفع عادة، فى كلا المعسكرين، بين أولئك الذين يرتدون البذلة العسكرية وسائر الأهالى. كذلك التعبئة التدريجية لقسم من السكان. فهى تلغى المواقف التقليدية المتعارضة بين الضابط والمثقف مثلاً أو بين أنصار النظام وأنصار الحركة. فهذه التميزات فقدت معناها إلى حد بعيد بحكم أن كل واحد من الفريقين هو أقرب إلى تلقى الأحداث والخضوع لها منه إلى السيطرة عليها لأنهما يرفضان معاً، فى أغلب الأحيان، الاختيار بين الموافقة على تدخل قوة أجنبية وبين الحركة التى تعمل على حدها. وشيئاً فشيئاً، وتحت ستار المساعدة الخارجية، أخذ جيش سايفون يتجه نحو استيعاب كل شئ. ولعل بوسعنا القول كذلك أن العكس هو الذى حصل، فى نهاية الأمر. إذا كان لدينا، على سبيل المثال، بلد يعد سبعة عشر مليوناً من السكان، ومن بين هؤلاء هناك مليون من العسكريين الذين يتمتعون بوضع ممتاز، فإن امتيازاتهم ينتهى بها الأمر إلى الانعكاس على قسم لا بأس به من السكان - لعله يتراوح بين خمسة أو ستة ملايين. ولكن إذا كان اندماجهم فى الجيش يتوافق، على صعيد أو آخر، مع وضع سئ، فإن نفس القسم من الأهالى لابد أن يعاني منه. فى كلا الحالتين، هناك مجازفة بإضافة شئ من الفوضى الموجودة والتى قطعت أشواطاً فى مجتمع يخوض الحرب منذ وقت طويل. أن إدخال جسم جديد أو انتفاخه، يساهم فى إعادة توزيع السلطة، ولكن فى ظروف مبلبله للغاية لا سيما من ناحية الشرعية، من أجل إحلال أمن جديد.

عدا الإبادة الجسدية، فإن الأمثلة على الورطة العسكرية عديدة. كان المدرسون جميعاً مضطرين إلى قضاء فترة الخدمة العسكرية. خلال هذا الوقت، الذى ليس من الضرورى أن يكون وقت العطل المدرسية، يترك التلامذة لوحدهم. نظام تجميع الجنود الذى لم يكن يراعى الواقع - بل كان يراعى أمور الابتزاز - أجبر منشآت عديدة على تخفيف إنتاجها أو على توقيف هذا الإنتاج نظراً لغياب التقنيين الذين لا غنى للمنشأة عنهم. فى

كانون الأول ١٩٦٩ خصصت وزارة الإصلاح الزراعي اللقعة المحلية الأخيرة من المهندسين (٧٥ مجازاً) لتوزيع الأراضي الذي كان له أهمية كبيرة بالنسبة للنظام. غير أن وزارة الدفاع استدعت هؤلاء لقضاء فترة تدريب مدتها تسعة أشهر. بناء عليه توقف التوزيع مؤقتاً.

وآذن، فلم يكن من قبيل الصدفة أن يعمد الجنرال نغوين فأن ثيو في تموز ١٩٦٩ إلى إنشاء حركة سياسية - عسكرية، لشل حركة خصومه الخطرين داخل الجيش، أن لم يكن بالوسع استمالة هذا الجيش إلى أرائه. ذلك أن الضابط، لاسيما منذ بدء المباحثات الرباعية في باريس (كانون الثاني ١٩٦٩) قد انقسموا إلى فريقين، أحدهما يؤيد الاستمرار بالحرب "حتى النصر الأخير"<sup>(١١)</sup>، والآخر يؤيد المفاوضة مع ج.ت. و، لأنها ما زالت تبدو في نظره أفضل وسيلة لتجنب استيلاء الجبهة يوماً ما على السلطة. هذا الاتجاه الثاني يشكل أكثر من معارضة. أنه يشكل بديلاً للطريق التي اختيرت في حزيران ١٩٦٩ عندما قرر الرئيس نيكسون من أجل "ربح السلم"، أن يدع جانباً معاديات باريس، لفترة معينة على الأقل<sup>(١٢)</sup>.

عندما يتصرف الرئيس ثيو والجنرالات الذين يدعمون موقفة على هذا النحو، فأنهم يسلكون الطريق الذي حاول نغو دينه أن يسلكه عبثاً طيلة تسع سنوات<sup>(١٣)</sup>، لكنهم بذلك يشيرون بشكل خاص إلى يأسهم من إمكانية بناء دولة حول ج.ت. ف. ن. أن هذه الواقعة تشير إلى إمكانية تأثر الجيش بأفكار مختلفة - أو متعارضة أحياناً - عن تلك التي تبث فيه رسمياً. والضباط يتحددون أما بانتمائهم الطائفي وأما بانتمائهم السياسي: أعضاء في حزب داي فيتيت (فيتنام الكبرى)، أنصار قدماء للديمقراطيين جرنياً حول حزب نهان كسا، إتباع لطوائف سياسية - دينية من كاثوليكية أو بوذية أو هواها أو كأودية.

هذه الواقعة تبرز أخيراً على نحو واضح تقلقل الجيش وعدم ثباته واحتمال تشتته، جرنياً على الأقل، على اثر الاهتزازات السياسية أو العسكرية. والواقع أن بوسعنا أن نتساءل عما يحل، في حال وقف إطلاق النار لمدة طويلة، بالمجموعات المدنية للدفاع الذاتي، وبالقوى الإقليمية والشعبية وحتى ببعض الوحدات من الجيش النظامي. لعنا نشهد حينئذ تجمعات تتم تلقائياً انطلاقاً من الولايات والتبعيات الطائفية أو السياسية ولدينا مثل على ذلك، في ربيع ١٩٦٦، عندما تعاطف الجنود المرابطون قرب المنطقة المنزوعة السلاح مع سكان فيتنام الوسطى الشائرين ضد الطغمة العسكرية في سايفون، كان البوذيون هم الذين دفعوا الحركة. وقد سار الجنود في شوارع هوى خلال المظاهرات الداعية إلى السلام. لكن جنرالات سايفون تمكنوا من استعادة السيطرة على زمام الأمور وذلك بعون الأمريكيين (الذين قدموا وسائل النقل) وبعد عدد من الاصطدامات العنيفة. غير أن فشل هذه الحركة كان يشير مع ذلك إلى العياء والكلل من الحرب حتى في داخل الجيش.

والشعبية التي كان ما يزال يتمتع بها الجنرال دوونج فان مينه، لدى عودته إلى فيتنام الجنوبية في تشرين الأول ١٩٦٨، بعد أربع سنوات من النفي أيضاً هذا الشعور.

(١١) الجنرال نغوين فان ثيو، خلال حديث ألقاه في ٢٦ كانون الثاني ١٩٧٠ أمام أصحاب دور النشر في سايفون.

(١٢) أنظر فيليب دوفيلي "مأرق مباحثات باريس، الموقف الأمريكي لا يسمح إلا بتوقع استمرار حرب الاستنزاف في فيتنام" لوموند ديبلوماسيك، كانون الأول ١٩٦٩.

(١٣) على كل فالرئيس ثيو حاول أن يولف حركة مماثلة مستعينا بالأعضاء القدامى من "كان لاو نهان في".

الواقع ان هذه الشعبية تجد تفسيرها بشكل خاص فى التقدير الذى اكتسبه الرجل عندما ترأس الزمرة العسكرية التى اطاحت ببديم عام ١٩٦٢، ثم حافظ عليه بعدم تولية لاية قيادة منذ بداية الحرب الأمريكية، بل لعله عزز هذا التقدير بإيعازه، عن طريق الصمت، بأنه غير موافق على بعض أوجه هذه الحرب. وإذا كان الجيش بطبعه اقل تجاوباً مع التيارات المعتدلة فان الصدى الذى لاقتة هذه التيارات بين الجنود - والذى لا يتفسر إلا بعدم اهتمام هؤلاء بالقضية التى يدافعون عنها - لا يدع مجالاً للشك حول الأثر الذى تركته سنوات طويلة من الحرب. كان هـ. ج. سبيرو يشير، بهذا الصدد، متحدثاً عن المجتمع الشرقى التقليدى "أن المحافظة على الأمن، أو أحياءه من جديد، تتم فى هذا المجتمع بوسائل الاتفاق أكثر مما تتم بوسائل الخلاف... أن الدخول فى مفاوضات مبنية على الرضا والاتفاق قد تدهش كثيراً من الأمريكيين، لكن ذلك يبدو أمراً طبيعياً فى المحيط الشرقى"<sup>(٤٤)</sup>.

لقد كتبت الصفحات السابقة فى كانون الثانى ١٩٧٠. منذ ذلك الحين حصلت أحداث هامة كثيراً : عمليات مشتركة بين الأمريكيين و ج. ج. ف. ن. فى كمبوديا أولاً ثم فى اللاوس بعد ذلك. تعزيز ملموس لعتاد ج. ج. ف. ن. متابعة انسحاب الجنود الأمريكين (فى أول كانون الأول ١٩٧١ يصبح عدد افراد الحملة العسكرية الأمريكية فى فيتنام مساوياً لما كان عليه فى نهاية عام ١٩٦٥، أى ٨٤ الف رجل). قصف متقطع لفيتنام تدريجياً إلى بعض المناطق الحساسة. اقترحات جديدة تقدم بها ثوار الهند الصينية من اجل تسوية النزاع (لاسيما فى حزيران ١٩٧١ ببيان "النقاط السبع" الذى قدم فى ندوة باريس بواسطة السيدة نفوين تى بينه، وزيرة الشؤون الخارجية للحكومة الثورية الموقتة فى فيتنام الجنوبية). وأخيراً استئناف النقاش حول الحرب فى الولايات المتحدة (مظاهرات تطالب بالسلام، مداخلات وتحقيقات تقدم للكونجرس، نشر تقرير ماكنمارا حول التورط الأمريكى فى الهند الصينية، تدهور معنويات الجنود الذين لا يزالون مرابطين فى فيتنام الجنوبية).

بعد تزويد ج. ج. ف. ن. بأسطول وطيران حديثين، وبعد تجهيزه بعتاد جديد، أصبح هذا الجيش، فى تموز ١٩٧١، فى طليعة الجيوش فى العالم الثالث. لكن العدة والعدد ليسا المعياران الكافيان للحكم. فقد شهدت العمليات التى نفذت فى لاوس المنخفضة ضد "ممر هوشى مينه"، فى ربيع ١٩٧١، على ضعف هذا الجيش : نواقص القيادة وهيئة الأركان، ضرورة الدعم الجوى الأمريكى، تفوق الخصم تكتيكياً ومعنوياً. أن الفشل النسبى لهذا التدخل قد وجه بالفعل ضربة عنيفة لعملية "الفتنمة" التى اطلقت قبل ذلك بعامين.

فى منتصف عام ١٩٧١ كان الوضع العسكرى فى الهند الصينية قد تبدل بشكل ملموس. هجوم رأس السنة القمرية (تيت) فى بداية عام ١٩٦٨، لم يمكن الثوار من السيطرة نهائياً على بعض التكتلات فى الجنوب.

فعمد الأمريكيون وحلفائهم المحليون إلى الرد بشدة، فراكمووا الايادات، لكنهم اجبروا خصومهم على التراجع إلى الأرياف، بل أنهم اجبروهم فى النصف الثانى من العام على إخلائها بدورهم جزئياً. على هذا الفتح الجديد ذى الطابع العنيف أضفيت تجربة "الفتنمة" : "تهلئة" الأرياف، تدعيم ج. ج. ف. ن.، تكثيف المعارك ضد "معاقل" الثوار وطرق مواصلاتهم. كما نجحوا فلا اتقاء تعزيز الجيش الذى جنده الجنرال لون نوا ضدهم بمساعدة الأمريكين بعد عزل الأمير سيهانول. ثم نجحوا أخيراً فى احتلال مواقع فى المرتفعات العليا الفيتنامية الجنوبية وفى

(٤٤) ذكرها أ. م. سليزنجر، المرجع المذكور، ص ٢١٣.

جنوبى المنطقة المنزوعة السلاح، وكذلك فى تنشيط حرب الغوار فى دلتا الميكونغ وفى السهول الصغيرة من شمال فيتنام الجنوبية، ثم فى إزالة جزء على الأقل، من المفعول النفسى الذى أحدثته النجاحات المنسوبة لعملية (الفتنة).

أن الخيبة التى لقيها ج. ج. ف. ن. فى كمبوديا كما فى لاوس، قد عززت كذلك الخلافات الداخلية فى نظام سايفون، فاعترض بعض الضباط على الشروط التى حكم هذه التدخلات العسكرية فى خارج الحدود. وخلصت مجموعة أخرى إلى أن تسوية النزاع بالوسائل العسكرية ضرب من العبث، وأنه لا مفر من تسوية عن طريق المفاوضات (وإذا أخذنا بالتصريحات العامة التى صرحها الجنرال نفوين كاوكى، فأنها تنلجج ضمن هذه الفئة). وأذن فقد تلقى ج. ج. ف. ن. ردود الفعل المعاكسة من الجانب العسكرى الآخر، كما تأثر استقرار النظام، بالطبع، من جراء ذلك.

لكن هذه الأحداث الراهنة لم تؤد إلا إبراز الشكوك بمستقبل ج. ج. ف. ن. اصول هذا الجيش ودوره السياسى والأوضاع الاجتماعية لقيادته لا تؤهله أبداً لحمل مهام السلطة مدة طويلة. فوقف العمليات العدائية، مهما كانت ظروفه، لابد أن يبدل فى دوره تبديلاً جذرياً. إحدى الفرضيات هى أن تقوم دكتاتورية عسكرية موالية للأمريكان، لكن السياق التاريخى الفيتنامى لا يبدو أنه يشجع على مثل هذا الخروج. وهناك احتمال آخر، يسترعى الانتباه أكثر من الأول، هو أن يجد الفيتناميون فيما بينهم سبيلاً لتفاهم مؤقت لكنه كاف للوصول إلى وقف إطلاق النار يتلوها فترة من عودة استتباب الأمن. فى هذه الحالة - ومهما كانت صيغة السلطة السياسية التى ترسم فى سايفون - فإن صلاحيات ج. ج. ف. ن. وتنظيمه لابد أن تخضع لإعادة النظر فى تحديدها من جديد. فبعد أن تشارك الجيش مشاركة وثيقة جداً مع التدخلات الفرنسية ثم الأمريكية، ولا يبدو أنه نجح فى التخلص من هذه الشراكة، وفى اكتساب درجة معينة من الاستقلالية. أن هذا العالم، رغم مضى عشرين عاماً على وجوده، هو الذى سيحدد أكثر من أى عامل آخر مستقبل الجيش المذكور داخل المجتمع الفيتنامى الجنوبى.

بانكوك ٦ شباط ١٩٧٠

جان كلود بومونتى

# الجيش والبيروقراطية في سياسة باكستان<sup>(\*)</sup>

عمزة أ. علوى

- ١ -

عندما طلع فجر الاستقلال الوطنى على بلدان العالم الثالث، بعد أن خاض الشعب فى كثير من الحالات معركة شاقة وصعبة من أجل الحرية، كانت الأنظمة الاستعمارية تتخلى عن السلطة السياسية الرسمية لأولئك الذين تعترف بهم كقادة للحركة الوطنية، وتتفاوض معهم حول الأشكال الدستورية كقاعدة لانتقال الحكم. فى المستعمرات البريطانية، كان الدستور المنوى إتباعه من الطراز الذى يجعل السلطة القضائية فى برلمان منتخب ويحيل شؤون الدولة على وزارة مسؤولة أمام البرلمان. وقد جرت العادة فى كثير من الأحوال على تسميته بـ (طراز وستمينستر). هكذا، فالزعماء السياسيون، الذين كانوا فيما مضى على رأس الحركة الوطنية، عليهم الآن أن يرئسوا الجهاز الحكومى، أى الجيش والبيروقراطية، اللذين كانا يعتبران، حتى نيل الاستقلال، بمثابة أداة بيد القوة الإمبريالية، معدة لوضع حد للحركة المناضلة!

فلا كثير من البلدان التى سبق أن كانت مستعمرات، عمد الأشخاص الذين كانوا على رأس الجيش والبيروقراطية المدنية إلى إقالة القادة السياسيين وتولوا مكانهم إدارة سلطة الدولة. وحتى فى الأمكنة التى استمر فيها شكل من أشكال الحكم البرلمان، بقيت أدوار هاتين الأداتين القويتين من النظام الاستعماري أدواراً مهيمنة وواسعة المجال جداً. أما حين كانت تقلب الحكومات الدستورية، فإن دور الجيش والبيروقراطية فى سير الشؤون العامة كان يقدو بديهياً. فى تلك اللحظات من الأزمة السياسية، كان يبدو أن الجيش هو الذى يشكل العنصر الغالب أكثر من البيروقراطية المدنية. مع ذلك فإن البيروقراطية المدنية ظل أكثر اتساعاً، رغم تجلياته التى قد تبدو أقل دراماتية. فالبيروقراطية المدنية هى التى تتولى شؤون الدولة اليومية، وتكتسب على هذا النحو تأثيراً متعاضماً، وفى النهاية حاسماً، على وضع صيغة سياسية الدولة وتنفيذها. طابعها المغفل يخفى قوتها. من جهة أخرى، يقدم الجيش التصديق النهائى على سلطة القهر. غير أنه فى بعض الحالات، فى باكستان مثلاً، قد يكون إلغاء الدساتير البرلمانية مصدر شرعية وسلطة بالنسبة للنظام الذى جاء بعد ذلك، حتى ولو كانت الشؤون الحكومية مداراة، كما فى السابق، بواسطة البيروقراطية المدنية. ولكن الذى يسيطر؟ يمكننا أن نتساءل. والسؤال على كل حال قد يكون، مظللاً. الجيش والبيروقراطية المدنية مصدران متميزان من مصادر السلطة. غير أن الطابع المتميز والتوازي لدور كل منهما يجعل منهما قوتين جوهريتين متكاملتين، أكثر مما هما متعارضتان.

(\*) أعد هذا التقرير عام ١٩٦٩ قبل أحداث البنغال المأساوية فى باكستان الشرقية.

بعد القيام بانقلاب عسكري يبدو أعضاء البيروقراطية المدنية وكأنهم فقدوا، مؤقتاً، كل نفوذهم. هيمنة المجلس العسكري تُلغى الإطار العادى والشرعى لامتيازاتهم. وحصانتهم. ثم أن الجنرالات فى السلطة يمكنهم أن يعلموا الضباط المدنيين، أن يعاقبوه أو أن يكافئوهم. يمكنهم اتخاذ القرارات السياسية التى يرونها مناسبة. مع ذلك، وحتى لو كان مصير الضباط المدنيين، كأفراد، يبدو لفترة من الوقت وكأنه تحت رحمة القادة العسكريين، فإن مصير النظام العسكرى نفسه يظل، من الناحية الأساسية بذلك. فما أن يصطدم الضباط العسكريين بسلسلة من المشكلات التى تبدو بجلاء خارجة عن اختصاصهم وتصبح مجموعة الشؤون الحكومية غير قابلة للمعالجة، حتى يجدوا أنفسهم ملزمين على التوجه إلى البيروقراطية المدنية والتعاون فيها. وحتى لو اقتضى الأمر أكثر من كبش محرقة على مذبح المنويات العامة وصير إلى اختياريهم من بين البيروقراطيين الفاسدين، فإن البيروقراطية التى لا وجه لها هى التى تؤكد قوتها وصلاحياتها فى قيادة شؤون الدولة. وفى ذلك الوقت، يتعلم كل فريق كيف يعترف بالدور المكمل للفريق الآخر، فى مواجهة الشعب على حلبة الشؤون العامة.

غير أن العلاقة بين الزعامة السياسية من جهة، والبيروقراطية والجيش من جهة أخرى، هى علاقة من نوع آخر، من أشد تعقيداً. لقد بينت التجربة للجيش، لا سيما فى فترة الهياج الشعبى، أنه لا يستطيع توجيه الأمور بالقوة وحدها. فهو بحاجة إلى رجال سياسيين. يحتاجهم بصورة ضرورية لى يضيفوا على نظامه معنى شرعياً من خلال مظهر المشاركة الشعبية من أجل تخفيف حدة الضغوط والاستيائات التى يسببها "ممثلوا" الشعب عندما يصوغون المطالب باسم تحت أشكال كثيرة ما تكون ضارة بهم، ولا يكون النظام قادراً على إعطائهم أو راغباً فى ذلك.

ويحتاج الجيش قبل كل شىء إلى سياسيين لإنشاء قاعدة اجتماعية وذلك بإيجاد الصلات مع بنى السلطة المحلية لا سيما فى المجتمع الريفى. وهو يسعى بمختلف الوسائل إلى إنشاء صلات مع قيادة السياسة ولكن بشروطه الخاصة غير أن ذلك قد يكون بحد ذاته سلبياً. فمن السهل جداً عليه أن يعطى لبعض الأشخاص السياسيين مراكز عالية. لكن مشكلتهم هى التالية : إذا عمد أحد السياسيين من ذوى الماضى المعروف إلى الاضطلاع بمجرد دور الواجهة، فإنه سرعان ما يفقد اعتباره فى نظر الناس فيصبح بالتالى غير ذى نفع بالنسبة للنظام. غير أنه إذا احتفظ، من جهة أخرى، بصلات فاعلة مع قاعدته السياسية واكتسب فضلاً عن ذلك دوراً فعلياً داخل الحكومة، فإنه يشكل خطراً على الممارسة الحرة للسلطة البيروقراطية، مما يفرض على النظام الزامات لا يستسيغها. هكذا فإن هذا التوتر هو فى أساس العلاقات بين البيروقراطية والسياسيين، كما أنه يخلق للفريقين مشكلات فى سياق البحث عن تدبير يناسبهما معاً. وتكون التوترات أكبر فى حال وجود فروقات هامة فى توجهات السياسة العامة بين أولئك الذين يتصرفون قيادة الجهاز العسكرى - البيروقراطية وبين السياسيين، وفى حال وجوب قبول هؤلاء مؤقتاً لمجابهة التحديات الشعبية. طبعاً هناك حدود للتسويات. عندما يصار إلى بلوغ هذه الحدود، يصبح النظام مضطراً، من الناحية المنطقية، إلى أن يتخذ من جديد موقف الدفاع المتصلب وأن يلجأ إلى القوة، عندما يرى أن أهدافه قد أصبحت موضع جدل، مهما كان هذا النظام على قسط من المهارة والمرونة استطاع أن يحقق بهما بعض النجاح بفضل تسوية عملية للضغوط السياسية المعارضة. من جهة أخرى، كلما تعاضم شأن التحديات الشعبية كلما أصبح من

العسير على بعض السياسيين الانتهازيين أن يتعاونوا مع النظام. فمنطق وضعهم يدفعهم، ضمن حدود معينة، إلى الاستجابة للمتطلبات الشعبية. وهكذا لا تلبث الهوة بينهم وبين الجهاز العسكرى - البروقراطية أن تزداد اتساعاً.

غير أن المشكلة ليست مشكلة الحيز الذى تتجسد فيه سلطة الدولة، بمقدار ما هى المشكلة الناشئة عن تناقض النخبات البروقراطية والعسكرية والسياسية. فهناك أسئلة أساسية تطرح حول القواعد الاجتماعية لهذه الأنظمة وحول تطوراتها. أن وجهة التعددية التى أصبحت على الموضة تعتبر الدولة الحديثة كإحدى "تندمج" فيها مصالح مجموعات متضاربة. هذه النظرة الحبية للاختيار الاجتماعى ترد مختلف مصالح المجموعات إلى نفس المستوى، وتتجاهل توزيع الموارد بينهما توزيعاً يحدد أهميتها النسبية فى المنظومة السياسية كما يحدد بالتالى النتيجة النهائية. بصورة أعمق، لا تحسب الرؤية التعددية حساباً للأسس البنيوية فى المجتمع، وانقسامه إلى طبقات، ولا للأدوار التى تلعبها مختلف الطبقات الاجتماعية فى النمو الاقتصادى والاجتماعى.

يمكننا إذن أن نطرح السؤال التالى : أى نوع من المصالح الطبقيّة تخدم الأنظمة العسكرية والبروقراطية ؟ هذا هو السؤال الذى تطرحه الماركسية. مع ذلك، ففى تحليل وضع كوضع باكستان اليوم قد تكون أقوال ماركس حول طبيعة الدولة الحديثة (إذا أخذت حرفياً ومعزولة عن سياق النص) مضللة بعض الشيء. أن الصيغة التى يذكرها ماركس فى البيان الشيوعى حول طبيعة الدولة معروفة جيداً. إذا يؤكد "أن السلطة التنفيذية فى الدولة الحديثة ليست سوى لجنة معدة لتسيير الشؤون الجارية للبرجوازية"<sup>(١)</sup> أن وجهة النظر هذه لا تتفق تماماً مع الوضع الذى نجده فى باكستان. وليس يصح كلياً أن تدعم بدون تحفظ وجهة النظر التى ترى أن الجيش والبروقراطية لم يكونا فى باكستان سوى أداة بيد البرجوازية الأهلية، وأنهما لم يقوما إلا بتنفيذ أهداف هذه البرجوازية. فقد كانت التأثيرات الاستعمارية الجديدة وتأثيرات الطبقة العقارية الوطنية كبيرة جداً على الحكومة، بحيث أنها حالت دون كون الدولة أداة بيد البرجوازية على نحو ما هو مذكور أعلاه. كذلك فإن تأثير البرجوازية الأهلية على الحكومة كان تأثيراً بحيث لا يسعنا القول أن الجيش والبروقراطية كانا مجرد أداة بيد الاستعمار الجديد. فضلاً عن النتيجة الطبيعية التالية : أن الاستقلال لم يكن سوى مجرد صورة كاريكاتورية. على كل حال ليست الدولة كذلك أداة بيد الطبقة العقارية، حتى ولو كان لها، مع ذلك، تأثير شديد عليها. أن ما نلاحظه هو عدم ممارسة أى من هذه القوى لسلطة كلية، خالية من أية شائبة، على جهاز الدولة. غير أن كل واحدة منها سعت لتوسيع نفوذها ولتلبية عدد من متطلباتها. يمكننا أن نناقش ونقول أن الجهاز البروقراطى للدولة - الأمة فى البلدان الأوروبية قد نشأ ضمن إطار الحاجات والسلطة المتعاظمة باستمرار لطبقة وطنية ناشئة، هى البرجوازية الصناعية، وأن هذا الجهاز كان تابعاً بالتالى لتلك الطبقة الحاكمة. أما فى حالة بلدان العالم الثالث، كالباكستان، فإن جهاز الدولة البروقراطى (بالإضافة إلى إطار من التشريعات التى يمكن للنمو الرأسمالى أن يتخذ مكانه ضمنه) كان قد أنشئ بواسطة السلطة الإمبراطورية. فضلاً عن أن البروقراطية الاستعمارية كانت تقوم كذلك بدور الإدارة التى تمكن من إلحاق

(١) بشأن تحفظات ماركس على نظراته الأولى للدولة أنظر ر. ميلليان "ماركس والدولة" السجل الاشتراكي ١٩٦٥ (لندن ١٩٦٥) منشورات ميلليان اند سافيل.

الطبقات الأهلية بالسلطة الإمبراطورية. وهذه العلاقات المتبادلة لن تنقطع بسهولة عند الاستقلال. كما كان لكل من الجيش والبيروقراطية المدنية مصالح خاصة ومحددة ينبغي متابعتها. ولم تكن هذه المصالح دائماً متفقة مع مصالح البرجوازية الوطنية ولا مع مصالح القوى الاستعمارية الجديدة. لقد كان دور النظام مزدوجاً، على نحو ما، تجاه المطالب التي كانت تصوغها مختلف الطبقات المالكة وتستخدمها كوساطات بينها.

لقد لعب الجيش والبيروقراطية في الباكستان دوراً حاسماً ومسيطرأ في الميدان السياسى خلال التاريخ القصير والمتقلب للبلد الجديد. "الاستيلاء" على السلطة عام ١٩٥٨ باسم الجيش من قبل الجنرالين اسكندر ميزراً رئيس الباكستان وأيوب خان القائد الأعلى للجيش، لم تكن إلا لحظة دراماتيكية من فترة السيطرة هذه. غير أن البيروقراطية سيطرت بشكل فعال على المسرح السياسى لباكستان منذ استقلالها. خلال السنوات العشر التي تلت الاستقلال غطت واجهة الحكومة البرلمانية حقيقة السيطرة البيروقراطية كما اخفت واقع أن السياسيين في الحكومة كانوا عملياً مرشحي البيروقراطية وكانوا يطيعون أوامرهم. فيما بعد، وفي أواخر سنوات الخمسين، عندما أدى اشتداد السياسة الجنرية التي تركزت على مطلب الانتخابات العامة، إلى إثارة التحريض والتحدى في وجه السلطة البيروقراطية قرراً تأجيل الانتخابات ووضعاً حداً لجهاز الحكومة الدستورية الذي كان معرضاً للخطر، ثم توليا الحكم مباشرة. غير أنهما كانا يحكما باسم الجيش. سنناقش فيما بعد أهمية هذه الوقائع ودور الجيش بهذا الصدد. أما من حيث دور السياسيين فمن المهم أن نشير إلى أن أسطورة الحكومة البرلمانية، التي كان يزعم أنها موجودة، قد خدمت مآرب النظام الجديد حتى في الوقت الذي قلبت فيه المؤسسات البرلمانية الشكلية. عندما "استولى" الرئيس اسكندر ميزروا وهاند الجيش الجنرال أيوب خان على السلطة في تشرين الأول ١٩٥٨ استطاعا أن يوجها مشاعر الكبت والغضب لدى الشعب ضد "السياسيين الأنانيين العديمي الذمة" الذين اعتبروا مسؤولين عن فساد إدارة شؤون البلاد وعن تحويل اقتصاد باكستان إلى "اقتصاد أعرج". هذه الفكرة التي تفيد أن كل شيء كان من شأنه أن تجرى على ما يرام أطلقت يد البيروقراطية وحدها في تسيير شؤون البلاد، والتي تعتبر أن السياسيين هم المسؤولون عن الانتكاسات الماضية، فكرة توجد عملياً في كل الدراسات الرصينة التي جرت حول هذا الموضوع<sup>(١)</sup>. حتى أن الهجمات التي شنها راديكاليون ويسارعون متطرفون ضد السياسيين الرجعيين الفاسدين لجأت بدورها إلى هذه الحجة القائلة بأن "التدخل السياسى" قد جعل من الصعب قيام "إدارة جيدة".

كيف كالار هو أحد القلائل الذين انتبهوا منذ وقت باكر إلى الدور الفعال والمسيطر الذى تلعبه البيروقراطية المدنية والجيش في باكستان في إدارة شؤون الدولة وفي الحياة السياسية. غير أنه فسر هذا الدور بوصفه إدارة على الصعيد الإدارى وبوصفه حيادياً على الصعيد السياسى. في شباط ١٩٥٧ كتب كالار يقول: "إن الأحزاب السياسية في باكستان تتعاضد ثم تنحط وتتوارى. والزعماء السياسيون اضعفوا بعضهم بعضاً بنقاشاتهم. بينما يطالب رجال الدين بسلطة كلية لم يحصلوا عليها عملياً. في هذه الأثناء كانت البلاد مدارة بقسمها الأكبر بواسطة موظفين مدنيين، يدعمهم الجيش الذى كان يتصرف بصورة

(١) منها دراسة Keith Callard "دراسة سياسية حول باكستان" لندن ١٩٥٧، ص ٣٢٦-٣٢٨. خ.ب. سيد "باكستان - مرحلة التكوين" كراتشى ١٩٦٠ ص ٤٥٠ ٤٥١. مشتاق أحمد "الحكومة والسياسة في باكستان" لاهور ١٩٥٩، ص ٢٠٢.



مشابهة تماماً للفترة التي سبقت الاستقلال<sup>(٣)</sup> (خط التشديد من ح.ع.). مع ذلك فالبيروقراطية لم تتصرف، في جانب هام من تصرفها، كما كانت تفعل قبل الاستقلال. فهي لم تعد خاضعة للرقابة السياسية الأخيرة من جانب الحكومة البريطانية، غير أنها كانت مضطرة للامتثال للرقابة السياسية المحلية. وقد لاحظ مراقب آخر، ثاقب النظر، للسياسة الباكستانية هو خالد بن سيد، الدور الذي قامت به البيروقراطية المدنية. غير أنه يعتبرها بصورة رئيسية كأداة بيد الحكم المركزي القوى ضد الحكومات المتمردة في المناطق. فقد كتب في مقالاته حول التطور السياسي لباكستان حتى نهاية ١٩٥١، "مرحلة التكوين" يقول: "في الحكم الباكستاني اليوم، كثيراً ما يقوم الموظفون بدور أقوى من الدور الذي كان يقوم به أسلافهم في العصر الامبراطوري. فقد كان صعود قوتهم منتظماً ودرامانيا في أن واحد. لقد وجه الموظفون عملياً بقيادة الشخصية النافذة قائد أعظم وخلفه ليلقه على خان كل إدارة المناطق، وكان السياسيون في هذه المناطق بالسلطة شرط أن يوافقوا على إطاعة توجيهات الحكومة المركزية"<sup>(٤)</sup> (خط التشديد من ح.ع.).

أما الفكرة القائلة بأن البيروقراطية بحد ذاتها دور سياسي مستقل نسبياً، فقد تقدم بها المؤلف في كتابه "باكستان اليوم"، صف ١٩٥٨ (ووسعها في عدد "باكستان اليوم"، صف ١٩٦٠ الذي يبحث في "الديمقراطية والجنرالات". في ذلك الكتاب يصف المؤلف التناقض المتعاظم بين اشتداد السلطة البيروقراطية في باكستان وصعود الحركة الديمقراطية التي تتجدها. والحق أن دلالات الأزمة التي كان لها أن تثير هذه التطورات المتناقضة، كانت كافية من حيث عددها لكي تسمح له بالتحديث في "باكستان اليوم"، منذ تموز ١٩٥٨، عن الخطر الوشيك لانقلاب عسكري - بيروقراطي - وهو احتمال لم يكن قد دخل فعلاً، في ذلك الوقت، في حسابات القيادة السياسية للبلاد. ومع مرور يعترف اليوم إلى حد بعيد بالدور السياسي المسيطر الذي لعبته البيروقراطية في باكستان، حتى في غضون السنوات الأولى. مع ذلك، لا يوجد حتى الآن سوى القليل من التحليلات التي تتناول القواعد الاجتماعية للبيروقراطية (أو الجيش) وارتباطها والقيم الاجتماعية والتطلعات التي تحكم سياساتها.

عند الاستقلال كان من المنتظر أن يمارس السياسيون سلطتهم على الأدوات القوية في الحكم الامبراطوري، بعد أن كانوا في السابق تابعين للبيروقراطية. غير أن هذه الأدوات التي لم تعد خاضعة لرقابة الحكم المتروبولي المباشرة، وجبت نفسها في مواجهة قوى سياسية ضعيفة وغير منظمة. كانت رابطة المسلمين، الحزب الحاكم، تقدم نفسها وكأنها مساوية للدولة ذاتها بحيث أن الولاء لباكستان كان يقتضاه الولاء للرابطة. مع ذلك، لم يكن وراء الرابطة واقع سياسي ولا قاعدة شعبية منظمة فعلاً لتبرير هذا الادعاء الغريب. فزوال هذا الحزب زوالاً تاماً بموت زعيمية الكبيرين. وكانت الأحزاب التي برزت على المسرح (بما فيها ما تبقى من رابطة المسلمين) في معظمها، تنظيمات للزعماء الذين أعلنوا أنفسهم بأنفسهم كزعماء، دون أن يكون لديهم شيء يذكر وراء لافتات الحزب الباهتة. ولم يكونوا معنيين مباشرة بصياغة المشكلات المتميزة التي عرضت لمختلف مجموعات السكان، وكثيراً ما اتهموا بكونهم لم يحسنوا تقديم محتوى برنامجي للسياسة

(٣) كيث كالار، المرجع المذكور، ص ٥.

(٤) خالد بن سيد، المرجع المذكور، ص ٣٨٣.

ضمن الحزب. مع ذلك فإن الفشل الفكرى للزعامة السياسية لا يشكل السبب الوحيد. بل يجب التنوية بأن سياسة الأحزاب لم تعكس أهداف الذين كانوا يجدون مصلحة فى الانتماء إليها. ولما كانت الطبقات المالكة على اختلافها قادرة على معالجة مطالب هؤلاء مباشرة مع البروقراطية، لم يكن يجد هؤلاء أى سبب فى التوجه إلى الأحزاب السياسية التى قد تؤدى تدخلها باسمهم إلى الإخلال بنجاح مطالبهم المباشرة. هكذا كانت الحلبة السياسية، بما هى كذلك، مجالاً للعب الهواة. وكان الناطقون باسم الطبقات غير المالكة قليلى العدد، كما كانوا يشكلون أهدافاً سريعة العطب للقمع السياسى. وقد مضى وقت معين كان الذين يحرسون على حياتهم خلاله حذرين ومتعلقين. ثم لما بدأت خميرة المعارضة الراديكالية تبرز إلى الوجود أخذت البرجوازية الصناعية الجديدة ومعها قوى الاستعمار الجديد تهتم عن كئيب بشؤون الأحزاب وبميصير الأشخاص السياسيين. مع ذلك لم يكن اهتمام هذه القوى بالسياسة أصلاً من أجل شق الطرق التى تمكنها من دعم مطالبها الشخصية. كانت تهتم إلى حد معين بهذه النقطة الأخيرة.

لكن نواياها كانت تهدف إلى القضاء على السياسيين وإلى حرف التحركات الشعبية عن مجراها الصحيح وإيقاف تقدم الأحزاب السياسية الفعلية التى بوسعها مناقشة وصولها لسلطة الدولة من خلال البنى البروقراطية.

## - ٢ -

كانت القوى الاجتماعية المنخرطة عن كئيب فى البروقراطية والجيش قوية. من جهة أخرى، كانت القواعد الاجتماعية التى كان من الممكن أن تنشأ عليها معارضة راديكالية ضعيفة جداً فى البداية - رغم أنها اكتسبت بعض الأهمية خلال العقدين اللذين تليا الاستقلال. على كل حال فقوتها الجديدة التى تجلت فى السياسة الراديكالية المتبعة فى البلاد فى أعوام الخمسين، هى التى أدت فى النهاية إلى تخلخل المؤسسات السياسية التى كان من الممكن أن تبنى عليها سياسية جديدة بلغت أوجها مع انقلاب أكتوبر ١٩٥٨.

عند التقسيم، كانت الطبقة العاملة الصناعية فى باكستان فى منتهى الضعف عددياً. إلى ذلك، فقد أضعفتها التضحية الكبرى التى حصلت بعد التقسيم. إذن هاجر حوالى ثلث العمال الهندوسيين إلى الهند. وحل محلهم عدد كبير من اللاجئين المسلمين. وكلما كانت تتقدم عملية التصنيع كانت تصل من الريف إمدادات تختلف فى ماضيها من حيث اللغة والثقافة والمنطقة. وقد استغل أرباب العمل الباكستانيون هذه الفروقات لهما استغلال. أما من حيث التنظيم والإيديولوجية فقد كانت هذه الطبقة العاملة الجديدة قليلة النضج. كما كان للنقابات سلطة ضعيفة وقيادة سيئة. وقد تعرض الكوادر المناضلون فى النقابات للاعتقالات والسجن لا سيما فى عهد "قوانين الأمن العام" التى كانت تخول الحكومة حق سجنهم دون محاكمة. هكذا لم تكن الطبقة العاملة الصناعية موجودة كقوة سياسية منظمة وفعلية. عام ١٩٥١ كانت تشكل حوالى ٤٪ من اليد العاملة فى المدينة التى يقدر عددها بـ ٢٢ مليوناً، وتعمل فى بعض "المصانع" والمزارع وفى المناجم والنقل. بعد عشر سنوات تضاعف عدد عمال "المصانع" لكنه ظل يشكل نسبة ضئيلة من اليد العاملة فى المدن. غير أنه لا يجب، إزاء هذه الأرقام، أن نقلل من قيمة طبقة عاملة بهذا الحجم. فهذه الطبقة كانت متمركزة فى بعض المدن الصناعية الكبرى، حيث كانت تمثل فيها قوة هامة.

أما الحركة الفلاحية فكانت اضعف. فى باكستان كان حوالى ٤٠% من العاملين فى الزراعة مؤأكرون، أى أنهم يتقاسمون المحصول مع الملاحين<sup>(٥)</sup>. حوالى ثلثى المزارعين - الملاكين كانوا يملكون أراضى صغيرة تقل مساحتها عن هكتارين - ٢٣% منهم كانوا يملكون أقل من ٤,٠ هكتار<sup>(٦)</sup>. وإذا لم يجد هؤلاء عملاً إضافياً فإن ذلك لا يقدر لهم إلا وسائل معيشية غير كافية. أما الثلث الباقي فلم يكن يملك الواحد منه لا حيوان جرد ولا محراثاً. هؤلاء الملاكون الصغار يعيشون على حدود سد ديونهم. معظمهم مديون باستمرار. ويسود فى المجتمع الريفى فى باكستان عدد من كبار الملاكين العقاريين، وطبقة صغيرة نسبياً - لكنها تتعاظم على الدوام - من كبار المستقلين الرأسماليين. ونظراً لنزول التجار الهندوسيين ودائى المال إلى الهند، فإن القوة الاقتصادية للملاكين وكبار المزارعين قد تعاظمت بعد التقسيم. فقد خلفهم ملاكو الأراضى وأصبحوا المصدر الرئيسى للتسليف بالنسبة للفلاحين، والوسيلة التى تمكنهم من تسويق منتجاتهم. أما أرستقراطية الأراضى التى تسيطر على الريف فقد سيطرت على الأحزاب السياسية وعلى مجالس النواب الإقليمية والوطنية. وعندما خلت هذه المجالس "الشعبية" بعد فرض الحكم العسكرى بعد فرض الحكم العسكرى عام 1958، عين أحد اقوى الملاكين فى البنجاب، ناواب الكلاباشى، حاكماً لباكستان الغربية. أن القوة الراسخة لأرستقراطية الأرض لم تكن قد مست جدياً بعد من قبل حركة فلاحين فعلية وجيدة التنظيم.

فى باكستان الشرقية أيضاً كانت الأغلبية العظمى من المزارعين مؤلفة من ملاكين صغار فقراء. الاستقلال العائلى لم يكن يمثل، فى المتوسط، سوى ١,٤ هكتار، ٥١% من المزارع تقل مساحتها عن ١,٠١ هكتار. عملية إفقار الملاك الصغيرة فى باكستان الشرقية عرفت وتيرة سريعة يدل عليها معدل العمال الزراعيين الذين لا يملكون أرضاً الذى وصل الآن إلى ٢٦% من مجموع السكان العاملين بالزراعة، بالمقارنة مع باكستان الغربية التى وصل المعدل فيها إلى ١١%<sup>(٧)</sup>. فى غمار هذا الفقر العام توجد فئة قليلة من الفلاحين الأغنياء: ١,٨% من جميع الأراضى المستغلة تمثل ١٢% من الأراضى، وذات مساحة تتجاوز ١٥ هكتارات. ثم ١,٥% من المزارع المملوكة والمؤجرة التى تمثل ٦% من الأراضى. هؤلاء الفلاحون الأغنياء يسيطرون أيضاً على المجتمع الريفى وعلى السياسة فى باكستان الشرقية، رغم أن المنطقة لا تضم من كبار ملاكى الأرض ما يمكن أن يوازى ملاكى باكستان الغربية. وفى باكستان الشرقية فقر أشد من الفقر فى الغرب كما أن الأزمة الزراعية فيها أكثر جدية والتحركات الفلاحية أيضاً تحركات اعظم.

فى باكستان الغربية تقيم البيروقراطية صلات مباشرة، على الصعيد المحلى، مع طبقة ملاكى الأراضى. كان ذلك يتحقق فى السابق بواسطة مؤسسة النمردار (زعيم القرية)، وهو منصب يعين فيه ملاك متنفذ من الناحية الشكلية، تقوم وظيفة النمردار على جمع مداخيل الأراضى. وهو يتلقى مقابل ذلك بدلاً مادياً بسيطاً. لكن الوظائف والبدلات الفعلية غير ملموسة. فالحق أن النمردار هو أحد وسائل الصلة الرئيسية بين البيروقراطية والأهالى القرويين. من جهة أخرى، يستخدم النمردار كأداة بيد

(٥) الحكومة الباكستانية "الاحصاءات فى باكستان" ١٩٦١، المجلد الأول. صحت أرقام عام ١٩٦١ بالنسبة للمساعدة العائلية غير المعوضة" التى لم يشر إليها على حدة بالنسبة لعام ١٩٥١.

(٦) الحكومة الباكستانية "الاحصاءات حول الزراعة" ١٩٦٠، موجز عن معطيات باكستان الغربية"، ص ١٨.

(٧) إحصاء عام ١٩٦١، موضوعاً حسب الملاحظة رقم ٥.

البيروقراطية من أجل معالجة كل مشكلة مع المجتمع الريفي. غير أن منظومة النمير دار تشكو من بعض الصلابة بسبب الطابع الوراثي للمهمة ولا تعكس دائماً حقيقة موضع السلطة في القرية.

أما في باكستان الشرقية فلا يوجد مؤسسة مماثلة لمؤسسة النمير دار في باكستان الغربية. فالصلة التقليدية بين الفلاحين والحكومة كانت تقوم من خلال الزميندار (ومعظمهم من الهندوس) الذين كانوا أسياداً لولايات واسعة، لكنهم لم يكونوا يتقاضون إلا كراء هزئياً عن كل هكتار من مؤاكرهم. فالؤاكرون كانوا يملكون حقوقاً دائمة، وراثية وقابلة للتحويل، في الأراضي التي ظلوا يشكلون في الحقيقة ملاكها الفعليين. وكانوا بدورهم يستخدمون يداً عاملة أو يؤجرون أراضيهم إلى محاصصين. ثم أقر في عام ١٩٥١ قانون ينزع ملكية الزميندار، ووضع أخيراً موضع التطبيق في عهد حكومة رابطة عوامي الإقليمية عام ١٩٧٥-٥٨. فأصبح "المؤاكرون" الأقوياء هم الملاكون الجدد. بإلغاء الزميندار زالت آخر صلة كانت موجودة بين الحكومة ومجتمع باكستان الشرقية الريفي. هذا الدور الشاغر، صير إلى ملئه، إلى حد ما، بواسطة أعضاء "اتحاد المجالس" الذي انتخبوا أعضاء في الحكومة المحلية.

عام ١٩٥٩ أوجد نظام أيوب في باكستان الغربية وفي باكستان الشرقية منظومة "ديمقراطية القاعدة" التي كانت مؤلفة من مجالس محلية وفقاً لنظام تراتبي خاضع لأشراف الموظفين ورقابتهم بصورة حميمة. يزعم البعض أن "ديمقراطية القاعدة" قد عززت التقارب بين الإدارة والأهالي. والحق أن هذه المنظومة اقامت صلات جديدة بين البيروقراطية وأولئك الذين يمارسون بعض النفوذ في المناطق الريفية.

أما البرجوازية الصغيرة المأجورة فقد كانت في باكستان من أكثر العناصر تعبيراً على المسرح السياسي، وشكلت الدعم الرئيسي لأحزاب السياسية المعارضة. مع ذلك فهذه الطبقة غير ثابتة، وهي بالطبع عاجزة لوحدها عن خلق قوة سياسية كافية لموازنة السلطة المنظمة للجيش والبيروقراطية. وقد كان الطابع النضالي لهذه الطبقة، من الناحية السياسية، ضعيفاً جداً في السنوات التي تلت التقسيم مباشرة. ثم أن البرجوازية الإسلامية المثقفة - وهي برجوازية قليلة العدد وغير ممثلة كما يجب سواء في ميدان الأعمال أم في ميدان الحكومة - وجدت في الدولة الجديدة اوضاعاً مناسبة لها للغاية. فقد ظهرت هذه الدولة في جو من الفساد والانتهازية والاستهتار أثبط العزائم والهمم. غير أن الوضع تغير جذرياً في أواخر سنوات الخمسين إذ أن إمكانيات الترقى الشخصي لم تعد بالنسبة للجيل الجديد كما كانت عليه من ذي قبل. فضلاً عن ذلك كان التضخم وازمة السكن الحاد في المدن وصعوبة تربية الأولاد، تشكل كلها عوامل حاسمة. فكان المدرسون ومستخدمون المصارف والمكاتب الحكومية ينظمون إضرابات هامة. كما كان للحركة الطلابية بشكل خاص نشاط نضالي من أكثر النشاطات فعالية. ويعود ذلك، جزئياً، إلى النظام التربوي الأعرج الذي لا يوفر "للطلاب المتعلمين" إلا إمكانية القيام بإعمال مكتبية لا تتيح لهم سوى العيش الكفيف.

أما الإمكانيات التي توفرت للجيل السابق ولم يسبق لها مثيل فقد زالت. كما آفاق المستقبل للجيل الجديد من الطلاب غامضة. فكانوا يطرحون على أنفسهم عنصراً هاماً من عناصر المسرح السياسي. غير أن هذه القوى جميعاً لم تكن متحدة فيما بينها، ولم تكن تشكل

تحالف قوياً بما فيه الكفاية مع الطبقة العاملة أو الفلاحين لتلعب دوراً فعلياً على الحلبة السياسية.

لقد تجلت قوة البرجوازية الصغيرة بمزيد من المقدرة في التحركات الهادفة إلى الاستقلال الاقليمي. إذ أن برجوازية المناطق اللسانية Linguistiques الامتيازات قد عانت من نقص الظروف المناسبة. في باكستان الشرقية، حيث كانت البرجوازية الصغيرة المتعلمة لا تزال تحتفظ بصلاتها مع المجتمع الريفي، تجلت مطالبها بقوة في الحركة الهادفة إلى تأييد اللغة البنغالية عام ١٩٥٢ والتي أدت إلى إضراب عام في كل المنطقة وإلى نوع من الركود في مكاتب الحكومة. ثم تجددت الحركة عام ١٩٥٤ وأدت بسرعة إلى أزمة من الدرجة الأولى عندما أحرزت معارضة "الجبهة المتحدة" في باكستان الشرقية أثناء الانتخابات الإقليمية نصراً ساحقاً ولم تترك لرابطة المسلمين "الحاكمة" أكثر من ١٠ مقاعد من أصل ٢٠٩. مع ذلك فما أن اتخذت حكومة الجبهة وانتقلت حكومة الإقليم مباشرة إلى أيدي البيروقراطية. هذا العزل السهل لحكومة منتخبة بأغلبية ساحقة يبرز بوضوح عجز الأحزاب السياسية، المبنية أساساً على البرجوازية الصغيرة، عن تدعيم نصرها السياسى وعن مجابهة البيروقراطية بقوة مقاومة حقيقية.

وكان الاستياء في باكستان يسود كذلك أوساط الشرائح الدنيا من جماعة الأعمال. فالرشوة الرسمية كانت تشكل بالنسبة لها عبئاً وتبعدها عن كل عمل مربح. غير أن هذه الشرائح كانت، فردياً، سريعة العطب للغاية ومرتبطة لهما ارتباطاً بمجاملات الأوساط الرسمية، مما يحول دون تنظيم نفسها تنظيماً فعلياً ضد هذه الأوساط. والبيروقراطية تملك من سلطاتها وسائل متعددة للرقابة على جميع ميادين النشاط الصناعى. فكان أن الفتنة البرجوازية التي أقامت مع البيروقراطية صلات وثيقة بواسطة الرشوة والعرفات الاجتماعية اغتنت اغتناء فاحشاً وتمكنت من أن تستولى سلفاً على الأعمال المتوفرة كلما اقتضى الأمر، وأن تستحوذ على قسم هام من الأجازات الصناعية المعطاة. بعض المحظوظين من حلفاء البيروقراطية جمعوا ثروات هائلة في ليلة واحدة في حين كانت أغلبية المجموعة الصناعية تتشكى من الرشوة الرسمية. أما درجة التحكير البالغة الارتفاع التي نجمت عن ذلك فيشهد عليها، في النقاشات العامة الاستشهاد "بالعشرين عائلة" التي تملك اليوم أغلبية الصناعات في باكستان وتشرف على قسم واسع من التجارة والمصارف وشركات التأمين بشكل خاص. والرقابة التي تمارسها على الآلة المصرفية تجعلها تتحكم إلى حد بعيد بمصير رجال الأعمال الصغار. هكذا فإن البرجوازية الكبيرة متحالفة، في قطاع الأعمال، مع البيروقراطيين وهى بالطبع قليلة الاستعداد لدعم الحركات التي قد تعرض الهيمنة البيروقراطية للخطر. أما رجال الأعمال الصغار فيقدمون بعض الدعم لأحزاب المعارضة لكنهم على العموم عديمو الفعالية. حتى الشركات التجارية التي يوسعها أن تكون ناطقة باسمهم، تقع الآن تحت الرقابة المباشرة للبيروقراطية ورجال الأعمال. عام ١٩٥٨ كانت باكستان تعد ما مجموعه ١٥٠٠ شركة تجارية. عام ١٩٦١ أصدرت البيروقراطية مرسوماً اندمجت على أثره ٨٢ هيئة تمثل مدناً وتجاراً معينة. ثم اندمجت هذه الهيئات بدورها في إطار فدرالى هو إطار فدرالية غرف التجارة والصناعة في باكستان التي تسيطر عليها البرجوازية الكبيرة. من جهة أخرى، عمد عدد كبير من البيروقراطية الذين كانوا يحتلون مناصب هامة، وآثروا حديثاً، إلى تغذية صفوف البرجوازية الكبيرة بملء حقوقهم، فتماهوا على هذا النحو مع مصالحها.

والاستعمار الجديد يشكل أيضاً جزءاً من البنى الطبقية في باكستان. النفوذ الأكبر على المسرح السياسى فى باكستان هو نفوذ الولايات المتحدة الأمريكية، خاصة بعد ١٩٥٢. الجيش والبيروقراطية عززا أوضاعهما عن طريق علاقاتهما بالولايات المتحدة. ورغم أن عدداً من الضباط البريطانيين كانوا يحتلون فى البداية مراكز مهمة فى البيروقراطية والجيش الباكستانى، انحط النفوذ البريطانى مباشرة بعد الاستقلال. عام ١٩٤٧ كان هناك حكام بريطانيون فى الأقاليم الثلاثة الكبرى، كما أمناء السر على رأس وزارات عدة، بما فيها الوزارات الهامة لأمانة سر الدولة والمالية والتجارية كانوا بريطانيين. كذلك الأمر بالنسبة للقيادة العليا فى الجيش. إلا أن القيادة السياسية فى باكستان، أى قيادة رابطة المسلمين، فقد كانت متحفظة وحذرة تجاه الحكومة العمالية البريطانية بسبب التعاطف العميق والصلات الوثيقة التى كانت قائمة بين الحزب العمالى البريطانى وقيادة حزب المؤتمر فى الهند. فى ذلك الوقت، كانت الولايات المتحدة على رأس الراغبين فى تنمية علاقاتها مع الهند. ولم تكن صداقتها مع هذه الدولة تبدو ضعيفة هى الأخرى. هكذا اضطرت الباكستان إلى البحث عن طريق حيادى فى سياستها الخارجية، وهى سياسة أدت إلى اغتيال رئيس الوزراء لياقة على خان فى أكتوبر ١٩٥١. بعد ذلك بقليل بدأت سياسة ارتباط الباكستان بالولايات المتحدة تنمو وتتطور، أى ابتداء من ١٩٥٢، إذ كانت المصالح الاستراتيجية للولايات المتحدة فى هذه المنطقة قد تغيرت بوضوح شديد بعد أن حصلت على مصالح جوهريّة فى النفط الأيرانى بعد حادثة مصدق. فى هذا الوقت أصبح للولايات المتحدة مصالح جبيلة فى باكستان. فقد أراجأت سياستها الطويلة المدى حول إقامة العلاقات مع الهند إلى المرتبة الثانية، وقدمت إلى المرتبة الأولى مصالحها الاستراتيجية المباشرة تجاه إيران. وقد عبر اللورد بيروود عن ذلك بهذه الصيغة "هناك سلسلة من الأحداث أدت إلى التخلي عن حقوق النفط فى فارس وعن مصفاة تقدر قيمتها بحوالى ٤ مليارات فرنك. ويعود ذلك فى معظمه إلى وضع جيوشنا فى الهند، إذ لم تكن قادرة على حماية مصالحنا فى خورستان.. ولعل الوضع يصبح قابلاً للتغير عندما تصبح باكستان قادرة على تقديم جيش قادر على حماية مصالح تقع خارج حدوده"<sup>(٨)</sup>. وعندما عين الأخوان دالس فى منصبى أمين سر الدولة ومدير الاستخبارات الأمريكية C.I.A بعد انتخابات الرئاسة فى نوفمبر ١٩٥٢ وفور الرئيس ايزنهاور، تطور الوضع بسرعة. فى مستهل العام التالى شهدت باكستان أزمة سياسية خطيرة جداً استغلت للتخلص من رئيس الوزراء واستبداله بأحد البيروقراطيين الذى لم يكن معروفاً على الصعيد السياسى فى البلاد، لكنه كان مقرباً من الولايات المتحدة الأمريكية لكونه قد شغل منصب سفير باكستان فيها.

لم يكن للولايات المتحدة فى باكستان مصالح عسكرية واستراتيجية فقط. بل كان لها فيها مصالح اقتصادية أيضاً. غير أنه لا يمكن أن نقدر هذه المصالح بأهمية الاستثمارات الخاصة الأمريكية فى البلاد. فقد كانت الاستثمارات عند التقسيم استثمارات بسيطة تقتصر على ميدان الشركات التجارية. كانت الاستثمارات البريطانية هى الاستثمارات الأجنبية المهيمنة فى باكستان. من كانون الثانى ١٩٤٨ إلى أيلول ١٩٥٢ كانت نسبة ٨٧ بالمئة من الاستثمارات الأجنبية الجديدة تأتى من المملكة المتحدة، وأقل من الولايات المتحدة<sup>(٩)</sup>.

(٨) مصلحة التجارة فى الولايات المتحدة "الاستثمار فى باكستان"، واشنطن، ١٩٥٤، ص ٥.

(٩) الولايات المتحدة، قسم التجارة، الاستثمارات فى باكستان (واشنطن ١٩٥٤) ص ٥.

أن هذه الأرقام تقلل من أهمية المشاركة البريطانية إذ أن الأرباح التى تعد استثمارها من جديد لا تتمثل بينها. فى نهاية عام ١٩٥٠ أفسحت بريطانيا العظمى المجال أمام الولايات المتحدة، لكنها بقيت محافظة على وضعها المهيمن. خلال السنوات ١٩٥٧ - ٦٠ هبطت مشاركة بريطانيا العظمى فى الاستثمارات الأجنبية الجديدة (بما فيها الأرباح المعاد استثمارها) إلى ٦٧ بالمئه بينما ارتفعت مساهمة الولايات المتحدة الأمريكية إلى ١٠ بالمئه<sup>(١٠)</sup>. أما المصلحة الاقتصادية الكبرى التى كان يلاحقها رجال الأعمال الأمريكيون فى باكستان فلم تكن عبارة عن الاستثمار فى المنشآت الصناعية بمقدار ما كانت تتجسد فى الحصول سلفاً على حصة الأسد من نمو النفقات المعتمدة للدفاع والتى كانت قد رصدتها الحكومة الباكستانية. خلال الفترة ١٩٥٠ - ٥٩ كانت حصة الولايات المتحدة من مجموع مدفوعات التبادل الخارجية التى سددتها باكستان قد ارتفعت إلى ٤٣ بالمئه<sup>(١١)</sup>. هذه المدفوعات التى تتخطى فى أهميتها المدفوعات المسددة للخارج لقاء المستوردات لحسابات خاصة هى بصورة رئيسية مدفوعات لشراء معدات وتجهيز وخدمات خبراء ومتعهدين الخ. من أجل تأمين التنمية ومشاريع الدفاع. وكانت الولايات المتحدة تؤمن سلفاً الجزء الأكبر من هذه النفقات ضمن إطار المساعدات الخارجية (لاسيما القروض) التى تقدم بالارتباط مع هذه المشاريع. هكذا ارتفعت القيمة الإجمالية للمساعدة (المساعدة التقنية ومساعدة المشاريع) خلال الفترة ١٩٥٧ - ٦٠ إلى ٢٦٢ مليون دولار (قروض ممنوحة، ولكن ليس بالضرورة استعمالها خلال الفترة المذكورة إياها). أما الاستثمارات الأمريكية الخاصة فى باكستان فقد ارتفعت بدورها إلى ٦٠٧ ملايين دولار فى نفس الفترة. من جهة أخرى سددت الحكومة الباكستانية فى فترة ١٩٥٠ - ٥٩ مدفوعات الولايات المتحدة بلغت قيمتها الإجمالية ٨٠٢ ملايين دولار. كما بلغت قيمة "المساعدة" فى الفترة المذكورة ٢٦٢ مليون دولار.

لقد خلقت الولايات المتحدة الأمريكية بمتابعتها لمصالحها الاستراتيجية والاقتصادية فى باكستان سبل حماية ونفوذ سياسية. فكانت تنفق أموالاً باهظة للتأثير على الأحزاب السياسية والصحافة وخاصة على "المثقفين" غير أن التأثير الأمريكى انصب أكثر من أى شئ آخر على البيروقراطية والجيش وذلك عبر شبكة من العلاقات التى أنشئت على جميع الأصعدة.

### - ٣ -

هكذا فإن القوى الاجتماعية المتورطة مع الجيش والبيروقراطية والتى كانت تلعب، بحكم ذلك، نشاطهما المتجه نحو الهيمنة السياسية، كانت أقوى بكثير من القوى التى تلعب المعارضة السياسية. وكانت هاتان القوتان تستمدان نفوذهما ودورهما السياسى من بناهما الداخلية وتطلعاتهما التى نمت فى ذيل الحركة من أجل الاستقلال الوطنى. وخلافاً للفوضى السائدة فى صفوف الرجال السياسيين والأحزاب السياسية، كان الجيش والبيروقراطية منظمات ويشكلان قوتين متراصتين قادرتين على العمل بفعالية أكبر بكثير. من الناحية النظرية كانت تلقى فى كلا الفريقين نفس الدروس عن الحياد

(١٠) بنك الدولة فى باكستان "الالتزامات والموجودات والاستثمارات الخارجية فى باكستان ١٩٥٧ - ١٩٦٠" كراتشى، ص ١٧.

(١١) نقلاً عن بنك الدولة فى باكستان "ميزان المدفوعات الباكستانية، من تموز ١٩٤٨ إلى حزيران ١٩٥٩" كراتشى الجدول رقم ٣١.

السياسى. وفقاً للتقليد السائد، خاصة فى الجيش، كان الأعداد البريطانى للضباط يثبت فى أذهانهم بعزم وثبات ضرورة البقاء خارج كل أنواع الالتزام السياسى وفوقها. هكذا كانت النظرية على الأقل. أما الوضع من الناحية العملية فقد كان مناهياً لذلك. فمفهوم الحياد السياسى من شأنه أن يعزل الجيش والبيروقراطية عن المشاعر الوطنية وعن كل التزام باسم الحركة من أجل الحرية. غير أن طبيعة عملهما نفسه، من جهة أخرى، تجعلهما يلتزمان بالحركة. إذ أن وظيفتهما هى القضاء على هذه الحركة : البيروقراطيون كانوا قد اعدوا ضمن مناخ أسطورة "الوصاية"، أى أن رسالتهم تتلخص فى الدفاع عن مصلحة "الشعب" ضد الحزبية المزعومة وضد المطامع الشخصية السياسيين "المحترفين". وكان الجيش يعد وفقاً لذهنية "حامى حصى الأمن والنظام"، الجاهز لمساعدة السلطة المدنية عندما تكون مهددة. هذان المفهومان كانا يشكلان عقلة لوقوف الجيش فى وجه الحركات الوطنية. فلا يصح إذن القول بأن هناك ما يحول، فى تكوينه، دون التدخل الفاعل فى الشؤون السياسية. فالجيش والبيروقراطية كانا يتدخلان جدياً فى العراق السياسى فى عصرهما. لكن هذا التدخل كان يحصل باسم السلطة الإمبراطورية. إلا أن بعض الأفراد كانوا يحسبون حساباً لتطورات المستقبل، فسعوا خلال السنوات الأخيرة من السيطرة البريطانية لكسب ثقة الزعامات الوطنية. فكانت ولائهم موزعه. خارج نطاق أوجه التشابه هذه بين الجيش والبيروقراطية كانت هناك فروقات ملموسة من حيث التكوين الاجتماعى والدور المكونة عن كل منهما فى البلاد، وإذن عن إمكانيات شرعية سلطتهما.

كان تجميع الضباط الهندوسيين للجيش البريطانى الهندوسى يقتصر على القطاع الأشد محافظة فى المجتمع الهندوسى، قطاع الملاكين، فى نهاية القرن كان هدف التجميع "... أن يعوض الطموحات المشروعة وأن يقرب بين الصفوف العليا من المجتمع الهندوسى لا سيما العائلات الأرستقراطية القديمة، وبين الحكومة البريطانية، بفضل صلات حميمة أكثر وودية أكثر". فى حزيران ١٩٠٠ كتب اللورد كورزون "مذكرة من لجان الجيش إلى الهندود - استقينا النص الأنف الذكر منها - يعرض فيها شروطاً عدة من أجل تجميع الضباط الهندوسيين للجيش. أول هذه الشروط هو "أن ينتموا لذلك القسم من الطبقة النبيلة الصغيرة أو البرجوازية الكبيرة.. (وأنه) يجب التشديد على أرستقراطية الولادة"<sup>(١٢)</sup>.

من الواضح أن هدف مثل هذه الصيغة من التجميع لم يكن هدفاً عسكرياً بل سياسياً محضاً. فاقترح كورزون أذن "تشكيل فيلق صغير يدعى فيلق نبلاء الحاكم أو فيلق تلامذة الإمبراطور، ويكون ملحقاً بالبلاط أو بشخص الحاكم خلال الشتاء..".

أن أحداث الحرب العالمية الأولى التى تصرفت خلالها رجال الجيش الهندوسى "ببسالة"، وبذلو خسائر بشرية فادحة، رغم قيادتهم وعنادهم السيئين، سواء فى فلاندر أو مصر أو بلاد ما بين النهرين أو عدن أو أفريقيا الشمالية<sup>(١٣)</sup>، قد اقنعت حكومة الهند بالضرورة العسكرية لأعداد ضباط هندوسيين. كانت أعداد الجيش الهندوسى قد انتقلت من ١٥٥ ألفاً عام ١٩١٤ إلى ٥٧٢ ألف عام ١٩١٨. وكان ثمة حاجة لمزيد من الضباط، لا من أجل الاستجابة لحاجات توسيع الجيش فقط، بل أيضاً للحلول محل الضباط الذين قتلوا خلال

(١٢) لورد كورزون "مذكرة حول لجان الهندود" أعيدت طباعتها فى منشورات "وثائق مختارة حول تاريخ الهند والباكستان" مجلد ٤. لندن ١٩٦٢ ص ٥١٨ و ٥٢٠.

(١٣) سير جورج ماكوم "السلالات العسكرية فى الهند" - لندن (سنوات الثلاثين) الفصل ١٦ ص ٣١٨ وما يليها.



المعارك. وكان من الصعب إيجاد ضباط بريطانيين على معرفة بالأشخاص الذين ينبغي لهم قيادتهم إلى المعركة على معرفة بعاداتهم وبلغاتهم. فكانت الوسيلة الوحيدة التي تمتلكها الحكومة أذن هي تجميع الضباط الهندوسيين الذين كانوا يشعرون بحرمانهم من فرص الترقية التي كان يحق للبريطانيين، رفاقهم في السلاح، أن يحصلوا عليها قد أثرت كذلك على قرار تجميع الضباط الهندوسيين. وأخيراً فإن الموجه النضالية التي عرفتها الحركة الوطنية بعد الحرب، وتحركات الأوساط الشعبية، جعلت الحكومة تتخذ إجراءات قمعية استثنائية، كما جعلتها تتخذ موقفاً جديداً تجاه الإصلاحات بهذا الصدد كان وقع الثورة الروسية على مخاوف الحكومة الإمبراطورية بمثل أهمية تأثيرها على تجذير الحركة الوطنية. فكان أن رددت الحكومة البريطانية على التحدى الجديد بتلبية بعض المطالب الوطنية من جهة - ومن بينها المطالبة بمزيد من "تهنيد" Indianisation الخدمات - وبقمع المظاهرات الجنزرية التي قامت بها الحركة الوطنية، من جهة أخرى.

ومن مفارقات الأمور أن مساهمة الضباط الهندوسيين كانت تلبى أمرين ضروريين: تهدئة المطالب الوطنية المعتدلة المنادية بـ "التهنيد"، وضرورة بناء جيش أشد فعالية وضرورياً من أجل قمع التحركات الوطنية في تلك "الأوقات العصيبة".

من بين جميع الاعتبارات التي أدت إلى "تهنيد" الجيش في الهند البريطانية كان الاعتبار الحاسم، بالطبع، هو الضرورات العسكرية التي كان وضع سياسى متدهور. كان المطلوب أذن أن يؤمن للقوة الإمبراطورية إمكانية تشغيل الجيش بالسياسة. وقد ترك ذلك آثاره على سياسة التجميع التي كانت تفترض الإطلاع على الأصل الاجتماعى للضباط فصير أذن، حسب الشرط الأول، إلى التشديد على الانتماء السياسى المحافظ. من أجل ذلك، توجهت الحكومة الإمبراطورية نحو العائلات الريفية الميسورة. غير أن سياسة تجميع الجيش هذه كانت ترتدى، بتركيزها لجهودها على المناطق المتأخرة سياسياً، لا طابعاً طبقياً فقط بل طابعاً إقليمياً كذلك. وانتشرت في الهند أسطورة "السلالات العسكرية" المزعومة التي تتمتع بخصائص قتالية وتقالييد حربية استثنائية. فأنحصر التجميع من أجل خدمات الجيش ضمن هذه المجموعة بصورة رئيسية. أما هذه "السلالات العسكرية" فقد كانت الباتانسن والبالوشي ومسلمو البنجاب والجات والدوكرا والراجبوت والسيط والمهاراتا الخ. ولفهم الموقع الذى يحتله الجيش في المجتمع الباكستانى، من المهم أن نذكر بأن هذه السياسة كانت تستبعد البنغاليين الذين لم يقوتوا فرصة عرض كفاءتهم العسكرية في نضالهم العنيف ضد الحكومة البريطانية. وقد اصطدمت أسطورة "السلالات العسكرية" بالحركة الوطنية التي كانت تطالب بسياسة تجميع أوسع، الأمر الذى رفض رفضاً باتاً. لقد ورد في تقرير لجنة سيمون (١٩٣٠) أن نسبة ٥٤% من مجموع عدد القوات العسكرية جرى تجميعها من منطقة البنجاب. هذا الرقم يشير إلى درجة التركيز الإقليمى الذى أدت إليه هذه السياسة. وإذا استثنينا الجركس الذين جرى تجميعهم في مملكة نيبال المستقلة، فإن النسبة التي تحتلها البنجاب من مجموع الجيش الهندوسى تصل إلى ٦٢%<sup>(١٤)</sup>. استبعاد السكان البنغاليين استبعاداً تاماً من قبل البريطانيين أدى إلى وجود أغلبية ساحقة من الباكستانيين الغربيين في الجيش. وقد استغل المناضلون باسم الاقليمى لباكستان الشرفية هذه الواقعة ليما استغلال. ولم تلمس بدايات تحقيق التوازن إلا في السنوات الأخيرة، توازن

(١٤) اللجنة النظامية الهندية، تقرير المجلد الأول. لندن ١٩٣٠، ص ٩٦.

يجرى تحقيقه ببطء شديد على كل حال. غير أننا نظل بعيدين عن توازن إقليمي ملائم مما يؤدي في هذا الوضع إلى نتيجة هامة تنعكس على الجيش الذي لا يملك في باكستان الشرقية المستوى الذي يفترض به امتلاكه في باكستان الغربية.

كانت سياسة التجميع العسكري تستبعد ذوى الأصول الريفية الذين لم يكونوا أرستقراطيين بحصر الكلمة. كتب ماكومون يقول: "أن الجندى الهندوسى الكهل المخلص الذى وصل إلى الصفوف الهندوسية العليا انطلاقاً من اسف السلم، أو الملاك الهندوسى الشاب الذى ينتمى إلى الطبقات الدنيا، قد أعطى للضابط الهندوسى الصورة التى نعرفها"<sup>(١٥)</sup>. وكانت أغلبية المجمعين (فى المناطق التى توجد الآن فى باكستان) تأتى من محافظات كوجيرات وجيلو وروالبندى وكامبليور وحزارا ومردان وبيشاوار وكوهات. ومن المهم أن نعلم أن هذه مقاطعات تسود فيها ملكية الأراضى الصغيرة (بالمقارنة مع المحافظات الأخرى فى باكستان الشرقية) حيث لا توفر الأرض للمزارعين الوسائل المعيشية الكافية. فكان لزاماً على أبنائهم أن يبحثوا عن عمل خارج القرية وهذا ينطبق بالدرجة الأولى على الجنود العاديين.

أن ذوى الأصول الريفية كانوا موضوع ريبة وحذر، كما كانوا يعاملون بشكل متميز، إذ أنهم معرضون لعدوى المشاعر الوطنية. لقد لاحظت "لجنة ابشر" Esher Committee "أن السلطات العسكرية لم تكن راضية عن بعض المرشحين (ذوى الماضى المهنى)<sup>(١٦)</sup>. وحسب ما يقول ماكومون "أن شباب الجامعات الأذكاء، ليسوا صالحين تماماً للعمل العسكرى... وقد ظن الضباط وقتاً طويلاً أن المثقفين الهندوسيين... لن يكونوا أبداً ضباطاً جيدين"<sup>(١٧)</sup>. غير أن التاريخ الرسمى للجيش الهندوسى خلال الحرب العالمية الثانية يشهد على "أنه من الطبيعى أن لا يرتجى من الطبقة الواعية سياسياً أن تنجح فى اتخاذ موقع لها ضمن الجيش"<sup>(١٨)</sup>. لقد كانت تصفية العناصر "غير الموثوقة" أكثر اكتمالاً بكثير فى حالة الجيش منه فى حالة البيروقراطية. كانت مجالس التصفية الإقليمية ترفض بين ٥٠ و ٦٥٪ من المرشحين الضباط فى الجيش. والجدير بالذكر هو أن مراكز القيادة العامة كانت ترفض كذلك نسبة ٧٥٪ من بين أولئك المختارين رغم القلة الشديدة فى عدد الهنود بين الضباط<sup>(١٩)</sup>. أما أولئك الذين يتحدثون من أوساط البرجوازية الريفية المتوسطة فقد كان حظهم قليلاً. وعلى كل حال فقد كان الانتماء العائلى المنزله، بالنسبة إليهم كذلك، عنصراً حاسماً من أجل الحصول على ترقية تتجاوز رتبة مقدم.

أما الاعتبار الثانى فى سياسة التجميع البريطانية فى الهند فقد كان يهدف إلى أعداد هيئة كفوءة من الضباط، سواء على المستويات العليا أو تتعارض، بهذا الصدد، مع تجميع أولئك الذين تلبى تربيتهم حاجات الجيش الحديث تلبية تامة. فكانت النتيجة "أن

(١٥) سير جورج ماكومون، المرجع المذكور، ص ٢٣٣.

(١٦) منشورات فيليبس، المرجع المذكور، ص ٥٢٦.

(١٧) سير جورج ماكومون، المرجع المذكور، ص ٢٣٣ و ٣٤٧.

(١٨) "التاريخ الرسمى للقوات المسلحة الهندية فى الحرب العالمية الثانية ١٩٣٩ - ٤٥ : توسيع القوات المسلحة وهىئة الدفاع". نيو دلهى ١٩٥٦ ص ٨٤. وقد جمع "التاريخ الرسمى" تحت إشراف القسم التاريخي المشترك للخدمات المتبادلة (الهند وباكستان) حيث تتمثل وزارتا الدفاع لكل من الهند وباكستان بإدارة رئيس التحرير الدكتور بيششوار براساد.

(١٩) "التاريخ الرسمى للقوات الهندية المسلحة"، المرجع المذكور، ص ١٠٢.

عدداً كبيراً من الهندوسيين الأوروبيين لم يكونوا يتمتعون بالصفات المطلوبة من أجل القيام بمهام معقدة في الهيئات المختصة<sup>(٢٠)</sup>. أما ماكمون، المعجب الأخوذ "بالصفات العسكرية" فقد لاحظ بأسف "التأثير السلبي للتربية التقليدية الذي يتجلى لدى الطبقات العسكرية". ثم يضيف: لقد تركت قواتنا في الهند مهمة التربية، التي هي أمر جوهري للغاية، بأيدي الطبقات المتعلمة التي تشكو رغم ذلك من قلة استعدادتها الحربية<sup>(٢١)</sup>. غير أنه قد جرى، منذ الاستقلال، إيجاد مؤسسات جديدة لأعداد ضباط مثقفين لكنهم محافظون. هذا ما دعى "بالمدراس العامة" أو بمعاهد الريادة، حيث كانت تسهل عملية القبول شرط أن يكون الوسط العائلي مناسباً. في هذه المدارس (وغيرها) كان يجري بث بعض القيم والمواقف المحافظة، ويؤكد على تقديس المفاهيم الأخلاقية، ويحصن رواد هذه المدارس بمسلمات راسخة ضد السياسة والسياسيين.

وأخيراً كان يوجد في الهند البريطانية عنصر مؤثر على توجيه القيم عند الضابط وهو التناقض القائم بين المطالبة الوطنية بتمهيد الجيش وبين دوره الرئيسي كأداة سيطرة أجنبية. وقد ظل لدينا، من حيث تجميعه وترقيته حتى أعلى المستويات، للحركة الوطنية التي كان يطالب بالقضاء عليها. كان ذلك بالنسبة للضابط الهندوسي مصدر صراع في ولأته حاول أن يجد له حلاً بتنبية لمذهب "الحرفوية". كان يجب أن يزين لنفسه أنه ليس ضابطاً مرتزقاً بل مجرد جندي محترفاً اختار لنفسه نمط حياة معينة. "كانوا يقاتلون ويموتون لا كمرتزقة في جيش بل كجنود مخلصين يعود مبادئهم ويفتخرون بالدور الذي يلعبونه في الدفاع عن بلدهم (كذا)، وعن تراثهم وعقيدتهم. وكان الاحترام الذي يكنونه للبريطانيين، رفاقهم في السلاح، احتراماً متبادلاً مبنياً على تقدير الكفاءات التي يتمتع بها كل من الفريقين في ساحة المعركة. ورغم حبهم للقتال وحسهم الرفيع لتقدير الواجب لم يكن لديهم من الأسباب التي تدفعهم للالتحاق بالجيش إلا القليل"<sup>(٢٢)</sup>.

هكذا كتب المأجور جنرال فاضل مقيم خان. قد يبدو من المضحك أن يوصف ضباط الجيش الهندوسي البريطاني بمثل هذه الصيغة القاطعة من أنهم كانوا "يدافعون عن بلدهم"، رغم أن الفترة القصيرة التي خدموا خلالها أثناء الحرب العالمية الثانية تدع مجالاً، بمعنى من المعاني، للالتباس حول فهم هذه العبارة. غير أنه كان عليهم، بأية حال، أن يعقلنوا دورهم، فوجدوا في مذهب الحرفوية وسيلة لتحقيق ذلك. تراث الحرفوية أذن فكرة راسخة بشدة في تراث الجيش، شأنها في ذلك شأن لأزماتها المنطقية، الحياد السياسي. هذه الفكرة لم تغرس فقط بواسطة الأعداد البريطانيين رغم أن هذه الأعداد كان يلعب دوره بشكل أكيد. فالضابط كان يتقبل هذا الأعداد أيديولوجياً لأنه يوفر لسيرة حياته الشخصية قاعدة معنوية مقبولة.

خلال المرحلة الأولى من تمهيد الجيش في الهند تقرر اختيار عشرة هندوسيين كل عام وإعدادهم في المعهد العسكري الملكي في ساندورست. عام ١٩٢٨ زيلت الكوتا فارتفعت إلى ٢٠. في تلك الفترة أعد معظم الضباط الكبار في الجيش الباكستاني اليوم. والحكومة البريطانية هي التي كانت تختارهم وتفرزهم باعتماد. بين هؤلاء كان الفيلد مارشال أيوب

(٢٠) نفس المرجع، ص ٩٩.

(٢١) سير جورج ماكمون، المرجع المذكور، ص ٢٢٣ و ٣٥٩.

(٢٢) الميجر جنرال فاضل مقيم خان "تاريخ الجيش الباكستاني"، كراتشي ١٩٦٣، صفحة ٢.

خان، الذى ذهب إلى ساندورست وتخرج منها ضابطاً عام ١٩٢٨. وبعد أن فتحت الكلية العسكرية الهندية فى درادون عام ١٩٣٢ لم يعد يحق للهندوسيين أن ينهبوا إلى ساندورست. فى أول تشرين الأول كان العدد الإجمالى للضباط الهندوسيين فى مختلف قطاعات الجيش الهندوسى ٢٩٦ ضابطاً بينما كان عدد الضباط البريطانيين ٤٠٢٨<sup>(٢٣)</sup>. هكذا فإن عدد الهندوسيين بسيطاً، رغم أن أهميتهم الراهنة كبيرة نظراً لاحتلالهم مناصب أساسية فى الجيش. فهناك عشرة ضباط من أصل عشرة يحتلون رتبة ميajor جنرال أو رتبة عليا فى الجيش الباكستانى الراهن جرى ترفيعهم بشكل منظم قبل الحرب العالمية الثانية.

لقد فرضت الحرب العالمية الثانية إجراء تعديل كامل على وضع ما قبل الحرب. لم يكن من الممكن إجراء انتقاء دقيق عندما تكون الحاجة ملحة لتجميع عدد كبير من العسكريين بسرعة. فوضع أذن حد لقبول الترفيعات المنتظمة للمرشحين الجدد. واستبدل بنظام "الترقيات الطارئة" المؤقتة خلال فترة الحرب. أدى ذلك إلى إجراءات ومستوى انتقاء الضباط إلى حد كبير. فارتفع عدد الضباط الهندوسيين إلى ٨٥٠٠ ضابط وعدد الضباط البريطانيين إلى ١٣٥٠٠<sup>(٢٤)</sup>. ونظراً للحالة الطارئة، فى وقت الحرب، وللحاجات الخصوصية للأشخاص الماهرين، كان عدد لا بأس به من الضباط ينتمى لعائلات تختلف أوساطها عن أوساط الفترة السابقة بشكل خاص جرى تجميع عدد كبير جداً من طلاب الجامعات، من أبناء أصحاب المهن والحرف. فى صفوف هؤلاء الجامعيين القدامى، الذين كانوا إلى حد ما على صلة بالأفكار الاجتماعية والسياسية الراديكالية.

كانت بذور الراديكالية قابلة للتواجد. غير أن عدداً كبيراً من هؤلاء المجمعين عاد إلى الأحياء المدنية بعد انتهاء التعبئة العامة. ودخل بعضهم فى صفوف البير وقراطية الهندوسية التى كانت عملية تزويدها بالعناصر الجديدة قد توقفت خلال فترة الحرب، وخصصت المراكز الشاغرة فى صفوفها لأولئك الذين تولوا فى الجيش مناصب مؤقتة، وذلك على سبيل تشجيع التجميع العسكرى. قد اتاح ذلك الجيش، بعد انتهاء الحرب، أن تقوم باختيار جديد، حسب الأصول، من أجل منحهم ترفيات نهائية. وقد استمر الضباط الكبار فى تطبيق القواعد والأصول والقيم التى كان يطبقها البريطانيون على إجراءات التجميع وعلى سياسة الترفيع، وتبنوا ذلك إلى حدوده القصوى. لم يكن باستطاعتهم مطلقاً أن يتصرفوا بشكل آخر لتأمين استمرارية تقاليدهم وأصولهم الطبقية.

كان الجيش فى الهند البريطانية جيش احتلال بشكل رئيسى وكانت مهمته تقوم على حفظ "السلام والطمأنينة". أما وظيفته الدفاعية ضد عدوان أجنبى فكانت (على ما تذكر إحدى الوثائق الرسمية) محددة كما يلى: "أن هذه القوات ليست معدة للدفع هجوم خارجى تشنه إحدى القوات العسكرية الكبرى... بل لإبءاء "... مقاومة أولية ضد هذا الهجوم بانتظار وصول الإمدادات الإمبراطورية..."<sup>(٢٥)</sup>.

الوحدات المكلفة بهذه المهمة كانت تسعى "وحدات الميدان". أما جيش الاحتلال نفسه فكان يسمى "وحدات الأمن الداخلى". ونظراً لانسداد الحركة الوطنية "تعاضد عدد البريطانيين بالنسبة للهندوسيين المكلفين "بالمحافظة على الأمن الداخلى" خلال ربع القرن

(٢٣) "التاريخ الرسمى للقوات المسلحة الهندية"، المرجع المذكور، ص ١٨٠.

(٢٤) لورد بيردود، المرجع المذكور، ص ٨٢.

(٢٥) حكومة الهند تلخيص لأهم المسائل المتعلقة بشؤون الدفاع فى الهند ١٩٣٧ - ٣٨ "صفحة ١.

الأخير " حسب ما يذكر تقرير بعثة سيمون عام ١٩٢٠<sup>(٣١)</sup> : "من المدهش أن نلاحظ بهذا الصدد، أن الجنود، في الوحدات النظامية من الجيش في الهند، يشكلون أقلية نسبتها حوالي ١ إلى ٥، ٢، في حين أن العكس صحيح بالنسبة للوحدات المكلفة بالأمن الداخلي حيث تتألف الأكثرية من وحدات بريطانية معدة لهذه الغاية". على العموم لم يكن هناك ثقة على الإطلاق بالعسكريين الأهليين. وانعدام الثقة هذا مبرر تماماً كما برهن عصيان البحرية الملكية الهندية في شباط ١٩٤٦، الذي زعزع الدعائم العسكرية للسيطرة الاستعمارية (وتلاه استياء عام في أوساط الجيش). هذا الحدث جعل الحكومة العمالية في بريطانيا تتذكر فجأة أنها ملتزمة أيديولوجياً، في نهاية الأمر، بإعطاء الاستقلال للمستعمرات. فاستهلت المباحثات مباشرة بعد العصيان (سرعة غير مألوفة) وادت في الوقت المناسب إلى الاستقلال الشكلي.

أن أحداث القطعية التي رافقت المرحلة الأخيرة من عملية الاستقلال قد أعطت، لأجل معين، معنى جديداً كل الجدة لوظيفة الجيش حول "الأمن الداخلي". فقد أصبح للجيش الآن دور هام يلعبه في محاولة التغلب على الفوضى. إذ انفجرت في ذلك الحين اضطرابات ضخمة في شمالي الهند وفي باكستان، لا سيما في البنجاب، كانت حصيلتها عدداً كبيراً من الضحايا وهجرة ما يقارب الثمانية ملايين (أو أكثر) من اللاجئين الذين اقتلعوا من الهند وفروا باتجاه باكستان. كما فر نفس العدد تقريباً باتجاهات أخرى. ونظراً لأهمية الاضطرابات والقلق التي سببها انقسام الجيش نفسه وإعادة تنظيمه من جديد، لم يستطيع هذا الجيش أن يفعل شيئاً كثيراً حيال هذه المصيبة. غير أن القوات المسلحة بذلت وسعها من أجل تشجيع الأجنيين ومرافقتهم إلى أماكن مأمونة. وقد خلق هذا الموقف، لوقت معين على الأقل، صورة محببة عن الجيش الذي بدأ الأهالي يرون فيه، لا سيما في البنجاب، صديقاً وحامياً كما لم يكن من ذي قبل إطلاقاً. أن هذه الأحداث، والنزاعات التي تليها، النزاع مع الهند حول كشمير وحول مياه القنوات ونزع الملكيات الخ... قد أثرت على وضع مسلك الجيش واعادت له إيمانه بدوره كحام لوحدة الأمة. كما أن مواقف الأهالي الريفيين المرتابين بنوايا الهند قد تبدلت كذلك وجددت ثقتها بالجيش وبدأت تعتبره درعاً الحصين. هذه المواقف كانت تلاحظ بوضوح في أوساط الرجوازية المدنية في باكستان الغربية، كما كانت تلاحظ، خلافاً لذلك، بوضوح أقل في باكستان الشرقية.

لقد شهد سلك الجيش نفسه، على نطاق واسع، المحنة الرهيبة التي عاناها أهله كذلك في حالات عديدة. فالسلك والوحدات التي وصلت من الهند كان عليها أن تتخلى في كثير من الحالات عن ملكياتها أو أن تفقدها من أجل شق طرقهم. حتى أن الإحصاءات الرسمية للجيش والوثائق الخاصة بالقيادات العامة للجيش الباكستاني التي صاغت القيادة العامة القديمة في نيودلهي تركت وأهملت<sup>(٣٢)</sup> ١ وحصل في تشرين الثاني من عام ١٩٤٧ حدث تعيس أدى إلى إغلاق مقر القيادة العليا للجيش الذي أنشئ بواسطة الدفاع المشترك من أجل الإشراف على أمور عديدة من بينها توزيع الممتلكات العسكرية (وقد كان موعد إغلاقه مقررًا في نهاية آذار ١٩٤٨). وقد حصل ذلك قبل أن تتسلم باكستان حصتها من الممتلكات العسكرية العائدة لها والتي كانت توجد في معظمها فوق الأراضي الهندوسية.

(٣١) اللجنة النظامية الهندية، المرجع المذكور، ص ٩٥.

(٣٢) نفس المرجع، ص ٤٤.

وإذن، كان الجيش منذ البداية منخرطاً في الصراع السياسي في الهند، وهو صراع طغى على السياسة الخارجية لباكستان. أن الخطر الممكن لنشوب صراع مع الهند قد أعطى للجيش برنامجاً وصاغ له أهدافه. فقد اتخذت الروح الوطنية في باكستان هذا الشكل السلبي في جوهره. ووجدت تعبيراً عنها أينما كان النزاع الهندوسي الذي شكل دافعاً لها. إلى ذلك، كانت الولايات الإقليمية ما زالت قوية. فالشعب كان يعتبر نفسه أما بنغاليا وأما بنجابيا وأما سنديا أو باتنسيا أو بالوشيا أو "لاجئاً" (قادم من الهند). وكل من هؤلاء له ماضى ثقافى ولغوى مختلف عن الآخر. غير أنه إذا كان لا يسعنا أن نجد ما يوحد بين جميع هؤلاء من حيث أصلهم أو ارتباطهم الإقليمى، الذى يسميه البعض "الإقليمية"، فإن ثمة رابطاً مشتركاً كان الجميع يحرص على إيجاده في الإسلام. مع ذلك فإن الإسلام، بوصفه قاعدة لتحديد الجنسية الوطنية Nationalite، مقولة تتخطى الروح الوطنية Le Patriotisme national فالبحث عن هوية وطنية هو أذن مشكلة جوهرية تطرح على سكان باكستان لقد حاول البعض أن يجد عقلانية هذه الدولة المتعددة الجنسيات، فى تاريخها بدرجة أساسية. غير أن هذا التاريخ يربط النزاع بين الجنسية الوطنية الإسلامية فى الهند وبين التيار الآخر من الجنسية الوطنية الهندوسية التى يجسدها حزب المؤتمر. لهذا السبب يظل هناك شعور معاد للهندوس متأصل بعمق فى باكستان. أن هذا التراث الملىء بالأسى والمرارة قد تجلى خلال الأحداث التى تلت التقسيم. وكان الوضع مأساوياً بصورة خاصة بعد نزاعات ١٩٦٥. وكما كان من المتوقع، فإن الحرب العالمية مع الهند عام ١٩٦٥ كان لها تأثير كبير على ضباط الجيش الذين كانوا معنيين بصورة مباشرة بالقتال.

لقد كانت حرب ١٩٦٥ ضد الهند تجربة مؤذية بالنسبة للعسكريين فى باكستان. كانت اللحظة التى وضعت على المحك كل أبعادهم ومشاريعهم ومعتقداتهم وآمالهم. وكان من نتائج هذه التجربة أن غيرت إلى حد بعيد اتجاه المواقف عند الضباط العسكريين (وفى مجمل البلاد بشكل عام). بشكل خاص تأثرت السياسة الخارجية من جراء ذلك. حتى ١٩٦٥ كان الضباط العسكريون (شأنهم شأن الرأى العام فى باكستان) يعتقدون أن التحالف العسكرى بين باكستان والولايات المتحدة الأمريكية كان يهدف إلى تعزيز موقف باكستان تجاه الهند. وقد استبد بهم قلق عظيم عندما بدأت المساعدة العسكرية ترد على نطاق واسع إلى الهند فى بداية الستينات. وعيبتاً حاولت الولايات المتحدة أن تبرر هذه المساعدة بحجة تسليح الهند ضد الصين. فقد كانوا يرون فيها قبل كل شيء تهديداً لباكستان وتمهيداً لنزاع مسلح مع الهند. احتج الباكستانيون بهذا الصدد ضد الأمريكيين ولكن بلا نتيجة. حتى أعضاء الجيش الذين كانوا يدعمون التحالف الأمريكى بدأوا يعتقدون أن الأمريكيين خدعواهم. وما حصل فيما بعد كان أسوأ. فبعد النزاع بين الهند وباكستان على حلبة الصراع قطعت الولايات المتحدة فجأة كل مساعداتها لباكستان مما أضر فيها أزمة عنيفة. بعد ذلك بفترة وجيزة نشبت الحرب مع الهند عام ١٩٦٥ فى الوقت الذى كانت فيه باكستان تعاني صعوبات ضخمة من جراء القرار الأمريكى بوقف شحن المعدات العسكرية التى كانت باكستان متوقفة عليها إلى حد بعيد. كانت الخيبة مريرة، وبدأ الشك بنوايا الأمريكيين. من جهة أخرى خرجت الصين من حرب ١٩٦٥ بوصفها العامل الرئيسى فى سياسة باكستان الاستراتيجية. فأبرز ذلك تعديلاً فى السياسة الخارجية لباكستان كان قد بدأ يتضح منذ سنوات الستين، يرمى إلى تخفيف التبعية تجاه الولايات المتحدة وإلى إقامة صلات ودية مع الصين (ومع روسيا). أما محك السياسة الخارجية فقد كان المصالح الوطنية

لباكستان. أن هذا النفوذ "الوطني" في جيش باكستان وحكومتها نفوذ قوى، وسيكون من الصعب تغيير الاتجاه الجديد للسياسة الخارجية. كما أن ضرورات السياسة الدفاعية تتلاءم مع الاستعدادات الجيدة لدى الأهالي تجاه الصين. غير أن هناك ضغوطات قوية ترمى إلى قلب هذا الاتجاه.

إذا شئنا أن نقيم نتائج التأثيرات الخارجية على الجيش، في باكستان، لا ستطعننا أن نميز بين ثلاث مراحل. خلال المرحلة الأولى بدأ الجيش سيرته في دولة باكستان المستقلة التي كانت صلاتها مع بريطانيا العظمى صلات تقليدية. وقد استمرت هذه الصلات بالبروز سواء على صعيد الإعداد والمواقف أم على الصعيد الشخصي. استبدل القائد الأعلى الأول السير فرانك ميسرفي ببريطاني آخر هو الجنرال غراسي الذي بقى قائداً عاماً حتى عام ١٩٥١. من الضباط البريطانيين البالغ عددهم ٤٨٠ ضابطاً في الجيش الباكستاني عام ١٩٤٧ كان لا يزال هناك ٢٠٠ ضابط عام ١٩٥١. في كتاب نشره اللورد بيروود عام ١٩٣٥<sup>(٢٨)</sup> يشيد اللورد بصلات الجيش الباكستاني المستمرة مع الماضي. غير أن تغيراً عميقاً في التوجه كان يأخذ مجراه في ذلك الوقت، وقد انتهى به الأمر أخيراً إلى وضع حد للعلاقات الطيبة مع البريطانيين كما أدى إلى تبعية مطلقة عملياً تجاه الولايات المتحدة.

عام ١٩٥١ كف الجنرال أيوب خان يد عدة جنرالات كبار عن العمل وأصبح أول قائد عام باكستاني للجيش. خلال ذلك العام، وبعد اغتيال رئيس الوزراء ليافة على خان، عملت عوامل قوية على خلق ارتباطات جديدة في علاقات باكستان الخارجية. في إيران المجاورة كان رئيس الوزراء مصدق قد أمم النفط واكتسبت الولايات المتحدة مصالح إستراتيجية جديدة في تلك المنطقة. فبدات علاقات جديدة مع الولايات المتحدة سرعان ما أدت إلى تحالف عسكري معها. وكان للصلات الجديدة التي أقيمت مع الولايات المتحدة وقع شديد على السياسة العسكرية والتنظيم في باكستان. منذ بداية العام ١٩٥٢ كانت هناك مشاريع قيد الدرس. وفي شهر آب من هذا العام بالذات سافر الجنرال جيلاني إلى واشنطن لممارسة أعماله كملحق عسكري لباكستان. وقد زوده الجنرال أيوب خان بتعليمات حول وجهة المباحثات من الولايات المتحدة من حيث صلتها بالدور العسكري لباكستان في الشرق الأوسط وجنوب شرق آسيا<sup>(٢٩)</sup>. في بداية عام ١٩٥٢ قام دالس بزيارة لباكستان وأجرى محادثات مع القائد العام ومع شخصيات أخرى. في نيسان من العام نفسه انفجرت أزمة سياسية أدت، كما سنرى لاحقاً، إلى قلب حكومة رئيس الوزراء نظيم الدين. فعين محمد علي بوجرا رئيساً للوزارة وهو الذي كان في السابق سفيراً لباكستان في الولايات المتحدة ويحظى بعطف الأميركيين. ثم سجل تطور العلاقات مع الولايات المتحدة نجاحات سريعة. في أواخر عام ١٩٥٢ أنشئت "هيئة التخطيط العسكرية" المعدة للدراسة مشكلة إعادة تنظيم الجيش ومشاريعه والتزاماته. كانت تلك الهيئة مؤلفة برمتها من الضباط. ثم وصلت في شباط ١٩٥٤ "بعثة أمير يكية للدراسات العسكرية"، تلتها في تشرين الأول من العام نفسه "مجموعة استشارية لشؤون المساعدة العسكرية الأمريكية" أقامت في مقر هيئة أركان الجيش في راول البندي.

(٢٨) لورد بيروود، المرجع المذكور، ص ٩١ - ٩٢.

(٢٩) مجموعة محمد احمد "رئاستي"، كراتشي، ١٩٦٠، ص ٧٤.

وسرعان ما وجدت باكستان نفسها مأخوذة فى دوامة العلاقات الأمريكية على الأضعدة الاقتصادية والمالية والعسكرية والسياسية فى أن واحد<sup>(٢٠)</sup>.

كان المستشارون الأمريكيون يملأون المكان. وكان الجنرال فاضل مقيم خان يتحدث عن "التأثير الحاسم على أفكار هيئة الضباط.. والعقائد الباكستانيين وعلى كل السلك.. وعن أولئك المكلفين بوضع مشاريع عسكرية للصلات الجديدة مع الولايات المتحدة، وعن المحاضرات التى تشرف عليها الولايات المتحدة وحالات الدراسة وفرق الإعداد الأمريكية والضباط الأفراد الملحقين بالوحدات وبهيئات الأركان الباكستانية"<sup>(٢١)</sup>. أما "برنامج المساعدة الأمريكية" فقد كان معداً بشكل خاص لوحدات باكستان الغربية التى كان لها دور محدد فى إستراتيجية الولايات المتحدة فى الشرق الأوسط. وكان التأثير الأمريكى على الأولويات المالية العسكرية فى باكستان يضمن لقوات برنامج المساعدة الأمريكية أن يكون لها الأولوية فى الموارد الباكستانية المتوفرة. كذلك كان الأمر بالنسبة لمطالب القوات التى لا تنتمى إلى برنامج المساعدة (والتي تتضمن قوات كشمير وباكستان الشرقية التى كانت أكثر أهمية بالنسبة للدفاع عن باكستان). هكذا كان يرى الكولونيل جوردان أن التخفيضات الهامة التى طبقت عام ١٩٦٠ فى باكستان على المشتريات العسكرية من الخارج، قد أثرت كثيراً على القوات غير التابعة لبرنامج المساعدة الأمريكية. ويضيف جوردان فى معرض ملاحظته للتمييز بين قوات برنامج المساعدة والقوات الأخرى : "قد يكون هذا التمييز مفيداً بالنسبة للعلاقات مع الولايات المتحدة وغيرها من البلدان. هكذا فإن القوات الباكستانية المتواجدة فى باكستان الشرقية وفى كشمير ( والمستقلة مالياً عن قوات برنامج المساعدة الأمريكية ) قد تجد نفسها مضطرة، بسبب أهميتها، إلى الاختلاف بالجيش الهندوسى، فى حال وقوع حادث ما". هكذا جرى التأكيد على أن المساعدة الأمريكية لباكستان لن تعزز مواقع هذه تجاه الهند، وهذا ما كان يصدق بملء الاختيار. أن السياسة الأمريكية كانت ترمى إلى تخفيف الإمكانات العسكرية الباكستانية، وذلك بالضبط فى المجال الذى كان يرى الباكستانيون أنه المجال الأهم. فالأهداف الإستراتيجية الأمريكية تحدد، على ما يبدو، الأولويات النهائية فى عملية توزيع الموارد العسكرية. أن الضباط العسكريين الباكستانيين الذين كانوا أكثر المهتمين بهذا الموضوع، تخلوا عن كل أو هامهم عام ١٩٦٥، أثناء الحرب ضد الهند، حول التحالف العسكرى الأمريكى بوصفه ضماناً للدفاع الوطنى. هكذا دخل الجيش الباكستانى فى ذلك العام الحاسم ١٩٦٥ المرحلة الثالثة من مراحل توجهه نحو الخارج. وهكذا تخلصت باكستان من تبعية غير مشروطة الولايات المتحدة وأقامت مع روسيا والصين علاقات ودية. وقد كانت الرغبة تجاه نوايا الولايات المتحدة ووسانها رغبة عامة. مع ذلك فمن الخطأ أن نعتقد أن نفوذ الولايات المتحدة لم يعد موجوداً، إذ أن هذا النفوذ مازال فعالاً وما زال العديد من التدابير المؤسسية التى أوجدت خلال هذه السنوات الخمس عشرة الأخيرة موجوداً ومستمرأ.

أن إعادة التوجيه الحذرية لسياسة الضباط "الوطنيين" الخارجية لم تؤد دائماً إلى إعادة توجيه بعيدة المدى بالنسبة لما يخص مشكلات السياسة الداخلية. ولعل من الخطأ أن ننتظر منهم أن يلعبوا دور المصلحين الاجتماعيين. لقد درسنا الماضى المحافظ اجتماعياً

(٢٠) لتحليل المساعدة الاقتصادية والعسكرية الأمريكية لباكستان أنظر حمزة علوى وأمير خسرو "عبء المساعدة الأمريكية"، الفكر الجامعى الجديد، خريف ١٩٦٢، مجلد ٢، رقم ٤.

(٢١) المبجر جنرال فاضل مقيم، المرجع المذكور، ص ١٥٩.



وثقافياً للضباط الكبار، هذا الماضي الذى كان يصار إلى التأكد منه بواسطة سياسات التجميع والترفع. وقد ذهب نظام أيوب إلى أبعد من ذلك بكثير من أجل إنشاء حقوق مكتسبة فى الوضع الاجتماعى القائم عن طريق منح الأراضى للضباط (وللضباط المدنيين). أن طبقة الضباط، بمجموعها، تبدو قليلة لدعم سياسة الإصلاحات الراديكالية، حتى ولو كنا نجد ضباطاً ذوى أفكار ليبرالية. غير أن هؤلاء الضباط، إذ يشبهون البرجوازية التى تحدروا من أوساطها، يملكون ضغينة حادة تجاه الرشوة التى تسود أوساط البيروقراطيين وتجاه الربح عند رجال الأعمال وتجاه الأسعار المرتفعة ومساوئ المجتمع الأخرى التى تنوء بثقلها على كاهل الطبقات المتوسطة بشكل عام. أن الخيبة التى تسببها هذه المشكلات تثير بعض الرغبة فى تبني الإصلاح. غير أن الرغبة الصادقة (والتي تكون أحياناً صادقة عن تزمّت) بـ "تصحيح الوضع" لا يرافقها فهم واضح للمشكلات الاجتماعية وحلولها. فى الجيش إذن عنصر لا يمكن توقعه سلفاً، لكنه يفتقد للجذور الأيديولوجية والدعم السياسى. لذلك فإن وقعه قد يكون مدمراً أكثر منه إصلاحياً.

الاستقلالية الداخلية للعسكريين عامل هام جداً من أجل تحديد موقع الجيش ضمن النظام السياسى والإدارى فى باكستان. بعد الاستقلال مباشرة، تركت القوات المسلحة لذاتها، للصدف. ينقل كاتب سيرة قائد أعظم، جناح، هذه الكلمات عن القائد الأعلى للجيش الباكستانى، سير فرانك ميسرفى: "لم يكن جناح يهتم فعلاً بالجيش. لم يكن لديه أية فكرة حول المسألة. وقد قال لى: ليس لدى تجربة عسكرية. سأترك كلياً عليك وعلى لياقة بهذا الموضوع" (والمقصود لياقة على خان رئيس الوزراء ووزير الدفاع. ح.ع.).<sup>(٣٢)</sup> والواقع أن شؤون الجيش كانت متروكة، لا بيد لياقة على خان، بل كانت عملياً بيد القائد الأعلى وأمين سر الدفاع الجنرال اسكندر ميرزا. فقد كان رئيس الوزراء لياقة على خان منهمكاً كل الانهماك بمشاكل أخرى، ولم يكن "يتدخل" فى أمور كهذه. كتب الكولونيل أحمد، أمين السر الخاص للرئيس أيوب خان يقول: "كانت حقيبة وزارة الدفاع تعطى دائماً لرئيس الوزراء نفسه الذى كان، بوصفه رئيساً للحزب السياسى المسيطر، يهتم إلى حد بعيد بتدعيم موقف حزبه وبإيجاد حل للمناوشات البرلمانية المتعاضمة باستمرار.. خلفاؤه كذلك لم يكونوا يجدون الوقت أبداً للاهتمام بالمشكلات الحقيقية لوزارة الدفاع". ثم يضيف: "كان الأمر يعود إذن للجنرال أيوب للبحث عن الأولويات فى حاجات الدفاع. بتعبير آخر، كان على الجنرال أيوب أن لا يكون فقط قائداً أعلى بل أن يكون كذلك ناطقاً باسم الحكومة ومستشاراً لها، عوضاً عن أن تقدم لها النصائح بواسطة وزير"<sup>(٣٣)</sup>.

(خط التشديد من ح.ع.). والواقع أن وزراء الدفاع كانوا يعرفون واجبهم. مع ذلك يجب أن يصار إلى استثناء م. خسرو الذى لم يبق فى منصبه أكثر من شهرين كوزير للدفاع. فى ما عدا ذلك كان الجيش يجد دائماً لوزارة الدفاع وزيراً مرناً يشترك فى اختياره. ثم جاء دستور عام ١٩٦٢ الذى وضع الرئيس أيوب خان خطوطه العريضة، فكرس استقلالية الجيش ببند من بنوده حيث "لا يجوز تعيين وزير الدفاع إلا من بين الضباط العسكريين الكبار" من رتبة ملازم جنرال وما فوق.

(٣٢) هكتور بوليثر، "جناح - موجد باكستان"، لندن ١٩٥٤، ص ٢٠٠.

(٣٣) مجموعة محمد أحمد، المرجع المذكور، ص ٤٦-٤٧ و ص ٥٠.

لم يكن الجيش بما هو جيش، الحاكم الفعلى لباكستان. بل أن البيروقراطية المدنية، بالتعاون مع الجيش، هي التي كانت تحكم باكستان فعليا. ولم يكن الأمر كذلك فقط بعد انقلاب تشرين الأول ١٩٥٨، بل الواقع انه كان كذلك منذ ولادة الدولة الباكستانية الجديدة عام ١٩٤٧، رغم أن المؤسسات البرلمانية قد حجبت فى بادىء الأمر دور البيروقراطية. كان الأشخاص الذين يحتلون مراكز عالية فى الجهاز البيروقراطى فى الهند البريطانية يشكلون مجموعة متعصبة، على صلة وثيقة فيما بينها، وتحافظ بعناية قصوى على هويتها المتميزة. وكان هؤلاء الأشخاص أعضاء فى الخدمة المدنية الهندية (خ.م.هـ.) Indian Civi service.

أما بنية الجهاز الإدارى والوضع الخاص لـ خ.م.هـ. فقد كانا محكومين بواقع كون السيطرة البريطانية مضطرة إلى الاعتماد على مجموعة صغيرة من الضباط البريطانيين، "الإطار الفولاذى"، هم حرس الإمبراطورية والمدافعون عنها. كل المراكز الرئيسية فى الحكومات المركزية والإقليمية كانت مخصصة لهذه المجموعة المختارة التى كانت تراقب على هذا النحو كل الجهاز الإدارى. والأهم من ذلك هو أن هذه المجموعة الصغيرة هي التى كانت تصدر، وحدها، ضباط المناطق. هذا المركز الأخير كان العامل المحرك لكل جهاز السيطرة الأجنبية. والحق أن هؤلاء الضباط كانوا يحكمون حكما مطلقا، إذا جاز القول، الملايين من البشر المنتشرين فى كل منطقة. كان أعضاء خ.م.هـ. ينتمون إلى الطبقات العليا من المجتمع. أن الخدمة المدنية الباكستانية (خ.م.ب.) التى كانت على رأس الآلة البيروقراطية فى باكستان هي وريثة خ.م.هـ. القديمة. ضباط خ.م.ب. يشكلون إذن قلب النظام البيروقراطي الذى يقبض على مقاليد السلطة الوطنية ويتحكم فى مجرى السياسة.

خلال الفترة التى تلت الاستقلال كانت البيروقراطية الباكستانية، من موقفها المستخف بسلطة الإدارة السياسية، تنشر المواقف التقليدية تجاه السياسيين، تلك المواقف التى كان يسولها لها أسلافها البريطانيون. كانت "الاستقلالية" قد منحت للنهد ترحيبا وبشكل قسرى تحت ضغوطات الحركة الوطنية. وكانت البيروقراطية البريطانية ساخطة على تدخل السياسيين الهندوسيين فى المجال الحكومى. حتى أن الهندوسيين المحافظين والمتحفظين، الليبراليين، الذين كانوا أول من احتل المناصب ولم يطالبوا إلا بتغييرات طفيفة فى السياسة، خلافا للمطالب الوطنية، كان الرسمىون ينظرون إليهم بعين الريبة والحذر. بالنسبة للبيروقراطيين كان ينبغى قبول هؤلاء الدخلاء المتطفلين قبولاً مؤقتاً مع العمل على هزمهم بقدر المستطاع. وقد طرحت مشكلة "العلاقة الصحيحة" بين عضو الخدمة المدنية الهندية والوزراء الجدد منذ أن طرحت قضية إعطاء شيء من الحرية للنقاشات التى سبقت تقرير مونتاك سليمسفورد عام ١٩١٨، الذى أدى إلى قانون ١٩١٩ والذى يتولى بموجبه بعض الرعايا أعباء الوزارات الهندوسية. هذه النقاشات، بالإضافة إلى التقرير نفسه، حافلة بالمواقف الأبوية الفوقية من قبل الخدمة المدنية تجاه الوزراء المقبلين. كما هي حافلة بالاهتمام المسبق بـ "إنقاذ" وضع الضباط. أما تصريحات الوزراء حول تشنج الضباط وانعدام روح التعاون عندهم فقد جعلت من هذه المسألة موضوعاً شغل العديد من لجان التحقيق. وجاءت البراهين تؤكد إلى حد بعيد علاقات السيطرة بين الضباط والوزراء، وفوقية البيروقراطية. غير أن التقارير نفسها - ولا عجب فى ذلك - كانت تتجه نحو التقليل من دور اختلافات وجهات النظر، وتتمر مروراً عابراً على المسائل الحساسة التى أثارها

الوزراء. هكذا أعطى عدد من الوزراء فى إفاداتهم أمام "لجنة موديمان" أمثلة محددة عن فقدان روح التعاون من جانب الضباط المسؤولين عن المصالح أو الأقسام التى تقع تحت أمرتهم<sup>(٣٤)</sup>. لقد تجلّى موقف الموظف المفرط فى فوقيته وعدائه تجاه الرجل السياسى بوضوح أشد عند ل.س.س. أومالى، الذى كان هو نفسه عضواً فى خ.م.هـ. فى ذلك الوقت. فقد كتب يقول: "هناك أسباب عديدة جعلت الأشخاص يفضلون الانسحاب من الحياة العملية... وعلاوة على هذا كله ساد الشعور بأن الإدارة الجيدة بدأت تذهب ضحية الانتهازية السياسية، وأن العادات والمبادئ القديمة بدأت تزول، وأن راحة الجماهير، التى يعتبرونها هدفهم الاسمى، أصبحت تابعة لسحر السياسيين وقتنتهم..."<sup>(٣٥)</sup>. هذه الكلمات كان لها صداها فى تصريحات الرئيس اسكندر ميرزا والجنرال أيوب خان عندما وقع انقلاب ١٩٥٨ ولا حاجة بنا إلى القول أنه كان هناك عدد كبير من الموظفين البريطانيين المتعاطفين مع التغييرات السياسية التى كانت تجرى فى ذلك الحين. فقد كانوا على الأقل متهيئين للترحيب بها. والمتطرفون الذين كانوا قادرين على ترك مهنتهم لهذه الأسباب، لم يكونوا عديدين. مع ذلك، فإن ما كتبه أو مالى يشير إلى قوة الشعور الذى كان يعتمل حول الموضوع الذى تهتم به الخدمة المدنية الهندية. أن الضباط الباكستانيين (والهنود) الذين دعوا إلى الخدمة فى ذلك الوقت والذين احتلوا بعد ذلك، أى بعد الاستقلال، مراكز عالية فى البيروقراطية، قد جرى إعدادهم وفقاً لهذا التراث. وقد كانوا، بسبب وعيهم بالامتياز الذى جعلهم يقبلون ضمن الزمرة الحاكمة وقلقهم تجاه التحركات الوطنية فى البلاد، مستعدين تماماً فى أغلب الأحيان لاتخاذ المواقف وانماط السلوك التى يتخذها أشد الضباط البريطانيين اندفاعاً وتحمساً، إذ كان هؤلاء الضباط يبدوون فى نظرهم وكأنهم يجسدون الخصال الأساسية والقيم التى ينبغى أن يتمتع بها القادة.

كان وقع النضال الوطنى من أجل الحرية على الضباط الهنود والباكستانيين غامضاً ومتناقضاً. كانوا يعلمون أنهم مدينون بتعيينهم وبإمكانيات ترفيعهم - وهما أمران كانا مرفوضان بالنسبة للأهلين - للمطالب التى كان يرفعها الوطنيون بصدد "التهنيد" والإدارة. ومن جهة أخرى، كانت مهمتهم الرئيسية، بوصفهم ضباط مناطق، "الحفاظة على الأمن والنظام"، أى القضاء على التحرك الوطنى. كما أن تصريحات السياسيين عجلت فى تقدم مجرى حياتهم العسكرية. غير أن هذه الحياة كانت تتعرض للخطر ما أن يشتم أن لهم أدنى اثر من الالتزام بالحركة الوطنية أو ما أن يلمس أى تقاعس من قبلهم تجاه قمع مظاهراتها فى مناطقهم. أما بالنسبة للهنود فقد جرى حل هذا النزاع نظراً لانقسام الحركة الوطنية بين ليبراليين لا يطالبون إلا بمزيد من الوظائف وبظروف عمل أفضل بالنسبة للهندوسيين، وبين حزب المؤتمر (المؤتمر الوطنى الهندى) الذى كان يطالب بالحرية.

هذه الازدواجية وهذا الصراع بين الولايات بالنسبة للضباط المسلمين الذين جاؤوا إلى باكستان، وجدا حلها جزئياً عن طريق ازدواجية مواقف الضباط المذكورين تجاه عناصر مختلفة من قيادة الرابطة الإسلامية، وهو الحزب الوطنى الإسلامى الذى كانت النقطة الرئيسية فى مطالبه تخدم، على كل حال، مصالحهم مباشرة. إذ أن الرابطة

(٣٤) تقرير لجنة التحقيق الإصلاحية ١٩٢٤، لندن ١٩٢٤، CMD 236.

(٣٥) ل.س.س. أومالى "الخدمة المدنية الهندية ١٦٠١-١٩٣٠"، لندن ١٩٣١، ص ١٤٨-١٤٩.

الإسلامية كانت تطالب بالدرجة الأولى بتوزيع أفضل للوظائف بالنسبة للمسلمين، لاسيما داخل الحكومة. فكان بوسع الضباط المسلمين أن يميزوا بين بعض القادة الوطنيين، وعلى رأسهم قائد أعظم جناح، الذين كانوا أشخاصاً "أهلاً للثقة" وخاضوا مباحثات مع الحاكم نفسه، وبين الآخرين ممن لأوزن لهم بل وينبغي مجابتهم في مناطقهم كلما طلب من الضباط قمع التظاهرات المحلية. أما قائد أعظم فقد كان شخصاً اجتماعياً ذا مظهر لائق ونمط حياة غربية (شأنه في ذلك شأن الضباط أنفسهم) ويتمتع بشخصية قوية تجسد كل الصفات الشخصية التي نشأ الضباط على حبها واحترامها. هذا الرجل وأشباهه من الرجال هم الذين كانوا يحظون بإعجاب الضباط بل وبامتنانهم.

لقد تم تحويل المهام الوزارية إلى الهند - أن لم نقل جوهر السلطة الوزارية - على مراحل. ثم نقل عدد محدود من الوظائف الوزراء المعينين حديثاً بموجب قانون ١٩١٩. لم يكن الوطنيون هم الذين احتلوا هذه المراكز، بل أن الذين قبلوها في بادئ الأمر كانوا من الليبراليين والمجموعات الأقلية التي كانت تتعاون مع النظام الاستعماري. كان تأليف هذه "الحكومات" يتم بغلبة المحافظين. إلى ذلك، فالبيروقراطيون لم يكونوا تابعين لهؤلاء الوزراء "الشعبيين" حتى في المجالات التي كان يعهد بوظائفها فيما مضى إلى الوزراء. وكانت كل السلطة والمراقبة بيد الحاكم العام وحكام المناطق. أما ضباط خ.م.هـ. فكانوا "يعطون دروساً عن الاستقلالية". فالاستقلالية التي تعطى على مراحل تسمح بقيام ممارسات لا يعتبر البيروقراطي نفسه من خلالها مسؤولاً أمام الوزير الذي يعمل في وزارته، بل يسعه دائماً أن يتجاوز الإدارة الوزارية لكي يطلب مباشرة من الحاكم الموافقة على قرار هام يدع الوزير عاجزاً. وقد توصل البيروقراطي بهذه الطريقة إلى اعتبار نفسه، متمتعاً إلى حد بعيد بمسؤولية مستقلة خاصة، بحيث أن عليه أن يحكم على الأمور بنفسه، وأن يعود بشأنها مباشرة للحاكم عندما لا يكون على اتفاق مع الوزير. على هذا النحو، نشأت بعد مدة من الزمن مجموعة بكاملها من العلاقات والممارسات، بحيث أنه عندما كان البيروقراطيون يعمدون إلى تجاوز الوزراء لم يكن ذلك يشكل حالة غير اعتيادية بل مجرد رجوع طبيعي للسلطة العليا. وعندما أخذ البيروقراطيون، بعد الاستقلال، يتجاوزون صلاحية القيادة السياسية ويقيمون سلطتهم الخاصة في باكستان، لم يضطروا إلى اتخاذ أية حيلة ولا أي حذر. أن استقلالية البيروقراطية عن السلطة السياسية كانت النتيجة المنطقية، الطبيعية، التي مرت دون أن يلحظها أحد تقريباً خلال نيل الاستقلال بالتدريج. بقي أمام الأشخاص السياسيين، الآن، أن يثبتوا سلطتهم. إلا أنهم فشلوا، على هذا الصعيد، فشلاً ذريعاً. ففلسفة التحويل التدريجي للسلطة كانت تعترف للبيروقراطي جهازاً بدور أبوى فوقى. فلم يكن من المفاجيء أبداً أن يتحول هذا البيروقراطي إلى رقيب، إلى مرشد ناصح للشخص السياسي، عليه أن يعلمه فن الاستقلالية.

في باكستان، اعتاد أمناء سر الحكومات الإقليمية، منذ البداية، على التعاطي مباشرة مع الحاكم من وراء وزرائهم. يبرز خالد بن سيد هذه الممارسة عبر أمثلة عديدة في دراسته الممتازة<sup>(٣١)</sup>. أن الممارسة التي تقوم على تجاوز الموظفين لقرارات الوزير، وعلى تلقى الأوامر مباشرة من الحاكم، تجرى بشكل معاكس لفهوم مسؤولية الوزارة. في عهد دستور أيوب خان عام ١٩٦٢ كانت كل السلطة التنفيذية ومسؤولية المناطق بيد الحاكم الذي

(٣١) خ.ب. سيد، المرجع المذكور، الفصل التاسع والفصل الرابع عشر.

كان بوسعهم أن يعين مجلساً من الوزراء يساعده في أعماله. أما الآن فقد أقرت هذه الممارسة القديمة دستورياً ولم يعد ثمة مجال لإثارة مشكلة مسؤولية الوزارة ولا استقلال الوزراء. أمام هذه الممارسات كان السياسيون، الذين حاولوا في ظل الدستور البرلماني أن يثبتوا في وجه البيروقراطيين، يجدون أنفسهم وقد نزعت منهم كل الصلاحيات. على العموم، كان السياسيون يخضعون بسهولة، لا فقط لأنهم كانوا يحرصون على مناصبهم بأي ثمن، بل لأنهم لم يكونوا مدعومين بأية فكرة ولا بأي برنامج شخصي، ولأنهم لم يكونوا خاضعين لأي ضغط كان من أحزابهم السياسية التي كانت تفتقر إلى الدعم والتنظيم. وقد جاء فشلهم أيضاً كنتيجة لعجزهم عن الترف بشطارة كما كان يفعل رؤسائهم. والحال أن الشطارة هي التي تحتل مكان الصدارة في وضع كانت الفوضى تملأ كل مجالاته خلال الفترة التي تلت التقسيم. فالمشكلات المطروحة كانت عويصة ومنهكة، وموارد الرجال والمال طفيفة جداً. وفي وضع كهذا لابد أن يسقط في يد السياسيين العلمي الخبرة، فيظهرون عاجزين مشوشين وراغبين في ترك البيروقراطيين يصرفون شؤون الحكومة يوماً بيوم.

## - ٥ -

أن ما سهل تفوق البيروقراطية على رجال السياسة في الحكومة كان وجود كادر متراس الصفوف ومتلاحم، داخل بنية الإدارة، هو كادر الخدمة المدنية الباكستانية (خ.م.ب.). أن الـ ٥٠٠ شخص الذين تتألف منهم خ.م.ب. كانوا يقبضون بعزم على المراكز القيادية في الآلة الإدارية التي كانت تعد أكثر من نصف مليون شخص<sup>(٣٧)</sup>. داخل هذه المجموعة المقدسة كان هناك نخبة داخلية من الطراز الرفيع - بقايا الاثنين وثمانين عضواً من خ.م.ب. - الذين جاؤوا إلى باكستان. أن الضمانات الدستورية الخصوصية التي كانوا يتمتعون بها فضلاً عن ظروف خدمتهم - ضمانات استمرارهم المضمرة التي كانت تدعم تحفظهم تجاه الزعامة السياسية - كانت تبرز خصوصية وضعهم<sup>(٣٨)</sup>. الخدمة المدنية الباكستانية مجموعة مغلقة. نوع من فئة ضيقة معزولة عملياً على حدة. يضم إليها سنوياً حوالي عشرين شخصاً يختارون من بين الذين يحتلون مراكز علياً عن طريق مباراة تسمى مباراة الخدمة المركزية العليا (التي تضم حوالي دزينة من الكوادر) ويشارك فيها المرشحون الذين تتراوح أعمارهم بين ٢١ و ٢٤ عاماً. والحصول على بضعة علامات في الامتحان كاف لتقرير مصير الضابط المقبل إلى الأبد. أي أنها تقرر ما إذا كان سيصبح عضواً في النخبة خ.م.ب. - وفي هذه الحالة يجد نفسه منذ بداية حياته العسكرية يحتل مراكز ذات مسؤوليات كبيرة لا يحتلها أعضاء يفوقونه خبرة، من الكوادر الإدارية الدنيا الذين وصلوا بعد سنوات من الخدمة إلى مراكز تقع تحت أمرته - أو العكس! ويمكننا أن نضيف أن العلامات التي ينالها خلال المقابلة التي تجريها معه لجنة الخدمة العامة (وهي بدورها قلعة من قلاع خ.م.ب.) تلعب دوراً كبيراً في القرار النهائي. هكذا من السهل أن يصار إلى التأكد من أن الذين يتمتعون بالإعداد المطلوب هم وحدهم الذين يدخلون إلى الإدارة، وهكذا تؤمن الفئة الضيقة استمرار نفسها بنفسها. أما الإعداد الذي يلي هذه المرحلة، شأنه شأن عملية

(٣٧) عام ١٩٥٥ كان هناك حوالي ٤٩٠ ألفاً في خدمة الحكومة ( عدا البريد والبرق والهاتف والتربية والخدمات الصحية). وكانت خ.م.ب. تضم ٣٥٧ عضواً يزيد عددهم سنوياً بمعدل ٢٠ شخصاً.  
(٣٨) المادتان رقم ٢٣٢ و ٢٣٥ من دستور عام ١٩٥٦ تمنحان عدة ضمانات وامتيازات لضباط خ.م.ب. - القداماء.

التجميع الأصلية، فيقع تحت إشراف لجنة الخدمة العامة التي يحافظ على "استقلاليتها" بحرص شديد. عندما خضع الجيش للجنة الدستورية عام ١٩٦١ طالب بأن ينضم الضباط الذين يتقاعدون باكراً إلى خ.م.ب.. لكن البيروقراطية عارضت هذا الاقتراح. مع ذلك كان يوسع خ.م.ب. أن تستقبل، منذ ١٩٦٢، عدداً لا يتجاوز الخمسة ضباط، وهذه تسوية تعكس قوة خ.م.ب. في مقاومتها لمطالب النظام الذي بدأ سيرته بقوة الأحكام العرفية.

أن العدد الأكبر من مرشحي خ.م.ب. هم من أبناء موظفي الحكومة الذين يحتلون مراكز مختلفة. فهم ملحقون إذن منذ حين بالعقلية الإدارية. ويتهيأون منذ أن كانوا على مقاعد الدراسة الجامعية لمثل هذه المباريات، لعلمهم بالمقاييس التي يتم الاختيار على أساسها. وهم يرفضون الخيارات الجزرية ويعملون بكد متواصل. غير أنهم يهتمون عن كثب بطريقة الكلام والتصرف ويحاولون اكتساب قشرة براقة على الأقل من الثقافة الغربية وعاداتها التي تشكل السمة الدامغة للبيروقراطية. وهم يقومون حتماً بدراساتهم الجامعية. غير أن مستوى الضباط في خ.م.ب. قد تدنى خلال السنوات الأخيرة مع تدنى مستوى الجامعات الباكستانية لا بسبب الأجور المنخفضة للملاك التعليمي فقط بل بسبب التداخل السياسي المتطرف الذي يقضى على روح البحث العلمي ويكبح الفكر عوضاً عن إثارته. والذين يقومون بدراساتهم الجامعية في الخارج هم أفضل من غيرهم، لكن الذين يسمح لهم بمغادرة البلاد من أجل دراساتهم ما قبل الجامعية قليلون، نظراً لتقييد التبادلات. وهكذا قللت هذه الإجراءات من كفاءة مرشحي خ.م.ب.. وتقدم الأعمال والتجارة كذلك تعويضات عالية، فلا يرغب الأشخاص المتفوقون ثقافياً بالدخول إلى خ.م.ب.. وقد حصلت، بالطبع، نقاشات حول هذا الموضوع، إذ أن أفضل الطلاب كانوا يسعون إلى احتلال المقاعد المحدودة جداً في عددها من أجل دخول الجامعات ودرس المواد العلمية. ولا يحق الوصول إلى هذه الدرجات إلا لا فضلهم. فالطلاب المتفوقون يتابعون إذن طريقهم في مدارس الهندسة أو يصبحون أطباء الخ. ويدخل بعض الأفراد فقط في الوظائف التقنية التابعة للحكومة. أما الذين لم يقبلوا في الفروع العلمية فأنهم ينصرفون إلى فروع أخرى (فن، أدب) حيث يكون قبولهم من أسهل الأمور. مرشحون خ.م.ب. يأتون من هذه الفروع الأخيرة. وهكذا يصار إلى القول، لاسيما من قبل الذين يحتلون وظائف تقنية، أن خ.م.ب. لا يسعها الادعاء من موقع قوى، بأنها "دماغ" البلاد المفكر.

يجرى إعداد "متمرني" خ.م.ب. خلال ثمانية أشهر في كلية الخدمة المدنية. وقد اضيف الآن إلى هذه الأشهر الثمانية ستة أشهر أخرى يقضيها المتمرنون في كلية باكستان الحربية (في السابق كان المرشحون يرسلون إلى الجامعات الأجنبية لقضاء هذه الفترة الأخيرة). ثم يلي ذلك إعداد ميداني في المناطق. ويهدف هذا الإعداد إلى تزويدهم بشعور حاد حول دورهم كنخبة طبقاً لتقاليد الخدمة المدنية الهندية في العهد الامبراطوري. في الكلية يتلقون دروساً في الفروسية والبروتوكول وفي المواد الإدارية والقضائية لكي يكتسبوا الثقة والتوازن اللازمين لنمط حياتهم.

"من الأكيد أن الكلية (كلية الخدمة المدنية) كانت تنجح في ترك أثرها على المتمرنين. فقد كانت ترمي إلى زرع مفهوم "الوصاية" في أذهانهم بشكل عميق بحيث يستطيعون مقاومة تأثيرات الضغوطات السياسية المشؤومة التي يبدو أن بيروقراطية ما بعد

الاستقلال قد خضعت لها" <sup>(٣٨)</sup>. ثم يعرض بريبانتي - صاحب هذا الكلام - صورة عن وهم خ.م.ب. أكثر من عرضه لواقعيتها، لأن مفهوم "الوصاية" هو أكثر من ذلك بقليل. إنه صورة الـ خ.م.ب. نفسها. ذلك الشعور يكونها نخبة فريدة، مجموعة ذات مسؤوليات خاصة وذات سلطة على المواطنين، بمجرد انتمائها للكادرات. ويضيف بريبانتي: "كان من العتمة فى الظروف المؤلة لعام ١٩٤٧ - عند استقلال الهند - أن تتبع باكستان تقاليد الخدمة المدنية الهندية وبنائها. أما أن يكون للتراث جذور عميقة فى حضارة مختلفة وعصر مختلف، وأن يكون المسلمون قد قاوموا هذا التراث، وأن تكون البنية معدة لتعزيز دور سيطرة الغالب على المغلوب - فهذه كلها كانت عوامل من الصعب أخذها بالاعتبار فى وقت كان ينبغى على الأمة أن تتشكل بسرعة قصوى من خلال قطعتين من الأرض متوزعتين فى شبه القارة" <sup>(٣٩)</sup>.

بالنسبة للخدمة المدنية الهندية لم يكن مفهوم "الوصاية" شيئاً آخر سوى جزء من وهم الفوقية الأبوية. إذ أنه كان مستمداً من استثناءات متنوعة أكثر مما كان مستمداً من بر وقراطى الإمبراطورية. السيطرة البريطانية على الهند: كانت دولة ينبغى أن يسود فيها "القانون والنظام" الذى يمكن من متابعة المصالح المادية للسيطرة الإمبريالية دون عوائق، كان يفسح مجالاً واسعاً أمام الضباط ذوى الميول الفردية الذين جعلت أساطيرهم وهم الفوقية الأبوية. فأبطال الإدارة القديمة للنهد البريطانية كانوا الأشخاص الشجعان "الترقيين، الغريبي الأطوار، الذين لم يصغوا يوماً لأوامر الحكومة" <sup>(٤٠)</sup>. أولئك كانوا ضباط المحافظات الذين كانت تتوقف عليهم كل بنية الحكم. ضباط المحافظات كانوا مسؤولين عن كل شؤون الحكم فى محافظاتهم. كانوا هم الحكومة. بواسطتهم تقيم الحكومة الإمبراطورية صلات مع الأهالى الريفيين. فى المجتمع الديمقراطي، يقوم رجال السياسة بهذه المهمة. أما فى باكستان، فى الدولة الجديدة التى لم يمض على وجودها أكثر من ٢٠ عاماً، فقد بقى دور ضابط المنطقة كما كان دائماً. وقد وصفت الخطة الخمسية دور هذا الضابط: "أن ضابط المنطقة هو الممثل الرئيسى للحكومة فى منطقته بنظر الشعب، لأنه يجسد سلطة الحكم فقط فى مجال الأمن والنظام كما فى مجال الدخل، بل لأنه يعتبر كذلك مسؤولاً بصورة عامة عن راحة الأهالى وسعادتهم. وبواسطته تحافظ الحكومة على صلتها بالأهالى" <sup>(٤١)</sup> (خط التشديد من ج.ع.).

غير أن الموظف الباكستانى يجد صعوبة فى لعب الدور الأبوى أكبر من الصعوبة التى يجدها الموظف الاستعماري الذى ولد هذا الوهم. أشخاص بعيدون كل البعد عن انجلترا، بوسعهم، خلافاً لزملائهم الباكستانيين، أن يتصرفوا مع الشعب بحرية إذا أرادوا، دون أن يعرضوا نفوذهم للخطر. بعض الأشخاص، مثل دارلينغ، تصرفوا على هذا النحو. على كل حال، فلون سحتهم يحمل إشارة هذه المهمة. أنهم ينتمون إلى طائفة القادة. ولا شيء مما يقولونه أو يفعلونه بوسعهم أن يزيل هذا الواقع. لا تواضعهم ولا موافقهم الأخوية الحية تجاه الأشخاص المحيطين بهم، ولا تصرفهم الغريب الأطوار. أما بالنسبة للموظف

<sup>(٣٨)</sup> Ralph Braibanti "الخدمة المدنية فى باكستان، تحليل نظرى"، ساوث أتلانتيك كوارترلى المجلد ٨

رقم ٢ ربيع ١٩٥٩، ص ٢٨١.

<sup>(٣٩)</sup> نفس المصدر، ص ٢٦٦-٢٦٧.

<sup>(٤٠)</sup> Phillip Woodruff فيليب وودروف "الحراس"، ١٩٥٤، ص ١٥.

<sup>(٤١)</sup> الحكومة الباكستانية، مجلس التخطيط الوطنى، الفصل الأول من الخطة ١٩٥٥-٦٠، كراتشى ١٩٥٧،

ص ١٠١.

الباكستاني، فإن عاداته وتصرفاته وحدها هي التي تميزه عن الأشخاص العاديين. فهو يعتقد انه يجازف في كل لحظة بفقدان مركزه العالي. قبل الاستقلال، كان بوسعه أن يرسم صورة عن علو كعبه وتفوقه بأن يعتنى بإبراز كل المؤشرات التي تنم عن تماهيه مع القادة البيض. كان عليه أن يكون إنجليزياً أكثر من الإنجليز أنفسهم. لكنه بعد الاستقلال لم يعد يسهل عليه القيام بذلك. فالقواعد الحضارية تغيرت. وأصبح الحفاظ على هويته مع التمسك بالعادات القديمة أمراً صعباً، إلا إذا كان يود أن يصبح أضحوكة في نظر الجميع. فهو يسعى إذن إلى عزل هيئته وسلطته على حدة، لا فقط بكرياء وممارسة متطرفة لنفوذه، بل كذلك بأن يجعل نفسه بعيداً عن متناول الآخرين ويظل على هامش الأحداث. في السابق، كان التقليد المتبع بالنسبة لرجل من خ.م.ب. أن يتجول في منطقته بصورة منتظمة ويتحدث مع الناس الذين كانوا يطلبون منه إصاق أذنه بالأرض. فيما بعد، أخذ يتذرع بكثرة العمل الإداري الذي يجب عليه تصريفه (ولاشك أن هناك مزيداً من العمل اليوم)، لكي يبقى قابلاً في مقر القيادة العامة ولا يخرج إلا نادراً رغم تشجيعات الحكومة له ونصائحها المتكررة بالخروج. أما نظام أيوب فقد فرض عليه مزيداً من التنقلات. وذلك بشكل رئيسي لأن البيروقراطية أصبحت الآن ملزمة بتأمين بعض المهام ذات الصبغة السياسية المباشرة. داخل إطار المنظومة الجديدة للديمقراطية القاعدية (تراتب المجالس المحلية) عليه أن يقيم صلات أوثق مع نبلاء الريف الصغار الذين يلعبون دوراً مهماً في المنظومة السياسية الجديدة. واليوم، يتنقل ضابط المنطقة كثيراً في منطقته. بصورة رئيسية لكي يضع "الحجارة الأساسية" هنا أو هناك أو يسمع خطاب الترحيب. وهو دائماً محاط بعدد من الأعضاء المختارين من بين النخبة الريفية، يمدحونه ويعددون شئائمه وبالتالي يعزلونه فعلياً عن كل صلة جديدة مع سائر الجماعة. أما إذا توصل إلى إقامة صلات مباشرة معها فإن ذلك يتم بوصفه مرجعاً قضائياً. وهكذا فإن فهمه لشؤون الجماعة ومشكلاتها يصبح بوضوح فهماً مزيفاً نظراً لطبيعة الصلات الاجتماعية القائمة ضمن هذا الإطار المحصور.

الوسط الاجتماعي لموظف المناطق الذي يعي وضعه ومركزه بين نبلاء الريف الصغار، منذ السنوات الأولى لإعداده، يترك أثراً عميقاً على فهمه للمجتمع الريفي، وعلى آرائه وقيمه. انه يتوصل إلى ذلك بمشاطرته للآراء الطبقيّة المسبقة التي يملكها الملاكون العقاريون تجاه الفلاحين. ورغم أن الأمر ينتهي به إلى التعرف "مباشرة" على هذا المجتمع، فإنه يتعرف انطلاقاً من وجهة نظر معينة. وهذا يؤثر لا محالة على نمط السلوك الذي يختطه ويتبعه خلال سيرته كلها. هؤلاء الموظفون هم الذين يقفون بعنف تجاه ظلم المجتمع "الإقطاعي" وأفكاره المشوشة. ونحن نجد بعض الحالات المتميزة من الموظفين الذين تبنوا قضية الفلاحين البائسين. غير أنهم قليلون، ولا يشكل نفوذهم وزناً يذكر في السياسة، ومن السهل عزلهم.

عندما يغادر الموظفون مناطقهم للالتحاق بأمانة السر حيث يساهمون في صياغة السياسة، أو على الأخص، للالتحاق بالأقسام التي تؤمن سلسلة بكاملها من أمور الإشراف والرقابة، يصطدمون يعامل جديد. هذا العامل هو نفوذ أصحاب الأعمال. فهذا النفوذ لا يغيب عن المناطق. غير أن الرهان في القيادات العامة كثيراً ما يكون أضخم من ذلك. صرح أحد الوزراء السابقين، محمد علي، في حديث له في الجمعية الوطنية العمومية.



"لقد لاحظنا بالتجربة، أيها السادة، أن الموظفين الكبار - ينبغي أن نكون صريحين ونعترف بذلك - حتى الموظفين الكبار يرتشون" <sup>(٤٤)</sup>. بعد انقلاب عام ١٩٥٩ جرى صرف ٨٤ موظفاً مسناً كان بينهم من أحيلوا على التقاعد الإجباري أو خفضت رتبتهـم أما بسبب الرشوة أو للاشتباه بأنهم ارتشوا وأما بسبب عدم فعاليتهم <sup>(٤٥)</sup>. لكن ذلك لم يظهر مواخير أو جياس بحال من الأحوال.

والثروات التى يراكمها الموظفون يستثمرونها فى الأرض، والملكية العقارية والذهب والمجوهرات أو يصار استثمارها فى الخارج. غير أن هناك قيمة لا باس بها استثمرت، كما يؤكد البعض، فى الأعمال والصناعة الباكستانية التى يديرها عادة أهل الموظف وأقاربه. وعندما يراكم الموظف ثروة خاصة يكون من مصلحته تكريس الطابع المقدس لمؤسسة الملكية الخاصة - كما أن صلاته الوثيقة مع عالم الأعمال تلزمه بدعم فكرة الملكية الخاصة. غير أنه رغم ذلك يظل يحرص حرصاً شديداً على تكثير أمور الرقابة التى تمكنه من جمع ممتلكاته. فمصلحته إذن ليست متماهية مع مصالح جماعة الأعمال ولاهى متماهية مع مصالح الملاكين العقاريين الذين قد يشاطروهم آراءهم. كذلك لا يمكن أن تتماهى مصالحه مع "المصلحة الوطنية". إذ أنه لا يملك سوى نقاط قليلة مشتركة مع جماهير الشعب المستغلة. فهو بالأحرى أداة لطيفة مجاملة بيد الطبقات المالكة، ناهيك بالمصالح الاستعمارية الجديدة التى بوسعها وحدها أن تقدم له الفرص التى يبحث عنها من أجل تضخيم ثروته. ولا حاجة بنا إلى أن ننفى كون جميع الموظفين فاسدين ومرتشين. ولكن الرشوة واسعة الانتشار بحيث أن الموظفين الذى لا يرتشون يكادون لا يساوون أكثر من زملائهم.

مع ذلك فالرشوة وحدها لا تفسر تعاون البيروقراطية مع المصالح الاستعمارية الجديدة. بل أن كل التقاليد والتربية التى يتلقاها البيروقراطيون فى المستويات البيروقراطية العليا تدفعهم بهذا الاتجاه. فقد صير إلى إعدادهم على الطريقة الغربية، وهم مشبعون بأفكار ونظريات تعكس آراء المصالح الغربية واهتماماتها. فضلاً عن أن الخبراء والمستشارين الأمريكيين الذين تكاثرت أعدادهم ضمن الإلة الإدارية قد اثروا على نمط تفكير زملائهم نظراً لأن وضعهم كخبراء كان يعطى لنصائحهم وزناً كبيراً. علاوة على ذلك، فالموظف الباكستاني الشاب كان يكتشف أن ترقيته قد تتوقف على تقرير أو إفادة يكتبها بشأنه مرشده الخبير الأجنبى. من هنا أنه كان يتقبل أفكار هذا الأخير عن طيبة خاطر.

واقع الرشوة ووهم الوصاية كانا يماهيان البيروقراطية ويوحداها من أجل الدفاع عن رقابتها على سلطة الدولة. وانضباطها المركزى كان يمكنها من مجابهة التحدى الذى تطلقه العملية السياسية الديموقراطية. أما الرقابة الفعلية والمركزية على كل الجهاز البيروقراطى فى باكستان فقد تسهلت نظراً لبعض التغييرات فى بنائها. فى الهند البريطانية كان موظفو الخدمة المدنية الهندية ينتمون إلى كادرات إقليمية منفصلة بعضها عن بعض. والذين يعلمون فى الحكومة المركزية كانوا يتلقون مساعدة الحكومات الإقليمية. أما فى باكستان، فقد ألغيت الكادرات الإقليمية المنفصلة، وصار الموظفون يشكلون كادراً واحداً تحت أمرة المركز. رقابة الخدمة المدنية وإشرافها كانا محصورين فى أمانة سر رئاسة الحكومة المركزية التى كانت تعمل مباشرة وفقاً لأوامر أمانة السر العامة

(٤٣) نقاشات الجمعية التأسيسية (الشريعة) فى باكستان. المجلد ٢ رقم ٢ تاريخ ٢٦-٩-١٩٥٣.

(٤٤) "صحيفة باكستان" بتاريخ ٣-٧-١٩٥٩.

التي تشكل السيد المطلق للبيروقراطية. فيما بعد، أى بعد تعليق هذا المنصب، أصبحت القيادة بيد الحاكم العام. ثم أصبحت بعد ذلك، أى فى عهد دستور ١٩٥٦، بيد الرئيس الذى حل محل الحاكم العام. أما هذه المناصب الثلاثة فقد تعاقب عليها ثلاثة أعضاء من البيروقراطية. وقد أعطى دستور ١٩٥٦ للرئيس السلطة العليا على خ.م.ب. وهكذا كان الحكام الإقليميون يمارسون القليل من التفوذ على الموظفين الذين كانوا فى خدمتهم. خلال نقاشات الجمعية التأسيسية فى ٩ شباط ١٩٥٦، تشكى عدد من الوزراء الإقليميين من أن الموظفين يرفضون تنفيذ أوامره لأنهم يعتقدون أنه (الحاكم الإقليمى) لا سلطة له عليهم حتى يتخذ إجراءات ضد الموظفين العصاة الذين يتحدون أوامر وزرائهم<sup>(٤٥)</sup>. ومن المدهش أن نلاحظ إلى أى حد يذكرنا هذا المنصب بشكاوى الوزراء فى ظل النظام الاستعماري عندما كان الوزراء المدنيون أول من يحتل المراكز داخل الحكومة التي تحدثنا عنها أعلاه.

## - ٦ -

فى عهد الاستقلال كانت البيروقراطية قد أصبحت متحدة بما فيه الكفاية كي تتمكن من التصرف، فى الشؤون السياسية، بتماسك وفعالية. منذ البداية عمد قائد أعظم جناح إلى تحذيرها: "ينبغي عليكم، كموظفين، أن تقوموا بواجبكم. أن شؤون هذا الحزب السياسى أو ذاك ليست شؤونكم.. والذى يحصل على الأكثرية هو الذى يؤلف الحكومة، وواجبكم هو خدمة هذه الحكومة مادمتم موظفين لا رجالاً سياسيين"<sup>(٤٦)</sup> رغم ذلك، فإن رجال السياسة فى باكستان هم الذين كان عليهم أن يخدموا البيروقراطية، ثم أنهم، فى عام ١٩٥٨، طردوا من على المسرح السياسى وصير إلى إلغاء الدستور.

استمرت المرحلة الأولى التي تدعمت خلالها السلطة البيروقراطية فى باكستان حتى ١٩٥١، تاريط اغتيال رئيس الوزراء لياقة على خان وإجراء تعديلات سياسية مهمة. خلال هذه السنوات الأربع الأولى أرسيت دعائم الدولة الجديدة. وساد شئ من النظام بعد الفوضى التي تلت التقسيم. انطلاقاً من هذا الجو المضطرب الذى كان سائداً بعد التقسيم ساهم الجهاز الإدارى بتقديم شئ من النظام. فى تلك المرحلة لم تكن قد اتضحت بجلاء بعد مظاهر البيروقراطية السياسية.

يروى المؤرخون الباكستانيون أن القائد أعظم، جناح، الحاكم العام الأول لباكستان، كان رجلاً يسيطر تمام السيطرة على الإلة الحكومية، ويشرف يوماً بيوم على تسيير شؤون البلاد. أوهام روجها آخرون ممن كانوا يعلمون باسمه.

للهولة الأولى، تعطينا شخصية جناح الفذة وسلطته الأكيدة فى البلاد هذا الانطباع المعقول للغاية. رغم ذلك، فالواقع أن جناح كان غداة الاستقلال مريضاً جداً وقد ظل ملازماً فراشه أسابيع عديدة. ولم يكن له قبل بالانخراط فى دوامة الحياة السياسية ولا بالاهتمام، بصورة مستمرة، بشؤون الدولة. من حين لآخر كان يستعيد قواه بشجاعة، فى بعض المناسبات، لكن المرض كان يشتد عليه بعد فترة وجيزة<sup>(٤٧)</sup>. فلم يكن هناك بد من أن الموظفين الذين كان يعتمد جدياً عليهم كانوا يتمتعون عملياً بحرية التصرف لإدارة

(٤٥) نقاشات الجمعية التأسيسية فى باكستان، المجلد الأول رقم ٦٨، تاريخ ٩-٢-١٩٥٦.

(٤٦) قائد أعظم جناح. "خطابات" ١٩٤٧-٤٨، كراتشى ص ٩٤.

(٤٧) هكتور بوليئو، المرجع المذكور، ص ٢٠٨، ٢١١ و ٢١٥-١٦ : قصة مرض جناح وموته.

شؤون الحكم. وكان الحاكم العام قد تقلد السلطات الاستثنائية، مما كان يدعم إلى حد بعيد سلطات موظفيه حين كانوا يتجاوزون سلطة البرلمان. وقد ذكر رئيس الوزراء لياقة على خان الجمعية التأسيسية " بأن الشخص الذى يتمتع بملء السلطات فى ظل الدستور الراهن هو الحاكم العام. وبوسعه أن يفعل ما يشاء"<sup>(٤٨)</sup>. لاشك فى أن الحاكم العام بموجب المادة التاسعة من مرسوم الاستقلال الهندى ١٩٤٧، وبموجب الدستور، عليه أن يتولى صلاحياته خلال فترة سبعة أشهر ونصف كإجراء انتقالي. وهو بموجب هذه المادة يستطيع أن يدخل تعديلات، بقرار على "مرسوم الحكومة الهندية ١٩٣٥" وبقرارات ملكية الخ.. كانت تشكل قاعدة الدستور المؤقت فى باكستان. وقد جرى تمديد صلاحية الحاكم العام هذه لمدة سنة حتى ٣١ آذار ١٩٤٩. ومن الجدير بالذكر أن بعض التعديلات الهامة التى أدخلت على الدستور، خلال هذه الفترة، جرت بناء على قرار من الحاكم العام وفقاً لهذه المادة، لا بواسطة التأسيسية لباكستان التى كانت تعملها فى حكم المدومة، هكذا ففى تموز ١٩٤٨ وبناء على قرار من الحاكم العام، أضيفت مادة جديدة (١٩٢) إلى قانون ١٩٣٥، تحول الحاكم حق تعليق الجهاز الدستورى المنتظم فى الإقليم كما تخوله أن يتولى باسمه جميع صلاحيات الحكومة الإقليمية. وقد أثرت مسألة هذه الصلاحية عدة مرات فى الأقاليم. وذهب البعض إلى تفسير تركيز السلطات بيد الحاكم العام بأنها تحويل المحل الهندسى لسلطة الأقاليم نحو المركز. هكذا كتب خالد بن سيد يقول : "فى ظل شخصية قائد أعظم المهيمنة وخلفه لياقة على خان، كان الموظفون يشرفون عملياً على كل الإدارة فى المناطق، بينما كان رجال السياسة يحتفظون بمناصبهم بمقدار ما كانوا يعربون عن استعدادهم لطاعة أوامر الحكومة المركزية"<sup>(٤٩)</sup>. غير أن البير وقراطيين هم الذين كانوا يحكمون عملياً فى المركز ويتصرفون باسم الأب المتألم فى سبيل الأمة، بينما كان السياسيون يرضخون لاغتصاب السلطة على هذا النحو.

بعد موت جناح أصبح خواجه نظام الدين حاكماً عاماً. كان رجلاً ضعيفاً عديم السلطة والفعالية رغم السلطات الدستورية الهائلة التى يخوله إياها منصبه. فسقط رداء سلطة جناح، فى ذهن العامة، فوق كتفى رئيس الوزراء لياقة على خان. فقد كان لياقة، بعد جناح، الرجل السياسى الوحيد الذى يتمتع بالمقدرة على القيادة والذى كان بوسعه، لو أراد، أن يعمل على جعل السلطة السياسية تتحكم بالبيروقراطية. غير أنه كان رجلاً قليل الاهتمام بالشئون الإدارية وبالساسة المالية أو الاقتصادية. كان يكتفى بإطلاق يد الموظفين فى مثل هذا الأمور. بالمقابل كان شديد الاهتمام بالسياسة الخارجية (عدا كونه رئيساً للوزارة كان يشغل منصبى وزير الشؤون الخارجية ووزير الدفاع) لاسيما بمشكلة كشمير والخلافات مع الهند. وكان عليه أن يواجه مشكلة أخرى : التفكك السريع لحزبه، رابطة المسلمين، الذى كان رئيساً له. ويحكم ضعف بصره الذى كان يمنعه من قراءة الملفات، لم يكن يهتم كذلك عن كتب بشؤون الحكم اليومية.

أما الرجل الذى كان مسؤولاً فى ذلك الحين عن الجهاز البيروقراطى فقد كان شدرى محمد على، الأمين العام للحكومة. كان هذا المنصب هو المنصب الوحيد الذى أدخل على المراتبية الرسمية فى عهد التقسيم، وهو يخول للحكومة بأسرها حق السلطة الكاملة،

(٤٨) ذكرها خالد بن سيد فى المرجع المذكور، ص ٢٦١. للإطلاع على التغييرات الدستورية التى تركز السلطات فى يد الحاكم العام، أنظر القسم الثانى من الكتاب.

(٤٩) خالد بن سيد، المرجع المذكور، ص ٣٨٣.

وقد أوجد هذا المنصب بناء على رغبة القائد أعظم جناح لتسهيل سرعة التنسيق بين القرارات عندما تكون الحكومة فى مواجهة مشكلات ملحة وهامة جداً. وكان شدرى محمد على خليفاً فى الشؤون الإدارية وذا طاقة خارقة. كما كانت له آراؤه السياسية اليمينية المتطرفة بما فيه الكفاية لتجعله يقحم شخصيته بقوة ويفرضها على الأحداث عوضاً عن الاكتفاء بالدور البيروقراطى الحيادى. غير انه فى ذلك الحين لم يكن يملك من اتساع الأفق السياسى ما يجعله يطمح إلى احتلال منصب سياسى. فهو بصفته أميناً عاماً، تحت أمره رئيس للوزراء يدع له أمر الاهتمام بشؤون الحكومة، كان يحتل بالفعل منصباً أهم من المنصب الذى سيحتله فيما بعد فى مكتب سياسى لوزارة المال ثم كرئيس للوزراء. ورغم انه استطاع أن يستميل البيروقراطية العليا إليه فان عدداً من زملائه الطموحين كانوا يتهاون منذ ذلك الحين لجابته، لا سيما الجنرال اسكندر ميزراً الذى كان حينئذ أميناً للدفاع ومدعوماً بالجيش، ووزير المالية غلام محمد، وهو عضو سابق فى خ.م.ب يتمتع بدعم قوى فى أوساط الفروع المهمة من البيروقراطية. ولما كان غلام محمد وزيراً للمالية فقد كان بوسعها أن يطمح فعلاً لاحتلال منصب سياسى، الأمر الذى لم يكن شدرى محمد على قادراً عليه. وقد سنحت الفرصة أمامه بعد اغتيال لياقة على خان فى تشرين الأول ١٩٥١ عندما تزعزع الصرح الحكومى بأسره. فنجح غلام محمد فى الوصول إلى الحكم وكان تعيينه حاكماً عاماً بمثابة افتتاح للمرحلة الثانية من صعود البيروقراطية فى باكستان. أما نظيم الدين الذى كان حاكماً عاماً فى تشرين الأول ١٩٥١ فقد أصبح رئيساً للوزارة، بينما عين غلام محمد حاكماً عاماً. ونحن سنشهد من الآن فصاعداً دخول البيروقراطيين إلى المسرح، وكيف أنهم سيلعبون دوراً سياسياً مكشوفاً ويتلاعبون بالسياسيين لتلبية حاجاتهم. كان منطقياً بحكم النفوذ السياسى للبيروقراطية، أن يحتل أحد البيروقراطيين أعلى منصب سياسى. صراع الشلل داخل البيروقراطية كان بمثابة توطئة وتمهيد. فقد عمد شدرى محمد على الذى لم يكن باستطاعته شخصياً أن يحتل منصباً سياسياً، إلى دفع مجموعة كانت قد أيدت تعيين قائد قديم من رابطة المسلمين هو سردار عبد الرب نستار كرئيس للوزارة، مما يؤدى إلى إبقاء نظيم الدين فى مكانه كحاكم عام لين الجانب، ولعل شدرى محمد على كان يأمل بأن لا يكون نستار، كرئيس للوزارة، اشد إزعاجاً له، وللبيروقراطية بوجه عام، من سلفه. مما يجعله مرة أخرى فى موقع الإشراف الفعلى على الحكومة. بوصفه أميناً عاماً على رأس البيروقراطية. رغم ذلك فان غلام محمد هو الذى ربح. ومن ضمن مهامه الجديدة كحاكم عام كان يوجه البيروقراطية والدولة. غير انه لم يكن من الممكن أن يكون هناك شخصان معاً على رأس البيروقراطية. فالغى إذن منصب الأمانة العامة و"رقى" شدرى محمد إلى منصب وزير المالية. ولكنه بحكم فقدانه للرقابة التى كان يمارسها على الإلة البيروقراطية أصبح له من السلطة، كوزير، أقل مما كان له منها قبل ذلك عندما كان موظفاً!

أن الاهتمام البالغ الحيوية الذى كانت تبديه الولايات المتحدة فى ذلك الوقت من أجل إقامة معاهدة عسكرية مع باكستان، كان أحد الأسباب الجوهرية للضرورة السياسية التى سبقت الإقالة الحاسمة لوزارة نظيم الدين من قبل الحاكم العام فى آذار ١٩٥٢. فحكومة نظيم الدين، وخاصة الوزير ظفر الله خان، كانت تحبذ، على ما يعتقد البعض، قيام

علامات أوثق مع البريطانيين ولم تكن تدعم تطور الأمور المقترح<sup>(٥٠)</sup>. أن الأزمة التي أدت بالنهاية إلى إقالتهم كانت قد نشبت باتجاهات عديدة في أن واحد. في آذار ١٩٥٢ شهدت البنجاب تمرداً واسعاً أثر ضد جماعة الأحمدية، وهي طائفة إسلامية أقلية، ينتمى إليها وزير الشؤون الخارجية. ثم تلا ذلك إنذار أرسل إلى رئيس الوزارة يطالب، من جملة ما يطالب به، باستقالة ظفر الله خان. أعلنت الأحكام العرفية لقمع التمرد.

ثم واجهت حكومة نظيم الدين هجوماً آخر تجلى بإشاعات حول مجاعة وشيكة. والواقع أن موسم القمح في تلك السنة لم يكن جيداً، وإن الصحافة شنت حملة بالغت فيها بوصف الجفاف وإنذار الرأي العام. فهرع الناس بحكم خوفهم من المجاعة إلى مراكمة الحاجات وبدأت أسعار المواد الغذائية ترتفع. وإذا أحاق اليأس بحكومة نظيم الدين فأنها يمت شطر الولايات المتحدة من أجل الحصول على بعض العون. لكن الولايات المتحدة رفضت حتى مجرد الوعد بتقديم مساعدة غذائية ما لم تبعد حكومة نظيم الدين. وعندما تم ذلك في آذار ١٩٥٢ أعلنت الولايات بأقل من أسبوع عن استعدادها لتقديم المساعدة الغذائية. رغم ذلك فإن المساعدة الموعودة لم تبدأ بالوصول إلا أثناء موسم الحصاد الرائع الذي شهده العام التالي. فكان من الواضح أن الخشية من المجاعة كانت عملية مدبرة وأن الوضع الغذائي لم يكن متدهوراً إلى حد كبير، وإن باكستان على كل حال خرجت من هذا الوضع مع انتهاء العام رغم المساعدة الغذائية التي لم تصل<sup>(٥١)</sup>. غير أن الحكومة انتابها الخوف وخضعت. فتحقق بذلك هدف العملية.

إن الطريقة التي أقيمت بها وزارة نظيم الدين أبرزت بوضوح مرة أخرى استخفاف البروقراطية بالأعراف الدستورية وبتطبيقاتها. فوزارة نظيم الدين كانت مسؤولة مبدئياً أمام الجمعية الوطنية. إلا أن الجمعية لم تجد الفرصة لإبعادها عن طريق التصويت. والواقع أن الجمعية كانت قد أقرت ميزانيتها بأغلبية ساحقة قبل إقالة نظيم الدين ببضعة أيام! لكن وزارة نظيم الدين أقيمت في الواقع، بأمر من الحاكم العام، عدا عن مسألة الحق الدستوري فإن هذا العمل يشير بوضوح إلى المكان الذي تكمن فيه السلطة حقاً. ثم أن الجمعية انعقدت بعد ذلك بوقت قصير ولم يصدر عنها في الحقيقة أي احتجاج، مما يشير إلى الدور الذليل الذي انتهى بها الأمر إليه. بل أنها خلافاً لذلك صوتت بخضوع وأيدت رئيس الوزراء الجديد الذي عينه الحاكم العام وساعده على ممارسة صلاحياته. كذلك فإن الحاكم العام اختار بنفسه لرئيس الوزراء الجديد الفريق الوزاري وعين لكل وزير وزارته! هكذا برهنت الديموقراطية أخيراً في باكستان عن هيمنتها السياسية بما لا يقبل الجدل. وأصبح بوسع الحاكم العام، والرئيس فيما بعد، أي في ظل دستور ١٩٥٦، أن يأتي بالوزراء ويبعدهم، وأن ينجح دائماً في الحصول على الأكثرية البرلمانية اللازمة للمعينين الجدد.

(٥٠) بصدد المعاهدة العسكرية المعقودة مع الولايات المتحدة كتب الميجور جنرال فاضل مقيم قائلاً: "أن الحكومة البريطانية كانت هي الأخرى مستاءة من الاتفاقية.. المرجع المذكور ص ١٥٥. وقد عمل ظفر الله خان وزير الشؤون الخارجية في الحكومة الجديدة على التقليل من شأن مضمون معاهدة المساعدة والدفاع المشترك مع الولايات المتحدة مشيراً بشكل علني إلى "أن الاتفاقية لا تنشئ معاهدة عسكرية ولا تجبر باكستان على تقديم قواعد للجيش الأمريكي". ريتشارد ستينيس "الولايات المتحدة في عالم الأعمال" نيويورك ١٩٥٦، ص ٣٢٦.

(٥١) لمزيد من التفاصيل أنظر حمزة علوي "المساعدة الأمريكية لباكستان" في "الأسبوع الاقتصادي" عدد خاص، بمباي، تموز ١٩٦٣.

هذا تبسيط للتغيرات الرئبكية التى كانت تشهدها التحالفات السياسية والمؤامرات التى تحاك من اجل تدبير تعاقب الحكومات. غير أن العامل الثابت الوحيد بين كل هذه التغيرات كان الدور المهيمن والرئيسى للحاكم العام، ثم للرئيس فيما بعد، وهو المنصب الذى احتله غلام محمد ومن بعده الجنرال اسكندر ميرزا، وكلاهما بيروقراطيان. وقد كانا يستمدان نفوذهما، بشكل جوهري، من دعم البيروقراطية والجيش أكثر مما كانا يستمدانه من مجموعات السياسيين المتغيرة التى كانا يتلاعبان بها فى كل أزمة.

## - ٧ -

يجلى تحدى سلطة الحاكم العام البيروقراطية عام ١٩٥٤ بعد النتائج المفجعة للانتخابات الإقليمية فى باكستان الشرقية. لم تكد الحكومة ولا معارضة "الجبهة المتحدة" تتوقعان مثل هذه النتائج. والحزب الحاكم، هو الآخر، الواثق من فوزه، لم يحصل إلا على ١٠ مقاعد من اصل ٣٠٩ !

أرسلت الجيوش والوحدات البحرية على جناح السرعة إلى باكستان الشرقية. أقيمت حكومة "الجبهة المتحدة" التى كانت قد تألفت منذ وقت قصير، وتولى "قيادة الحكومة" الجنرال اسكندر ميرزا الذى أرسل للاهتمام بالوضع. ثم تلا ذلك موجة من القمع واعتقالات كثيفة. أن الحكم الصارم الذى أطلقه سكان باكستان الشرقية، رغم ما يبدو عليه من تضارب، قد شجع أعضاء الجمعية التأسيسية فبدأوا يتخذون مواقف أكثر استقلالاً تجاه البيروقراطية المسيطرة. فى تشرين الأول ١٩٥٤ قدموا للجمعية اقتراحات ببعض التعديلات الدستورية المعدة لكبح صلاحيات الحاكم العام. قبل أن تصبح هذه التعديلات سارية المفعول أعلن الحاكم العام "حالة الطوارئ" وحل الجمعية التأسيسية وتقلد جميع الصلاحيات. نوقشت شرعية انقلاب الحاكم العام بالتفصيل وحكم عليها فى المحاكم. غير أن ما يهنا هنا هو سلطة الأمر الواقع التى كانت بيد الحاكم العام الذى فرض إرادته على رؤساء الوزارات وعلى البرلمان. هذا يبرهن مرة أخرى عن قصور الزعامة السياسية فى مواجهتها للبيروقراطية والجيش. ثم أن الحاكم العام عين وزارة جديدة. والجدير بالذكر أنه ضمنها الجنرال أيوب خان، القائد العام للجيش، وزيراً للدفاع (وقد بقى محتفظاً بمهامه كقائد للجيش) والجنرال اسكندر ميرزا وزيراً للداخلية. ورغم أن الأحكام العرفية لم تعلن، فقد كانت هذه أول مرة يشترك فيها ضابط كبير بالحكومة اشتراكاً مباشراً وقطعياً.

فى غياب الجمعية التأسيسية (والاهتمام القليل الذى كانت تثيره مبادئها الديمقراطية) كان النظام الجديد بحاجة طبعاً لمصدر ما أو لمبادئ معينة يستمد منها شرعية سلطته. إذا كانت البيروقراطية تنعت بالأبوية القوية وإذا كان ممثلها على رأس الحكومة، فإن مفهوم "الوصاية"، الذى جعل منه البيروقراطيون ومنذ احوهم قضية ذات شأن، كان يصلح لتقليدومه بوصفه مبدأ يضيف الشرعية على النظام. كان بوسع البيروقراطية أن تحكم باسمها الخاص ويشكل مكشوف. وكان ذلك هو الوقت المناسب لوضع مفهوم الوصاية على المحك. لكنه سرعان ما اتضح أنه مفهوم أجوف. كان من الواضح أنه ليس أكثر من صورة مضللة عن البيروقراطية. ونظراً للفساد والرشوة ومحاباة الأقارب وكلل الجمهور، وجبت البيروقراطية فاقدة كل اعتبار. فكان على النظام أن يبحث عن مبادئ أخرى لشرعيته. لذا اتجه الحاكم العام نحو الجنرال أيوب خان، القائد العام للجيش وطلب منه تولى السلطة باسم الجيش. غير أن أيوب خان رفض الطلب. هنا يتبادر إلى الذهن

سؤال : ماذا كان بالضبط هدف الحاكم حين عرض على الجنرال أيوب خان هذا العرض. من الواضح أن الهدف لم يكن مجرد الحصول على دعم الجيش لحكومته. فالحكومة كانت تتمتع بدعم القوات المسلحة دعماً كاملاً، حتى أن القائد الأعلى للجيش أيوب خان كان مشتركاً بالوزارة شخصياً. كان المطلوب إذن "استيلاء" رمزياً على الحكم يجعل من الجيش مصدرًا للفضيلة السياسية ووصياً على مصالح الأمة في فترة متأزمة. هكذا فإن الجنرال اسكندر ميرزا، الصديق الحميم للجنرال أيوب خان ومستشاره، والمتلاعب الرشيق برجال السياسة، لم يؤيد الاقتراح، بالطبع، بل صرح في مؤتمر صحفي للدليلى تلغراف اللندنية في ١٢ تشرين الثاني ١٩٥٤، أن الجيش لا يرغب في الانخراط بالشؤون السياسية. وبعد أن ظهر ميرزا بمظهر "الرجل القوى" (وهل هناك أفضل من دعم الجيش والبيروقراطية من أجل ذلك) عمل على بعث شكل من أشكال الإلهة البرلمانية، رغم أنه كان يصرح بوضوح تام أنه يفضل دستوراً مستبدًا، وكان خلال وقت معين يتحدث عن حسنات "الديموقراطية المراقبة".

انتخبت الجمعيات الإقليمية جمعية تأسيسية جديدة عملت على وضع دستور انتهت منه عام ١٩٥٦. واضح اسكندر ميرزا، الذي كان قد تولى في هذه الأثناء مهام الحاكم العام، الرئيس الأول لباكستان، ثم تلا ذلك فترة من الخضات السياسية لاسيما بسبب الموجة الديمقراطية في كل البلاد. وعين ميرزا وصرف عدداً كبيراً من الوزراء، وتغلغلت المؤامرات البيروقراطية في الحياة السياسية بأسرها في البلاد. يقول مشتاق احمد جرمانى، وهو وزير سابق وحاكم سابق للبنجاب، في معرض حديثه عن نشاطات الرئيس : "غير أن الإداريين في باكستان تولوا أمر تنصيب الوزراء وعزلهم. مما جعل البلاد في هذه الآونة تحت قيادة زمرة من السياسيين السخفاء والإداريين من صانعى الملوك"<sup>(٥٦)</sup>. ويقول الرئيس ميرزا نفسه، لدى إعلانه عن انقلاب تشرين الأول ١٩٥٨:

"أننى مازلت انتقل منذ ثلاث سنوات من تحالف إلى تحالف أملاً منى بالوصول إلى استقراره الإدارة. لكن الذين يفتابوننى، بوسائلهم الدنيئة، ظلوا بكل مناسبة يسمون هذه المحاولات مؤامرات بلاط..".

هذا التصريح هو عبارة عن تعليق معبر عن دوره الفاعل والحاسم في الحلبة السياسية.

## - ٨ -

انقلاب تشرين الأول ١٩٥٨ لم يكن إذن "استيلاء" على السلطة. فاللذان قاما بهذا الانقلاب، الجنرال اسكندر ميرزا كرئيس لباكستان والجنرال أيوب خان كقائد أعلى للجيش، كانا - يقبضان على مقاليد السلطة الفعلية. بل أن ذلك كان عبارة عن صرف للسياسيين الذين قدموا للحكم واجهة برلمانية، وعن تفكيك للجهز الدستوري، الذى كانت تنشأ من خلاله قوى جديدة عشية الانتخابات العامة الأولى التى كانت ستجرى في البلاد. فى عامى ١٩٥٧ و ١٩٥٨ شهدت باكستان اضطرابات سياسية كبيرة. وإذا كانت نتائج انتخابات ١٩٥٤ فى باكستان الشرقية ذات دلالة فقد كان يبدو من المرجح جداً أن عدداً من السياسيين القدامى الذى كانوا يخضعون بسهولة لرغبات البيروقراطية لن يحصلوا على مقاعدهم فى البرلمان. فأجلت الانتخابات مرات عديدة بينما كانت تحاك المناورات لتعجيل وقوع "الأزمة".

(٥٦) أنظر باكستان تايمس. تاريخ ٢٠-١٠-١٩٥٧.

الأحداث الدراماتيكية التي حصلت عشية الانقلاب قدمت الخلفية المباشرة له. وسواء كانت قد أخرجت صدفة أم بطريقة ماهرة (كما يعتقد البعض) فإنها وفرت مجرد الوقت المناسب و"الذريعة" للانقلاب الذي كان يخطط له منذ وقت طويل. "أن الإجراءات العسكرية اللازمة كانت تحرز تقدماً منذ ثلاثة أسابيع لكن المخططات لم يكن يعرفها سوى أربعة ضباط" هكذا صرح الرئيس اسكندرا ميرزا في مقابلة مشتركة مع الجنرال أيوب خان للصحافة في ١٠ تشرين الأول ١٩٥٨. والواقع أنهما أوضحا عبر تصريحاتهما وخلال مقابلات صحفية عديدة أن القرار الحقيقي بالتدخل قد اتخذ قبل الانقلاب بوقت طويل.

ولم يرتد النظام الذي نشأ بعد الانقلاب "العسكري" طابعاً عسكرياً جوهرياً. بقى اسكندر ميرزا يسمى نفسه رئيساً وسمى الجنرال أيوب خان الرئيس العسكري للإدارة القانونية واحتفظ بنفس الوقت بمهامه كقائد أعلى للجيش. وعين أحد البيروقراطيين، عزيز احمد، أميناً عاماً للحكومة ومندوباً عسكرياً عاماً للإدارة القانونية. وقسمت البلاد إلى ثلاث مناطق: كراتشي وباكستان الغربية وباكستان الشرقية، وضعت كل منها تحت قيادة ضابط عسكري يتصرف بوصفه محافظاً للحكم العرفي. ثم أوجد في ٨ تشرين الأول مجلس استشاري مؤلف من الأمين العام المعين حديثاً لدى الحكومة ومن الأمناء المدنيين لوزارات الحكومة المركزية الثمانية، وكان على الحكومة الإقليمية أن تعمل تحت سلطة الحكام الإقليميين الذين ظلوا يتمتعون بالصلاحيات نفسها التي كانت لهم من قبل. أما دور محافظي الأحكام العرفية تجاه السلطات المدنية فقد كان يبدو في وقت معين غامضاً بعض الشيء، وكان يلاحظ بعض التشابك في الصلاحيات. على العموم، يبدو أن محافظي الأحكام العرفية كانوا يهتمون بشكل رئيسي بالمحافظة على "القانون والنظام" كما كانوا يهتمون بالمحاكم العسكرية التي كانت تتمتع بسلطات جزئية واسعة جداً. غير أن محافظي الأحكام العرفية لم يلبثوا أن انطلقوا في سلسلة من النشاطات المتنوعة جداً في حمى "بناء الأمة". كما كان الضباط مرتبطين كذلك بالموظفين المدنيين. وبعد عدة تحقيقات انتهت إلى إصدار أحكام إدانة بسبب الرشوة أو الاشتباه بها أو عدم الفعالية، شهدت البيروقراطية بعض الاضطرابات في صفوفها وصرف عدد من أعضائها أو عوقبوا. ثم أن عدداً من الأعمال الاعتبارية التي قام بها محافظو الأحكام العرفية في مجال السياسة الاقتصادية، كمرافقة الأسعار وتحسين السلوك، ساهمت في إدخال تحسينات موقته كما سببت في الوقت نفسه بعض الحرمان والأسى. رغم ذلك فإن الإدارة بكاملها ما لبثت أن عادت سريعا إلى أيدي المدنيين. في ١١ تشرين الثاني ١٩٥٨ تلقت جميع الجيوش أمراً فوراً بالكف عن "مؤازرة السلطات المدنية". لكن الأحكام العرفية والمحاكم العسكرية أبقيت على حالها.

في ٢٤ تشرين الأول ١٩٥٨، بعد زيارة حافلة قام بها أمين سر وزير الدفاع الأمريكي ماكلرو لباكستان واستغرقت أربعة أيام، أقيل اسكندر ميرزا من مهام الرئاسة وحل محله الجنرال أيوب خان. في نفس الوقت أعلن الجنرال أيوب تشكيل "وزارة" تضم ثلاثة جنرالات آخرين وثلاثة بيروقراطيين وعدداً من المدنيين الآخرين. وارتدى النظام في باكستان بسرعة طابعاً مدنياً تماماً رغم أن صورته العسكرية، وخاصة قراراته العسكرية الأخيرة في ظل الأحكام العرفية، بقيت على حالها.

لقد كان انقلاب ١٩٥٨ انقلاباً عسكرياً من حيث كونه فقط قد دبر من قبل القائد الأعلى، ولكن بالتعاون مع رئيس البلاد. فوضع الجيش في الأمكنة اللازمة وأعلنت الأحكام العرفية، غير أن الجيش، بمعنى من المعاني، كان، كجيش، أداة في يد مدبري الانقلاب أكثر



مما كان صانعاً له. أسماء الضباط الأربعة الذين نالوا ثقة المدبرين لم تكشف أبداً. ومن الجائز أن يكونوا قد تمكنوا أو لم يتمكنوا من معرفة كل ما ترمى إليه المخططات. غير أن هذا لا يكفي لإلزام الخدمات المسلحة بما هي مسلحة. وبعد الانقلاب لم يشترك في الحكم أحد منهم بشكل واضح. وكان واضحاً أن الانقلاب لم يسبقه تعزيز سياسي معين داخل الجيش ولم ينشر سلفاً أية أيديولوجية سياسة على الإطلاق ولا أى برنامج يعبر عن أمانى الجيش - ماعدا التصريحات العامة التى كان يعد الجنرال أيوب خان من خلالها بإجراء الإصلاحات وبقطع دابر "الفوضى". فى وقت معين بذل النظام جهداً، رغماً عنه، من أجل إنشاء آلية قادرة على التوفيق بين فلسفته السياسية الخاصة وبرامجه، لكن هذا المشروع لم يكن يتفق مع رؤية مجموعة من ضباط الجيش. وقد أوجد مكتب لتجديد البناء الوطنى. غير أن هذا المكتب لم يكن شيئاً آخر سوى هيئة للدعاية ولم يكن يعنى شيئاً يذكر بالنسبة لتحديد السياسة وتوجيهها. فبقى أسلوب النظام ذرائعياً، لا حاجة له على الإطلاق لأيديولوجية واضحة المعالم. والواقع أنه بدا ينادى بالمثل الإسلامية بطريقة أو بأخرى، على نحو ما كانت تفعل رابطة المسلمين سابقاً. غير أن هذه المناداة نفسها كانت قليلة الذرائعية ولم تكن سوى تمرين على العلاقات العامة. فضلاً عن ذلك كان كل هذا العمل من صنع المدنيين. فإذا شئنا أن نقيم الوجه العسكرى للنظام، فلا يسعنا أن ننسى أنه لم يكن ثمة أى نوع من المجلس العسكرى الواضح الذى يمارس السلطة، وأن الموظفين العسكريين ظلوا طوال تلك المدة مرتبطين بواجباتهم العسكرية، ما عدا بعض مسؤولى المحاكم العسكرية فى زمن محافظى الحكم العرفى<sup>(٥٣)</sup>. إذ كانت المحاكم العسكرية تستخدم لصرف النظر عن القانون المدنى ومحاكمه بغية القضاء على معارضة النظام.

إلا أن الاستيلاء على السلطة قد تم باسم الجيش. فضيلة الجيش الظاهرة - بوصفه حارساً لوحدة الشعب وأميناً على راحته - كانت مبدأ شرعية النظام. "لن يسامحنا التاريخ إذا نحن فتحنا المجال أمام تطور الأوضاع المضطربة الراهنة"، هكذا قال الجنرال أيوب خان فى أول حديث له فى الراديو بعد الانقلاب. وقد أعلن يومئذ أن هدفه الأخير هو إحياء الديموقراطية، "ولكن ديموقراطية يفهمها الشعب ويستطيع العمل من أجلها". وفى تلك الأثناء كان يصرح "يجب علينا أن نحل النظام محل هذه الفوضى وأن نعمل على تهدئة البلاد". لم يعين أى تاريخ محدد لليوم الذى تلغى فيه الأحكام العرفية ويوضع فيه دستور مدنى. رغم ذلك فإن الأحكام العرفية لم تكن كافية لوضع مقاليد السلطة فى يد النظام. بل العكس. فالبعض كانوا يعتبرون أن هذا الوضع فى غاية القلق، إذ يبدو أنه يدعو علانية بعض الشخصيات المسؤولة الأخرى فى الآلية العسكرية لأن تشتهى السلطة بدورها. وقد حالف الحظ أيوب خان، إذ كان القائد الأعلى للجيش، الجنرال موسى، رجلاً معروفاً بإخلاصه لأيوب وليست له مطامع سياسية. غير أن الوضع بعد ذاته ظل متقلباً نظراً لأن

(٥٣) منصب محافظ الأحكام العرفية فى باكستان الغربية كان يشكل رغم ذلك مصدراً مكانياً للقوة. فى نيسان ١٩٦٠ كان الجنرال عمرو خان، محافظ الأحكام العرفية فى باكستان الشرقية قد نقل إلى باكستان الغربية وانصرف إلى الاهتمام بالمنشآت. ثم الغى منصب محافظ الأحكام العرفية. فى نفس ذلك الوقت نقل الحاكم العام لباكستان الشرقية ذكير حسين الذى كان فى السابق مفتشاً عاماً للبوليس. فأرسل الجنرال أعظم خان، الذى كان أقدم عضو فى وزارة أيوب خان، إلى باكستان الشرقية كحاكم عام. وقد أوجد الجنرال أعظم خان لنفسه وضعاً سياسياً قوياً من خلال دوره هذا ثم اضطر إلى التخلي كذلك عن مهامه فى تموز ١٩٦٢، تاريخ إعطاء هذا المنصب للمدنيين.

الجيش كان وحده مصدر السلطة الشرعية. صحيح أن الجيش ظهر بعد انقلاب ١٩٥٨ مباشرة بمظهر "المخلص" في نظر الأهالي، ولكن يجب أن نأخذ بالاعتبار المستوى السياسي المنخفض في باكستان الغربية والقرف العام الذي كانت تولده مناورات السياسيين الفاسدين. ورغم ذلك، سرعان ما تحقق الناس من أن النظام الجديد لم يكن تماماً كما صرح أنه سيكون. أضف إلى ذلك أن الضابط الذي يلبس البدلة، إذا وضع في وضع جديد وأتيحت له الفرصة، لم يكن بعيداً عن مغريات الرشوة أكثر بكثير من زميله الضابط المدني الذي ذاق طعم هذه المغريات. هكذا كان دور الجيش، كضمانة للشرعية، يتدهور بسرعة. وفي باكستان الشرقية لم يكن هذا الدور موجوداً، إذ أن القوى المسلحة كانت تتألف هناك من باكستانيين شرقيين بشكل رئيسي. فالاستياء من الحكومة السلطوية كان يتعاظم بين الأهالي. وقد لاحظ النظام أن الوضع من شأنه، إذا استمر على تلك الحال، أن يمس قيمة الجيش واعتباره. والذين كانوا يعتمدون على الجيش لحماية المؤسسات التي أقموا فيها مصالحهم الخاصة كانوا يخشون أن يؤدي تدني "السلطة المعنوية" للجيش إلى جعله عاجزاً عن التدخل الجدي في فترة أزمة سياسية مقبلة. لم يكن ثمة ما يستطيع أن يؤمن للنظام، استمراره واستقراره في أن واحد سوى قاعدة دستورية معينة للحكم، تحافظ كذلك على الدور الأخير للجيش كدرع واق للوضع القائم. أما المستشارون الأمريكيون، ومن بينهم مارشال، عضو الهيئة الإدارية لسك التخطيط السياسي الأمريكي، فقد كانوا واعين كذلك بقوة المعارضة السياسية في البلاد التي جرت تهدئتها مؤقتاً، فأعطوا التنبيه التالي: "إن الخطر الذي ينطوي عليه البحث عن اتفاق جديد لا يقع ضمن المجال السياسي، سوف يكون خطراً كبيراً جداً. بل إن الخطر يظل قائماً حتى ولو تم الاتفاق ضمن المجال السياسي"<sup>(٥٤)</sup>. ويؤكد مارشال لقرائه الأمر التالي: "أنا لم انصح أبداً بالديموقراطية بما هي كذلك. كانت النقاط الجوهرية التي أشرت إليها هي الإجماع والسلطة والحس السياسي وخلق مؤسسات قادرة على تمكين الدولة من النهوض والوصول إلى نتيجة معينة". هكذا صير إلى العمل على صياغة الأسس اللازمة لدستور جديد في باكستان.

في ظل دستور ١٩٦٢ كانت هناك سلطات مترابطة في يد الرئيس، لم يسبق أن توفرت لأحد. فهو الذي يعين الحكومة المركزية، والحكام الإقليميين ومن خلالهم الحكومات الإقليمية. ويتمتع الرئيس بحق الفيتو تجاه البرلمان إلا إذا كان هناك أكثرية الثلثين. غير أنه في هذه الحالة يستطيع القيام باستفتاء، كما يستطيع حل البرلمان. وليس لهذا الأخير إلا رقابة محدودة على الموازنة. فهو في الواقع ليس شيئاً أكثر من غرفة للنقاشات بين ممثلي النبلاء أصحاب الأرض والطبقة الميسورة في المدن.

يحمل النظام الدستوري الجديدة ماركة "ديموقراطية القاعدة" التي يستمدّها من "اتحاد المجالس" المحلية في القرى وإحياء المدن والحواضر. أعضاء هذه المجالس المحلية التي تدعى "ديموقراطيات القاعدة" يشكلون هيئة الناخبين في انتخابات الجمعيات الوطنية والإقليمية والرئيس. وهكذا يتمتع الرئيس الآن بالشرعية السياسية المستقلة ولا يحكم

(٥٤) سي. بي. مارشال "تأملات في الثورة في باكستان"، الشؤون الخارجية، مجلد ٣٧ رقم ٢ كانون الثاني ١٩٥٩ ص ٢٥٥. ومارشال عضو في الهيئة المذكورة أعلاه، وقد كان قبل ذلك (١٩٥٧) مستشاراً سياسياً لدى رئيس وزراء باكستان السيد سهروردي.

فقط بمجرد كونه قائداً للجيش. قاعدة حكمه هي قاعدة سياسية رغم إنها تعتمد على النخبة الريفية وعلى سكان المدن الأغنياء الذين يسيطرون على "ديموقراطيات القاعدة".  
أن أحد أوجه نظام "ديموقراطية القاعدة" في صلتها مع البيروقراطية، هو أنه يقدم نظاماً متكاملاً تستطيع البيروقراطية بفضلها أن تخدم وتؤثر على كل قطاعات المجتمع في القرى، وأن تعمل بدورها على ضم نفوذ النبلاء الريفيين إليها وأن تحصل على دعمهم. وتتكامل المجالس المحلية ضمن مراتبية للمجالس تضم ثلاثة مستويات. رؤساء المجالس على مستوى القرية هم الأعضاء شبه الرسميين السابقين في مجالس تانا وتحصيل (على اعتبار أن تانا أو تحصيل هي الوحدة الإدارية الإقليمية الأدنى) التي كان يرئسها التحصيل دار المسؤول عن التانا أو التحصيل. هذه المجالس تساعد التحصيل دار على البقاء على صلة منتظمة بما يجري في كل قرية من القرى التابعة لقضائه. مكتب الإقليم هو "السلطة المشرفة" على مجالس القرى التابعة لقضائه وهو يتمتع هكذا بأوسع الصلاحيات من أجل مراقبة المجالس بما فيها حق تعليق عضوية الأفراد أو المجلس برمته، أو حق إعطائهم أوامر محددة أو نقض كل قرار يتخذونه. ويرئس المجالس على المستويات العليا كل من التحصيل دار ومكتب الأقاليم ومفوض المنطقة. وفي كل حالة تخضع المستويات الدنيا للمستويات العليا، ويمارس موظفو كل مستوى صلاحيات المراقبة والإشراف على المجالس التي تقع دونهم مباشرة. هكذا صير إلى إنشاء بنية فعلية تتيح للبيروقراطية أن تتصل بالمجتمع الريفي على جميع المستويات وأن تحافظ على علاقات دائمة معه. التعاون المتبادل بين البيروقراطية والنبلاء الريفيين والناشئ عن هذا النظام تعزز وتدعم بفضل تحويل مبالغ طائلة من المال من أجل التنمية الريفية بواسطة المجالس المحلية ومساعدة برنامج العمل الريفي. وقد خلق هذا التدبير حقوقاً مكتسبة في القرى تتجه نحو التعاون مع البيروقراطية.

على رأس الهرم المراتبي نجد صلاحيات عظيمة متركزة في شخص الرئيس. في ممارسته لصلاحياته الشخصية هذه يجد الرئيس نفسه الآن في مواجهة البيروقراطية. فعلاقاته معها متناقضة الأوجه. إذ أنه بمعنى من المعاني رئيساً لهذه البيروقراطية. غير أنه يبدو منذ فترة وجيزة، أن الرئيس أيوب قد اتخذ إجراءات لكبح سلطات المؤسسة البيروقراطية، فقلص نفوذها بطرق شتى لكي تصبح أداة طيعة بيد السلطة الشخصية للرئيس فلا تكون عاملاً مستقلاً خاصاً. كما أن هناك تنظيمًا جديدًا كانت له نتائج هامة على معنويات الموظفين (أو مطامعهم الممكنة) هو رفع سن تقاعدهم آلياً إلى الخامسة والخمسين، حيث يمكن في هذه السن أن يعاد تعيينهم حسب شروط محددة ووفقاً لرغبة الرئيس. وقد أحدثت في السنوات الأخيرة تغييرات مهمة كان أحدها إيجاد عدد كبير من الهيئات المستقلة شبه الحكومية (حوالي الأربعين) عهد إليها بمهام الإدارات الحكومية. ولهذا الأجراء مفعول مزدوج. فهو من جهة قد قلص إلى حد بعيد عدد النشاطات الموضوعة مباشرة تحت رقابة المؤسسة البيروقراطية. إذ غادر عدد كبير من ملاك الموظفين الجهاز البيروقراطي وأصبحوا خارج نظامه المركزي ونطاق دعمه. ومن جهة أخرى أوجد هذا الأجراء عدداً كبيراً من المناصب العالية التي تدر ربحاً وجاهاً، كمناصب رؤساء ومديري الهيئات الجديدة التي لا يمكن الوصول إليها عن طريق التراتب الانتظامي، بل يعين فيها أصحابها بناء على رغبة الرئيس. هذه تغييرات حديثة العهد جداً لم تتضح حتى الآن مضامينها السياسية بشكل كامل. فإذا كان على البيروقراطية في باكستان أن تتصرف كما

كانت تفعل من قبل فأنها قد تنقلص إلى حجمها الفعلى. وعلى الرئيس الآن أن يواجه تحدى الشعب الذى يتعاضم استياؤه يوماً بعد يوم. غير انه فى مواجهة هذا التحدى عليه أن يعتمد على بيروقراطية قلقة على استمرار ملاك موظفيها الخاص ! هذا لا يعنى بالضرورة أن الدعم لن يأتى منها، إذ أن هناك أعضاء بيروقراطيين أقوياء حققوا فى السنوات الأخيرة ما فيه الكفاية من النجاح. غير انه لا يمكن، بهذا الصدد، تجاهل عنصر معين من القلق.

## - ٩ -

إذا أخذنا بالاعتبار دور البيروقراطية والجيش فى الحكم وفى التطور السياسى للبلدان السائرة على طريق الخروج من السيطرة الاستعمارية، تطرح علينا أسئلة نظرية أساسية، فى حال عودتنا فى أن واحد إلى حكمة الفكر الماركسى الاصطلاحية وإلى التحليل والنظريات غير الماركسية المتعلقة " بالتحديث السياسى ". أن المفهوم الاستراتيجى المتبع كمرجع أخير هو مفهوم "النخب" (الوطنية) المحدث " المؤلفة من أناس صبر إلى إعدائهم وفقاً للتراث العلمى الغربى، وهم الذين ينبغي أن يكونوا حملة العقلانية والتكنولوجيا الحديثة اللازمتين من أجل تكامل وتحويل المجتمعات التقليدية المحلية الصغيرة الدائرة على نفسها فى حلقة تأخرها المفرغة، ومن أجل ربطها بالأمم الديناميكية. غير أن هناك مشكلة مركزية فى هذه الدراسة النظرية هى مشكلة الهوية، الإدارية والسياسية والثقافية، الموجودة بين النخب المحدث والجماهير. هكذا "فالتكامل السياسى" يطرح بشكل رئيسى من زاوية العملية التى تنمى الجماهير بواسطة (عبر الصلة والمشاركة) نوعاً معيناً من الطاقة باتجاه الأهداف التى تقترحها النخب "الوطنية" المحدث، التى من حيث تعريفها، ستخرج هذه الجماهير من مجتمعاتها إلى إنتاجية المحلية المتقطعة، لكى تتيح لها المساهمة والمشاركة فى التقدم الوطنى. غير أن هذا الطرح يتهاافت عندما نعرف بأن المجتمع المحلى ليس كلاً متجانساً. ولا هو مجتمع منفصل عن الاقتصاد الوطنى، ولا هو، فى الحقيقة، مجتمع واعد. ثم انه ليس مجتمعاً ممزقاً بفعل نزاعات (فعلية كانت أم ممكنة) تعليمها مصالح مادية، تنشأ بين سكان يحتلون مراكز متميزة فى بنية الاقتصاد الوطنى المتطور ويشكلون فيه عناصر محلية متكاملة. أن التنافس بين هذه المجموعات لا يمت إلى مشكلات ليس لها إلا أهمية محلية. والمشكلات التى تحل، لا تحل فقط على أساس عمل سياسى محلى مشترك. أن الحكم الوطنى وسياسته لهما تأثير قوى وحاسم على نتائج هذه المشكلات. مشكلة الجذور الاجتماعية للنخب الوطنية وميولها وانتماءاتها، تجاه القوى المتصارعة على الحلبة السياسية، هى إذن مشكلة رئيسية.

من جهة أخرى، أن النظرية الماركسية التى لا تطرح السؤال حول الطبيعة التطبيقية للدولة، تجد نفسها تجاه مشكلات جديدة تتعلق بدور البيروقراطية والجيش فى البلدان السائرة على طريق الخروج من السيطرة الاستعمارية، هذه مسألة لا تجد الجواب عنها فى المذهب الماركسى الذى ينص على أن الدولة ليست إلا أداة بيد الطبقة الحاكمة التى يحددها دورها فى البنية الاقتصادية. ولكن ماذا نقول إزاء وضع لا يبدو أن فيه أية طبقة، بما هى طبقة، تسيطر على جهاز الدولة بلا منازع، وحيث يبدو أن أداتى الدولة، أى البيروقراطية والجيش، تملكان وجوداً وأدواراً مستقلة نسبياً، كما تملكان مصالح خاصة بهما، خارج نطاق الأدوار التى يضطلع بها كل منهما بالصلة مع الطبقات الاجتماعية

المحددة بالمعنى الماركسى، أو باسم هذه الطبقات. هذا وضع جديد لا يلتقى مع النظرية الماركسية التقليدية حول الدولة التى نمت وتطورت ضمن إطار نشوء الدول - الأمم الأوروبية التى لم تعان من التجربة الاستعمارية.

أن السيطرة الدولية للإمبريالية تميز المجتمعات الخارجية من وطأة الاستعمار عن مجتمعات الغرب تميزاً أساسياً. بالتالى يجب أن نبحت عن أراء نظرية جديدة تتلاءم مع البلدان السائرة فى طريق الخروج من السيطرة الاستعمارية وتصلح لها. نقطة رئيسية فى هذا التميز تقوم على أن فى الغرب كان هناك دولة وطنية وإطار من التشريعات والمؤسسات استطاع النمو الرأسمالى أن يتقدم ضمنهما، وأن هذه الدولة وهذا الإطار قد كانا على ارتباط بحاجات البرجوازية الوطنية ومتطلباتها ونفوذها المتصاعد ( الذى أكدته الثورات). غير أن هذا الإطار من التشريعات والمؤسسات، فى العالم المستعمر، كان من صنع القوة الإمبريالية. جهاز الدولة الذى تنشئه القوة الإمبريالية له دور مزدوج. فهو لا يحافظ فقط على الإطار المؤسسى من أجل توسيع العلاقات الاقتصادية الرأسمالية، بل انه يحافظ كذلك على تبعية قوى الطبقات الوطنية التى بوسعها أن تتحدى سياسة السلطة الإمبريالية. لكن الاستقلال، وانتهاء الإشراف المباشر الذى كان يؤمنه النفوذ الإمبريالى، قد خلقا وضعاً فريداً فى التاريخ، هو ظاهرة جهاز دولة اقوى، فى نموه، من طاقة الطبقات الأهلية على مراقبته، أن التطبيق الميكانيكى للمذهب الماركسى على هذا الوضع الجديد يضرب صفحاً عن الفرق القائم من حيث التجربة التاريخية وعن الفوارق التى تنتج عن ذلك فى البنى نفسها وهذا يؤدى بالتالى إلى طريقة فى البحث غير ماركسية فى جوهرها!

من هنا، على النظرية الماركسية أن تبدأ كذلك، ضمن نطاق البلدان السائرة على طريق الخروج من السيطرة الاستعمارية، بطرح مشكلات جديدة. أن باكستان تقدم حالة شيقة جداً للدراسة من أجل هذه الاتجاهات النظرية المستجدة، إذ من الممكن فى هذه الحالة أن نرى بوضوح اشد غلبة البيروقراطية والجهاز العسكرى للدولة، ودورهما المستقل نسبياً. أما فى الأمكنة التى تكون سياسة الحزب فيها أكثر تطوراً مما هى عليه فى باكستان فإن المشكلة تكون أكثر تعقيداً لكنها لا تكون اقل واقعية.

# الجيش الأندونيسي

## جاك وكورنولا

لم يظهر الدور الذي لعبه الجيش الأندونيسي في الشؤون السياسية في جاكرتا بمثل الحجم الذي نعرفه إلا منذ أحداث ٢٠ أيلول ١٩٦٥، عندما وضع الجنرالات المواليون رسمياً حداً لعصيان بعض الضباط، اثر المحاولة الانقلابية التي قام بها الكولونيل اونتولغ، وبدأوا حملة واسعة ضد الشيوعيين انتهت بأكبر المجازر - وأسرعها على كل حال - التي عرفت بعد الحرب.

في ٧ آذار ١٩٦٦ وضع الرئيس سوكارنو كل السلطات بيد الجنرال سوهارتو. ثم ما لبث سوهارتو أن أصبح "رئيساً بالوكالة" ثم رئيساً، في الوقت الذي كان يتولى فيه الجيش مهام الشؤون الأساسية في الدولة سواء على الصعيد المركزي أو في المناطق وحتى ادنى مستويات الإدارة.

هذا الحدث الهام بالنسبة لأندونيسيا، بل بالنسبة لجنوب شرقي آسيا كله وللعالم الثالث، يشكل في الواقع ما آل إليه تاريخ طويل استغرق أكثر من عشرين عاماً، ولم يكف الجيش خلاله عن أن يكون له وزن كبير في الحياة السياسية للبلاد، وعن أن يسمع صوته، بل الأصح أن يقال أصواته، إذ أن هيئة الضباط لم تكن حتى تلك الساعة متماسكة الألكي تنفجر من جديد إلى شلل عديدة. كانت تتجمع في فترة الأزمة، وهذا ما حدث عام ١٩٦٥ عندما كان نجم الحزب الشيوعي الأندونيسي (ح.ش.ا) يصعد بوتيرة سريعة وكان سوكارنو يكثر من بوادر التقرب من الصين. وبعد أن رجع (ح.ش.ا) إلى السرية واغتيل معظم قياديه، أصبح الجيش الحركة "السياسية" الكبرى والوحيدة في أندونيسيا. ولم يكن يملك الرئيس أية منظمة خاصة تدعمه. فبعد أن أزيح اونتونغ ورفاقه، كان بوسع الضباط أن يمثلوا واجهة للوحدة. كانت السلطة بمتناول يدهم، سواء حضروا للاستيلاء عليها بطريقة معينة، أم أنهم افترضوا، مثلاً، اقتراب اجل رئيس الدولة.

كانت هذه السلطة موضع إغراء للجيش. وكان الاستيلاء عليها يشكل احد مطامعه. لكنه كان دائماً يواجه المشكلة برعونة إذ انه ليس من الأكيد أن بوسعه ممارسة السلطة. ولعل ما كان يملئ على الجيش تصرفاته هي رغبته في الحفاظ على شخصيته ومركزه الاجتماعي وامتيازاته، أكثر من قوته السياسية، هذه الاعتبارات التمهيدية تبين كيف ان الجيش الاندونيسي لا يستطيع اعتبار نفسه أداة بيد سياسة اورجال دولة مدنيين يتابعون اهدافاً مختلفة عن اهدافه. فهذه الفئة المغلقة على ذاتها Caste التي تعتبر نفسها وليدة "الثورة" والنضال من اجل التحرير الوطني ضد الاستعمار الهولندي كانت تنصب نفسها كذلك معبراً عن الشعب في مسيرته نحو الحياة الكريمة. وهي تبرهن بسلوكها وبتصريحات ابرز قادتها أنها ترفض الخضوع لإرادة سياسية من شأنها أن تحول المجتمع وتعيد تنظيم الاقتصاد والمال بما يمس

هيبتها ومصالحها التي تراها حقاً مكتسباً من حقوقها. بهذا المعنى، وكائننا ما كانت المواقف التي يتخذها الجيش تجاه هذا الوجه أو ذاك من الحياة السياسية الوطنية أو الأممية، فإن هذه الهيئة تبدو أساساً كهيئة مضادة للثورة. فالجيش الاندونيسى لا يرضى بالتحويلات التي تجرى فى النظام الاجتماعى إلا بمقدار ما لا تتعرض للترتيبات التي قرر التحرك ضمن إطارها.



لكى نفهم كيف توصل الجيش الاندونيسى إلى لعب دور سياسى واعتبار نفسه بمثابة رأس الحربة بالنسبة للثورة ينبغى لنا أن نرى فى أية ظروف نشأ. فالواقع أن لهذا الجيش أصولاً مختلفة. هذه ظاهرة هامة سيكون لها نتائج مهمة على سلوك الضباط. أن هذه الواقعة ستؤثر على تصور العسكريين للموقع الذى ينوون احتلاله فى الأمة، بأقل من تأثيرها على تنظيم الجيش نفسه. ونظراً لأن هذا الجيش لم يقوّل فى نفس القالب ولا حتى فى قالب واحد، فإنه سيعانى من اتجاهات متنافذة كثيراً ما تلتقى مع حركات مماثلة لها فى البلاد. وسيكون بحاجة، من أجل توحيد صفوفه، لحدوث أزمة داخلية أو خارجية.

فى البدء حصلت المجابهة بين اتجاهين كبيرين: البيت Peta K.N.I.L وستلعب البيت الدور الجوهري : فهى تشكل نواة الجيش الوطنى المقبل. أنها كناية عن هيئة مساعدة تكونت فى جاوا وبالي ابتداء من ١٩٤٣ على يد المحتلين اليابانيين. وقد اتاحت هذه الوحدات لعدد من الاندونيسيين الحصول على رتبة ضابط. كانت عملية تأطيرها تتم بإشراف اليابانيين الذين أعطوا دروساً فى الإعداد السياسى مصحوبة بتعليم بعض الوطنيين من أمثال سوكارنو وهاتا. وكانت هذه الوحدات فى البدء موالية لليابانيين، لكنها ما لبثت أن انقلبت، فى قسم منها، على الغاصبين بينما كانت الحرب تشرف على نهايتها، وهى على كل حال لم تكن موحدة. فالبعض كانوا يتلقون تعاليم ومبادئ خاصة، كوحدة تتنارا بيلادجار التى كان إعدادها معادياً للغربيين بشكل خاص. كما أن بعض الوحدات كانت تدرب على أعمال الغوار، مما سهل النضال، فيما بعد، ضد الهولنديين.

هكذا ولد الجيش الاندونيسى فى ظروف صعبة وبقي محصوراً من الناحية الجغرافية لأسباب تتعلق بنحو خاص بتقسيم البلاد إلى عدة مناطق نفوذ يابانية. ولم يكن، منذ بداية أمره، خاضعاً لسلطة سياسية أهلية. لكنه كان غارقاً فى جو وطنى حماسى منقطع النظير. يجب أن نضع فى ذهننا، من أجل فهم ما كانت تحدّثه كلمة "اندونيسيا" من مفهوم شبه سحرى فى أذهان الضباط، أن هولندا سحقت من قبل آسيويين تمكنوا من تنمية جيش وطنى. ومحاولة العودة بقوة من قبل المستعمر عززت كذلك هذا الاتجاه. كما أن العصيان الشيوعى فى ماديوام عام ١٩٤٨، بينما لم تكن البلاد قد تحررت بعد، سوف يكون سبباً بعيد الشأن من أسباب الحقد الذى يكنه رجال مثل ناستوتيون تجاه أقصى اليسار. هذه الواقعة سوف تدعم الاتجاه العام لجيش نشأ فى ظروف ثورية، لكن عقليته خضعت منذ البدء لدوافع وطنية، دون أن تكون لديه رغبة فى طرح مسألة النظام الاجتماعى ولا فى تصور نموذج جديد للتنظيم السياسى - الاقتصادى.

أما المصدر الآخر لتجميع الجيش فقد كان الجيش الملكي للهند الهولندية (ج.م.هـ.هـ.) وهى عناصر مكونة أساساً من مرتزقة جرى تجنيدهم قبل الحرب بواسطة الهولنديين، وكان عدد الضباط الاندونيسيين بينهم قليلاً جداً. بعض قادة الجيش الوطنى المقبلين اجتازوا "صفوفهم" فى ج.م.هـ.هـ. : ناسوتيون، سيماتوبانغ، سوريادرم، الخ.. بموجب تطبيق الاتفاقيات الموقعة مع لاهاي كان من المفترض أن يلتحق ٦٥ ألفاً من الجنود الإضافيين فى صفوف الجيش، تدريجياً. وهذه عملية لم تمر على خير، نظراً لحذر الضباط الوطنيين تجاه عسكريين متهمين بالتعاون مع القوة الاستعمارية. لكن رفض استيعابهم كان من شأنه أن يشكل خطراً، إذ أن هذا الجمهور من المختصين بشؤون القتال قد يستغل من قبل الهولنديين الراغبين فى وضع يدهم على البلاد من جديد.

أن القوتين الانفتى الذكر تشكلا وحداث يمكن وصفها بأنها نظامية. لكن الوضع ما لبث أن تعقد تدريجياً بفعل تكاثر التشكيلات المختلفة، سواء بين ١٩٤٢، ١٩٤٥، أو بين ١٩٤٥ و ١٩٤٩ تاريخ موافقة لاهاي على الاستقلال. حكومة جاكركا كانت واعية للآزمة منذ سقوط اليابان عام ١٩٤٥. ويدون أن تحاول مجرد تضيق وقع ج.م.هـ.هـ. اكتشفت عدم تجانس المجموعات العسكرية التى تولدت عن الحرب. لقد رأينا أن بعض الجنود تلقوا أعداداً معادياً جداً للغرب مشوباً بعداء شديد لكل أشكال الديمقراطية، وباتجاه نحو اعتبار الجيش بمثابة القوة الوحيدة المؤهلة لممارسة السلطة. حتى أن اليابانيين شكلوا، خارج البيت، وحدة تسعى حزب الله Hisbullah تستقى أفكارها بوضوح من الإسلام. وتجدر الإشارة إلى أن هناك تشكيلات للمقاومة نشأت فى طوكيو وتعلم زعمائها "على أرض المعركة". عندما أعلن الاستقلال فى آب ١٩٤٥ ورخص للأحزاب، كان الجيش لا يشكو الأمن عدم تراص صفوفه، وكذلك كان الأمر بالنسبة لبنية السلطة. نستطيع هنا أن نقدر الفروقات مع الأوضاع الصينية أو الفيتنامية : حزب واحد، زعماء سياسيون يحددون خطأ أيديولوجيا شاملاً، جيش لا يشكل إلا جزءاً من كل ويخضع لتوجيهات معينة وملتزم بأن يعمل بنفس اتجاه الأجهزة الثورية الأخرى.

هكذا وجدت بين الأحزاب والزمر المسلحة صلات تتفاوت فى مدى متانتها وتقلبها. فنجد هذه الوحدة على صلة بمجموعة إسلامية، وأخرى مرتبطة بالاشتراكيين أو بالحزب الوطنى ح.و.أ. وثالثة تقيم علاقات مع أقصى اليسار. وعندما أمر هاتا فى كانون الثانى ١٩٤٨ التشكيلات الإسلامية المسلحة بالخروج من معانقها الجافانية (نسبة إلى جافا) لم يستمع أحد إليه. كما أن الشيوعيين استفادوا فى عام ١٩٤٨ إياه من دعم بعض العسكريين المحليين عندما حصل عصيان ماديوم.

أن حرب المقاومة ضد البلدان الواطئة عقدت الأمور كذلك بشكل غريب. طابع المعركة نفسه كان يوجب القيام بعمليات غوارية. ويقدر البعض عدد الأنصار الذين كانوا يدورون فى فلك الوحدات النظامية بمئة ألف. لكنهم كانوا يشكون من سوء التأطير. وكان نضالهم يختلف باختلاف المنطقة، فى جاوا أو سوماطرا أو جزر أخرى. والواقع أن الهولنديين توصلوا إلى قطع المواصلات بين مختلف أجزاء البلاد. فاضطرت كل مجموعة إلى أن تشن حرب التحرير بطريقتها الخاصة. من جهة أخرى نشأت فى هذه الحركات حالة



ذهنية اصطدمت بذهنية الضباط الذين اعدوا في البيت. فعادة السطو، والاستقلالية تجاه لية قيادة، لن يجعل من السهل، فيما بعد، عودة هؤلاء الوطنيين، المفتقدين لأى تأطير سياسى، إلى الحياة المدنية. فى عام ١٩٤٧ جرى ضم عدد معين من الوحدات غير النظامية إلى ج.و.أ. (الجيش الوطنى الاندونيسى أو التانتارا الوطنية الاندونيسية). ولكن معظم الوحدات بقيت خارج هذا الإطار وشكلت عددا لا يحصى من جمعيات المحاربين القدماء التى ترتبط كلها بمنظمات سياسية. وينبغى الانتظار حتى عام ١٩٥٨ لكى تتوحد فيما بينها عن طريق السلطات وتخضع شكلياً على الأقل لرقابة جاكرتا.

ولنصف مصدراً آخر للمتعاب. فاليابانيون، كما رأينا، كانوا قد دفعوا بشكل خاص الإعداد العسكرى للإندونيسيين فى جاوا وبالي، وبمقدار اقل فى سوماطرا. وكانت البحرية اليابانية تراقب الجزر الشرقية وتحرس على عدم حصول مثل هذه الإجراءات فيها. وستمثل هذه الجزر فيما بعد، تمثيلاً شكلياً بين كادرات الجيش الوطنى. هذا الأمر لن يسهل علاقاتهم بجاكرتا، فى الوقت الذى كانت فيه الروح الإقليمية تبعث من جديد بعد القضاء عليها. صحيح أن اتجاه تجزئ البلاد لم يكن ينحصر فقط فى المقاطعات المذكورة. ويجب، من اجل إدراك انقسامات الجيش، أن لا ننسى أن العسكرين، المجموعة الوطنية، كانوا فى ذلك الوقت أيضاً عبارة عن تشكيلات ذات ألوان إقليمية. فكثيراً ما كان يصار إلى تجميع الضباط فى الأمكنة التى ولدوا وعاشوا. ثم أنهم قاتلوا فى تلك الأمكنة إياها وهم لذلك يعتبرون أنفسهم بشكل طبيعى أنهم الممثلين الحقيقيين للسكان المحليين الذين كانوا فى كثير من الأحيان يراهنون عليهم من اجل إسماع أصواتهم للحكومة المركزية وتحقيق مطالبهم. من هنا أن هؤلاء الضباط كانوا ينظرون إلى الأمور فى كثير من الأحيان باعتبارهم زعماء سياسيين محليين فاعليين.

هذا العرض المبسط جداً لأصول الجيش الاندونيسى وتناقضاته الداخلية تتيح لنا أن ندرك كيف أن هناك ما يشجع على الكلام عن عدة جيوش، لآعن جيش واحد. ومع ذلك فإن هيئة الضباط، رغم ما كانت عليه من خليط غريب، كانت تملك منذ البداية رأياً خاصاً حول انخراطها فى الأمة والدور الذى تنوى القيام به فيها، والجال أن الوضع الاجتماعى السياسى كان على نحو معين عند الاستقلال بحيث أن العسكرين كان بوسعهم أن يحددوا عقيدتهم بشكل مستقل، دون أن يقعوا تحت سيطرتها، والحق أن الاستقلال وجد البلاد فى حالة مأساوية بسبب غياب أى تحضير له. فالهولنديون لم يشاركوا النخبات السياسية بتسيير الأعمال بل أنهم عملوا جهدهم للحوؤل دون إعداد هذه النخبات. "ولم يقيض للبلاد أن تنتظم بحرية فى أحزاب ونقابات. ثم أن فترة ما بين الحربين كانت مطبوعة على القمع، الذى ازدادت حدته على اثر التمردات الشيوعية بين تشرين الثانى ١٩٢٦ وكانون الأول ١٩٢٧.

من جهة أخرى لم يكن القادة الرئيسيون، ذوو الإعداد الغربى أو الإسلامى، متحدرين من طبقة ذات نطاق محدد مستعدة للاستيلاء على السلطة السياسية من اجل مماهاة الدولة مع مصالحها. الطبقة الرأسمالية لم يكن لها وجود. والطبقة المتوسطة كانت محصورة، إذا وضعنا جانباً فئة صغيرة من الموظفين المتواضعين ومعلمى المدارس. والطبقة العاملة كانت قليلة جداً. أما الفلاحون الذين يشكلون الاغلبين العظمى من السكان فقد

ظلوا يفتقدون للتنظيم منذ أن منعت الحركات في سنوات العشرين. ثم أن عدم اكتراث الشيوعيين بهم في ذلك الوقت، يضاف إلى غياب التمهصل السياسى. كما أن محاولات بناء المنشآت الخاصة كانت معدومة لغياب التراث في هذا المجال ولعدم وجود إمكانيات العمل، باستثناء الأقلية الصينية الصغيرة. أما الإقطاع الذى كان يمر بفترة انحطاط واضحة، فقد كسرت شوكتة عند الاستقلال عندما تعاون مع المحتل، أو أنه انضم سريعاً إلى القضية الوطنية : هكذا كانت الحال بالنسبة لسلطات دجوج - جاكورتا. وأما الجيش فلم يكن يملك بالطبع أى تراث أو تقاليد، لاسيما بالنسبة لجهة احترام السلطة المدنية.

هذا العرض التاريخى السريع يساعدنا على أن ندرك كيف أن الجيش الذى ولد بصورة مستقلة تجاه أى حكم مركزى، وجد نفسه بشكل طبيعى أمام إغراء ملء الفراغ الإيديولوجى الأكيد وتبنى بعض الأفكار، بمثابة موضوعات ذهنية، كاشتراكية الدولة - التى تفتقد إلى التحديد على كل حال - والوطنية، بوصفهما بديلان لكل جهد رصين وجاد للتفكير بالوضع الداخلى لاندونيسيا. عدا أقلية صغيرة معادية بعنف للديموقراطية، لم يكن هناك أى تفكير فى البدء بأن من واجب الجيش أن يسعى وراء المغامرات السياسية. لكن التاريخ جعله يغير رأيه حيال الفوضى التى أورتتها البرلمانية العاجزة. من جهة أخرى لما كانت الاشتراكية أو ما يقوم مقامها، والوصولية فى الإدارة والمنشآت العامة، تقبلان من قبل الزمر الحاكمة وتعتبران كوسيلتين لتحسين المركز الاجتماعى، كان الجيش يجد من الطبيعى جداً أن يطالب بحصته من المناصب. هكذا احتل الجيش مكانة هامة فى أجهزة الدولة، لكنه تلقى مقابل ذلك نتائج هذا الوضع، إذ انقسم سياسياً كالإدارة نفسها واستشرت الرشوة فى صفوفه بسبب الأجور الزهيدة التى يتلقاها أفرادها.

نتيجة أخرى من نتائج هذه الحالة "orginel" état d'esprit لدى العسكريين هى أنهم لم يكونوا ينظرون بعين الرضا إلى نمو حزب شعبى كالحزب الشيوعى لاندونيسيا. لأنه ماركسى، بالطبع، ولكن أيضاً لأنه معاد لامتيازات الضباط. فقد ظل الجيش يعيش حتى اليوم على ذكريات النضال الوطنى ويفرض أن يصادر ذلك منه أو أن يستوعب ضمن نظرة "أشمل" للعالم. وكان الجنرال ناسوتيون وبرز الضباط يرون أن على الجنود والرتباء أن لا يظلوا غير مسيسين، بل عليهم أن يكونوا "فى طليعة النضال من أجل أيديولوجية سياسية". أطروحة ثورية فى ظاهرها، لكنها ليست كذلك على الإطلاق بحكم أن هذه الأيديولوجية هى بكل وضوح أيديولوجية الجيش التى لا يعنى بها العسكريون الامتزاج والانخراط بالبلاد بل يعنون استيعاب اندونيسيا والعمل السياسى ضمن نظرته الخاصة للعالم. كان عايديث رئيس ح.ش.أ. يقول أن الجندى فلاح يحمل البندقية. أما بالنسبة لناسوتيون ورفاقه فالعكس اقرب إلى الصحة. فالجيش كان يريد البقاء كما هو عام ١٩٤٩. عندما أشرفت الحادثات مع لاهائى على الانتهاء بعد لآى، لم يخف الجنرال سوديرمان، القائد الأعلى للقوات المسلحة، امتعاضه ورغبته بمتابعة المعركة إلى ما لا نهاية. وهو لذلك لم يستول على السلطة لكن رد فعله كان معبراً كذلك عن الحالة الذهنية لدى الضباط. فصرح أنه من الواجب تبنى قرار الحكومة "وأن الموافقة على سياستها القليلة الحكمة افضل من التضحية بوحدة القوات المسلحة التى أرنسها". أن فى هذه الجملة دلالة واضحة :: فهى تعنى

أن حملة لواء الوطنية هؤلاء يفضلون التغاضي عن المصلحة الوطنية وعن فهمهم لدورهم في الدفاع عنها عندما تهدد هذه المصلحة وحتتهم الفنية المغلقة وامتيازاتها.

أن دستور ١٩٤٥ الرئاسي، والمؤسسات البرلمانية التي وضعت قيد التطبيق على أثره، لا تعطي للجيش دوراً سياسياً. لكن هذا الأخير سرعان ما سيمارس نفوذاً غير دستوري هاماً جداً. أن تاريخ السنوات "البرلمانية" لاندونيسيا - وأذن حتى عام ١٩٥٧ - هو تاريخ لعبة التشكيلات التي كانت في الواقع أكسراً برلمانية والتي كانت، خلف واجهة السيرة المنتظمة لأجهزة الدولة التي تحددها النصوص، تشكل العوامل المسيطرة على الحياة السياسية. هكذا كانت الحال بالنسبة لدور سوكارنو والجيش. ومما كان يساعد كثيراً على حدوث الأمور على هذا النحو، هو التواجد الهزيل للأحزاب في صفوف الشعب. والحق أن هذه الحركات كانت تشكل، رغم بعض الإحصاءات المتفائلة، خليطاً متقلباً من الأتباع الملتفين حول بعض الزعماء السياسيين. وعندما كانت الحكومة ترغب في وضع يدها على الجيش، متوسلة لذلك تحريك التأثيرات الحزبية، كانت تصطدم ببردود فعل أجماعية وغريزية لدى الضباط الذين لم تكن تتحمل هيأتهم مثل هذه المناورات بل كانت تدافع فوراً عن تماسكها ووحدةها.

أن فترة ١٩٤٥-١٩٤٩، وهي كناية عن فترة واقعة بين استقلاليين، كانت هامة إذ أنها أعطت الجيش وزناً لم يكن ليناله لو أن الهولنديين قرروا الانسحاب منذ ١٩٤٥. لكن محاولات غزو البلاد من جديد اتاحت للجيش أن يعزز نفوذه وأن يحتل موقعاً لم تسمح له سنوات ١٩٤٢-١٩٤٥ باحتلاله. لا لأن العسكريين قد تمكنوا فعلاً من تحرير اندونيسيا وحدهم. فقد كتب ناسوتيون عام ١٩٥٢ أن الجيش الاندونيسي قد ساعد على انتزاع الاستقلال. ولكن دون أن يكون هو العامل الأساسي في النصر. وهو يعترف بأن الجيش لم يكن قادراً على هزم المستعمرين، وأن الحصول على الاستقلال أمر سهلته الضغوطات الدولية على لاهاي إلى حد بعيد. ثم أنه يستشهد بالفيتمنه وبجيش ماو، كمثالين مختلفين عن الحالة الاندونيسية، ويهري أن الاندونيسيين كانوا سيلجأون، في حال عدم تنازل لاهاي سياسياً، إلى القتال حتى إحراز النصر العسكري مثلما فعل الفيتناميون والصينيون. بهذا يقدم لنا ناسوتيون تفكيراً حافلاً بالثغرات ذات الدلالة. فهو يهمل الإشارة إلى عنصر رئيسي يتيح لنا تقدير الفارق الكبير بين اندونيسيا والحركات الثورية التي قادها هوشي منه وماو: فهذه الأخيرة قاتلت تحت قيادة سياسية كانت تنشر أيديولوجية شاملة كان للقوات المسلحة ضمنها دور كبير، لكن هذه القوات تظل خاضعة للإستراتيجية والتكتيك اللذين يحددهما الحزب. هدف النضال لم يكن فقط تحرير البلاد (من المستعمرين الأوروبيين، ولكن من اليابانيين أيضاً، الأمر الذي لم يكن هكذا بالنسبة للجيش الاندونيسي، بل العكس) وإنما هدفه أيضاً - وهذا ما كان يميز هومشي منه، مثلاً، عن العديد من الوطنيين الفيتناميين - تحويل المجتمع تحويلاً شاملاً. والحال أن مثل هذا الوضع لم يكن موجوداً في اندونيسيا.

على كل حال فناسوتيون يهري أو بالأحرى يسجل هذا الاختلاف. فقد كتب بالفعل: "أن الجيش الوطني الاندونيسي قد تلقى فيما مضى عدة طرق من التنشئة، كثيراً ما كانت متناقضة فيما بينها. هكذا كان يقال: "الجيش لا ينبغي أن يتدخل في السياسة"، "الدستور هو سياسة الجيش الوحيدة"، "على الجيش أن يكون أيديولوجيته"، "أنه

جيش ثورى "و" الجيش أداة البلاد والحكومة". كل هذه العبارات ليست سوى شعارات استخدمها الذين صاغوها لخدمة غاياتهم. وعلى العموم، فإن الشخصيات السياسية تعتقد أن الجيش أداة تستخدمها الحكومة ولا حق لها بإبداء الرأى كما كانت الحال فى أوروبا الغربية. فهل أن هذا الطرح صحيح ؟ أن طابع حربنا من اجل الاستقلال قد أعطى للجيش وظيفة معينة وموقعا فى البلاد وفى علاقاته مع الشعب الأندونيسى <sup>(١)</sup>.

أن البلبلة السياسية التى تلت الاستقلال كانت تزعج أشخاصا مثل ناسوتيون. ولكن عندما كتب الكولونيل، والجنرال المقبل، عام ١٩٥٢ أن على الجيش أن يبقى فى مواقع القتال ضد "العناصر المعادية للثورة" كان تعريفه "للثورة" يظل غامضا جداً، بل أن مثل هذا الموقع كان يؤدى عمليا إلى نشر وتنظيم موقف ملائم لمصالح الفئة المغلقة من الضباط، والحق أن الجنرالات عندما يكتبون كلمة "ثورة" فهم يعنون "النضال من اجل الاستقلال" ولسوف يظل هذا الالتباس مرافقا لجميع تصريحاتهم حتى عام ١٩٧٠.

لقد كتب ناسوتيون أيضا : " ثورتنا لا يجب أن تتوقف، ووظيفة الجيش فى هذه الثورة لا ينبغي أن تتغير. على الجندى ونصير الحرب من اجل الاستقلال أن يستمر فى حمل راية الثورة (٠٠) يجب على المغادر - النصير أن يكون جنديا، أن يكون نصيراً يقاتل فى سبيل أيديولوجية، فى سبيل ثورة (٠٠) انه ليس مجرد أداة تتلقى الأوامر، انه مقاتل أيديولوجى، مقاتل يعمل ضمن ثورة لم تزل بعيدة عن الوصول إلى منتهاها. من هنا علينا أن نتجنب الأفكار التى تنشر فى جيشنا عبارات من مثل "لا يجب أن يتدخل الجيش فى السياسة. وفى السياسة عليه أن يكون اصماً أبكماً. الجيش ليس إلا أداة بيد الحكومة". أن هذا يتنافى مع المبادئ الصحيحة، لحرب الغوار ومع التكتيك المضاد للغوار، إذ انه نقض لمبدأ أساسى من مبادئ الأنصار الذين يشكلون طليعة النضال من اجل أيديولوجية سياسية. هكذا إذن يجب على الجندى - النصير أن يعلم الأيديولوجية السياسية كما يعلم التقنية العسكرية. أن معرفة الأيديولوجية السياسية هى وعيه ومصدر قوته.

---

(١) نستطيع أن نستشف من خلال هذه الأسطر التى كتبها ناسوتيون شعوراً بالأسى والمرارة لا جدال فيه. ولعلها تسترجع ذكريات الصعوبات التى واجهها الجيش خلال سنوات النضال من اجل الاستقلال، بينما كانت الشخصيات السياسية على اختلافها تتنازع فيما بينها من اجل الإشراف على الجيش. هكذا حاول زعيم يسارى ثورى حازم هو ثان ملاكا أن ينظم عام ١٩٤٦ حركة سياسية وعسكرية فى الوقت نفسه ضد الحكومة الاشتراكية المعتدلة جدا التى كان يرأسها سجهيرير. وكان سدريمان، لقائد العام، يدعم تصلبه ضد الهولنديين ورغبته فى منع الأحزاب، لكنه كان يرفض وصول ثان ملاكا إلى السلطة. وقد تلا ذلك سلسلة من الاعتقالات والإفراجات، كما أن بعض الضباط تصرفوا باتجاهات متضاربة، دون أن يحزم سدريمان أمره ويختار اتجاهها واضحا. من جهة أخرى عمد سجهيرير إلى إيجاد وحدات عسكرية - منها الفرقة الشهيرة سيلوانجى - تدرت فى اليابان، كي يضرب الضباط الذين أعدهم الهولنديون بعضهم ببعض. وثمة زعيم يسارى آخر، شريف الدين، كان له نفوذ كبير فى بعض الوحدات إلا انه مات بعد أن تولى رئاسة الحكومة عام ١٩٤٧، أثناء العصيان الشيوعى فى ماديوم (١٩٤٨). وعندما شرع هاتا عام ١٩٤٨ بإصلاح الجيش، فعمد إلى استيعاب بعض الوحدات ضمن المجموع وإلى حل مجموعات عسكرية أخرى، اصطدم ببعض الآراء التى بثها شريف الدين وبروجية البقاء لدى أكثر من منظمة مسلحة فى الوقت نفسه.

ولكن عن أية "أيديولوجية سياسية" يتحدث ناسوتيون؟<sup>(٢)</sup>.

لقد كان التطور السياسى لإندونيسيا منذ ١٩٤٩ محكوماً إلى حد بعيد بنفوذ العسكريين الذين حرموا منذ ذلك الحين من معركتهم ضد المحتل الأجنبي. فيقتضى الأمر لن أن نقدم فى البدء تاريخاً ملخصاً للعلاقات بين الحكم والجيش خلال الفترة البرلمانية (١٩٤٩-١٩٥٧) لكى نبين كيف توصل الضباط إلى إسماع صوتهم والتأثير على سير الأمور. أن هذه الفترة تسلط الضوء على عوامل توحيد الجيش وتفككه وتكشف عن أيديولوجيته العميقة المضمرة والمعلنة.

خلال حكومتى هاتا وونتسير، أى بين أواخر عام ١٩٤٩ ونيسان ١٩٥١، كان هناك تعايش سلمى بين الجيش والحكم. لماذا؟ لأن أهداف القادة المدنيين والعسكريين كانت متماثلة. فالمقصود توحيد الجيش- وقد رأينا أن تعدد أصوله يجعل هذه المهمة صعبة- بتحديثه وبمحاولة تقليص أعداده الوافرة. كان من الواجب أولاً تخليصه من العناصر ذات الثقافة المتدينة التى التحقت بالنضال عفواً ولم تعد تستجيب كما يجب لمقتضيات عقلنة الضباط مثل ناسوتيون.

النضال ضد الهولنديين ثم سحق التمرد الشيوعى قد رصا بعض الشيء صفوف العسكريين. لكن غياب الخطر الداخلى أو الخارجى يهدد بتعزيز الاتجاهات المتباعدة. كان على الحكم - أو على القيادة العليا- أن يتصرف بحذر. إذ أن التعبئة المتسارعة والقرارات المطبقة بصلاية صارمة قد تؤدى إلى تعزيز صفوف الأنصار المستاءين وتخلق مناطق جديدة من المتاعب. فصير أذن إلى استيعاب قسم من ج.م.ه.ه. فى الجيش الجمهورى. كان ذلك إشارة إلى أن خطر عودة هؤلاء إلى الحياة المدنية، بعد أن اتخذ قرار بذلك، لم يكن إلا خطراً وهمياً : بعد عشر سنوات من ذلك سنرى بين ثوار سيلاب مرتزقة قدماء لم يلمجوا بعد الحرب فى الجيش النظامى. أما بالنسبة للأنصار، فقد اتخذت إجراءات مماثلة ولكن

---

(٢) عام ١٩٦٥، بعد "قضية ٣٠ أيلول" يستعيد ناسوتيون هذه الآراء. فهو يكرر أن على الجيش أن يكون له أيديولوجية واحدة، وأن الأعداد السياسى للجندى يجب أن يدفع قنماً إلى الإمام. فى الوضع العام الجديد كانت هذه العبارات تبدو أقل التباساً من تلك التى كتبت عام ١٩٥٣ إذ أن المقصود الآن بوضوح هو النضال ضد الشيوعيين. عندما يقول ناسوتيون أن ما يهم قبل كل شئ "هو الرجل الذى يقف وراء البندقية" يخيل للمرء أنه يسمع لين بياو أو عايديت، لكن الوضع فى إندونيسيا لا يمكن أن يقارن طبعاً بالوضع فى الصين. غير أنه من الممكن أن يعتقد المرء، للحظات معينة، أن الجيش مستعد أن يطبق فى الواقع هذا المبدأ الثورى أو ذاك من المبادئ التى حددتها السلطة. على كل حال فليس هناك ما يشير، فى حال وجود أيديولوجية جدية متراسة إلى البنية صيغت من قبل السلطات السياسية، أن هذه الإيديولوجية لم يكن من شأنها أن تستقطب حولها عدداً من الضباط يقومون بالمهمة التى ذكرنا. كان من الممكن أن تكون العقبات جدية، ولكن لم يكن من المستحيل تجاوزها. والواقع أن الضباط كان لديهم صوفية ثورية تتقلب فى أسوأ أحوالها إلى لفظية سريعة العطب وفى أحسن أحوالها إلى محاولة التعايش مع الشيوعية. لا شك فى أنهم بذلوا جهودهم لمقاومة كل ما من شأنه أن يهدد مواقعهم، لكن السياسيين، وعلى رأسهم سوكارنو، قد ساهموا إلى حد بعيد بتشوشهم الفكرى فى نشر هذا الموقف. مما أتاح مثلاً للجنرال سوهارتو أن يعلن فى كانون الثانى ١٩٦٦ أن كل من يعادى "البانتجا سيلاه" (الإيمان بأش، الوطنية، الأممية، الحكم التمثيلى، الازدهار) يعمل ضد "الثورة والقوى المسلحة والشعب بأسره". هكذا كان الضباط يتماهون "بالشعب" و"بالثورة" التى تقتصر على التحديد شأنها شأن "الأممية" و"الازدهار". أن أعمالهم تبرهن على أنهم يماهون القضية الشعبية والثورية بقضية الفئة العسكرية المغلقة على ذاتها.

لم ينفذ أى إجراء منها كما يجب وظلت الأعداد "متورمة" جداً. وأما بعض الضباط فقد وجدوا فى الإدارة مهنة ومركزاً فى سلطة الدولة فى أن واحد : أن الحصول على مثل هذه المسؤوليات، حتى ولو كانت بسيطة، يعتبر كما ذكرنا، صعوداً فى سلم التراتب الاجتماعى.

أن توافق وجهات النظر بين أشخاص كنا سوتيون وهاتا مثلاً لا يجب أن تجعلنا نعتقد بخضوع الضباط للسلطة المركزية. فكل طرف من الطرفين كان بحاجة فقط إلى التعاون مع الآخر لتنفيذ إصلاحات معينة وإحلال النظام فى البلاد. لقد قرر رئيس الأركان العامة سيماتو بانغ، وفائد الجيش البرى ناسوتيون، أن يقولوا كلمتهما منذ ذلك الحين عندما تطرح مسألة تعيين وزير الدفاع؛ كانا يريدان أن يكون لهما وزير "تقنى" يدين بالولاء لهما. لكن سوكا رنو اصطدم بهذين الضابطيين عندما أعلن وقوفه إلى جانب الأنصار الثوريين ضد المنادين بجيش حديث. ومن الصعب أن يعتقد المرء أن الرئيس كان يود بهذا الاختيار - الذى هو اختيار خجول جداً على كل حال - أن يوجد قوة عسكرية تتمتع بروح جهاد محددة المعالم بالنسبة لبرنامج متماسك. فهو فى الواقع كان يبحث عن مرتكزات له دون أن تبدو عليه الرغبة بفرض أيديولوجية معينة ذات حدود واضحة.

أن الصلة بين الفكر الثورى والتقنية التى يجب اتباعها من أجل تطبيق سياسة مستمدة من مثل هذا المنطلق، لم توجد مطلقاً عند سوكا رنو. رغبة الرئيس وجدت تلبية جزئياً بواسطة حكومة سوكيمان سوكورنا. رغبة الرئيس وجدت تلبية جزئياً بواسطة حكومة سوكيمان (نيسان ١٩٥١ - شباط ١٩٥٢) التى نالت تأييد سوكارنو، لكنها لم تثل تأييد الضباط الكبار؛ فهؤلاء لم يستطيعوا اختيار وزير الدفاع الذى يناسبهم، فاتخذت القرارات السياسية دون استشارتهم. كان مرشحهم هو سلطان دجوج جركرتا الذى سيلعب دوراً هاماً فى المباحثات بين السلطات المدنية والعسكرية، على كل حال فقد رفض السلطان منصب وزير الدفاع لعلمه بأن سوكا رنو سيتبع سياسة لا يستسيغها الجيش. نتيجة لذلك توترت العلاقات بين خدمات الدفاع والتراتب العسكرى. فصر إلى التهاون فى تنفيذ الأوامر لا سيما تلك التى تمس مهام تهدئة الأوضاع. و"استمرت" الوزارة لأن الرئيس يدعمها. وهذا مثل آخر يبرهن على أن معالجة المسائل الكبرى كانت تتم خارج اللعبة البرلمانية عن طريق النشاط الذى تقوم به عناصر كالضباط والقصر<sup>(٣)</sup>.

(٣) حول هذه الفترة كتب ناسوتيون عام ١٩٥٢ بعض الأسطر التى تتم عن أن الكولونيل لم يكن منصرفاً عن الاهتمام بالوضع العام بل كان يطلق أحكاماً قاسية على الطبقة السياسية. يقول : "يقول الزعماء أن الفوضى التى تسود حالياً فى البلاد وفى أوساط الشعب تجد أسبابها فى عدم الاستقرار السياسى - النفسى والاجتماعى - الاقتصادى. والواقع أن شعباً يخوض حرباً غوارية ضد السلطة التشريعية (إشارة إلى الإضرابات التى حصلت فى جاوا وسيلاب) إنما يتصرف على هذا النحو بسبب نقمته، وهو يكشف بذلك بوضوح عن عورات السلطة (..) أن عدد أنصار حركة دار الإسلام (وهى حركة إسلامية دينية. ج.د.) قد تماظم (..) هذه عملية لا يمكن أن تحل بواسطة التهريب والإكراه (..) لقد تفاقمت الظروف الاقتصادية الاجتماعية منذ عام ١٩٥٠ اللهم إلا بالنسبة لمجموعة من نوى الامتيازات التى ما زال ازدهارها مستمراً. لقد ازدادت تكاليف المعيشة. وسبل الخلافات بين أرباب العمل والمستخدمين لا ينقطع. الإنتاج ينخفض يوماً بعد يوم (..) الاستقلال لم يحل مشكلة المجاعة (..) الإدارة المركزية تسير بشكل سيئ (..) والضباط كثيرون لكنهم زمن نوعية سيئة. الرشوة تعشش فى الحكومة، بينما نرى الهواة الذين يفتقدون للكفاءة يحتلون المناصب الرفيعة. أن محسوبية الحزب أو العائلة تلعب دوراً كبيراً فى التأثير على الحكومة (..)"

عام ١٩٥٢ انفجرت أزمة خطيرة. كانت الفوضى الاقتصادية والمالية سبباً من اسبابها. كما كان هناك عامل آخر: فقد اتحد فريق من الضباط ورجال السياسة ضد فريق من الضباط ورجال السياسة ضد فريق عسكري آخر يؤازره سوكا رنو. منذ نيسان ١٩٥٢ كان فيليب في رئاسة الحكومة. وكان السلطان دجوج جاكوتا الذي عاد إلى وزارة الدفاع بالاتفاق مع ناسوتيون يريد تقليص النفقات العسكرية واستغلال برنامج التقليص هذا من أجل تخفيض عدد الجيش لن قائد الأركان العامة لم يكن يملك تحت أمرته تلك الهيئة المصغرة الحديثة من الضباط التي يحلم بها. غير أن الإصلاحات تمت بشكل جزئي، الأمر الذي لم يمر دون إثارة استياء الضباط "الثوريين" الذين رأوا في تقليص الموازنة وفي اكتساب المعارف التقنية من أجل الحفاظ على حياة نشيطة، نذيراً بانتهاء سريتهم العسكرية. وكان سوكا رنو يحتفظ بصلات وثيقة جداً مع هؤلاء الضباط، فتم الالتقاء بينه وبينهم. ولما طرحت القضية أمام البرلمان انقسم هذا الأخير خلال نقاشات طويلة أثارت استياء الجيش: إذ لم يكن يستسيغ أن تصبح مشاكله "الخاصة" موضوعاً لنقاشات علنية. وهكذا وصل الوضع إلى ذلك التاريط - المتعطف، تاريط ١٧ تشرين الأول ١٩٥٢.

جرت في العاصمة مظاهرة "شعبية"، بتحريض من الجيش طبعاً، رفع فيها مطلب حل البرلمان. ثم سرت إشاعات حول حصول انقلاب عسكري: كان ناسوتيون وراء هذه الإشاعات، أما سيماتوبنغ فلم يكن موافقاً على الانقلاب. خلاصة القول أن سوكا رنو تمكن من خصومه. فقد رفض في الواقع حل البرلمان - لا حرصاً على الديمقراطية بل خشية أن يصبح رجل زمرة عسكرية. كما رفض الخضوع للأمر الواقع الذي فرضه الكولونيالات. فكف يد ناسوتيون ومعظم رفاقه عن العمل ولعب ورقة العسكريين الذين يقال لهم ثوريون. على أثر ذلك استقال السلطان.

وفقدت الحكومة سندها الرئيسي. وهكذا لم يعد زمام الموقف بيد "الحديثين" و"التقنيين".

هذه القضية تشكل فائدة كبيرة. فقد عرت انقسامات الجيش، كما كشفت تحفظات عناصره "المركية" أو خوفهم أمام الاستيلاء على السلطة، أنها إشارة إلى أهمية سوكا رنو، لكنها أيضاً إشارة إلى ارتباطه بقوة أكسترا برلمانية. والحال أن هذا الفراغ السياسي - إذ تتجه المؤسسات باتجاه التيار - يشكل بالنسبة للجيش دعوة مستمرة للتدخل في الشؤون العامة. لكن هذا الوضع لم يكن يبدو بوضوح. في الوقت الذي كان فيه على ساسترو اميدجو قد أصبح على رأس الحكومة، في ١٩٥٣ و ١٩٥٤، وهي الفترة التي لم تنقطع فيها المناوشات بين الضباط "الثوريين"، وعلى رأسهم الكولونيل لوبين، وبين الضباط "التقنيين" والحكم. لكن هذا الوضع الاستثنائي لن يلبث أن يصل إلى نهايته.

---

الإدارة المنظمة هي الشرط الأول، لا فقط من أجل تحقيق الإنجازات السياسية - النفسية والاجتماعية - الاقتصادية، بل أيضاً من أجل إحلال الطمأنينة العامة في البلاد. هذه اللمحة تبدو أحياناً غريبة وغامضة، لكن التشخيص صحيح جزئياً. وقد ضمن ناسوتيون أفكاره بشكل خاص في كتابه الذي نشر عام ١٩٥٣ "أسس حرب الغوار".

ذلك أن الأزمة الداخلية لم تستمر. الأزمة الرسمية على الأقل. ومن المهم أن نذكر لماذا توحلت الأطراف المتنافسة في شباط ١٩٥٥ دون سبب سياسي ظاهر، وكأنما تم ذلك بسحر ساحر بعد أن كانت قد جرت عام ١٩٥٤ اتصالات عديدة بهذا الشأن.

من المفهوم طبعاً أن تكون مجموعة ناسوتيون معادية للحكومة. لكن موقف "المنتصرين" في تشرين الأول ١٩٥٢ لا يمكن تفسيره سلفاً على هذا النحو. هنا يتدخل عامل "الهيئة" الذي يتميز به الجيش. فالحكومة لم تنجح في تحسين الوضع المالي والاقتصاد الذي ظل في تدهور مستمر. ونظراً لنقص الاعتمادات، كان عليها أن تدع ذلك الوضع الذي يرى الضباط أنهم يحتلونه في الأمة وفي المجتمع، يتدهور يوماً بعد يوم. فالضباط كانوا يرون أنهم من الناحية المالية بشكل خاص، لا ينالون الاحترام الذي يستحقونه أن الجيش يفقد رونقه وأنه يتعرض للهوان والاحتقار. فأقدم العسكريون بمساعدة أشخاص كناسوتيون بشكل خاص على محاولة إيجاد منفذ سياسي، في الوقت الذي كانت تطرح فيه مسألة الانتخابات، لأول مرة منذ الاستقلال فأسسوا، رابطة المدافعين عن استقلال اندونيسيا (ر.م.أ.). وهو حزب لم يهتم به الناس اهتماماً كبيراً على الإطلاق، وبدل اسمه أينما دلالة على الرسالة التي تعتمز العسكريون تنفيذها في البلاد. وقد سمح للجيش في أول الأمر أن يقدم مرشحيه، ثم نزع منه هذا الحق فيما بعد. فعم الاستياء في صفوفه، لا سيما وأن قرار المنع جاء في الفترة التي كان الحزب الشيوعي فيها ينمو ويتوسع بعد أن انبعث من رماد ١٩٤٨.

كل هذه الوقائع دفعت الجيش إلى الاتحاد. وستكون هذه الظاهرة، ورغم المظاهر، هي المسئول الحقيقي عن سقوط وزارة على ساسترو اميدجوجو في تموز ١٩٥٥. أما الوزارة والقصر فقد حاولا أن يضربا مرة أخرى فريقاً بفريق دون جدوى.

أن مثل هذا الوضع إنذاراً جدياً للسلطة، لكنه، وهذا من متناقضات الأمور، لن يدوم طويلاً. غير أنه أتاح لنا سوتيون أن يستعيد موقعه القيادي. ففي ظل حكومة برهان الدين هاراهاب تقرر تعيين ضابط في المركز الشاغر منذ ١٩٢٥ كقائد للأركان العامة في الجيش البري. ووقع الاختيار أخيراً على ناسوتيون الذي تقرب فجأة من سوكارنو. فقد افتنع هذا الكولونيل، الذي أصبح جنرالاً، أثناء منفاه في الحياة المدنية أن انتقاداته للمؤسسات وللضباط "الثوريين" لم تكن كلها قائمة على أساس.. ولعل سوكارنو من جهة أخرى، لقلقة تجاه تصاعد النزعات الذاتية والمصلحة المحلية وتجاه القوى التي تتناهب الدولة من كل صوب، قد شعر بالحاجة إلى الاعتماد على زعيم عسكري مرموق ومهتم بهيبة الحكم المركزي وقوته ضمن الجيش. هذا يعني بالتالي أن سوكارنو هو الذي تقرب من الجنرال. والواقع أنه من الصعب جداً أن يقول المرء ما حصل بالضبط. لكن هذه الظاهرة الجديدة لم تلبث أن اتخذت نتائج هامة : فالتحالف بين الجيش البري والقصر لم يترك إلا مجالاً ضئيلاً للمؤسسات البرلمانية التي، علاوة على ذلك، لم تكن تتكيف مع البلاد إلا بصعوبة، وعندئذ يجد العسكريون أنفسهم منقسمين بعضهم على بعض من جهل. منقسمون، لكنهم إلى ذلك متمحورون مباشرة، باتجاهات مختلفة، حول العمل السياسي المكشوف.



غير أن هناك عاملاً آخر تدخل آنئذ في الوضع الإندونيسي العام وتجدر الإشارة إليه هنا لأنه سيكون له نتائج هامة في السنوات اللاحقة. ففي أيلول ١٩٥٥ جرت الانتخابات التشريعية واحتل ح. و. أ. المرتبة الرابعة بعد أن نال أكثر من ٦ ملايين صوتاً. كانت جاوا موقعة الحصين لكن الحزب الإسلامي ماسجومي برز في الجزر الأخرى وكأنه المنتصر الأول في الاستفتاء الشعبي. هذا وقد أثر صعود الشيوعيين والبلقنة السياسية للبلاد على مواقف الضباط وعلى تكتيك سوكارنو.

على أثر ذلك ساد في إندونيسيا خليط معقد من المشاعر الإقليمية ومن المناهضة للمركزية الجاوية والحذر تجاه سوكارنو من جهة وتجاه ناسوتيون من جهة أخرى، بالإضافة إلى الأسباب الاقتصادية المالية، مما أغرق البلاد في وضع ومتقلقل لن يتسنى لها أن تخرج منه مطلقاً. فالتضخم الحق ضرراً فادحاً بالجزر المصدرة، مما أدى إلى هبوط مداخيلها وتساعد استيائها ونقمتها. من جهة أخرى انصرف القادة المحليون، الذين تحدثنا عن ارتباطاتهم الكثيرة بالوسط المحيط بهم، إلى مزاولة التهريب والأعمال التجارية غير المشروعة بصورة مكشوفة ورغم انف السلطة المركزية، بغية تحسين مداخيلهم ومداخيل الجنود الذين كثيراً ما يغيبون عن ذهن جاكارتا. أن توطد هذه الإقطاعيات العجيبة، فضلاً عن الخروج على طاعة ناسوتيون، قد عاد بالجيش منذ عان ١٩٥٦ إلى مرحلة الانقسامات التي عرفها عام ١٩٥٢. أما الرئيس فقد نقل بندقيته من كتف إلى كتف، فكان يدعم في ذلك الوقت القوى اللامركزية، أحزاباً كالحزب الاشتراكي الإندونيسي وحزب ماسجومي وضباطا كالكونيل لوبين الذي دبر انقلاباً وفشل. فقد أعلن لوبين دعمه الصريح لأراء هاتا بعد أن تخلى هذا عن نيابة الرئاسة عام ١٩٥٦ وطالب بأن يكون للجيش دوراً أكبر في الشؤون العامة. كان يعلم أن البرلمان فقد كل اعتباره وأن من الضروري ملء الفراغ السياسي.

أما سوكارنو فقد خرج من هذا الوضع معززاً مكرماً. إذ أن ناسوتيون كان بحاجة إليه ليفرض نفسه على الجيش حيث كانت بعض الجهات تناوئه السلطة. في ذلك الحين بدأ الرئيس حملته لصالح "الديمقراطية الموجهة" أعلن عداوه الصريح للبرلمانية. مما أدى على الفور إلى طرح مشكلة معرفة البديل للأوليات القديمة ومن ثم تحديد موقع مراكز التقرير. وهذه، جزئياً، مشكلة لا موضوع لها. إذ أن القوى الفاعلة كانت تقع دائماً، كما أشرنا، خارج إطار الشرعية والبرلمان. لكن ذلك لا يمنع، أن لم يكن هناك بد من زوال هذه الواجبة من وجوب الوصول إلى مؤسسات تؤجر السلطات المتوازية. ومهما كان لشخص الرئيس من هيبة ونفوذ فإنه لا يستطيع أن يكون وحده في كفة وجميع المجموعات الضاغطة في كفة أخرى. وأذن فموقع الجيش في الستام الجديد ينبغي أن يتحدد. غير أن سوكارنو لم يكن يملك في تلك الساعة إلا الاكتفاء بالخطابات وتأجيل اتخاذ القرارات إلى ما بعد. إذ ما لبثت البلاد أن شهدت سلسلة من التمردات التي استرعت انتباه القصر وانتباه ناسوتيون.

في ذلك الحين نشأت في سوماطرا وفي بعض الجزر الأخرى سلطات فعلية. وكان الضباط في طليعة المتمردين. اقترح سوكارنو معالجة الأمر بالقوة. أما ناسوتيون فكان من أنصار المصالحة. لكن الجنرال كان يمتلك القوة الفعلية وانتهى به الأمر إلى فرض رأيه : على ساكارنو أن يعلن حالة الطوارئ، كان المقصود بذلك رسمياً أن يعهد للسلطة بالوسائل الكافية

من أجل تقليص الانقسامات. لكن هذا الوضع كان يعزز عملياً صلاحيات الجيش، لاسيما صلاحيات مركزه، ويعطى للضباط مكانة أكثر أهمية في الأمة. هذه الأزمة أدت في ١٤ آذار ١٩٥٧ إلى سقوط وزارة ساسترو اميدجوجو الثانية. ومنذ ذلك الحين قضت البرلمانانية نحيها. استياء الجزر والعسكريين معا وجه إليها الضربة القاضية. وأصبحت طريق "الديمقراطية الموجهة" مفتوحة، ووجد الجيش نفسه آلياً في النقطة المركزية من الصراعات السياسية الكبرى، إلى جانب سوكارنو والحزب الشيوعي. كان ناستيون قبل أربع سنوات قد حدد نظرته للسياسة: "أنا، بكلمة "سياسة"، لا نعني "الحركة السياسية" إذا كان المقصود بذلك صراعات الأحزاب والمجموعات التي تقف وجهاً لوجه من أجل الحصول على مناصب في الحكومة فقط، كما هي الحال في أوقات السلم. أنا نعني بكلمة سياسة، السياسة بمعناها العام. أنها علم الحكم. أنها معركة من أجل سياسة أكبر، كما تحددت في مقدمة دستورنا عام ١٩٤٥ (...) لقد أصبح الجيش، بما هو نواة لحربنا الشعبية، لحربنا القوارية، عاملاً سياسياً هاماً، وقد اكتسب في ظل الجمهورية مكانة هامة في البلاد وفي المجتمع".

بين ١٩٥٧ و ١٩٦٥ نشهد تنقية الحياة السياسية الإندونيسية. بشكل عام، يمكننا القول أن هذه الفترة كانت فترة تطبيق "ديمقراطية سوكارنو الموجهة" التي تمنح الرئيس موقع الاختيار، لكنها لا تتفق لا من حيث النظرية ولا من حيث التطبيق من أصول الدكتاتورية لأن على القصر أن يأخذ دائماً بعين الاعتبار عدداً من القوى المتضاربة.

هذه النظرية وهذا التطبيق يخدمان الجيش رغم أن أيديولوجية النظام لا تستقي أصولها من مصدر عسكري. فهي لم تتضح وتحقق في حياة البلاد إلا في الوقت الذي تخدم فيه مصالح الضباط. والواقع أن هؤلاء قد ملوا المناظرات البرلمانانية والمنازعات الحزبية التي لا تخصصهم مباشرة وتهدد تماسك فئتهم المغلقة. من جهة أخرى بمقدار ما كانت الفوضى السياسية تسمح لبعض الفئات من الأنصار بالراهنة على الأوراق الإقليمية والعرقية وبالاكتفاء على القادة المحليين لتأمين الغلبة لأطروحتهم على أطروحات جاكارتا، كان الجيش يجد مصلحة كبيرة، إذا حصرناه في هيئة الأركان، في تعزيز السلطة المركزية على حساب المناطق، والرئاسة على حساب الأحزاب والبرلمان. من هنا إذا كان الضباط يريدون أن يلعبوا دوراً سياسياً فإنهم يجدون مهمتهم سهلة: فالنقطة التي يصطدمون بها أثناء ضغوطاتهم هي الرئيس وحده الذي يجب عليه من ناحية ثانية أن يعتمد عليهم من أجل إحلال النظام وتوازن القوى الذي يجب إنشاؤه أمام صعود الشيوعيين السريع.

أن أيديولوجية سوكارنو تساعد الجيش في نفس الوقت بحكم أنها تقوم أساساً على الهيبة التي هي عسكرية أيضاً، وعلى سياسة وطنية تحمل في داخلها "منافذ خارجية" ضرورية وتلدغ الشعور الذي ما فتىء الضباط يعلنونه منذ الاستقلال. والدعوة الدائمة "للثورة" تذهب من جهة أخرى باتجاه نوايا العسكريين الذين اعتبروا أنفسهم على الدوام المبشرين بهذه الدعوة والمدافعين عنها. هذه الوطنية ستصطدم على كل حال "بأممية" الحزب الشيوعي الأندونيسي التي لا تتنافى مع دعمه لسياسة سوكارنو الخارجية. ولن يفلح سوكارنو في إقناع الضباط بأن الحزب الشيوعي يستحق "شهادات" الوطنية التي لم ينقطع عن إغداقها عليه. والجدير بالذكر أن الجيش قد شدد خلال أزمة ١٩٦٥ - ١٩٦٦ على هذه القضية وأن الجنرالات كانوا يرددون باستمرار أن ح. ش. أ. لم ينجح أبداً في استعادة

مواقفه منذ عصيان ماديبوم عام ١٩٤٨ وأنه لم يكن يفعل سوى خيانة القضية الوطنية والثورية. والواقع ح.ش.ا. كان قد أقام صلات ممتازة مع بكين. مما كان يسهل تشهير الجيش به، فقد كان بوسع هذا الأخير أن يستغل بسهولة مشاعر العداء ضد الصين عند انهال.

كما تجدر الإشارة من جهة أخرى، إلى أن "الديموقراطية الموجهة"، بالنسبة لسوكارنو، كانت تحتم وجود تمثيل شعبي شكلي، لاسيما خارج نطاق الأحزاب "والمجموعات المحترقة" : والمعنى بذلك أصحاب المهن، بالطبع ولكن الجيش أيضاً.

كنا ذكرنا أن مختلف الانقسامات قد أدت بالحكم عام ١٩٥٧ إلى إعلان الحكم العرفي في مجمل البلاد. حاول لوبين أن يغتال سوكارنودون أن يوفق إلى ذلك. بل توصل سوكارنو بالتى هي أحسن أو بالتى هي أسوأ إلى تقليص الأطراف المعارضة المسلحة. ثم كان أن صوتت الأمم المتحدة ضد جاكارتا التى كانت تعترم بسط نفوذها على غينيا الجديدة "الهولندية" فأثار ذلك في اندونيسيا حملة شعواء ضد لاهاي. فصودرت الممتلكات الهولندية في جو من الاضطراب والقوضى أدى إلى تسلم الجيش لزام الحركة، مما اتاح له أن يستولى على مناصب جديدة إدارية واقتصادية.

وفي شباط ١٩٥٨ تكونت في بادانغ (سوماطرا) حكومة معادية لجاكرتا، تحت أمرة الكولونيل حسين، وتلقت مساعدات مختلفة من الأمريكيين. لكن اتفاق ناسوتيون شوسوكارنو على حل هذه المسألة بالقوة مكن الرجلين من القضاء على المحاولة قضاء مبرماً. كذلك استتب الأمن في سيلاب. وانقلب الوضع بحيث ازدادت سلطة القائد الأعلى بشكل عجيب. هل كانت تلك إشارة ؟ يبقى أن أحد الكولونيلات، ويدعى سوبراموجي، قد اشترك في الحكم في أيار ١٩٥٨ بمثابة وزير مكلف بالعمل على استقرار الاقتصاد، فكان أول ضابط يشترك في الوزارة.

أثار هذا التطور قلق الحزب الشيوعي. لكنه أقلق سوكارنو كذلك إذ بدأ يشعر بالحاجة إلى الاعتماد على قوة سياسية يوازن بها قوة العسكريين المتصاعدة. والحال أن الحزب الشيوعي عاد إلى المسرح في ذلك الحين. فقد حصل عام ١٩٥٧ على نتائج باهرة في الانتخابات المحلية في جاوا. بينما فقدت سائر الأحزاب الأخرى رصيدها خلال سنوات البرلمانية. وتدهورت خسارة بعضها كمسجومي والحزب الاشتراكي الاندونيسى اللذين منعاً عام ١٩٦٠ لوقوفها إلى جانب الكولونيلات المتمردين أو لعدم فضحهم. فكان سوكارنو مهدداً بالوقوف وحيداً في وجه الضباط "المركزيين". والواقع أن المتاعب بدأت منذ ١٩٥٩. في تموز أصبح ناسوتيون وزيراً للدفاع إلى جانب بقائه رئيساً للأركان العامة في الجيش. وقد منع سوكارنو من تولى الإشراف المباشر على سلاح الجو، لكنه لم يستطع منع المؤتمر السادس للحزب الشيوعي. عام ١٩٦٥ سيذكر عاديث بالخطاب الذى ألقاه الرئيس في تلك الظروف أما جمهور من الشيوعيين : "إن الحزب الشيوعي قريب واخ لنا. فإذا قدر له أن يموت ففى ذلك خسارتنا".

والحال أن سوكارنو كان مرتاحاً للتكتيك الذى قرر أقصى اليسار أن يتبعه. فقد فهم عايديث وأصدقائه، بعد أن كانوا حذرين جداً في البداية تجاه الرئيس، أن "الديمقراطية الموجهة" قد تعود عليهم بالمنفعة العميمة إذ تمكنهم من التغافل في مراكز

الدولة الرئيسية ومن دعم ديبلوماسية الرئيس والنداءات الوطنية التي لا تعوج وفقاً على العسكريين الذين يحملون لواءها وحدهم، كما تمكنهم من "نخر" السلطة وإنهاكها. وكان الحزب الشيوعي الأندونيسي يشهر كثيراً "بالرأسماليين البيروقراطيين" وهو يعنى بذلك الضباط المكلفين بمهام إدارية وبمناصب فى الاقتصاد. لكنه كان يتجنب مهاجمة الجيش مباشرة. وخلال مؤتمر ١٩٥٩ أعلن ح.ش.أ. أنه لا يجب على الجيش أن يضطهد الشعب، بل عليه أن يضع نفسه فى خدمته، وقد تكررت هذه الفكرة فى التوصيات التى صوت عليها عام ١٩٦٢. كما حيا الشيوعيون ماضى الجيش واعتبروا - رسمياً على الأقل - إنه من الطبيعى أن يستمر بنشاط فى خدمته لثورة ١٩٤٥<sup>(٤)</sup>.

فى "عهد" "الديموقراطية الموجهة" كان كل من الحزب الشيوعي والجيش يقدم حجراته. كانت المشاكسات بين الفريقين دائمة، وفى الوسط كان سوكارنو يقف حكماً بينهما، لكنه كان يحكم لصالح نفوذه الشخصى ويعمل على تعايش هاتين القوتين المتباغضتين.

وكنا قد أشرنا إلى الخلاف بين سوكارنو وناسوتيون بصدد المؤتمر السادس للحزب الشيوعي الأندونيسي. فى نفس ذلك الوقت تمكن رئيس هيئة الأركان من تجميد محاولة قام بها القصر للتحقيق فى قضية ارتشاء الضباط، مع أن ناسوتيون كان شخصياً رجلاً نظيفاً.

ثم تجدد الخلاف فى تموز ١٩٦٠، اتهم الشيوعيون الضباط باستغلال عمليات المصادرة للممتلكات الهولندية وتنميتها لصالحهم، مما أثار استياء الجيش : فعند القادة المحليون فى بورنيو الشمالية وسوماترا الجنوبية وسيلاب الجنوبية إلى منع الحزب

---

(٤) غير أن الحزب الشيوعي الأندونيسي، رغم حذره، ظل حتى انتهاء علنيته عام ١٩٦٦، لا يتهاون فى توجيه انتقاداته للعسكريين وسلطتهم. عام ١٩٥٩ صرح عابديث : "أن الأحداث لم تبرهن أبداً، ولن تبرهن مطلقاً، على أن الدكتاتورية العسكرية بوسعها إنقاذ الشعب". فى ٧ أيار ١٩٦٥ كتبت الصحيفة للشيوعية هاريان راجكات : "من واجب الحزب الشيوعي الأندونيسي أن يعزز صلاته مع الشعب والقوى المسلحة حتى تكون القوى المسلحة فى أغليبتها إلى جانب الشعب". والتقرير الذى قدمه عابديث فى ١١ أيار ١٩٦٥ إلى أعلى المراكز فى الحزب كان يحمل عنوان : "تكثيف النضال الثورى فى جميع الميادين"، مما يعنى أن النضال يجب أن يتكثف أيضاً فى الميدان العسكرى وأن العمل السياسى ينبغى أن يتوسع. وثمة وثيقة من وثائق الحزب تعود لـ ٢٣ أيار ١٩٦٥ وتدل بوضوح على أن الدفاع الحقيقى عن البلاد، بالنسبة للشيوعيين لا يمكن أن يتم بواسطة الجيش (بينما يعتبر الجيش نفسه الحصن الفعلى فى وجه كل هجوم يشن على الأمة و"الثورة") بل بواسطة الشعب : "أن ح.ش.أ. مقتنع بأن الشعب المسلح وحده، لاسيما الفلاحين والعمال المسلحين، قادر على وقف غزو القوى الإمبريالية وعلى دحرها إذا تجرأت على المجئ. أن الإمبرياليين لا يهابون القوات المسلحة المدربة جيداً إذ أنهم يملكون هم أنفسهم الكثير من هذه القوات، حتى أنها أفضل عتاداً وتجهيزاً. أن الشعب المسلح هو الذى سيجبر القوى الإمبريالية على اتخاذ موقف الدفاع، بل أنه يستطيع منعها من الزقاد مطمئنة. أن نضال الشعب الفيتنامى برهان ساطع على هذه الحقيقة. بالطبع يزداد الإمبرياليون خوفاً عندما يجابهون فى نفس الوقت قوات مدربة جيداً وشعباً مسلحاً. ونحن نستطيع أن نجتمع بين الاثنين، إذ أن العلاقات بين الشعب والقوات المسلحة تتعزز كل يوم ضمن عملية إنجاز الثورة الأندونيسية. وأنى اعتمد هذه الفرصة لا شكر الرئيس سوكارنو على وعده بتسليح العمال والفلاحين إذا لزم الأمر".

الشيوعى فى مناطق نفوذهم. لحل الأزمة وعدم الاصطدام مجابهة من الضباط علق  
سوكارنو نشاط الأحزاب لمدة ثلاثة أشهر. أما الضباط فقد جرى نقلهم فيما بعد.

عام ١٩٦١ تمكن الجيش من منع ح.ش.أ. من الاشتراك فى الحكومة. غير أن هذه  
المنافرة لم يكن لها إلا مفعول مؤقت إذ أن عايديث ولقمان ما لبثا أن حصلا فى آذار ١٩٦٢  
على كرسى وزير بلا وزارة، ولكن مقابل زيادة عدد العسكريين الوزراء أو الوزراء  
المساعدين. فى هذه الأثناء كان سوكارنو يهوى هجومه المضاد. فى حزيران ١٩٦٢ عين  
ناسوتيون فى المنصب الجديد كرئيس لهيئة أركان خدمات الجيش المشتركة، وحل محله  
الجنرال جاني على رأس هيئة أركان الجيش البرى. كانت تلك ترقية ظاهرية. فالواقع. أن  
جاني، رغم عدائه الأهوج للشيوعية، يظل واقعاً تحت رقابة الرئيس المباشرة أكثر من  
ناسوتيون.

أن تضاهر المتمردين فى سيلاب عام ١٩٦١ وفى سوماترا عام يعزز بالطبع قوة  
العناصر "المركزية" ١٩٦٢ فى الجيش، لكنه يبذل أيضاً الوضع الداخلى العام. بحيث أن  
سوكارنو استطاع فى أيار ١٩٦٢ أن يرفع الحكم العرفى إذ أن إيريان الغربية (غينيا الجديدة  
"الهولندية") قد أصبحت منذ ذلك الحين تحت سلطة جاكارتا القضائية. لكن الضباط لم  
يرحبوا بهذا الخير إذ أن الحكم العرفى كان يوفر "غطاء" عملياً جداً لتوسيع نفوذهم.

غير أن الجيش كان قد أصبح خلال هذه السنوات دولة حقيقية ضمن الدولة. منذ  
١٩٥٩ كان يحتل حوالى ثلث المناصب الحكومية. كما توسعت صلاحياته الإدارية فى نفس  
الوقت الذى نمت فيه الوصولية ضمن الأجهزة الرسمية. وقد أغنته سلطاته الاقتصادية  
والمالية وأفسدته. ثم أن توتر العلاقة مع هولندا والتوتر الذى نشب فى أواخر ١٩٦٢ مع  
ماليزيا اتاحا له أن يقطع جزءاً كبيراً من الميزانية، حوالى ثلاثة أرباعها، خلال سنوات  
عدة. فتسلح بسلاح حديث كان يشتريه من الاتحاد السوفياتى أكثر فأكثر، بينما كانت  
العلاقات مع الولايات المتحدة تزداد توتراً. وكانت "المجالس" المختلفة التى تحيط بسوكارنو  
وتحل محل برلمان يشرف على الاحتضار، تتيح له أن يستأثر بوظائف هامة. غينيا  
الجديدة، ماليزيا... كلها وقائع كانت تبدو مرتبطة باعتبارات استراتيجية محضة وبخط  
معين للدفاع الوطنى، وأذن بالسياسة العسكرية. لكن الجيش لم ينم ويتوسع بوصفه  
ظاهرة عسكرية فقط، فهو لم يكف عن تنمية دوره غير العسكرى أيضاً.

أن الجو الذى توالى فيه هذا التطور يحول على كل حال دون أى تعميم. هكذا مثلاً  
قضية "المجابهة" مع ماليزيا. فقد اتاحت مثل هذه العملية للجيش أن يتماسك (اليس هناك  
"خطر خارجي؟") وأن يطالب بالاعتمادات اللازمة وأن "يقوم بالحملات". استعاد شعار  
"سحق ماليزيا" لكن سوكارنو هو الذى ابتدعه. بل أن الذى تجاوز الرئيس والجيش خاصة  
بأشواط فى إعلان هذا الشعار كان الحزب الشيوعى الاندونيسى، بالاتفاق مع الصين. عندما  
ينظر المرء إلى هذه القصة التى انتهت فى أيار ١٩٦٦ فإنه لا يرى فيها ما يشير إلى أن  
العسكريين كانوا مصممين بحزم على التوغل فى أدغال بورنيو دون أمل بالخروج منها  
منتصرين وحيث لا نصير لهم (أو للحزب الشيوعى الاندونيسى) إلا بعض الصينيين  
الشيوعيين من سكان ساراواك... فى هذه القضية كان الجيش يهدد باسم الوطنية، والمعاداة  
للاستعمار (الم تكن القواعد البريطانية فى ماليزيا وسنغافورة رمزاً للإمبراطورية؟) لكن

وضعه لم يكن خالياً من الغموض. والسهولة التي تخلى بها عن "المجابهة" في أيار ١٩٦٦ تؤكد هذا الرأي.

والواقع أن الجيش، خلال السنوات الأخيرة، قد حول ناظره بشكل خاص إلى الداخل، بينما كان سوكارنو يطل بنظراته "الثورية" على سائر العالم. في جاكرتا كان كل فريق يراهن على الوقت، وفي مقدمة المراهنين كان ح.ش.أ. الذي لم ينقطع - شأنه شأن الجيش عن التركيز على الأولويات المتعلقة بالدولة. أما محاولة سوكارنو لاتخاذ موقف الوسط في الخلافات بين القوى المتعادية لكي يقدم للعالم صورة عن بلده المتحد الذي يسير نحو ثورة ما، فلم تستمر طويلاً. فضلاً عن أن هذه "الحيادية" إذا كانت قد "انحرفت" أكثر فأكثر نحو اليسار فإن أي اختيار حقيقي يختاره القصر لم يكن بوسعها أن يغلب أحد الفريقين على الآخر. لقد أعاد سوكارنو توثيق علاقاته مع ح.ش.أ. ضد رغبة الجيش ولأسباب تتعلق في أن واحد، بمزاجه وبخط للسياسة الخارجية يلتقى مع سياسة بكين. كان بحاجة لحزب للتقرب من الصين. وعندما توقع حصول بعض الصعوبات، صرح في عام ١٩٦١: "ليس الجيش أو البندقية هو الذي يوجه البيان السياسي، بل البيان السياسي هو الذي يوجه القوات المسلحة والبندقية ! (...)" في ثورتنا الحالية كما في ثورتنا المقبلة لا ينبغي أن يكون ثمة تناقض ولا تعارض بين القوات المسلحة والشعب". لكن تفاهم شأن الأطراف المعارضة لا يمكن ألا أن يؤدي إلى سقوط رجل لم يكن حزياً له ولا يتمتع بأية قوة فعلية سوى نوع من الشعبية التي بدأت تتقهقر على كل حال، ولا يستند إلى أي إنجاز اقتصادي دائم إذ أن سياسته هي عبارة عن تعاويز وطنية ودعوات للوحدة المستحيلة. إيديولوجية سوكارنو لم تكن تقدمية، بل أنها كانت تجمد، في ظاهرها على الأقل، تطور مجتمع كان رغم كل شيء ما يزال يتطور. لا يجب أن ننكر القوة الشخصية لسوكارنو خلال ما بعد الحرب وفي بعض اللحظات المتميزة من التاريخ عندما كان توازن القوى المعارضة يجعل منه حكماً أو ضماناً ضرورياً بالنسبة لقوى متنافسة لم تكن مستعدة بعد لتشن المعركة الفاصلة بينها. لكن الأحداث الجديدة بينت أن من الممكن بسهولة إزالة أسطورة سوكارنو من الوجود.

في حقيقة الأمر أن سياسة رئيس الدولة كانت تخدم الجيش بشكل خاص. أما التكتيك الذي اتبعه ح.ش.أ. فقد تكفل بالباقي. أن الكلام على هذا النحو لا يخرج بنا عن نطاق الدراسة، لكنه يتيح لنا أن نفسر لماذا استعان العسكريون بما قد يبدو أنه خطأ وقع به اليسار.

والواقع أنه يجب على المرء أن يرى الأسباب التي دفعت الحزب الشيوعي إلى التعاون مع النظام وأن يفقد بذلك جوهره، ووقعه الثوري. لقد عانى ح.ش.أ. الأمرين من قضية ماد يوم (١٩٤٨) وبذل جهده من أجل نسيان هذه القضية، وذلك بشكل خاص عن طريق احترامه للشرعية السوكارنية احتراماً دقيقاً، ورفضه للنضال المسلح واعتقاده بإمكانية الاستيلاء على الدولة تدريجياً عن طريق التغلغل فيها وعن طريق الانتخابات. تصرفه على هذا النحو كان يعنى على الأقل نسيان قوة العسكريين المادية وتلاحمهم في وجه "العدو"، وإهمال العداء للشيوعية في الأوساط الدينية التقليدية التي لم تكن تنتظر سوى ظرف

مناسب لتستيقظ من جديد. لقد كان ح.ش.أ. خلال سنوات انبعاثه حزب التسويات والعلاقات المشبوهة. ومن الممكن كذلك أن تكون هناك أسباب سياسية خارجية دفعته للتصرف على هذا النحو : فالاتحاد السوفياتي كان يدعم العسكريين بقوة، والصين كانت تدعم سياسية ساكارنو الخارجية. هكذا، سواء جعلنا، بشكل اعتباطي، من ح.ش.أ. حزباً موالياً للصين أو موالياً للاتحاد السوفياتي، فإننا نرى أنه كان يتحرك في "محيط" دولي شيوعي يدفعه إلى التعاون مع سلطة لا توفر له أى مستقبل على الإطلاق. فهو لم يكن مهيناً للاستيلاء على الدولة بالعنف<sup>(٥)</sup>.

ألا أن ثمة انعطافاً جرى في أواخر ١٩٦٤ وخلال ١٩٦٥ : فقد قرر ح.ش.أ. أخيراً أن يتسلح. ووضع حداً بذلك لعملية الاستجداء التي مارسها خلال عدة أشهر لدى سوكارنو الذي لم يكن يستطيع الاختيار ولا يريده لكونه أسير أوهامه ولزعره من الاختيار الوحيد الذي كان يمكن أن يتخذه منذ أن انخرط في النضال الوطني قبل الحرب. كان ح.ش.أ. يطالب بتسليح "العمال والفلاحين" كان يجب، على حد قول زعمائه، أن يتسلح الشعب ضد "الخطر" الماليزي. والإلحاح الذي قدموا به طلبهم كان مفاجئاً ولا علاقة له بالتصريحات المماثلة التي أطلقت من قبل، خاصة عندما حصلت التمردات الإقليمية. خلال أعياد الذكرى الخامسة والأربعين للحرب قام عايديت بتقديم الطلب مجدداً بصورة علنية. ولعل الحزب الشيوعي، شعوراً منه بضعفه المفاجئ، قد أراد بذلك، بالطرق الشرعية وبرضى من سوكارنو، أن يوجد وحدات قادرة على مقاومة انقلاب قد يقوم به الجيش. كما أنه أراد أيضاً أن يؤلف هيئة من المفوضين السياسيين تمكنه من التغلغل في الجيش. وكانت الإشاعات التي سرت عن مرض سوكارنو، بصرف النظر عن صحتها أو عدم صحتها، قد طرحت عليه للمرة الأولى مشكلة تكتيكية في حال توارى الرئيس بصورة مفاجئة. وأخيراً كانت بكين قد أشارت على سوارنو بإيجاد هذا "الطابور الخامس"، لكن سوكارنو ظل يمانع ويسوف وعندما وقعت واقعة ٢٠ أيلول ١٩٦٥ لم يستطيع ح.ش.أ. أن يصمد أمام المجزرة.

تبقى هذه "الضربة" التي حصلت عام ١٩٦٥ والتي ما زال الكثير من المعطيات حولها مفقوداً من أجل الحكم على الدور الدقيق الذي لعبته كل من القوى المتواجدة. أما الرواية الرسمية فتقول أن ح.ش.أ. قام بمحاولة انقلاب، فأغتال عدة جنرالات وحاول الاستيلاء على السلطة، لكن القوات المسلحة ردت على المحاولة وأنقذت الثورة وسوكارنو. أما الليوتنان - كونييل اونتنغ، مدير المحاولة الانقلابية فيذكر أن هناك "مجلساً للجنرالات" كان يتهيأ للقيام بانقلاب. وقد أكد اونتنغ في تصريحاته الأولى أن القضية كانت قبل كل شيء عبارة عن "تفاهم" بين عسكريين شرفاء وعسكريين فاسدين. وكان يقدم نفسه فعلاً "مطهر" للجيش، لكن سرعة الفشل الذي منى به اونتنغ قد بينت أنه لم يكن لديه إلا أعوان قلائل في هيئة الضابط.

(٥) أفضل المؤلفات عن مختلف فترات "العهد السوكارني" هي : "المجتمع الأندونيسي في مرحلة الانتقال" ف. فرتهايم، لاهاي، الطبعة الجديدة، ١٩٦٤. "انحطاط الديمقراطية الدستورية في أندونيسيا" هربرت فيت، كورنل يونيفرستي برس، ١٩٦٢. "محمد، ماركس ومارهين" جان مينتز، بريجر ١٩٦٥. "الحزب الشيوعي في أندونيسيا ١٩٥١-١٩٦٣" دونالد ميندلي، جامعة كاليفورنيا ١٩٦٤. "الشيوعية الأندونيسية" براكمان بريجر ١٩٦٣.

أن تحليل الأزمة يبين أنه من الصعب التأكيد على أن الشيوعيين كحزب، قد كانوا في اصل الانقلاب الفاشل. لا شئ في الأحداث يحمل بصماتهم، بل أن كل شئ في أعمالهم وكتاباتهم، يؤكد أنهم لم يكونوا راغبين بعد في الدخول بمغامرة عسكرية كما فعلوا عام ١٩٤٨. بل أنهم على العكس من ذلك كانوا يأملون متابعة نخر السلطة من داخلها. الرغبة في تسليح "العمال والفلاحين" لا تناقض هذا التأكيد. وعدم مقدرة الشيوعيين على فرض هذا التسليح من شأنه أن يبين لهم ضعفهم النسبي ويوضح لهم الصعوبات الجمة التي سيصادفونها في حال القيام بمواجهة مباشرة للوحدات المسلحة.

واليوم لم يعد أحد ينكر مسألة تأليف "مجلس للجنرالات" عام ١٩٦٥ فالنقاش يتناول فقط الدور الذي كلف به هذا المجلس. والحال أنه من المحتمل أن يكون الفشل الذي منيت به سياسة سوكارنو في جميع الميادين، وعلاقاته الجيدة مع الشيوعيين، وحملة هؤلاء من أجل إيجاد الميليشيا الشعبية، قد أثارت مجتمعه قسماً كبيراً من الضابط الوطنيين والمعادين للشيوعية ودفعتهم لاتخاذ موقف قبل فوات الأوان. أما بالنسبة لاونتنغ فمن المحتمل أن يكون قد أقدم على ما أقدم عليه بالتواطؤ مع سوكارنو (الذي لم يقدم أبداً روايته للحادثة) وسوبانديرو وزير خارجيته اللذين شعرا بخاطر تشكيل طفعة عسكرية.

في تشرين الأول ١٩٦٥ بدأت منبحة الشيوعيين. عزم الجيش على القضاء على "العدو" قضاء مبرماً، بعد أن تجنب رسمياً في الفترة الأولى تولي جميع المسؤوليات. رغم تثبيته لسوكارنو في مكانه مجرداً من كل الصلاحيات، هكذا كان نظام "الديمقراطية" الموجهة" السياسى في حكم النهار، فالرئيس - أو الحكم كان يظل قابلاً في قصره والوزن المقابل لقدرة العسكريين الهائلة كان يضمنه خلال مجزرة رهيبة. ورغم بعض نوى المقاومة المحصورة جداً، لاسيما في سلاح الطيران، كان الجيش يبدو محافظاً على وحدته ضد خصمه أقصى اليسار. وقد تزعم الحركة أحد الجنرالات المغمورين، سوهارتو، وما لبث أن قدم "تبريراً" أيديولوجياً لفعله هذا. إذ أكد أن ح. ش. أ. لم يحلل قوة الجيش، "أداة الثورة" تحليلاً صحيحاً على الإطلاق، كما صرح كذلك أن الثورة التي يدافع عنها العسكريون هي ثورة يسارية بطبيعتها، تحمى الدين وتعتبر نفسها معادية للإقطاع والراسمالية والإمبريالية والعنصرية. هكذا كان سوهارتو يستعيد آمانيات الدعاية السوكارنية واطروحاتها. لكنه لن يلبث فيما بعد أن يطمس بعضاً منها لاسيما تلك التي تتعلق بالراسمالية. مرة أخرى يماهى العسكريون بين قضيتهم وقضية الأمة. في كانون الأول ١٩٦٥ صرح ناسوتيون أن على كل "فرع" من فروع الجيش "أن يصون وحدة قوته وتكاملها، ذهنياً وإيديولوجياً وجسدياً واجتماعياً". كما أكد أن الجيش "قوة اجتماعية من قوى الأمة" وأن عليه خارج مهمة الدفاع الوطنى أن يساهم في إنشاء دولة اشتراكية. هذه الموضوعات سوف "تنسى" هي الأخرى خلال اتخاذ المواقف عام ١٩٦٦ و١٩٦٧.



للمرة الأولى وجد الجيش الأندونيسى نفسه وحيداً في الحكم. توصل إلى ذلك على مرحلتين : القضاء على ح. ش. أ. ثم تنحية سوكارنو تدريجياً بعد أن انهارت أسطوره في



أوساط الرأي العام. ولكي يحدد الجيش موقفه بالنسبة للأمة ويضرس سياسته استخدام الشعارات القديمة وأعرب عن رغبته في "القيام بأمر جديدة"

أما الموضوعات الأيدولوجية فهي الموضوعات الزمنية. والأحاديث العديدة التي أجراها كاتب المقال مع الضابط عام ١٩٦٧ تبين أن هذه الموضوعات تستعمل بصيغ مماثلة جداً من قبل الجنرالات الرئيسيين : "لقد لعب سوكارنو بالطبع دوراً إيجابياً جداً في التحرير الوطني، لكن الجيش وحده الذي لم ينحرف وبقي أميناً لمبادئ الثورة الأولى ومثلها. هو وحده يشكل ضمانه للنقاء الثوري. هو وحده يوحد الأمة ويستطيع تطهيرها أما ح.ش.أ. فقد خان، والأحزاب الأخرى لا وجود لها أو إنها بقيت أمينة لذكرى سوكارنو. أن على الجيش أن يحارب القوى اللاعقلانية، القوى الهرمة التي تعود للنظام الجديد. عليه أن يتيح قيام حياة ديمقراطية وأن يدع الأحزاب تتصرف، ولكن على هذه الأحزاب أن تضع لنفسها برامج عقلانية. والواقع أن الجيش وحده هو الذي يستطيع توجيه البلاد. وهو سيقوم بذلك لمدة طويلة لكنه يمتنع عن إنشاء نظام عسكري"<sup>(١)</sup>.

كانت هذه الشعارات تستعاد مراراً وتكراراً ومن المستحيل إيجاد توضيح أو تفسير لها (ماذا يعني في الواقع "قوة لا عقلانية"؟) : هذا المطلب كان يؤدي إلى تكرار الشعار إياه. إلا أن الجنرالات كانوا لا يستطيعون أحياناً تجنب التناقضات الجوهرية. هكذا كان الجيش يعتبر نفسه مؤتمناً على "المرافق العامة" لكنه كان يمتنع عن اعتبار نفسه بمثابة "الأمة" : كان يعتبر نفسه "الشعب" - أو ظله الأمين - وهيئة اجتماعية منفصلة عن الشعب في الوقت نفسه. وعندما يرفع المرء تفكيره مع الضابط إلى حد أبعد يكتشف في النهاية أن العنصر الجوهري في موقفهم يكمن في تلك الرغبة في المحافظة على الجيش "كمجموعة"

---

(١) شرح لنا بعض المسؤولين المسلمين في جارتنا عام ١٩٦٩ مثلاً عن تدخلات الجيش في حياة الأحزاب. في تشرين الثاني عام ١٩٦٨ عقد "حزب المسلمين الأندونيسي" (ح.م.أ.) مؤتمرات له فتدخل الرئيس سوهارتو لكي يمنع تعيين لجنة إدارية لا يرضى عنها الحكم. هذه القضية مهمة من أوجه عديدة. أولاً لم يكن العسكريون يريدون أن تبتثق حركات سياسية قوية. ثانياً أن ح.م.أ. هو الوريث لحزب مسجومي الإسلامى وهي حركة منفتحة نسبياً على العالم الحديث منعها سوكارنو وكانت قد دبرت عام ١٩٥٨ تمردات مسلحة مبنية جزئياً على مطالب إقليمية. ولا شك أن ذكرى هذه الحادثة بقيت ماثلة في أذهان العسكريين إذ كانت سبباً في أقسامهم كما سببت لهم كثيراً من المتاعب. لكن سوميترو وزير التجارة (وهو في الواقع الوزير الحقيقي للاقتصاد، ويملك إلى جانب ذلك مصالح خاصة واضحة جداً) كان، على ما يقال، أحد قادة المتمردين أن لم يكن أحد قادة الحزب. فكيف نفسر هذا التناقض ؟ يبدو أنه يدين بمهامه الحكومية الحالية للرئيس سوهارتو الذي نجح في فرضه على جنرالات آخرين كان عليه أن يتعاون معهم من أجل شؤون أخرى (ولعل أيدولوجية سوميترو وصلاته مع الأوساط الصناعية والمالية الأجنبية ليست غريبة عن تعيينه). وأن فحادثه تشرين الثاني عام ١٩٥٨ ترتدى دلالة أخرى من وجهة نظر ثالثة : فهي توضع أن أقوى الواحدات يتكون بيد الرئيس هامشاً معيناً لحرية الحركة (في السياسة الخارجية وفي بعض مظاهر الحياة المحلية)، لكن يوسعهم أن يتدخلوا جماعياً في ميادين هامة. ويبدو أنهم متفقون في جميع الأحوال على لجم كل حياة سياسية مستقلة. فقد رأينا خلال نقاشات "البرلمان" الذي لا يستحق أن يسمى برلماناً، وجود "قيادة عمليات" في الكواليس مهمتها أن تحرص على عدم "انحراف" النقاشات عن المسار المخطط لها.

اجتماعية"، وذلك فى الانتخابات الأمر الذى يتيح من جديد تسيير المؤسسات البرلمانية. أن الجنرالات لم يقولوا شيئاً آخر منذ أكثر من عشرين عاماً.

ويصرح الجيش بأنه لا يرتبط بأية قوة اجتماعية معينة. ويعتقد قادته كما يعتقد سوكارنو على حال، انه لا يوجد فى أندونيسيا طبقات اجتماعية. لكن الجنرالات إياهم يعترفون فى الوقت نفسه بأن ح.ش.أ. لا يجد تفسيره إلا فى يؤس البروليتاريا الريفية وفى نقصان الأراضى فى جاوا وفى الأزمة السكانية. مع ذلك يبقى بالنسبة لهم أن الشعب "واحد" شرط أن يتخلص من العناصر الشيوعية والسوكارنية الجيش العليا ذات أصول شعبية. ولكن يجب ملاحظة الأمر التالى : فقد توقع الجيش ضمن فئة مغلقة على ذاتها وخلق لنفسه حاجات خاصة وهو يشعر بذلك انه متضامن مع نفسه أكثر من تضامنه مع زارعى الأرز الذين انبثق عنهم. من جهة أخرى، أن خطوته وسلطته وإمكانات الكسب التى توفرها هذه السلطة قد جعلت عملية تجميعه تفقد طابعها الشعبى أكثر فأكثر : فكان "المجتمع السعيد" فى جاوا - طبقة موسرة صغيرة - تزود المدرسة الحربية بمزيد من تلامذة - الضابط. ولما لم يكن هناك أية طبقة رأسمالية تحاول أن تستولى على الدولة من أجل الدفاع عن مصالحها. فإن الجيش لم يكن يجد أمامه أية قوة اجتماعية متراسة البنية. فجماهير الفلاحين تفتقد للتنظيم، والأحزاب فقدت اعتبارها ولم يكن لها وجود فعلى لها وجود فعلى، والنقابات حرمت من قادتها وكوادرها الوسطى، والطلاب قاسوا الأمرين من "العهد" السوكارنى. هؤلاء الشبان الذين تعود أصولهم الاجتماعية للبرجوازية الصغيرة فى كثير من الأحيان (موظفون صغار، تجار، الخ) ينقسمون وفقاً لمعايير تناقض كل تحليل منطقى. فهم منقطعون عن الشعب بفعل نظام دراستهم ومستوى قيمهم. لكنهم إذ يستفيدون من النظام، ويتلقون المعونة من الجيش رغم انتقادهم لفساده، عاجزون عن تقديم صيغ بديلة. وهم يستنزفون أنفسهم فى نزاعات عميقة واجتماعات لا طائل تحتها. فى هذه الظروف حاول الجيش قبل كل شئ أن ينجح فى تجربة الحكم، وهى تجربة جديدة بالنسبة إليه، ومع احتفاظه بموقع الصفوة الممتازة فى البلاد. كان يعلم انه لن يستطيع أن يحكم بدون اضطرابات شعبية إلا إذا قدم البراهين على قدرته. فأعرب عن استعدادة للتضحية بقسم من ميزانيته (لكنه كان يستفيد على نطاق واسع من جميع مجالات الرشوة) لإيجاد الأموال العامة والعمل على دعم التنمية الاندونيسية وإيجاد مصدر اسلم لمداخيلها. من هنا كانت دعوته لعدد من التقنيين المدنيين وأساتذة الاقتصاد السياسى الذين ارسوا، بفضل تكوينهم الغربى فى الجامعات الأمريكية، دعائم "الاشتراكية" السوكارنية، وراهنوا - بناء على نصائح البنك العالمى للأموال النقدية بشكل خاص على ورقة الليبرالية والاستثمارات الأجنبية<sup>(٧)</sup>. ثم استمر الجيش من جهة أخرى بالظهور

(٧) بينما كانت العلاقات مع الصين تتوتر إلى حد القطيعة عملياً، وكانت العلاقات مع البلدان الشيوعية الأخرى تارة "حارة" وطوراً "باردة"، أطلق القادة الأنونيسيون بتدريجياً يد مستشارى البنك العالمى وصندوق النقد الدولى. عام ١٩٦٨، عندما أصبح ماكنمارا رئيساً للبنك، بعد أن كان رجل "التصعيد" فى فيتنام، قرر أن يخصص زيارته الأولى للخارج إلى أندونيسيا. وكان ممثلوه فى جاكارتا قد اكتسبوا نفوذاً كبيراً قد يصل أحياناً إلى التدخل المباشر على مستوى مدراء الوزراء (تحقيق قام به الكاتب فى جارتا فى ربيع ١٩٦٩). أما نظرة المستشارين الدوليين للأمور فلم تكن تصطبغ أبداً بنظرة الأساتذة المدنيين الذين

بمظهر الوطنية. فلم يفرض كليا مبدأ الحيادية فى السياسة الخارجية لكنه فى الوقت نفسه، لوقوعه فى تناقضات أيديولوجيته واختياراته فى مجال السياسة الاقتصادية (عملية إغراء الاستثمارات الأمريكية واليابانية بشكل خاص) لم يستطيع منع نفسه من التطور باتجاه توثيق صلاته مع الغرب الأمريكى. يضاف إلى ذلك أن عدداً من الضباط اغتتموا فرصة الدعوة للاعتمادات الأجنبية لكى يصبحوا أعضاء من "عملاء" الشركات : فالنضال الرسمى ضد الرشوة والفساد ما لبث أن عرف حدوده سريعا.

أن سياسة العسكريين هذه وجدت ماديحيها وفقهاءها فى ذلك القسم من المثقفين الذين كانوا يحلمون فى عهد سوكارنو بالديمقراطية الليبرالية وبحرية الصحافة على الطريقة الغربية. والواقع أن هؤلاء المثقفين وحدهم الذين يستطيعون اليوم أن يكتبوا ولا يبدو أنهم منزعجين من عدم مقدرتهم "الشرعية" على وضع النظام موضع التساؤل بجدية. مما يسمح بإخراج مسرحيات يونيسكو وجيرودو دون أن يتساءل المحرجون إطلاقاً عن مصير الفلاحين.

ذلك أن أيديولوجية الجيش ورغبته فى المحافظة على نفسه رغم كل العقبات تمر بالقرب من التحديات الحقيقية التى تواجهها اندونيسيا مر الكرام. كان سوكارنو رغم اللهجة التقدمية التى تغلف خطاباته يستنهض الروح المحافظة فى الأرياف والعقلية الجاوانية القديمة. والجيش يفعل ما كان يفعله سوكارنو مع الاعتناء بتهيئة هذا الاتجاه : فهو يعتبر نفسه جدياً ويتكلم عن التصنيع وعن سرعة تداول النقد. والعسكريون، فى أغلبيتهم الساحقة، لا يطرحون مسألة علمانية الدولة، رغم بعض الدعوات إلى الإيمان والتمسك بالممارسة الدينية (لاسيما عام ١٩٦٦). (وهذه مسألة نسبية لأنه "يجب" الإيمان بالله، كما كان

---

يحيطون بالرئاسة لكنهم قد اعدوا فى نفس المدرسة الليبرالية الأمريكية ولم يكن بوسعهم أن يتصفوا أيام سوكارنو. كانت القضية المطروحة هى الشروع بتنمية معينة الريف (ولكن دون تعبئة السكان الذين يعتبرون دائما بحاجة إلى النضج) والحصول بأقصى سرعة ممكنة على أكبر قسط من الرساميل الأجنبية فى القطاعات التى تدر ريعا مباشرا. واقتطع الأمريكيون حصة الأسد (مناجم النحاس والتتقيب على البترول) مع الكنديين (النيكل) واليابانيين. ودون أن ندخل فى تفاصيل تحليل اقتصادى يتجاوز إطار هذه الدراسة يمكننا أن نقول أن المداخل التى استمدتها الدولة الاندونيسية من هذه الاستثمارات مكنتها من تسديد قسم من قروضها الهائلة التى بقيت تتعاضد، رغم إيجاده الغرب "لمجموعة مساعدة" لاندونيسيا. بهذا الشكل وجد الحكم نفسه معزز الدعائم (وقد حياة الرئيس نيكسون خلال زيارته لجاكرتا فى تموز ١٩٦٩ بعبارة المدح والتعزيز) لكن المسألة التى تطرح هى معرفة إلى حد تتامن التنمية الاقتصادية على المدى الطويل من خلال استغلال الثروات الطبيعية الذى يشبه فى الواقع عملية النهب. فالأرياف، أى أغلبية السكان تقريبا، لم تمسها التنمية. والبطالة لا يمكن استيعابها فى المدن الكبيرة البائسة التى تنشأ بنى تحتية أجنبية مكونة من مصارف (أمريكية ويابانية وتايلاندية) ومراكز اجتماعية. والجيش يستغل بالطبع هذا الوضع الذى يمكنه من جمع ثروات فردية سريعة ويعزز على الأخص وضع سيطرته السياسية. ورغم أن الميزانية العسكرية، كميزانية، لم تزد، ورغم أن القوات المسلحة لا تستطيع أن تشتري ما تشاء من المعدات الحديثة، فإن السلطة الاجتماعية لهذه الفئة الضيقة قد تعززت. أحد المستشارين الاقتصاديين للرئيس الجنرال ساهارتو قال لنا، بعيدا عن أى وهم، أخذا كمثال على كلامه الحركة التى أدت إلى سقوط أيوب خان عام ١٩٦٩ فى باكستان : "بعد عشر سنوات ربما تطيح بنا ثورة، ولكن ماذا يسعنا أن نفعل سوى ذلك؟" فهو لا يرى بصراحة أى مستقبل للسياسة الحالية. لكنه، لوقوعه أسير تحليلاته، يعجز عن رؤية حل بديل.

الأمر قبل ١٩٦٥). وهم يحزنون المسلمين المتطرفين. وهم محصورون على كل حال في بعض المناطق المحدودة. لكن رغبة الفئة الضيقة في المحافظة وفي توسيع امتيازاتها تدع جانباً أشد المشاكل أهمية: تغيير البنى الاجتماعية، تحرير الفلاحين من إبطارهم الفكري السحري الديني - الكابح لكل تقدم - إشراف السكان على أنفسهم بأنفسهم (المشكلة السكانية، الديمقراطية في القرية، إيجاد نمط أصيل من اتخاذ القرارات السياسية)، العلاقات بين المجموعات العرقية (صينيون واندونيسيون من عراق ماليزي)، العلاقات مع "العالم الثالث" التقدمي، ولادة ثقافة وطنية بينما تجتاح جاكارتا نفايات الثقافة الأمريكية، الخ. إن العسكريين يجيبون على هذه الاعتراضات بأن الشعب لم ينضج بعد لتقبل الديمقراطية وإن على هيئة الضباط أن تحكم وقتاً طويلاً قبل الوصول إلى مرحلة النضج هذه. بكلمة واحدة، ليس لدى الجيش أي مشروع يتعلق بحضارة البلاد. أنه يوفق فقط بين سقط متاعه الأيديولوجي وبين الوضع إلى وجده وأوجده في أن واحد عام ١٩٦٥<sup>(٨)</sup>.

(٨) عام ١٩٦٧ نشرت الحكومة الاندونيسية كراساً بعنوان "القوات المسلحة - مهمة الجيش المدنية ليست عسكرية" قديم له الجنرال بانعاجبين الذي كان يومئذ قائداً عاماً بالوكالة للجيش البري، ومنذ تشرين الثاني ١٩٦٩ قائداً عاماً مساعداً لعموم القوات المسلحة (على اعتبار أن القائد الأعلى هو رئيس الجمهورية). هذا الكراس يشكل دفاعاً توضيحاً حول "النظام الجديد" وموقع العسكريين. وبوصفه وثيقة هامة يتناول بالبرهان أن على الجيش أن يلعب دوراً هاماً في البلاد وأن النظام لا يمكن أن يتطور نحو "العسكرانية". والكراس يقدم صورة تأليفية جيدة عن الأيديولوجية الرسمية ويستحق معاناة خاصة. يعيد الكراس أولاً كتابة التاريخ المعاصر لاندونيسيا ولكن بصورة ذات دلالة. يؤكد الكراس أن الجيش بين ١٩٤٥ و ١٩٥٣ كان كثيراً ما يستخدم من قبل المسؤولين المدنيين، لكنه كان يظل بمنأى عن المنافسات السياسية وقد ملا بالفعل فراغ المؤسسات في "المجالات الأيديولوجية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية". بين ١٩٥٣ و ١٩٥٩ اعتبرت السلطة من جانبها فقط أن القوات المسلحة عبارة عن "أداة"، لكن الوضع الداخلي كان على نحو معين بحيث اضطرت أخيراً إلى "إعادة اكتشاف" الدور "الوظيفي" للجيش بوصفه "فريقاً". من ١٩٥٩ إلى ١٩٦٥ - الفترة التي يعتبرها الضباط فترة الأوج - لم يرقم القوات المسلحة بوصفها فريقاً وظيفياً بمهمة الأداة التي تتولى الدفاع والحفاظ على الأمن فقط. بل لعب أيضاً دوره كأداة للثورة بوصفه قوة اجتماعية تتاضل في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية كما يفعل سائر الفرقاء الوظيفيون والأحزاب السياسية". ينبغي أن يضاف أن القوات المسلحة بوصفها فريقاً وظيفياً قد لعبت كذلك دوراً مجيداً لقوى أخرى عندما كانت تتدخل بعض الأحداث التي تؤثر على مسيرة الثورة أو تهددها. وفيما يتعلق بمساهمة القوات المسلحة للدولة وللشعب فإن هذا النشاط غطى جميع نشاطات الدولة والشعب، في مجالات التشريع مثلاً والإدارة والاقتصاد والصناعة والشؤون الاجتماعية والثقافية".

ثم يستعيد الجيش أفكاراً ترددت مراراً في جاركارتا و "يقن" هذه الأفكار مميّزاً بين الأحزاب السياسية (والتنظيمات الجماهيرية المتفرعة عنها) وبين "المجموعات الوظيفية" (أو "المدنية"). أن هذه الحاجة بأسرها تهدف في الواقع إلى تقليص دور الأحزاب ومنح للضباط نفوذاً حاسماً. فالأحزاب تتحدد بوصفها تجمعات أشخاص يحملون "أفكار متشابهة" و "يريدون الكفاح من أجل مبادئهم السياسية". أما "المجموعات الوظيفية" فهي، من هذا المنظار، اتحادات أشخاص تريد هي بدورها "أن يكافحوا من أجل مبادئهم"، لكن التشديد هذه المرة ينصب على الإنتاج و "التنمية المادية" و "التنمية الروحية" وعلى الدين والدفاع الوطني. وتوضع هذه المجالات المختلفة على صعيد واحد، ولا نجد أي تفسير للروابط بين "السياسة" والشؤون الأخرى. فيجد المرء نفسه في أوج التشويش الفكري. ثم نمش على نفس الغزبية في تصنيف "المجموعات الوظيفية" إلى أربعة أصناف: فيذكر الكراس بشكل عشوائي "للمنغيلة" و"البحارة" والشبيبة والنساء والمتقنين والمدرسين والصحفيين والمناطق و "جيل ١٩٤٥" ومعلمي المدارس (من مسلمين وهندوسيين ومسيحيين الخ) والجيش البري والمقاتلين القدامى الخ. ويقلل من قيمة الأحزاب =

ولا يرى المرء بوضوح كيف أن هذا الجهاز من الأفكار بوسعه أن ينفذ صيغ التنمية المختلفة في البلاد. وكأنما الجيش يشعر بذلك بشكل لا واع فيتحفظ تجاه كل "خطر"، ويدعو إلى رص صفوفه. والجدير بالذكر أن ألفى عام ١٩٦٧ مختلف الكليات الحربية : فأصبح على الضباط أن يمروا منذ هذا التاريخ بنفس القالب السياسي. أما الجيش البري فكان يتجه نحو الانفراد بقيادة مجمل القوات المسلحة كل يوم أكثر من يوم. فكان بمعنى من المعاني ينتقم من البحرية والشرطة وسلاح الجو التي استفادت جميعاً أكثر منه في النظام القديم<sup>(٩)</sup>. ثم تخلص زمن عناصره السوكارنية - بدافع شعوري لا بدافع سياسي حقاً، ارتباطاً بشخص أكثر مما هو ارتباطاً بمذهب. وهو يحب التكنولوجيا العسكرية المتقن ويود لو يصبح تلك الهيئة الحديثة التي طالما حلم بها الضباط المعادون، في سنوات ما بعد الحرب، "للثوريين" الذين أعدوا في ساحة القتال على اللطمة والكمين. وقد أعلن عالياً من رغبته بلعب دور مركزي، ويؤلف مختلف القادة الإقليميين الآن مجموعة متحدة نسبياً يضمها العداء نحو تجدد الشيوعية ونحو ذكريات نظام سوكارنو. قد نجد بعض الضباط

---

دائماً وأبداً لصالح هذه "المجموعات" التي تعتبر مكرسة حقاً "الثورة والدولة" خلافاً للحركات السياسية. أما نشاط مختلف المجموعات فلا يتحدث الكراس عنه على كل حال، وذلك لصالح الحديث عن نشاط القوات المسلحة الذي ينبغي "أن يساهم في إنجاز الثورة في مختلف الميادين". ثم يستعرض جميع قطاعات الحياة في البلاد، وفي كل مرحلة نجد الجيش ونشاطه الحاسم بما في ذلك نشاطه في "تعبئة الجماهير" (في هذه الظروف لا يفهم المرء ماذا تبقى للقادة السياسيين المدنيين من دور يقومون به). والضباط يؤكدون على كل حال أن عليهم أن يجنبوا الأمة شر كل شطط : = فالإيمان بالإله - وهو ضروري - لا يجب أن يتحول إلى مبدأ ينتهي إلى التيقراطية. و"سيادة الشعب" لا يجب أن تتحول إلى "ديمقراطية فوضوية". ولا يجب أن تلاحق "العدالة الاجتماعية" إلى حد معاملة الكائنات البشرية "كحيوانات"، كما يجب أن تنظم الانتخابات دورياً، ولكن بشرط أن يكون التوازن متسويًا بين المجموعات السياسية والوظيفية والإقليمية. ويؤكد الضباط من جهة أخرى أنهم بالرغم من تمثيلهم القليل في البرلمان (٢ إلى ٣ بالمنة من أعضائه) قد نجحوا في "وضع حد للنزاعات بين الأحزاب وفي توجيهها نحو هدف مشترك". غير أن القوات المسلحة لا تريد أكثر من أي وقت مضى أن تستأثر وحدها بالسلطة. فهي تريد "في بلد لا طبقات اجتماعية فيه" أن تعمل على استكمال "الثورة" فقط. ثم تخلص الدراسة إلى بعض التحذيرات - المأخوذة بشكل خاص عن قواميس فرنسية - لكلمة "عسكرانية"، وتؤكد أن الوضع في اندونيسيا لا يتفق مع هذه التحذيرات ولا هو يشبه الأنظمة التي تؤخذ كأمثلة على الدكتاتورية العسكرية كالإبان قبل عام ١٩٥٢ أو ألمانيا الهتلرية.

أن السمة المميزة لهذا التبرير الذاتي الذي يبرر الجيش به دوره هي الغياب الكامل لتحليل المجتمع الاندونيسي : فالمسلحات ينبغي أخذها كحقائق بوصفها تعكس حالة البلاد وإرادة سكانها. إن هذا الفقر الفكري ليس من سمات الجيش في اندونيسيا (فالاندفاع الفكري عند سوكارنو كان محزناً)، لكن الضباط لم يتوانوا عن تحويل تلك السلسلة من الشعارات والتأكيدات الخاوية إلى أيديولوجية رسمية.<sup>(١٠)</sup> في تشرين الثاني عام ١٩٦٩ عمد الرئيس موهارتو إلى إجراء تغييرات في القيادة العليا للقوات المسلحة في ختام سلسلة طويلة من المناورات التي تهدف إلى كسر شوكة الإقطاعات العسكرية الرئيسية دون إثارة المتاعب. فألغيت مناصب القيادة العامة للجيش البري والبحري والجوي واستبدلت بمناصب رؤساء هيئة الأركان التي كان محتلوها مسؤولين أمامه أو أمام القائد الأعلى المساعد الجديد للقوات المسلحة الجنرال ماردان بانغابين، وهو ضابط في الجيش البري. أما بعض الضباط الذين كانوا قد أصبحوا أقوياء جداً فقد عينوا سفراء. بهذا الشكل لم يبعد الرئيس القوات المسلحة عن الحياة السياسية (بالمعنى الواسع للكلمة) بل على العكس، فقد عمل على جعلهم يخرطون بصورة أكثر اتحاداً وتحت رقيبته المترابطة.

الشبان الذين يستنكرون باعتدال وخفر هذا التطور والفساد المعم. ويحملون بنقاء أشد. لكن هؤلاء المتشائمون قليلون جداً وليس لديهم أى نفوذ ولا شئ يشر إلى أن باستطاعتهم أن يلعبوا دوراً معيناً فى السنوات القادمة. على كل حال فتحليلهم لا يقع ضمن نظرة إجمالية للمشكلات الأندونيسية.

عندما نتتبع أفكار العسكريين ونمط حياتهم وتصرفاتهم السياسية، ونرى تعزيز وسائل القمع لدى الفئة الضيقة من الضباط، نذكر أن الجيش الأندونيسى قد اختار خطأ محافظاً أكيداً. المظهر الجدى للنظام - بالمقارنة مع الفوضى السابقة - لا يجب أن يخلق لدينا أوهاماً. فالجيش الذى يدعى انه منبثق عن الشعب يستعمر السلطة على جميع الأصعدة ويقبض على هذا الشعب نفسه ثم يظلمه بغطاء أبوى فى أحسن الأحوال<sup>(١٠)</sup>. أن الجيش لم يخضع مطلقاً للسلطة السياسية. وهو اليوم سيد هذه السلطة التى طالما تردد بالاستيلاء عليها. وهو طبعاً يشرك بعض الشخصيات المدنية فى اتخاذ قراراته دون أن يكون لهؤلاء دعم شعبى فى البلاد ودون أن تكون لهم آراء جديدة وأصيلة، لكن تبعة القشل فى هذه التجربة لا يمكن أن تلقى على أحد سواه. أن فى ذلك عزاء هزئلاً لفلأحى جاوا المجهولين الذين يسعون عبثاً وراء الأرض والغذاء، والذين لا يستطيعون أن يجدوا فى الهروب الدائم نحو الطوائف الصوفية الرخيصة "علاجاً" لصيرهم البائس.

---

(١٠) فى بداية عام ١٦٩٦٩ كان هناك ٢٥٣ ضابطاً جنرالاً فى الجيش البرى من بينهم ٧٢ يتولون مناصب مدنية : ٢ وزيران و ١١ سفيراً و ٧ حكام مناطق، و ٣٢ مديراً فى وزارات و ٣ مسؤولين عن القطاع البترولى الخ. من بين ٥٥ جنرالاً فى سلاح الجو كان هناك سفيران ووزير واحد. ومن بين ٩٨ أميرالاً كان هناك ٣ سفراء و ٨ مدراء فى وزارات (فى قطاع النقل بشكل رئيسى). مجلة للتايم الأمريكية نشرت فى عددها الصادر بتاريخ ١٢ كانون الثانى ١٩٧٠ دراسة حول نفوذ العسكريين فى البلاد. هذا الحدث لم يكن يستحق التنويه إليه لولا أن هذه المجلة الأسبوعية تعبر عن تيار من رأى العام الأمريكى مؤيد لنظام سوهارتو ولا سيما لتواجد رؤوس الأموال الأمريكية فى اندونيسيا. كتبت للتايم : "أن الجنرالات والكولونيلات والكومندانات هم الحكام والصناعيون ومدراء الفنادق. وقد يحصل لهم أن يكونوا جنوداً فى المناسبات". بناء على أوامر سوهارتو، على العسكريين أن يدبروا بأنفسهم بين ٢٥ و ٤٠ بالمئة من مواردهم و"يجب" عليهم أنز أن يقتطعوا حصة متزايدة من القطاع الاقتصادى. ثم يلى ذلك تجارات ممنوعة من كل نوع. لقد صرح أحد الأمريكيين : "لم يتغير شئ فى اندونيسيا، سوى أن الجيش يراقب الآن كل شئ". أحد المتقنين الأندونيسيين الذين تذكرهم التايم أسر إليها : "أن الانتخابات العامة لن تعنى شيئاً آخر سوى انتخاب الجنرالات".

# دور الجيش في العملية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية لنمو اليابان

بول الكاماتسمو

في أقل من قرن واحد، حققت اليابان نمواً ملحوظاً جعل منها واحدة من أكبر القوى الاقتصادية في العالم. في منتصف القرن التاسع عشر لم تكن تعتبر في عداد الأمم الكبرى. في عام ١٩٣١ اجتاحت الصين، وبعد عشر سنوات كانت تسبب قلقاً للولايات المتحدة بإعلانها الحرب في المحيط الهادئ. وهكذا أكدت، بقوتها المسلحة، أهمية وجودها في شرق آسيا.

في الثلاثينات من هذا القرن لم يكن ثمة شك في أن الجيش الياباني كان مدعوماً بالصناعة الرأسمالية التي ولدت في القرن التاسع عشر، ثم توسعت بتوسع الفتوحات الخارجية. هل كان هذا الجيش أداة بيد رأس المال، هل كان قد اندرج، منذ أصوله، ضمن مخطط النمو الاقتصادي؟ أم أنه كان باعشاً للنمو ومحركاً له، أم لعله أيضاً قد استخدم الصناعة من أجل تعاظمه الخاص؟

من أجل الإجابة على هذه الأسئلة يكون من المجدي أن نذكر بسرعة بمراحل النمو الاقتصادي في اليابان، ثم نحاول أن نشير إلى الركائز الاجتماعية والسياسية للجيش الإمبراطوري في عملية تكوينه.

"المجتمع الاقطاعي في الأزمنة الحديثة"<sup>(١)</sup>، الذي بدأ في مستهل القرن السابع عشر واستمر حتى الستينات من القرن الثامن عشر، والذي عرف، فضلاً عن ذلك، فترة انغلاق دامت ٢٢٠ عاماً، من ١٦٢٩ إلى ١٨٥٩، وهو وجود راكد بالنسبة للنمو المعروف للاقتصاد العالمي في نفس الحقبة. هذا الانغلاق، رغم أن العادة جرت على تسميته هكذا، لم يكن انغلاقاً مطلقاً. إلا أنه شكل، دون أدنى شك، واحداً من العوامل الهامة التي جعلت اليابان بدا متأخراً<sup>(٢)</sup>. والواقع أن الانغلاق، الذي كان أكثر جذرية على صعيد الذهنية منه على صعيد الثقافة، وأقل ضيقاً في ميدان المعرفة والبحر في ميدان التطبيق، قد كبح التطور الاقتصادي والاجتماعي في اليابان في النصف الأول من القرن التاسع عشر. ويستطع المرء أن يفترض أن حظوظ التوجه نحو التصنيع كانت هي نفسها في نهاية القرن الثامن عشر كما في الخمسينات منه.

ولكن كان ينبغي أن يحدث التهديد الخارجى بصورة واضحة وواضحة، انطلاقاً من حرب الأفيون، حتى يوافق القادة اليابانيون على إتباع الأساليب التقنية الغربية، وان يحكموا بأنها ضرورية من أجل جعل الدفاع الوطنى فعالاً. ثم ما لبث الخطر الخارجى، بعد بضع عشرات من السنين، أن تحول إلى عامل سياسى من عوامل تغيير النظام<sup>(٦)</sup>. حكومة مييجى Meiji، التى تولت امر تحديث الوسائل التقنية، تنظمت تدريجياً فى دولة رأسمالية. "لقد اتخذت الرأسمالية اليابانية سبابها انطلاقاً من تغيير نظام مييجى، ثم تكونت ونمت"<sup>(٧)</sup>.

إلا أنه من الصعب تعيين مراحل تقدم الرأسمالية فى اليابان. "الرأسمالية اليابانية التى حققت أولاً إنشاء رؤوس الأموال الصناعية فى ميدان الصناعة الخفيفة حول مغازل القطن، فى السنوات العشرين من حكومة مييجى (١٨٨٧ -)، أنجزت ثورتها الصناعية بإنشاء الصناعة الثقيلة، فى السنوات الثلاثين من هذه الحكومة (١٨٩٧ -). والحال انه منذ ذلك الحين، بدأت تظهر تمركزات فى رؤوس الأموال، تشير إلى اتجاه نحو الاحتكار، وتشرع بعد ذلك بزمان يسير بالدخول فى المرحلة الإمبريالية، بخوضها الحرب الروسية - اليابانية"<sup>(٨)</sup>. من الممكن أن نعين تاريخاً يشير إلى اكتمال الثورة الصناعية، بالارتباط مع الإمبريالية : هكذا "تحولت اليابان، على حد ما كتبته فوروشىما<sup>(٩)</sup> Furushima إلى بلد مصلر لغزول القطن، بدءاً من ١٨٩٧ (...)".

إلا أننا نستطيع أن نتساءل عن خصائص الرأسمالية اليابانية، أثناء تكون الاقتصاد الحديث. لنلاحظ، مثلاً، معيار اليد العاملة : لم يتجاوز عدد اليد العاملة المذكورة نهائياً عدد اليد العاملة النسائية، إلا عام ١٩٣٣<sup>(١٠)</sup>. فليس من المستحيل إذن أن نعتبر أن الثورة قد أنجزت، لجهة إنشاء رؤوس الأموال، فى هذه السنوات المذكورة، إذ تفوقت "الصناعة الثقيلة" عندئذ على "الصناعى الخفيفة" فى مجال الاستثمارات.

فى الحقيقة، إذا كان صحيحاً أن الحرب الروسية - اليابانية قد أبرزت بداية مرحلة جديدة من تطور الرأسمالية فى اليابان فليس يقل عن ذلك صحة أن الحرب العالمية الأولى، من جهتها، قد أعطت الاقتصاد اليابانى دفعا لا مثيل له، بفضل الافتتاح المؤقت للأسواق الدولية فى آسيا وبفضل الأوكازيونية التى أنهالت من البلدان الحلفاء. بالنسبة لسنوات النزاع وحدها. ومن المحتمل جداً أن لا يكون الإنتاج الصناعى، فيما بعد، قد تجاوز نهائياً مستوى عام ١٩١٩، إلا فى عام ١٩٣٣ كذلك<sup>(١١)</sup>.

لكن نستخلص من هذا التاريخ للرأسمالية اليابانية، الدور المتميز الذى لعبه الجيش، يحسن بنا أن نحاول التمييز بين مراحل هذا التاريخ، دون أن ندفع تحليله قدماً إلى الأمام. المرحلة الأولى، وهى مرحلة ركود نسبى، انتهت فى حوالى منتصف القرن التاسع عشر. الثانية، وتمتد من ١٨٥٠ إلى ١٨٧٣، وهى مرحلة التحولات الخصائصية الأولى : إلغاء الاقطاعات ومناطق النفوذ، تركيز الحكم، الإصلاح الضريبى، الخ.. ثم تلا ذلك، حتى الحرب الروسية - اليابانية (١٩٠٤ - ١٩٠٥) مرحلة أولى من التوسع السريع جعلت من اليابان بلداً رأسمالياً أكيداً. ثم جاءت المرحلة الرابعة، وهى مرحلة صعبة، حين تلت سنوات الازدهار أزومات كانت أحياناً مختصة باليابان : استمرت هذه المرحلة حتى بداية



الثلاثينات من هذا القرن. وأخيراً، وابتداءً من غزو منشوريا عام ١٩٣١، بدأ رأس المال يتركز، وأصبح الزيباتسو Les zaibatsu كما يوصفون عادة في أيامنا هذه : مؤسسات شركة Holding اسروية واسعة تحتكر قطاعات بأسرها من الإنتاج، نظراً لشرافها مع الدولة ونظراً لسياسة الحرب. ويبدو أن الأزمة قد انحلت عام ١٩٣٣، لكن الحرب العالمية الثانية أدت بالاقتصاد الياباني إلى الدمار.

هذا الموجز - المقتضب حتماً - للتاريخ الاقتصادي في اليابان المعاصرة يبين أن الجيش كان على صلة وثيقة بتغيير المجتمع باتجاه الرأسمالية. ولنعمد فوراً إلى إبراز مشكلة أولى : مشكلة الإمبريالية. هل ينبغي أن نعتبر أن اليابان قد دخلت "في المرحلة الإمبريالية، عندما خاضت الحرب الروسية - اليابانية"<sup>(١)</sup> في عام ١٩٠٠، كان الحكم اليابان قد تعاون مع القوى الغربية في حرب البوكسرز Boxers.

وكيف نهمل، إلى ذلك، كون الجيش الياباني قد تدخل في فور موزا منذ عام ١٨٧٤، وفي كوريا في العام الذي تلاه ؟ وإذا افترضنا أن هاتين البعثتين العسكريتين لم تكونا إلا تدخلين عرضيين، لا يندرجان ضمن مشروع اجمالي متماسك، فماذا نقول عن الحرب الصينية - اليابانية بين ١٨٩٤ و ١٨٩٥ ؟ فقد اتاحت هذه الحرب اليابان أن تضم إليها فور موزا، كما أدت التعويضات التي دفعتها الصين إلى استقرار الين le yen وإنشاء عيار الذهب عام ١٨٩٧، وإلى الاتفاقية التجارية المفروضة على الصين، والتي تتيح لليابان استيراد فلزات الحديد من تايي من أجل تأمين الوقود للأفران العالية في ياواتا، عام ١٩٠٠. وإذا سلمنا كذلك بأن حكومة ايتو Ito الثانية، التي قامت بالعدوان، لم يكن في نواياها أن تدخل الحرب بأهداف اقتصادية محددة - مما يظل بدوره بحاجة إلى برهان - فمما لا شك فيه أن آثار النصر قد أدخلت اليابان، منذ نهاية القرن التاسع عشر، في مرحلة الإمبريالية.

على أنه من المفروغ منه أن الحرب الروسية - اليابانية ستجر اليابان إلى اتباع سياسة الغزو في القارة، بدءاً بضم كوريا عام ١٩١٠ وانتهاء باحتلال منشوريا بأسرها بين عامي ١٩٣١ و ١٩٣٣. والحال أن الجيش نفسه، بعد أن أصبح كامل التحديث، وبعد أن انهارت "سياسة الأحزاب" عام ١٩٣٣، قد اقترح على البلاد نظاماً سياسياً يفترض منظومة اقتصادية محددة، تقتضى التوسع في القارة، كما تقتضى، من أجل بلوغ غاياتها، الحرب والديكتاتورية. وتولى الجيش دور المنظم السياسي، ثم أخذ يمر بأزمات داخلية، ويزيل الزمر والمجموعات التي ولدت في داخله. وهكذا انتهى به الأمر إلى ديكتاتورية الجنرال توجو الذي أصبح رئيساً للوزارة<sup>(٢)</sup> وراكم بين يديه عدة وزارات بينها بشكل خاص وزارة الجيش خلال كل مدة ولايته، ووزارة الداخلية أثناء إعلان الحرب على الولايات المتحدة، ووزارة تموين الحرب، منذ إنشاء هذه الوزارة في تشرين الثاني ١٩٤٢، وخاصة منصب قائد الأركان العامة من شباط إلى تموز ١٩٤٤. في هذه الظروف، وجد الجيش نفسه على رأس إدارة الدولة وجهاً لوجه أمام جميع المشكلات، من التسيير الاقتصادي إلى الخطة الوطنية، بالإضافة إلى مسؤوليته عن الشؤون الدبلوماسية وسير العمليات الحربية. كل هذا انتهى بعد عام من استقالة توجو، بإنهيار ١٩٤٥، في مثل هذه المرحلة لا يمكن أن نعاين دور الجيش في عملية النمو ما لم نحل مشكلة الحرب بوصفها عاملاً ممكناً من عوامل النمو،

أن هذه المشكلة الأخيرة التى تستحق دراسة خاصة بالنسبة لحالة اليابان، ستستبعدها الدراسة الراهنة عمداً : فسنتكفى هنا بمعالجة الفترة السابقة على عام ١٩٣١.

تكون الجيش اليابانى ثم نما، منذ بداياته الأولى حتى بدايات حرب المحيط الهادى، خلال مرحلتين كبيرتين. منذ أواسط القرن التاسع عشر، وبالتحديد بين ١٨٦٨ و ١٨٧٧، تحول الجيش، بعد سلسلة من الحروب الأهلية، من كونه مجموعة جيوش أميرية إلى جيش إمبراطورى منضو تحت قيادة واحدة ومزود بعقاد حديث، مهما بلغت بدائيته. ثم عمد بين عام ١٨٧٧ وعام ١٩٣٢ إلى تنظيم مؤسساته المدرسية وتوسيع جهازه البيروقراطى الخاص، ثم إلى تطوير نفسه أخيراً بما يتلاءم مع الدور الذى أضطلع به، وأصبح قوة سياسية بقيادة ضباط لم يكونوا قد شهدوا الحرب الأهلية.

حصل فى هذا الجيش تغيير عاصف أدى إلى حل مالا يحصى من فيالق الجند القديمة العهد، فانتخب منها أفضلها ثم أعاد تشكيلها ووحدها. خلال فترة التحويل هذه، كان دور الجيش فى النمو الاقتصادى يندرج، إذا جاز القول، بشكل سلبى : والواقع أن الخدمة العسكرية الفعلية لم تكن تختلف فى عهد الشوغون Shogun والديميو daimyo عن الخدمات الحكومية الأخرى. الأشخاص الذين أعطوا لتحديث الاقتصاد دفعة الأول كانوا هم أنفسهم أولئك الذين لديهم قيادة عسكرية. إذ أن العسكريين هم الذين تولوا، بعد أن أصبحوا مدنيين، إدارة نظام ميجى. والجيش لم يصبح جيشاً لذاته إلا بعد أن تولى المهام التى لم تكن عسكرية بالمعنى الحقيقى. أن سرعة هذا التغيير هى بالتأكيد وجه الاصاله الأول فى تاريط الجيش اليابانى. أما وجه الاصاله الثانى، الذى يظهر بوضوح أشد بعد قيام حكومة ميجى، فهو تلك الفكرة بأن الدور العسكرى مرغوب به من لدن كل مواطن يابانى مهما كان شأنه. من هنا يحدث انزلاق يضى صفة الشرعية على دور الجيش فى جميع قطاعات الحياة الوطنية. وفى إطار اقتصاد حديث سيكون للضباط أن يلعبوا دوراً متميزاً.

أن العرض الذى سيلي ينقسم إلى قسمين كبيرين موافقين للمرحلتين المذكورتين

أعلاه:

القسم الأول : من طبقة المحاربين إلى الجيش المحترف.

القسم الثانى : من جبل إلى آخر

## ١- من نخبة المحاربين إلى الجيش المحترف :

كتب فوكوزاوا يوكيشى، مؤسس جامعة كيو، مقالاً عام ١٨٧٧ بعنوان "وضع احدى الاقطاعات فى حالتها القديمة"<sup>(١)</sup>، لم ينشر إلا بعد وفاته. وهو يصف فى هذا المقال ضباطاً فى ناكاتسو، الاقطاعية التى ولد فيها، فى المنطقة الشمالية الشرقية من جزيرة كيوشو : المقال يشكل وثيقة من أندر الوثائق التى تطلعنا على العلاقات الاجتماعية بين أولئك الذين اصطلح على تسميتهم السومارى، غداة تغيير النظام. يقول فوكوزاوا انه كان يوجد فى ناكاتسو طبقتين من الضباط، أحدهما تابعة للأخرى. ولم يكن هناك أمور مشتركة

بين التربية التي كان يتلقاها أبناء الطبقة الأولى وأبناء الطبقة الثانية. بين الطبقتين لم يكن يوجد، إذا جاز القول، إلا علاقات صداقة أو علاقات تزواج.

فوكوزاوا نفسه ولد في عائلة أحد هؤلاء الضباط من الطبقة الدنيا. لم يكن ثمة خدم في منزلهم، وكانت أمه تدبر المنزل بنفسها. وفي طفولته، ترك لشأنه فتنشأ وترعرع لوحده، في الشوارع، في الحقول، كأى ولد من أبناء الشعب، ولما كان هؤلاء الضباط من الطبقة الدنيا لا يتلقون من السيد الأمير دخلاً كافياً، فقد كانوا يتعاطون الحرف أو كانوا علاماً صغاراً مدرسين. وكان الضباط من الطبقة العليا يتركون لهم أعمالاً بسيطة سيئة التعويض. لكن هؤلاء السوماري البسطاء كانوا هم الذين يديرون بالفعل أمور الإقطاع، أما الضباط من الطبقة العليا فلم يكن لديهم أى فهم بأصول المحاسبة، وكانوا يجهلون أسعار الفضة. فكانوا يحتاجون لضباط الطبقة الدنيا لى يحكموا، إذ أن هؤلاء كانوا أقرب إلى التجار والفلاحين من أسيادهم.

وكان فوكوزاوا يحب الدراسة. فتعلم فى ناكازاكي وأوساوا وتمكن من أن يستقر فى أيدو (طوكيو) كمدرس للهولندية، ثم للإنكليزية بعد جولة فى الولايات المتحدة. وحصل بعد ذلك على وظيفة مترجم فى الإدارة الشوغونية وعندما تغير النظام، عام ١٦٨، دعا مدرسته كيو وتسجل هو نفسه فى الدولة المدنية الجديدة بوصفه "فلاحاً" أى من عامة الشعب، دفعة واحدة.

أن حياة كحياة فوكوزاوا كانت استثنائية، لكنها تبقى نموذجية بالنسبة لحياة ضابط من الطبقة الدنيا وعى قيمته سريعاً وتخلص بأسرع ما يمكن من صلات التبعية. عملية الترقية كانت معادلة لهذه عند معظم الضباط الذين استدعوا للاشتراك فى حكومة ميجى. كان العدد القليل منهم قد عمل فى الكادر العالى من الإدارة الأميرية. وحتى عام ١٦٨ لم يكونوا قد عملوا إلا تحت سلطة لا قادة، بينما هم، من الآن فصاعداً، سيصعدون بصبر وأناة صوب المراكز المسؤولة. بالنسبة لهم أذن كان تغيير النظام عاملاً محرراً.

## حرب الأفيون :

جاء التنبه لمشكلة التحديث فى زمن كانت المنظومة التقليدية تبدو فيه مستقرة تمام الاستقرار، أو أنها، على الأقل، لم تكن مطروحة على بساط البحث. منذ أواسط القرن السابع عشر عاشت اليابان هدوءاً مستمراً لم يتعكر صفوه جدياً، كان الحكم الشوغونى قد حصل من الروس على صيغة تعايش فى الجزر التى كان يطالب بها هؤلاء من حين لآخر منذ القرن الثامن عشر : جزيرة سخالين وجزر الكوريل. أما الإنكليز فكانوا يشكلون، منذ الحرب النابليونية، مصدر إزعاج أشد، وقد اتاحت الفرصة لليابان - حليقة البلدان المنخفضة، التى كانت تتمتع وحدها من بين البلدان الغربية بحق التجارة فى ناكازاكي - لاكتشاف ضعف دفاعها الساحلى. إلا أن حكومة شوغون كان بوسعها، بعد أن أصدرت عام ١٢٥ مرسوماً يقضى بإطلاق النار على كل سفينة أجنبية تقترب من الجزر اليابانية، أن

تلاحظ بارتياح أن "الرابرة" لن يغامروا بعد الآن في الاقتراب كثيراً من الشاطئ. في هذه الأثناء، كانت الأخبار ترد عام ١٨٤٢، معلنة هزيمة الصين أمام الهجوم البريطاني. كانت الدهشة عظيمة، والغى مفعول مرسوم ١٨٢٥. والطمانينة النسبية التي كان يعيشها القادة اليابانيون سيتعكر صفوها لوقت طويل.

مع ذلك فقد تأخر الحظر المباشر من جهة الأساطيل الغربية تماكنت الحكومة الشوغونية نفسها : إذا كان المدافعون الصينيون أنفسهم ينادون "بالدفاع الذاتي" <sup>(٣)</sup> ، فيجب حذو حذوهم. هكذا بدأ رد الفعل منذ ١٨٤١ عند ميزونو تاداكوني المصلح الكبير وزعيم المجلس الشوغوني. فكلف تاكاشيما شوهان، ابن عمدة ناكاكاتي. أن ينظم في أيدي مناورة رماية. تاكاشيما هذا، كان يهتم شخصياً بمشكلات صنع البنادق والمدافع، وكان على صلة بالهولنديين. ولعله صنع بنفسه بعض المدافع. لم تكن مناورة أيدي مقتعة في نظر الخبراء الحكوميين. فكثير من التمارين تمت بناء على رماية، وكثيراً ما كانت المناورات عديمة المهارة. وكتب أحد ضباط المدفعية في الحكومة الشوغونية معلقاً عليها : "باختصار، رأيي هو أن هذه المدفعية الغربية المزعومة، لا يبدو أنها تتخطى أبداً المدفعية اليابانية التقليدية" <sup>(٣)</sup>.

ويبدو في الواقع، أن التقنيات التي طبقتها تاكاشيما، في جميع المجالات، كانت لا تزال بدائية جداً. ولم يمض وقت طويل حتى اتهم تاكاشيما - زوراً، دون شك - بتدبير مؤامرة ضد الحكومة الشوغونية، فعزل ونفى، رغم ذلك، كان قد تسنى له تعليم بعض الضباط الذين ظلوا مخلصين له وأظهروا فيما بعد فوائد المعلومات التي تلقوها عنه. لم يكن من النادر أن نرى شخصاً من عامة الشعب <sup>(٤)</sup> منخرطاً رسمياً في الخدمة الأميرية الفعلية. بل أننا نجد حالات من هذا النوع على امتداد فترة توكوجاوا كلها. كان هذا، بشكل خاص، وضع أهيو تاداتاكا، ابن أحد الفلاحين البارزين، وهو أول من وضع خارطة لليابان وفقاً للطرائق العلمية، في مستهل القرن التاسع عشر. فالنقمة التي حلت على تاكاشيما لا يمكن أن تفسر إلا بالوضع العام غير الملائم الذي كانت فيه الدراسات المسماة "هولندية". على أن دروس تاكاشيما حول الذهنية المنفتحة والاختراع لن تنسى : لقد انبعت ثانياً فيما بعد، في ظروف أخرى.

أما في ذلك الوقت، فإن ميزونو تاداكوني، الذي كان جريئاً ومنفتح الذهن، لكنه إلى ذلك كان طموحاً ويعاونه ضيقوا الذهن متمزمتون، قد أبعد هو الآخر عن السلطة نهائياً عام ١٨٤٥. أما خلفه في المجلس الشوغوني، آب ماساهيرو، فقد أحسن الاستفادة من مساهمة "الدراسات الهولندية" عندما بدأ تعاوناً واسعاً مع بعض الدبلوماسيين. عندئذ بدأت عملية التحديث إقلاها ببطء.

بعد عام ١٨٥٠ بفترة وجيزة عمد أمراء ساجا وكاجوتشيما، ثم من بعدهم أحد اداري شوغون، وهو من تلامذة تاكاشيما شوهان، إلى بناء أولى الأفران العالية التي تعمل اختصارياً وفقاً لطرائق التعدين الأوروبية. كان باعثوا هذا العمل من الضباط. وقد ترك ضباط ساجا تقريراً عنه : "في المرة الأولى بتأريط ١٣ كانون الثاني ١٨٥١، لم تنجح التجربة. من أصل ٩٠٠ كلف من فلزات الحديد ذاب النصف وسال، لكنه لم يخرج من الفوهة إلا ٢٠ كلف. أما الباقي فقد تعجن وسد الفوهة ولم يخرج منها أبداً. والنصف الثاني سال سيلاناً نصفياً

ثم ما كاد يصل إلى درجة الذوبان حتى جمد وبقي في القرن. في المرة الثانية، وكان ذلك بتأريط ٤ آذار ١٨٥١، لم تنجح التجربة أيضاً. (...) "٥٠. وبعد محاولات عقيمة، طويلة وشاقة، استطاعت الأفران التابعة لأمر ساجا أن تعطى المعدن اللازم لصنع أنابيب البنادق. ثم في ١٨٦٥ ساهمت هذه الأفران في صنع أكثر من ٢٠٠ قطعة مدفعية. وهكذا كانت اليابان قبل تغيير النظام قد سارت على طريق التصنيع. لم يكن الجيش يلعبه كجيش، لكن الحاجة إلى التسلح كانت العامل الذي استهل عملية التحديث.

## الانفتاح :

عندما جاء الكومودور بيرى perry عام ١٨٥٢ و١٨٥٤ يفرض معاهدة مع الولايات المتحدة، تغيرت آفاق العمل فجأة. لم تعد تكفى الأفران العالية لطمأنة دعاة "الدفاع الذاتي". فقد تأثر ضباط الحكم الشوغوني تأثراً شديداً بالسفن التجارية الأميركية. لكن هذا الحكم ظل يتوهم طوال سنوات عديدة أن هناك إمكانية لإقامة علاقات سلمية وقبيلة الإحراج مع القوى الغربية.

كانت ينبغي أن يعتمد الحكم إلى فتح المرافئ، يوكوهاما، ناغازاكي وهاكودات، فتحاً فعلياً أمام التجارة مع الولايات المتحدة وبريطانيا العظمى وروسيا والبلاد المنخفضة وفرنسا، عام ١٨٥٩، حتى يتبين للحكام اليابانيين مدى تغيير الوضع الدولي.

لم يكن لدى ضباط الحكم الشوغوني المكلفين بإقامة العلاقات الدبلوماسية، إلا أفكار غامضة جداً عن الاقتصاد النقدي والأرباح التجارية. وقد أخطأوا في حسابات معدل تحويل العملة، فكانوا يقدرون أن الصادرات تشكل خسارة لبلدهم. لم يكن أدنى فكرة عما يمكن أن يكون الاستثمار، مع ذلك كانوا مضطرين لاحترام التزاماتهم مع البلدان المتعاقدة، بحكم كونهم قد وقعوا معها معاهدات تجارية. خلال خمس سنوات أصبحت المرافئ الثلاثة المفتوحة أسواقاً دولية. وقد جعلت منها مراجعة الرسوم الجمركية عام ١٨٦٦ ثمرات مكشوفة في الاقتصاد الوطني.

كان القادة اليابانيون على حق في تخوفهم من الانفتاح، لكنهم لم يكونوا قادرين على تقدير كل مداه. من الوجهة السياسية رضخوا تحت الضغط : فخفت هيبة الشوغون وضعفت مكانته. فقدان السلطة المعنوية هذا، هو نقطة انطلاق حركة تغيير النظام التي سنعود إلى بحثها. أما بالنسبة لما يهمننا الآن فإن المدى الاقتصادي للانفتاح بدا يتكشف تدريجياً. لما كانت الأسعار في الخارج أرفع بكثير منها في الداخل كانت أسعار الصادرات في ارتفاع مستمر بالنسبة للأسعار المعمول بها في الداخل : فكان أن تلتقت الأسعار الداخلية حتماً بنتائج ذلك. فالبضائع المصدرة كانت تفتقد في الأسواق الداخلية : مما أدى إلى تفاقم الحاجات واضطراب الشبكات التجارية والبطالة.

وكان الأسوأ من ذلك انحراف شوغون وديميو وراء استيراد الأسلحة : بحكم شراء البواخر والمعدات العسكرية كان من المحتمل جداً أن تقع التجارة الخارجية اليابانية في العجز، منذ ١٨٦٥، رغم أن حسابات مكاتب الجمرك لم تكتشف عن ذلك.

وقد أدرك ضباط الاقطاعات هذا الوضع بشئ من الغموض، رغم أنهم نادراً ما كانوا يفهمون الوقائع الاقتصادية. ومما عزز نقيمتهم شعور الكره للأجانب الذى نما خلال قرنين من الانفلاق وكان موجوداً سواء فى الحكم الشوغونى أو فى الاقطاعات. ولكن بينما كان ضباط الشوغون وأعين بضعف وسائل الدفاع اليابانية، كان معظم ضباط الاقطاعات يعتقدون بإمكانية "قذف البرابرة خارجاً". كان بوسع الحرب ضد الأجانب أن تكون بالنسبة لكثير من ضباط الفئة الدنيا فرصة لتحسين وضعهم الطبقي باتجاه صفوف النبلاء. هكذا غادر عدد كبير منهم مركزه فى اللهميو، سواء فى كيوتو العاصمة الإمبراطورية أو فى ايدو العاصمة الشوغونية، وبدأ يستعد للنضال المسلح. وعندما فتح المرافئ، ابتداء من ١٨٥٩، شرعوا بالعمل فنصبوا الكمانن للأجانب والتجار المصدرين أو قاموا بأعمال ضد الضباط المسؤولين عن العلاقات الدبلوماسية.

تجاه هذا الوضع لم يلجأ الحكم الشوغونى إلى تقوية الشرطة فقط بل أخذ يبرهن بالأفعال أنه لا ينوى الخضوع للقوى، وأنه على العكس، يهتم بالدفاع الوطنى. وهكذا استعان أولاً ببعض المدربين الهولنديين فى ناكازاكى من أجل بناء السفن وتدريب البحرية على القتال. عندما وصل ليون روش، الوزير الفرنسى المطلق الصلاحية، توجه إليه الحكم الشوغونى ملتصاً بمساعيه الحميدة من أجل بناء أحواض السفن فى يوكوزوكا ويوكوهاما، وتسليح الجيش الشوغونى على الطريقة الأوروبية. وفتحت مدرسة عسكرية وبحرية فى ايدو، جرى تحسينها وإتقانها عاماً بعد عام حتى ناهية نظام التوكوجاوا les Tokugawa. أما البعثة اليابانية التى توجهت إلى الولايات المتحدة، عام ١٨٦٠، فقد رافقتها سفينة بخارية اشترت من هولندا وكان يقودها ضباط يابانيون. وعمد كاشو كيشو، القائد الفعلى لهذه البعثة، إلى فتح مدرسة بحرية فى كوبى عام ١٨٦٤. لكنها أغلقت فى العام التالى، إذ اشتبه الحكم بأنها تؤوى عناصر متمردة : والواقع أن عدداً من الضباط الذين ساهموا فى تغيير النظام كانوا قد تعلموا فى هذه المدرسة. وهكذا بعد أن خسر الحكم الشوغونى على الصعيد التجارى حاول أن يستفيد من الانفتاح من أجل إجراء تعديلات وتبديلات فى صفوف جيشه. لكن هذا الجيش المعد للدفاع الوطنى بدأ يتبارى مع الجيوش الأميركية فى الدفاع عن نظامه.

### الحرب الأهلية الأولى :

أدى فتح المرافئ وتحديث الجيش إلى إكراه الحكم الشوغونى على زيادة عدد دوائره ومصالحه وفتح مكاتب جديدة. لكنه أصر بعد موت آب مازاهيرو عام ١٨٥٧ على عدم إشراك اللهميو فى إدارته رغم إعزاز الإمبراطور الذى اضطر إلى إكراهه على ذلك. بناء عليه اتضح لدى اللهميو اتجاه نحو إلحاق بعض مستشاريهم بتكيوتو العاصمة الإمبراطورية. وابتداء من ١٨٦٢ أصبحت هذه المدينة تدريجياً المركز السياسى لليابان بينما أخذت ايدو منذ ذلك الحين تنعزل أكثر فأكثر.

وكان الرونان les Ronins، وهم ضباط قطعوا ارتباطهم باقطاعاتهم، يتجمعون فى كيوتو. ضباط شوشو Choshu كانوا أول من طرح مشروعات قلب الحكم الشوغونى.

ثم تبعهم بعض الرونان من أقطاعات أخرى. هؤلاء غيروا وسائل عملهم من ١٨٦٢ إلى ١٨٦٧. فى هذا العام الأخير تحالفت عدة أقطاعات وعزمت على تغيير النظام دون أن تتفق فيما بينها على هوية النظام الجديد. كان الطريق نحو الحرب الأهلية طويلاً ومتعرجاً. لم يتخل الرونان عن طريقة الكمائن والاعتياالات. لكنهم غيروا أسلوبها. لم تتوقف الاعتياالات. بل أضيف إليها ابتزاز المال. واستمرت التهديدات ضد التجار اليابانيين المصدرين، ولكن كان يبقى على حياتهم لقاء دفع الجزية للرونان<sup>(٣)</sup>، خاصة بعد عام ١٨٦٥. وكان بعض هؤلاء التجار يتعاونون بشكل ايجابى مع الرونان. مثال ناكاي - يا جوبى، أحد الفلاحين التجار من مقاطعة كوزوك، مثال نموذجى على ذلك. فقد كان يصدر الحرير من يوكوهاما، ويقيم علاقات مع وجهاء هذه البلدة المزدهرة حديثاً، ويتعاطى تجارة الأسلحة، ويبدو انه كان يصنع بارود المدافع بنفسه، ثم اختفى بعد عام ١٨٦٤ فى ظروف غامضة<sup>(٧)</sup>.

مقابل ذلك تعلم الرونان انفسهم أن يقوموا بعمليات تجارية. ساكاموتو ريونا وهو من مواليد توسا، نفى نفسه من اقطاعه هرباً من ملاحقات الشرطة الأميرية، بعد أن كان عضواً نشيطاً فى حزب معاد للأجانب عداء شديداً مما أثار شبهات الدهميو حوله. وقد دخل ساكاموتو إلى المدرسة كاشوكيشو البحرية، فى كوبى، وأسس بعد إغلاق هذه المدرسة شركة للملاحة والنقل البحريين كانت قاعدتها فى ناكازكى، تحت حماية سانسوما، لكنها بدأت ترتبط شيئاً فشيئاً بتوسا. وبدأ ساكاموتو يتحول، إذا جاز القول، إلى قرصان، وقد ساهم فى التقريب بين الاقطاعات الثلاث شوشو وساتسوما وتوسا. وفى عامى ١٨٦٦ - ١٨٦٧ كان الدماغ المدبر لحركة تغيير النظام. لكنه اغتيل على ايدى قتلة وموالين للحكم الشوغونى فى أواخر عام ١٨٦٧<sup>(٨)</sup>.

كان تحالف الاقطاعات الثلاث، شوشو وساتسوما وتوسا، مفتاح نجاح حركة تغيير النظام. كانت الأولى تقع فى الطرف الغربى من هونشو، الجزيرة الرئيسية فى اليابان، والثانية فى الطرف الجنوبي من جزيرة كيوشو، والأخيرة على السفح المدارى من جزيرة شيكوكو : كانت هذه الاقطاعات الثلاث تشكل قسماً مما يدعوه المؤرخون اليابانيون "أقطاعات الجنوب الغربى الكبرى". كانت، تقليدياً، معتادة على تجارة اوساكا وتستاء من نمو يوكاهاما حيث كان الحكم الشوغونى يحتكر ربح التجارة الأميرى. وسرعان ما اعتادت على ارتياد ناكازاكى حيث كانت تجارة الأسلحة تتعاظم بسرعة.

لن نذكر هنا تاريخ العلاقات بين الاقطاعات الثلاث الذى يزخر بإحداث سياسية متشابكة. بل يكفى أن نتتبع تطور شوشو، لكى تطبع بطابعها نمو الجيش خارج إطار التبعية للشوغون.

لقد عانت شوشو من سنوات المجاعة فى الثلاثينات من القرن الماضى، وانخرطت منذ ذلك الحين فى إصلاحات لم يؤد أى منها إلى نتيجة فعلية: قليلة هى الاقطاعات التى عرفت ما عرفه شوشو من تعاقب مصلحين متعددى الاتجاهات. كانت هذه الاقطاعات تمتاز بان الدهميو لم يكن يلعب فيها دوراً نشيطاً، بعد أن أوكل سلطته لمستشاريه. كما كانت تقليدياً مقاطعة مسالمة. من ١٨٦٠ إلى ١٨٦١ كان يبدو أن شوشو قد انخرقت فى تيار سياسة التوسع التجارى ما وراء البحار. حدث أول قلب لهذا الاتجاه عام ١٨٦٢ إذ استولى حزب

المعادين للأجانب على السلطة. ومنذ ذلك الحين حتى عام ١٨٦٧ تعاقب المتطرفون والمعتدلون على التأثير على التوجه السياسى لشوشو<sup>(٨)</sup>.

عام ١٨٦٢ كان لدى المعادين للأجانب فكرة مبسطة عن الحرب ضد القوى. كانوا يعتقدون أن بوسعهم إزعاج الجانب بمبادرات منفعة ومعزولة - كحرق القوضىة البريطانية مثلاً - دون أن يحسبوا حساباً لما يمكن أن يرد به هؤلاء. فكان شأنهم أن يعقدوا دبلوماسية الحكم الشوغونى لا أكثر. إلا أنهم حصلوا من الشوغون على تعهد بأن يزور الإمبراطور فى كيوتو، وانتزعوا منه الأمر "بطرده البرابرة". كان النص الرسمى يمنح الصلاحية لاتخاذ اجراءات دفاعية فى حال حدوث استفزاز من قبل الغربيين ابتداء من ٢٥ حزيران ١٨٦٣. لكن الحزب المعادى للجانب فى شوشو فر هذه الوثيقة على طريقته الخاصة وعزم على قصف كل سفينة اجنبية تمر فى مضيق شيمونوسيكى. فجات الهجمات الانتقاميتان اللتان شنهما زورق حربى امريكى وزورقان فرنسيان ليظهرا النقص الفادح فى التسليح اليابانى.

فى ذلك التاريخ، ٢١ تموز ١٨٦٣، اوجد تاكازوكى شينساكا "سرية الجنود المغاوير"<sup>(١٠)</sup> المسماة كيهيتاى. كان تاكازوكى ضابطاً متوسطاً<sup>(١١)</sup> من شوشو، شخصاً متقلباً لكنه نشيط. لم يكن متقيداً بالأعراف والتقاليد، انتمى إلى الرونان عدة مرات، وسجن ذات مرة، لكنه أصبح عام ١٨٦٦ قائداً عاماً للجيش الاميرى. خلاصة القول، بعد أن لاحظ صيف ١٨٦٢ انعدام الفعالية بشكل كامل فى دفاع الاقطاع، انشأ، تداركاً للخطر، جيشاً صغيراً قوامه بين ١٠٠ و ٢٠٠ رجلاً وضع فى خدمة اللهميو. وما لبث عدد من ضباط شوشو أن حذوا حذوه. فولد على هذا النحو ما يسمى "سرايا" شوشو، أو الشوتاى.

كان الكثيرون من ضباط شوشو، من قادة هذه "السرايا" أو من مقدمى الجيش النظامى للهميو، متلهفين للمشاركة فى الدفاع الوطنى متجاوزين حدود السياسة الاميرية. ورغم معارضة تاكازوكى اقدموا على محاصرة كيوتو فى آب ١٨٦٤. فهزمتهم الجيوش الاميرية التى حلت محل الحرس الإمبراطورى. إلى ذلك، وفى أوائل شهر ايلول، احتلت القلاع الساحلية فى جوار شيمونوسيكى ودكت من قبل القوى البحرية الحليفة لكل من بريطانيا العظمى وفرنسا والبلدان المنخفضة والولايات المتحدة. فى هذا الظرف لم تستطع جيوش شوشو ابداء أية مقاومة تجاه القناصة والبحريين الغربيين.

فى هذا الوقت بدأ الحكم الشوغونى أول حملة ضد شوشو. لكنها سرعان ما انتهت عن طريق التفاوض بفضل توسط ساتسوما، عندما عبر الحكم الاميرى بلسان المعتدلين عن خضوعه للشوغون. لكن تاكازوكى لم يعتبر نفسه مهزوماً. فأعاد تنظيم الكيهيتاى، ثم اعلن ثورته فى مستهل عام ١٨٦٥ فى جوار شيمونوسيكى. وفى النهاية أقام فى العاصمة الاميرية حكماً متطرفاً. لكن عام ١٨٦٥ كان عام انقلاب الوضع.

١- بدأ حماس المعادين للأجانب يغير اتجاهه. فبعد أن كان متجهاً نحو الحرب ضد الأجانب أصبح معبياً لهيئة الصراع ضد الحكم الشوغونى.

٢- استطاع تاكاسوكى، فى جولة سريعة له فى الصين، أن يلاحظ تفوق التسليح الغربى والحالة "شبه الاستعمارية" فى البلد الكبير المجاور. فخلص إلى الاستنتاج أن "طرد



البرابرة" لن يتم بواسطة الحرب، في الفترة الراهنة على الأقل، بل بإصلاح اليابان إصلاحاً يجعل منها قوة في مستوى القوة الأوروبية.

٢- بناء على ذلك عمل على التقرب من أقطاعات أخرى، لاسيما ساتسوما، لتنمية التجارة وتحديث العتاد وتنظيم الجيوش الأميرية ثم من أجل صياغة خطة سياسية وطنية.

كانت مشاريع تاكازوكي في البداية متواضعة. عندما أعاد تنظيم الكيهايتاي في نهاية عام ١٨٦٤ صاغ لها نظاماً خاصاً. وادخل فيها عناصر من عامة الشعب؛ ولعله شعر بالحاجة إلى تبرير هذه الخطوة تجاه حزب المعتدلين في السلطة؛ "لم نكن نفضل هذه الصيغة في البحث عن التجديد. بل إنه إجراء اضطررنا إلى اتخاذه، لأنه لم يكن بوسعنا أن نتصرف بطريقة مختلفة".

والمادة الأولى من نظام الكيهايتاي يؤكد على مكانة السوماري البارزة إلى ذلك فإن ضم الفلاحين أدى من جانب الضباط إلى مراعاة تنسيق جديد في الجيش الأميري. وتنص المادة الثانية من النظام إياه: "أن لا تعرف الأعمال الزراعية مطلقاً. وإن لا تزج العائلات الفلاحية دون مبرر مقبول. وإذا التقى بعضكم بأبقار أو خيول على درب فليقف على جانب الطريق وليسمح لها بالمرور بأسرع ما يمكن. ثم أن لا توطأ الحقول ومزارع الأرز حتى في الأماكن غير المزروعة منها"<sup>(٣٣)</sup>.

من الصعب أن نعلم كم كانت نسبة الناس العاديين بين أعضاء "السراي". حسب ما يذكره أفضل المؤلفين<sup>(٣٤)</sup> كانوا يعدون نحو ثلث أو نصف الموجودات. ولا شك أن الفلاحين كانوا هم الأكثر عدداً. أما التجار فقد قدموا بشكل خاص مساهمتهم المالية وأفلس بعضهم من جراء ذلك.

والحال كلما كانت تتنظم عملية تجارة الأسلحة في ناكازاكي، لا سيما تحت إشراف غوير Gower أحد التجار الإنكليز، كلما "السرايا" تتزود بالبنادق. ومن الأكيد أن التدريب على إطلاق النار كان يعطى نتائج حسنة بأسرع مما كان يعطيه التدريب على السلاح الأبيض. على كل حال كان الفلاحون معتادين على الصيد. من هنا صير إلى فرق من القناصة اختيرت نظراً لمهارتها دون تمييز بين أوضاع أعضائها.

ألا أنه لا يجب الاستنتاج من ذلك أن الأشخاص العاديين، والفلاحين منهم بشكل خاص، كانوا يتطوعون بعدد كبير وبصورة عفوية.

فالجميع كانوا يراعون الأوضاع التي كانت تحيط بالأشخاص المعنيين وخلال الأزمة، وخاصة أثناء الحرب، كان الانتقال من وضع العامي إلى وضع النبيل أمراً معقولاً. وقد استفاد ضباط شوشو من طموح بعض البسطاء لتجنيدهم. حالة ايتو هيروبوومي الذي سيصبح رئيساً للوزارة حالة معروفة فقد كان ايتو ابن فلاح متوسط الحال يعمل في المؤاكرة جزئياً. ثم أراد أن تلقاء ذاته أن يدخل في كادر السوماري وانخرط في خدمة أحد الضباط وبعد أن اعتبر أيتو خادماً من الدرجة الوضيعة، انجز بعض الدراسات ثم كان من بين المتطوعين عندما عازمت الاقطاعة على إرسال خمسة "ممنوحين" سريين إلى إنجلترا. وحوالي ١٨٦٥ كان ايتو يتصرف تصرف الضباط.

مثل هذه الأمثلة بقيت نادرة. "إرادة تقبل الموت عن طريق قطع أواصر القربى" لم تكن توجد إلا نادراً. فكانت الكيهاتاي تعتمد إلى جمع المتطوعين عن طريق الأغراء والترغيب<sup>(٧٤)</sup>.

هذا لا يمنع أن ذلك الخليط من الأوضاع في "سرايا" شوشو كان يمثل سلفاً عملية الانخراط في الجندية، أي تكون فئة حقيقية من أصحاب الوظائف سيتميز العسكري فيها عن المدني. "في المجتمع الذي كان تحت حكم التوكاجاوا الاقطاعي، كانت تعتبر السوماري شرفاً عظيماً وأفضل من أية مهنة أخرى، وبالتالي كان الناس يكونون للسوماري تقديراً شخصياً رفيعاً. ولكن في نهاية حقبة التوكاجاوا، حين تطور التنظيم العسكري بسبب ظهور البنادق، اتجه مثل هذا التمييز بين الأوضاع إلى الزوال. وأخيراً بدأ التحول في وعى الأوضاع يحدث ببطء وتحت مظاهر معتدلة. ويمكننا القول أن أول هذه المظاهر عند الفلاحين كان وعى التطلع نحو وضع السوماري الاقطاعي"<sup>(٧٥)</sup>.

لم تكن الدينامية الشعبية للحرب الأهلية ثورية حقاً، بل كانت أقرب إلى المحافظة. الدينامية الثورية جاءت من رجل مثل تاكاسوغى الذى أطاح بالكوادر التقليدية. عندما بدأ الجيش الشوغونى في نهاية الحملة الثانية صيف ١٨٦٦، أعماله العدوانية فعلاً ضد شوشو، استطاعت أن تهزمه في كل مكان نظراً لقدرتها المدهشة على التحرك، ونظراً لعتادها الحديث الذى كان مازال فقيراً، لكنه استعمل بفعالية، ونظراً لمساعدة ساكاموتا ريوما الذى جاء لمساعدته بأسطوله الشخصى.

لقد تغلبت اقطاعية شوشو الصغيرة على الجيش الشوغونى، بفضل التحالف الذى كانت معاملة قد بدأت بين الاقطاعات الكبرى في الجنوب الغربى. كل حادثة حركة تغيير النظام كانت تظهر من خلال تجارة ناكازاكى شبه السرية - لا سيما تجارة الأسلحة - التى كان ساكاموتو ريوما محركها الرئيسى، كما كانت هذه الحادثة تظهر من خلال الإصلاحات التى طبقت في الاقطاعات التى لم تكن تعيش بعد على أهبة الحرب، لا سيما توسا وساتسوما.

اهتم ديميو توسا بمشاريع ساكاتوما، وإن كان ذلك من بعيد. وليس من قبيل الصدفة أن تكون شركة ميتسوبيتسى قد أسست، بعد أقل من عشر سنوات، على يد ايواساكي ياتارو ابن احد الرونان في توسا واحد المشتركين في تجارة ناكازاكى. أما ديميو ساتسوما فقد كان يدعى منافسة الشوغون. كانت عاصمة اقطاعه، كاغوشيما، قد قصفت ممن قبل الأسطول الإنكليزى، فما لبث بعد المعركة أن لبي رغبة الإصلاحيين وشرع في عملية تحديث جيشه. وقد عمد بعض ضباطه، من وعوا ضرورة النمو الاقتصادى، إلى استحضار بعض آلات نسج القطن من أوروبا.

في ذلك الوقت كانت صناعة التعدين التى تترأسها ساتسوما وساجا، وهى اقطاعه مجاورة لناكازاكى، قد بدأت بإعطاء بعض المردود.

وكان الشوغون والديميو في الجنوب الغربى يحد ثان ولكن على نحو مبعثر. عام ١٨٦٧، كان الجميع متفقون على ضرورة تغيير النظام السياسى في كل اليابان، لكنهم لم يتوصلوا إلى الاتفاق على مشروع مشترك.

## تغيير النظام :

من العبث أن ندخل في تفاصيل المرحلة الأخيرة من الحرب الأهلية الأولى. من ١٨٦٨ إلى ١٨٦٩، انهزم حكم الشوغون، واندثرت الاقطاعات الشمالية التي كانت قد بقيت على ولائها له. ومات تاكازوكي مريضاً واختفى ساكاموتو كذلك. أما الذين حلوا محلهم فهم سايجو الساتسومي الذي كانت له اليد الطولى في تدبير المصالحة بين شوشو وحكم الشوغون عام ١٨٦٤، واوكوبو وهو من ساتسوما كذلك : وكان هذان الرجلان بالأصل سوماريان بسيطان، كيدو تاكايوشى من شوشو وهو الذى قد دبر التحالف بين اقطاعه وساتسوما.

كان سايجو وراء سلسلة من الأعمال التخريبية لاستثارة الأعمال العدائية من جانب الجيش الشوغونى. فحصلت المعركة دون مهادت تقريباً في نهاية كانون الثانى ١٨٦٨ في ضواحي كيوتو. كانت الهزيمة النكراء التى منى بها الجيش الشوغون أمراً مفاجئاً. فقد كان هو الجيش الأفضل عتاداً، والأفضل تدريباً بلا ريب، وخاصة الأكثر عدداً. لكن القضية كانت قضية تحالف. لا شك أن ضباط الشوغون كانوا قد استفادوا من معلومات المدرسين الغربيين، وكانت وحدات جيشهم تمتلك سلاحاً حديثاً. ولكن إلى جانب الجيش الشوغونى الفعلى، كان الأوست، حسب تعابير القرون الوسطى، يضم جميع جيوش اللهميو، أفراد عائلة توكو أو المجلس الشوغونى، أو الذين استجابوا ببساطة للدعوة إلى الالتحاق في خدمة الشوغون : هذه الجيوش المختلفة كانت مسلحة ومدربة بطرق مختلفة جداً. فضلاً عن ذلك، إذا كان الشوغون هو القيادة العليا مبدئياً، فإن قيادة كل جيش أمرى كانت مستقلة عملياً. ولعل مشكلة القيادة هذه هى التى كانت السبب الرئيسى لهزيمة الشوغون، وستكون فيما بعد عاملاً حاسماً في تحديث الجيش.

في كانون الثانى عام ١٨٦٨ واجه الجيش الشوغونى جيوش كل من شوشو وساتسوما وهيروشيما. هذه الجيوش كانت بدورها أيضاً مزيجاً غريباً. لكن رجال شوشو كانوا قد اكتسبوا خبرة القتال كما كانت قيادتهم موحدة. كان لسايجو تأثير لا مثيل له على جنوده. ولم يكن أمام جيش هيروشيما الصغير إلا أن يكون تابعاً. ورغم كل عدم التكافؤ الحاصل بين عناصر الموالين للإمبراطور فإن التلاحم حصل بين صفوفهم.

في أيار ١٨٦٨، وبعد عدة عمليات تمشيط، دخلت الجيوش المظفرة إلى ايدو، لكن أقطاعات الشمال وحدها بقيت تقاوم حتى الخريف. من هذه الحرب سوف نستخلص الدروس التى استخلصها ايتاجاكى تاسيوكى، ضابط كبير من توسا عمل بوصفه حليفاً لسايجو على تهدئة الأوضاع في الشمال : فقد تعلم هذا الضابط إلى أى حد كانت مساعدة السكان أمراً ذا قيمة هامة من أجل إقامة إدارة جيدة. وهو سيظل يتذكر ذلك عندما سيؤسس أول حزب ليبرالى عام ١٨٨١.

تولى سايجو وكيدو واوكوبو مسؤوليات المنعطف السياسى الذى جرى عامى ١٨٦٧ و١٨٦٨. كان الثلاثة من أنصار الإصلاح المصممين. حسموا أمر قلب الشوغون والغوا النفقات المخصصة له. وسرعان ما قبلت عضويتهم في جمعية المستشارين للحكم الجديد. لم

يكونوا يمتازون بالنبوغ العسكري الذى كان عند تاكازوكى ولا يروح المغامرة الذى كانت عند ساكاموتو.

أما سايجو الذى كان مقتنعاً بإصلاح يعم اليابان كلها فقد انتقل إلى إصلاح كل مقاطعة وكرس جهوده بشكل خاص لحكم كاجوشيما. كان يعتقد أن من واجب الجيش الجديد أن يجمع ضباط الاقطاعات المخلصين للإمبراطور.

وأما كيدو فالأرجح أنه كان أبعد الثلاثة نظراً. واليابان تدين له إلى حد كبير بإلغاء الاقطاعات من ١٨٦٩ إلى ١٨٧١. كما كان أيضاً من أشد المتحمسين للفصل بين الموظفين المدنيين والموظفين العسكريين. وكان كيدو قليل الميل نحو العنف، وإذا كان أحد الذين شنوا الحرب ضد الحكم الشوغونى، فقد كان أيضاً مراقباً نافذ البصرة، من الوجهة السياسية، للإصلاحات التى تحققت فى شوشو. ويمكننا أن نقول أنه أخرج اليابان من تاريط سير الأفراد ليضعها على طريق المؤسسات.

وأما اوکوبو فلم يشتهر هو الآخر كقائد عسكري فقد كان، حتى سفره إلى أمريكا وأوروبا، من ١٨٧١ إلى ١٨٧٣، مناوراً ماهراً يعمل من وراء الكواليس. لكنه بعد أن اطلع على الإنجازات التقنية والاقتصادية فى الخارج، كان المحرك الرئيسى للبرنامج الحكومى الجديد الذى تعبر عنه شعارات : "زيادة الإنتاج وتشجيع الصناعات"، أغناء البلد وتقوية الجيش".

أن أول عمل حاسم قام به حكم ميجى كان إلغاء الاقطاعات عام ١٨٧١. كان كيدو، الذى حصل على القرار الإمبراطورى، يعلم أنه بدون مساعدة جيش قوى لا يمكن إزالة الاقطاعات. فوافق على أن يتولى سايجو امر هذا الجيش. فاستدعى هذا الأخير إلى كاجوشيما لقيادة الحرس الإمبراطورى الأول، المؤلف فى أغلبيته من ضباط ساتسوما ثم من ضباط شوشو وتوسا. أن وجود هذا الجيش المؤلف من ٢٠٠٠ رجل كان يؤمن الوحدة الإدارية لليابان.

ولكن بالنسبة للإصلاحات، ما لبث حرس سايجو الإمبراطورى أن تحول تدريجياً إلى وزن معرفى، بل إلى عائق فى سبيلها.

## الحرب الأهلية الثانية :

كان كيدو وواکوبو ومن بعدهما ايتو، بدءاً من ١٨٧١، يأملون فى حصول سلسلة من الإصلاحات، من المنتظر أن تكون آثارها المباشرة اقتصادية

١- الإصلاح النقدي : ولادة الين : لكن هذا المشروع ظل معرفاً بفعل التضخم وصعوبة إنشاء معادلة للين مع العملات الأجنبية.

٢- الإصلاح الضريبي : بعد أن اعترف الحكم بسندات الملكيات العقارية الخاصة، بدأ يهئ تحويل الخراج الأميرى من خراج عينى إلى ضريبة نوعية تدفع للدولة. ولم يصبح هذا الإصلاح شاملاً لكل اليابان إلا فى الثمانينات.

٣- الإصلاح المصرفى : مختلف أنواع شركات التجارة وتحويل العملة استبدلت بمصارف تابعة للدولة. لكن تحديث المصارف لم يتأمن إلا بعد إيجاد مصرف اليابان عام

١٨٨٢. بتعبير آخر، أطلق كيدو واوكوبو وايتو العنان لتحويلات ذات نفس طويل، لن يتسنى لها أن تكتمل إلا بعد وفاة الأولين<sup>(٣١)</sup>.

لكن هناك إصلاح رابع كان له نتائج العميقة التي لمست بسرعة : فقد جعلت الخدمة العسكرية إجبارية بالنسبة لجميع الرعايا اليابانيين ابتداء من كانون الثاني ١٨٧٣، وطبقاً لمبدأ القرعة. بناء على ذلك انتقل عدد الحاميات في الجيش النظامي من أربع إلى ست. وكانت مهمتها الجوهرية في ذلك التاريخ المحافظة على الأمن الداخلي.

بيد أن سايجو كان لا يزال يحتفظ، في كيوتو، بحرسه الإمبراطوري المؤلف فقط من ضباط ساتسوما وشوشو وتوسا القدماء. فكان لابد، عاجلاً أن أجلاً من إلغاء هذا الجيش الذي يضم عناصر تقليدية ومتطوعين. ولم تكن هذه العناصر مختلفة فيما بينها من حيث نوعية الأشخاص فقط بل من حيث عقلياتهم كذلك.

فالسوماري القدامى كانوا يرفضون العودة إلى صفوف المواطنين العاديين. وإذا كان بعض الضباط من الفئة الدنيا قد أعيد تصنيفهم كشرطيين أو فلاحيين أو حرفيين أو عمالاً مثقفين - كما فعل فوكوزاوا يوكيتشي - فإن الذين قبلوا فعلاً بالتخلي عن مركزهم القيادي، مهما قل شأنه، كانوا قلائل. والحال أن جيش المجندين لم يكن بحاجة إلى أعداد من الضباط أو من صفوف الضباط، يمثل أعداد السوماري القدامى. عدا عن أن حرس سايجو الإمبراطوري كان يؤمن لهم، بشكل من الأشكال، تمديد فترة خدمتهم، أو على الأقل كان يدفع لهم راتبهم مدى الحياة.

كل المشكلة كانت ناشئة بالطبع عن إلغاء الاقطاعات. فالحكم كان قد أصدر سندات دولة كتعويض على مصادرتهم. كما اعترف بقابلية هذه السندات للبيع والشراء. هكذا استطاع الديميو، وهم ضباط كبار في كل اقطاع، أن يحصلوا على رأس مال معين. واستطاع بعض الضباط من الفئة الدنيا أن يتشاركوا من أجل استثمار سنداتهم. لكنهم جميعاً لم يتوصلوا إلى ذلك ولم يكن لديهم جميعاً حس الأعمال!

كان سايجو يعي الوضع الدرامي للكثيرين من الضباط وكان شغله الشاغل أن يجد لهم عملاً جديداً. ولا شك في أنه، من جهة أخرى، قد كون نظرة خاصة عن السياسة الخارجية والتحديث. كان يفضل حدوث تقدم تقني يراعى الأمور الأخلاقية بدقة، وعلاقة من الخارج مبنية كذلك على الأخلاقية. وليس من قبيل الصدفة أن يكون الصراع قد برز بين سايجو من جهة، وكيدو واوكوبو وايتو من جهة ثانية حول موضوع التدخل في كوريا.

عندما كان سايجو يعد العدة للحملة على شبه الجزيرة كان يعتقد أنه يلزم ضباطه بقضية عادلة. وعندما انتزع أوكوبو من المجلس الإمبراطوري قراراً بمنع سايجو من الإبحار، استقال هذا من القيادة وتبعه في ذلك معظم هؤلاء الضباط.

مع ذلك، لم تكن تلك سوى أزمة مجهضة. بل الأمر الذي ينبغي أن يحتفظ في الذهن هو أن ياماجا اريتومو الشوشاني، وهو منظم الجيش الجديد، قد اتخذ موقفاً في النهاية ضد سايجو والحرس الإمبراطوري : فالهم قبل كل شيء هو إنقاذ الجيش الجديد حتى ولو كان ذلك على حساب الحكم على الحرس بالتشتت. وحساباً لكل حساب، كان

اوكونبو، الذى سىظل حتى مماته الرئيس الفعلى للحكم، بحاجة إلى جيش حديث لكى يحقق تحديث الاقتصاد.

ولم تتصف الأزمة فى حقيقة الأمر إلا عام ١٨٧٧. إذ ثار بعض الضباط فى ساحا عام ١٨٧٤، ثم فى كوماموتو وشوشو عام ١٨٧٦ : وكان السبب الأساسى لهذه الانتفاضات كلها الاستياء العام الذى كان منتشرأ فى صفوف السومارى القدامى. وأخيراً قرر حكم ميجى عام ١٨٧٧ أن يشن حرباً ضد ساشوما، حيث كان سايجو يتابع مخططة محاطاً بأعوانه. وكان ذلك، إلى حد بعيد، انتصار لجيش المجندين على الضباط التقليديين.

منذ ذلك الوقت، دخل النظام الجديد مرحلة البناء. وليس من باب المجازفة أن نؤكد أن امتحان وجود الجيش كان المعيار الآخر لتوطيد حكم ميجى. ومن المفروغ منه أن حداثة جيش المجندين كانت دلالة تشير إلى حداثة سياسة الحكم الجديد. لكن الأمر الذى كان حافلاً بالمغازى أيضاً كان تبدد العلاقات الاجتماعية. فقد أحسن ياماجاتا، الذى قاد "سرية" من سرايا شوشو، تقييم تجربة الفلاحين الرماة. فضباط الجيش كانوا بدورهم من السومارى، وقد أصبح من واجبهم اليوم أن يقوموا الناس العاديين. بالإضافة إلى الكفاءة التقنية، ينبغى أن يتحلوا بالمقدرة على جعل الآخرين يمتثلون لأوامرهم بالتخلى عن "وعى الوضع" المشار إليه أعلاه. كانت هذه ولادة الجيش المحترف.

## ٢- من جيل إلى جيل :

غير أن الجيش الإمبراطورى استغرق سنوات طوالاً لكى يتحرر من رواسب النظام الاقطاعى. "تفجر التناقض بين المتطوعين النبلاء عند استقالة سايجو وأعوانه من أجل الدفاع عن (قضية) الحملة إلى كوريا. (...) ولم يستجب الضباط من جماعة سايجو لكلمات المؤاساة التى أطلقها الإمبراطور مرتين"<sup>(٣٧)</sup>. ولم يكن التناقض أقل فعلاً بين ضباط الجيش النظامى. لم يوافق أوكونبو على حملة فورموزا، عام ١٨٧٤، إلا لمآلاتهم. "هكذا جرى التخطيط للعملية العسكرية الأولى التى قام بها حكم ميجى فى الخارج من أجل أرضاء نبلاء ساتسوما"<sup>(٣٨)</sup>. كذلك الأمر بالنسبة لحملة كوريا، فى إعلام التالى : فقد شنت هذه الحملة بواسطة البحرية التى كان جميع ضباطها تقريباً من ساتسوما.

هذه التنازلات أمام الإخلاص التقليدى والبطولة والمغامرات من جانب السومارى القدامى، كانت تغيب أوكونبو إلى حد بعيد، ناهيك بكيدو. فهذان لم يكونا معارضين للتوسع الخارجى : كانا يعتبران انه لم تنضج ظروفه بعد. والواقع أن جيش فورموزا أبادته المالاريا. والاتفاقية التجارية التى فرضت على كوريا أثارت تهافت القوى على ذلك البلد، ثم سرعان ما أصبحت اليابان معرضة بشكل خطير لمنافسة هذه القوى.

وهكذا فإن الجيش كان يكبح التقدم رغم انه عامل ضرورى من عوامله.

إلى ذلك، فإن الفلاحين وعامة الشعب على العموم، لم يخضعوا دائماً بسهولة لعمليات التآمر. كانوا لا يبدون مقاومة نشيطة إلا فيما ندر : كانوا يختبئون، أو يغيرون أشكالهم، حتى يتلافوا مجلس المراجعة.

تجاه الضباط والجنود لم يكن بوسع منظم الجيش الجديد إلا أن يكون حازماً ومررنًا في الوقت نفسه.

هذا المنظم كان ياماجاتا اريتومو. ولد عام ١٨٢٨ ومات عام ١٩٢٢. وكان ينتمى لعائلة من أدنى فئات شوشو<sup>(٢٨)</sup>. وقد ارتاد مدرسة يوشيدا شوان شانه شأن معظم الضباط الإصلاحيين في إقطاعته. وسيكون يوشيدا هذا أحد المعلمين الروحيين الوطنيين المتطرفين في القرن العشرين. الحق أن يوشيدا رغم كونه أصيلاً كان يهتم اهتماماً بالغاً بالحضارة الغربية. ثم انه حاول أن يبحر سراً على إحدى السفن الأمريكية عام ١٨٥٤، فأنهم بالخيانة وقتل عام ١٨٥٩. واحتفظ تلاميذه من تعاليمه بهذين المظهرين: الولاء للفروسية القديمة والانفتاح على التقدم. لكن ايتو كان أقرب إلى التحديث، بينما كان ياماجاتا أقرب إلى التقليد.

عندما رقى ياماجاتا على ١٨٦٣ إلى رتبة ضابط تعاون مع تاكازوكي. وعام ١٨٦٦ وضع يده على مقاطعة كانت تابعة لأحد مستشاري الحكم الشوغوني. فأثار بهذه المناسبة اضطرابات فلاحية من أجل تسريع نجاح جيشه. غير انه فقد شعبيته عندما فرض الإتاوات الأميرية لصالح جنوده قبل الموعد المحدد لجبايتها. أن الدروس التي استخلصها ياماجاتا من الحرب الأهلية كانت مضادة لتلك التي استخلصها ايتاجاكي تايسوكي. وحتى آخر سيرته السياسية ظل ياماجاتا يرفض التنازلات المقدمة بناء على المبادرة الشعبية.

ثم أنه بعد أن اشترك في الحرب الأهلية عام ١٨٦٨ طلب السماح له بالسفر إلى أوروبا من أجل الدراسة وكان له ما أراد. فتجول في فرنسا وألمانيا وروسيا وبلجيكا وهولندا برفقة سايجو شوجوميشى، شقيق تاكاموري، وعاد إلى البلاد عام ١٨٧٠ ماراً بالولايات المتحدة.

في السنوات الأولى من حكم مييجي كان الجيش يرث المؤسسات كما كانت قائمة في الحكم الشوغوني. أغلقت المدرستان العسكرية والبحرية في اهدو عام ١٨٦٨، ثم أعيد فتحهما بسرعة. كذلك تأخرت الإصلاحات التي أدخلت على المدارس تأخراً نسبياً : أسست مدرسة البحرية عام ١٨٧٦، والمدرسة العليا للجيش عام ١٨٨٢.

تولى ياماجاتا في بادئ الأمر إنشاء القيادة الجديدة. كان واحداً من الذين وضعوا قانون التجنيد. في كانون الثاني كان عدد الجيش الدائم المقرر ٣٨٦٠ رجلاً : ١٤ فوجاً من المشاة، و٢ كتائب خيالة، و١٨ فصيلة مدفعية و١٠ كتائب هندسية. ولما اعترض بعضهم على ياماجاتا لكونه قد وسع سلاح الهندسة على حساب المشاة، أجاب بأن الظروف الجغرافية لليابان هي التي تملئ هذا الاختيار : "ولا شك في أن هذا الاختيار كانت تحدده التوقعات الاستراتيجية داخل المتروبول"<sup>(٢٩)</sup>. أول دور أو كله ياماجاتا للجيش كان دور الشرطي : "بالنسبة لما يتعلق بالمؤسسة العسكرية، فأن هدفها المباشر يقع في الداخل، أما هدفها المقبل فيقع في الخارج"<sup>(٣٠)</sup>.

وكتب ياماجاتا قائلاً "أن الحرس الإمبراطوري لا يصلح إلا لحماية شخص صاحب الجلالة، ولحراسة القصر"<sup>(٣١)</sup>. هكذا اتخذ موقفاً ضد مشروع سايجو، في تشرين الأول ١٨٧٣. كذلك عارض حملتي فورموزا وكوريا في ١٨٧٤ ثم في ١٨٧٥، وان كان ذلك دون جدوى. وبعد أن ظل باماجاتا وزيراً للجيش من حزيران ١٨٧٣، استقال من هذا المنصب وخلف

سايجو في قيادة الحرس الإمبراطوري في شباط ١٨٧٤، ثم ما لبث بعد عدة أيام أن عاد إلى الوزارة ولكن بوصفه رئيساً للشعبة السادسة التي تتولى القيادة العسكرية. وبعد ذلك تخلى عن قيادة الحرس الإمبراطوري وعاد وزيراً للجيش. ثم دخل في تموز ١٨٧٤ إلى المجلس الأعلى للحكم رغم معارضة كيدو الذي لم يكن يريد أن يشترك أحد العسكريين في القيادة العليا للسياسة الوطنية.

في ذلك الحين كان الصراع دائراً بين نظرتين اثنتين للسياسة العامة. بينما كان كيدو يريد فصل المهام المدنية عن المهام العسكرية، كان هذا التمييز لا يجد قبولا لدى معظم الضباط الذين يمثلهم ياماجاتا. واحتد الخلاف بعد أن توارى كيدو واوكوبو عن المسرح السياسي. ومن الزمن أصبح إلحاق الجيش بالمتطلبات السياسية موضوع اختلاف بين ياماجاتا وايتو.

والحق أن ياماجاتا كان شخصاً إدارياً أفضل مما كان قائداً عسكرياً. وقد اتضح ذلك خلال الحملة ضد ساتسوما عام ١٨٧٧. "بمناسبة تلك الحرب كان المخطط العملي الذي وضعه ياماجاتا يهمل بعض المشكلات غالباً بسبب بساطته، من حيث ما يتعلق بملكة القيادة أو الاستراتيجية، كأن يغير التكتيك بكثرة مثلاً. أما من حيث المقدرة السياسية فقد كان ياماجاتا منقطع النظر في جيش ذلك الوقت من حيث فاعليته. وقد اتضح ذلك عندما أحسن معالجة النقص الحاصل في الموجودات، دون أن يقضى على التشكيلة التي نص عليها قانون التجنيد"<sup>(٣)</sup>.

وعندما أوجبت قيادة الأركان العامة عام ١٨٧٨ كان ياماجاتا رئيساً لها. ولكن بعد أن استولى ايتو على الحكم عام ١٨٨١ لم يدع فرصة واحدة دون أن يغتنمها ليلعب دوراً سياسياً. هكذا كان وزيراً للداخلية من ١٨٨٥ إلى ١٨٨٨، ثم رئيساً للوزارة مرتين، من ١٨٨٩ إلى ١٨٩١ ومن ١٨٩٨ إلى ١٩٠٠، دون أن يتخلى عن امتيازاته في الجيش؛ ثم عاد إلى منصب رئيس الأركان العامة من ١٨٨٤ إلى ١٨٨٥ ومن ١٩٠٤ إلى ١٩٠٦. وكان له، منذ أن توارى ايتو عام ١٩٠٩ حتى موته هو عام ١٩٢٢ تأثير خفي، لكنه كثيراً ما كان حاسماً، على السياسة الحكومية.

وهكذا فإن مؤسس الجيش الإمبراطوري، الرجل الذي أمد هذا الجيش بالمؤسسات الحديثة، قد اتاح له أن يكون بعد ذاته قوة سياسية. وهذا الأمر لا يجد تفسيره في شخصية ياماجاتا بمقدار ما يجد هذا التفسير من خلال تكوين كادرات الجيش الجديد. فقد كان ضباط قيادة هذا الجيش مشتركين في الحكومات الأميرية، وتلقوا نفس الإعداد الذي تلقاه زملاؤهم الذين اختاروا أن يكونوا قضاة أو اقتصاديين. وكان لدى السوماري القدامى اتجاه بأن يتجمعوا ثانية بوصفهم رعايا للنفس الاقطاعية، وعندما كانوا يجدون أنفسهم فيما بينهم على هذا النحو كانوا ينسون سريعاً تبعثرهم في وزارات مختلفة واختصاصات مختلفة. كذلك من الممكن أن نفترض أن الرجل السياسي بالمعنى الحديث لم يكن قد ظهر بعد في القرن التاسع عشر، إلا فيما عدا بعض الحالات النادرة، حتى داخل الحزب الليبرالي أو داخل حزب التقدم. في الطبقة القيادية الجديدة كانت الوظائف قائمة، لكن توزيع الأدوار بين الأشخاص لم يكن توزيعاً محدداً بوضوح. كان الجيش المحترف قد ولد بشكل قاطع، لكن العسكريين، بالمعنى الحديث للكلمة، كانوا ما يزالون قليلي العدد.



## الحرب الصينية - اليابانية والحرب الروسية - اليابانية<sup>(٢٤)</sup> :

بعد أن تكون الجيش الإمبراطوري خلال فترة التقلبات بين ١٨٧٣ و١٨٧٧، شهد بين ١٨٧٨ و١٩٨٤ فترة سلام كان ياماجاتا يتمنى لو يمر الجيش بها من أجل تثبيت ملك الضباط وتقوية العتاد. لكن الجيش كان يظهر أيضاً كمجموعة من الأشخاص تحركهم أيديولوجيات متباعدة أحياناً: حنين إلى الاقطاعات القديمة، إخلاص وولاء لذكرى شخص كسايجو، تطلع إلى احتلال مركز بين الأمم الكبيرة. عدا ذلك كان لابد من حدوث بعض التردد والحيرة في صفوف المجندين. وقد أحسن ياماجاتا التوفيق بين الاتجاهات المختلفة. ثم لما أنجز مهمة تنظيم الجيش في فترة السلم، ارتأى عام ١٨٩٤ أن التوسع الخارجى قد أصبح أمراً ممكناً بل مستحباً.

مع ذلك كان قراراً مرتجلاً تقريباً. وزارة ايتو الثانية كانت في مأزق : ففي حين كان مجلس النواب يصوت على اقتراح بحجب الثقة عن الحكومة، مطالباً بالتدخل في القارة، كان على ايتو أن يراعى كذلك الراى العام الدولى، لا سيما وأن حكومته كانت تقيم مباحثات في لندن حول إعادة النظر بالاتفاقيات المجحفة. في هذه الأثناء وصلت المعلومات إلى طوكيو في أول حزيران ١٨٩٤ بأن الحكومة الكورية قد استدعت الجيش الصينى من أجل قمع تمرد حصل في الداخل. وان بكين وافقت. والحال أن بنود الاتفاقيات السابقة تنص على أنه لا يجوز لكل من اليابان أو الصين أن تتدخل في كوريا دون اعلام الفريق الآخر. ولما لم تكن الحكومة اليابانية قد أعلنت رسمياً بإرسال الجنود الصينيين إلى كوريا، فقد وجدت نفسها مخولة حق إرسال بعض الفصائل من جيشها إلى شبه الجزيرة. ثم أعلنت الحرب ضد الصين في أول تموز دون أن تعترض القوى الغربية على ذلك : فقد تم قبل ذلك بأسابيع عقد اتفاقية جديدة للتجارة والملاحة بين اليابان وبريطانيا العظمى. كانت الأمتان المتخاصمتان هي الصين واليابان، لكن رهان الحرب كان يتناول مصر كوريا.

كانت التجارة اليابانية قد تعرفلت في كوريا بفعل المنافسة الصينية، بينما كانت تفتش فيها عن مجال للتوسع من أجل تجارة الجينسنگ Jinseng الكبيرة، وشراء الأرز وخاصة إمكانات استغلال مناجم الذهب<sup>(٢٥)</sup>. لا شك أذن في أن للحرب الصينية اليابانية دواعى اقتصادية.

احتل الجيش اليابانى شبه الجزيرة الكورية وشبه جزيرة لياو تونغ قاطعاً بذلك طرق الاتصال بين الصين وكوريا.

أما ياماجاتا الذى تولى موقعاً قيادياً فقد استدعى من الصين لأنه لم يتبع أوامر المقر العام للقيادة في هيروشيما : "فشكل هكذا سابقة للتصرف الاعتباطى الذاتى الذى سيتصرفه جيش كوان تونغ المقبل"<sup>(٢٦)</sup>. لم يكن يستطيع الامتناع عن أن يعتبر الجيش جيشه.

كان هذا الجيش قد وصل إلى ٢٧ فوجاً من المشاة و٧ أفواج من المدفعية عام ١٨٨٩ : بالإضافة إلى الخيالة والهندسة الخ. كان يضم ١٧٥٣ ضابطاً و٤٧٢٣ صف ضابط و٢٤٨٤٥ جندياً. ومع حوالى ٢٠٠٠ جندي من المستوطنين في هوكايدو، والدرك والاحتياط، كان

بوسع الجيش أن يحشد ٢١٠٠٠٠ رجلاً على أهمية الاستعداد للحرب. والحق انه بين ١٨٩٤-١٨٩٥ كان هناك حوالى ٢٤٠٠٠٠ جندياً عاملاً : ١٧٤٠٠٠ فى ما وراء البحار و ٦٦٠٠٠ فى المتروبول<sup>(٣٧)</sup>.

معاهدة شيمونوسكى ألحقت باليابان جزيرة فورموزا وعوضت عليها تعويضاً قيمته ٢٠٠ مليون تايلز واتفاقية تجارية ممتازة مع الصين. كان يجب احتلال الأراضى الجديدة، وتعزيز الدفاع، وتوقع توسع جديد، وقد أعادت اليابان شبه جزيرة لياو-تونغ للصين لكنها لم تتخل عن مصالحها فى القارة.

أما مشاريع توسيع الجيوش، بالنسبة للسنوات العشرة اللاحقة فقد تقدمت إلى الدورة البرلمانية العاشرة فى كانون الثانى ١٨٩٦. كان من المقدر أن يرتفع عدد الجيش البرى من ست فرق إلى ١٢ فرقة، وأن يصار إلى بناء ١١٢ سفينة جديدة حمولتها الإجمالية ٢٦٥٠٠٠ طناً. كما كان من المقدر أن تصل التكاليف إلى ٢٧١ مليون ين تمول جزئياً بواسطة التعويضات التى تدفعها الصين أما الباقي فقرض وطنى.

هذه الزيادة فى الطاقة العسكرية لم تكن ممكنة إلا نظراً لنمو الصناعة نمواً سريعاً. فالمصانع الأميرية التى صودرت بين ١٨٦٨ و ١٨٧١ كانت تسير مبدئياً من قبل الدولة ثم أوكل أمرها إلى شركات خاصة ابتداء من سنوات ١٨٨٠، وكان المستفيدون من تحويلات التسيير هذه، التى كانت تجرى بأسعار زهيدة للغاية، هم ميتسوى وميتسوبيتشى وسوميتومو ويازودا وبعض الشركات الأخرى التى سوف تشكل الزايباتسو. والواقع أن معظم هذه الشركات كان مشاركة للحكومة، منذ تغيير النظام، كما كان بعضها كميتسوى وسوميتومو بشكل خاص مشاركا لها منذ إهام توكاجاوا. وحتى نذكر مثلاً على شركة راهنة، كانت ميتسوبيتشى تؤمن النقل لحساب الجيش أثناء حملة فورموزا عام ١٨٧٤ وقد تلقت من الحكومة المراكب التى كانت قد اشترتها من الخارج، مقابل أن تخضع هذه المراكب للمصادرة فى حال اندلاع الحرب : وقد لجأت الحكومة إلى ميتسوبيتشى فعلاً بمناسبة حرب ساتسوما عام ١٨٧٧. أما ميتسوى الذى كان مصرفياً مفوضاً من قبل الحكم الشوغونى، فقد استمر بفتح اعتماداته لحكم ميجى.

إزاء الحرب الصينية اليابانية ومن أجل التوسع العسكرى الذى تلاها كان من الطبيعى أن يتوجه الحكم نحو هذه الشركات الكبيرة نفسها، بينما كان الاقتصاد اليابانى يدخل نهائياً مرحلة التنظيم الرأسمالى. "أن اختيار وزارة ماتسوكاتا (الثانية) التى تشكلت لتعطى أهمية للبرجوازية الكبيرة، قد وجد امتداده الطبيعى فى الاجراءات التى أمنت الاتساع الكبير للعتاد الحربى (...). طبعاً كانت البرجوازية هى التى أدخلت هذه الموازنة العسكرية إلى البرلمان"<sup>(٣٨)</sup>. وقد كتب تساكاهارا رئيس شعبة التسيير فى بنك اليابان: "أننا نشيد كل الإشادة بعملية"<sup>(٣٩)</sup> توسيع الجيشين البرى والبحرى، لأننا نأمل من وراء ذلك نمو الأعمال"<sup>(٤٠)</sup>.

فى هذه الفترة مما بين الحربين فى الشرق الأقصى، كان من نتيجة هذا التواطؤ بين رأس المال والسياسة أن أدى مباشرة، فى اليابان، إلى ازدياد القوى المسلحة. بين ١٩٠٤ و ١٩٠٥، وحتى تتمكن اليابان أن تعمل بحرية فى كوريا، شنت الحرب مرة أخرى، ضد

روسيا. لم تتلق تعويضات بعد انتصارها، لكنها ضمت لها نصف جزيرة ساخالين وحصلت على كونغ تونغ في طرف شبه جزيرة ليا وتونغ.

### الميل السلمية والمعادية للمعسكر :

بيد أن الحرب الصينية اليابانية قد اتخذت طابعاً وطنياً حقاً. أعلن البرلمان ذو الاعتمادات العسكرية الطفيفة، عن تبعية للحرب. وحتى فوكوزاوا يوكيتشي طلب من تلامذته أن يرفعوا إعلام الزينة عندما أعلن نبأ الانتصار.

لكن الأمر لم يكن كذلك بالنسبة للحرب الروسية اليابانية. مع الصناعة الكبيرة بدأت البروليتاريا رغم كونها ما زالت ضعيفة عددياً. عام ١٩٠٧ لم يكن ثمة أكثر من ٤٠ نقابة. ولكن رغم أن نقابة عمال التعدين التي أسسها كاتاياما قد زالت سريعاً، فإنها كانت تضم أكثر من ٥٠٠٠ عضواً عام ١٩٠٠. لم يكن الاشتراكيون قد تنظموا بعد في حزب سياسي، بل كانوا يتجمعون في مجموعات، بحث ودراسة. وكانت هذه الحركة الاجتماعية الناشئة مسالة إلى حد بعيد.

مصافحة كاتاياما لبلينخانوف في خضم الحرب الروسية اليابانية بقيت بادرة مشهورة<sup>(٤٧)</sup> وفي المتروبول تابعت هيمن- شيمبون، "صحيفة الشعب" نشر المقالات الداعية للسلم. فمنعت في كانون الثاني ١٩٠٥.

مع ذلك لم تكن الحركة السلمية العمل الوحيد الذي قام به الاشتراكيون؛ فقد تمكنوا، بشكل أوسع، من تعميق جذورهم في أوساط المثقفين خاصة، ولكن بين أبعاد الفئات الشعبية كذلك.

وقد نشرت إحدى الكاتبات، يوزانو أكيكو، قصيدة مهداة إلى شقيقها المجند الذي كان موجوداً في حصار بورت أرثو عنوانها "ولا تهلكن يا أخى".

★ ★ ★

كنت آخر من ولد في أسرتنا  
فتلقيت مزيداً من الحب من والديك  
لكنهم وضعوا السيف بين يديك  
ليعلموك كيف تقتل البشر؟  
هل تعهدوك برعايتهم حتى تبلغ العشرين  
كى تقتل الناس وتكون أيضاً من الهالكين؟  
فيه تاجر مدينة ساخاي  
يا سيد منزل فخور في عرافته  
باسمك هذا سترث عن ابيك  
أن لا تموت يا أخى. أرجوك.

★ ★ ★

مدينة ساكاي في جنوب اوساكا عرفت فترة مجد وازدهار من القرن الخامس عشر إلى السادس عشر. ثم انحطت منذ ذلك الحين، لكنها احتفظت بتقاليدها القديمة من نسج

الحرير والتجارة الفاخر. اكيكو تذكر أخيها أذن بعادة التجارة التي بقيت مرعية خلال فترة توكاغاوا والتي كانت ما زالت بلا ريب متبعة لدى الاوتورى<sup>(١٢)</sup>: فالتجار لا يجب أن يحملوا السلاح الذى هو شعار دولة المحاربين. الأمر الإمبراطورى العالى الذى صدر عام ١٨٧٢ حول التجنيد ينص: "بعد أن ينهى (الرعايا) خدمتهم يعودون إلى بيوتهم ويتعاطون (مهنهم) كمزارعين أو حرفيين أو تجار"<sup>(١٣)</sup>. لكن عددا من اليابانيين رفضوا ازدواجية الرعايا هذه: فلا حون وحرفيون وتجار، نعم، ولكن لماذا يكونون جميعا محاربين؟ أن الاحتجاج المؤثر الذى قامت به شاعرة له قيمة رمزية: فهو احتجاج إنسانى عميق ولا يزال يحتفظ بقيمته كحدث راهن فى زمان كل حرب. لكنها دوما تسترجع وقائع وأحداث سابقة.

ضباط ١٩٠٤ لم يعودوا جميعا من السومارى القدامى: بل كانوا قد تخرجوا من المدارس الجديدة. ورجال الأعمال لم يعودوا من تجار توكاغاوا: بل قاموا بدراستهم فى الجامعة. لم يعودوا ينتمون إلى العالم نفسه الذى تنتمى إليه يوازنو اكيكو، رغم أنهم من نفس الجيل. ولو أن اكيكو عبرت عن مشاعرها بطريقة أخرى لكانت وجدت استجابة واسعة جداً من قبل الفلاحين: لكنها كانت تسترجع قيما طواها الزمن. أما العمال والاشتراكيون فقد كانوا ينتمون بدورهم لنفس العالم الذى ينتمى إليه الضباط والبرجوازية الجديدة، لكنهم بدأوا يتنبهون لتوهم لصراع الطبقات. فمن جهة لم يكن ثمة مجال للتوحد الحركة السلمية، ومن جهة أخرى لم يكن بوسع الجيش والبرجوازية أن يتحدا لقمع تلك الحركة.

### الديمقراطية على المحك :

فى أيام الحرب الروسية اليابانية كان الانتقال من جيل إلى جيل آخر واضحاً فى صفوف الكادرات الوسطى للهيئات القيادية. تاناكا جيشى، رئيس الوزارة المقبل، الذى ولد عام ١٨٦٢، أنهى دروسه فى مدرسة الجيش العليا، وكان خلال الحرب مرافقاً عسكرياً فى منشوريا. ولكن فى الكادرات العليا كان المحاربون القدماء مازالوا يتمتعون بقوة كبيرة. الجنرال كاتسورا تارو، رئيس الوزارة من ١٩٠١ إلى ١٩٠٦، كان مقاتلاً عام ١٨٦٨ فى سن الواحدة والعشرين. وقد دخل الاشتراك فى الحرب الأهلية كمعيار من أجل اختبار رؤساء الوزراء، من مدنيين وعسكريين، حتى عام ١٩١٨ تاربط تكليف هارا ساتوشى الذى كان مازال صغيراً جداً عام ١٨٦٨ لحمل السلاح.

كان هناك أذن تقليد بعيد الأثر، ذو جذور عسكرية، مازال متأصلاً فى بداية القرن العشرين، رغم أنه كان قديماً من حيث الوقائع. فحكم الشيوخ المسنين كان ما زال حياً حتى ما بعد الحرب العالمية الأولى بزمان، كما كان ياماجاتا واحداً من حماة هذا التقليد. فكان على الجيل الشاب أن ينتظر فترة طويلة قبل أن يشق طريقه.

والحال أن التعاون بين القدامى لم يكن دائماً سهلاً. فقد نشأ الخلاف الأول، بعد موت كيدو وسايجو واوكوبو، حول مشاريع الدستور ودعوة البرلمان. فانفصل ايتو الذى لم يكن يعارض وضع ميثاق بهذا الشأن، عن اوكونا شيجينوبو الساجانى، الذى كان يؤيد

الدعوة المباشرة للبرلمان. منذ ذلك الحين سعى اوكونا وامايتاكي جهدهما، من خارج الحكم، لجمع فريقين ليراليين.

أما ايتو فقد كان يهئ، من داخل الحكم، مشروع دستور. وإما ياماجاتا فقد كان يفضل، كما رأينا، وجود قيادة جماعية للحكم، دون تمييز بين المدنيين والعسكريين، ومن هنا فهو لم يوافق مطلقاً موافقة تامة على التمثيل بواسطة الانتخاب.

وشاءت الظروف السياسية أن لا يكون ايتو رئيساً للحكومة لدى إعلان الدستور الأول عام ١٨٨٩. بينما كان ياماجاتا رئيساً للوزارة عندما دعى مجلس النواب الدورة البرلمانية الأولى عام ١٨٩٠. وقد اضطر للتخلي عن الحكم خشية أن لا يتمكن تنفيذ الالتزامات الاقتصادية التي أخذها على عاتقه حتى ينتزع الموافقة على الموازنة. ومنذ ذلك الوقت حقد على المجلس الذي لم يتراجع عن موقفه أبداً، رغم محاولات ياماجاتا للتأثير عليه بواسطة تدخل أشخاص كوسطاء.

على أثر ذلك اتبع كل من ايتو وياماجاتا خطين ظلاً يتباعداً منذ ذلك الحين. بعد فشل محاولة تأليف الوزارة الائتلافية بين حزبي اوكونا وامايتاكي عام ١٨٩٨ فهم ايتو أن السياسة البرلمانية ستكون مستحيلة بدون تشكيل حزب للحكم. وفي الحين الذي كان فيه ياماجاتا على رأس الحكم عام ١٩٠٠ سعى لانتخابه رئيساً للسيوكاي "جمعية أصدقاء السياسة"، وهي حزب كان له الأغلبية في مجلس النواب ويستوعب أعضاء حزب ايتاكي تاسيوكي<sup>(٤٤)</sup> وحوالي عشرة من أعضاء حزب اوكونا شيجينوبو وخمسة عشر نائباً من حزب ثالث. وما أن حل ايتو محل ياماجاتا حتى ألف وزارته الرابعة : وأصبح له ملء التصرف في نصاب جلسات مجلس النواب.

لم يحدث على أثر أزمة حقيقية : فقد سوى ايتو أموره مع ياماجاتا. لكنه كان يخشى سياسة رفيقة بالسلاح الذي عمد إلى تعزيز الشرطة وعزم على التدخل في حرب البوكسرز ووضع نظاماً إدارياً جديداً يحتفظ بمنصبى وزيرى الجيشين لجنرالات وأميرالات في الخدمة. وكان يعي أنه بدون التعاون مع مجلس النواب، قد يجد الحكم نفسه معزولاً عن البرجوازية الجديدة التي كانت في أوج صعودها.

هذه البرجوازية، من جهتها، كانت تود أن تفعل فعلاً إيجابياً في السياسية الحكومية. وعلى العموم، كان ايتو يوفر الشروط الضرورية لتحقيق ديموقراطية برلمانية.

لكن الجيش كان لا يرفع عن التدخل مباشرة في شئون السياسة بمقدار ما كان يخضع لتأثيرات ياماجاتا وأعوانه.

وانفجرت الأزمة عام ١٩١٢. اغتيل ايتو في حاربين، وقبل ذلك بثلاث سنوات كان الإمبراطور مييجي قد مات. وكان ساينوجي كيموشي<sup>(٤٥)</sup> الرئيس الثانى للسيوكاي رئيساً للوزارة. فطالب الجيش بتطبيق خطته حول التوسع: بعد الحرب الروسية اليابانية كان عدد الفرق قد رفع إلى ١٩، كما كان من المتوقع إيجاد فرقتين أخريين بعد ضم كوريا، لكن ذلك تأجل من عام إلى عام. عام ١٩١٢ كان ساينوجي ما زال يرفض فتح الاعتمادات للجيش تدعّمه في ذلك الصحافة والأوساط الليبرالية. أما البرجوازية فقد كانت تخشى التضخم.

فاستقال وزير الجيش يوهارا يوساكا ورفض الجيش اختيار خلف له. فاضطر سايونجي إلى التراجع.

تحالفت الأحزاب الليبرالية على مناوشة وزارة كاتسورا الثالثة التي تولت الحكم. ورفضت الأحزاب إنشاء الفرقتين الجدينتين في الجيش. وحصلت على تعهد بإمكانية تعيين وزيرى الجيش من بين الجنرالات أو الأميرالات المتعاقدة<sup>(٤١)</sup>.

أما الاعتقادات اللازمة لإيجاد الفرقتين الإضافيتين فلم يصوت عليها إلا عام ١٩١٥ (٤٢). من الضروري إجراء تحليل الوضع السياسى فى ذلك الوقت. لقد اشتركت اليابان فى الحرب العالمية الأولى وكان يرئس الوزارة القائمة يومذاك أوكوناماشيجينوبو، الذى ولد عام ١٨٢٨ ومات عام ١٩٢٢ فكان معاصراً تماماً لياماجاتا أريتومو. لكنه كان من مواليد ساجا. وعام ١٨٧٢ اختار التخلص من تأثير سايجو، وتبع أوكونبو هو وايتو. وكثيراً ما كان هذان الأخيران يلعبان دور الموفق بين كيرو وأوكوبو اللذين كانا لا يتطابقان أحياناً. وكان أوكوناماميل إلى البرلمانية من ايتو، فما لبث أن اختلف معه عام ١٨٨١، ومنذ ذلك الحين انصرف بشكل خاص لتنشيط الأحزاب السياسية الليبرالية والى تأسيس جامعة وايزدا ثم توسيعها. وانتهت محاولته الأولى لتأليف الحكومة عام ١٨٩٨ بالتحالف مع ايتاجاكى وحزبه إلى فشل ذريع. ولأسباب هذا الفشل أهمية كبيرة فى الحياة السياسية اليابانية، من أواخر القرن التاسع عشر إلى بداية القرن العشرين.

١- لم يكن باستطاعة أوكونامام و ايتاجاكى أن يتفقا تماماً على عمل مشترك. وراء الأول كان هناك كل مجموعة ساجا ورهطها، وكان وراء الثانى كل مجموعة توسا ورهطها. فى المعارضة كان كلاهما مستفيداً من وضعه كسياسى قديم، كما كانا ينجران معاً فى السياسة القبلية. كان يؤخذ على الحكوميين إبقاؤهم على الأوليغارشية القبلية : والحق أن معظم الوزراء كانوا إما من شوشو وإما من ساتسوما مثل ايتو وماتسوكاتا. والحال أن أوكونام و ايتاجاكى كانا عاجزين عن التخلص، فى أوساط المعارضة، من هذا التصنيف الذى كان يقام وفقاً للانتماء للأقطاعات القديمة.

٢- عندما وجدوا نفسيهما فى الحكم لم يساهرا كل منهما ازماته وجماعته فقط بل عمد كل منهما إلى التحالف مع ازام أسلافه فى الحكم. وكان صحيحاً بشكل خاص أن قيادة الجيش البرى كانت فى معظمها مؤلفة من رعايا شوشو وأن البحرية كانت تضم أميرالات معظمهم من ساتسوما أو متشيعين لعشائريهم. والحال أن السياسة القبلية هذه كانت موضوعاً لنقد شديد من قبل الصحافة اليومية الناطقة باسم تيار معارض يدعم وزارة التحالف بين الزعيمين الليبراليين الكبيرين. وكان السبب الرئيسى لسقوط هذين الزعيمين بعد أربعة أشهر من وصولهما إلى الحكم يكمن فى عدم الاتفاق بين ساجا وتوسا، وبالتالى فى استحالة القضاء على جبهة شوشو - ساتسوما فى الحياة السياسية العامة. هذه التجربة التعيسة التى قام بها أوكونام و ايتاجاكى خيبت آمال الليبراليين لمدة طويلة.

عندما صار ايتو على رأس السيوكاى كان قد انقذ البرلمانية، فى روحها على الأقل. وقدم له ايتاجاكى موجودات حزبه بالنية نفسها. أن المؤرخين اليابانيين يعتبرون عادة أن

"سياسة الأحزاب" تبدأ بوصول هارا ساتوشي إلى الحكم عام ١٩١٨ : ولكن من الأفضل أن نعتبر أنها بدأت عام ١٨٩٨.

تغير الوضع منذ نهاية ١٩١٢ وبداية ١٩١٣. والواقع أنه بعد أن قلب الجيش وزارة سايونجي تحالفت الأحزاب الليبرالية لكي تسقط وزارة الجنرال كاتسورا التي اعتبرت، عن خطأ أو عن صواب (٤٨)، أنها من صنع ياماجا وبالتالي من صنع الجيش، لكن تحالف الليبراليين انفرط عقدة بسرعة فائقة بسبب مناورات السيوكاي الذي سوى أمره مع وزارة الأميرال ياماموتو جونوهيو التي قامت على توازن القبائل والتي استطاعت في نهاية الأمر أن تحصل على الأكثرية في مجلس النواب. وعندما استنفذت جميع إمكانيات التنازل بين القبائل وجميع الكومبينات بين الأحزاب الليبرالية، قبل ياماجاتا أن تستعين باوكوما مرة أخرى.

في ذلك الحين اندلعت الحرب العالمية الأولى. بموجب ذلك أضيفت إلى الجيش فرقتان، بفضل وجود رجل حزبي على رأس الوزارة. لكن الحرب العالمية ستغير العلاقات بين الحرب والأوساط السياسية الفعلية تغييراً عميقاً وذلك لأسباب تقليدية ودبلوماسية واقتصادية واجتماعية.

بالدرجة الأولى، لم يستطيع أوكوما أن يشكل حكومة إلا بالاعتماد على حزب أقلى في المجلس هو حزب الكنسيكاى (٤٩). والواقع أن هذا الحزب تأسس عام ١٩١٣ بإيعاز من كاتسورا الذي حاول بعد أن تعرض لهجمات الليبراليين أن يؤلف حزبه الخاص، لكنه أبعد عن الحكم قبل أن يتوصل إلى ذلك ومات بعدها بعدة أشهر : فأصبح كاتو تاكاكي، وزير الخارجية في وزارته الأخيرة، ورئيساً للوزارة بوصفه من الكنسيكاى. والحال أن كاتو تاكاكي كان صهراً لمؤسس شركة ميتسوبيتشي. وبالفعل كان الكنسيكاى حزباً ليبرالياً واقعاً تحت تأثير ميتسوبيتشي. إلى جانب ذلك كان لاكوما علاقات في إنشاء شركة ميتسوبيتشي منذ سنوات ١٨٧٠. هذا بالإضافة إلى أنه تولى رئاسة الحكومة في أعقاب الأميرال ياماتو جونوهري الذي كانت وزارته قد أقيمت على أثر فضيحة البحرية حيث اتهم بعض الضباط باختلاسات مالية مع شركتي سيمنس وفيكرز : ويبدو أن ميتسوى كانت ضالعة في هذه العملية.

كان يبدو أذن أن حكومة أوكوما تعتمد على رؤوس أموال شركة ميتسوبيتشي. في عام ١٩١٤ لم يعد من الممكن أن نحلل العلاقة بين القوى السياسية في اليابان وفقاً لنفس المقاييس التي كانت في القرن التاسع عشر. صحيح أن نفس العناصر كانت ما تزال باقية : الجيش والأحزاب، ميتسوى وميتسوبيتشي، الليبراليون وأوليغارشية القبائل، لكن أوكوما كان ينتمي لجيل الأوليغارشين، ويعتمد على حزب ليبرالي، أنشأه أحد الجنرالات كما كان يحرك هذا الحزب ممثل لمجموعة رأسمالية قوية من الجيل الثاني. أن الإبقاء على المعطيات التقليدية سوف يفجر تناقضاتها على نحو أفضل.

فقد برزت هذه التناقضات، في السياسة، الخارجية، منذ أن سلمت الحكومة إلى سلطة يوان شيه كاي المطالب الواحدة والعشرين الشهيرة.

كان ذلك يشكل منذ ذلك الحين المطالبة "بالمصالح الخاصة لليابان" في الصين. كان من المفروض أن يظل البند الذي فرض على حكومة بكين قبول المستشارين اليابانيين بنداً

سرياً. ولكن من المفروغ منه أن أوساط يوان شيه كاي لم يمتنع عن شجب تدخل اليابانيين في السياسة الداخلية للصين غداة الثورة الثانية. كيف وافق كاتوا تاكاكي على مطامع الجيش في القارة بعد أن أصبح من جديد وزيراً للشؤون الخارجية، رغم كونه ليبرالياً ورغم قيامه بمباحثات التحالف الإنجليزى - اليابانى عام ١٩٠٢؟ لا مجال هنا لمحاينة الأسباب التى دفعته إلى ذلك. لكننا نكتفى بمجرد ذكر نتيجة الدبلوماسية التى كان فى مطلق الأحوال مسؤولاً عنها.

- ١- خسر اليابانيون نهائياً دعم الشعب الصينى.
- ٢- أصبحت حكومة أوكونا مستلبة تجاه عطف القوى الغربية.
- ٣- أصبحت العلاقات مع الصين خاضعة، أكثر من أى وقت مضى، للنقاش داخل اليابان من زاوية الهيبة الوطنية.

من هنا كان على الليبراليين أن ينصاعوا فى أكثر من مناسبة أمام متطلبات الجيش. واستطاعت وزارة أوكونا أن تستمر بفضل الأغلبية التى كانت تستند إليها فى المجلس من جراء عملية شراء الأصوات فى الانتخابات ١٩١٥ التى قام بها وزير الداخلية الموالى لـ... ياماجاتا. أما كاتو فقد استقال، مصحوباً بزملائه فى الحزب.

عندما تخلى أوكونا، أخيراً، عن الحكم فى تشرين الأول ١٩١٦، كان من الطبيعى أن يحل محله الجنرال تيروتشى ماساتاكى الذى كان قد خلف كاتسوا تارو، كمقرب من ياماجاتا، فى قبيلة شوشو. فى انتخابات ١٩١٧ حصل السيوكاى على أغلبية المجلس المطلقة وكان هذا بمثابة الخطر المحدق بالحكم والمعارضة على السواء.

فى ذلك الوقت كانت الصناعة اليابانية فى أوج صعودها. فى عام ١٩١٧ تجاوزت البناء البحرى مستوى ما قبل الحرب العالمية ووصل عام ١٩١٨ إلى ٥١٦ وحدة و ٦٠٠ طناً ثم عام ١٩١٩ إلى ٢٢٢ وحدة و ٦٤٠ طناً. كما عاد التوازن إيجابياً فى الميزان التجارى عام ١٩١٥. لكن النمو الصناعى رفع حدة الالتواء الاقتصادى والاجتماعى الذى كان موجوداً بشكل مستمر قبل الحرب : فقد سبب التوسع الصناعى ارتفاع الأسعار، مما لا يتفق مع مصالح الطبقات الفلاحية. وكان المزارعون منجذبين إلى المدن حيث كانوا يأملون بالعثور على عمل، لكن تشغيل العمال كان نخيوياً، فشككت القطاعات العسكرية مجالاً ذات أولوية، كما استشرت البطالة بين التشغيل غير المهرة.

وعندما قررت وزارة تيروتشى إرسال حملة إلى سيبيريا فى تموز ١٩١٨، انفجرت اضطرابات الأرز (٥٠). فاستدعى وقتها هارا ساتوشي، الرئيس الثالث للسيوكاى منذ ١٩٠٠، لتأليف وزارة يرئسها للمرة الأولى شخص حزبى لم يشترك فى حرب ١٨٦٨ الأهلية. هكذا أصبح الحكم أخيراً بمتناول الجيل الثانى.

فى انتخابات ١٩٢٠ حصل السيوكاى مرة أخرى على الأغلبية المطلقة. مع ذلك لم تكن مهمة سهلة. إلى اليسار، كان عليه أن يحتاط لصعود الاشتراكية فى الفترة التى تلت الحرب مباشرة، وإلى اليمين كان يخشى أن تطغى عليه طموحات العسكريين. فكان ردة على الحركة الاشتراكية القمع المعتدل. كما عمل من الناحية الثانية على تخفيف التوسع العسكرى. لكنه مات مقتولاً غداة الندوة البحرية المنعقدة فى واشنطن.



هكذا فقد الليبراليون الشخص الذى كان من الممكن أن يؤمن سيراً طبيعياً للديمقراطية البرلمانية.

بعد ذلك صاغت الأحزاب السياسية، بين ندوة واشنطن فى ١٩٢١-٢٢ وندوة لندن عام ١٩٢٠، وبمساعدة الأميرالات، برنامجاً يتناول تقليص الجيش والتوسع الخارجى : فسحب الجنود اليابانيون من الصين وسيبيريا. وتخلت اليابان عن ادعائها المذكورة فى المطالب الواحدة والعشرين. وحصل استفتاء عام ١٩٢٥ مرفقاً بالقانون المسمى قانون "المحافظة على الأمن" والذى يسمح بقمح المجموعات المخربة. وبعد اكتشاف وجود الحزب الشيوعى عام ١٩٢٢ لم يعد باستطاعته الليبراليين أن يهتدوا إلى طريقهم بين ضغط اليسار ومطامع العسكريين.

### تجربة تاناكا جيشي :

منذ نهاية الحرب العالمية الأولى كان الاقتصاد اليابانى مهدداً بالانحسار . فى ١٩١٩ بدأت إمارات الركود بالظهور، وقبل الأزمة الكبرى عام ١٩٢٩ شهدت اليابان أزمات عنيفة فى أعوام ١٩٢٠، ١٩٢٢، ١٩٢٧. ومنذ ذلك الحين أظهرت أوساط رجال الأعمال تحفظها تجاه كل ما يتعلق بالتوسع العسكرى.

من بين النفقات الإجمالية المرصودة فى المتوازنات السنوية للحكومة كانت الحصة المخصصة للجيش بمنزلة ٤٣٪ عشية الحرب الصينية اليابانية. ثم هبطت إلى أقل من الثلث عشية الحرب الروسية اليابانية ثم صعدت من جديد فبلغت النصف أو أكثر بين ١٩١٩ و ١٩٢١.

أما اللذان اقنعا الجيش بتقليص نفقاته فكانا تاناكا جيشي، وزير الجيش فى وزارة هارا، وأمين سر الدولة الجنرال أوجاكي كازوشيغ الذى كان بدوره وزيراً للجيش فى الوزارات الليبرالية من ١٩٢٤ إلى ١٩٢٦.

ولكن إذا كان صحيحاً أن النفقات العسكرية قد هبطت إلى ما دون الثلث من مجمل نفقات الموازنة، ابتداءً من عام ١٩٢٢، فإن الأرقام بحد ذاتها غشاشة. إذا أن اجمالى نفقات الموازنة قد أنتقل من أقل من نصف مليون ين عام ١٩١٨، ثم إلى أكثر من مليون ونصف عام ١٩٢٢. من هنا أن تخفيض النفقات العسكرية الذى كان محسوساً بالأرقام المطلقة (٥١)، وجد التعويض عنه فى التحويل الذى حدث فى العتاد الحربى.

ولم ينظر الجيش بعين الرضى إلى هذه التخفيضات التى حصلت فى ميزانيته. عام ١٩٢٢ كان مجلس النواب قد أعلن تخفيض النفقات بمقدار ٤٠ مليون ين وتقليص فترة الخدمة العسكرية الإجبارية إلى سنة وأربعة أشهر بدلاً من سنتين. فتخلى الجيش عن ٢٢ مليون ين، وبالنسبة للخدمة العسكرية عن ٤٠ يوماً ! والواقع أنه كان يطالب بنفقات إضافية قيمتها ١٠٠ مليون ين على امتداد عشر سنوات، من أجل تجديد سلاحه (٥٢).

ضحى أوجاكي بأربع فرق لكنه عمل على تحديث العتاد. وعندما كان وزيراً للجيش حرص على إتقان فترة التدريب العسكرى فى المدارس الثانوية والعالية : أصبح هذا التدريب إلزامياً منذ ١٩١٨ ومنذ ذلك الحين صار يشرف عليه ضابط فى الخدمة، فى كل

مؤسسة مدرسية. فضلاً عن أنه أصبح إلزامياً في الأرياف بالنسبة للشبان الذين لم يدخلوا المدارس (٥٢).

من جهة صير إلى تمويه تقليص الجيش، ومن جهة ثانية توغلت عمليات تأطير السكان بواسطة الجيش إلى حد بعيد بين جميع الفئات الاجتماعية. تمت جميع هذه الإصلاحات في عهد الوزارات الليبرالية التي انبثقت عن الكنسيكاى. وعندما استقالت آخر هذه الوزارات لعجزها عن حل الأزمة المالية عام ١٩٢٧ وصل تاناكا جيشي إلى السلطة.

كان تاناكا جيشي صداقة مع هارا ساتوشي، ومن ثم، مع أعضاء السيوكاى. فعمل على انتخابه رئيساً لهذا الحزب عام ١٩٢٥. كان من مواليد شوشو وتخرج من المدارس الحربية. وحتى نصفه بشكل عام يمكن أن نقول أنه كان يطمح إلى التآليف بين اتجاهى ايتو وياماجاتا، فضلاً عن اتجاه ضابط الجيل الثانى.

استفاد تاناكا من عطف المجلس السرى الأعلى الذى قاطع سلفه، وخوله حق اسداد قرار بتأجيل دفع الديون المستحقة من أجل حل الأزمة المالية.

عندئذ تعهد تاناكا بأن يأخذ على عاتقه خطة وضعها الجيش، لعلها وضعت بعد حملة سيبريا، أما الوثيقة التى تداولتها الصحافة الأجنبية، لا سيما فى الصين، تحت اسم " مذكرة تاناكا " فمشكوك فى صحتها لكنها متماهية حول نقاط عديدة مع التقرير الذى قدمه للإمبراطور حول السياسة اليابانية فى الصين (٥٤). كان الموضوع يدور حول توسيع النفوذ اليابانى من منشوريا إلى منغوليا الداخلية، وحول بناء مجموعة اقتصادية موحدة فى الصين واليابان.

والحال أنه لما كان شانغ كاي شك قد بدأ عملية غزو شمال الصين، فقد قرر تاناكا أن يتدخل الجيش اليابانى فى شأن تونغ، مرة فى عام ١٩٢٧ ومرتين فى عام ١٩٢٨. فى هذه الأثناء دخل شانغ كاي شك إلى بكين وعمد الجيش اليابانى فى كوان تونغ إلى اغتيال شيان تسولين قرب موكدن.

ولم يستطيع تاناكا أن يقبض على مقاليد الأمور فى الصين، فاستقال فى تموز ١٩٢٩، ومات بعد ذلك بقليل.

لقد بينت تجربة تاناكا أنه من المستحيل حل المشاكل الراهنة بواسطة المعطيات السياسية التقليدية. كان يشكل ضمانه للتدخل العسكرى فى الصين، بينما كان يوقع فى باريس حلف برياند - كلوج لنفسه، بهذه الطريقة، الحذر فى الخارج والاستيلاء فى الداخل من قبل الجيش واليمن، كان ينوى إتباع سياسة طويلة النفس فى الصين، لكنه فى الواقع وقع فريسة استلابه تجاه الكيومانتونغ، كما تخطاه جيش كوان تونغ زماناً ومكاناً.

هذا الجيش كان قد غدا منذ ١٩٠٦ منبثاً لضباط الأركان العامة، أى الجنرالات المقبلين. كان هؤلاء يتطلعون إلى تحقيق سياسة نشيطة فى الصين : بعد فشل تاناكا، عمدوا لا فقط إلى تحضير احتلال الصين الشمالية، بل أيضاً إلى تدبير مشاريع انقلابية فى المروبول. وعندما كان الليبراليون، لأخر مرة فى الحكم، يرتكبون ويختارون فى أمر الإصلاحات النقدية المستحيلة فى غمار الأزمة العالمية، شن هؤلاء الضباط هجومهم على منشوريا، بينما كان المفترض مبدئياً أن تقلب الحكومة والبرلمان المحاصر لكن إحباط

انقلابية واستعمار منشوريا وفرا للصناعة ميدانا خصباً للتوسع. كان ذلك، مع اخذ كل الحسابات بالاعتبار، عملاً فاشلاً، قام به حفنه من الضباط الذين كانوا عام ١٩٣١ ما يزالون جميعاً برتبة آمر فصيلة أو مقدم.

كان هؤلاء ينتمون إلى جيل ما بعد تانكا. وكانوا بهذا المعنى غرباء عن صراعات العشائر كما حصلت بين رعايا الاقطاعات القليلة، كما كانوا بعيدين جداً عن مفهوم الذين خاضوا الحرب الأهلية. لقد قاموا بأسفار عديدة، خاصة خلال الحرب العالمية الأولى، لكنهم لم يكتشفوا الخارج بعينين مدهوشتين كأسلافهم. كانوا يبتغون تغييرهم هم للنظام، وبهذا المعنى كان مصيرهم القشل كالأخرين.



ان هذا العرض الترسيمي، رغم الاقتضاب النسبي للمرحلة الزمنية التي يبحثها، لا يكفي لكي يوضع بشكل كامل الدور الذي لعبه الجيش. بل لعله يسمح باستخلاص بعض النقاط حول أصالة هذا الدور الذي لعبه الجيش الياباني.

١- قبل عام ١٨٦٨، أخذاً بالاعتبار كل الحسابات، كان الجيش مكلفاً بقيادة كل الأعمال، ثم جاء كيدو تاكاوشى فننادى بالفصل بين الموظفين المدنيين والعسكريين وفرض هذا الفصل، وتبعه في ذلك أوكونا توشيميشى وايتو هيروبومى، وأن يكن بطريقة لا شك في أنها أقل جذرية. هكذا، بعد أن فصل الجيش عن المؤسسات الإدارية لم يشأ لنفسه أن يستبعد البارزين، باستثناء تانكا جيشى في مرحلة متأخرة، على الدخول إلى قيادة حزب سياسى. في الفترة التي كان مجلس النواب يسعى خلالها للتأثير على الحكم بعيداً عن الصراعات السياسية. على مستوى النواب : كان ينوى معالجة الصراعات بين الاتجاهات على مستوى الحكومة. كان هذا هو الموقف الثابت الذي اتخذه باماجاتا أريتومو الذي كان يضع خدمة الدولة خارج الأحزاب، "فوق الأحزاب"، كما كان يقول اليابانيون. ولكن وعندما يصبح من الواجب أن يحسب للأحزاب السياسية القائمة حسابها، لم يعد باستطاعة الجيش أن يسمع كلمته للأمة دون وساطة أحد هذه الأحزاب. لقد استنفد كاتسورا ناروا جهوده في محاولة حزب جديد. أما تيروشي ماساتاكى الذي أراد أن يستغنى عن الأحزاب فقد ضاع في خضم الأحداث. وعندما أراد تانكا أن يستخدم السيوكاى تلاشى أثره لتذبذبه بين سياسة الأحزاب وبين الولاء المفرط لبعض عناصر الجيش.

هكذا كان مصير تلك المجموعة التي شاءت أن تكون غير سياسية والتي، بسبب ذلك دون شك، راحت تبحث عبثاً عن خط سياسى خاص بها.

٢- في بلد كالـيابان، فقير بالمواد الأولية ويريد أن يصنع نفسه، كانت السياسة برمتها ملحقة بالضرورات الاقتصادية. وبعد أن ولدت مقدمات الثورة الصناعية بفعل مخاطر الحرب ضد الأجانب، أثارت هذه المقدمات تعبئة القوى الحية في البلاد : هذا هو معنى الحرب الأهلية فتعرجات الأحداث لن تستطيع خداعنا حول هذا الأمر. والحال أنه إذا كانت الثورة التقنية والاقتصادية قد أنجزت في وقت متأخر، في سنوات ١٩٣٠، فإن الثورة

السياسية كانت تظهر محددة، وكأنها مجتزة. ويبدو أن البرجوازية الجديدة التي تفتحت خلال الحرب العالمية الأولى، لم تلعب الدور الذي كان من المفترض أن تلعبه.

ومن الممكن أن يكون الجيش هو الذى يتحمل مسؤولية عدم النضوج هذا لدى البرجوازية (٥٥). فعندما كانت البرجوازية على وشك إيجاد هيكل تمثيلى صالح منعها الجيش من أن تفعل وجعل هذا العمل عديم الفائدة. ولما رفضت وزارة سايمونجى الثانية المصادقة على الاعتمادات العسكرية طبقاً لما ينبغي تسميته الرأى العام، عمل وزير الجيش على قلب الوزارة مفتتحة بذلك أزمة طويلة. وعندما طرح قانون الاستفتاء الشعبى على التصويت كان طلاب المدارس والجامعات مؤطرين من قبل ضابط فى الخدمة.

ولكن لا ريب فى أن هناك قصوراً يتعذر تفسيره فى موقف الأحزاب الليبرالية، هو الذى جعل الجيش يلعب هذا الدور الذى أعطى لتاريخ الرأسمالية فى اليابان خطأ مختلفاً عن خط الرأسمالية الغربية.

٢- بيد أن الجيش نفسه، فى التحليل الأخير، كان يبحث عبثاً عن دوره المتميز حتى تاريخ غزو منشوريا، نظراً لرغبته فى أن لا يقتصر دوره على خوض الحرب.

هذا الوضع المرتبك يجد تفسيره، طوال المدة التى عاشها ياماجاتا فى صراعات القبائل التى تلت استقالة سايجو عام ١٨٧٢. وفقاً لعقليات ضباط الاقطاعات القدامى كان هؤلاء يرون أما الاشتراك فى السياسة العامة على نحو ما كانوا يفعلون فى عهد التوكوجاوا، وأما أن يتخصصوا بالحرب، لكنهم هكذا يصيرون إلى البطالة فى وقت السلم. كان هذان الاحتمالان متسلطان على تفكير جيل ياماجاتا الذى كان امتداداً لصراعات القبائل. وامتداد أجل هؤلاء المحنكين القدامى حصل بحيث أنه حال دون أن يتسنى للجيل الثانى إعداد فترة الانتقال. ومن بين الجنرالات العديدين الذى شغلوا منصب رئاسة الوزارة كان تاناكا وحده ينتمى إلى هذا الجيل الثانى.

وأخيراً فإن الجيل الثالث الذى كان يملك قاعدة كوان تونغ، والذى كان يعلم أن مداخل الدولة كانت تتعاظم رغم سياسة التقشف، كان يسوؤه احتمال قيام حكم جديد للمسنين. فكان أن شن هذا الجيل عام ١٩٣١، بما ورثه عن الجيل الأول من نزعة نشاطية، عملية لعلها أتت قبل نضوجها نظراً للحالة التى كان عليها الاقتصاد اليابانى فى ذلك الحين.

## بول كاتاماتسو

## هوامش

(١) أن التقسيم التقليدي لتاريخ اليابان لا يتبع تماماً تقسيم التاريخ الغربى، رغم اقتراب التاريخين واحدهما من الآخر. فلتعبير الذى ترجمه بـ "أزمة حديثة" Kinsei حرفياً: "الأزمة القريبة" - يشير إلى الفترة التى تبدأ من أواسط القرن السادس عشر حتى أواسط التاسع عشر. وتعتبر "إقطاعية الأزمنة الحديثة" أو المجتمع الإقطاعى فى الأزمنة الحديثة" قد يفاجئ البعض: أنه يستعمل كثيراً فى اليابان لوصف نظام التوكوجاوا، من ١٦٠٣ إلى ١٨٦٧.

(٢) كاجينيشى (ميتسوهايا)، أو شيما (كيوشى)، كاتو (توشيهيكو) اوستى (تساتومو) نيهون نى اوكيرو شيهونشوجى نو هاتاتسو (تطور الرأسمالية فى اليابان) خوكيو، ١٩٥٨، ص ٤.

(٣) يمكننا أن نجد عرضاً مفصلاً لتاريخ اليابان العام من أعوام ١٨٣٠ إلى ١٨٨٠ عندما اكاماتسو (بول) "ميجى - ١٨٦٨، الثورة والثورة المضادة فى اليابان" باريس ١٩٦٨.

(٤) جينيشى وآخرون، المرجع المذكور، ص ٣.

(٥) نفس المرجع، ص ٧.

(٦) فوروشىما (توشيو) "سانجيوشيهون نو كاكاريتسو" (نشوء رؤوس الأموال الصناعية)، فى مكتبة ابوانامى "نيهونركيشى" (تاريخ اليابان). خوكيو، ١٩٦٢، ص ١٦٩.

(٧) كان عدد العمال عام ١٩٣٢ حوالى ٨٤٦ ألفاً. وعام ١٩٣١ حوالى ٩٦٨ ألفاً. عام ١٩٣٤ أصبح حوالى مليوناً و ١٤٧ ألفاً. أما عدد العملات فكان على التوالى بالنسبة للأعوام نفسها: ٩٨٧ ألفاً، ٩٣٣ ألفاً، مليون و ١٦ ألفاً.

عشية الحرب العالمية الأولى توزعت أعداد العمال والعاملات كما يلى

السنة	عمال	عاملات
1919	865000	911000
1920	871000	871000
1921	898000	923000

هكذا بعد الأزمة التى تلت الحرب العالمية الأولى تضررت بشكل خاص الصناعة المسماة خفيفة. وكانت هذه الصناعة هى التى تحسنت بسرعة عام ١٩٢١، عام السكينة والهدوء. أثناء الأزمة العالمية الكبرى انهارت نفس القطاعات لكن الصناعة الثقيلة، بالمقابل، هى التى أعادت للاقتصاد انطلاقته، نظراً للتوسع العسكرى فى منشوريا. (انظر كاجينيشى وآخرون "تطور الرأسمالية فى اليابان" خوكيو ١٩٥٣).

(٨) نظراً لنقص الإحصاءات يستحيل معرفة ذلك بدقة. غير أن المدرسة العليا للتجارة فى ناجويا حاولت أن تحسب مؤشر الإنتاج الصناعى على اساس ١٠٠ عام ١٩١٤. وفقاً لهذا الجدول كان مؤشراً عام ١٩١٩ بمنزله ٤٨٥. ثم هبط إلى ٣٦٨ عام ١٩٢١، ثم لم يتجاوز مؤشر ١٩١٩ إلا عام ١٩٢٨ واصل إلى ٥٠٠. ثم هبط من جديد إلى ٣٦٩ عام ١٩٣١. ومن ٥٥٣ عام ١٩٣٢ لم ينقطع عن الارتفاع حتى عام ١٩٤٤. كيزايكيكا كوشو (مكتب التخطيط)، نيهون نوتوكى (إحصائيات اليابان) المجلد الأول، خوكيو، ١٩٦٤، ص ١٤١.

(٩) انظر أعلاه النص الأكثر اكتمالا والذى ذكر مصدره فى الملاحظة (٥).

(١٠) كان توجو رئيساً للوزارة من ١٨ تشرين الأول ١٩٤١ إلى ٢٢ تموز ١٩٤٤.

(١١) "كيوهانجو". انتهى المخطوط فى آب ١٨٧٧. ونشر فى صحيفة جييجيشنبو من ١ إلى ٩ حزيران ١٩٠١ بعد موت مؤلفه. أما النص الكامل فيوجد فى المؤلفات الكاملة لفوكوزاوا، م ٧ خوكيو ١٩٥٩.

(١٢) لم توضع أية دراسة شاملة بصدد التأثير الممكن للكتابات الصينية عشية حرب الافيون، حول الحركة اليابانية المعادلة للأجانب. أمر مؤسف.

(١٣) أريما (سيهو)، "تاكاشيما شوهان"، خوكيو، ١٩٥٨، ص ١٥٣.

(١٤) على العموم من الصعب تحديد حقيقة الانتماء لعامة الشعب. فى عهد التوكوجاوا، كان وضع الضباط الذين يحملون لقب نبيل فى البلاط الإمبراطورى واضحاً. أما الضباط الصغار الذين كانوا يقومون

بخدمات أميرية بسيطة فقد كانوا ينتمون إلى صفوف النبلاء. ولكن كان هناك فلاحون وحرفيون وخاصة أشخاص كالتاكا شوما يقومون بخدمات في الإدارة القروية أو المدينة ويعتبرون أنفسهم نبلاء الأصل. هكذا فالتاكا شوما يتحدثون من صلب ابن غير شرعي لأحد أمراء منطقة كيوتو (أريما، المرجع المذكور، ص ٢٨). مع ذلك فمن المعقول أن نعتبر الأشخاص الذين لم يكن وضعهم كنبلاء معترفاً به بموجب الحق الوراثي، كأشخاص غير نبلاء، حتى ولو كانوا يتمتعون ببعض الامتيازات : استعمال لقب الأجداد، حمل السيف، الخ كما كانت الحال بالنسبة لمساعدى عمدة ناجازكى.

(١٥) ورد في "نيهون سانجيو- شي تاكي" (مجموعة التاريخ العام للصناعات في اليابان) م. ٨، غوكيو، ١٩٦٦، ص ٣٣١.

(١٦) درس السيد ساساكي جونو سوكي حالة تاجر مقيم في يوكوهاما ويدعى فوجي يا. كان هذا يقوم بتجارة الحرير الخام في إقليم كوزوكي، قبل أن يفتح فرعاً في يوكوهاما عام ١٦٦٣ دفع لحكومة الشوغون ١٠٠ ريو (كانت قيمة الريو تساوي ٨ فرنكات ذهباً على وجه التقريب) كما دفع نفس المبلغ للحكومة المحلية كمساهمة عسكرية، في العام التالي قدم ٥٠ ريو للرونا في يوكوهاما و ٢٠٠ ريو للرونا في ميتو في إقليم كوزوكي، بينما زالت المساعدات العسكرية المقدمة للسلطات الرسمية من حسابات. (باكوماستو - كي أوريكوميشو نو سيكاكو نى تسوتى (حول خصائص التجارة في نهاية حقبة التوكوجاوا) هيتو تسوباتشى رونسو، آذار ١٩٦٨ ص ٥٤ - ٦٧).

(١٧) سيرة حياة ناكاى - باجوبى ليست معروفة بوضوح. نجد معلومات عنه في كتاب فوجيموتو (سانيا). "فتح المرافئ وتصدير الحرير الخام" ٣ مجلدات، غوكيو، ١٩٣٩، لا سيما في المجلد الثاني ص ٣١-٣٢. إلى ذلك، نجد سيرة موجزة لكنها جديدة في "تاريخ تربية دود القر في إقليم جوما" المجلد الثاني، ما يباشى ١٩٥٤ ص ٩٥٠-٩٥٢.

(١٨) أنظر جنسون (م. ب). "ساكاموتو ريوما ونهضة مييجى" برنستون، ١٩٦١.

(١٩) أنظر كريج (إ) "شوشو ونهضة مييجى" كامبريدج ١٩٦١.

(٢٠) كلمة كيهيتاى لا يمكن ترجمتها حرفياً، تاي تعنى هيئة معينة من المقاتلين. وكيهي تعنى حرفياً، "جنود عجيبون". تاكاسوجى، ذو الروح المرحّة والمفتر جداً في نفس الوقت بانتعائه النبيل كان يقول "جنود غريبو الأنوار"، أشخاص يقومون بأعمال المحاربين دون أن يكونوا فعلاً كذلك.

(٢١) كان تاكاسوجى يملك اقطاعاً متوسطة - من بين شبه الاقطاعات التى وزعها الهميو في شوشو، إلا أنه، وفقاً لمقاييس فوكوزاوا كان ضابطاً كبيراً. فلم يكن باستطاعته أن يكون عضواً أصيلاً في المجلس الأميرى لشوشو، لكنه استطاع أن يشترك فعلياً ورسمياً في حكومة الهميو.

(٢٢) تاناكا (أكيرا) "دراسات التاريخ السياسى لتغيير نظام مييجى" (باليابانية) غوكيو ١٩٦٥، غبعة ثانية، ص ١٣١-١٣٢.

(٢٣) لا سيما تاناكا، المرجع المذكور. و اوميتانى (بوبرو) "دراسات حول التاريخ السياسى للفترة الأولى من حكم مييجى" (اليابانية) غوكيو، ١٩٦٣.

(٢٤) اوميتانى، المرجع المذكور، ص ٩٣.

(٢٥) نفس المرجع، ص ٩٣.

(٢٦) يعود تاريخ قانون العملة إلى ١٨٧١. وقانون المصارف إلى ١٨٧٢. وقانون الضريبة العقارية إلى ١٨٧٣. ومات كيدو عام ١٨٧٧ واوكوبو عام ١٨٧٨. أما دور إنهاء الإصلاحات فيعود إلى ماتاسوكاتا ماسايوشى وهو مفوض قديم في بحرية ساتسوما دخل إلى وزارة المالية منذ ١٨٧١. وقد تولى منصب وزير المالية من ١٨٨١ إلى ١٨٩٢ ومن ١٨٩٦ إلى ١٨٩٨. وكان رئيساً للوزارة من ١٨٩١ إلى ١٨٩٢ ومن ١٨٩٦ إلى ١٨٩٨.

(٢٧) فوكوشىما (شينغو) "الموظفون والجيش" (باليابانية) فى مكتبة ايوانامى. "تاريخ اليابان" (باليابانية) مجلد ١٧، غوكيو، ١٩٦٢، ص ٤٢-٤٣.

(٢٨) فوكوشىما، نفوس المقال، ص ٤٣.

(٢٩) فوجيمورا (ميشيو) "ياماجاتا اريتومو" غوكيو ١٩٦١، ص ١.

- (٣٠) نفس الكتاب، ص ٥٧.
- (٣١) نص من تقرير كتب عام ١٨٧١ بتوقيع ياماجاتا : نفس المرجع ص ٥٦.
- (٣٢) نص من نفس المرجع ص ٤٥.
- (٣٣) فوجيمورا. نفس الكتاب، ص ٤٥.
- (٣٤) من أجل الخطوط العريضة لتاريخ اليابان من نهاية القرن التاسع عشر حتى الحرب العالمية الثانية. أنظر لوكي (جان) "اليابان" (بالفرنسية) باريس ١٩٦٦.
- (٣٥) فاكاتسوكا (أكيرا) "الحرب الصينية اليابانية"، مكتبة ايوانامي. "تاريخ اليابان" (باليابانية) مجلد ١٧ ص ١١٩ - ١٦٥.
- (٣٦) فوجيمورا، المرجع المذكور، ص ٦٧.
- (٣٧) فوكوشيما، المقال المذكور، ص ٢٧.
- (٣٨) فوجي (شواشي) "الحرب الروسية اليابانية" (باليابانية)، مكتبة ايوانامي. "تاريخ اليابان" مجلد ١٨، ص ١٢٤.
- (٣٩) لقد رفضت النفقات العسكرية الخاصة بالتمرين ١٨٩٧ - ١٨٩٨ كما قدمتها الحكومة، من قبل مجلس النبلاء في الدورة البرلمانية العاشرة. كانت الوسيلة الوحيدة لكي تضغط السلطة التشريعية على التنفيذية هي رفض قانون الموازنة. بهذه الطريقة قلبت عدة وزارات أو وضعت موضع التهديد، وكان أولها وزارة ماشوكاتا. للمرة الثانية في الحكم لجأ ماشوكاتا إلى الإقناع والنقاش.
- (٤٠) في صحيفة تويو كيزاي شيمبو، عدد ٦٢، حزيران ١٨٩٧، ص ٢٩ (ملاحظة من مايجيما، المقال المذكور أدناه ص ٢٣٩).
- (٤١) مايجيما (شوزو) "التوسع السياسي للبرجوازية" (باليابانية) مكتبة ايوانامي. "تاريخ اليابان" مجلد ١٧ ص ٢٣٨.
- (٤٢) عام ١٩٠٤ في مؤتمر الأمم المتحدة الثانية في امستردام.
- (٤٢) ب- اسم يوزانو اكيكو عندما كانت فتاة.
- (٤٢) ذكرها اكاماتسو "حكم مييجي - ١٨٦٨" ص ٢٠٦.
- (٤٤) كان هذا الحزب يسمى كنسيتو (حزب السياسية الدستورية). وقد انسحبت إيتاجاكي من الحياة السياسية بهذه المناسبة.
- (٤٥) كان مايونجي. رغم انتمائه إلى النبلاء المدنيين، محنكا قديماً. خاض حرب ١٨٦٨ - ١٨٦٩ والتحق بالجيش الإمبراطوري في سن التاسعة عشرة.
- (٤٦) لم يكن النظام الجديد عام ١٩١٣ يسمح للجنرالات والأميرالات المتقاعدات أن يعينوا وزراء للجيش. لكنه لم يطبق أبداً وأعيد العمل بنظام ١٩٠٠ عام ١٩٣٦. غير أن البحرية كانت تقبل التعاون مع المدنيين أكثر من الجيش البري. هكذا عندما ذهب الأميرال كاتو توماسابورا، وزير البحرية، لكي يمثل اليابان في ندوة واشنطن البحرية، حل محله تاكاهاشي كوريكيو، رئيس الوزراء، والذي كان مدنياً، لتصرف الأمور الجارية دون أن يعين وزيراً بالوكالة بصفة رسمية. كانت هذه إحدى التنازلات النادرة التي قامت بها البحرية لرجل سياسي مدني.
- (٤٧) هكذا كان العدد الإجمالي للفرقة قد ارتفع إلى ٢١. ومن الجدير بالذكر أنه في عام ١٩٣٧، لدى بدء الهجوم على الصين، كان الجيش الإمبراطوري يعد أكثر من ذلك بثلاث فرق فقط، والحال أن العدد الإجمالي للسكان في اليابان كان ٤٩ مليوناً عام ١٩١٠ و ٥٣ عام ١٩١٥ و ٧٠ عام ١٩٣٧. وهكذا يتضح لنا أن الجيش كان يطلب وجود قوى على أهبة الاستعداد للحرب بعد ضم كوريا.
- (٤٨) لن أدخل في تفاصيل العلاقات بين ياماجاتا وكاتسورا. بل اكتفى بذكر نادرة يرويها السيد فوجيمورا. خلال الحرب الصينية اليابانية نقل ياماجا من قيادته بحجة أنه مريض. والحق أن حالته الصحية لم تكن تبرر استدعاه : بل كانت القيادة العامة تريد أن تخلص الجيوش التي كانت على أرض العمليات من وجوده بينها. بهذه المناسبة عمد عدد من الضباط المواليين لياماجاتا إلى التوسل للقيادة

العليا محتجين على انتزاع فائدهم من بينهم بشكل اعتباطي. فذهب كاتسورا إليهم ليطمأنهم. وعلى ياماجاتا بعد ذلك بالحادثة فحقد على كاتسورا ورفض من أجل ذلك مسانئته في الأسابيع العvisية من نهاية عام ١٩١٢ وبداية ١٩١٣. (فوجيمورا، الكتاب المذكور ص ١٦٩).

(٤٩) الكنسيكاى (جمعية السياسة الدستورية) كانت تسمى أيضاً ريكين - دوشيكاى (جمعية اصنفاء الدستور). استعملت اللفظة الأسهل فى كل هذا المقال.

(٥٠) أنظر اكاموتسو (بول)، "فى اليابان، اضطرابات الأرز عام ١٩١٨" (بالفرنسية) حوليات - اقتصاد، اجتماع، حضارة، ايلو - تشرين الأول ١٩٦٤ باريس ص ٩٢٨ - ٩٣٢.

(٥١) ازدادت النفقات العسكرية منذ الحرب العالمية الأولى فبلغت ٧٣٠ مليون ين عام ١٩٢١. ثم تقلصت تدريجياً حتى بلغت ٤٣٤ مليوناً عام ١٩٣٦. ثم ظلت ترتفع بعد ذلك حتى الحرب العالمية الثانية.

(٥٢) شينوبو (سيزابورو) "تاريخ الديمقراتية فى ظل تيشو"، المجلد ٢ (باليابانية) غوكيو، ١٩٥٩، ص ٧٦٤، ٧٣٩-٧٣٠، ٧٣٢.

(٥٣) "قاموس التاريخ الحديث لليابان" (باليابانية) غوكيو ١٩٥٨، ص ٣٧، ١٤١.

(٥٤) بشأن "مذكرة تاناكا" أنظر "لوكيى" المرجع المذكور ص ٣٧٠، ٣٧٢. التقرير الختامى للندوة حول شؤون الشرق الأقصى، المؤرخ ٧ تموز ١٩٣٧ والتقرير الذى قدمه تاناكا إلى الإمبراطور فى ٢٤ ايلول ١٩٢٨ موجودان فى الجداول الزمنية والوثائق الرئيسية لسياسة اليابان الخارجية، ١٨٤٠ - ١٩٤٥ "نشرت وزارة الشؤون الخارجية لليابان، المجلد ٢، ص ١٠١ - ١٠٢ و ١٢١ - ١٢٤ من القسم المخصص للوثائق.

(٥٥) غير أن على المرء أن يكون فى هذا المجال حذراً. فلم تكن البرجوازية اليابانية على ما اعلم متميزة بوضوح. أول كل شيء برجوازية الأراضى. فسنات الملكية العقارية لم تسلم إلا فى مستهل حكم مييجى. والحال أن الحقوق الأميرية لم تمارس فى اليابان بنفس الطريقة التى مورست بها فى أوروبا بحكم أن ازدواجية الحق الإمبراطورية المكتوب وحق المحاربين المتعارف عليه كان لا يزال مرعياً من الناحية النظرية حتى عام ١٨٦٩. ولما ألغيت فئة المحاربين ونظامها سقط حقها بفعل الأمور، ويشمل الحق الإمبراطورية جميع الرعايا. كان ذلك شريحاً لابد منه للاعتراف بالملكية العقارية الخاصة. ولكن القوانين المتعلقة بالملكية كانت قد صيغت وفقاً لنموذج الحق الغربى الحديث. من هنا، إذا صير إلى تحليل تكون البرجوازية الأرضية فى اليابان تحليلاً سليماً عن خريق دراسة عملية تطبيق الضريبة العقارية وتطور المحاصصات - أى ضمن إخبار الحق الجديد - فإنها تظل مفتقدة للتفسير السليم من حيث استمرار القوانين والعادات القديمة التى خبعت مع ذلك دون شك التحولات الاجتماعية التى حصلت فى عهد مييجى، بل حتى تلك التى حصلت فى أوقات اقرب إلينا، ولا يجب أن ننسى أن كثيراً من الضباط من الجيش الإمبراطورى الأول كانوا قد استفادوا من الاقطاعات، مهما كانت هذه الاستفادة بسيطة، فى عهد نظام التوكوجاتوا : وأن عدداً لا بأس به منهم لم يتحول إلى برجوازية عقارية.

من ناحية ثانية، وبالنسبة لما يتعلق بالبرجوازية الصناعية والمالية، فإنها معروفة على الأخص من خلال دراسة الشركات الكبيرة، لاسيما الزايباتسو. أما التاريخ الاجتماعى للمنشآت الصغيرة والمتوسطة فهو لم يزل فى مستهل دراسته، هذا أن لم يكن ما زال كذلك من حيث مظاهره الاقتصادية أيضاً. مع ذلك فنحن نعلم أن السومارى الذين نزع منقطعاتهم قد كان لهم بشكل إفرادى أو شكل مشترك أسسوها، وأن آخرين قد اضطروا إلى العمل كعمال. من هنا، كان بعض الضباط معادين للبرجوازية لأسباب لا تجد تفسيرها إلا فى الانتماء الأصلى لهؤلاء الضباط وبإعادة الانتماء الطبقي أو المراتبة التى عرفها أبائهم.

وأخيراً من المفروغ منه أن العلاقات بين الجيش والبرجوازية الكبيرة يجب أن تتعمق دراستها أكثر فأكثر : التحالفات بالمصاهرة، حالة الثروات لدى الضباط الكبار، الخ...



# دور الجيش فى التطور الاجتماعى والسياسى فى الصين

جون غيتنجز John Gittings

## ١- دور الجيش فى الصين الإمبراطورية

تميز الجيش الصينى، تقليدياً، بأربع نقاط ضعف : (١) الخلاف بين السلطة السياسية والفعالية العسكرية، (٢) قلة الكفاءة فى ميدان المعرفة والتقنية، (٣) النقص فى الشعبية وانعدام التماهى بالمجتمع، (٤) بالتالى، العجز عن التغلب على تحدى خطر، سواء كان التحدى خارجياً أو داخلياً.

تنشأ نقطة الضعف الأولى، ببساطة، عن اتساع الصين وعن هيئتها الجغرافية الخاصة. فى بلد يمثل هذه الأبعاد، تصبح المحافظة على الأمن الداخلى من اختصاص الجيش، شأنها فى ذلك شأن الدفاع الخارجى، أن لم يكن أكثر. وفى كل الأمكنة ذات الأهمية الاستراتيجية والاقتصادية والسياسية تتواجد ككتات عسكرية بصورة دائمة، مما يولد نقصاناً فى سهولة الحركة يتفاهم أمره بوجود جهاز للمواصلات الداخلية لا يفى بالغرض (١). هذا الانتشار الواسع فى القوى يتجه نحو تعزيز ظاهرة الإقليمية العسكرية التى تتلاءم معها جغرافياً الصين نفسها. خلال القسم الأكبر من تاريخ السلالية dynastique كانت السلطة المركزية تمارس انطلافاً من العاصمة الشمالية باتجاه الجنوب. إلا أنه من المعروف جيداً، كقاعدة، أن المواصلات بين الشرق والغرب الكبيرة مما هى عليه بين الشمال والجنوب، فبينما تسهل الأنهار الكبيرة المواصلات بين الشرق والغرب تنتصب سلاسل الجبال لتقسيم الصين عملياً إلى ثلاثة أقسام منفصلة من الشمال والجنوب (٢). هذه المناطق تشتمل على تقسيمات، بعضها معزول عملياً عن العالم الخارجى كمقاطعة زشوان Szechwan. أن ابتعاد العاصمة عن الكثير من الوحدات العسكرية يعزز الفساد وعدم الفعالية، على المستوى الإقليمى. كما يطرح ذلك مشكلات على صعيد التمويل ودفع الرواتب. فإذا كانت الناحية التى يعسكر فيها الجند قادرة على تحمل هذه الأعباء، فإن ذلك يتجه إلى تعزيز السلطة الإقليمية على حساب السلطة المركزية. أما إذا كان بيت المال مسؤولاً عن التمويل، كما كان الأمر عادة، فإن ذلك يقتضى إتباع طرائق مركبة ومعقدة فى التنظيم، قد لا يمكن استغلالها أحياناً، من أجل نقل الحبوب مسافات طويلة.

المسألة هي في معرفة كيف يمكن أن تمارس على الجيش سلطة مركزية فعلية في ظروف لا تساعد على هذه المركزة (والمسألة، طبعاً، لا تتعلق فقط بالسلطة الممارسة على الجيش، بل أن المشكلة تزداد حدة بفعل الخطر المحتمل الوقوع الذي تمثله كل قوة عسكرية من حيث تهديدها للأمن الداخلي في البلاد، ما لم تكن مراقبة كما يجب). خلال الحقبة الإمبراطورية كلها، كانت السمة المميزة لاولية السلطة هي محاولة "فرق تسد". نظم المراقبة والتوازن تسعى إلى تأمين السلطة المدنية في مقابل السلطة العسكرية. وعلى نفس المستوى في داخل الجيش يصار إلى مزاجية الوحدات (٢). وتضطر الحكومة المركزية، حكماً، إلى السعي لإبقاء قوتها المسلحة في أدنى مستوى من التلاؤم مع المقتضيات العسكرية الراهنة، بل حتى في مستوى أدنى. نتيجة لذلك تكون الحكومة عاجزة عن مواجهة خطر عسكري مدهم.

أما نقطة الضعف الثانية في جيش الصين التقليدية - اليد العاملة القليلة الكفاءة والتقنية القليلة التطور - فتعود في قسم كبير منها إلى السلطة المركزية التي تسعى إلى إضعاف معنويات الجيش وفعاليتيه، بالوسائل المذكورة أعلاه. لكن الأمر لم يكن دائماً على هذا النحو، فقد كانت بعض الأسر المالكة، لا سيما تلك الأجنبية الأصل (اسرتايوان وشنغ) تملك في بداية عهدها جيوشاً قوية ودينامية سهلت لها الوصول للسلطة.

كما كانت هناك فترات من التوسع الإمبراطوري الناشط لعب فيها الجيش دوراً رئيسياً. لكن تطور الدورة السلالية، بصورة عامة، من القوة إلى الضعف - إذ تبدو في البداية دينامية لا يلبث أن يليها انحطاط داخلي - كان يرافقه داخل الجيش عملية مشابهة من التفكك. السلالة المالكة الأخيرة (شنغ) تقدم لنا مثلاً على ذلك. في زمن الغزوات الغربية الأولى للصين، في منتصف القرن التاسع عشر، كان الجنود الصينيون الأهليون (اللواء الأخضر L'Etendart

vert) وما يسمى بنخبة الرايات المنشورية Les Bannieres mandchoues عاجزين جميعاً عن شن مقاومة عنيفة. فالرشوة وتزوير أوراق الدفع، واللصوصية، والفرار من الجندية، والفوضى، وانعدام الانضباط العام، كانت كلها منتشرة في كل مكان، وكانت تشكل دلالات وعوارض على الانحطاط العام لإدارة سلالة شانغ وحكمها، كما كان ضعف الجيش ينشأ أيضاً عن السياسة المعتمدة التي ينتهجها الأباطرة. فصيغة "فرق تسد"، بين الصينيين والمنشوريين، بين الموظفين والعسكريين في الأقاليم، وبين وحدة وأخرى من وحدات الجيش بل كل وحدة، لم تكن تلفع على أخذ المبادرات بل كانت خلافاً لذلك، تحث على الهروب من المسؤوليات، الرواتب البخسة كانت تؤدي إلى التسول في صفوف الرايات وإلى الفساد وتزوير أوراق الدفع بين جنود وحدات اللواء الأخضر (٤).

وكانت فترات الصين العسكرية تشكو من نقائص عديدة إذا ما قورنت بقدرات القوات الغربية. فالأسطول الإنكليزي كان بوسعه أن يصل عبر النهر حتى كانتون، أو أن يستولى عنوة وبدون مواجهة على مواقع تاكو الحصنة. وسرعان ما حرص المراقبون الغربيون على التشهير والاستهزاء بالعتاد الهزيل للجندى الصيني الذي كان يتألف من بندقية ذات فتيل، أو من رمح، أو سيف أو قوس ونشاب. وفي حالات نادرة.. من بندقية

خلع (٥) وهكذا نشأت في الغرب تلك الصورة الشعبية عن الجيش الصيني التي تصوره بمثابة "قبيلة بأسمال باليه".

كان جيش الصين السلالية يعاني من نقص في الشعبية تجلس بطريقتين مختلفتين. أولاً، لم يكن للجيش، بوصفه مؤسسة، أي تقدير أو احترام خاص في نظر الشعب. ثم أن السلطات لم تكن مهياة لاتخاذ إجراءات من شأنها أن تعطي للجيش طابعاً أكثر شعبية. من الخطأ القول أنه لم يكن في المجتمع الصيني أي تراث عسكري. لكن التراثات التي كانت توجد، في الحقيقة، كانت أصولها ومصادرها في الحكايات شبه التاريخية التي تعود لعصر الفروسية، وفي الأساطير الشعبية التي تروى بأشكال مميزة أخبار العصاة الثائرين على السلطة. أما جيش الحامية الرابط في مدينة المقاطعة القريبة فلم يكن لديه إلا القليل جداً من السمات المشتركة مع أحد هذين النمطين. فضلاً عن أن الجيش نادراً ما كان عاملاً فعالاً في التطورات السياسية. فلم يكن له أي دور مخصوص لا في الحفاظ على الاستمرارية ولا في المساهمة بتغيير اجتماعي ما. وهو لم يكن يشكل عادة أكثر من أداة في يد قوى أخرى ديمومة وأشد دينامية. أن الطابع المتجانس للمجتمع الصيني واستعداداته للتغيير، أمران يعودان إلى قوة مؤسساته الاجتماعية أكثر مما يعودان إلى مؤسساته السياسية أو العسكرية. وكما لاحظ فرانس ميخائيل، "فعدم استقرار الحقبة السلالية، التي نعرف دورات تكرارها واستئنافها بصيغ جديدة دائماً، يتنافى بوضوح مع الاستقرار النسبي للنظام *ordre* الاجتماعي والمؤسسي للعصر الإمبراطوري" (٦). ورغم أن بعض الزعماء العسكريين كانوا يصلون إلى السلطة السياسية أحياناً، فقد كانوا يصلون إليها أساساً عن طريق البروقراطية العلامة *erudite* لا عن طريق القوى المسلحة (٧).

ثانياً، أن الحاجة إلى تركيز السلطة العسكرية بين يدي الحكومة المركزية كان يثبط الهمم المبدولة من أجل اندماج الجيش في المجتمع، على الصعيدين الإقليمي والمحلي. فالحكم كان بيدي حذراً شديداً تجاه ذلك، إلا في فترات الخطر، كما كان يتحاشى اتخاذ أي إجراء من شأنه أن يؤول "بأنه تشجيع على إعطاء السلاح للشعب". وأذن كان من المستحيل في كثير من الأحيان، بناء ميليشيا قوية من شأنها أن توفر قوة احتياطية أمينة للجيش، وأن تقيم في نفس الوقت صلة عضوية بين الشرائح المدنية والعسكرية في المجتمع.

نقائص الجيش التي وصفناها أعلاه كانت تخلق وضعاً عسكرياً معيناً في صين الأباطرة، وتساهم من ثم في خلق ستراتيكية غير ملائمة إطلاقاً لحر عدوان خارجي كذاك الذي تعرضت له الصين في القرن التاسع عشر. والحق أن دور الجيش كان ينحصر بصورة جوهرية في الحفاظ على النظام والقانون في الداخل، كما تبين دراسة وضعت حول تنظيمه في عهد سلاسله شنغ. فقد كتب البرفسور بول Powell "أن دراسة للخارطة تبين أن الوظيفة الرئيسية للأولوية الثمانية لا تقوم على حماية البلد ضد عدوان خارجي، بل على حماية إمبراطورية شنغ من تمرد داخلي". واللواء الأخضر الصيني كان يلعب دوراً مساعداً لأداء هذه المهام. كان عبارة عن شرطة موسعة أكثر مما هو جيش مقاتل. كان يهتم بتدارك حوادث الأجرام، وكان يساعد على نقل السبائك، والحبوب والمساحين والبريد (٨). ورغم أن عدداً من الحاميات كان مرابكاً في مناطق الحدود، فقد

كان التشديد هنا أيضاً ينصب على تهدئة أوضاع السكان القليلين في القرى، وعلى الاستعمار الذي كانت تمارسه السلالة الصينية على الهان Les Han ، أكثر مما كان ينصب على الدفاع ضد غزو خارجي.

أن تاريخ دور الجيش في الصين، من أواسط القرن التاسع عشر حتى أواسط العشرين، يبين قبل كل شيء وعيه المتعاضم لنقائصه الداخلية، كما يبين من ثم عجزه عن معالجة هذه النقائص دون تعكير صفو الاستقرار السياسي للبلد بوجه عام. فالجهود المبذولة من أجل تحسين القدرات العسكرية للصين في العقود الأخيرة من حكم سلالة شنغ وخلال السنوات الأولى من حكم الجمهور، ساهمت إلى حد بعيد في خلق الفوضى السياسية في عهد أمراء الحرب. ورغم أن الحكم الوطني قد وضع حداً لهذا التيار المؤدى إلى الفوضى، فإن وضع الجيش لم يحل بصورة مرضية. وقد ساهم هذا العنصر، إلى حد كبير، في عجز الحكم عن مقاومة العدوان الياباني، كما ساهم أيضاً في ضعفة نهائية. فكان على الشيوعيين أن يجدوا صيغة تؤلف بشكل موفق بين الاستقرار السياسي والقوة العسكرية.

كان من نتائج التمرد الداخلي والعدوان الغربي أن فرضاً على البلاط الإمبراطوري إجراء إصلاح عسكري، في النصف الثاني من القرن التاسع عشر: فالتمرد الداخلي أدى إلى خلق جيوش إقليمية في المناطق التي أصابها التمرد، لتسهيل تنفيذ المهمة التي تبين عجز الرايات واللواء الأخضر عن القيام بها. فكان أن تشتت السلطة المركزة في بكين بعد أن سمح لموظفي الأقاليم بتجنيد الجنود في أقاليمهم. ولم تظهر فوراً أخطار مثل هذا الإجراء. فقد بقي موظفون مثل سنغ كيو - فان وتسوتسنغ - تانغ ولي هونغ - شانغ، الذين كونوا وقادوا أهم ثلاثة جيوش إقليمية، مواليين للعرش واستعملوا قواتهم من أجل إنقاذ السلالة الحاكمة من التمرد، بدلاً من أضعافها. كانت تلك سمة مميزة مما يسمى "إحياء سلالة تونغ - شيه"

Restauraton Tung - Chih (١٨٦٢ - ١٨٧٤) "وهو الجهد العام الأخير الذي بذل من أجل تثبيت صلاحية وصحة المؤسسات الصينية التقليدية" (٩) عندما التقى رجال الثقافة والنبلاء الصغار في الأقاليم حول قضية الدفاع عن حكم آل شنغ. حتى سنغ كيو - فان نفسه تخلى مختاراً عن قوته العسكرية حتى لا يبدؤوا محرراً للسلطة المركزية. مع ذلك، فالجيوش الإقليمية كانت تشكل تهديداً في المستقبل أن لم يكن في الحاضر. فقد كانت متجانسة، مستقلة، تسودها روح التضامن إلى حد لم تألفه الرايات ولا اللواء الأخضر على الإطلاق. كانت أينما الوفاء والإخلاص تقسم بصورة فردية بين الجندي وقائده كما لو كانت بين الجندي وإمبراطوره، أن لم يكن أكثر، فضلاً عن أن عجز بكين عن تسليم الأموال لهذه الجيوش، التي اضطرت بالتالي إلى الاعتماد على مصادر أقاليمها، قد عزز استقلالها.

إزاء احتمال أن يقرع أبواب الصين جيش غربي، وجلت هذه الأخيرة حافزاً على تحديث عتادها العسكري. فتحققت في سنوات الستين والسبعين إنجازات هامة بفضل إنشاء أحواض بناء السفن ومعامل الأسلحة التي كانت، بالنسبة لذاك العصر، في غاية الإتقان. كان حكام الأقاليم هم الذين شجعوا بشكل خاص هذه الإصلاحات. ولم يوافق البلاط موافقة تامة على ضرورة هذه الإصلاحات العسكرية إلا بعد هزيمة الصين النكراء في الحرب الصينية اليابانية (١٨٩٤-١٨٩٥) والعار الذي ألحقته بها القوى الغربية بعد ثورة البوكسرز.

وانه لمن السخرية أن نرى انه إذا كان برنامج إصلاحات عسكرية، فى العقود السابقة، قد ساعد على تطويل حياة سلالة شنغ، فإن مثل هذه الإصلاحات الآن، لم تكن تساعد إلا على انحطاطها. وان الجيوش من الطراز الجديد "لوشون"، خاصة المجموعة التى كان يرئسها يوان شيه كاي، المعروفة بجيش بى يان Pei - Yan ، قد لعبت دوراً حاسماً فى ثورة ١٩١١-١٩١٢.

كان التطور التقنى قد عزز امكاناتها المادية على ممارسة تأثير على الأحداث السياسية. يضاف إلى ذلك، وهذا حدث هام، أن المجموعة المتعاضمة من الضباط الشبان المحترفين، الذين اعدوا ودربوا بموجب التقنيات الغربية، وفى بعض الحالات، فى الخارج، قد أصبح لها من جراء سلطتها الخاصة كياناً سياسياً .

أن الأفكار الذى ألهمت خلع سلالة شنغ عام ١٩١١ لم تكن أفكاراً ثورية إلا جزئياً. فنحن نلاحظ حركة حقيقية، رغم غموضها، تجرى باتجاه الثورة الاجتماعية والسياسية فى حزب تونغ منغ هوى T'ung - meng Hui لصان يات سن، وفى جيوش الجنوب حيث تغافل هذا الحزب بنجاح. والجيوش الجديدة التى وضعت حداً نهائياً لمجرى الأحداث، فى الشمال، كانت تتصرف وتعمل بموجب حس وطنى معاد للمنشورين وبموجب الولاء الشخصى لزعمائها الخاصين. وهكذا فإن ما بدا وكأنه ثورة، لم يكن فى الحقيقة سوى انقلاب عسكرى. هذا الالتباس هو أساس الفشل الذى منيت به "التجربة الديمقراطية" التى تلت، كما كان نسبياً فى صعود العسكرواية militarisme التى أدت إلى حقبة أمراء الحرب من ١٩١٥ إلى حوالى ١٩٢٧. ثم تكاثرت المجموعات العسكرية الصغيرة، ودخلت فى صراع فى ما بينها، فكان أن قضت السلطة العسكرية الإقليمية على الجوهري من السلطة السياسية المركزية.

## 2- اصول وتطور الجيش الشيوعى الصينى.

يعود تكوين الجيش الشيوعى الصينى (المعروف منذ عام ١٩٤٦ باسم "جيش التحرير الوطنى الشعبى" ج. ت. وهى تسمية القوى الجوية والبحرية والجيش النظامى) إلى انتفاضة ناشنغ Nachang فى أول آب ١٩٢٧، التى تحتفل الصين بها بوصفها "الذكرى السنوية للجيش الأحمر الصينى". وليس فى ذلك أى تنسيب وهمى أو اعتباطى على الإطلاق. فرغم التغيرات الهامة، كما ونوعاً، التى حصلت فى الجيش منذ أربعين عاماً، فإنه ما زال يرث من تجربة منظمة حول القيادة والفن والتقاليد الثورية، التى يسعنا إرجاعها، من حيث الجوهر إلى السنوات الأولى من ولادته. ولعل ديمومة هذا التراث الجماعى وتاريخه هى السمة المميزة اليوم للجيش الصينى. وهذا الجيش ليس قديماً فقط، من الناحية الزمنية، بالمقارنة مع جيوش جميع البلدان الأخرى الحديثة العهد فى هذا الجزء من العالم السائر على طريق النمو فى القرن العشرين، بل أن عدد السنوات التى استمرت خلالها المعارضة الثورية (١٩٢٧-١٩٤٩) يتجاوز عدد تلك التى تولى الجيش خلالها دور القوة المسلحة من أجل الدفاع الوطنى عن الحكم القائم الشرعى (١٩٤٩-١٩٦٧). هذا التقابع المتواصل فى تاريخ الجيش الصينى، الذى غطى فى أن واحد المراحل الثورية وما بعد الثورية، يشكل فى نفس الوقت قوة هذا الجيش وضعفه، كما يشكل عنصراً رئيساً لفهم وضعه الحالى. إذ أن استمرارية وجوده نفسها اتاحت للحزب الشيوعى الصينى أن يتجنب أو أن يتجاوز المشكلات

التقليدية التى تنشأ فى الصين عندما يتم تبديل السلالات الحاكمة على يد الجيش. هذا من جهة، لكن نفس هذه الاستمرارية للتراث الثورى للجيش ولوعيه، كانت من جهة أخرى تتجه إلى عدم التوافق مع دوره، الذى تبدل بفعل الظروف ما بعد الثورية.

أن استمرارية تقاليد الجيش لا تنحصر فقط ضمن حدود الأسطورة أو السلالة المالكة، رغم أن ذلك يشكل خاصة هامة من خصائص إعادة كتابة تاريخه منذ الثورة. لكن هذه الاستمرارية تتضح أيضاً فى قيادته وتنظيمه وفى دوريه السياسى والاجتماعى. أن الأغلبية العظمى من قادة الصف الأول لجيش التحرير اليوم، كانوا أعضاء فى الحزب الشيوعى الصينى منذ السنوات الأولى التى تلت القطيعة مع الجبهة المشتركة بين ح. ش والكيوماننتنغ عام ١٩٢٧، وربما قل ذلك. وقد كان أكثرهم، خلال القسم الأكبر من حياتهم السياسية، منخرطين فى الأمور العسكرية، لكنهم لم يصلوا إطلاقاً إلى درجة الإخلال بمسؤولياتهم تجاه الحزب، أن بنى تنظيم السلطة السياسية للحزب، والتربية الأيديولوجية والمدينة التى تربط بين الحزب والجيش، قد خضعت لتعديلات فى التفاصيل وفى اختيار الأولويات، لكن بوسعنا أيضاً أن نعيدها، من حيث الجوهر، إلى النماذج التى صيغت ووضعت موضع التنفيذ خلال تلك السنوات الأولى إياها من تاريخ الجيش الأحمر الصينى. كذلك فإن المظاهر الانضباطية والمراتبية أو على الأصح اللامراتبىة (anti-biéairchiques) للبنى الداخلية فى الجيش، تعود أيضاً إلى ذلك العصر إياه، كما صيغت الخصائص الرئيسية لدور الجيش اجتماعياً واقتصادياً، للمرة الأولى، فى زمن مبكر. وهكذا فإن "العلاقات الثلاث" التى يعول عليها أهمية كبرى - بين الجيش والحزب، وبين القادة والمقاتلين، وبين الجيش والشعب، محفورة بعمق ومنذ وقت طويل فى الوعى الجماعى للجيش.

لقد كانت السنوات العشر الأولى من وجود الجيش الأحمر (١٩٢٧ - ١٩٣٧)، والتى غطت زمن الجمهورية الصينية المجالسية فى كيانغسى والمسيرة الطويلة، فترة تجارب وأخطاء إلى حد معين فقط. صراع الآراء بين المدن والأرياف، الذى كان يرتبط فى كثير من الأحيان بالصراع ضمن قيادة الحزب بين الآراء ذات الاتجاه المجالسى أو ذات الاتجاه "الوطنى"، كان له إثارة على الصعيد السياسى وعلى معظم المجالات الأخرى. حسب الصياغة الجديدة التى سطرها ما ولتلك الفترة من تاريخ الحزب (١٠)، كانت العلاقات الجوهرية الثلاث تميمع أحياناً أو تهمل أحياناً أخرى أو تتجاهل بكليتها. ورغم أن هذه نظرة مبالغ فيها وتفتقد للصحة دون أدنى شك، فإن البدهة تؤكد على أن دراسة المشكلات العسكرية، من قبل الحزب، خلال تلك الفترة، كانت تفتقد إلى التماسك والوضوح. ولم تكن المسألة ببساطة مسألة مجالس سوفياتية خاطئة أو مسألة تعليمات لا يمكن تطبيقها أساءت فهمها القيادة المستقرة فى المدن. بل أن المسألة تنجم، فى قسم منها، عن الظروف التى لم تكن ملائمة إلا فى حدود جزئية جداً والتى عاشها الجيش فى السنوات الأولى من استقلاله، بعد أن كان بعيداً عن النشاط السياسى الشرعى. فالجمهورية الصينية المجالسية فى كيانغسى كانت معرضة دائماً لخطر المهاجمة. والمسيرة الطويلة كانت، أساساً، عبارة عن انسحاب، رغم اتخاذها ذلك المظهر الملحى العظيم. ولكن ربما وجب علينا أن نعتبر الترددات والأخطاء التى سادت فى تلك السنوات العشر بمثابة جزء من ذلك التطور الأليم الذى لا مفر منه والذى

وجد الحزب من خلاله - صعوبة - طريقة إلى سياسة "صحيحة"، صحيحة بمعنى أنها كانت، على الصعيد التكتيكي، الواقعي وعلى الصعيد الاستراتيجي في أن واحد، على صلة بالآفاق البعيدة المدى للتغيرات الاجتماعية والسياسية للصين الريفية في القرن العشرين. أن القيادة التي يطالب بها ماو مبنية بشكل رئيسي على الدور الهام الذي اضطلع به في عملية النضج هذه. وهو إنما بقى في السلطة منذ ذلك الحين بفضل أوراق الاعتماد هذه. هذا، ونظراً لما هو معروف من قدرة فذة على التحليل الوضعي (رغم أن معارفه النظرية قد كانت، من حيث المقارنة، مشوبة بالنواقص والعيوب إلى حد محزن) يجب أن نستمر بالاعتراف بأن الحرب ضد اليابان قد وفرت لماو جواً أفضل بكثير من ذاك الذي توفر لمن سبقه من القادة، فأتاح له تمكين دوره كزعيم كما أتاح له تمكين أفكاره.

إن "الجهبة الموحدة" الثانية مع الكيومانتونغ كانت تشكل، رغم صعوبتها وهشاشتها، فترة تراجع فعلية بمعنى من المعاني، بالنسبة للزعماء الشيوعيين في إقليم يونان Yenan بينما شكل الوجود الجسدي لمعتد أجنبي على الأرض الصينية أساساً بنى عليه الدعم الشعبي للشيوعيين. وقد استغل ماو ظرف العزلة التي أحاطت عملياً بالحزب تجاه الاتحاد السوفياتي (وعدم اهتمام هذا الأخير بالشؤون الصينية) فحقق ما سماه هو نفسه "معنى الماركسية"، أي أنه حقق بتعبير آخر التنقيح النهائي للنظرية المجردة التي تجيب على الظروف المحددة للصين. لقد ساعد إطار الجبهة الموحدة على تخفيف حدة بعض الأمور الأكثر جذرية في السياسة الشيوعية، أو على تأجيلها، - لا سيما في حقل الإصلاح الزراعي - فشهد ركود عملياته السابقة في جمهورية كيانغسي المجالسية. في هذه الأثناء كان احتمال الحضور الياباني في الصين الشمالية قد انتقل إلى كونه أمراً واقعاً ماثلاً للعيان، فكان الشيوعيون الصينيون، للوهلة الأولى، أكثر عرضه للمهالك من أي وقت آخر، وذلك لكونهم يواجهون هذه المرة لا خليطاً مبعثراً من أمراء الحرب، لا سيما أمراء الكومانتانغ، بل عدواً لدوداً لا هدف له سوى قتال الشيوعيين، فضلاً عن امتلاكه لقيادة موحدة ولترسانة من الأسلحة الحديثة. في هذه السنوات الصعبة من الحصار والتطويق، ١٩٤١ - ١٩٤٣ كان وضع الشيوعيين مشوشاً ومضطرباً بالفعل. لكن الضغط الياباني دفع الشيوعيين، بفعل حتمية الأمور، إلى تنمية جميع التقنيات الآيلة إلى تأمين الدعم الشعبي الذي يصبح وضعهم بدونه معرضاً للسقوط. خلافاً للجيش الوطني الذي كان يملك احتياظه من اليد العاملة كما يملك موارده ومنطقة غير محتله وراءه، لم يكن للجيش الشيوعي ملجأً ينسحب إليه ولا حتى قاعدة ثابتة واحدة. حسب العبارة الكلاسيكية التي قالها ماو، كان وجود هذا الجيش مرهوناً بارتباطه بالشعب كما يرتهن وجود السمك على وجوده في الماء، بل أن حياته بالذات كانت متوقفة على الدعم الشعبي.

كانت الفترة التي غطت الحرب ضد اليابان أذن أكبر فترة تكوين بالنسبة للجيش الصيني. سمات عديدة من تلك التي تشكل اليوم تراثه العسكري، كانت قد حُرِبت فعلاً ووضعت موضع التطبيق للمرة الأولى خلال السنوات العجاف بين ١٩٤١ - ١٩٤٣. وإذا كانت العلاقة بين الجيش والشعب هي تلك التي تقوم بين السمك والماء، فإن المشكلة تبرز لدى معاينة حجم السمك وقلة الماء. قلص عدد الجيش السيار الثامن بمقدار الربع بغية تخفيف

الأعباء العسكرية عن كاهل السكان المدنيين، كما صير إلى اقتطاع كل ما كان من الممكن اقتطاعه منه من أجل المساهمة في الإنتاج. ولتعويض هذا النقص زيدت بالمقابل أعداد الميلشيا المحلية وقوى الغوار (العصابات) ... هذا الأجراء كان يهدف إلى الاقتصاد. لأن الميلشيا والقوى الغوارية كانت تؤمن حاجاتها كلياً أو جزئياً، كما كان باستطاعتها، لفترات قصيرة، أن تتحول إلى الإنتاج وتتوجه إلى الدفاع، والعكس بالعكس. كما كان هذا الأجراء إجراءً سياسياً نبهها لأنه يشرك الفلاحين في الدفاع عن أراضيهم الخاصة، ويخلق صلة أوثق بينهم وبين القوى النظامية. وقد بذلت جهود خاصة لتوسيع التضامن بين الجيش والشعب من خلال الحملة الشعبية "انضموا للجيش واحبوا الشعب" التي أطلقت للمرة الأولى عام ١٩٤٢ (استعيدت هذه الحملة من جديد بعد أربع وعشرين عاماً من أجل توسيع شعبية جيش التحرير الوطني التي وضعت على المحك خلال الثورة الثقافية). كذلك اتخذت تدابير تفصيلية من أجل تقليص عبء الضرائب والتأكد من أن ذوي المجندين يعانون كما يجب.

وقد جرت تحسينات وإصلاحات أخرى على صعيد العلاقات بين الجيوش. أطلقت عام ١٩٤٢ حركة من أجل "الديمقراطية العسكرية" بين جنود القطاعات بغية تحسين العلاقات بين الضباط والجنود، بإزالة ما كان يسمى "بقايا أمراء الحرب"، وبخلق وعي سياسي أشد وتشجيع المبادرة في القاعدة. ثم أدخلت تحسينات على نظام رقابة الأحزاب السياسية على الجيش، وذلك بإعطاء سلطة أوسع للجان الحزب المدنية المحلية ولقوى الجيش السياسيين.

أما الحرب الأهلية ١٩٤٦ - ١٩٤٩ فقد كانت حافزاً على اتخاذ مزيد من الإصلاحات العسكرية، فصار إلى تجديد أو تحسين جميع الصيغ الثورية التي تكلمنا عنها. وكانت طبيعة الانطلاقة مختلفة، لكن مفعولها كان مماثلاً لمفعول تلك التي عرفت خلال الحرب ضد اليابان. ففي حين أن تضيق مناطق القواعد الشيوعية قد ساعد عام ١٩٤١ - ٤٢ على اتخاذ الإصلاحات، نرى الآن، في ١٩٤٧ - ٤٨، أن العنصر النشط كان تلك السرعة التي بدأت تنتشر القواعد بها، ومعها جيش التحرير الوطني. تضاعفت نتائج توسع السلطة الشيوعية وامتدادها في الحرب الأهلية ثلاث مرات، بعد أن اتسعت بوتيرة أسرع بكثير مما كان يعتقد القادة الشيوعيون.

أولاً - كانت الجبهة التي يزداد اتساعها دائماً بحاجة ماسة للأيدي العاملة والخدمات المساعدة (نقل الجرحى، المؤن والصناعات الخ). وطالما أن جنود الكومانتانغ لم يبدأوا بعد بالتخلي والهروب بإعداد كبيرة، خلال السنوات الأخيرة من الحرب الأهلية، فإن فلاحى الصين الشمالية هم الذين كانوا يقدمون المتطوعين والخدمات.

ثانياً - أن الاتساع السريع في صفوف الجيش نفسه، بعد أن شهد أولاً انضمام الفلاحين الذين ما زالوا يفتقدون للخبرة القتالية، ثم شهد بعد ذلك تدفق الجنود القادمين من مناطق الكيومانتانغ والذين لا يؤمن لهم سياسياً، كان يستدعى اتخاذ إجراءات عميقة تتناول الديمقراطية العسكرية، حتى لا ينحرف الجيش نحو منزلق أمراء الحرب.

ثالثاً - أن الترقب الوشيك لإمكانية حدوث انقلاب عسكري في الصين على يد جيش التحرير الوطني - إذ هذا ما حصل عام ١٩٤٩ عندما استبدلت إدارة الكيومانتانغ



بالإدارة العسكرية لجيش التحرير الوطنى فى معظم الأراضى الصينية - كان يضاعف من أهمية تأمين رقابة الحزب على الجيش هو على أعتاب السلطة.

لقد حلت المشاكل المتعلقة بالعلاقات داخل الجيش وبرقابة الحزب، وفقاً لطرائق سهلة. فصار إلى تحسين رقابة الحزب بإحياء نظام لجان الحزب حتى مستوى الفرقة، بينما صير إلى تركيز القيادة المرتبية إلى درجة لم يسبق أن وصلت إليها حتى فى مراكز قيادة جيش التحرير الوطنى. أما الديمقراطية العسكرية فقد تمت قلباً وقالبا بإحياء لجان الجنود المنتخبة من الجنود العاديين، مما يتيح لهؤلاء أن يشتركوا بأعمال التخطيط والتقييم، قبل الاشتباكات العسكرية وبعدها، وأن يكون لهم، ضمن حدود معينة، كلمة فى اختيار كادراتهم وغذائهم وترتيبات ميزانيتهم. وأما المشكلة المتعلقة بالدعم المقدم للسكان المدنيين فلم يعد بالإمكان معالجتها وفقاً لتقنيات الجيش البسيطة التى كانت تستعمل خلال الحرب ضد اليابان فكان على جيش التحرير الوطنى أن يرفع أعداده عوضاً عن تخفيضها، كما أنه لم يكن يملك الوقت للاهتمام بشؤون الإنتاج. ورغم أن الميلشيا والقوى الغوارية كانت قد نمت وتوسعت، فإن أدوارها غدت شيئاً فشيئاً أقل أهمية، كما أصبحت الحرب، تدريجياً، حرباً واسعة الانتشار بين وحدات نظامية. هنا نجد جواب الشيوعيين على أمور السياسة الاجتماعية الاقتصادية. بالنسبة لجيش التحرير الوطنى كانت التعبئة مرتبطة أشد الارتباط بالبرنامج المتعلق بالإصلاح الزراعى، وهو برنامج أكثر جذرية بكثير من الأول وأطلق فى أكتوبر ١٩٤٧. فى الريف كانت التغيرات الاجتماعية، الجذرية، تسعى كذلك إلى هدم النظام القديم وتهيئة الجديد، وإلى أحداث تغيير فى مركز النفوذ، الذى انتقل من أيدي الملاكين العقاريين والفلاحين الأغنياء إلى الفلاحين الفقراء والمتوسطين الذين تتفق مصالحهم مع الثورة أكثر من أولئك، والذين يرون فى ذلك أسباباً تدفعهم، بالتالى إلى دعمها.

هكذا عندما وصل الشيوعيون إلى السلطة عام ١٩٤٩، كان جهازهم العسكرية بحالة أفضل بكثير من حالة معظم الحركات الثورية المعاصرة الأخرى كما كان الجهاز مقادراً بحزم أشد. فلم يواجهوا نفس المشكلة التى اضطرت الثورة الروسية لمواجهتها، مشكلة بناء الجيش الأحمر خلال ليلة واحدة تقريباً، بعد أن كان القسم الأكبر خاضعاً من حيث تكوينه وقيادته للجيش القيصرى الذى كان ما يزال موجوداً، فجيش التحرير الصينى كان ذا أهمية كافية، وقيادة موحدة مما مكنه من استيعاب نسبة مرتفعة من أعضاء الجيش الوطنى دون صعوبات كبيرة. ولم يكن يلاحظ فى صفوفه ذلك الفصل بين الأسلحة العسكرية والسياسية للثورة، خلافاً للمثل الجزائرى الحديث العهد. فإخلاص ج. ت. و. للحزب الشيوعى، والأساليب التى اتبعت لتدعيم هذا الإخلاص، وضعت موضع الاختبار خلال عشرين عاماً من النضال الثورى الذى اشترك أثناءه القادة العسكريون والسياسيون اشتراكاً وثيقاً إلى حد كاد يكون معه (وغالباً ما حصل ذلك عملياً) عبارة عن تبادل فى الأدوار. كان ج. ت. و. يشكل جسماً متجانساً، مزوداً بترات وتقاليد وصوفية زاهدة لم يكن يتمتع بها وحده فقط، بل كانت تشكل قاسماً مشتركاً بين قسم كبير من السكان المدنيين، حيث كان يستمد الدعم والاحتياطي الضخم عن طيبة خاطر. أن هذه الملاحظات تعكس حقيقة بسيطة: فالثورة الصينية كانت ثورة، لا مؤامرة قام بها مشعوذون، ولا انقلاباً

فرض من فوق بالتأمر مع جزء من نظام الدولة القائم، كذلك القول بأن جيش التحرير الوطنى كان جيش الشعب، لا يعدو كونه حقيقة بسيطة أخرى، بمعنى أن هذا الجيش كان مرتبطاً ارتباطاً عضوياً بالشعب الذى أراد (الجيش) خدمة مصالحه.

إلى ذلك فإن ج. ت. و. كان قد انتقل انتصاره نفسه، إلى مرحلة جديدة، واضطلع بدور جديد، لم يكن يملك إلا القليل من التجربة للقيام به، ولعله لم يكن يملك أية تجربة على الإطلاق. عندما استبدل دوره الثورى بدور الدفاع الوطنى، كان يجازف بتلك الصلة البعيدة الأهمية، صلة الوحدة مع الحزب الشيوعى ومع الشعب فى أن واحد - ذلك الشعور بالتماهى المشترك وبالنضال الذى اشترك به كلا الطرفين، شعور كان قد انتشر فى الأقاليم الشيوعية وربط الجيش والحزب والشعب برباط واحد خلال الفترة الثورية. أن السؤال لم يكن يطرح ببساطة حول معرفة طريقة تكيف الجيش مع دوره الجديد، بل كانت المشكلة كذلك فى معرفة سينظر الحزب نفسه إلى موقف الجيش ووضعه فى الجمهورية الشعبية. أن ترتيب الأولويات الذى وضع والذى كان بوسع الجيش أن يعتمد عليه ليس ترتيباً جامداً، ما دام الحزب كان قد بدأ صراعه مع المشكلات الاقتصادية التى كانت تتعرض لها الصين الجديدة يومذاك. لكن الوتيرة التى وصل بموجبها الشيوعيون إلى النصر، والوضع الأسمى غير الملائم الذى وجدت فيه الصين، كان من شأنهما أن يضاعفا هذه المشكلات.

### ٣- الثورة والتحديث فى ج. ت. و. الصينى :

أن التناقض الكامن بين الدور الثورى ودور الدفاع الوطنى لـ ج. ت. و. الصينى، بعد عام ١٩٤٩، ليس بالطبع إلا جزءاً صغيراً من تناقض أعم بكثير، تجلى منذ وصول الشيوعيين إلى السلطة. أن أحدى هذا التناقض يمكننا من تتبع مجرى التاريخ المعاصر بكامله بعد التحرير. وصف فرانز شورمان هذا التناقض بأنه تناقض بين "الأيدولوجية" و"التنظيم" وهما الموضوعتان الجوهريتان لدراسته عن الصين الشيوعية، التى تشكل عملاً رائداً (١٢). لقد قامت الصين عام ١٩٤٩ بثورة سياسية، لكن مستقبل الثورة الاجتماعية كان مازال غامضاً. وكما أن عدداً من الأمم المستقلة حديثاً فى هذا الجزء السائر على طريق النمو من العالم قد تعلمت على حساب نفسها، فإن نموذجى الثورتين (السياسية والاجتماعية) ليسا، بالضرورة، مترادفين من السهل نسبياً إنجاز الثورة الأولى لكنه من الصعب جداً المواظبة بثبات على الثورة الثانية. من الناحية التقنية، لم تكن الحرب الأهلية الصينية حرباً معادية للاستعمار بالمعنى الحقيقى، لكنها كانت تشترك بسمات كثيرة لا تنفصل عن مثل هذه الحرب. لم تكن القيادة المحلية (الكيومانتانغ) تملك قواعد صلبة، بل كانت غير شعبية بالمعنى الدقيق للكلمة. كانت المصالح التى تمثلها تتماهى فى قسمها الأكبر مع مصالح الملاكين وأصحاب المشاريع فى المدن، وكانت مرتبطة ارتباطاً وثيقاً برؤوس الأموال الأجنبية ومرهونة بدعمها. أضف إلى ذلك فشل الكيومانتانغ فى الاختبار الكلاسيكى الذى يمنح الانتداب للسلطة فى الصين، بصورة تقليدية. فالكيومانتانغ لم يكن مهيناً للحكم. لم يكن فاسداً وعديم الفعالية وحسب، بل كانت انقساماته الداخلية تجعل كل مقاومة مسلحة فعلية تجاه هجمات الشيوعيين فى حكم المدومة. وهو كثيراً ما أعلن أن

الشيوعيين كانوا يكسبون "بالغلط". هذا التأكيد، بوصفه حكماً على الواقع أكثر مما هو مقارنة من قبل الكيومانتانغ (أو الولايات المتحدة الأمريكية)، أمر لا مراء فيه. ولكن لا ينشأ عن ذلك، كما يلمح البعض في كثير من الأحيان، أن الشيوعيين قد انتصروا "عرضاً". لقد انتصروا لأنهم كانوا يمثلون مصالح الشعب في وجه حكم معزول تماماً عن الشعب. يجب النظر إلى انتصارهم بوصفه قمة تطور تاريخي كان "حتمياً"، أي أنه مهما كان من الممكن أن يتأخر بفعل اختلاف الظروف، لم يكن من الممكن تأجيله إلى ما لا نهاية. عندما وصل الشيوعيون إلى السلطة استهدفوا أمرين في غاية الأهمية :

الأول هو الحفاظ على وتيرة الثورة الاجتماعية، أن لم يكن بالوسع تسريعها بعد أن استهلكت في أقدم المناطق المحررة دون أن تنتظم جيداً، والثاني هو تحمل مسؤوليات لم يتحملوها حتى تاريخه، من أجل تأمين إدارة فعالة، ومن أجل أن تصبح الأمة الصينية كياناً اقتصادياً وسياسياً موحداً. بصورة عامة، كانت الأيديولوجيا هي مصدر القوة المحركة والدينامية الروحية من أجل الوصول إلى أول هذين الهدفين، كما كانت الحال أثناء الثورة. أما إبعاد الهدف الثاني فقد كانت بلا قياس أو تشبيه، أكبر من تلك التي ووجهت حتى ذلك التاريخ، كما كان دور التنظيم، من أجل الوصول إليه (الهدف)، أشد أهمية. الأيديولوجيا هي القوة التي يسميها ماو "الوعي السياسي" والتي تستطيع بحكم صلابتها واستعدادها للتضحيات أن تنقل الجبال. لكن التنظيم هو الذي يقرر مصير التربة التي لابد من نقلها إلى مكان ما بعد تهديم الجبال (١٣).

الأيديولوجيا والتنظيم ليسا، على حد تعبير آخر لماو، متضادين عدائيين. فكل منهما جوهرى من أجل نجاح الآخر. في أحسن الأحوال يستطيع الحافظ الأيديولوجى، الذى يتجلى عبر الدينامية الشعبية، أن يتغلب على العوائق الفيزيائية التى يبدو أن لا سبيل إلى التغلب عليها بشكل آخر، أما فى أسوأ الأحوال فباستطاعة الأيديولوجية أن تنتهى بحاملها إلى طرق مسدودة مهلكة لا يتمكنون من الخروج منها، نظراً لطبيعتها اللغماطية المفرطة، ها هنا يتدخل التنظيم الذى بوسعه أن يكون "صوت الحس السليم" الشخص، تماماً كما تدخل بعد "القفرة الكبرى إلى الأمام". لكن التنظيم بعد ذاته ينحو نحو الروتين والتبقرط كما يخلق مراكز جمود وشلل تفرح فيها المصالح ولا يمكن أن يكسرها حيناً بعد حين إلا رياح الأيديولوجيا الندية.

الاختبار البسيط لا يحل المشكلة إذن مرة واحدة نهائياً. بل ينبغى اللجوء باستمرار إلى اختيارات جزئية، وذلك بخلق التوازن، من عام إلى عام، بين كلا العاملين معاً، بوضعهما كما يجب على سلم الأولويات. فالتناقض ليس عدائياً، وإذا أمكن حله حلاً صائباً فإن نتيجته التأليفية يمكننا أن نلاحظ ذلك أينما نظرنا فى الصين بعد عام ١٩٤٩. الشيوعيون أنفسهم يصفون ذلك بأنه التناقض بين الثورية واللباقة، أو بين الالتزام السياسى والكفاءة التقنية. ويعبر عنه فى الاقتصاد السياسى بالتجاذب التناقضى بين المركزية أو اللامركزية، بين التغيير السريع أو التدريجى. ويظهر هذا التناقض فى الحياة السياسية فى الصراع بين القيادة المباشرة، العمودية والقيادة غير المباشرة، الأفقية، فى الحزب، وبين الحزب والحكم فى أن واحد. كما يظهر فى الأعمال والصناعة بصورة القيادة الجماعية المتعارضة مع القيادة الفردية، وفى الزراعة، بصورة سلطة التقرير المستقلة مقابل سلطة التقرير التى

تأتى من الخارج. وأخيراً يظهر هذا التناقض فى قلب تاريط جيش التحرير الوطنى منذ ١٩٤٩، على شكل صراع لا حل له بين أقطاب "الثورة" وأقطاب "التحديث" المتنافسين.

لقد وصفنا الدور الثورى لـ ج. ت. و. من حيث أوجهه السياسية والاجتماعية فى علاقاتها مع "العلاقات الثلاث" بين الجيش والشعب، بين الجيش والحزب، بين "القادة" و"المقاتلين"، ويخطئ من يفترض أن هذه العلاقات كانت خيالية دائماً من الإشكالات وبعيدة عن التوتر فقد كان الجيش فى بعض الأحيان يقتطع لنفسه حصة غير مساوية فى المعادلة الأولى، خاصة عندما كان يجد نفسه فى غمار هجوم نشيط، كما حصل خلال السنة الأخيرة من الحرب الأهلية، عندما تطلب كثيراً من الموارد الأهلية. كذلك عانت سلطة الحزب المركزية التى كانت تمارس على الجيش، عندما كان هذا الأخير مبعثراً وفى حالة دفاع، كما حصل فى السنة الأولى من الحرب الأهلية مما أدى إلى ما سعى "بالوجهة الجبلية" وبمظهر "أمراء الحرب"، وإلى اتجاهات انفصالية. ولم يكن تحقيق الديمقراطية داخل الجيش بين القادة والمقاتلين أكثر سهولة. فقد بقى العديد من القادة متمسكين بعادات سلطوية كانت مرعية الإجراء فى الجيوش الوطنية أو فى جيوش أمراء الحرب حيث خدم هؤلاء القادة سابقاً، ولم يكن من اليسير كذلك ترسيط تقييم صحيح لحدود "الديمقراطية" لدى الجنود، الذين كانوا قطاع طرق سابقين أو جاؤوا من جمعيات سرية، بعد أن صير إلى جمعهم ولهم منذ بداية الحرب ضد اليابان، ولا لدى الجنود الكراكوزات ذوى الميول اليابانية، ولا لدى الهاربين أو الأسرى القادمين من الكيومنتانغ والذين انضموا إلى صفوف ج. ت. و. ابتداء من ١٩٤٥. يبقى كذلك أن نعمد إلى درس هذه العلاقات درساً مفصلاً خلال الفترة الثورية، لكن بوسعنا أن نقول منذ الآن، أن لا شئ يشير، فى الظاهر، إلى خلاف هام بينها، على الأقل منذ بداية الحرب ضد اليابان (أى من فترة يونان حتى نهاية الحرب الأهلية).

على كل حال فهذه العلاقات لم تعد، بعد ١٩٤٩، ذات طبيعة ثنائية. فكل واحدة دخلت فى صراع واضطرات إلى التعايش، وهذه علاقة جديدة نشأت عن الدور المختلف تماماً لجيش التحرير الوطنى باعتباره أداة الدفاع الوطنى فى زمن السلم. ويمكن أن نعبر عن هذا الصراع بواسطة التالى:

١١ الجيش - الأمة	....	الجيش - الشعب ١ ب
١٢ الجيش - التحديث	....	الجيش - الحزب ٢ ب
١٢ القادة - المقاتلون	....	الضباط - الأفراد ٣ ب

يؤخذ بالاعتبار فى هذه الدراسة التسلسل التالى ١، ٢، ٣، ٤، ٥، ٦، ٧، ٨، ٩، ١٠، ١١، ١٢، ١٣، ١٤، ١٥، ١٦، ١٧، ١٨، ١٩، ٢٠، ٢١، ٢٢، ٢٣، ٢٤، ٢٥، ٢٦، ٢٧، ٢٨، ٢٩، ٣٠، ٣١، ٣٢، ٣٣، ٣٤، ٣٥، ٣٦، ٣٧، ٣٨، ٣٩، ٤٠، ٤١، ٤٢، ٤٣، ٤٤، ٤٥، ٤٦، ٤٧، ٤٨، ٤٩، ٥٠، ٥١، ٥٢، ٥٣، ٥٤، ٥٥، ٥٦، ٥٧، ٥٨، ٥٩، ٦٠، ٦١، ٦٢، ٦٣، ٦٤، ٦٥، ٦٦، ٦٧، ٦٨، ٦٩، ٧٠، ٧١، ٧٢، ٧٣، ٧٤، ٧٥، ٧٦، ٧٧، ٧٨، ٧٩، ٨٠، ٨١، ٨٢، ٨٣، ٨٤، ٨٥، ٨٦، ٨٧، ٨٨، ٨٩، ٩٠، ٩١، ٩٢، ٩٣، ٩٤، ٩٥، ٩٦، ٩٧، ٩٨، ٩٩، ١٠٠، ١٠١، ١٠٢، ١٠٣، ١٠٤، ١٠٥، ١٠٦، ١٠٧، ١٠٨، ١٠٩، ١١٠، ١١١، ١١٢، ١١٣، ١١٤، ١١٥، ١١٦، ١١٧، ١١٨، ١١٩، ١٢٠، ١٢١، ١٢٢، ١٢٣، ١٢٤، ١٢٥، ١٢٦، ١٢٧، ١٢٨، ١٢٩، ١٣٠، ١٣١، ١٣٢، ١٣٣، ١٣٤، ١٣٥، ١٣٦، ١٣٧، ١٣٨، ١٣٩، ١٤٠، ١٤١، ١٤٢، ١٤٣، ١٤٤، ١٤٥، ١٤٦، ١٤٧، ١٤٨، ١٤٩، ١٥٠، ١٥١، ١٥٢، ١٥٣، ١٥٤، ١٥٥، ١٥٦، ١٥٧، ١٥٨، ١٥٩، ١٦٠، ١٦١، ١٦٢، ١٦٣، ١٦٤، ١٦٥، ١٦٦، ١٦٧، ١٦٨، ١٦٩، ١٧٠، ١٧١، ١٧٢، ١٧٣، ١٧٤، ١٧٥، ١٧٦، ١٧٧، ١٧٨، ١٧٩، ١٨٠، ١٨١، ١٨٢، ١٨٣، ١٨٤، ١٨٥، ١٨٦، ١٨٧، ١٨٨، ١٨٩، ١٩٠، ١٩١، ١٩٢، ١٩٣، ١٩٤، ١٩٥، ١٩٦، ١٩٧، ١٩٨، ١٩٩، ٢٠٠، ٢٠١، ٢٠٢، ٢٠٣، ٢٠٤، ٢٠٥، ٢٠٦، ٢٠٧، ٢٠٨، ٢٠٩، ٢١٠، ٢١١، ٢١٢، ٢١٣، ٢١٤، ٢١٥، ٢١٦، ٢١٧، ٢١٨، ٢١٩، ٢٢٠، ٢٢١، ٢٢٢، ٢٢٣، ٢٢٤، ٢٢٥، ٢٢٦، ٢٢٧، ٢٢٨، ٢٢٩، ٢٣٠، ٢٣١، ٢٣٢، ٢٣٣، ٢٣٤، ٢٣٥، ٢٣٦، ٢٣٧، ٢٣٨، ٢٣٩، ٢٤٠، ٢٤١، ٢٤٢، ٢٤٣، ٢٤٤، ٢٤٥، ٢٤٦، ٢٤٧، ٢٤٨، ٢٤٩، ٢٥٠، ٢٥١، ٢٥٢، ٢٥٣، ٢٥٤، ٢٥٥، ٢٥٦، ٢٥٧، ٢٥٨، ٢٥٩، ٢٦٠، ٢٦١، ٢٦٢، ٢٦٣، ٢٦٤، ٢٦٥، ٢٦٦، ٢٦٧، ٢٦٨، ٢٦٩، ٢٧٠، ٢٧١، ٢٧٢، ٢٧٣، ٢٧٤، ٢٧٥، ٢٧٦، ٢٧٧، ٢٧٨، ٢٧٩، ٢٨٠، ٢٨١، ٢٨٢، ٢٨٣، ٢٨٤، ٢٨٥، ٢٨٦، ٢٨٧، ٢٨٨، ٢٨٩، ٢٩٠، ٢٩١، ٢٩٢، ٢٩٣، ٢٩٤، ٢٩٥، ٢٩٦، ٢٩٧، ٢٩٨، ٢٩٩، ٣٠٠، ٣٠١، ٣٠٢، ٣٠٣، ٣٠٤، ٣٠٥، ٣٠٦، ٣٠٧، ٣٠٨، ٣٠٩، ٣١٠، ٣١١، ٣١٢، ٣١٣، ٣١٤، ٣١٥، ٣١٦، ٣١٧، ٣١٨، ٣١٩، ٣٢٠، ٣٢١، ٣٢٢، ٣٢٣، ٣٢٤، ٣٢٥، ٣٢٦، ٣٢٧، ٣٢٨، ٣٢٩، ٣٣٠، ٣٣١، ٣٣٢، ٣٣٣، ٣٣٤، ٣٣٥، ٣٣٦، ٣٣٧، ٣٣٨، ٣٣٩، ٣٤٠، ٣٤١، ٣٤٢، ٣٤٣، ٣٤٤، ٣٤٥، ٣٤٦، ٣٤٧، ٣٤٨، ٣٤٩، ٣٥٠، ٣٥١، ٣٥٢، ٣٥٣، ٣٥٤، ٣٥٥، ٣٥٦، ٣٥٧، ٣٥٨، ٣٥٩، ٣٦٠، ٣٦١، ٣٦٢، ٣٦٣، ٣٦٤، ٣٦٥، ٣٦٦، ٣٦٧، ٣٦٨، ٣٦٩، ٣٧٠، ٣٧١، ٣٧٢، ٣٧٣، ٣٧٤، ٣٧٥، ٣٧٦، ٣٧٧، ٣٧٨، ٣٧٩، ٣٨٠، ٣٨١، ٣٨٢، ٣٨٣، ٣٨٤، ٣٨٥، ٣٨٦، ٣٨٧، ٣٨٨، ٣٨٩، ٣٩٠، ٣٩١، ٣٩٢، ٣٩٣، ٣٩٤، ٣٩٥، ٣٩٦، ٣٩٧، ٣٩٨، ٣٩٩، ٤٠٠، ٤٠١، ٤٠٢، ٤٠٣، ٤٠٤، ٤٠٥، ٤٠٦، ٤٠٧، ٤٠٨، ٤٠٩، ٤١٠، ٤١١، ٤١٢، ٤١٣، ٤١٤، ٤١٥، ٤١٦، ٤١٧، ٤١٨، ٤١٩، ٤٢٠، ٤٢١، ٤٢٢، ٤٢٣، ٤٢٤، ٤٢٥، ٤٢٦، ٤٢٧، ٤٢٨، ٤٢٩، ٤٣٠، ٤٣١، ٤٣٢، ٤٣٣، ٤٣٤، ٤٣٥، ٤٣٦، ٤٣٧، ٤٣٨، ٤٣٩، ٤٤٠، ٤٤١، ٤٤٢، ٤٤٣، ٤٤٤، ٤٤٥، ٤٤٦، ٤٤٧، ٤٤٨، ٤٤٩، ٤٥٠، ٤٥١، ٤٥٢، ٤٥٣، ٤٥٤، ٤٥٥، ٤٥٦، ٤٥٧، ٤٥٨، ٤٥٩، ٤٦٠، ٤٦١، ٤٦٢، ٤٦٣، ٤٦٤، ٤٦٥، ٤٦٦، ٤٦٧، ٤٦٨، ٤٦٩، ٤٧٠، ٤٧١، ٤٧٢، ٤٧٣، ٤٧٤، ٤٧٥، ٤٧٦، ٤٧٧، ٤٧٨، ٤٧٩، ٤٨٠، ٤٨١، ٤٨٢، ٤٨٣، ٤٨٤، ٤٨٥، ٤٨٦، ٤٨٧، ٤٨٨، ٤٨٩، ٤٩٠، ٤٩١، ٤٩٢، ٤٩٣، ٤٩٤، ٤٩٥، ٤٩٦، ٤٩٧، ٤٩٨، ٤٩٩، ٥٠٠، ٥٠١، ٥٠٢، ٥٠٣، ٥٠٤، ٥٠٥، ٥٠٦، ٥٠٧، ٥٠٨، ٥٠٩، ٥١٠، ٥١١، ٥١٢، ٥١٣، ٥١٤، ٥١٥، ٥١٦، ٥١٧، ٥١٨، ٥١٩، ٥٢٠، ٥٢١، ٥٢٢، ٥٢٣، ٥٢٤، ٥٢٥، ٥٢٦، ٥٢٧، ٥٢٨، ٥٢٩، ٥٣٠، ٥٣١، ٥٣٢، ٥٣٣، ٥٣٤، ٥٣٥، ٥٣٦، ٥٣٧، ٥٣٨، ٥٣٩، ٥٤٠، ٥٤١، ٥٤٢، ٥٤٣، ٥٤٤، ٥٤٥، ٥٤٦، ٥٤٧، ٥٤٨، ٥٤٩، ٥٥٠، ٥٥١، ٥٥٢، ٥٥٣، ٥٥٤، ٥٥٥، ٥٥٦، ٥٥٧، ٥٥٨، ٥٥٩، ٥٦٠، ٥٦١، ٥٦٢، ٥٦٣، ٥٦٤، ٥٦٥، ٥٦٦، ٥٦٧، ٥٦٨، ٥٦٩، ٥٧٠، ٥٧١، ٥٧٢، ٥٧٣، ٥٧٤، ٥٧٥، ٥٧٦، ٥٧٧، ٥٧٨، ٥٧٩، ٥٨٠، ٥٨١، ٥٨٢، ٥٨٣، ٥٨٤، ٥٨٥، ٥٨٦، ٥٨٧، ٥٨٨، ٥٨٩، ٥٩٠، ٥٩١، ٥٩٢، ٥٩٣، ٥٩٤، ٥٩٥، ٥٩٦، ٥٩٧، ٥٩٨، ٥٩٩، ٦٠٠، ٦٠١، ٦٠٢، ٦٠٣، ٦٠٤، ٦٠٥، ٦٠٦، ٦٠٧، ٦٠٨، ٦٠٩، ٦١٠، ٦١١، ٦١٢، ٦١٣، ٦١٤، ٦١٥، ٦١٦، ٦١٧، ٦١٨، ٦١٩، ٦٢٠، ٦٢١، ٦٢٢، ٦٢٣، ٦٢٤، ٦٢٥، ٦٢٦، ٦٢٧، ٦٢٨، ٦٢٩، ٦٣٠، ٦٣١، ٦٣٢، ٦٣٣، ٦٣٤، ٦٣٥، ٦٣٦، ٦٣٧، ٦٣٨، ٦٣٩، ٦٤٠، ٦٤١، ٦٤٢، ٦٤٣، ٦٤٤، ٦٤٥، ٦٤٦، ٦٤٧، ٦٤٨، ٦٤٩، ٦٥٠، ٦٥١، ٦٥٢، ٦٥٣، ٦٥٤، ٦٥٥، ٦٥٦، ٦٥٧، ٦٥٨، ٦٥٩، ٦٦٠، ٦٦١، ٦٦٢، ٦٦٣، ٦٦٤، ٦٦٥، ٦٦٦، ٦٦٧، ٦٦٨، ٦٦٩، ٦٧٠، ٦٧١، ٦٧٢، ٦٧٣، ٦٧٤، ٦٧٥، ٦٧٦، ٦٧٧، ٦٧٨، ٦٧٩، ٦٨٠، ٦٨١، ٦٨٢، ٦٨٣، ٦٨٤، ٦٨٥، ٦٨٦، ٦٨٧، ٦٨٨، ٦٨٩، ٦٩٠، ٦٩١، ٦٩٢، ٦٩٣، ٦٩٤، ٦٩٥، ٦٩٦، ٦٩٧، ٦٩٨، ٦٩٩، ٧٠٠، ٧٠١، ٧٠٢، ٧٠٣، ٧٠٤، ٧٠٥، ٧٠٦، ٧٠٧، ٧٠٨، ٧٠٩، ٧١٠، ٧١١، ٧١٢، ٧١٣، ٧١٤، ٧١٥، ٧١٦، ٧١٧، ٧١٨، ٧١٩، ٧٢٠، ٧٢١، ٧٢٢، ٧٢٣، ٧٢٤، ٧٢٥، ٧٢٦، ٧٢٧، ٧٢٨، ٧٢٩، ٧٣٠، ٧٣١، ٧٣٢، ٧٣٣، ٧٣٤، ٧٣٥، ٧٣٦، ٧٣٧، ٧٣٨، ٧٣٩، ٧٤٠، ٧٤١، ٧٤٢، ٧٤٣، ٧٤٤، ٧٤٥، ٧٤٦، ٧٤٧، ٧٤٨، ٧٤٩، ٧٥٠، ٧٥١، ٧٥٢، ٧٥٣، ٧٥٤، ٧٥٥، ٧٥٦، ٧٥٧، ٧٥٨، ٧٥٩، ٧٦٠، ٧٦١، ٧٦٢، ٧٦٣، ٧٦٤، ٧٦٥، ٧٦٦، ٧٦٧، ٧٦٨، ٧٦٩، ٧٧٠، ٧٧١، ٧٧٢، ٧٧٣، ٧٧٤، ٧٧٥، ٧٧٦، ٧٧٧، ٧٧٨، ٧٧٩، ٧٨٠، ٧٨١، ٧٨٢، ٧٨٣، ٧٨٤، ٧٨٥، ٧٨٦، ٧٨٧، ٧٨٨، ٧٨٩، ٧٩٠، ٧٩١، ٧٩٢، ٧٩٣، ٧٩٤، ٧٩٥، ٧٩٦، ٧٩٧، ٧٩٨، ٧٩٩، ٨٠٠، ٨٠١، ٨٠٢، ٨٠٣، ٨٠٤، ٨٠٥، ٨٠٦، ٨٠٧، ٨٠٨، ٨٠٩، ٨١٠، ٨١١، ٨١٢، ٨١٣، ٨١٤، ٨١٥، ٨١٦، ٨١٧، ٨١٨، ٨١٩، ٨٢٠، ٨٢١، ٨٢٢، ٨٢٣، ٨٢٤، ٨٢٥، ٨٢٦، ٨٢٧، ٨٢٨، ٨٢٩، ٨٣٠، ٨٣١، ٨٣٢، ٨٣٣، ٨٣٤، ٨٣٥، ٨٣٦، ٨٣٧، ٨٣٨، ٨٣٩، ٨٤٠، ٨٤١، ٨٤٢، ٨٤٣، ٨٤٤، ٨٤٥، ٨٤٦، ٨٤٧، ٨٤٨، ٨٤٩، ٨٥٠، ٨٥١، ٨٥٢، ٨٥٣، ٨٥٤، ٨٥٥، ٨٥٦، ٨٥٧، ٨٥٨، ٨٥٩، ٨٦٠، ٨٦١، ٨٦٢، ٨٦٣، ٨٦٤، ٨٦٥، ٨٦٦، ٨٦٧، ٨٦٨، ٨٦٩، ٨٧٠، ٨٧١، ٨٧٢، ٨٧٣، ٨٧٤، ٨٧٥، ٨٧٦، ٨٧٧، ٨٧٨، ٨٧٩، ٨٨٠، ٨٨١، ٨٨٢، ٨٨٣، ٨٨٤، ٨٨٥، ٨٨٦، ٨٨٧، ٨٨٨، ٨٨٩، ٨٩٠، ٨٩١، ٨٩٢، ٨٩٣، ٨٩٤، ٨٩٥، ٨٩٦، ٨٩٧، ٨٩٨، ٨٩٩، ٩٠٠، ٩٠١، ٩٠٢، ٩٠٣، ٩٠٤، ٩٠٥، ٩٠٦، ٩٠٧، ٩٠٨، ٩٠٩، ٩١٠، ٩١١، ٩١٢، ٩١٣، ٩١٤، ٩١٥، ٩١٦، ٩١٧، ٩١٨، ٩١٩، ٩٢٠، ٩٢١، ٩٢٢، ٩٢٣، ٩٢٤، ٩٢٥، ٩٢٦، ٩٢٧، ٩٢٨، ٩٢٩، ٩٣٠، ٩٣١، ٩٣٢، ٩٣٣، ٩٣٤، ٩٣٥، ٩٣٦، ٩٣٧، ٩٣٨، ٩٣٩، ٩٤٠، ٩٤١، ٩٤٢، ٩٤٣، ٩٤٤، ٩٤٥، ٩٤٦، ٩٤٧، ٩٤٨، ٩٤٩، ٩٥٠، ٩٥١، ٩٥٢، ٩٥٣، ٩٥٤، ٩٥٥، ٩٥٦، ٩٥٧، ٩٥٨، ٩٥٩، ٩٦٠، ٩٦١، ٩٦٢، ٩٦٣، ٩٦٤، ٩٦٥، ٩٦٦، ٩٦٧، ٩٦٨، ٩٦٩، ٩٧٠، ٩٧١، ٩٧٢، ٩٧٣، ٩٧٤، ٩٧٥، ٩٧٦، ٩٧٧، ٩٧٨، ٩٧٩، ٩٨٠، ٩٨١، ٩٨٢، ٩٨٣، ٩٨٤، ٩٨٥، ٩٨٦، ٩٨٧، ٩٨٨، ٩٨٩، ٩٩٠، ٩٩١، ٩٩٢، ٩٩٣، ٩٩٤، ٩٩٥، ٩٩٦، ٩٩٧، ٩٩٨، ٩٩٩، ١٠٠٠، ١٠٠١، ١٠٠٢، ١٠٠٣، ١٠٠٤، ١٠٠٥، ١٠٠٦، ١٠٠٧، ١٠٠٨، ١٠٠٩، ١٠١٠، ١٠١١، ١٠١٢، ١٠١٣، ١٠١٤، ١٠١٥، ١٠١٦، ١٠١٧، ١٠١٨، ١٠١٩، ١٠٢٠، ١٠٢١، ١٠٢٢، ١٠٢٣، ١٠٢٤، ١٠٢٥، ١٠٢٦، ١٠٢٧، ١٠٢٨، ١٠٢٩، ١٠٣٠، ١٠٣١، ١٠٣٢، ١٠٣٣، ١٠٣٤، ١٠٣٥، ١٠٣٦، ١٠٣٧، ١٠٣٨، ١٠٣٩، ١٠٤٠، ١٠٤١، ١٠٤٢، ١٠٤٣، ١٠٤٤، ١٠٤٥، ١٠٤٦، ١٠٤٧، ١٠٤٨، ١٠٤٩، ١٠٥٠، ١٠٥١، ١٠٥٢، ١٠٥٣، ١٠٥٤، ١٠٥٥، ١٠٥٦، ١٠٥٧، ١٠٥٨، ١٠٥٩، ١٠٦٠، ١٠٦١، ١٠٦٢، ١٠٦٣، ١٠٦٤، ١٠٦٥، ١٠٦٦، ١٠٦٧، ١٠٦٨، ١٠٦٩، ١٠٧٠، ١٠٧١، ١٠٧٢، ١٠٧٣، ١٠٧٤، ١٠٧٥، ١٠٧٦، ١٠٧٧، ١٠٧٨، ١٠٧٩، ١٠٨٠، ١٠٨١، ١٠٨٢، ١٠٨٣، ١٠٨٤، ١٠٨٥، ١٠٨٦، ١٠٨٧، ١٠٨٨، ١٠٨٩، ١٠٩٠، ١٠٩١، ١٠٩٢، ١٠٩٣، ١٠٩٤، ١٠٩٥، ١٠٩٦، ١٠٩٧، ١٠٩٨، ١٠٩٩، ١١٠٠، ١١٠١، ١١٠٢، ١١٠٣، ١١٠٤، ١١٠٥، ١١٠٦، ١١٠٧، ١١٠٨، ١١٠٩، ١١١٠، ١١١١، ١١١٢، ١١١٣، ١١١٤، ١١١٥، ١١١٦، ١١١٧، ١١١٨، ١١١٩، ١١٢٠، ١١٢١، ١١٢٢، ١١٢٣، ١١٢٤، ١١٢٥، ١١٢٦، ١١٢٧، ١١٢٨، ١١٢٩، ١١٣٠، ١١٣١، ١١٣٢، ١١٣٣، ١١٣٤، ١١٣٥، ١١٣٦، ١١٣٧، ١١٣٨، ١١٣٩، ١١٤٠، ١١٤١، ١١٤٢، ١١٤٣، ١١٤٤، ١١٤٥، ١١٤٦، ١١٤٧، ١١٤٨، ١١٤٩، ١١٥٠، ١١٥١، ١١٥٢، ١١٥٣، ١١٥٤، ١١٥٥، ١١٥٦، ١١٥٧، ١١٥٨، ١١٥٩، ١١٦٠، ١١٦١، ١١٦٢، ١١٦٣، ١١٦٤، ١١٦٥، ١١٦٦، ١١٦٧، ١١٦٨، ١١٦٩، ١١٧٠، ١١٧١، ١١٧٢، ١١٧٣، ١١٧٤، ١١٧٥، ١١٧٦، ١١٧٧، ١١٧٨، ١١٧٩، ١١٨٠، ١١٨١، ١١٨٢، ١١٨٣، ١١٨٤، ١١٨٥، ١١٨٦، ١١٨٧، ١١٨٨، ١١٨٩، ١١٩٠، ١١٩١، ١١٩٢، ١١٩٣، ١١٩٤، ١١٩٥، ١١٩٦، ١١٩٧، ١١٩٨، ١١٩٩، ١٢٠٠، ١٢٠١، ١٢٠٢، ١٢٠٣، ١٢٠٤، ١٢٠٥، ١٢٠٦، ١٢٠٧، ١٢٠٨، ١٢٠٩، ١٢١٠، ١٢١١، ١٢١٢، ١٢١٣، ١٢١٤، ١٢١٥، ١٢١٦، ١٢١٧، ١٢١٨، ١٢١٩، ١٢٢٠، ١٢٢١، ١٢٢٢، ١٢٢٣، ١٢٢٤، ١٢٢٥، ١٢٢٦، ١٢٢٧، ١٢٢٨، ١٢٢٩، ١٢٣٠، ١٢٣١، ١٢٣٢، ١٢٣٣، ١٢٣٤، ١٢٣٥، ١٢٣٦، ١٢٣٧، ١٢٣٨، ١٢٣٩، ١٢٤٠، ١٢٤١، ١٢٤٢، ١٢٤٣، ١٢٤٤، ١٢٤٥، ١٢٤٦، ١٢٤٧، ١٢٤٨، ١٢٤٩، ١٢٥٠، ١٢٥١، ١٢٥٢، ١٢٥٣، ١٢٥٤، ١٢٥٥، ١٢٥٦، ١٢٥٧، ١٢٥٨، ١٢٥٩، ١٢٦٠، ١٢٦١، ١٢٦٢، ١٢٦٣، ١٢٦٤، ١٢٦٥، ١٢٦٦، ١٢٦٧، ١٢٦٨، ١٢٦٩، ١٢٧٠، ١٢٧١، ١٢٧٢، ١٢٧٣، ١٢٧٤، ١٢٧٥، ١٢٧٦، ١٢٧٧، ١٢٧٨، ١٢٧٩، ١٢٨٠، ١٢٨١، ١٢٨٢، ١٢٨٣، ١٢٨٤، ١٢٨٥، ١٢٨٦، ١٢٨٧، ١٢٨٨، ١٢٨٩، ١٢٩٠، ١٢٩١، ١٢٩٢، ١٢٩٣، ١٢٩٤، ١٢٩٥، ١٢٩٦، ١٢٩٧، ١٢٩٨، ١٢٩٩، ١٣٠٠، ١٣٠١، ١٣٠٢، ١٣٠٣، ١٣٠٤، ١٣٠٥، ١٣٠٦، ١٣٠٧، ١٣٠٨، ١٣٠٩، ١٣١٠، ١٣١١، ١٣١٢، ١٣١٣، ١٣١٤، ١٣١٥، ١٣١٦، ١٣١٧، ١٣١٨، ١٣١٩، ١٣٢٠، ١٣٢١، ١٣٢٢، ١٣٢٣، ١٣٢٤، ١٣٢٥، ١٣٢٦، ١٣٢٧، ١٣٢٨، ١٣٢٩، ١٣٣٠، ١٣٣١، ١٣٣٢، ١٣٣٣، ١٣٣٤، ١٣٣٥، ١٣٣٦، ١٣٣٧، ١٣٣٨، ١٣٣٩، ١٣٤٠، ١٣٤١، ١٣٤٢، ١٣٤٣، ١٣٤٤، ١٣٤٥، ١٣٤٦، ١٣٤٧، ١٣٤٨، ١٣٤٩، ١٣٥٠، ١٣٥١، ١٣٥٢، ١٣٥٣، ١٣٥٤، ١٣٥٥، ١٣٥٦، ١٣٥٧، ١٣٥٨، ١٣٥٩، ١٣٦٠، ١٣٦١، ١٣٦٢، ١٣٦٣، ١٣٦٤، ١٣٦٥، ١٣٦٦، ١٣٦٧، ١٣٦٨، ١٣٦٩، ١٣٧٠، ١٣٧١، ١٣٧٢، ١٣٧٣، ١٣٧٤، ١٣٧٥، ١٣٧٦

## "العلاقات الثلاث" (قبل ١٩٤٩)

الجيش - الحزب

الجيش - الشعب

القيادة - الأفراد

## "العلاقات الثلاث" المزدوجة (بعد ١٩٤٩)

الجيش - الحزب .... الجيش - التحديث.

الجيش - الشعب .... الجيش - الأمة.

القادة - المقاتلون .... الضباط - الأفراد.

هذا التوالى يقدم جدولاً زمنياً تقريباً بالمحاولات المتعاقبة التى اتخذت من أجل حل مشكلة دور الجيش فى المجتمع، وتعكس كذلك البنى العامة للصراع فى الصين بين الأيديولوجيا والتنظيم، بين الثورية واللباقة، منذ ١٩٤٩.

## الجيش بوصفه عنصراً وطنياً:

كلما كانت تسقط منطقة فى أيدي الشيوعيين خلال المراحل الأخيرة من الحرب الأهلية، كانت توضع تحت القيادة العسكرية لـ ج. ت. و. ومنذ أن يدخلها الجنود، كانت تنشأ فيها لجنة إدارية عسكرية يرئسها عادة عميد ضباط ج. ت. و. فى المنطقة. هذه اللجنة (ل. أ. ع.) كانت تنظم بعد ذلك "لجان مناوبة" لتأمين الرقابة على الخدمات الحكومية، والمواصلات، والمدارس والمنشآت العسكرية. فى معظم الأوقات كانت ل. أ. ع. تحل فى أقل من عام وتعهد بسلطاتها إلى الحكومات المحلية، حيث كانت كادرات الحزب غير العسكرية تلعب على العموم دوراً هاماً. إلا أنه فى بعض المناطق الصينية، خاصة فى الشمال الغربى والجنوب الغربى حيث كانت آخر المواقع القوية للكيومانتانغ، كان التمثيل العسكرى داخل الحكومة المحلية تمثيلاً هاماً واستمر فترة من الزمن. وعلى مستوى أرفع كانت السلطة العسكرية تفرض المزيد من وجودها. فى كانون الأول ١٩٤٩ كانت الصين مقسمة إلى ستة أقاليم إدارية كبرى، أربعة منها (الشمال الغربى، الجنوب الغربى، الوسط الجنوبى والشرق) كانت تحت قيادة لجنة إقليمية إدارية وعسكرية. وكانت حدود الأقاليم الستة متماهية بحدود الأقاليم العسكرية التى تجمع فيها جيش التحرير الوطنى، كما كان أقدم الموظفين فى اللجان الإدارية والعسكرية الحكومية الأربعة هم أنفسهم كبار الضباط فى الأقاليم العسكرية المقابلة التى احتل كل إقليم منها، علاوة على ذلك، من قبل جيش ميدان بقيادة القائد نفسه. أما فى الشمال والشمال الشرقى من الصين، فقط، فقد كانت الإدارة بشكل رئيسى فى أيدي غير عسكرية (هذا وقد كانت القيادة العسكرية كذلك أقل بروزاً بقليل فى الوسط الجنوبى وفى الشرق منها فى الشمال الغربى والجنوب الغربى).

إن جدارة ج. ت. و. من حيث تأمين القيادة بعد الثورة لم تكن عسكرية، رغم أن القانون العسكرى كان ضرورياً حقاً لفترة معينة، ما دام القانون والنظام لم يتأمنوا بعد فضلاً عن حد معين من الاستقرار السياسى. إلى ذلك فإن ج. ت. و. كان المصدر الوحيد، على صعيد واسع، لعملية تجميع الكادرات التقنية الماهرة والموثوقة سياسياً. معظم الأقاليم المحررة حديثاً كان تنظيم الحزب لا يزال بدائياً، فكان من الواجب الاحتفاظ ضمن الحكم والإدارة بخدمات عدد كبير من موظفى الكيومانتاغ القدماء. كما كانت مؤسسات الخدمات العامة والصناعة لا تزال باقية بين أيدي أناس لا يمكن ضمان ولائهم السياسى، ما عدا أولئك الذين كانوا يحتلون بعض الوظائف حتى تاريخه، ثم فروا من الصين تاركين وظائفهم شاغرة، وأجهزتهم أو آلاتهم تسير ببطء. هذه الخبرة التقنية التى كان يملكها الشيوعيون كانت قد ركزت بكاملها، لأسباب عسكرية، ضمن ج. ت. و. أضف إلى ذلك الجهد الكثيف الذى بذل خلال النصف الأخير من عام ١٩٤٨ ضمن ج. ت. و. من أجل أعداد الكادرات العسكرية للمهام الإدارية المدنية.

أن السمة المميزة لهذه الفترة من قيادة ج. ت. و. العسكرية هى السهولة الظاهرة التى أنهيت بها هذه القيادة فيما بعد. فى معظم الأحيان زالت اللجان الإدارية العسكرية المحلية فى نهاية عام ١٩٥٠، وألغت سلطات منظمات الحزب الإقليمية، الإدارية والعسكرية، ثم صير إلى تحويل السلطة إلى أيدي المدنيين (تحت هيمنة الحزب بالطبع) عن طريق اجتماع المؤتمر الوطنى الأول فى أيلول من العام نفسه، أما العرقلة الوحيدة التى شهدتها عملية التطور هذه كلها، فقد كانت المؤامرة المعروفة بمؤامرة "كاو كانغ - جاو شو شيه" التى اكتشفت عام ١٩٥٢ - ٥٤، وطرد على أثرها زعيمان رئيسيان من زعماء الحزب فى الشمال الشرقى والشرق، بعد أن جردوا من مناصبها مع عدد من اتباعهما. مع ذلك فمن الواضح أنه مهما كانت طبيعة هذا العصيان السياسى الذى كان يمثله كاو وجاو داخل الحزب، فإن مصادر دعمه لم تكن عسكرية إلا بصورة هامشية. فلا يمكن تفسير حالتها، بأى حال من الأحوال، بأنها ظاهرة انفعالية عسكرية أو رجعة إلى "أمراء الحرب".

كيف يمكننا أن نفسر تولى ج. ت. و. عن السلطة السياسية بتلك السرعة وذلك الهدوء، خلافاً لجميع الدلائل والمقارنات الكثيرة السابقة مع التجارب التقليدية حول الانفصالية العسكرية فى الصين؟ لا شك فى أن العنصر الأهم كان تلك الدرجة العليا من التكامل والتلاحم بين الحزب والجيش، التى كانت ما تزال موجودة على هذا المستوى. كان قد حصل كوادى الجيش كوادى فى الحزب أيضاً، تمرست بدراسة المشكلات العسكرية والسياسية على السواء. أما القادة المسنون فى ج. ت. و. فقد كانوا بأغلبيتهم الكبيرة أعضاء محتمكين فى الحزب احتلوا، وكانوا مازالوا يحتلون، موقعاً هاماً فى الحزب أو داخل الحكم. فكان من الصعب جداً، فى الواقع، أن يصادر إلى إجراء تمييز واضح، فى وقت معين من بداية الخمسينات، بين الوحدات "العسكرية" والوحدات "الحزبية" فى الصين. وإذا كانت هذه الدرجة من التكامل بين الجيش والحزب لا تكفى وحدها لاستبعاد الاتجاهات الانفصالية أو الاحتقان العسكرى للمركزة الحكومية، فإن الحرب الكورية، فيما بعد، قد ساهمت فى تحقيق ذلك. إذ ساعد نقل الجيوش وقادتها، بأعداد كبيرة، إلى الجبهة الكورية، على كسر التلاحم بين جيوش الميدان والأقاليم العسكرية. وقد أشارت الحرب أيضاً انقلاباً

سريعاً جرى على المستويات الداخلية للقيادة، وحمل إليها ضباطاً جدد. ولعل بإمكاننا أن نقول أن جميع التجمعات القيادية التي خلقت أثناء الثورة، على اختلاف أنواعها، قد تبعثرت خلال الحرب الكورية. أما العامل الآخر فنجد في تلك الحركة التي كانت تهدف إلى تحديث التقنيات وتنظيم بنى القوى المسلحة، وهما أمران شرع بتنفيذها في ١٩٥١ - ٥٢، ولعلهما امتصا طاقات كان من الممكن أن تحاول الانخراط في السياسة. على أية حال، فنحن نرى فيما بعد، خلافاً لما يبدو، أن كل ذلك لم يكن خالياً من المساوئ.

### دور الجيش في عملية التحديث:

منذ الأيام الأولى للجمهورية الشعبية، اقترح البعض أن يجعل ج. ت. و. قوة مجددة، "ذات جهاز موحد وتنظيم موحد وانضباط موحد"، وأن يكون تمهيداً، حين يؤون الأوان، للتجنيد الشعبى. هذا الهدف أبرز بوضوح فى البرنامج المشترك للندوة الاستشارية السياسية للشعب الصينى فى أيلول ١٩٤٩. لكنه فى تلك الآونة لم يكن يولى أولوية كبيرة. بل كان الاهتمام منصباً، خلال العام الأول من الجمهورية الشعبية، على تسريح قسم من ج. ت. و. الذى توسعت صفوفه بفعل انضمام وحدات الأسرى من الكيومانتانغ إليه، وعلى تقليص مساهمته المرهقة بالميزانية الوطنية عن طريق إشراكه بأعباء الإنتاج والأشغال العامة بمقدار ما يتفق ذلك مع الأهداف فى الداخل. لم يكن يولى للتحديث اهتمام كبير خلال العام الأول، بل كان يولى مزيد من الاهتمام لدمج ج. ت. و. فى المجتمع، بوصفه كياناً. وكان يخشى أن يؤدى وجود ج. ت. و. للمرة الأولى فى المناطق الريفية الرئيسية وتطاول السلطة العسكرية على أساليب الحكم، إلى انحلال الدعم الشعبى. فصار إلى مراقبة التحديث وإلى وضع انضباط صارم حتى لا يبدب الفساد فى صفوف الجند بفعل الحياة فى المدن أو بفعل ما كان يسمى "قذائف البرجوازية الحلوة المذاق". والواقع أن معظم المراقبين الأجانب كونوا انطباعاتاً جيداً للغاية عن سلوك ج. ت. و.، خاصة لدى مقارنته بسلوك سابقة الوطنيين.

لا يسعنا الجزم بصورة أكيدة أنه فيما لو اختلفت الظروف لكان ج. ت. و. قد تحول إلى جيش حديث ومحترف تماماً كما كانت الحال بالنسبة للجيش السوفياتى. فرغم عملية التحديث الأصلية لم يكن هناك ما يشير إلى أى حد ستحل هذه الطرائق بصورة دقيقة محل البنى "الثورية" الموجودة، أو تؤثر على تعديلها، خاصة فى مناطق السلطة السياسية و"الديمقراطية العسكرية". كان من الممكن أن يعتبر تحديث التقنيات وإصلاح البنى أمراً ممكناً، دون المساس فعلاً بالنواحي الجوهرية من التراث الثورى لجيش التحرير. بدون تدخل ج. ت. و. فى الحزب الكورية، التى لم تخلق فقط حاجة ماسة لتحديث التقنيات بل عززت كذلك أهمية التأثير التقنى السوفياتى، كان من الممكن أن يلاقى نمط "التحديث والتسوية" الجذرى الذى حصل فى النهاية، معارضة أقوى. أما وقد حصلت الأمور على هذا النحو، فقد صير إلى القتال، إلى حد بعيد، وفقاً للخطوط "الثورية" خلال الأول الذى كان أكثر أعوام الحرب الكورية اضطراباً. على هذا الصعيد كان المتطوعون من الشعب الصينى يكونوا فكرة غامضة جداً عن القيادة، لما كان لديهم من مبادرة واسعة فى القاعدة حيث كانت تجري نقاشات "ديمقراطية" داخل كل واحدة، قبل المعركة وبعدها بكلمة، كان

الاعتبار السائد أن التشجيع على الصعيد السياسى والاخلاقى كان أهم من الإصلاحات على صعيدى التنظيم والبنى. ويبدو فضلاً عن ذلك أن الخلافات الصينية السوفياتية خلال تلك الفترة قد عملت على تأخير عملية التحديث. والظاهر أن هذه الخلافات قد سويت فى خريف ١٩٥١، لكن التحديث اقتصر فى العام التالى على الميدان التقنى بصورة رئيسية، فاستفاد هذا الميدان من مساهمة كثيفة من الأسلحة والمؤن السوفياتية.

ولم تبدأ بقوة تنمية المخططات المتعلقة بالتحديث الشامل ل ج. ت. و. وفقاً للنموذج السوفياتى، إلا فى الأشهر الأخيرة من عام ١٩٥٢. أن الإجراءات الأولى من أجل خلق جهاز للجنيد الوطنى، قد اتخذت فى آذار ١٩٥٢ ووضعت موضع التنفيذ للمرة فى ١٩٥٤ - ٥٥. ثم بدأت بعض المجلات العسكرية تشير إلى الأهمية القصوى للتدريب الحديث والتجهيز الحديث (وهى وجهة نظر تتعارض تماماً مع أطروحة ماو التى تشير إلى تفوق العوامل الأخلاقية والسياسية على العوامل المادية). كذلك بدأ البعض بامتداد المفاهيم غير الثورية كالطاعة العمياء للضباط الكبار، والانضباط المراتبى الصارم ووحدة أشكال التكتيك. ومن الأمور ذات الدلالة والمغزى أن هناك مصنفاً عن الجيش لا يستشهد بالتراث الثورى المجيد ل ج. ت. و. بل يشيد بما له من "تراث انضباطى مجيد". كان يطلب من الكوادر السياسية فى ج. ت. و. أن يولوا اهتماماً أكبر للتقنيات العسكرية، وكان النقد يوجه إلى الضباط القدماء الذين يرون أن التجربة الثورية التى خاضها ج. ت. و. "قيمة محدودة". ثم أنشئ عام ١٩٥٥ نظام للرتب والمكافآت والمداليات، وأصبح من الممكن، طبقاً لقانون معين يشدد على أولوية المهارات التقنية، أن ينتقل الجنود إلى مرتبة الضباط.

واعتبر نظام الترقيات، الذى كان حتى تاريخه مضبوطاً بدقة، عاملاً من عوامل التشجيع المادى بالنسبة للضباط الطموح. حسب الوثائق الحديثة العهد للثورة الثقافية، تلتقى كل المسؤولية فى هذا الخطأ على بنغ تيه هوى، الذى كان وقتها وزيراً للدفاع، وعلى الذين دعموه، لجهة الإجراءات التى آلت "التحديث الوحيد الجانب". وقد قيل أن هؤلاء بذلوا "جهوداً يائسة من أجل أن لا تعطى السياسة البوليتارية مكاناً بارزاً، كما أنهم أشاعوا أخباراً واقترحات تحريفية لا قيمة لها مستوردة من الخارج؛ وأنهم عملوا فقط على إعطاء الجيش قواعد صلبة وفقاً لمبادئ برجوازية والثورة البروليتارية" (١٤). لكن سياسة التحديث على امتداد سنوات ١٩٥٢ - ٥٥ لا يمكن أن تفسر بوصفها نتاجاً لزمرة بعينها. فقد كان من الممكن وقوع اختلافات فى وجهات النظر فى أعلى أوساط القيادة، بمقدار ما كان من الممكن لهذه القيادة أن توجد، لكنها لم يكن بإمكانها أن تنتهى بنجاح دون الدعم الشعبى، مبدئياً على الأقل. لكن الأرجح أن المشكلات التى أثارها هذه السياسة لم تدرس فى ذلك الوقت حق دراستها، وأن التحديث كذلك، بمحض حصوله، اكتسب قوة كان من المستحيل ضبطها ومراقبتها. وحتى عندما شرع، انطلاقاً من عام ١٩٥٦، بنقد سيئات هذه السياسة، لم يكن هناك ما يسمح بالاعتقاد أن هذه السياسة لم تكن مرغوبة بحد ذاتها، بل كان هناك ببساطة اعتقاد بأنها حرفت لتصبح غير إنتاجية. فكانوا ينصحون بمزيد من التشديد على السلطة السياسية والتربية، لا كهدف بحد ذاته، بل كوسيلة لمعرفة طاقات التحديث



والتقنيات والبنى. ولم تتخذ كلمة تحديث مفهومها الايجابى إلا فى نهاية عام ١٩٥٨، خلال القفزة الكبرى إلى الأمام، ثم خلال الثورة الثقافية.

سنناقش فى الفقرتين التاليتين المفاعيل السيئة التى أحدثتها التحديث المتسرع فى سنوات ١٩٥٢-٥٥ على علاقات ج.ت.و. بالأهالى وعلى علاقاته بالحزب فى أن واحد. لكنه من الخطأ أن نعتبر أن ردة الفعل التى نمت خلال السنوات ١٩٥٦ - ٥٨ ضد الاحتراف، كانت نتيجة لوعى هذه المفاعيل وحسب. فنقاط الاحتكاك الكثيرة التى ظهرت بين الجيش والأهالى فى أمكنة عديدة قد تبدو بلا أهمية بالمقارنة مع مستويات مجتمعات أخرى (رغم أنه فى بلد كالصين، حيث لا يكسب معظم السكان إلا ما يقوتهم، قد تكون الفروقات فى الأجور والسكن بل فى أكثر الامتيازات هامشية، ظلماً مهماً). ومن المشكوك فيه كذلك أن يكون الجيش قد أصبح منفصلاً عن الشعب إلى ذلك الحد الذى اتهم به فيما بعد. فقد كان بوسع المراقب الأجنبى أن يكون انطباعاً عن درجة رقابة الحزب التى كانت ما تزال سارية (رغم أن طبيعة المجتمع الصينى المعاصر، هنا أيضاً، ولا سيما الإلحاح والتشديد على الرقابة المطلقة للحزب وعلى الطريقة التى تستجيب بها القيادة السياسية، تجعل كل انحراف بسيط أمراً غير قابل للتهاون به على الإطلاق، مهما كانت أهميته الضمنية). لكننا، إذا وضعنا هذه الاعتبارات جانباً، لابد لنا أن نتوقع تحولاً فى السياسة تجاه ج.ت.و. بوصفه نتيجة للتحويلات التى طرأت على الاستراتيجية والأولويات الوطنية.

انتهاء الحرب الكورية وخفوت حدة الوضع الدولى، والإصلاحات الزراعية التى نفذت فى الصين وعودة الاستقرار السياسى، أدت كلها إلى إحلال السلم أخيراً فى البلاد التى غدت جاهزة لانطلاقة جديدة طبقاً لبرنامج هام من البناء الاقتصادى. كان ج.ت.و. قد احتل بشكل لا مفر منه مركز الصدارة فى سلسلة الأولويات الوطنية (خلال الحرب الكورية). أما الآن فلم يعد بوسعنا أن نفعل ذلك. بل أصبح من الواجب معالجة نقاط الضعف فى دوره السياسى والشعبى التى كان يغض الطرف عنها فى فترة المعركة.

ففرض على الجيش أن يلعب دوره فى عملية إعادة البناء الاقتصادى، كما فرض عليه تخفيف نفقاته. لم يعد بإمكانه أن يتجنب المشاركة بالحملات الوطنية العديدة التى خيضت من أجل تنمية الاقتصاد ودعم الزراعة وتقوية الوجهة السياسية الخ، بعد أن كان بوسعنا، فى السابق، أن نحتج بقيامه بمهام أكثر إلحاحاً. وعلى العموم كان من المفترض أن يشكل جزءاً متكاملًا مع المجتمع دون امتياز يميزه عن أى قطاع آخر. أن التغير الذى شرع به فى ذلك الوقت، على الصعيد الاستراتيجى، ليس سهل التحديد والتعيين، إذ لم يتضح مجراه إلا فى زمن القفزة الكبرى إلى الأمام. على العموم، يمكننا أن نسلم بوجهتى نظر، رغم أن هناك تغيرات وترتيبات كانت، على الأرجح، مشتركة بين الوجهتين. يمكننا وصف الأولى بأنها "تحديث كلاسيكى" يشترك بعدد من النقاط مع الاستراتيجية القويمة الأرثوذكسية التى اتبعتها كل من الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتى. كانت هذه الوجهة تعتبر أن الغزو الفعلى للصين سوف يصطدم على الأرجح بعامل يخفف من همته هو قوة الردع السوفياتية، وأن على ج.ت.و. أن يدافع ببساطة عن الحدود الصينية ليوقع المعتدى فى الفط وينشط على هذا النحو قوة الردع. ولما كانت بقية الأحداث، فى هذه الحال، معروفة، فأن الحدود تبقى فى الواقع بعيدة عن الاختراق.

فمنط الاحتمال الذى ينبغى توقعه كان اذن نمط حرب دفاعية ذات طابع نظامى وشبه إلى تدعّمه قوى جوية قديرة. بالإضافة إلى ذلك، كان من المفيد ل ج.ت.و. أن يكتسب قدرات هجومية كافية تمكنه من الخروج من وضع مماثل للوضع الذى خلّفته الحرب الكورية. أما كان مطلوباً من ج.ت.و. فهو اكتساب المعارف التقنية، وتكوين نفسه وفقاً لأخر التقنيات التى عرفتها الحرب الحديثة، وامتلاك عتاد جيد من الأسلحة الدفاعية، وأن يكون قادراً على الهجوم ضمن حدود معينة.

أما وجهة النظر الأخرى (دون أن ننسى أن هاتين الوجهتين لا يمكن أن تكونا إلا صورتين كاريكاتوريتين عن العديد من الآراء) فقد كانت تبدى تشاؤماً أكبر حيال قيمة الضمانة السوفياتية على الصعيد الذرى، وتضع بالتالى أولوية أهم لامتلاك قوة الردع الذرية من جانب الصين بشكل مستقل. بالارتباط مع سياسة الثقة العسكرية بالنفس هذه، كان هناك رفض لإتباع الوسائل التقليدية للدفاع عن الصين "على أبوابها" أو على حدودها. كان ذلك يفضل استراتيجية الدفاع فى العمق طبقاً للخطوط الثورية الكلاسيكية التى خطها ماو والتى تقضى باستدراج العدو إلى عمق الصين ثم تطويقه وأبادته. هذه الاستراتيجية كانت تفترض إيلاء الاهتمام بصورة أكبر بكثير للتكوين التكتيكي المتحرك على صعيد ضيق، وتعارض التكوين التكتيكي الثابت وعلى صعيد واسع. وهذا يتضمن ثقة أكبر بالمليشيا بوصفها خط الدفاع الوطنى الثانى. من حيث الجوهر، كان ذلك تمسكاً بمبدأ "حرب الشعب" الثورية فى ظروف ما بعد الثورة، وإيلاء لمزيد من الأهمية للعوامل غير المادية - التكوين الأيديولوجى، السلطة السياسية، دعم الجماهير - عما كان يوليه إياها الذين كانوا يفضلون "التحديث الكلاسيكى".

من الصعب أن نصف بصورة أدق هذا النقاش حول استراتيجية. دراسة الوثائق، حول هذا الموضوع، ينبغى أن تؤخذ بالتفصيل (١٥). لكن بوسعنا القول أن وجهة النظر الثانية قد تغلبت بوضوح على الأولى فى ١٩٥٨-٥٩. ولا يجب أن نستنتج من ذلك أن المدافعين المحترفين عن التحديث ما كانوا يريدون أن تصبح الصين قوة نووية مستقلة، ولا أن المدافعين الثوريين عن الدفاع فى العمق ما كانوا يحبذون وصول ج.ت.و. إلى درجة عليا من التقدم التكنولوجى. مع ذلك فإننا إذا عرضنا هاتين الوجهتين بصيغتهما المتطرفة نجد أنهما تعكسان نمطين مختلفين من الأولويات. يمكن تعيينهما على النحو التالى: الأولى تعبير عن وجهة النظر العسكرية القوية، المتأثرة بالاستراتيجية السوفياتية، والثانية تعبير عن استراتيجية أشد أصالة وأكثر "تصيناً" Plus "sinisee" حيث يمكننا أن نستشف التأثير الشخصى لماو.

هكذا، وفى فترة من الزمن - بين ٥ و ٦ سنوات على الأكثر:

- عرفت السياسة المتبعة تجاه ج.ت.و. تيارين متعارضين. فى البداية، خلال الحرب الكورية، شرع بتنفيذ تحديث جماعى كان يتضمن بناء جيش نظامى ومحترم تماماً. ولكن قبل أن تكتمل هذه العملية وتصل إلى منتهاها، عادت السياسة العسكرية إلى إتباع طرائق أكثر ثورية قطعت الجسور أمام طبقة المحترفين الجديدة التى قد ولدت منذ فترة حديثة. أن الانعطاف الثانى لم يُلغ مفاعيل الأول ولم يمح الأخطاء التى ارتكبت من قبل.

بل انه خلق، على العكس، عنصر تناقض لم يكن موجوداً. وعندما حاول التعامل معه لم يؤد ذلك إلا إلى تفاقم الوضع. لقد حلت الثورة الكلاسيكية محل التحديث الكلاسيكي، لكن كليهما حدثا بأشكال متطرفة ومبالغ فيها، مما أدى إلى خلق مزيد من المشكلات أكثر مما أدى إلى حل ما كان موجودا منها.

### الجيش كعنصر اجتماعى واقتصادى :

نتذكر أن الجيش، فى العام الذى تلا التحرير، كان قد اشترك فى عمليات الإنتاج بمقدار ما سمحت له بذلك الشؤون العسكرية التى لم تكن قد انتهت بعد، وبمقدار ما كانت عمليات التسريح قد بدأت. كذلك قررت اللجنة المركزية تقليص النفقات العسكرية. ونوه قادة الحكم، فى تصريحاتهم العامة، بأهمية إعادة البناء الاقتصادى، كما كانوا واثقين، على ما يبدو، من أن التحالف الجديدة مع الاتحاد السوفياتى سوف يحمى الصين من عدوان أجنبى. هكذا كان يبدو أن الوقت قد حان ليقوم ج.ت.و. بالتخلّى عن الموقع البارز الذى كان يحتله خلال الحرب الأهلية وأن تحتل المشكلات العسكرية، مؤقتاً على الأقل، مكانة أقل أهمية فى سلم الأولويات.

لقد بدلت الحرب الكورية كل شئ. سرح قسم كبير من الجيش بعد الحرب، لكن أكثر من نصف الذين سرحوا استبدلوا بمجندين جدد. وخلافاً للطرائق المتبعة فى الأرياف من قبل من أجل تجميع المجندين، خلال الحرب الأهلية، اشترط بالمجندين الآن أن يمتلكوا بشكل رئيسى مهارات تقنية ومهنية بدلاً من الولاء السياسى. هكذا صير إلى تسجيل كميات من الطلاب والعمال المختصين، وبوشر بإعدادهم فى الكليات العسكرية والتقنية، فضم الجيش بهذه الطريقة أفضل الطلاب والأيدى العاملة فى الصين. أما الميليشيا الشعبية فقد نمت كثيراً وشكلت احتياطياً نشطاً للقوى النظامية. وشنت حملة وطنية لجمع التبرعات من أجل تغطية تكاليف الحرب، فأضافت هذه الحملة إلى الميزانية العسكرية لعام ١٩٥١ قيمة العشر، وأثارت الحماس، ووحدت الشعب وراء "متطوعى" كوريا. كذلك اضطرت الأقاليم الريفية فى الصين إلى تحمل عبء الأشخاص التابعين للجيش، وعبء العائلات الفقيرة التى حرمتها هذه الحرب أو الحروب السابقة من رجالها الأصحاء. أكثر من ١٠ بالمئة من الأراضى الزراعية فى الصين كانت تخص، على حد قول بعضهم، أشخاصاً محسوبين على الجيش، أو كانت مؤجرة لهم. لم يكن من المدهش أن يتمتع ج.ت.و. بوضع بارز ومكانة مرموقة خلال الحرب الكورية. كان يفرض عليه، بالطبع، أن "يحب الشعب" باستمرار أن "يساعد" الجيش. ولكن عملياً كان الأمر الثانى وحده هو الذى يؤخذ بالاعتبار فى سينكيانغ وحدها حيث كان هذا الأمر مرتبطاً بالتحويل السلمى للجيش *Pacification militaire* كان اشترك الجيش فى الإنتاج قد انتهى عملياً. على العموم، كانت الأراضى والأبنية ووسائل النقل مصادرة، ولم يبذل إلا جهد يسير، على ما يبدو، من أجل دمج وحدات ج.ت.و. بالأهالى فى أماكن إقامتهم. بوسعنا فقط أن نعتقد أن ج.ت.و. كان بوسعها، فى زمن الحرب، أن يحصل على امتيازات وان يعتمد على دعم شعبى معين، لا يمنح له فى أوقات أخرى بنفس السهولة.

عندما انتهت الحرب الكورية كان الاعتقاد سائداً بأن الهوة بين "الجيش" و "الشعب" قد اتسعت جداً. أحد قادة الأقاليم العسكريين كان يتحدث عن الحاجة إلى إلغاء ما ساد عند بعض الأشخاص من تكبر وغطرسة وسعى وراء اللذة الشخصية ونوع من الاغتراب الذاتي، وعن ضرورة تجاوز شعور "الفتور" الذي نجم عن النصر الكورى (١٦). وسرعان ما أصبح هذا النوع من النقد شائعاً بكثرة. وفى أيلول ١٩٥٦، فى المؤتمر الثامن للحزب، اعتبر ابتعاد الجيش عن الشعب انحرافاً اعترف به بصورة رسمية.

وكما فسرت "صحيفة الشعب" فيما بعد، كان برنامج تحديث الجيش ومقتضيات الدفاع الوطنى تتضمن أن يتخصص فى الإعداد التقنى وأن يتركز، جسدياً، فى الثكنات. بسبب ذلك أخفت صلة الجيش المباشرة بالجماهير حتماً. ولكن من أجل ذلك، لم تعد بعض وحدات الجيش تبدى نفس الاهتمام بالاحتكاك بالجماهير كما كانت تفعل من قبل، ولم تعد تحافظ على العلاقات الوطيدة نفسها مع الحزب وأعضاء الحركة كما كان الأمر فى الماضى، كما أنها لم تعد تقوم بعمل جماعى (١٧). كنا قد لاحظنا أنفاً صعوبة قياس درجة النقص فى شعبية الجيش. فهل ازدادت حدة هذه الدرجة أم أن الحزب وجد أنها وصلت إلى حد تستدعى معه اللوم والتنبيه ؟ مهما كان الجواب، فالذى حدث هو أن الجيش وجد نفسه بدءاً من ١٩٥٦ منخرطاً ومعنياً أكثر فأكثر فى النشاطات غير العسكرية التى معظمها يقتضى آثار العادات والممارسات التى عرفتتها الفترة الثورية. من بين هذه النشاطات كان يلاحظ اشتراك ج.ت.و. فى الإنتاج : تنظيم حملة لتعليم كيفية توزيع واستعمال المؤن، التكفير عن ظلمات الحقت بالمدنيين، وحركة "من الضباط إلى الجنود" وإجراءات ديمقراطية غيرها اتخذت (أو أعيد اتخاذها) ضمن البنى الداخلية للجيش.

شارك جيش التحرير فى عملية الإنتاج بصورة منتظمة، للمرة الأولى، عام ١٩٥٦، كما كانت تتسارع وتيرة بناء التعاونيات الزراعية، وكلما كان الاقتصاد الصينى يتدعم باتجاه القفزة الكبرى إلى الأمام. فنشر برنامج واسع للمساعدة المقدمة من ج.ت.و. للإنتاج الزراعى. يغطى هذا البرنامج عدداً كبيراً من النشاطات من بينها تخصيص بين ٧,٥ أيام عمل لكل جندي أو تقديم السماد الإنسانى للتعاونيات المحلية. وأخيراً يبدو أن يومى عمل فقط للجندي الواحد كانت هى القاعدة عام ١٩٥٦، مما يشير إلى الاقتراحات وجلبت معارضة شديدة. لكن الأرقام الرسمية تقول أنه قد سجل فى عام ١٩٥٧، ٢٠ مليون يوم رجل، ثم وصل هذا الرقم إلى ثلاثة أضعافه تقريباً عام ١٩٥٨. اشتراك ج.ت.و. بالعديد من النشاطات. ساعد الجنود على استصلاح الأراضى غير الصالحة للزراعة، ساعدوا فى مواسم البذار. وفى أعمال العزق والحصاد. شيدوا خزانات المياه، ساهموا فى قطع الأحراج، اشرفوا على الدروس المسائية، والمستوصفات، وزودوا الفلاحين بالجرارات وغيرها من الآلات الزراعية. استخدمت وسائل النقل التابعة للجيش فى أحواض بناء السفن المدنية، وساعد المهندسون العسكريون فى الأعمال المتعلقة بحفظ المياه. وخلال القفزة الكبرى تركزت الجهود على المساعدة فى البناء الصناعى. فشيدت المصانع ومليت سكك الحديد. وحرس مستودعات فضلات الحديد، وصنع الصلب فى أفران الصهر التابعة للجيش.

إلى جانب الحملة من أجل الإنتاج، كان هناك حركة تهدف إلى تقليص النفقات وتطبيق الاقتصاد (الأمر الذى كان ملحاً فى كل البلد).

واعترف بوجود تناقض فعلى بين مطلب تقليص النفقات بالنسبة لصناديق الدولة وبين الحاجة لتأمين مستلزمات بناء الدفاع الوطنى بناء نهائياً، كانت بعض الإجراءات الاقتصادية، بالمقارنة، بلا أهمية - تخفيف استهلاك الفحم، تمديد فترة استبدال البدلات العسكرية، الخ. وكان لبعض الإجراءات الأخرى مفاعيل سيئة على الفعالية العسكرية، كتقليص مدة اختبار الطائرات على الأرض قبل إقلاعها (لتوفير الكيروسين)، وتقليص تمارين الدفاع الوقائى.

كما اتخذ عدد من الإجراءات العملية لتحسين العلاقات بين ج.ت.و. والأهالى، ورفع بعض أعمال الظلم التى لحقت بالسكان. فأعيدت الأراضى والبيوت المصادرة إلى أصحابها، وخفضت مؤن الجيش، فى بعض الأمكنة، لتخفيف الأعباء عن السكان المحليين. وكان بإمكان السلطات المدنية أن تزور الوحدات العسكرية لتطلع على "انتقاداتها واقتراحاتها". كما قلصت مرتبات الضباط بغية التقليل من الفوارق الكبيرة فى مستويات المعيشة، ووجهت نصائح مشددة لهؤلاء الضابط كي يرسلوا عائلاتهم إلى قراهم التى ولدوا فيها. وكانت العلاقات بين الضباط والأفراد قد أثارت بعض القلق، فاستعيد شعار "الديمقراطية العسكرية". خففت امتيازات الضباط، وألغيت بعض قواعد الانضباط. واتخذ فى كانون الثانى ١٩٥٨ قرار يقضى ببدء حركة جماهيرية من أجل إسقاط رتبة الضباط، بغية تعويضهم على الأوضاع الفعلية التى يعيشها الجنود. تخفيض الرتبة هذا، لمدة مؤقتة، صير إلى تحديده من قبل حركة "الضباط بين الجنود" فى أيلول. كان يفرض على جميع الكوادر أن يفضلوا كل عام شهراً واحداً بين الجند، كجنود عاديين، يستثنى من ذلك الضابط المسنون أو العجزة أو المرضى. حتى شباط ١٩٥٩، بلغ عدد الضابط الذين قضاوا فترة بين الجند ١٥٠٠٠ ضابط (بينهم ٧٠ جنرالاً).

إلا أن نتيجة هذه العودة الموعودة إلى ممارسات "الثورية" كانت، على ما يبدو، معاكسة لما كان يرتجى. فقد الحق تطبيقها الأعمى ضرراً بالانضباط وبالفعالية العسكرية، ولم تؤد إلا إلى تأجيج شعور الغيظ فى الجيش. ومن المعروف أن سبباً من أسباب طرد بنغ تيه هوى، فى أيلول ١٩٥٩، الذى كان وزير الدفاع فى ذلك الحين، كان معارضته الشديدة لهذه الممارسات. كما أقيل موظفون مسنون آخرون من وظائفهم بين ١٩٥٨-٥٩ لأسباب مماثلة. هناك احتمال ضئيل بأن يكون محنكو السلطة هؤلاء قد شجّبوا فلسفة التثوير هذه، من حيث المبدأ، لكنهم شجّبوا على وجه التأكيد الطرق المتبعة لتطبيقها. ما كان يحاول القيام به هو إعادة استعمال للممارسات الثورية التى كانت مرعية الأجراء خلال الحرب ضد اليابان وخلال الأهلية، دون أن يؤخذ باعتبار مدى إمكانية تطبيقها فى الوقت الراهن آنذاك. (إنتاج الجيش، مثلاً، بين عامى ١٩٢٤-١٩٤٤، كان من الناحية الاقتصادية إنتاجاً جوهرياً من أجل استقرار المناطق الحدودية، لكنه عام ١٩٥٨، لم يكن له على الأرجح إلا مفعول هامش على اقتصاد البلد، ولو لم يكن منظماً بطريقة جيدة، لكان أدى إلى فشل المشاريع أكثر مما أدى إلى إنجاحها). هذه الممارسات التى اتبعت فى ذلك الحين، بأشكال مبالغ بها، خلقت حولها جواً من المظاهر المزيفة ومن انعدام الواقعية، وعملت على تدهور العلاقات بين ج.ت.و. وقادته السياسيين. وكانت النتيجة تنمية هذه الممارسات بدورها هى

الأخرى. ولم تجد هذه الحلقة المفرغة حلاً لها إلا في أيام الهدوء والسكينة عام ١٩٦٠ عندما بدأت تتباطأ وتيرة القفزة الكبرى إلى الأمام.

## الجيش والحزب :

شهدت السنوات بين ١٩٦٠ و ١٩٦٤ رد الاعتبار الكامل ل ج.ت.و. في نظر الحزب. فبعد أن تعرض عام ١٩٥٨-٥٩ لنقد عنيف واعتبر موضعاً "لأنحرافات" عديدة وخطيرة، أصبح عام ١٩٦٤ قطاعاً نموذجياً في المجتمع، وأصبح يقدم للأمة كممثل يحتذى به، قادر على استنهاض الهمم في حركة "تعملوا من الجيش" التي حصلت في ذلك العام. في نفس الوقت يبدو أن معنويات الجيش التي تلذت إلى حد بعيد خلال الفترة الكبرى إلى الإمام قد تحسنت بفضل الجمع الذكي بين التسييس وبين الرغبة في الخطورة والتنفيذ. وفي ١٩٦٤ كان يبدو أن الأشكال بين الثورية واللياقة قد حل، مؤهلاً على الأقل، وبالنسبة لما يتعلق ب ج.ت.و.

تحت قيادة لين بياو الذي حل في أيلول ١٩٥٩ محل وزير الدفاع بنغ تيه هوى، تعززت رقابة الحزب على الجيش من نواح عدة، لكن التشديد تركّز بصورة رئيسية على التربية السياسية في القاعدة، بدلاً من أوليات المراقبة الشكلية المفروضة من فوق. والبنى العمودية للرقابة التي كانت إلى حد ما بيروقراطية وجامدة، صير إلى تجنبها في سبيل الحرص على الاحتكاك المباشر الآراء على مستوى الفرقة أو الوحدة المقابلة لها في عدد كبير من الفرق (٦٠ بالمئة من الكل)، أعيد إنشاء فروع للحزب كانت قد زالت. وقد تعزز شأن هذه الفروع بفعل عودة لجان الجنود إلى الظهور وهي لجان تتمتع بسلطات "ديموقراطية" محدودة كانت بدورها قد زالت كذلك. ثم أعيد خلق مركز المفوض السياسي للفرقة، وشجعت خلالها اتحاد الشباب الشيوعي على مستوى الفرقة على لعب دور "رأس الحربة" بتجميع أعضاء من الحزب وبتأمين اشتراكهم في النشاطات السياسية. ووسع برنامج التربية السياسية، كما زيد الوقت المخصص له من أجل تغطية كل الأوجه الممكنة من الحياة السياسية. أما النصوص الكلاسيكية فقد كانت تقتصر تقريباً على مختارات من كتابات ماوتسي تونغ، وكان التشديد يتناول قواعد وإرشادات تنتمي إلى الحيز المعنوي الأخلاقي، التي يسع المنضمين الجدد فهمها بسهولة ويمكن تطبيقها في الحياة اليومية.

رغم هذا التسييس المكثف، فإن الممارسات الثورية "الصارمة" التي كانت مفروضة على الـ A P L خلال القفزة الكبرى إلى الأمام والأيام المحمومة التي سبقتها، قد هذبت وخففت. فقلص إنتاج الجيش في القطاع المدني إلى حد كبير، وأولى مزيد من الانتباه للإنتاج في مزيد من الانتباه في مزارع الجيش لحسابه الخاص. ورغم أن تشجيع التوفير قد استمر على حاله، لم تستعد الحملات الكبيرة التي نظمت في ١٩٥٦-٥٨ والتي كانت ترمى إلى تنمية هذا التوفير. ثم تباطأت وتيرة حملة "الضباط بين الجند" وأصبحت تستخدم لتعزيز القيادة في وحدات القاعدة أكثر من استخدامها لتقويم هيئة الضباط نفسها. كذلك اتبعت سياسة أكثر حذراً تجاه توسع الميليشيا التي كانت قد بلغت أعداداً كبيرة، من الناحية الإحصائية، أيان حركة "كلنا جنود" التي أطلقت في زمن القفزة الكبرى والتي كانت قد ولدت غيظاً طبيعياً في A P L أما في تلك الفترة الراهنة فقد صير إلى التشديد على صفاء

التكوين وعلى القدرات التقنية أكثر من التشديد على الازدياد العددي المخصص للجند، كما أعطى APL من جديد سلطة رقابة متزايدة على الميليشيا.

هذه التصحيحات حدثت في قسم منها بمحض الضرورة - الحاجة إلى بعث معنويات الجيش وانضباطه خلال السنوات التي تلت القفزة الكبرى، وفي فترة هيجان شعبي، محصوراً النطاق حقاً لكنه متسع بما فيه الكفاية، وفي فترة استياء يعود إلى الالتزامات التي فرضتها القفزة الكبرى على الجماهير. ورغم أنه من الصعب تعيين التأثيرات الخصوصية التي مورست

على صياغة نهج سياسي تجاه APL فمن المحتمل، كما يبدو، أن كثيرين من زعماء APL كانوا واعين تمام الوعي بالمفاعيل المضرّة لعملية "التثوير" العمياء، وأن توازناً متعمداً نشأ بعد ذلك بين عملية التسييس المكثف من جهة، وبين الوتيرة المتباطئة للإجراءات الثورية التي انتهت أجلها من جهة أخرى.

وأخيراً، رغم التشديد على العمل السياسي فقد كرس وقت كبير كذلك للمسائل العسكرية - بمعدل ٦٠ بالمئة. على اثر القفزة الكبرى وإلغاء المساعدة السوفياتية عام ١٩٦٠، كان APL يعاني نقصاً فادحاً في العتاد، بل أنه اضطر إلى تدمير قسم من قواته الجوية نظراً لانعدام قطع الغيار. لكن مثل هذه النواقص كانت قد نجمت عن الظروف القائمة لا عن سياسة تمييز ضد ج.ت.ش. وكانت الانحطاط الاقتصادي للفترة التي أعقبت القفزة. في عام ١٩٦١، فلصت ميزانية الدفاع "لا تملك أرقاماً بالنسبة للسنوات التي تلت" لكن هذا الإجراء كان ما زال يندرج ضمن إطار تقليص النفقات بشكل عام. إلا أنه ابتداء من عام ١٩٦٢ ولدى إنشاء وزارات جديدة لبناء الآلات، كان ثمة وزارة يرئسها ضابط قديم من ضباط ج.ت.ش. تجعلنا نعتقد بوجود محاولة مقصودة تهدف إلى تعزيز الصناعة في مجال الدفاع الوطني في الأقاليم التي كانت مرهونة حتى ذلك التاريخ بالمساعدة السوفياتية. وكان بوسع واحد من الوزراء الجدد على الأقل أن يعنى بتنمية صناعة الصواريخ من أجل تحقيق قوة الردع الذرية الصينية.

### جيش التحرير الشعبى والثورة الثقافية :

ما أن حاز ج.ت.ش. كما يبدو، على مكانة كبيرة وعلى شئ من التناسق بفضل حركة "تعلموا من الجيش" عام ١٩٦٤، حتى بدأت تظهر العلائم الأولى لخلافات جديدة. ثم اتضحت هذه العلائم أكثر فأكثر عام ١٩٦٥، لكى تظهر على حقيقتها خلال الثورة الثقافية ١٩٦٦-٦٧ في وثائق عديدة غير متحيزة، خلافاً للعادة. ثم أن الدور الغامض والصعب الذى فرض على ج.ت.ش. أن يلعبه خلال الثورة الثقافية نفسها لم يؤد إلا إلى تفاقم هذه الخلاف فى وجهات النظر. سنحلل طبيعة هذا الخلاف لاحقاً. أما الآن فنحن نولى اهتمامنا للأحداث التى سبقت الثورة الثقافية، فنحاول أن نفهم لماذا تكرر وضع ج.ت.ش. بسرعة بعد أن كان فى وضع ملائم عام ١٩٦٤.

لقد رأينا كيف تم الوصول، بعد فصل بنغ تيه هوى عام ١٩٥٩، وفى ظل القيادة العسكرية الجديدة، إلى تسوية صعبة بين مقتضيات التثوير ومقتضيات اللياقة التى

تتعارض فيما بينها. بتعبير آخر بين السلطة السياسية والقيادة العسكرية. وقد تمت تسويات من هذا النوع بعد القفزة الكبرى، في عدد لا بأس من ميادين السياسة الصينية، لاسيما في الزراعة وعلى الصعيد الاقتصادي العام. كان السؤال الدائم هو التالي : هل يجب التساهل إلى ما لا نهاية تجاه مثل هذه التسويات أم أنها كانت معدة من أجل توفير فترة استراتيجية قبل البدء بالمرحلة الثانية من "العملية الثورية" الحاسمة ؟ رغم أنه من الصعب تعيين من كان ينتمى إلى هذا الرأي أو ذاك، من القادة المسؤولين عن البلد، ورغم أنه يجب التحفيز تجاه القبول بالقيمة الشككية للعديد من الملامات المتوالية التي تلقى الآن على ليوتشاوتشى ومؤيديه، فإنه يبدو من الواضح جداً أنه كان هناك انقسام فعلى فى القاعدة كما فى أعلى المستويات. بالدرجة الأولى كان هناك "الماويون" بقيادة ماو نفسه طبعاً، الذين أدى بهم تشديدهم على الثورة الدائمة إلى رفض ذلك النوع من التسوية الذى حصل بعد القفزة الكبرى، ما عدا الإجراءات القصيرة المدى. بالدرجة الثانية هناك "المعتدلون"، الذين واجهوا الاشتراكية، لأسباب مختلفة، منها ما هو عملى ومنها ما هو أيديولوجى، بصورة أكثر حذراً. نقطة ضعف هذا الفريق الثانى كانت تكمن فى فقدانه للإجماع على رأى، فى الوقت الذى لم يكن يملك فيه حلاً (بديلاً) أيديولوجياً يقترحه على الماويين. هذا الفريق كان يضم، على ما يعتقد البعض، أناساً يتراوحون بين من يعتبرون أنفسهم ماويين قلباً (لا قالباً)، لكنهم يعترضون على بعض النقاط التفصيلية فقط، وبين التكنوقراطيين والإداريين الذين يعترضون على المبادئ الجوهرية.

ويقال أن زعيم هؤلاء كان، فى الحزب، بشكل عام، ليوتشاوتشى، وإن زعيمهم فى الجيش كان رئيس الأركان لوجوى شينغ. وسواء صحت هذه النعوت أم لم تصح، فإن الاتهامات التى تساق اليوم ضد لو بشكل خاص تمكنا من رؤية داخلية حية للصراع بين الماوية والتدرجية داخل ج.ت.ش. وبوسعها أن تفسر العنويات السيئة وانعدام الوحدة، منذ ١٩٦٤، داخل هذا الفريق الأخير.

الاتهامات التى سيقف ضد لوجوى شينغ (وقد أطلق قسم منها ضد بينغ تيه هوى وليوتشاوتشى) يمكن أن تلخص تحت العناوين الخمسة التالية : (١٩)

### السياسة الخارجية والسياسة الدفاعية :

لقد "روجوا البضاعة التحريفية المستوردة من قوة أجنبية". ونشروا سخافات من مثل "بوسعنا الاعتماد على الاتحاد السوفياتى بالنسبة للصوريط البعيدة المدى" ثم "وضعوا العرافيل من أجل إعاقه وتوقيف تقدم البحث العلمى المتعلق بالدفاع الوطنى". وإن لوجوى شينغ كان يتبنى سياسة "دفاع سلبى" وصفها بأنها "كحصر المياه" (أى أنها ستوقف الغزو على حدود الصين). أما ليوتشاوتشى فقد كان يعتقد أنه "سيكون من المزعج أن يأتينا العدو". إذا كانت هذه الاتهامات تتضمن قسماً من الحقيقة فأنها تدع مجالاً للاعتقاد أن معارضة قطع العلاقات مع الاتحاد السوفياتى وإتباع سياسة الدفاع الذاتى العسكرية التى تلت ذلك، لم تتوقف لدى إقصاء بنغ تيه هوى. وليس من المحتمل على الإطلاق أن يكون النين وحيث إليهم الهجمات موالين للسوفيات فعلاً، بل لعلمهم كانوا قد دافعوا عن تقارب صينى - سوفياتى وثيق بما فيه الكفاية حتى يبعثوا



النشاط والحياة في التزامات الدفاع المتبادلة بين البلدين، لاسيما بما يختص بالمساعدة العسكرية السوفياتية. وثمة بعض الدلائل - القليلة الوثوق - تدع مجالاً للاعتقاد أن لوجوى شينغ قد أصر قبل ذهابه عام ١٩٦٥ على تعزيز الدعم الأممى لفيتنام الشمالية وعلى تنسيق المساعدة العملية مع هذا البلد (٢٠).

### السياسة العسكرية الوطنية :

أصر لوجوى شينغ فعلاً على تحديث ج.ت.و. وتسوية أوضاعه وأولى أهمية كبيرة لدور الأسلحة الحديثة وخاصة الأسلحة الذرية. وعارض تغليب السياسة على العمل العسكري، مدافعاً عن الأمور العسكرية والسياسية ينبغي أن تكون موضع الاهتمام نفسه. كذلك أولى أهمية كبيرة للتكوين العسكري، ذاهباً إلى أن "التربية العسكرية نفسها هي سياسة"، "هي السياسة الكبرى"، ونظم تراحمات ومباريات داخل ج.ت.و. أقحم فيها الكفاءات العسكرية، بغية التقليل من دور السياسة. وعارض تنمية نظام الميليشيا الشاملة وخرب النظام التقليدي المبني على التنسيق بين القوى النظامية المحلية وقوى الميليشيا (مثل هذه الاتهامات سبقت أيضاً ضد بنغ ته هوى).

حتى لو أطلقنا حكماً انطلاقاً من الجدول المشوه الذى تقدمه الاتهامات المأوية ضد "لو" فإنه يبدو من البديهي أن التمييز الأساسى بينه وبين المأويين كان ينصب على مركز الاهتمام أكثر من انصابه على المبادئ. لم يكن "لو" معرضاً لمبدأ الرقابة السياسية - وهو الذى كان على كل حال أحد المدافعين الرئيسيين عن هذه الرقابة فى الأيام الأولى من الحرب ضد اليابان - بل كان يشك بالحدود المتطرفة التى كانت تصل إليها ممارسة هذه الرقابة. ونحن نلاحظ مثل هذه الشكوك، فى ١٩٦٥-٦٦، فى عدد كبير من الأسلحة المتخصصة فى ج.ت.و. - الطيران، البحرية، الخ - وهى أوساط كان يتولد فيها شعور مريب بالتعارض بين المتطلبات العسكرية والسياسية. عام ١٩٦٦، كان المشتركون فى ندوة حول الطيران، مثلاً، يشيرون بأسف إلى أنه منذ أن بدأت الثورة الثقافية تأخذ مجراها "كان الاهتمام ينصب على التربية السياسية ونادراً ما كان يتناول التكوين العسكرى"، ويلاحظون بحق أن القوى الجوية قد قاتلت فى الجو و... لا يسعها أن تسمى قوى جوية إذا كان أفرادها لا يستطيعون التحليق (٢١).

خلال الثورة الثقافية أعطى المعلقون الغريبون تفسيرات متناقضة جداً لدور ج.ت.و. بعضهم رأى فى هذا الجيش الحليف الأكثر ولاء لماو والعامل الأكثر نشاطاً، وأنه مستعد "للاستيلاء" على الصين باسمه أن لم يكن قد استولى عليها بعد. ومع تقدم الزمن، بدأ الاعتقاد طوعاً بأن معارضة ج.ت.و. للعملية الثورية المأوية كانت أوسع انتشار مما كان يظن، حتى ذلك الحين، وأن ج.ت.و. كان بشكل أساسى معارضاً لماو، ومعارضاً، فى الحقيقة، لعملية "تطهير" واسعة. تأويلان كلاهما متحيز، رغم أن كلا منهما يدرك قسماً من الحقيقة. فالتناقض الظاهر لا يمكن أن يحل إلا إذا أخذنا بالاعتبار الدور المتناقض أساساً، والمزدوج، الذى لعبه ج.ت.و. على امتداد تاريخه، تارة بوصفه أداة سياسية وطوراً أداة

عسكرية، وأخذنا أيضاً صراع "الولاءات" الذى حصل بين صفوف جنوده وقيادته، فى فترة نهوض سياسى خطير كالثورة الثقافية.

خلال الأشهر الأولى من الثورة الثقافية كان ج.ت.و. يتصرف، كما يبدو، وكأنه لسان حال المأويين. فالتسييس المكثف بواسطة أفكار ماو والذى كان قد بدأ ينشر فى طول البلاد وعرضها كان فى الواقع مطبقاً فى ج.ت.و. منذ ١٩٦٠. بهذا المعنى كان ج.ت.و. يلعب دور المرشد السياسى لسائر الأمة جمعاء. من تشرين الثانى عام ١٩٦٥، تاربط ابتداء هذا البحث، حتى حزيران ١٩٦٦، تاربط انتهاء المرحلة الأولى منه، كانت جميع السجلات الكبرى التى وجهت ضد بنغ شن وحلفائه فى إدارة الحزب فى بكين، تطلق منطقياً من خلال صحيفة الجيش بالذات، "صحيفة جيش التحرير". قبل الدورة الحادية عشرة للجنة المركزية فى آب ١٩٦٧، كانت وحدات ج.ت.و.، على ما يقال، قد تدخلت من أجل الحؤول دون انقلاب وشيك الحدوث فى بكين، وفى الدورة نفسها اقر رسمياً تنصب لين بياو كرئيس ثان للحزب (محل ليوشاوشى) وكرقيق السلاح المقرب من الرئيس ماو. وكانت حركة الحراس الأحمر التى بدأت بعد تلك الدورة تنال بوضوح كل المساعدة من ج.ت.و. أن لم تكن موجهة فعلاً بواسطته، كما دعى العديد من القادة الآخرين فى ج.ت.و. إلى احتلال مراكز عالية فى الترتيب الرسمى.

إلا أن هذا الصعود السريع لمرکز ج.ت.و. وحظوته كان مرافقاً، كما ذكرنا، لاختلافات جديدة داخل الجند وداخل القيادة. وليس من قبيل الصدفة أن يكون هذه الظاهرة قد توافقت مع التكتيف الدراماتيكي للسياسة "تحت الطلب" الذى كان يمارس من ١٩٦٥-٦٦. فثمة هنا موازاة واضحة مع تجربة سنتى ٥٧-٥٨، حين أدت محاولات دفع تسييس ج.ت.و. إلى أبعد من الحدود المقبولة، إلى إثارة ذلك النوع من الابتعاد الذى كان مفترضاً بالمحاولات أن تقضى عليه. ويبدو أن الخط الفاصل بين ما يمكن قبوله وبين ما لا يمكن قبوله، قد زال مرة أخرى فى فترة معينة من عام ١٩٦٥. مؤدياً بذلك إلى إقصاء لوجوى ششينغ.

مع ذلك فقد بقى وضع ج.ت.و. مستقراً إلى حد ما حتى نهاية العام الأول من الثورة الثقافية (غداة ١٩٦٦) لم تتزعزع *invoque* حتى ذلك الحين إلا سلطته المعنوية فقط. وإذا استثنينا حادث بكين فى تموز، فانه لم يجد نفسه مضطراً للتدخل جسدياً فى أوضاع كان من شأن بعض الوحدات الخصوصية أن تتخذ موقفاً إزاءها. كما كان إلى حد بعيد، مصوناً من مفاعيل انقسام الثورة التى استبعلتها قرارات الدورة الحادية عشرة استبعاداً فعلياً. أما ماو ومؤيدوه فقد تقدموا بعدد من الاقتراحات التى ليس من شأنها أن تجد تجاوباً فى أوساط ج.ت.و. - مساهمة أكبر فى الإنتاج، توسيع الميليشيا الخ - لكنها، على ما يبدو، لم توضع موضع التنفيذ. بل يبدو أن تسوية ضمنية قد حصلت، وأدت إلى تأمين دعم ج.ت.و. للثورة الثقافية لقاء بعض التنازلات. كذلك فى الشؤون المدنية، كان عدد كبير من القادة البارزين فى الحزب، مازالوا يدعمون الثورة الثقافية ظاهرياً، شرط أن لا تؤدى إلى خلخلة الإنتاج الصناعى أو الزراعى.

إلا أن الثورة الثقافية شهدت في بداية عام ١٩٦٧ وتيرة أسرع، ومتناقضة بذلك مع التسويات التي تمت ومهددة وضع الحزب والقادة العسكريين معاً. ثم أن عدداً من قادة الحزب الذين حلوا محل جماعي بنغ شن استبدلوا هم أنفسهم وعلى امتداد البلد بكامله، واخذ "المتوردون الثوريون" المأويون يتحدثون سلطات الحزب المحلية القائمة وقتئذ. كذلك أعيد تنظيم جماعة الثورة الثقافية داخل ج.ت.و. وهم جماعة كانت قد بقيت حتى ذلك الحين على الحياد، ووضعت تحت سلطة جماعة الثورة الثقافية المأوية (وعلى رأسها شن توتا وهو فيلسوف تلميذ لماو ومقرب منه، وزوجته شيانغ شينغ)، وللمرة الأولى بدأ بعض القادة العسكريين البارزين، غير لوجوى شنغ، يتعرضون لمهاجمات علنية من الحراس الأحمر، لاسيما بعض المقاتلين القدماء، كالقائد العام السابق شوته والمارشال السابق هولونغ. أما ماو شخصياً فقد طلب من ج.ت.و. أن يتدخل كلما لزم الأمر إلى جانب "المتوردين الثوريين" قالبا بذلك ظهر المجن لسياسته القديمة حول عدم التدخل، تلك السياسة التي دعمها لين بياو ظاهرياً.

أن تدخل ج.ت.و. في تلك الفترة من الثورة الثقافية قد يمكن من تعزيز سلطته في ميادين خاصة، حيث كان يسيطر على الأحلاف الإدارية "الثلاثية" التي تكونت حينذاك بين "المتوردين الثوريين" و"الكوادر" التقدميين" و"وحدات ج.ت.و. والمحلية". لكن هذا التدخل، إذا عايناه من الزاوية الوطنية، لم يكن بوسعها إلا أن يضعف ج.ت.و. فقد أدى التدخل، في كثير من الحالات، إلى تحويل اتجاه الزمر المتردة المتنافسة واتجاه الرأي العام كذلك. أن العامل الديمقراطي الحقيقي المتضمن في الثورة الثقافية كان يعني أن ج.ت.و. كان مضطراً في كثير من الأحيان إلى التصرف وفقاً لمبادرته الخاصة، لكي يتبين فيما بعد أن أعماله الخاصة كانت مدانة في بكين من القيادة إياها التي وافقت على مبدأ التدخل وشجعت. في بعض الأقاليم التي كانت قد بقيت حتى ذلك الحين على الحياد تجاه الثورة الثقافية، يبدو أن وحدات ج.ت.و. قد تدخلت ضد المأويين لتدافع عن سلطات الحزب القائمة. في نيسيان، قلبت قيادة بكين الأمر الأصلي بالتدخل، وأطلقت داخل ج.ت.و. حركة موجهة من أجل تحسين العلاقات مع الأهالي. هذه التغيرات السريعة في السياسة قللت فيما بعد من الاحترام الموالى ل ج.ت.و. الذي أصبح والحالة هذه عاجزاً في كثير من الأحيان عن التصرف للمحافظة على القانون والأمن. وعبثاً صير في حزيران إلى بعث السلطة التي ترمى إلى تحقيق هذه الغية. ففي ذلك الوقت كان عدد من قادة ج.ت.و. لا يريدون زج أنفسهم في الموضوع، فبقوا حيايين، بينما كان الوضع بأسره يتدهور.

وقد بلغت أزمة الثقة هذه أوجها أثناء حادث ووهان الشهير في تموز ١٩٦٦، وعندما أعربت العسكرية الإقليمية عن دعمها ل ج.ت.و. من أجل عملية تنظيم هامة لم تكن بكين قد وافقت عليها، وحين تعاونت الوحدات التابعة لهذه القيادة على اختطاف المبعوثين المرسلين من بكين من أجل حل المشكلة. بهذا الحادث أدركت قيادة بكين بشكل أفضل إلى حد تدهورت الثقة ب ج.ت.و. وبهيبته. ورغم أن هجمات جديدة أطلقت في وجه المدافعين عن "المبادئ العسكرية البرجوازية"، فأنها كانت، بمعنى من المعاني، تطال الماضي بينما كانت سلطة ج.ت.و. عملياً، قد بعثت في جزئها الأكبر. في آب أطلقت حملة جديدة تهدف إلى "دعم الجيش" وكان التشديد فيها ينصب على أنه، مهما كان الأمر، لن تنجح أية محاولة

للنيل من سلطة ج.ت.و. وهيبته. من خلال الشهر التالى اعطيت الأوامر بمنع حجز السلاح أو العتاد عن ج.ت.و. وفوض ج.ت.و. بالجوء إلى القوة من أجل الدفاع عن نفسه. فبدأ ج.ت.و. عند ذلك يتدخل فى المجالات التى كانت تحدث فيها اضطرابات جدية، مثلاً، فى كانتون، لا يقصد دعم فريق معين بل من أجل تهدئة الفرقاء المتنافسين.

## خلاصة :

بعد أن عرفنا القدر المضطرب ل ج.ت.و. خلال الثورة الثقافية لا يجب أن نستنتج، كما يفعل الكثيرون، انه كان - وبالتالي كان دائماً - أداة سياسية اقل طوعية وولاء مما كان يبدو فى البداية. لقد كان سلوكه على امتداد عام ١٩٦٧ يمتاز بالتأرجح والتردد أكثر مما كان يمتاز بالعصيان والتمرد. لقد كان ج.ت.و. معتاداً على تلقى الأوامر والتوجيه من قيادة سياسية كانت على كل حال متغفلة بوضوح ضمن بنياته القيادية الخاصة مع ذلك فقد كان الإخلاص والولاء للحزب، فى زمن معين، إخلاصاً وولاء لماوتسى تونغ، ولم يكن الحزب سوى التعبير التنظيمى عن المأوية بوصفها أيديولوجياً. عندما خلقت الثورة الثقافية ثنائية ماو والحزب، فضت بالفعل على تلك النقطة المرجعية الثابتة والموحدة التى كان ج.ت.و. يتعامل معها بحكم العادة.

على كل حال ف ج.ت.و. لم يكن يبدو مستفيداً كل الاستفادة من الاستقلالية الكبيرة الشأن التى منحه إياها، مبدئياً، القضاء على نظام القيادة الموحدة. فعندما كان يضطر إلى التدخل كان يفعل ذلك مكرهاً وكان ينتابه القلق على النتائج التى قد يسفر عنها هذا التدخل. عندما كان ج.ت.و. يتصرف بشكل حاسم ضد المأويين، لم يكن يفعل ذلك لنفسه، بل لأنه كان خاضعاً بالفعل لرقابة قيادة الحزب فى القطاع الذى يقاوم الثورة الثقافية. وعندما نأخذ بالاعتبار الإمكانات الإقليمية والانفصالية العسكرية فى الصين والإهانات التى تكبدها ج.ت.و. فى ميادين شتى، يتضح لنا عندئذ بشئ من الجلاء أن ج.ت.و. لم يكن يسعى فعلاً "الاستيلاء على السلطة"، كما تكهن غالباً المراقبون الأجانب. الإغراء الذى يدفع للقيام بذلك كان إغراء كبير. والحق انه من الصعب أن نتصور أمة أخرى فى طريق النمو، يعتمد فيها مثل هذا التمعض الهام، ثم الصمد وقتاً أطول أمام هذا الإغراء. ولكن يبدو أن إعادة الخضوع للسلطة قد استمرت لدى ج.ت.و.، حتى فى الوقت الذى لم يعد فيه مصدر السلطة محدداً بشكل واضح. صحيح انه جرى صرف عدد من الضباط الكبار من ج.ت.و. وعام ١٩٦٧، ولكن لا يمكن اعتبار هؤلاء، بأى معنى من المعانى، أنهم يشكلون مجموعة موحدة معارضة. ففى كل حالة خصوصية كانت أسباب الصرف مختلفة. صرف البعض بسبب علاقاتهم مع أجنحة من الحزب، وصرف البعض الآخر (كما كانت الحال فى حادث ووهان) لأنهم تدخلوا باسم مجموعة من الثوريين "الزيفين". أضيف إلى ذلك أن بعض القادة الكبار فى الجيش البرى وفى البحرية، وعدداً من أعضاء المكتب السياسى العام قد عارضوا، ما يبدو، اتساع الثورة الثقافية بين صفوف ج.ت.و. إلا أنه رغم

ذلك لم يكن ثمة قاسم مشترك، ولا يمكننا أن نعطي قيمة للآراء التي تفترض وجود مجموعات تأمرية داخل ج.ت.و.

إلا أنه لا يمكن أن ننكر أن الثورة الثقافية قد لينت روابط الطاعة السياسية التي جعلت من ج.ت.و. أداة سياسية مأمونة بشكل عام، خلال عشرات السنين. في الماضي كانت تذلل أزمات الثقة بين ج.ت.و. والحزب عن طريق التسويات الضمنية. إما الآن، في الوقت الذي تكتب فيه هذه السطور، أي في أواخر عام ١٩٦٧، فيبدو أن مثل هذه التسويات مازالت تطبق، لكن الانقسامات داخل الحزب نفسه تعرفل تنفيذاها. إذا كان ينبغي أن تظل السياسية تحت رقابة البندقية، فينبغي عندئذ أن يكون هناك سبيل سياسى واحد لإعطاء الأوامر. أن مستقبل ج.ت.و.، ومستقبل المجتمع الصينى على كل حال، يتوقف إلى حد بعيد جداً على التطور المقبل للثورة الثقافية.

## الهوامش

(١) فى ظل سلالة تسنغ، كانت قوات الرايات المنشورية موزعة كما يلى : تتركز قوى فى بكين وشريط حماية فى شيهلى، ثكنات حدودية قوية فى منشوريا فى الجزء الغربى والشمالى الغربى من الصين، ثكنات إقليمية فى الأقاليم الساحلية على امتداد خطوط المواصلات التى تصل إلى العاصمة بالجنوب : فى النقاط الميڤروليكية (المائية) الاستراتيجية - اليانغتسى، القناة الكبرى، دلتا النهر الغربى الخ...، فى الأقاليم المعزولة جغرافياً كتسو شون وشن سى. كما كان هناك توزيع مماثل للقوى فى عهد سلالة مينغ.

(٢) تتركز هذه المناخى على التوالى حول سهل النهر الأصفر، والجزء المركزى من يانغتسى، والنهر الغربى. وقبل أن تنمو المواصلات الحديثة، كانت الإمكانية الوحيدة للخروج من منطقة تسو شوان هو النزول شرقاً، اليانغتسى، أو جنوباً حيث النهر الأحمر.

(٣) كانت الرايات المنشورية مسؤولة مباشرة أمام الإمبراطور، بينما كان اللواء الأخضر الصينى تحت قيادة وزير الدفاع. فى كل إقليم أو مقاطعة شبه ملكية، كان الجنرال الترى (المنشورى) هو الذى يقود الرايات المنشورية. إما الحاكم أو الحاكم العام فقد كان، بحكم وضعه وزيراً للحربية. فى مقابل ذلك كان الجنرال والحاكم يشكلان معاً فى المجلس الإقليمى. فكان التقسيم يضعف الرايات نفسها، إذ تتقاسم رايات عدة مختلفة قيادة منطقة واحدة لى تتجنب القيادة الموحدة. "فى العاصمة كانت الثكنة الدائمة مؤلفة غالباً من وحدات مزدوجة.. أو كانت توضع وحدات عدة فى فئات على حدة وذات امتيازات، مما يثير الحسد والغيرة أكثر من تشجيع التعاون فى نشاطات التحزيب" (مايكل ليوى، الصين الإمبراطورية، لندن ١٩٦٦، ص ١٦٢) وكما أن الثقل الموازن كان يمارس عادة من خلال عراضات القوى بين الرايات واللواء الأخضر.

(٤) كان محظراً على الرايات أن تشغل وظيفة أو أن تمارس تجارة مختلفة عن تلك التى يطلبها منها الحكم. كانت تحدد أسعار الأرض والنققات رغم التزايد الطبيعى لعدد محاسيب الرايات. ورغم الإصلاحات التى أدخلت على النظام أخيراً فى عهد شينغ لنغ، فإن كثيرين من أعضاء الرايات كانوا يعيشون فى الفاقة والبؤس فى نهاية القرن الثامن عشر. كتب أحد المراقبين أن "الأشخاص كانوا متنافرين فى أوضاعهم كما فى لباسهم. فتیان وشيوخ، أهوياء وضعفاء، بعضهم اعور وبعضهم آخرس تماماً، ولم يكن هناك من يرفض استخدامه لشدة تعاسته". (أ.ب. فريمان ميتفورد "المبعوث لى بكين" لندن ١٩٠٠، ص ١٩١-١٩٠، هذه الفترة منكرة فى كتاب مارى رايت "آخر مرحلة فى الصين المحافظة" نيويورك ١٩٦٦، ص ١٩٧). أما اللواء الأخضر فكان يتركز فى حاميات بوحدات صغيرة نسبياً تحت قيادة القواد العام للأقاليم. هذه الوجود على هنا النحو كان يشجع الفساد وعدم الفعالية. فى بداية القرن التاسع عشر كان عدد أعضاء اللواء الأخضر اقل مرتين من عددهم على الورك.

(٥) "الف.ل.بول" ارتفاع العسكرية الصينية، ١٨٩٥-١٩١٢ "برستون، ١٩٥٥، ص ٣.

(٦) "فرانز مايكل" مقدمة لستانلى سبكتور، لى هونغ شانغ وجيش هوى" سيتل، ١٩٦٤ ص ٣٢.

(٧) "ورغم أن كثيراً من السلالات كانت تهتم بأن تنجح شخصيات ذات وزن باحتلال منصب الجنرال، سواء كانت الشخصيات صينية أو أجنبية، فإن النظام الذى أنشئ من جليد كان يرمى دائماً إلى البرهان على أن مصلحته مرتبطة بالسلطة المدنية التى تعاونها خدمات الضباط التقليدية، أكثر مما هى

مرتبطة بسلطة تفرض فرضاً عبر نشاط ضباط عسكريين". Loewe "الصين الإمبراطورية" ص ١٣٩.

(٨) بول "ارتفاع القوة العسكرية الصينية ص ١٣٢٩"

(٩) رايت "آخر محطة في الصين المحافظة".

(١٠) "حل بعض المسائل في تاريخ حزبنا" ماوتسي تونغ، الكتابات المختارة المجلد ٢ بكين ١٩٦٦ ص ٢٠٧.

أنظر أيضاً "لنرفع عالياً راية نظام لجان الحزب" صحيفة جيش التحرير، أول تموز ١٩٥٨.

(١١) الأرقام من كتاب غيتنز "دور الجيش الصيني"، الملحق. كان الجيش الثامن البري الذي يعمل في الصين الشمالية هو الجيش الرئيسي. أما الأرقام المتعلقة بالجيش الرابع الجديد الذي كان يعمل في الجزء الأوسط الجنوبي من الصين فلا تظهر من خلالها أبعاد قابلة للمقارنة. لكن الأرقام قد يكون مبالغاً فيها لتقنع مفاعيل التدمير الفعلية للجيش الرابع الجديد أثناء حلت شباط ١٩٤١ في الجزء الجنوبي من أنهوى.

(١٢) شورمان "الأيدولوجية في التنظيم في الصين الشيوعية" بركلي ١٩٦٦.

(١٣) أنظر تشبيه ماو حول "الشیط الجاهل لأزاح الجبلين" المؤلفات المختارة، مجلد ٢، ص ٣٣١-٣٣٢.

(١٤) العلم الأحمر، رقم ١٢، آب ١٩٦٧، في مجلة بكين، ٤ آب ١٩٦٧.

(١٥) قامت أليس لانغلي هسية بمحاولة مبكرة حول الموضوع، "استراتيجية الصين الشيوعية في العصر النري"، برنتيس هال، ١٩٦٢، لكن معظم استنتاجات المؤلفة تحتاج إلى إعادة النظر فيها على ضوء الأحداث والانكشافات اللاحقة.

(١٦) راديو شونغكينغ، ١٥ آذار ١٩٥٤، منكور في كتاب غيتنز "دور الجيش الصيني" ص ٢٠٠، عدد ٤٩.

(١٧) افتتاحية صحيفة الشعب، ١٧ كانون الثاني ١٩٥٧ في "سورفاي أوف شاينا مينلاند برس" عدد ١٤٥٩.

(١٨) صحيفة جيش التحرير، افتتاحية، ١٥ كانون الأول ١٩٥٦، وفي المرجع المذكور أعلاه عدد ١٤٧٦.

(١٩) الاتهامات الموجهة ضد بنغ ته هوى ولوجوى شنغ مذكورة في العلم الأحمر، وصحيفة جيش التحرير وافتتاحيات صحيفة الشعب، أول آب ١٩٦٧ (مجلة بكين، ٤ آب ١٩٦٧) وفي "الفروقات الأساسية بين الخطوط العسكرية للبروليتاريا والبرجوازية" صحيفة الشعب، ٧ أيلول ١٩٦٧ (مجلة بكين، ٢٤ تشرين الثاني ١٩٦٧).

(٢٠) أنظر فرانز شورمان "ماذا جرى في الصين؟"، نيويورك ريفيو أوف بوكس ٢٠ أكتوبر ١٩٦٦، جون غيتنز "هل ستحارب الصين؟" آذار ١٩٦٧، فار استرن اكونوميك ريفيو.

(٢١) صحيفة جيش التحرير، ١٧ أيار ١٩٦٦ في سورفاي أوف شاينا مينلاند برس عدد ٣٧٠٦.

# الجيش والنظام العسكرى فى الكونغو

ب. فويارجهن

## منهاج البحث :

كان يمكن لعنوان المشروع، وهو "دور الجيش فى عمليات التنمية الاجتماعية والسياسية"، أن يؤدى إلى الالتباس لو لم يهتم صاحبه بالتأكيد على أن الأمر إنما يتعلق فى الواقع بدراسة دور الجيش فى القارات الثلاث فى هذا العصر، مع الأخذ بعين الاعتبار الخصوصية التاريخية لكل بلد. بهذا يكون صاحب المشروع قد ترك الباب مفتوحاً ليس فقط أمام الشك فى ايجابية دور الجيش فى عمليات التنمية، بل ربما أمام تبيان دوره السلبى.

ومن الواضح، بادئ ذى بدء، أن البنى والمؤسسات الاجتماعية - السياسية التى تميز الدول الأفريقية المستقلة لا ينبغى أن تعتبر مسبقاً ملائمة للتنمية لأنها على غريق الاستقلال، بينما يحكم على مؤسسات أو بنى مشابهة بأنها، بشكل واضح، غير ملائمة للتنمية قبل الاستقلال. أن الجيش الونجنى لبلد أفريقى مستقل لا يختلف بالضرورة عن الجيش الاستعمارى.

لقد تحدرت القوى العسكرية الحالية فى أكثر البلدان الأفريقية من الاستعمار بشكل متصل. وهى تتألف من نفس الجنود، وإلى حد بعيد من نفس الكوادر، وتقوم بنفس وظائف القمع والقهر وتتغذى من نفس الأيديولوجية، ولا يمكن تحليلها إلا انطلاقاً من الوضع الاستعمارى. هكذا نحصل على أولى قواعد منهاج الدراسة وهى : أنه من الضرورى اللجوء إلى التاريخ الاستعمارى للبحث فيه عن وظيفة وبنية وأيديولوجية القوى العسكرية وكذلك عن خبيعة التناقضات الداخلية أو الخارجية التى تخضع لها.

وفى نفس الوقت الذى يجب البحث فيه عن الخصوصية التاريخية للجيش الأفريقية المعاصرة، يجب الاستفسار عن وظائف الجيش والعلاقة القائمة بينه وبين المجتمع بشكل عام.

هناك ثلاثة أوضاع ممكنة نظرياً :

(١) الجيش والمجتمع السياسى يتطابقان تقريباً. ويتقلص المجتمع إلى جماعة عرقية متحكمة تتعسكر كلياً لتستجيب للنشاط السياسى الرئيسى للجماعة المكون من التسلط أو الاضطهاد. وهذه هى، من غير شك، حال عدة مجتمعات قبلية فى أفريقيا قبل الاستعمار. غير أنه يمكن أن يتمرد جماعياً مجتمع غير متعسكر يكون مهدداً فى وجوده. فالشعب المسلح بكامله يقوم بحرب ثورية أو وخنية. والجيش والشعب يتطابقان، إنما بشكل مؤقت. والجزائر تقدم المثل على ذلك التطابق العابر.

(٢) الجيش والمجتمع السياسى لا يتطابقان، إنما يمكن للجيش أن يمثل قوة اجتماعية، من بين قوى أخرى، مؤهلة للتعبئة فى اتجاه التنمية أو تحويل المجتمع. ويمكن



أن يكون للجيش، حسب هذا المفهوم المحظى لدى السوسيولوجيين الغربيين غير الماركسيين، دور خلاق، لاسيما في الدول الجديدة، يقارنه البعض بدور البرجوازيات الغربية في القرن التاسع عشر أو بدور الحزب البلشفي في الاتحاد السوفياتي. باسم "الاوليغرشية المتعصرنة" تقام من الضباط والقادة العسكريين قوة مستقلة ذاتياً وصاحبة لتحويل المجتمع.

(٣) الجيش والمجتمع يميلان إلى التعارض، أو بالأحرى، يعارض الجيش تحول المجتمع. فالجيش ليس له دور خلاق، وليس قوة إنتاج اجتماعية، إنما هو بنية فوقية في خدمة القسم المسيطر من المجتمع. وهو لا يحول المجتمع، بل يشكل الأداة الطيعة تقريباً في أيدي الجماعات الاجتماعية التي تسيطر على المجتمع وتستغله. وسيتحدث انغلز ولينين عن "انفصالات خاصة يقوم بها رجال مسلحون" باعتبارهم "الأدوات الرئيسية لقوة سلطة الدولة"<sup>(١)</sup>. في هذه الحال، لا فصل للجيش عن صراع الطبقات والاضطهاد السياسي. ونلاحظ أن الفهم الماركسي - اللينيني الكلاسيكي يتوافق والوضع الأول الذي يجعل منه نموذجاً، ولكنه لا يتوافق والوضع الثاني الذي يمكن للجيش، تبعاً له، أن يلعب دوراً مستقبلاً وإيجابياً إزاء التنمية الاجتماعية<sup>(٢)</sup>.

وقد استبعدنا التأويل الثاني المتلائم من النظريات الانكلو - سكسونية حول استقلالية القوى العسكرية في نظام اجتماعي، ونرى أن المقولة الماركسية اللينينية التي تقصر الجيش على البنية الفوقية وأداة سلطة الدولة، يمكن أن تشكل القاعدة الثانية لمنهج بحثنا، ولكننا نرى كذلك أن هذا المنهج يقودنا بالضرورة إلى أسئلة خاصة جديدة : ما هي خبيعة الدولة في البلدان الأفريقية ؟ وهل توجد خبيقات اجتماعية في أفريقيا السوداء المعاصرة ؟ وما تكون أشكال ظهور الطبقات التي يفترض أن يلعب الجيش فيها دوراً هاماً ؟ أن القاعدة الثالثة لمنهج بحثنا تقود، إذن، إلى تحليل المجتمع بشموليته وإلى تحليل بنائه الرئيسية. أن خطتنا تستوحي قواعد المنهج التي تبنيهاها، وقد حاولنا انطلاقاً من تحليل تاريخي للجيش الاستعماري في الكونغو ومن تحليل سوسيولوجي للمجتمع الكونغولي المعاصر، أن نفهم الدور الحالي لجيش الكونغو خاصة فيما عني عمليات التنمية الاجتماعية والسياسية.

وعند مقارنة ترسيمة الشرح الماركسي - اللينيني بنموذج معين من المجتمع، كالدول الأفريقية الجديدة التي أنجبتها عملية التحرير من الاستعمار، نعرف أن نعطي مكاناً للنسبية السوسيولوجية التي أتى بها غورفيتش<sup>(٣)</sup>، دون أن نعرض عن الفرضية الجوهرية للسوسيولوجيا المادية التي تقع، بحسبها، التنظيمات البنيوية وتطور النظم الاجتماعية في منظور جدلي للصراعات المتجددة باستمرار بين المضطهدين والمضطهدين، وبين المستغلين والمستغلين.

(١) لينين : "الدولة والثورة"، المؤلفات المختارة، المجلد الثاني ص - ٣٣٧.

(٢) هناك تأويل رابع يماذج ما بين الوضعين الثاني والثالث ويجعل من الجيش قوة مستقلة حيناً وبنية فوقية حيناً آخر، وهذا التأويل، يرد في الواقع، إلى الوضع الثاني.

(٣) ج. غورفيتش : "الدعوة الحالية لعلم الاجتماع"، المجلد الأول، باريس ١٩٦٣.

## القسم الأول

### ١- من القوة العامة إلى الجيش ١ وطنى الكونغولى

#### ١- تاريخ القوة العامة :

قبل أن يصبح الكونغو مستعمرة بلجيكية في ١٥ تشرين الثانى ١٩٠٨، كان منذ أول تموز ١٨٨٥ "دولة مستقلة" يحكمها ملك البلجيكيين ليوبولد الثانى. وفي ٥ آب ١٨٨٨ صدر قرار وقعه ليوبولد الثانى يقضى بتأسيس "القوة العامة" ((La torce Publlque الكونغولية بشكل رسمى. وقبل ذلك، أى منذ اجتياز ستانلى (١٨٧٤-١٨٧٧) للقارة الأفريقية من الشرق إلى الغرب، كان قد تم التغلغل الأوروبي بشكل حصرى تقريباً بمساعدة المرتزقة الأفريقيين الذين هم من أصول مختلفة، لكن الزنجباريين كانوا هم الغالبين بينهم بالنسبة إلى حملات الشرق، وكان الهاوساس المجندون في شاطئ الذهب<sup>(١)</sup> يغلبون على حملات الغرب.

غير أنه منذ ١٨٨٥ كان وكلاء ليوبولد الثانى قد طوعوا جنوداً كونغوليين مختارين بحسب الأفضلية من بين "القبائل الأكثر محاربة وعدوانية".

أن قرار ١٨٨٨، بتنظيمه القوة العامة الكونغولية، كرس إقامة نظام احتلال عسكري فوق أراضي الكونغو جميعها، وكانت السلطات العسكرية والمدنية مندمجة في ظل هذا النظام. كما كان رؤساء المقاطعات الكبيرة (المقاطعات والمناطق) جميعهم من الضباط. وكانت القوة العامة موضوعة بتصرف الحاكم العام الذى كان هو القائد الأعلى للقوة العامة.

أن تطويع الجنود الكونغوليين، الذى كان يتم بطريقة التطوع حتى ١٨٩١، قد تغير بإدخال نظام القرعة إلى جانب التطوع. وقد احتفظ بطريقة التجنيد المختلفة هذه طوال المرحلة الاستعمارية بأكملها، ولكن الدعوة بالقرعة، في الواقع، هي التي كانت في أغلب الأحيان تغطي على التطوع، فيما عدا فترة السنوات الأخيرة من حياة النظام الاستعماري<sup>(٢)</sup>. وبالرغم من القرعة على المجندين فإن الرؤساء التقليديين، وهذا متوقع، هم الذين كانوا يعينونهم. كانوا يختارون رجالاً يريدون التخلص منهم أو يعتبرونهم. قليلي التقدير من المجتمع : أرقاء واسرى حرب وأفراداً لا اجتماعيين وجانحين أو مرضى.

ومنذ ١٨٩٦، لا سيما بعد الانتفاضة الأولى، المسماة انتفاضة الباتيتيلا (BATETELA) ، وزعت مهام التطويع بالقرعة، بشكل عادل تقريباً، على جميع السكان ليكون من الممكن مراقبتها وبلوغها، وقد جهد زعماء القوة العامة لجعلوا في كل وحدة من وحداتها نسبة محددة من الأعراق والمناطق الرئيسية، وذلك ليحدوا من انتفاضات الجنود القبلية.

أما كوادرات الضباط والرتباء فقد كانوا من الأوروبيين. وكانوا يجندون فقط بالتطوع، أما من بين العساكر البلجيكيين وأما من البلدان الأوروبية لا سيما البلدان

(١) شاطئ الذهب هو الاسم السابق لغانا

(٢) أنظر حول موضوع التطوع "تقارير غرف وزراء المستعمرات البلجيكيين"، لا سيما تقرير ١٩٥٨.

الاسكندنافية. وبما أن الدستور البلجيكي يقضى في مادته الأولى (البند الرابع) بأنه لا يمكن إرغام أي بلجيكي على الخدمة في الجيش الاستعماري فقد ظل التجنيد عن طريق التطوع هو القاعدة حتى ١٩٦٠<sup>(٥)</sup>.

وعلى عكس ما أمله ليوبولد الثاني، فإن احتلال الكونغو لم يكن دون متاعب ولا دون حاجة إلى جهد عسكري متزايد، ويشهد على ذلك تطور تعداد القوة العامة، إذ ارتفع عدد المتطوعين الأفريقيين غير الكونغوليين إلى أكثر من ١٢,٠٠٠ رجل بين ١٨٨٣ و ١٩٠١ بينما ارتفع عدد المجندين الكونغوليين من ١,٤٨٧ رجلاً في ١٨٨٩ إلى ١٩,٠٨٢ رجلاً في ١٨٩٨ ثم عاد فهبط إلى ١٧,٨٣٣ رجلاً في ١٩١٤.

في البداية كانت العمليات العسكرية توجه ضد السكان الكونغوليين الذين كانوا يناوئون دخول الأوروبيين. وكان تفاوت النسب في التسليح وغياب تعاون المقاومة غياباً تاماً قد وفرا للقوى الاستعمارية غلبة ساحقة كما ضاء لا من ضخامة العمليات العسكرية وأحالاتها إلى اشتباكات صغيرة. وقد قامت أضخم عمليات القمع في الكونغو الأوسط ضد البودجا من ١٨٩٨ إلى ١٩٠٥ وفي وإليه (Uele) من ١٨٩٥ إلى ١٩٠٤ ضد البابوا وسواهم وعلى القازاي<sup>(٦)</sup> (Kasai) من ١٨٩٠ إلى ١٨٩٧.

وقامت كذلك حملات عسكرية حقيقية ضد العرب وحلفائهم من الكونغوليين في جميع أنحاء القسم الشرقي من الكونغو وذلك ما بين ١٨٩٢ و ١٨٩٥. وقدرت الخسائر من جانب العرب بسبعين ألف رجل تقريباً، هذا وقد أدت الحملات المهدية في شمالي الكونغو بين ١٨٩٣ و ١٩١٠ إلى عمليات اشتركت فيها أحياناً إعداد كبيرة من المجندين.

غير أن العمليات العسكرية التي قامت بها القوة العامة التابعة لـ "دولة الكونغو المستقلة" كانت توجه ضد جنودها هي اثر انتفاضة لوليابور في ١٨٩٧ التي لم يقض عليها تماماً إلا في سنة ١٩٠٧، وانتفاضة حملة دانيس ١٨٩٧-١٩٠٠ التي ذهبت بحياة ثلاثين من الضباط والرتباء الأوروبيين والانتفاضة القصيرة التي قامت في حصن شينكاكازا في بوما سنة ١٩٠٠<sup>(٧)</sup>.

وفي عهد النظام الاستعماري اشتركت القوة العامة في الحربين العالميتين، فقد اشترك ١٢,٠٠٠ رجل في الحملات ضد الألمان في شرقي أفريقيا ١٩١٦ و ١٩١٧. واشتركت القوة العامة خلال الحرب العالمية الثانية كلها في حملة إثيوبيا ضد الإيطاليين، ووجهت حملة من ١٠,٠٠٠ رجل إلى نيجيريا أولاً إلى مصر من سنة ١٩٤٣ إلى ١٩٤٤.

وحتى بعد استيلاء بلجيكا من جديد على الكونغو في ١٩٠٨ استمرت مشكلة حفظ النظام الداخلي تطرح نفسها طرْحاً حاداً في عدة مناطق من الكونغو حيث كان السكان

(٥) كان المتطوعون عديدين. فمن ١٨٧٧ إلى ١٩٠٨ قدم الجيش البلجيكي ٦٤٨ ضابطاً و ١٦١٢ رقيباً للقوة العامة مات منهم ٦٦٢ في الكونغو. وكان في القوة العامة بين ١٨٧٨ و ١٩٠٤ ١٥١ ضابطاً ورتبياً من الاسكندنافيين الذين مات منهم في الكونغو ثمانية وخمسون.

(٦) (المترجم)

(٧) في الواقع عرف البانيتالا أناساً تابعين إلى العراق مختلفة جداً يقيمون في جميع أنحاء الدولة الكونغولية.

يقومون بتمرد مفتوح ضد السلطة الاستعمارية. ففي سنة ١٩١٥ قامت القوة العامة بثلاثين تدخلاً مسلحاً، ولم تنقص كثرة الانتفاضات أو تمتص حدة الانشقاقات إلا بعد ١٩٢٠ وخاصة تحت تأثير الازدهار الاقتصادي والمركزية المدنية.

وكانت المادة الأولى من قرار ١٠ أيار ١٩١٩، الذي يعيد تنظيم القوة العامة، تقضى بإيكال مهمة مزدوجة إلى هذا الجيش : “ أن مهمة القوة العامة هي ضمان احتلال أراضي المستعمرة والدفاع عنها، وحفظ الهدوء والنظام العام فيها وتدارك الجرائم وضمان تنفيذ القوانين والقرارات والتعليمات والتنظيمات لا سيما ما كان منها متعلقاً بالشرطة والأمن العام”<sup>(٧)</sup>.

ولكى تقوم القوة العامة بمهمة حفظ النظام العام ووظيفة الشرطة الداخلية، فقد وضعت بأمره الحاكم العام الذي يعاونه في أعماله ضابط كبير (المادة الثانية)، وكان يمكن أن تصدرها أي سلطة إقليمية وحتى محافظ الإقليم، كما يمكن وضعها، عند الاقتضاء، في تصرف السلطات القضائية (المادة الثامنة). هكذا إذن كانت وظائف الشرطة التي تقوم بها القوة العامة مقررة بشكل واضح.

من حيث المبدأ، تتأق هيمنة السلطة الإدارية الاستعمارية على السلطات العسكرية من أن أحد ممثلي سلطة الإقليم كان يرافق القوات العسكرية المكلفة بالعمليات ومن كونه يستطيع إيقافها في أي وقت. فبينما يلغى القرار المذكور أي تمييز بين “جيش الاستعمار” و “الشرطة المحلية”، فإنه يؤكد على وجود نوعين من الجند داخل القوة الواحدة يستجيبان لمهمتي القوة العامة. وكان وزير المستعمرات ل. فرانك قد صرح بهذا الشأن في جلسة مجلس المستعمرات المنعقدة في ٢٩ آذار ١٩١٩ بما يلي : “نحن لم ننشئ فئتين من القوة العامة يكون لكل منهما قواعد تجنيد وتنظيم خاصة به. ولم نقم أبداً بين هذين العنصرين نوعاً من الحواجز العازلة. أن تنظيمنا سيقى واحد. ويجب أن تكون القوة العامة منظمة بشكل حصري تبعاً لحاجات المستعمرة، كما يجب أن يكون هذا التنظيم مرناً بما فيه الكفاية بحيث يسمح لسلطات المستعمرة أن تجنى من القوة العامة كل ما يمكن جنيه من أجل الدفاع والنظام العام على حد سواء (٠٠٠). وتبعاً للنظام الجديد سيكون في كل مقاطعة جزء من الجنود المرابطين مستعداً لكل الاحتمالات، وسيكون هناك تبادل دوري بين المجموعتين بشكل يحفظ وحدة التنظيم والانضباط”<sup>(٨)</sup>.

أن أزمة ١٩٢٩-١٩٣٠ خلقت من جديد شروطاً ملائمة لولادة حركات انتفاضية. ففي ١٩٣١ قام الباونديون بانتفاضة في كويلو، فأدى اغتيال وكيل محلي أوروبي في كويلو إلى حملة قمع أدت إلى مئات الضحايا. وفي ١٩٤١ قام شغيلة اتحاد المناجم في مقر لوبومباشي بإضراب أدى إلى قيام القوة العامة بإطلاق الرصاص على الشغيلة، مما أسفر عن عدة دزينات من القتلى. وحصلت أحداث مماثلة في ماتادي سنة ١٩٤٥، وقامت القوة بعصيان شامل في لوليابور في شباط ١٩٤٤ فامتد إلى جزء من قازاي وكاتنغا فهز من جديد جهاز حفظ النظام بكامله. ثم اعدم رمياً بالرصاص حوالي مئة متمرّد.

(٧) لقد ظل القرار التنظيمي الصادر في ١٠ أيار ١٩١٩ يحدد تنظيم القوة العامة حتى ١٩٦٠.

(٨) عرض تحليلي لجلسات المستعمرات، جلسة ٢٩ آذار ١٩١٩.

عندما قام البابينديون بانتفاضتهم وشغيلة اتحاد المناجم بإضرابهم كان المراقبون جميعاً متفقين في ملاحظتهم أن القمع كان غير متناسب لإخلاقها مع الاضطرابات وأن الجنود عصراً سلطة ضباخهم. وظهر أن بنية القوة العامة وسلوك عناصرها لم يكونا منسجمين مع مهمتها الأساسية، إلا وهي حفظ النظام. وكان هذا النقص في هيكل الإدارة الاستعمارية ثقیل التبعات لا سيما أن القوة العامة كانت، في غياب الشريعة الحديثة، تشكل الجهاز الوحيد الممكن لحفظ النظام.

وصدر قرار مؤرخ ب ١٠ كانون الأول ١٩٤٢ ينظم سرايا الشريعة الإقليمية للمقاخعات ويضعها بأمره الموظفين الاستعماريين ويوزع، من ثم، بينها وبين القوة العامة مهمة حفظ النظام<sup>(٨)</sup>.

في سنة ١٩٥٩، بعدما حاول وزير المستعمرات، عبثاً، أن ينظم دركاً إقليمياً كونغولياً مستقلاً، تفرع عن القوة العامة وحدات جندرمة كانت تتطابق مع جند الخدمة الإقليمية والجند "المعسكرين" في السابق. أن مهمة حفظ النظام واحتلال الأراضي كانت بشكل أخص مفروضة على الدرك الذين نظم استخدامهم بنظام تشريعي تاريخه ١١ أيار ١٩٦٠<sup>(١٠)</sup>.

وكان الجنود "المعسكرين"، كما يسمون، يشكلون عناصر الجيش الاستعماري بالمعنى الحقيقي للكلمة.

وكان الدرك يستطيعون العمل أما بمبادرة منهم وأما بطلب شرعي، بينما لم يكن في وسع الجند "المعسكرين" أن يتدخلوا إلا بطلب شرعي. وكان هناك سرية درك لكل مقاخعة في الأقاليم.

هذا الإصلاح جاء متأخراً جداً وكان سطحياً، يهدف إلى ستر نواقص القوة العامة باعتبارها الأداة الرئيسية لحفظ النظام.

## ٢- تكوين القوة العامة وبنيتها :

في أول أيار ١٩٦٠، عشية الاستقلال، كانت القوة العامة تضم ٢٢,٠٠٠ جندي ورتيب من الكونغوليين وحوالي ١,١٠٠ ضابط وصف ضابط من البلجيكيين. هذا وقد كانت القوة العامة، أن من حيث أهمية إعداد الجنود والتسلح، وأن من حيث تنظيمها وكوادرها وتجهيزها، واحداً من خيرة جيوش أفريقيا السوداء<sup>(١١)</sup>. كانت القوة العامة موزعة في

(٩) في ٣١ كانون الأول، أي بعد ذلك بعشر سنوات، ارتفع عدد عناصر الشرطة الإقليمية إلى ٧,٠٦٨، رجلاً كوادرهم ٢٧٢ وكيلاً أوروبياً.

(١٠) Moniteur Congolais ١٦ أيار ١٩٦٠. هذا النظام أناط بوحدة الدرك المبادرة بعمليات حفظ النظام دون انتظار الطلب الشكلي من السلطات المدنية.

(١١) من أصل ميزانية كولونالية للنققات بلغت قيمتها ١٤,٧٧١ مليون فرنك بلجيكي كانت كلفة القوة العامة تمثل عام ١٩٥٩، مئتين وستة وأربعين مليوناً، أي ٦,٤ ٪. في عام ١٨٩١ ارتفعت ميزانية القوة العامة إلى ٢,٢ مليون، أي ٤٩ ٪ من مجموع نفقات الدولة. أما عام ١٩١٢ فقد كان هذان الرقمان بالتوالي ٧,٨ ملايين و ١٧ ٪.

جميع أنحاء الكونغو، ومزودة بوسائل اتصال لاسلكى تسمح بإقامة الصلة المباشرة بين جميع الوحدات، وكانت مجهزة بقافلة كاملة من السيارات وبمدفعية واسلحة ثقيلة ومدركات، لقد كانت تشكل كلا، مادياً وبشرياً، كانت فعاليتها التقنية وتماسكه ووسائله تبدو مذهلة لأعين الأشخاص الذين يتألف منهم ذلك الكل، مثلما كانت تبدو للمدنيين الكونغوليين والأوروبيين المقيمين فى الكونغو.

أن التزايد المستمر فى القوة المادية والفعالية التقنية للقوة العامة، من ١٩٤٥ إلى ١٩٦٠، لم يكن يوازيه تحول فى وضع الجنود والرتباء الكونغوليين. فى ١٩٥٩ كان سلك الضباط بكامله أوروبياً وكذلك الرتب العالية فى سلك الرتباء ولم يكن الكونغوليون يتجاوزون مستوى الرقيب الأول (ler Sergeant - major) الذى بلغوه منذ ١٩٤٥. ولم يعين البلجيكيون عشرة مساعدين كونغوليين إلا قبل الاستقلال ببضعة أشهر تطبيقاً للمرسوم الملكى الصادر فى ١٣ تشرين الأول ١٩٥٩ تحت ضغوط الحركات السياسية.

أن هذا التأخير فى الترقىات لم يكن يقبل إلا بصعوبة جمة بحيث أن الرتباء الكونغوليين كانوا يحصلون تعلماً وتجربة لعلهما يمكنانهم من أن يشغلوا بصورة تامة وظائف ملازم أو رئيس مفرزة مدة بخولة قبل الاستقلال.

فيما يتعلق بتعلم الذين سيصبحون ضباطاً كونغوليين كانت قد افتتحت مدرسة فى لوليايور سنة ١٩٥٥ بهدف إعطاء المعارف الثانوية للذين سيصبحون ضباطاً - ضباطاً من الكونغوليين وذلك أعداداً لهم للدخول إلى المدرسة الملكية الحربية فى بروكسل. وفى أفضل الاحتمالات، لم يكن الرتباء الكونغوليون الأول يستطيعون التخرج من المدرسة الحربية قبل عشر سنوات.

ولم تكن مدرسة الأحداث تقبل إلا أبناء العسكريين الذين أتموا ست سنوات من الدراسة الابتدائية. ومع ذلك كان مستوى الدراسات الابتدائية ضعيفاً جداً بحيث توجب على التلاميذ المرور فى سنة تحضيرية إجبارية قبل دراسات الآداب القديمة.

وفى سنة ١٩٥٧ فرض وزير المستعمرات على القائد العام للقوة العامة أن يجرى مباراة فى كل صفوف دراسات الآداب القديمة، مما يسمح نظرياً لبعض التلاميذ أن يدخلوا إلى المدرسة الملكية الحربية فى بروكسل فى سنة ١٩٥٨ متقدمين بذلك أربع سنوات على الدورة العادية لنهاج التعليم. بيد أن القائد العام، الجنرال أ. جنسن. (E. Jansens) الذى كان يعارض جذرياً هذا التعجيل، نظم امتحانات القبول على نحو رسب معه جميع تلامذة الصفوف العليا.

وفى سنتى ١٩٥٨ و ١٩٥٩ حاول عدة ضباط كبار من القوة العامة إقناع اصحاب العلاقة بفكرة التقدم عن خريق الصف، لكنهم اصطدموا من جديد بتصلب القائد العام. وأنشئت سنة ١٩٥٩، على عجل، مدرسة المساعدين من القوة العامة، وتشتمل دورتها على سنتين من الدراسات وكان يقصد بها السماح بالتقدم لخيرة صفوف الضباط من الكادر الكونغولى.

غير أنه استثناء منذ ١٩٥٠ على مبدأ الفصل التام بين الجيش البلجيكى، جيش البلد المستعمر والقوات العسكرية فى الكونغو. حتى ذلك التاريخ لم يكن ممكناً إرسال أى

مفرزة بلجيكية إلى الكونغو. وبفعل الحرب الكورية ومخاخر نشوب حرب كونية، أجازت الحكومة البلجيكية إرسال قوات بلجيكية إلى الكونغو على أساس إعدادها لهذه الغاية وشرط أن تكون من المتطوعين دون سواهم. فكان في الكونغو، إبان الاستقلال، ١,٤٠٠ من الجند البلجيكين الذين يستطيعون التدخل لحفظ النظام بطلب من الحاكم العام.

### ٣- خلاصة سوسيولوجية القوة العامة :

مما تقدم يمكن استخلاص النتائج التالية :

- (١) كانت القوة العامة تقدم نفسها كجيش محترف،
- (٢) كانت مهامها مرتبطة بالنظام الاستعماري،
- (٣) كانت العلاقات الاستعمارية تحدد بنيتها،

#### أ. الجيش المحترف :

رأينا أن تجنيد القوة العامة كان يتم أما بالاشتراك التطوعي وإما بسوقيات سنوية. كانت السلطات التقليدية أو مدير الإقليم هم الذين يعينون المجندين. وكانت مدة الخدمة الفعلية للميليشيا والمتطوعين سبع سنوات، إلا أنه كان يمكن تمديد يدها بتجديد الإلزام بالخدمة. وكان للجنود الحق في مسكن وإعاشة لهم ولأسرهم. كانت سياسة السلطات العسكرية تركز على إعطاء الرتب والجنود الكونغوليين الحد الأقصى من الفوائد المادية والخدمات الاجتماعية داخل القوة العامة، وذلك لفصلهم ما أمكن عن أوساخهم وجعلهم خبيقة معزولة عن السكان المدنيين ينقادون لأوامر ضباطهم البيض.

وبعد ١٩٥٧ كانت كل السوقة العسكرية تتم عن تخريق الالتزامات الطوعى مما يسر حصول التجنيد في المراكز غير العادية وفي مراكز المقايخات على حساب الأوساط الريفية. وكما كان مستوى تعلم هؤلاء المجندين متحسناً بشكل واضح فإن قابليتهم للتأثير بالمؤثرات السياسية التي كانت تصدر عن النخب المدنية كانت متحسنة أيضاً بشكل واضح.

إن قاعدة النسبة العرقية في مختلف الوحدات واستخدام لغة ناقلة خاصة بالجيش (اللنجالا)، وإنشاء جريدة، وإحداث نشرات إذاعية وخدمات خاصة بالجيش، بالإضافة إلى دعاوة مكثفة تهدف إلى ترسيخ الاعتزاز عند الجنود بأنهم ينتمون إلى "هيئة ممتازة" (corps d'elite) " وأنهم "هم الذين يمكن أن تعتد بهم البلاد"<sup>(١٢)</sup>، أن هذه العناصر أمدت القوة العامة بحس تضامنى لا يوصف وشعور كبير الشبه بشوفينية العسكريين المحترفين في أوروبا.

#### ب. القوة العامة قوة قمع استعماري :

<sup>(١٢)</sup> هذه الشعارات كانت تكرر في جميع نشرات القوة العامة. اللغة الناقلة هي اللغة التي تستخدم للتفاهم بين من كانوا من شعوب أو أعراق تختلف في لغاتها الأصلية.

أن هذه المهام القاسية التى أناخها قرار ١٩١٩ رسمياً بالقوة العامة، أى حفظ النظام وقوة التدخل فى الداخل، استمرت متماسكة حتى عام ١٩٤٥.

وأن الصورة التى كانت القوة العامة تقدمها عن نفسها للجنود والمدنيين كانت تبالغ، بشكل حصرى واستعراضى، سواء فى تقويم المهام العسكرية الخارجية التى قامت بها (كالحرب ضد "تجار الرقيق العرب" والحملتين ضد الألمان)، أو تقوم المهام المدنية ذات الطابع الاقتصادى والاجتماعى والثقافى التى كانت تشكل حصيلة تنظيمها. أما علة كيانها ومهامها الأساسية فقد كانت تبقى غي الكتمان. لقد كانت القوة العامة أداة قمع لمواجهة الاضطرابات المدنية ولحفظ النظام الداخلى قبل أن تكون قوة تدخل لمواجهة المشاكل الخارجية.

فالمادة الأولى من قرار ١٠ أيار ١٩١٩ الذى تنظم القوة العامة هو فى غاية الوضوح فيما يتعلق بهذا الموضوع : "أن مهمة القوة العامة هى تأمين احتلال أراضي المستعمرات والدفاع عنها، وحفظ النظام والهدوء فيها وتدارك الجرائم ورعاية وتأمين تنفيذ القوانين والقرارات والتنظيمات والتعليمات، لاسيما ما كان منها متعلقاً بالشرطة والأمن العام". ولكى تقوم القوة العامة بمهمة الشرطة الداخلية فقد وضعت بأمره الحاكم العام. كان يمكن أن تصدرها أى سلطة إقليمية وحتى محافظ الإقليم، كما كانت توضع عند الاقتضاء فى تصرف السلطات القضائية. هكذا أذن، كانت مقرر وظائف الشرطة التى كانت تقوم بها القوة العامة.

وكذلك تنبع هيمنة الإدارة الاستعمارية على السلطات العسكرية من أن ممثلاً للسلطة الإقليمية كان يرافق الجند المكلفين بالعمليات وكان يستطيع فى أى وقت إيقافها. وكانت نشاطات القوة العامة من ١٩٤٥ حتى ١٩٦٠ ترتبط فقط بحفظ النظام فى الداخل. وعندما اقترب الاستقلال، كان على القوة العامة أن تبذل نشاطاً مكثفاً على جبهتين هما : التدخل فى الصراعات القبلية خصوصاً فى منطقة قازاي، وقمع الانتفاضات القومية. وانتهى تدخل الجيش فى الهياج الشعبى السياسى الطابع، الذى قام فى شباط ١٩٥٩ فى ليوبولدفيل، وفى تشرين الأول من نفس العام فى ستانليفيل، إلى ذبائح من القتلى.

وبما أن القوة العامة معدة لمحاربة كل تظاهرة سياسية تتحرك ضد الإدارة الاستعمارية، وبما أنها اعتادت اعتبار الزعماء السياسيين الكونغوليين أناساً يخلون بالنظام العام، وانقادت إلى معاقبة السكان المدنيين بقوة، فأن هذا الجيش الكونغولى كان، بالمعنى الواسع للعبارة، أداة قمع استعماري وكونها تقدم نفسها كجيش تقليدى مزود بتجهيزات ثقيلة وينقاد لقادة كانوا يطمحون أن يصبحوا رجالاً استراتيجيين وليس خفراء، هذا واقع لا يغير شيئاً فى الدور الحقيقى الذى كان قد آل إليه فى ظل النظام الاستعماري وهذا الدور هو حفظ النظام الداخلى<sup>(١٣)</sup>.

ويمكن أن يلاحظ، فوق كل ذلك، أن تطور المهام الاستراتيجية الملقاة على عاتق القوة العامة إنما يتم على حساب جذراتها الفعلية بحفظ النظام وهذا ما حصل فى شباط

(١٣) أن التناقض، بين المهام الاستراتيجية التى تعتقدها القوة العامة وبين دورها الحقيقى ذى الطبيعة البوليسية، كان قد أصبح جلياً منذ تركيز قواعد عسكرية بلجيكية فى الكونغو بعد ١٩٥٠.



١٩٥٩ فى ليوبولدفيل حيث حولت خرافة العسكريين ووحشيتهم حادثاً محدوداً إلى هياج شعبى شامل.

### ج- بنية القيادة القائمة على التمييز العنصرى :

كانت القوة العامة، أى الجيش المحترف القائم على القمع الاستعماري والموزع بين نوايا استراتيجية ومهام بوليسية، فى غاية الهشاشة بالرغم من قوتها المادية ومظاهر الهيبة، وكان تنظيمها، بالفعل انعكاساً لنظام السيطرة البلجيكي الاستعماري المؤسس على التمييز الفظ بين الأفريقيين والأوروبيين. فقد كانت المهام الإجرائية الخاضعة تناط بالأفريقيين، أما المسؤوليات والمهام العقدية والقيادة فقد كانت من اختصاص الأوروبيين. وكما رأينا، كان التمييز المقرر بأكبر قدر لصالح الإنتاج المباشر، والفاعلية السياسية، يعوض ويلطف بالكاسب المادية والاجتماعية التي كان يستفيد منها عناصر الجيش. هذا النظام من السيطرة الاستعمارية هو ما يمكن نعتة بـ "الأبوية الاستبدادية".

وعندما غير التحرر السياسي من الاستعمار نظام العلاقات الاستعمارية بين المدنيين البيض والمدنيين السود، ووزع من جديد على النخبة السياسية الكونغولية جزءاً من السلطات والفوائد الاجتماعية التي كانت من نصيب القوى الاستعمارية، فإن الوضع فى القوة العامة كان على العكس من ذلك، إذ أن التمييز بين العرقين أبقي أعظم فظاظة من أى وقت مضى وذلك باسم الانضباط والفاعلية. وقد عبر قائد القوة العامة عن رفضه لتحرير الجيش من العلاقات الاستعمارية بهذا الشعار الذى أذيع فى القوة العامة بكاملها فى الأيام التي تلت الاستقلال : "ما قبل الاستقلال هو ما بعد الاستقلال". أن هذه الحماية العدوانية المتضمنة فى هذه المعادلة لاقت عقابها الفوري، إذ تمرد الجنود فى جميع أنحاء الكونغو وخردوا بازدراء قائدهم العام واختاروا ضباخهم بأنفسهم.

### ٤- تمرد القوة العامة :

كان لابد أن يؤدى التناقض ما بين حركة التحرير السياسية والوخنية والإبقاء التام على العلاقات الاستعمارية داخل القوة العامة إلى مجابهات عنيفة بين الضباط البيض والجنود السود. أن تحليلاً سطحياً لأحداث تموز ١٩٦٠ فى الكونغو يمكن أن يجعلنا نستنتج أن ما حصل فعلاً هو التالي : أسيتت معاملة بعض الضباط واغتصبت نساؤهم وخالب الجنود بتعيين ضباط كونغوليين.

غير أنه قورنت هذه المعاملة بأعمال العنف التي كان يقوم بها الجنود الكونغوليون تجاه الضباط الأجانب، فى ظروف أخرى واثرت تمردات أخرى، لكان الاستنتاج أن المعاملة التي فرضت على الضباط البلجيكيين وعائلاتهم لم تتجاوز ما يحصل فى كل جيوش العالم عندما يتمكن الجنود من التمدادى فى العنف الذى دربتهم عليه ووجهتهم إليه التربية العسكرية. لم يقتل المتمردين أى ضابط، بل كان فى وسعهم جميعاً أن يغادروا البلاد، ومن جهة ثانية كان يستطيع قسم منهم أن يحتفظ بوظائفهم. هذا ولم تدخل المظليين

البلجيكيين ولا الدعم الذى منحته بلجيكا لانشقاق كاتنغا إلى قطع الصلات بين بعض الضباط البلجيكيين والجنود الكونغوليين.

لقد كان لتمرّد الجنود والرتباء الكونغوليين فى تموز ١٩٦٠ أساس مختلف ومرمى ابعد من مجرد التعبير البسيط عن التناقض بين الضباط البيض والجنود السود. أن كون التمردات العسكرية قد تجددت مرات عدة بعد رحيل الضباط البيض، فى ليوبولدفيل أيلول ١٩٦٠، وفى ستانليفيل تشرين الأول وفى بوكافو كانون الأول من نفس العام، وفى كانون الثانى ١٩٦١ فى شينرفيل، وفى كوكيلا تفييل نيسان وكويندو ولوليبور تشرين الثانى عام ١٩٦٢ فى ستانليفيل، هذه الحقيقة هى الدلالة على وجود تناقض أعمق داخل القوة العامة.

وسنبين أربعة تناقضات يبدو أنها كانت تتحكم بدرجات متفاوتة فى سلوك الجنود والعلاقات بين الجيش والسلطة والسكان المدنيين.

كانت أولى هذه التناقضات تجعل الجيش المحترف، المدرب على مهام بوليسية وعلى قمع كل تظاهرة سياسية، يناوئ فئة الزعماء السياسيين الكونغوليين الجدد. لقد اتخذ متمردو تموز هدفاً لهم شخص رئيس الوزراء لومومبا والبرلانيين الكونغوليين. أن التناقض بين الجيش ومحترفى السياسة، هذا التناقض الذى كان أساسه فى البداية الأيديولوجية ومهام الجيش الاستعماري، استمر ينشطه، فيما بعد فقدان الثقة الشامل الذى غرقت فيه المؤسسات والزعماء السياسيون الكونغوليون.

يجب الربط بين هذا التناقض الكبير والتعارضات ما بين الجنود وجمهور المدنيين. فقد كانت العلاقات بين الجيش والمدنيين علاقات تنازع بشكل مستمر، لكن التوترات كانت اشد بكثير عندما كان الجيش استعمارياً وكانت مهامه الشائعة من خبيعة عمل الشريحة وغير عسكرية بالمعنى الاختصاصى. وبقدر ما كانت القوة العامة مساعداً لجهاز القضاء والإدارة الاستعمارية، كانت لها مناسبات متكررة جداً تصطدم فيها مع السكان المدنيين الكونغوليين. زد على ذلك، أن هذا هو أحد الأسباب التى جعلت قادة القوة العامة يجتهدون لتحويل العسكريين الكونغوليين إلى فئة مغلقة وذلك بتوسيع الشقة إلى أقصى حد بين السكان والجيش.

أما التناقض الآخران فإنهما داخليان، يناوئ الجنود بسببهما أما مسلك الضباط وإما أنفسهم.

أن التناقض الأول مبنى على روح المساواة والفوضوية لدى الجنود الكونغوليين، تلك الروح التى كانت تدفعهم إلى رفض القبول بسلطة وامتيازات ضباطهم<sup>(١٧)</sup>. والتناقض الثانى أساسه قبلى وسياسى. هكذا كانت وحدة القوة العامة فى أثناء التحرر من الاستعمار ملغومة، والذين يشكلون الغامها هم الزعماء السياسيون الكونغوليون أنفسهم، وذلك عندما يحاولون أن يجدوا دعامة لهم لدى العسكريين التابعين لجماعتهم العرقية

(١٧) تقوم النزعة المساواتية العميقة التى تطبع العلاقات الاجتماعية فى أفريقيا، فى أن معاً، على تقليد سياسى خاص بالبانتو (bantoue) وعلى عملية تسوية اجتماعية طبقها المستعمر البلجيكي على المجتمع المستعمر.

نفسها. فمن جهة كانوا يستوحون أعمالهم "من الاهتمام بالحووّل دون استخدام القوة العامة لخنق الحركة القومية"، ومن جهة أخرى "ليستلحقوا بأنفسهم جزءاً من الجنود، ليس فقط في حرب استعمارية محتملة، بل لتوجيههم كذلك وجهة الصراعات القبلية أو المشاريع الانفصالية"<sup>(١٥)</sup>.

كانت هذه الانقسامات الداخلية، مرتبطة بغياب الإعداد الكامل لسلك الضباط، في أساس الضعف العميق الذي كان في الجيش بخيلة السنوات الخمس الأولى من الاستقلال.

## القسم الثاني

### ٢- المجتمع الكونغولي والدولة

سننتفحس على التوالى في هذا القسم الثاني تناقضات الكونغو المستمر إبان الاستقلال، والقوى الاجتماعية التى انبثقت على الفوضى، وخبيعة ودور الدولة قبل أن يتسلم الجنرال موبوتو السلطة.

#### ١- نهاية "مستعمرة نموذجية"<sup>(١٦)</sup>

عشية الاستقلال، كان المجتمع الكونغولي، الذى أخضع لعملية تحويل ولتنمية اقتصادية فى غاية السرعة بين ١٩٤٥ و ١٩٥٩، قد اهتز عميقاً. وجاء الاستقلال فجأة فى وقت كان فيه النظام الاستعماري البلجيكي مشلولاً بسبب التناقضات المتكاثرة التى كان قد افتتحها. وأثار هذه التناقضات حركات التوسع والتغيير نفسها بقدر ما أثارها الاختلالات فى وتيرة مختلف التحويلات التى أصابت مجمل المجتمع والانقلاب فى اتجاهات حركات عدة. وهكذا كان النزوح إلى المدينة قد تجاوز، منذ ما قبل الاستقلال، الطاقة على استيعاب النشاط الاقتصادي للمدن وإمكانيات استقبال بنيتها التحتية، فراحت تتكوم فى المدينة والمناخ المحيطة بها خبيقة عاملة رديفة من العائلين عن العمل والفتية المشردين. ومن غير شك كانت الانطلاقة الديموغرافية قد استجيب لها جزئياً وذلك فى الازدهار الذى عرفته الستان الأوليان من التعليم الابتدائي، غير أن نواقص الهيكلية المدرسية التى تلت لم تكن إلا أكثر بروزاً، وقد تسببت فى حرمانات حادة.

وكانت المدارس المهنية تنتج أكثر فأكثر ملاكا كفوًا، لكن جزءاً منه فقط كان يجد عملاً يتناسب مع إعداداته ومطامحه.

لقد كانت الأنساق التقليدية للعلاقات الاجتماعية والولاءات الاجتماعية - السياسية تثير أكثر فأكثر معارضة سكان الريف، وكانت تتضاءل قدرتها على ضمان العمل

(١٥) "الكونغو ١٩٦٠"، ص ١٠٧٦-١٠٧٧.

(١٦) استوحى هذا المقطع من الكتاب الذى كرسناه للبحث فى التمردات الكونغولية (المجلد الأول، كريسب، ١٩٦٦).

ودوام العائدات النقدية، كما تتضاءل قدرتها على أن تستوعب، في مراكزها المدنية ومدارسها ومشاريعها، الأفراد الذين كانوا يرغبون في الدخول فيها.

هذه التوترات لم تدع مجالاً، من ١٩٤٥ إلى قمة ١٩٥٩، إلا نادراً لصراعات مفتوحة. من هذه الزاوية كان الكونغو المستعمرة البلجيكية التي تستحق تسميتها بـ "المستعمرة النموذجية". كان السبب في ذلك أن الكونغو كان مزوداً، منذ ١٩٤٥ خاصة، بجهاز قهرى إدارى واقتصادى وعسكرى متطور إلى حد بعيد ومتماسك جيداً، في قاعدته تقسيم رباعى للإدارة الإقليمية والمهام، وفي القمة وزير وحاكم عام مستقلان كثيراً عن أى رقابة سياسية، وعلى صعيد النشاط الاقتصادى تتمركز القرارات تمركزاً كبيراً جداً فى أيدي ثلاثة إلى أربعة تروستات رئيسية، وأخيراً قوة عسكرية للقمع وهي اعنتى قوة فى أفريقيا السوداء. كان الانطباع الذى ولده النظام الاستعمارى البلجيكى يكشف عن تماسك وصلابة وثقة فى النفس. فقد كانت أحوال الجيش تستجيب تماماً لما كانت تنتظره منه الجماعة المسيطرة، أى الأجانب، من حماية لمصالحهم إلى قمع محاولات التمرد على السلطة من جانب الجماعات المضطهدة.

غير أنه اتضح فى سنة ١٩٥٩، انطلاقاً من الهيجانات الشعبية الدموية التى جرت فى ليوبولدفيل فى كانون الثانى ١٩٥٩، تزايد عجز الجهاز القهرى الاستعمارى الذى كان قد تمكن حتى ذلك التاريخ من منع التوترات والتناقضات التى وصفناها أعلاه من أن تنفجر، هذا الجهاز الذى نجح فى نظر الرأى العام الكونغولى والأجنبى فى الاحتفاظ بجبروته وتلا هذه الهيجانات بشكل سريع تصدع الجهاز القهرى الاستعمارى فى المراكز المدنية وفيما بعد فى الأوساط الريفية، كما تلاها تبخر عنيف لهيبته، وشكل هذان العاملان المظاهر الرئيسية فى آخر سنة من عمر النظام الاستعمارى البلجيكى فى الكونغو.

ومع هذين العاملين تنشطت تطلعات الجماهير الريفية والمدنية إلى الرقى المباشر للجماعات والأفراد. وكانت هذه الجماهير قد استطاعت بالفعل أن ترى أن خيبة من الأفريقيين كانت فى خريفها، على صعيد النشاط السياسى حيث كان الحرمان بارز الحدة، إلى تحقيق مطالب لم تكن معقولة فى السنة الماضية بسهولة مذهشة. ومنذئذ سرعان ما استولى على الجميع انطباع بأن التصدع النهائى للنظام الاستعمارى كان قريباً وكان يعنى النهاية لكل حرمان، وأن جميع فئات المجتمع إنما تدخل مع الطبقة السياسية العصر الذهبى للاستقلال. وغلت الأحزاب السياسية وزعماؤها الذين كانوا يقدمون أنفسهم على أنهم صانعو هذا التصدع ومؤسسو الاستقلال، غدوا بشكل منتظم الصورة التى كانت سابقاً خوبابوية وهى أن الجماهير إنما تصنع استقلالها. وافتتت الدعاوة السياسية فى تبشير الغادى والرائج بنهاية العلاقات الاستعمارية، وفى الوقت ذاته، بالمكاسب المادية التى كان المستعمر يفيد منها إبان المرحلة الاستعمارية. وقد أصبحت القومية حافزاً ووسيطاً لكل التطلعات الفردية والجماعية.

وإذا كان النظام الاستعمارى لم ينفجر منذ ما قبل الاستقلال تحت صدمات التحرر من الانتظار والأمانى الجماهيرية الأكثر خوبابوية، فأن ذلك لا يرد أول ما يرد إلى عمل الجهاز القهرى الاستعمارى الذى رأينا أنه كان فى خريفه إلى التحلل المتسارع منذ كانون الثانى ١٩٥٩، إنما يرد إلى الإسراع فى عملية التحرر من الاستعمار، وهذا ما سمح

بتأجيل أكثر المطالب إلى ما بعد الاستقلال. من جهة ثانية، وكانت الفترة الفاصلة ما بين مباشرة التحرر النشط من الاستعمار في كانون الثاني ١٩٥٩ والاستقلال في ٣٠ حزيران ١٩٦٠ فترة يملأها الانشغال بتكوين الأحزاب السياسية والمؤتمرات والطاولات المستديرة، وبنخبين عامين (كانون الثاني ١٩٥٩ وأيار ١٩٦٠) وبإقامة المؤسسات الكونغولية الجديدة في كل الميادين.

## ٢- البرجوازية الجديدة والمراتب الممتازة :

لقد حاولنا في دراسة صدرت ١٩٦٣<sup>(٧)</sup> أن نبين ولادة وتطور برجوازية كونغولية كانت قاعدتها الاقتصادية تتكون إما من عائدات الوظيفة العامة وإما من النشاطات التجارية أو نشاطات القطاع الثالث ولقد افترضنا كذلك أن نواة البرجوازية الوخنية هذه كانت تستعمل جهاز الدولة لحماية مصالحها الطبقية.

أن تفكك الدولة الكونغولية منذ عزلها من الأمم المتحدة والنجاحات الساحقة التي حققتها الانتفاضات الشعبية منذ ١٩٦٤ أجبرتنا على تنقيح تأكيداتنا، كان من المؤكد أن تثبت حجج بفضل وجود بنية خبجية، إذ أن الشغيلة الكونغوليين في القطاعين الصناعي والزراعي هم محرومون من جزء كبير من ثمار جهودهم، وهذا الفائض تناقض احتكاره من قبل الأجانب بشكل حصري. واستطاع فريق من المجتمع، متنافر ظاهرياً، يستخدم حيناً جهاز الدولة وحيناً دعم الرأسماليين الأجانب وندراً موارد الخاصة، أن يقطع حصة متزايدة من مجمل فائض القيمة الاقتصادية.

وبالرغم من أن الاقطاعات التي يقوم بها الفريق المستغل تجري بصورة ثابتة ومنتظمة تقريباً، فإنه مع ذلك لا يمكن أن يستنتج وجود علاقات خبجية، لأن هذا يستتبع منطقياً بناء للمجتمع بأسره يكون مرتبطاً مباشرة بعلاقات الإنتاج بشكل يكون معه البناء الاجتماعي محدداً بعلاقات الإنتاج. ونحن نرى أن هذه العلاقة تنقص المجتمع الكونغولي حالياً. فإليات الاستغلال الواقعية والجماعات التي تسيطر عليها لمصلحتها، والمؤسسات السياسية التي تنظمها أو تحميها، تتكون وتنحل باستمرار دون أن تفسح المجال للبنى الاجتماعية كي تتبلور حول مصالح جماعية ودون أن تترك للأفراد الفرصة كي يعوها. فالتراكم الرأسمالي ضعيف أو معدوم بالرغم من ارتفاع نسبة الاستغلال. إذ أن يضعون أيديهم على العائدات العالية والمراكز القوية في المراتب الاجتماعية - السياسية لم يستطيعوا استخدام هذه المكاسب الأنانية في الاستيلاء نهائياً على السلطة الاقتصادية الفعلية التي ظلت وفقاً على الأجانب. أما بالنسبة إلى السلطة السياسية فقد كانت بالتأكيد رهان التنافس العنيف ضمن المراتب الممتازة (la couche privilégiée) لكن هذا التنافس، الذي لم يكن يركز إلى أي استراتيجية اقتصادية جوهرية شكل عائقاً بالنسبة إلى الأفراد والتحالفات. فما أن يسيطر فريق على أدوات السلطة حتى يستخدمها ويبلعها إلى أن يعدمها دون المبالاة بالمدى الطويل.

(٧) صراع الطبقات في الكونغو، الثورة عدد ١٠-١١، تموز-آب ١٩٦٤.

ما هي أصول المراتب الممتازة وما هي فئاتها الرئيسية ؟ يبدو أنه من الممكن أن نعين لها ثلاث نقاط ارتكاز في المجتمع بأسره، وهذه النقاط تقابل ثلاث أليات استغلال متميزة هي بحسب أهميتها : قطاع الوظيفة العامة، الاقتصاد الرأسمالي الأجنبي، الاقتصاد الرأسمالي الأهلي.

## أ - الوظيفة العامة <sup>(٨)</sup> :

لم يعرف حتى البلدان الشيوعية عند ثوراتها ظاهرة ترقية اجتماعية بعنف الظاهرة التي عرفها الكونغو في حزيران ١٩٦٠. فقد زالت في ثمانية أيام المراتب التي تتزعم الوظائف العامة (نحو عشرة آلاف موظف أجنبي وألف ضابط وصف ضابط). وتحولت مباشرة كل وظائفهم والمكاسب التي تخصهم إلى الملاكات الكونغولية التي كانت مرؤوسة، وإلى حد ما، إلى المناضلين السياسيين. فقد تضاعف معدل عائدات هذه الفئة خمس مرات ولنذكر أنه في سنة ١٩٦٠ كانت نفقات الإدارة العامة ١٣,٩ مليار فرنك، منها ٦,٣ مليارات كانت مخصصة لملاك الموظفين وكانت عائدات ٢٢,٠٠٠ موظف قانوني (هم بلجيكيون وكونغوليون) ٢,٩ مليارات فرنك، أي حوالي ٢١ بالمئة من النفقات العامة.

أثر هذه الترفيات الضخمة منذ البداية، انطلقت ظاهرة دائمة هي ازدياد الوظائف العامة على كل الأصعدة وفي كل القطاعات، فقد أعيد تقويم المرتبات والترقيات بالنسبة إلى كل الدرجات، وزيدت أعداد موظفي الإدارة والجند، وأخيراً وفر نزول المؤسسات السياسية إلى الساحة من ألفين إلى ثلاثة آلاف وظيفة جديدة مريحة بشكل بارز.

وبعد سنتين من الاستقلال، كان يقدر عدد موظفي الملاكات الذين تلغف أجورهم الدولة ب ٢٠٥ آلاف شخص في الإدارة والتعليم والجيش والشرطة والمؤسسات السياسية. وكان مجموع مرتباتهم يبلغ في هذا الوقت ٨٥ بالمئة من نفقات الدولة كاملة مقابل ٥٠ بالمئة سنة ١٩٦٠. وينبغي أن نضيف أن النفقات كانت في سنة ١٩٦٢ أعلى ثلاث مرات من الإيرادات الخاصة بالدولة، أما العجز فقد كان يمول عن تخريق المساعدات الأجنبية والتضخم المالي.

وإذا قسمت ملاكات الدولة في هذا الوقت إلى ثلاث فئات، حسب المرتبات، نحصل على ١١,٥٠٠ وظيفة في الفئة العليا، تمثل بشكل تقريبي الوظائف القيادية التي كان الأوروبيون يمسكون بها قبل الاستقلال، و ٨٢,٥٠٠ وحدة في الفئة المتوسطة المرتبات التي كان يتواجد فيها قبل الاستقلال ١٢,٠٠٠ موظف كونغولي شرعي، وفي الفئة الدنيا مرتباتها كان يوجد ١١,٠٠٠ شخص لم تكن مداخيلهم سنة ١٩٦٢ تتجاوز أربعين ألف فرنك في السنة. لكن ما كان يمنع اعتبارهم بروليتاريين هو استقرارهم الوظيفي والأوهام المعقودة على الوظيفة العامة.

وكان العسكريون والشرطيون يشكلون جزءاً من الوظيفة العامة سرعان ما ازدادت أهميته النسبية. ففي ٣٠ حزيران ١٩٦٠ كان في الكونغو ٨,٨٧٤ شرعياً و ٢٣,٠٧٦ عسكرياً

(٨) أنظر الدراسة التي نشرناها في "دراسات كونغولية"، المجلد الثاني العدد ٥، ١٩٦٢ تحت عنوان "مرتبات واضرابات وسياسة تقشفية".

كونغوليا. وبما أن الكلام كان يدور على جيش محترف، فقد كان معاش الجندي يبلغ فى متوسطه ٨١٥ فرنكا، وكان مقدرا لهذا المعاش أن يسد حاجات الأسرة. وكانت الكلفة الإجمالية السنوية لعاشات الجنود الكونغوليين (الرتباء والجنود) تبلغ ٤٦٠ مليون فرنك سنة ١٩٦٠، وكانت معاشات الشرطيين ٢١٠ ملايين وكان عدد الجنود الكونغوليين، منذ ١٩٦١ يصل إلى ٢٥٠،٠٠٠ جندي بينهم ٥٢٤ ضابطاً وألفاً رتيب وكلهم كونغوليون. وكان معاش الجندي من الدرجة الأولى يبلغ ٦،٧٠٠ فرنك فى الشهر، أى أعلى بثمانى مرات منه فى ١٩٦٠. والكلفة الكلية كانت تقدر بثلاثة مليارات فرنك، أى ٢٠ بالمئة من النفقات الكلية للدولة الكونغولية.

### ب - الوظيفة الاقتصادية :

كان الاقتصاد الرأسمالى الأجنبى، حتى ١٩٦٠، سورا محكم الايصاد فى وجه تطلعات النخبة الكونغولية. ولكى يتجنب الإخفاق كان لزاما عليه أن يضخى ويتقبل تدريجياً، على هامش مراكزه التقريرية وفى الوظائف التحتية، عدداً متزايدة من الوطنيين. كان الرأسمال الأجنبى يشكل دعامة لنمو مراتب من الوطنيين المتأززين، أما بأفرقة رأس المال أفرقة محدودة، وإما بتعيين إداريين ومديرين كونغوليين، وإما بإنشاء شركات مختلطة وبتوزيع مكاسب مختلفة على محترفى السياسة والموظفين. أن تلك الأقلية الوديدة حيناً والبرمة حيناً لا يبدى عنها ما يدل على أن لها مميزات الطبقة الاجتماعية. بيد أن الذين ضخموها منذ قيام النظام العسكرى، هم محترفو السياسة الذين يرتدون عن المؤسسات السياسية إلى الوظائف الاقتصادية.

والظاهرة الأهم من تلك، بلا ريب، هى التى يكونها، منذ ما قبل الاستقلال، نمو فئات التجار والمزارعين والمقاولين الكونغوليين نمواً بطيئاً وصعباً. هذه الفئات تشكل نواة الطبقة الوسطى، النواة التى أمدتها التضخم المالى للسنوات الأخيرة ببعض الوضوح والوعى لمصالحها السياسية الخاصة. ونماها كذلك عدد لا بأس به من الساسة العتاق الذين يرغبون أن يستخدموا فى النشاطات الاقتصادية المستقلة الرساميل والخبرة وشبكة روابطهم، أى كل ما راكموه خلال عملهم السياسى الوجيز

أن مختلف فصائل "البرجوازية الوطنية"، بالرغم من التباين فى موارد مداخيلها وفى مواقفها الاقتصادية، تملك خاصة مشتركة هى التى فى أساس ترفيها. هذا الكلام يدور على أفراد رفضوا، بشكل أو بآخر، قيم المجتمع التقليدى وعارضوا فيه نظام السلطة والولاء وقطعوا جزءاً من روابط التماسك العشائرى. أنهم، قبل أن يكونوا منتجين لأشكال اجتماعية جديدة وللطبقات القائمة فى مجتمع متحول، كانوا القاضين على المجتمع التقليدى فى أهم واعرق ما عنده، أى البنى المساواتية والتماسك القائم على روابط الدم.

### ٣- الحياة السياسية وشلل الدولة :

أن حلول سلطة قومية محل نظام استعمارى يشكل فى أحسن الافتراضات، نوعاً من التغيير السياسى الخاضع للصدفة بشكل خاص.

فكل نظام استعماري يورث السلطة السياسية الجديدة مجموعة من المؤسسات الاجتماعية، الإدارية والاقتصادية، التي صممها المستعمر وبخورها لخدمة دولته. وفي أغلب الحالات لا يكون الانتقال عنيفاً. إذ تجري تأملات وتكيفات، أما داخل النظام الاستعماري عن خرق تطور نخبة سياسية عسروية وذلك بانخراطها في الحياة العامة، وأما، في أثناء التحرر من الاستعمار، عن خرق تكوين أحزاب سياسية قومية تنصب نفسها تنصيباً تاماً وريثة للاستعمار كاملة الحصة.

والمفارقة الكونغولية هي أن تطور المؤسسات العصرية جرى على وتيرة وعلى صعيد وحيدين تقريباً في أفريقيا، بينما كان الانتقال في الكونغو على أعنف ما يكون. كانت "الأبوية الاستبدادية" التي يخبئها البلجيكيون تمزج بين أتم حرمان ممكن من الحقوق السياسية ومرونة اقتصادية واجتماعية لا مثيل لها.

في أثناء فترة التحرر من الاستعمار القصيرة أفاقت الجمعيات الكونغولية من سباتها السياسي أو بصورة أدق بدأت تتوعى الظواهر السياسية على صعيد لم يسبق لها أن جربته، إنه صعيد تنظيم الجمعيات العصرية في المجال المحلي والمديني أولاً، وفي المجال الريفي والوطني لاحقاً.

وتكونت في السنتين الأخيرتين من عمر النظام الاستعماري الأحزاب والمجالس السياسية والانتخابات كما تم إنشاء مؤسسات جديدة وانطلقت حياة سياسية لم تتأسس على أي تجربة، فاجتاحت جميع الضمانات وحددت كل سلوك. ومن المفارقات أن لا تستتبع هذه الحمى السياسية، التي لم تكن أكثر قوة وجذرية مما هي في الكونغو، أي أيديولوجية تجديدية، إذ كانت المحاكاة هي القاعدة على مدى التحرر من الاستعمار.

لقد انهارت البنية الفوقية الاستعمارية في ثمانية أيام تلى الاستقلال، فالجيش والشرطة شاروا على السلطة السياسية والإدارة ولت هاربة، ومالية الدولة كانت مهددة بالإفلاس، وفقد النقد قدرته التبادلية على الصعيد الخارجي، وتناقص الإنتاج والتصدير بنسب بارزة، وكانت وحدة البلاد مهددة بالانشقاقات الإقليمية.

أذن وجدت السلطة السياسية الجديدة نفسها تواجه تناقضاً متفجراً بين مؤسسات سياسية واجتماعية واقتصادية معقدة وعصرية في بلاد فسيحة لكنها محرومة من كل جهاز الدولة، هذا من جهة، وبين مشاعر وتراكيب اجتماعية وأنظمة قيمية أيضاً قائمة بدرجة كبيرة على جماعات كان افقها السياسي على الدوام ضيقاً جداً، هذا من الجهة الثانية، ثم تمكنت النخبة السياسية، باستعمالها سلطة قهر من النمط الاستعماري وباستعمالها الأدوات النموذجية التي تستعملها دولة حديثة، تمكنت في فترة انتقالية أن تقلصاً تدريجياً وذلك بحركة مزدوجة أي بأفرقة المؤسسات وتحديث البنى والمساكن.

وخضعت المؤسسات في الكونغو على الرغم من أن تدخل الأمم المتحدة التي استعادت الوصاية الاستعمارية فد أخال وجودها إخلالاً مصطنعة. وكان الكونغو عند رحيل الأمم المتحدة في ١٩٦٤ قد أصبح بلاداً أفرغت مؤسساتها السياسية والإدارية من كل محتوى فعلى واهترأت قبل الألوان نخبتها السياسية في ممارسة سلطة مزيفة.

وما كان من الانتفاضات الشعبية في ١٩٦٤ إلا كشفت حالة تركيب المؤسسات ودمرت القاعدة السياسية التي تركز إليها الفئة المتزعمة. وفي ١٩٦٥ بعد أن سحق "الجيش الوطني"،



بمؤازرة المرتزقة، الانتفاضات الشعبية، كان المخرج الوحيد الممكن هو إقامة نظام عسكري. وقد تم تحقيق ذلك، يوماً فيوماً، خلال سنة من التدخل البلجو - أميركي في ستانليفيل.

## القسم الثالث

### ٣- الجيش والسلطة السياسية

لنوضح قبل كل شيء أن مفهوم النظام العسكري يمكن أن يلائم، حتى في حال الحديث عن جيش محترف تقليدي، ثلاث حالات : ١) الجنود هم في السلطة، ٢) الضباط يشكلون زمرة معزولة قاندة. ٢) القائد العام للجيش يمارس السلطة السياسية معتمداً أما على مدنيين وأما على عسكريين وأما على خليط من كلا الطرفين.

#### ١- الجنود في السلطة :

في الخامسة والسادس والسابع من حزيران ١٩٦٠ تمرد جنود القوة العامة واستولوا على السلطة ليس فقط من ضباخهم بل من القادة السياسيين أيضاً. وانتخبت لجان الجنود ضباخهم وانهمك البرلمان بالتمردين وغرور وزراء فاضطروا إلى الاختفاء، وانشلت الحياة السياسية للبلاد، ولم يكبح جماع الجنود ويخلق ما يشبه إدخال النظام على القوضى إلا الصلات القبلية.

أما الزعماء السياسيون فقد انعطفوا نحو القوى العسكرية لإعادة النظام، فاستغاث بعضهم بالولايات المتحدة وآخرون بغانا وسواهم بالبلجيكيين. وأخيراً حضر المظليون البلجيكيون والقوات العسكرية التابعة للأمم المتحدة أن يستعيدوا السلطة السياسية. انه لمن الصعب تصور ما كان يمكن أن يفعله الجيش والدولة لو امتنعت القوات الأجنبية عن التدخل، كان من المحتمل أن يفرض خليط من القوى العسكرية والسياسية نظاماً أصيلاً مثلما حدث في شرقي الكونغو ١٩٦١ و ١٩٦٢ عندما فرض جيزينغا نفسه مع فريق من الجيش كانت تربطه بهم الروابط العرقية والأيدولوجية.

أن سلسلة مدهشة من تمردات الجنود والرتباء وسمت السنوات الأربع الأولى من عمر "الجيش الوخني الكونغولي" ومنعته من أن يلعب الدور السياسي الذي عينته له أزمة السلطة المستمرة. فالنظام العسكري الأول لم تمنح آثاره تماماً إلا بعد أن سحقت الانتفاضات الشعبية التي كانت، زيادة عليه، قد كملت الفريق الأصل من قدامى المتمردين. ولم يستطيع القائد العام الجيش أن يصفى بهذه المناسبة جيشه تصفية تامة ويقيم الانضباط جزئياً، إلا بفضل المؤازرة العسكرية الأجنبية التي قام بها المرتزقة وضباط نظاميون وبفضل إعادة التنظيم الكامل للعدالة العسكرية، وهذا ما فعله قضاة بلجيكيون. وأنه لمن المفارقات أن يهزم الجيش الوخني الكونغولي هزيمة كاملة أمام المتمردين وتخرج من هزيمته هذه الأداة التي أوصلته إلى السلطة إلا هي العدالة العسكرية (la iustice milialre)

## ٢- الكونيل موبوتو فى السلطة :

فى ١٤ ايلول ١٩٦٠ أعلن الكولونيل موبوتو الذى كان آنئذ رئيس أركان الجيش الوخنى الكونغولى : أن الجيش يوقف جميع المؤسسات السياسية عن العمل ويعهد بالسلطة إلى تقنيين كونغوليين وأجانب. فكان أن انفجرت أزمة قبل ذلك بعشرة أيام فقط بين رئيس الدولة ورئيس وزرائه مما أدى إلى شلل الحياة السياسية. وكانت السلطة، فى ١٩ ايلول، قد عينت مجعاً من "المفوضين العامين"، أغلبيته من الطلاب والجامعيين الكونغوليين. كان رئيس هذا المجمع ج . بومبوكو وزير الشؤون الخارجية فى حكومة لومومبا. ولم يظهر بين أعضاء المجمع عسكرى واحد، حتى أن مفوض "الدفاع الوخنى" كان مدنياً. وكانت الاتصالات مع الجيش تتم بواسطة مدنيين سرعان ما أعطوا الرزى العسكرى ورتبة ضباط. وكذلك الكولونيل موبوتو نفسه رئيس الانقلاب كان جزئياً مدنياً وكانت ترفيته إلى رتبة كولونيل فى تموز ١٩٦٠ ترجع إلى ماضيه كصحفى وإلى علاقاته بلومومبا، واستطراداً فقط، إلى أنه امضى عدة سنوات فى القوة العامة.

أن ما كان يشكل العنصر العسكرى الحقيقى فى انقلاب ايلول ١٩٦٠

هو الدعم الذى قدمه جزء من عسكري الأمم المتحدة (من بينهم الجنرال المراكشى كيتانى) من جهة، ومن جهة ثانية كان يوجد فى ليوبولفيل حرس حاكمي من المظلوميين الكونغوليين المخلصين للكولوفيل موبوتو والجنرال كيتانى اللذين كان رئيسي تدريبهم. ويبدو كذلك أن ضباط أركان الجيش تدخلوا لتعطيل نشاط المؤسسات السياسية. فقد كانوا يأخذون على السياسيين المحترفين تقسيمهم للجيش بدعواتهم إلى التضامن القبلى وبالفاسد الذى كانوا يقومون به إزاء الجنود. هذا الافتراض يبدو واقعياً لأنه يتناسب والانشغال الدائم لكبار ضباط "الجيش الوخنى"، كان قوام هذا الانشغال إلا تشق الخلافات السياسية الجيش أيضاً، وكان قوامه كذلك إعادة توحيد البلاد عند الاقتضاء بالمفاوضات بين العسكريين. هذا ما كان عليه الحال مع ضباط جيزينغا فى ١٩٦١ ومع العسكريين الكاتنغيين ١٩٦١ و ١٩٦٢.

هذه الحالة النفسية لضباط "الجيش الوخنى" يشرحها فى أن معاً ارتياهم المتأصل فى السياسيين المحترفين واستمرار الأيديولوجيا الوحشية التى كانت سارية المفعول العامة.

بالرغم من أن المحتوى العسكرى الحقيقى لانقلاب ١٤ ايلول ١٩٦٠ كان ضعيفاً نسبياً، وكان يمكن تفسيره تفسيراً غيبوعياً بشغور السلطة، فإن هذا الانقلاب انحرف مباشرة انحرافاً أيديولوجياً علامته البارزة خرد البعثات الدبلوماسية السوفياتية والتشيوكوسلوفاكية. وجاء بلاغ تشهيرى عن "استعمار شيوعى وإمبريالية ماركسية - لينينية" على لسان الناجق باسم "مجمع المفوضين" يؤكد الاختيار الذى تبناه موبوتو.

وأن ما يقوى الانطباع بأنه كان لنظام "المفوضين العامين" اختيارات سياسية محددة بدقة، هو تصدع حياد السلطة الجديدة لصالح رئيس الدولة كازافوبو وضد رئيس الوزراء لومومبا.

أن القوى الاجتماعية والسياسية التي اعتمد عليها "مجمع المفوضين" والكونغوليين موبوتو كانت تماثل (في هويتها) خصوم رئيس الوزراء لومومبا، كانت تضم المراتب الاجتماعية المرتبطة بالغرب، أي القسم المعتدل من البرجوازية الوخزية، على أنها كانت تضم كذلك الجماعات العرقية التي هددتها حكومة لومومبا (البالوبا في قازاي، الباكونغو والبانغالا من سكان الكونغو الأوسط).

والأمم المتحدة التي كانت في البداية تؤيد الكونغوليين موبوتو اضطرت إلى التنصل سريعاً من سلطة "المفوضين العامين" كما اضطرت إلى معارضتها نهائياً استجابة لضغط الرأي العام الأفرو - آسيوي والشيوعي الذي كان يؤيد لومومبا. لقد قرر الذين دعموا نظام موبوتو أن هذا النظام لم يعد ضرورياً بعد موت لومومبا، حتى وضعت الأمم المتحدة خاتمة لثاني "نظام عسكري" وعينت سلطة سياسية جديدة في تموز آب ١٩٦١.

### ٣- من العدالة العسكرية إلى السلطة العسكرية :

جمد "الجيش الوخزي الكونغولي" بشكل تام تقريباً من ١٩٦١ إلى ١٩٦٤. إذ كان ترتيب الأمم المتحدة به، والتمردات التي كانت ما تزال تزعمه، وفشله ضد كاتنغا مراراً في ١٩٦١ و ١٩٦٢ وأعمال العنف التي اقترفتها بعض وحداته في كويندو ولوليابور وكونغولو، كانت بمثابة عوامل وضعت حداً لتأثيره. وكان في بعض وحدات الجيش نسبة كبيرة من الجنود الموالين لزعماء تمرديين ولحكومة ليوبولدفيل والجنرال موبوتو (جنود جيزنغيون التأموا في كتلة سنة ١٩٦١، وجنود كاتنغيون أعيدوا إلى الجيش عام ١٩٦٢ بعد أن أمضوا فترة في مراكز التثقيف ودرك كاتنغيون بعد كانون الثاني ١٩٦١) كان حضورهم في الجيش يشكل تهديداً دائماً لوحدة وبؤرة للعصيان.

هذا، وكانت تتم في نفس الوقت أعمالاً لإعادة تنظيم الجيش تنظيمياً جوهرياً. فكان تجنيد ٥٠٠، ٢ رجل إلى ٥٠٠، ٢ رجل سنوياً يشكل تجديداً لملك الجيش. وكانت مراكز الإعداد منذ ١٩٦٢ تعمل من جديد بواسطة المدربين الأجانب لكن بشكل جزئي. وكانت سرية المظليين ترى سلكها يتزايد حتى يشكل كتيبة. وأرسل بضع مئات من الطلاب والمتمرنين إلى بلجيكا و ٢٥٠ إلى إسرائيل، وبضع مئات إلى فرنسا وإنجلترا والولايات المتحدة وإيطاليا. وأخيراً ارتفع الدعم العسكري البلجيكي من نهاية ١٩٦٢ حتى حزيران ١٩٦٤ من ١٢ ضابطاً إلى ١٠٠ ضابطاً.

كانت الانتفاضات في ١٩٦٤ قد قضت على عدة كتائب، أما في المعارك وأما بالانسحاب الواسع من الجيش، يقصد بهذه الكتائب الوحدات الأقل التحاماً بالجيش، الوحدات التي كانت ما تزال في شرقي البلاد في تلك الفترة الجيزنغية. صحيح إذن، أن الفعالية الشاملة للجيش تناقصت كثيراً وتناقصت معها فعالية الوحدات القليلة الممتازة التي شاركت (في المعارك ضد الانتفاضات)، وأن الاندحار التام لم يكن تلافيه ممكناً لولا قصر نفس وأخطاء الجيش الشعبي، جيش النظام الثوري المتمرد ولولا تدخل المرتزقة والضباط الأجانب.

وفى ٢٤ تشرين الثانى ١٩٦٤، عندما اتضحت هزيمة المتمردين حدث الحادث الرئيسى الذى راح يمهّد للانقلاب العسكرى الذى جرى فى ٢٤ تشرين الثانى ١٩٦٥، أى تماماً بعد عام.

لقد صدر مرسوم اشتراعى ينظم العمل القمعى للمحاكم العسكرية عندما حلت هذه محل المحاكم ومحل محاكم القانون العام. وتبعه مرسوم اشتراعى آخر يحدد القانون المؤقت للعدالة العسكرية. فى حزيران ١٩٦٥ كانت العدالة العسكرية، قائمة فقد عين مدع عام وست مدعين عسكريين وكلهم بلجيكيون يعاونهم ١٨ نائباً كونغولياً. وكانت المجالس الحربية الست تتألف من الكونغوليين بشكل حصري.

وقد حوكم عقيد واحد ونقيب وعشرات الضباط ومئات الرتباء والجنود، فحكم عليهم بالحبس مع الأشغال الشاقة، وحكم على عشرات بالإعدام رمياً بالرصاص، ولفظ جزء كبير من الأحكام بسبب أعمال تتعلق بالانتفاضة مثل ترك المركز العسكرى والانضمام إلى صفوف المتمردين.. وهناك أيضاً عدد من الأحكام التى تليت معاقبة على مخالفات تتعلق بالقانون العام مثل التهريب والسرقة والقتل والسلب.

ومما حرض العسكريين، ليقسوا على السياسيين الذين كان العسكريون يعززون إليهم كل مأسى الكونغو، هو (انعدام) العدالة والشرف داخل الجيش.

أن استيلاء القائد الأعلى للجيش فى ٢٤ تشرين الثانى ١٩٦٥ لهو النتيجة المنطقية لاستتباب بعض النظام والانضباط داخل الجيش. فهذا الجيش لم يكن يخفى ازدياداً للسياسيين، لكن انقساماته الداخلية ولا انضباطه حالاً بينه وبين تحقيق ما يصبو إليه. أن الضباط الكونغوليين عديمو الثقافة والتجربة السياسية، مما منعهم من دفع الانقلاب حتى نهايته ومن الاحتفاظ لأنفسهم بالسلطة التى كانوا اغتصبوها، إذ أعادوها بشكل جزئى إلى السياسيين الكونغوليين، لكن رئيس الدولة لم يكف منذ ذلك الحين عن عزل أعضاء النخبة السياسية القديمة ليستبدل بهم لا الضباط، وكان هؤلاء أيضاً غير جديرين بها، بل جامعين وتقنيين كونغوليين. وبعد مدة خمس سنوات يكون رئيس الدولة قد أتم خطته التى كان قد صممها عند انقلابه الأول فى ١٤ أيلول ١٩٦٠.

#### ٤- ملاحظات ختامية :

١- أن دور الجيش لم يتغير جوهرياً بعد الاستقلال عما كان عليه قبله، فلم تبد القوة العامة ولا "الجيش الوخنى الكونغولى" خمولاً سياسياً إيجابية، فالكوريون معادون سلفاً للسياسيين والمدنيين الكونغوليين وهم مهينون لتغطية سلطة بيروغراخية.

٢- كانت هذه السلطة قبل الاستقلال عبارة عن الإدارة الاستعمارية وبحث الكونغو منذ ذلك الحين عن مرتبة قيادية جديدة محددة بأنها تكنوقراطية أى غير محددة بحدود التمثيلية بل الفاعلية. والجيش هو المكمل الطبيعى لمثل هذه السلطة إذ يمدّها بقوته القهرية والتكاملية التوحيدية.

- ٢- لم يرغب الضباط الكونغوليون أنيا أن يحلوا محل المرتبة البروفراخية ولم يشكلوا أيضاً فئة ضيقة تعي دورها في تنمية وتحديث البلاد.
- ٤- أن مرتبة البروفراخية الحالية تتكون من جهة من أكفأ من في السياسيين القدماء والموظفين، ومن جهة ثانية من حاملي الدراسات العليا من الجامعيين. وأن سياسة رئيس الدولة هي في الاعتماد أكثر فأكثر على الفئة الثانية بالرغم من صلات القربى بينه وبين الفئة الأولى وتعلقه بها.
- ٥- في غياب الطبقات الاجتماعية والصراع الطبقي، يحدد الجيش بوظيفتين هما: (١) أن مصدره الاستعماري واستمرار التأثيرات الغربية عليه يجعلان منه أداة صراع ضد الشيوعية و"التحزيب" الأيدولوجي.
- (٢) وباعتباره جيشاً محترفاً يعمل في عالم اجتماعي بدون بنى ولا قوى منظمة، فقد قدم نفسه كهيئة متماسكة في الدفاع عن مصالحها الخاصة.

## محتويات الكتاب

الموضوع	صفحة
تقديم	٧
د. أنور عبد الملك	
كلمة من المترجم حول اللاحقة (isme)	٩
ثبت بالمصطلحات	١٣
مقدمة - الجيش والأمة	١٧
إسهام في نظرية سوسيولوجية للسلطة	
د. أنور عبد الملك	
دور الجيش في الثورة الوطنية المصرية ١٩٥٢ - ١٩٦٧	٥٤
د. أنور عبد الملك	
فيتنام : جيش سايفون ومجتمع الجنوب	٩٠
جان كلود بومونتي	
الجيش والبيروقراطية في سياسة باكستان	١١١
حمزة أ. علوي	
الجيش الأندونيسي	١٥٢
جاك دكورنورا	
دور الجيش في العملية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية لنمو اليابان	١٧٧
بول أكاماتسو	
دور الجيش في التطور الاجتماعي والسياسي في الصين	٢١١
جون غينتغز	
الجيش والنظام العسكري في الكونغو	٢٤٢
ب. فوبارجن	

